

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: ...

نویسنده: ...

مؤلف: ...

جلد: ...

آغاز: ...

شماره ثبت کتاب: ...

۷۰۲۲

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰

٥٠٠



١	١
٢	١
٣	١
٤	١
٥	١
٦	١
٧	١
٨	١
٩	١
١٠	١
١١	١
١٢	١
١٣	١
١٤	١
١٥	١
١٦	١
١٧	١
١٨	١
١٩	١
٢٠	١

كتاب الفصيح من مؤلفات سيدنا
واستادنا فريد العصر وصيد الدهر
صاحب سيد محمد بن سيد علي
دام ظلهم والتوا

ملک آرجم الدوله
مهر شاه



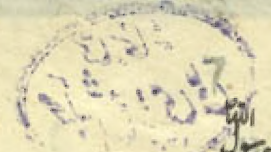
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب مصابيح الصلوة لا يشترط في مطهرية الصلوة وكونها من افضل العبادات وزجرها
في الجملة وانجزة في ذلك وجوه الاول آيات كثيرة منها قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس ومنها قوله
ما قلوا على الصلوات والصلوة الراسخ ومنها قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
ومنها قوله تعالى وما امرنا الا لعباد الله محضين له الذين خفوا وقيسوا الصلوة لآية ومنها قوله تعالى
وامركموا واصحوا للآيات اخبار كثيرة منها آخر معروفة به وهب الذي وصف بالحق في مجلس من الكتب
قال سألت ابا عبد الله ع عن افضل ما يقرب به العباد الى ربهم واجبت ذلك على الله عز وجل فاهو فقال
ما علم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الا شريكة العبد الصالح معسرين من مريم قال لا احبها
بالصلوة والنزوة ما دمت حيا ومنها اجر ابدان الذي وصف الحق عز وجل عبد الله ع وفيه يا ابا ان
هذه الصلوة تسكن النفس الموقنة وقامت على موافقين لحي الله تعالى يوم القيمة وله عند الله
بفضل بدنة واحدة ومن لم يصالح بموافقين ولم يحافظ عليهم فذلك اليه ان شاء عفر له وان شاء
عذبه ومنها خبر يزيد بن معاوية ع قال سمعت ابا جعفر ع قال رسول الله ص ما بين
المسلم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلوة الا فرضاة متحدة او يتهاون بها فلا يصليها ومنها خبر
ابن جعفر ع قال بينا رسول الله ص جالس في المسجد اذ دخل رجل فقام فصلى فلم
يقم ركوعا ولا سجودا فقال له فترك الغراب لئلا مات هذا وهكذا صلواتكم لم يمت على غير ديني
ومنها خبر عن الحسن بن الحسن ع قال سمعت ابا عبد الله ع قال من قبل الله منه صلوة واحدة لم يعذب
ومنها خبر عن الحسن بن الحسن ع قال سمعت ابا عبد الله ع قال من قبل الله منه صلوة واحدة لم يعذب
الزاني الا شتمه كافر وتارك الصلوة فتمتدح كافر وما الحجة في ذلك فقال لا ان الزاني
وما اشبهه انما يعذب ذلك لكان الشهرة لانها اقلية وتارك الصلوة لا يتركها الا استخفافا
بما هو في الله الا انك لا تجد الزاني ياتي المرأة الا وهو مستلذذ لا ياتها حاصدا اليها ويكن
مترك الصلوة قاصدا لتركها فليس يكون قصدا لتركها للذة فاذا انقضت الصلاة وقع الاستخفاف

صلى الله عليه وآله
عليه السلام
والصلاة افضل العبادات
والله اعلم بالصواب
الحمد لله رب العالمين

صلى الله عليه وآله
عليه السلام
والصلاة افضل العبادات
والله اعلم بالصواب
الحمد لله رب العالمين

واذا وقع



واذا وقع الاستخفاف وقع الكفر ومنها خبر يزيد بن معاوية ع قال قال رسول الله ص
مثل الصلوة مثل عمود الف عام اذا شئت العود دفعت الاطياب والاولاد والغشاة واذا انكسر
العمود لم ينفع طيب ولا اولاد ولا غشاة ومنها خبر ابي بصير ع قال قال ابو عبد الله ع صلوة فريضة خير
من عشرين حجة وحجة خير من بيت مملوء ذهبيا يصدق منه حتى يقضي ومنها خبر ابي الشام
ع قال قال ابو عبد الله ع قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اذا قام المصلى الى الصلوة فزالت عليه الرحمة
خير من بيت مملوء ذهبيا قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اذا قام المصلى الى الصلوة فزالت عليه الرحمة
من اعيان السماء الى اعيان الارض ومفت به الملك فزاد ملكا لم يعلم هذا المصلى ما في الصلوة
ما انفضل ومنها خبر الحسين بن سعيد ع قال سمعت ابا عبد الله ع يقول من صلى
ركعتين يعلم ما يقول فيها انصرف وليس بينه وبين الله ذنب ومنها خبر الكاهلي ع قال
قال قال رسول الله ص لا يزال الشيطان منزع المؤمن ما ياله ما حافظ على الصلوات الخمس فافا
صليحت اجتمع عليه ومنها خبر عيسى بن عبد الله الهاشمي ع قال سمعت ابا عبد الله ع يقول من صلى
ان عمود الدين الصلوة وهو اقل ما يظفر به من عمل ابن ادم فانه صحت اخرجه عنه وان لم يصح لم ينفصل
في بنية عمله ومنها خبر ابي بصير ع قال سمعت ابا جعفر ع قال قال رسول الله ص لو كان على راس كل واحدكم نهر
لا يغسل في كل يوم منه خمس مرات كان ينبغي ان ينجس من الذنوب ومنها خبر ابي عبد الله ع
الصلوة كمثل النهر يجري كلما صلى صلوة كفرت ذنوبه ما بين الذنوب ومنها خبر ابي عبد الله ع
عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ص ما من صلوة فحضر وقراها الا نادى ملك بين يدي الله ايها
القاسم خرموا الى نيرانكم التي اوقدتتموها على ظهركم فاطفئوها بصلواتكم ومنها خبر ابي بصير
قال سمعت ابا جعفر ع يقول ان اقل ما يجانب العبد الصلوة فان قبلت قبل اسبوعها وان
الصلوة فاذا ارتفعت في وقتها رجعت الى صاحبها وهي سودة فقل ان تقول فتيقنني
واذا ارتفعت في وقتها رجعت الى صاحبها وهي سودة فقل ان تقول فتيقنني
فتيقن الله ومنها الخبر الذي في المتن في السلام على من صلى في شهادته لا اله الا الله
والله محمد رسول الله واقام الصلوة وانياء التوبة الحمد لله في حق المومنين والمؤمنات

صلى الله عليه وآله
عليه السلام
والصلاة افضل العبادات
والله اعلم بالصواب
الحمد لله رب العالمين

ان شفاقتنا الاتان مستحفا بالصلوة ومنها المرسل الآخر المروي فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كل اتي ومنها النبي المروي فيه ليس مقي من تحف بصلاته لا يرد على الحق لا والله ليس مقي من
 شرب مسكر الا يرد على الحق لا والله الثالث تصريح بمعظم الاصحاب كالحق في القرائن والعلامة
 في التذكرة والقرير والمشر وسبط الشهيد الثاني في كوالفاضل الخراساني في افاضل العباد
 واهمها في نظر الشرع ودعوى العلامة في المنهج والتذكرة والقرير والاجماع على وجوبها الرابع ما ذكره
 في التذكرة فقال الكعباديات الشرع واهمها في من الصلوة لانها لا تخطئ في الحكمين في حال
 الاحوال مع ثبات هذه تغيرت او صافها من قيام او قعود الى غير ذلك الخامس ما ذكره في المحققين
 فقال ولا يربطها افضل الاعمال البدنية والاذان والاقامة صريحان في دلالة ولا استعنا
 بعد ذلك والتقى وخفا الحكمة لا يقتضي بغيرها ويرشد اليه ان الحج فيه شايبة المالمية والركعة
 مالية محضنة ومن شتم قبل النجاسة حال الحجرة مع القربة والركعة اختيارا والقسم ليس فضلا
 محضا وما يوجب في بعض الاحيان تفضيل غير الصلوة مثاقيل ويلينق المنيعة الا من الاول
 اعلم ان الصلوة في اللغة الدعاء على ما صرح به في المعجم والمشر والقرير والتذكرة والذكرى و
 التقدير وكثير العرفان والديانة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة والركعة
 الشايخ ان الصلوة لغة الدعاء وقد صرحوا بان لفظها من الافعال المنيعة فحق من الله الرحمة ومن
 الملازمة الاستفاد من معنى الدعاء وما زاد في القاموس معنى الشاء من الله على رسوله
 من الاستعانة لا يستفاد من معنى لان لغة جمع الحقيقة والحجاز من غير غير غلبا انهم وقد
 اختلفوا في تعريفها شرعا ففي المعجم في الشرع عبارة عن عبادة مخصوصة وفي التذكرة واما في الشرع
 فانها عبارة عن الافعال المنيعة المنيعة بالادكار المعينة وقد تجوز الافعال عن الادكار كصلوة
 الارنس وبالعكس كالصلوة بالتسبيح وفي الخبر وفي الشرع اذا كان معروفة مقرنة بمركات وسكتا
 مخصوصة يتقرب بها الى الله وفي التذكرة وفيها ذات الركعة والتجريدة الذكرى وشرعها افعال
 مفتحة بالتكبير مشترطة بالقبول للمعربة فيدخل صلوة الجنازة وقيل اركان مخصوصة واذا كان معلومة
 بشرائط مخصوصة في اوقات مقدرة تقرب بها الى الله وفي المعجزة وفيها افعال مفتحة بالتكبير

مختصة

مفتحة بالتكبير وفي كثير العرفان والاولى انها افعال معروفة يجب فيها القيام اختيارا افتتحتها
 التكبير واختتامها التسليم يتقرب بها الى الله تعالى قال في كوال هذه العبادة تارة تكون ذكر
 محضا كالصلوة بالتسبيح وتارة فعلا محضا كالصلوة الارنس وتارة تجمعها كالصلوة القصير وروى عنها
 على هذه المراتب بالمراتب والاشكال كالتسبيح ونحوها في الاخرة وفي المعبر وروى عنها على هذه المراتب وروى
 المحققين في زيادة وفي المشر والارنس ان اطلاق اللفظ الشرعي حقيقة في الافعال المنيعة المنيعة
 بالادكار المعينة وبها زيادة صلوة الارنس والصلوة بالتسبيح فاذا علم حكم على الصلوة انظر في اطلاق
 الاوقات الركعة والتسبيح صرفا للفظ عند اطلاقه الى الحقيقة **مضام** اعلم ان الصلوة المطلوبة
 في الشريعة اما واجبة او مندوبة وكل منهما اما كبرية ومن الواجبة الفرائض اليومية وفيها صلوة
 الجمعة ومنها صلوة العيدين ومنها صلوة الطواف ومنها صلوة الاموات ومنها صلوة الايام
 كالسجدة والركعة ومنها صلوة الاحتياط ومنها ما يلتزمه الانسان بغيره ويشبهه
 المحجة على ما عدا اليومية واما اليومية فقد ثبت وجوبها بالقربة من الدين وهي خمس صلوات
 القصير وهي ركعتان حضرا وسفرا والظهر وهي اربع ركعات في الحضرة وركعتان في السفر والعصر وهي
 كالظهر سفرا وحضرا والمغرب وهي ثلث ركعات سفرا وحضرا والعشاء الاخرة وهي كالظهر
 سفرا وحضرا وفي الخبر في كل ركعة عشرة ركعات وفي السفر احدى عشرة ركعة ولا يجب باصل الشرع
 في اليوم والليل على المكلفين غير ما ذكره خلافا للابن حنيفة فاجب عليهم الوتر اربعة الاول
 اجماع اصحابنا على ان كل اشارة الى الصلاة جامعة قال في كوال قد اجمع علماء الاسلام على وجوب الصلوة
 الخمس وفي التذكرة منها تفصيل فقل من اوجب حنيفة وجوب الوتر واختارنا انا طاعة بنفينا وقال في التذكرة
 وبعد الفرائض في كل ركعة تسعة ركعات بخلاف بين اهل الاسلام ثم قال وما عدا ذلك فغير واجب
 وهو قول على ان اجمعوا اهل العلم وقال ابو حنيفة الوتر واجب وقال في التذكرة بعد الاشارة الى
 الفرائض خمس ولا يجب جماعة اهل العلم والابن حنيفة وقال في المعبر بعد الاشارة الى ذلك وما
 عدا ذلك فليس بواجب وهذا هو اهل العلم وقال ابو حنيفة الوتر واجب وقال في الاخرة واما
 ففي وجه التزايد فلا خلاف فيه بين الاصحاب واختارنا انا طاعة بنفينا وادله جماعة علماء الاسلام

الكلام في صلوة

في الخبر

في الخبر

في الخبر

الاما عني ان حيفه من القول بوجوب الوتر وقال في الذكر في الوتر سنة لا فرضية هذا اجماع وان خلا
 بعض العامة الثاني اصل عدم الوجوب وبراهنه المذمومة منه الثاني انه لو كان واجبا لواته كما
 تواتر وجوبه من الغرض البيوتية والتالي يعلم فان عدم مثله الرابع ما تمسك به في المعية والمقتر وكذا
 من انه لو كان واجبا لما جاز فعله على الراحلة اختيارا والتالي يعلم فان عدم مثله اقام الملازمة فهو
 ثابت بالاستقراء الخامس ما ذكره في الذكر في بقية الفروع فقال ومن الحجج على عدم وجوب الوتر البطلان
 على عقري الصلوة في الوسط ولو كان واجبا لانتفتت شئ في البقعة فالتفتت شئ في البقعة لان لم ذلك لعدم
 دليل قطعي والظن على تقدير تسليمه غير على ثبات الشئ في البقعة من الاضمار منها
 الخبر الذي وصفه في المشي بالحق عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم في الصلوات فقال انما هي صلوات
 في الليل والنهار ومنها اخر بان به تغلب الذي وصفه في المشي بالحق فقال صلى الله عليه وسلم خلفه عبد الله
 المغربي يامل بلفظة فلما انصرفت التفت الى فقال يا ابا عبد الله الصلوات الخمس الغيرة فقامت
 الحديث ومنها المروي عن الحلبي قال قال ابو عبد الله في الوتر انما كتبت الله الحسن وليس في الوتر
 ان شئت صلتيه او تركتها فاجب ومنها المروي في المشي والعبادة طلبة بن عبد الله ان اعربت الى
 النبي فقال يا رسول الله ما اذا فرض الله على من الصلوات قال خمس صلوات فقال هل اعزها
 قال لا الا ان ينطرح شيئا فقال الرجل والذي بعثت بالحق الا ان يزيد عليه او لا افق منها فقال رسول الله
 فقال في الرجل ومنها المروي عن علي بن ابي طالب في الوتر ليس بحجته ولا صلواتكم المكتوبة ولكن رسول الله
 ثم قال يا اهل القرآن او تروا فانه الله وتر يحب العترة ومنها المروي عن علي بن عباس قال قال الله ثلاث
 على فمروني وعليكم تطوع الوتر والوتر ركعتا الفجر لا في هو واجب على امتك لعمومها دل على وجوب
 التماسي لا تأخذوا العموم بحجبه خصوصه هنا بما قد تقدم من الادلة فانها في منه ولا في غيرها
 ما ذكره المرواني عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة وهو الوتر فضلتها في الاخر انما الوتر حق
 لا تأخذوا التماسي لا تنهضان للمعاد فتمت صلاته عليه في غير حنفية وينبغي التنبه لامر
 الاول اعلم ان قد تقدم في الامر بالحفاظ على الصلوات الخمس في كل ذلك بالنسبة الى الصلوة الوسطى
 وقد اختلف علماء الاسلام في تعيينها على احوال الاول انها صلوة الظهر وهو الصحيح في خلافه في التشبيه

معتبر

في الوتر

الصلوة
الاعمال
الدينية

والتهديد

والتهديد في البيان وكري والتميز والفاضل المراسل في غير وجوب ثابت وابن عمر وابن
 سعيد الخدري وسامقة وعائشة قال في مجمع البيا وهو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 والحجة فيه وجه الاول دعوى الشيخ في كون الاجماع عليه ويؤيد قول الاسكا فيما حكى عنه عند
 هي الظن الثاني خبره بانه عن النبي صلى الله عليه وسلم في وصفه في الضيق ولف بالحق وفيه والصلوة
 الوسطى هي صلوة الظهر وهي اقل صلوة صلاحا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو وسط النهار ووسط صلوة
 بالنهار صلوة الغداة وصلوة العصر ويؤيد ما روى عن ابنه زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الظهر بالهاجرة ولم يكن صلوة اشده على صحابه منها فخرت حافظا على الصلوات والصلوة الوسطى
 الثالث ما تمسك به ابن الجوزي في حكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم في وصفه في الضيق ولف بالحق وفيه والصلوة
 انها العصر وهو السيد والمحقق الثاني في الجوزي وحكي عن ابنه عباس والحسن وابن مسعود
 وقناة والفتح والحي حيفه قال في مجمع البيا وروى ذلك عن علي بن ابي ربيعة في الحديث ووجه الاول
 دعوى السيد الاجماع عليه على حكاية الثاني ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في وصفه في الضيق ولف بالحق وفيه والصلوة
 الثالث ما في مجمع البيا قال وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في وصفه في الضيق ولف بالحق وفيه والصلوة
 وانما خست بالذكر لانها يقع في وقت شغل الناس في غالب الامر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الذي يفوته صلوة العصر كما تروى في الحديث وما لا يروى في الحديث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيرها
 في يوم القيمة فانه من فاته صلوة العصر جبط على شئ في الثالث انها المغرب وهو محكي في مجمع
 البيا عن ابن قطيبة بن دوي قال قال لا انها وسط في الطول والقصر من بين الصلوات وروى النخعي
 باسناده عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الصلوات عند الله صلوة المغرب لم يحطها
 الله ثم عزها ما رواه في الله بها صلوة الليل وختم بها صلوة النهار فمن صلى المغرب وصلى
 بعدها ركعتين بنى الله له قصر في الجنة الرابع انها صلوة العشاء الاخرة وهو بعض العامة
 وعلى ما تروى بين الصلوات لا يقيم ان الخامس انها صلوة الفجر وهو محكي عن معاذ بن ابي عتيق
 وجابر بن عبد الله وعطاء وعكرمة ومجاهد والثاني في مجمع البيا وقال لا انها بين صلوة
 الليل والنهار وبين الظللام والضياء ولا انها لا تجمع مع غيرها فهي منفردة بين مجتمعين ويدل
 عليه التبريل قوله تعالى وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا يعني تشهد ملائكة الليل واللائكة

الوسطى

في الوتر

التحار وهو مكتوب في حوران الليل ورواه التماس قال الراوي يدل عليه اخر الآية وهو والله قال
يعني قمره ايقول الله قالين قال ابو جبار الطاطري صلى بن ابي عبد الله في مسجد البصرة صلوة
الغداة ففقت بها قبل الركوع ورفع يديه فلما افرج قال هذه الصلوة الوسطى التي امرنا الله ان نقوم
فيها فانتيه او مرده للتعليق في تفسيره التادس انما صلوة الجمعة في يوم الجمعة والظهر في سائر
الايام وهو مكتوب عن بعض ائمة التريدي في صلوة من رآه عن علي بن ابي ابيها احد صلوة
الجمعة لم يعتبرها الله سبحانه فاحفظها في جملة الصلوات المكتوبة ليحفظها على وجهها كما اخبرني
القدم في ليل شهر رمضان واسم الاظم في جميع الاسماء وهو مكتوب عن الربيع بن خثيم وابو بكر
الزهراني الثاقب لا يذكر تسمية العشاء بالعبادة ولا الصبح بالعبادة ولا الاضحية ولا غيرها
الى الخشاع العلامة في لفظ والشهد في نه وهو مكتوب في الشرح القول بمرحلة ذلك قال في لفظ ولا اعلم ذلك
فان استند في ذلك الى ما روى الله النبي قال لا يغلبكم الاعراب على اسم صلواتكم فانها العشاء انما
يعتبر بالاول طالب البهجة تستند هذا الحديث الثاني ان علم ان الصلوات اليومية ان فعلت في
وقتها كانت اداء والا كانت قضاء اعلم انما يستحب في كل يوم واسبغ في الغسل والركعة
وهي التواضع اليومية على ما مر ايام الظهر ثمان وقبل العصر ثمان وبعد المغرب اربع وبعد العشاء
مركعتان احدى بركة واحدة عشرة ركعة صلوة الليل مع ركعتي الشفق ركعة واحدة ركعتا الفجر
وهو خيرة الانتصار في النهاية وجملة العقود والغنية والماسم والشر والشراب والتواضع والمحبوب
والفرار والارث والحرير والذكر واللبا والدروس والعبادة والبركة والشمع والشمع والشمع
والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع
الشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع والشمع
وهو اشهر من عليه وفي لفظ لم تقف على خلاف فيه وفي كلام القمير والطبق الاصح في كتاب الفتاوى
عليه وفي الجبل المدين لا خلاف بينه الاصح وفي الذكر هو المشهور ولا نعلم فيه مخالفا في
هذا من هذا الاصح لا نعلم فيه مخالفا في جامع المقاصد والزمزم والمروة والشمع والشمع
والذخيرة هذا هو المشهور في جميع النوازل الربانية في اربع وثلاثين في ايام

الكلام في تعيين
عدد النوافل

في بيان النوافل

الاجماع على غير معتد وعدم الزيادة عليه الثاني جملة من الاخبار منها خبر الفضيل بن يسار الذي
وصفه بالصححة في حق وباحسن في الخيرة قال الغريضة والثاقفة احدى منسوبة ركعة منها ركعتان
بعد العشاء جالس احدى ركعة والناظرة اربع وثلاثون ركعة ومنها خبر محمد بن المنصور عن ابي
قال سمعته يقول صلوة النهار ست عشرة ركعة ثمان اذا زالت الشمس وثمان بعد الظهر واثني
مركعات بعد المغرب لا تدعى في سفر ولا حضر ومركعتان بعد العشاء كان ابو يعقوب ما هو
قاعدا في اصابته او انا قائم وكان رسول الله صلى ثلث عشرة ركعة في الليل قال في ابي
وفي الظن في علي بن حديد وقال الشيخ في صلاته ضعيف جدا لا يعمل على ما ينقده وقد
هذه الرواية الشيخ في سبب جعلها في اخرها عبد بن عيسى عن علي بن النعمان وعلى هذا فيكون صحيحه
لكن قبل ان تمشي في ذلك يسمى احفظ ابا واذا مضى في خبره في حديثه ليس هذا هو ومنها
خبر عبد بن محمد بن ابي نصر قال قلت لابي الحسن ان اصحابنا يختلفون في صلوة القطيع بعضهم
يصلون اربع واربعين وبعضهم يصلون خمسين فاجابوا بالذي يعمل انك كيف هو حتى يعمل مثله
فقال اصلي واحدة وخمسين ركعة ثم قال امسك وعقد يدك الزوال ثمانية واربعين بعد الظهر
واربعين قبل العصر ومركعتين بعد المغرب ومركعتين قبل العشاء الاخرة ومركعتين بعد العشاء
من تقعد بعد ركعة من قيام وثمان صلوة الليل والوتر ثلثا ومركعتي الفجر والفراغين سبع عشرة
فلذلك احدى وخمسون ركعة ومنها خبر اسمعيل بن سعد الاحمر عن النعمان قال قلت للرضا
كم الصلوة من ركعة قال احدى وخمسون ركعة وقد وصف هذه الرواية في جميع الفوائد بالحق وقال
في الظن في محمد بن عيسى البجلي عن يونس بن عبد الرحمن وما يصر فيها خبر فضل بن عبد الملك
وكبر قال سمعنا ابا عبد الله يقول كان رسول الله صلى في القطيع مثلي الغريضة ويعصم من
القطيع مثلي الغريضة قال في جميع الفوائد وقد سماها في في بالعبادة مع وجود ابراهيم بن هاشم ومها
ما يسمى بالاجماع في حق هونيه بها وفي يوم منه في شقة من القضاة ايضا قال في صلاته
عند قبوله فلاحظ عدم الفرق عند بين الحسن والقاص ومنها ما ذكره في جميع الفوائد فقال في هذا
ذلك الاخبار الدالة على ما مر في المقام وما هو المشهور من المذكر في المصباح في بيان الاربعين

عن أبي محمد العسكري ع أنه قال علمت من صلوة الاحد عشر ركعة في يوم من ايام الاميريين
 ويعني الحسين ومنها غير ذلك الا ان يعارض هذه الاخبار بمجلة من الاخبار الظاهرة في نقصان عدد
 التواتر في ذكرها ما يدل على انها ثلث وثلاثون ركعة باستقام الوتر وهو ضرب ابن عمر بن عبد
 بن عثمان الذي وصفه بالثقة في الذخيرة قال سالت ابا عبد الله ع عن صلوة رسول الله ع اليها انما
 ومن يطيق ذلك ثم قال ولو كان ابن عمر كيكيف صنع انا فقلت بلى فقال يملأ ركعات قبل الظهر وثمان
 ركعات بعدها قلت فالمغرب قال اربع بعدها قلت فالعقمة فلا كان رسول الله ع يصلي العتمة
 ثم ينائم وقال بيده هكذا فقرأها قال ابن ابي عمير ثم وصف كما ذكرنا احسانا وجران احدهما خير لحي
 الذي وصفه بالحسين في الذخيرة قال سالت ابا عبد الله ع هل قبل العشاء الاخرة وبعد العشاء
 فقال لا غير ان يصلي بعدها ركعتين وليست احسبهما من صلوة الليل والثاني خبر عن الذي
 عنه في الذخيرة من الموقوف قال سالت عمر بن حريش ابا عبد الله ع انا جالس فقال اجزي في جعلت
 فذلك عن صلوة رسول الله ع فقال كان النبي يصلي ثمان ركعات الزوال واربع الا الاولى وثمان
 بعدها واربع العصر وثلاث المغرب واربع بعد المغرب والعشاء الاخرة اربع وثمان صلوة
 الليل وثلاث الوتر وركعتي الفجر وصلوة العتمة ركعتين قلت جعلت فداك فان كنتا قويت على اكثر
 من هذا بعدد بني الله على كثرة الصلوة قال لا ولكن يعتد على تراك التسعة ومنها ما يدل على انها
 تسع وعشرون وهو ضرب ابن عمر قال سالت ابا عبد الله ع عن التطوع بالليل والنها فقال الذي يجب
 ان لا ينقص عنه ثمان ركعات عند زوال الشمس وبعد الظهر ركعتان وقبل العصر ركعتان وبعد
 المغرب ركعتان وقبل العتمة ركعتان ومن التسعة ثمان ركعات الوتر ثلث ركعات فقصص
 ثم ركعتان قبل صلوة الفجر ومنها ما يدل على انها سبع وعشرون وهو ضرب ابن عمر بن عبد الله ع
 من ذرية الذي وصفه في ركعة بالثقة قال قلت لابي جعفر ع اني رجل ناجل اختلف واجتر
 فكيف بالزوال والمحافظة على صلوة الزوال انكم يصلي قال يصلي ثمان ركعات اذا زالت
 الشمس ركعتين بعد الظهر وركعتين قبل العصر فلهذا اثنا عشر ركعة وتصل بعد المغرب ركعتين
 وبعد ما ينصف الليل ثلث عشرة ركعة تغرب الوتر ومنها ركعتا الفجر فتلط سبع وعشرون ركعة

لا يكون هذا الحديث من
 الامور

سوى الفريضة واقفا هذا كله تطوع وليس بمنزلة من اتى تلك الفريضة كما في رواية تارك هذا ليس كما في
 لكنها معصية لانه يستحب ان عمل الرجل اعلان بخبر ان يدوم عليه والثاني خبر عبد الله بن سنان
 الذي وصفه في ركعة بالثقة في الذخيرة قال سمعت ابا عبد الله ع يقول لا تضل على اقل من
 اربع واربعين ركعة والثالث خبر ابن عمر بن مرة وقد وصفه بالثقة في الذخيرة قال قلت لابي عبد الله ع
 ما جرت به السنة في الصلوة فقال ثمان ركعات الزوال وركعتان بعد الظهر وركعتان قبل
 العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث عشرة ركعة من آخر الليل منها الوتر وركعتان قلت فلهذا
 ما جرت به السنة قال نعم لا تأخذوا هذه الاخبار من الاصل للمعارض للاخبار المتقدمة لعصر
 ولانها وشد وزها و عدم ظهورها على ما يلزم من نفسه الصغير في غير ما ينبغي طرحها او
 تأويلها بما يرتفع به التعارض بينها وبين ما تقدم من الاخبار وقد اشار اليه جميع كثر من الصحابة كالشيخ
 فالتسعة من قبله والحق الثاني وصاحب كتاب الذخيرة والمقدس الارمني والشيخ الهيثمي والمحدث الكاشاني
 والاولاد ايام ظهر انما قالوا ان اختلاف هذه الاخبار من منزل على الاختلاف في الاستحباب بالثابت الكيد
 وعدمه فلا ينبغي مطلق الاستحباب وبالمجمل لا اشكال في المسئلة بمحمد الله تعالى وينبغي التيقن لاسم
 الاول علم ان المتفاد من عكس ذلك في النسخ والبيان للثقة وصفه اننا قلنا الظهر ثمان ركعات قبلها واثنا عشر
 العصر ثمان ركعات قبلها وعكاه في المكش عن عكة والمهذب والاصيل والاشارة وفي ذلك والذخيرة
 عن المشهور وحكي عن ابن محمد ما يدل على خلاف ذلك فقال قال ابن محمد يصلي قبل الظهر بعد
 الزوال ثمان ركعات وثمان ركعات بعدها منها ركعتان ناقلتا العصر فانه لم يقتضاه ان
 الزوال ليس لها ركعتان وحكي عن كثر من الروايات في ذلك عن بعض اصحاب خلافة في الكشاف فقال ان نقل
 الروايات ان بعض الاصحاب يجعل التسعة للظهر ومنها المشهور من غيرنا وليس في الغنية وجعل العتمة
 والنهاية والمراسم والسنن والمعتبر وكرة والارشاد ونهاية الاحكام ما يدل على شي من الاقوال المذكورة فانه
 قريبا ثمان ركعات قبل الظهر وثمان قبل العصر فاذن الاقوال في المسئلة اربعة وثمان ركعات الغاية في
 الزيادة هذا ما اشار اليه في ذلك فقال بعد الاشارة الى القول الثاني فيظهر الغاية في اذنا من صلوة
 ناقلتا الظهر والمشهور الاول فيقول المصير اليه للندوة الثاني انتهى وناقش فيما ذكره في ذلك فقال

الاصحاب
 في المسئلة

قبل ويظهر فائدة الخلاف في اعتبار ما يقع الست قبل القدمين او المثل ان جعلناه للظهر وفيما اذا اندثر
 ثالثة العصر فانه الواجب الثمان على المشهور ومن كتبناه على قول ابن الجنيح ويمكن المناقشة في الموضوعين
 اما الاول فانه مقتضى التصريح باعتبار ان يقع الثمان التي قبل الظهر قبل القدمين او المثل وانما ان يقع
 بعدها قبل الاربعه والمثلين سواء جعلنا الست منها للظهر ام العصر فاما الثاني ففائدة التذريع
 قصد التأخير فانه قصد الثمان والركعتين وجب وان قصد ما وقفه الاربع امكن التوقف في صحة
 التذريع لعدم بثبوت الاختصاص كما بيناه في غير هذا وقد استحسن في الذخيرة ما ذكره للقول الاول في قوله
 اشار اليه في وقت وما اشار اليه في الكشف بعد الاشارة اليه لما علق ان عبد الله بن سنان
 سأل النعمان لاقى هذه وجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر فقال له لا يكيد
 التزويق لانه الناس لم يجمعوا الاربع ركعات الظهر كما ان المستحقين بها حتى يفوتهم الوقت فلما كان
 شئ في الرخصة اسرعوا الى ذلك اكثر منه وكذا الذي ثبت قبل العصر اسرعوا اكثر منه ويرشد اليها
 في العمود من قول الرضا عليه السلام فيما كتبه المأمون ثمان ركعات قبل في رخصة الظهر وثمان ركعات قبل
 في رخصة العصر وللقول الثاني رواية سليمان بن خالد بن عمار على ما اشار اليه في مرة وكري
 وللقول الثالث صحته على ما اشار اليه في مرة وقد منع من ذلك ما ومن دلالة خبر سليمان بن
 خالد في القول الثاني وللقول الرابع ما اشار اليه جماعة قال في كبرى معظم الاخبار والمصنفين
 خالية من التعيين للعصر والظهر وقال في ذلك ليس في الروايات دلالة على التعيين وجب من غير إضافة
 الى الرخصة فينبغي الاقتصار في ثبوتها على ملاحظة الامتنان بها فاصلة وقال في مرة ليس في شئ من الروايات
 دلالة على التعيين وانما الاستفاد منها الاستصحاب على ثمان ركعات قبل الظهر وثمان ركعات قبل العصر
 الى الرخصة في الاقتصار على ثبوتها على ملاحظة الافتقار الى ثمان ركعات في الكشف ومعظم الاخبار وفي
 المصنفين من التعيين للصلواتين وانما فيها ثمان قبل الظهر وثمان بعدها بعد ذلك قبل الست
 عشرة فكلها للظهر كما حكاه الكوفي في صحيحه وهو صحيح في الرواية وقلنا بجمع وفيه دليل على انه اكثر من ثمان
 فالحاصل ان ثمان ركعات ما عدا صلاة الليل اعني الاصل عشر ركعات في الاوقات والصلوات والثمان
 ظاهر الكتاب والبصرة والتابع ونهاية الاحكام والاشارة والبيان والكا في وهو انه في ذلك كره

وهي

وهي ذلك وتعتبر في كل واحد من هذه النسخة فيكون ما ذكره في نسخة في كل واحد من النسخة فيكون
 جعله ركعتين لانهما قربة الى الله تعالى الشافعي اعلم انه صرح في العترة ونهاية الاحكام والمثلين والاشارة
 ولك ذكره والدرر والذخيرة بان يكون الكلام بين المغرب وناقلتها وافتح عليه فيما عدا الاخيرين
 بما رواه الشيخ عن ابن الغزالي قال في رواية ابو عبد الله ان الحكم بين الاربع ركعات التي بعد المغرب
 قال في ذلك ذكره احمد بن محمد بن ابراهيم في نسخة كراهة الكلام بينهما وبين المغرب بطريق ابي وفيه نظر
 كما اشار اليه في الذخيرة وافتح عليه في نسخة بما رواه الشيخ والصدوق عن ابي العلاء الخفاف عن
 جعفر بن محمد قال من صلى المغرب ثم غلب ولم يتكلم حتى يصلي ركعتين كتابه في عليهما فان صلاة ركعتين
 كتب له ثمانية مبرورة وفيه نظر ايضا وفي الكشف وينبغي ان لا يتكلم قبل ثمانية المغرب لقول النعمان
 في ضلاله العلاء ولا يبينها الخبر في الغزالي من في المقام فيكون الكلام بين اربع ركعات وبينها وبين
 المغرب الحزبين الثالث في كراهة في الذخيرة من الغيلة عن ابنه قال ولا ولي القيام الى ثمانية المغرب
 عند الفريضة منها قبل التعقيب وتأخيرها الى ان يفرغ من التوافل واجتنب في ذلك على ما حكى ابو العلاء
 المتقدمه وفيه نظر كما اشار اليه في الذخيرة وكذا في ذلك فقال وهو انما يعطى استحباب التوافل
 قبل الكلام بما لا يدخل في التعقيب لا استحباب فعلها قبل التعقيب انتهى وذكره في نسخة في الاكثر
 انه قال الافضل المبادرة بتوافل المغرب قبل كل شئ سوى التسبيح وحكامه الحفيد واستدل
 بان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها كما في ذلك ما بشر بالحسن صلى ركعتين بعد المغرب شكر الله تعالى بالبحر
 صلى ركعتين ولم يعقب حتى فرغ منها واعترض على هذا التمسك في ذلك والذخيرة فقالا ومقتضى
 هذه الرواية اولوية فعلها قبل التسبيح لانها مجهولة السند ومعارضة بالاخبار الصحيحة الى
 المستفيدة للامر بتسبيح الزهرام قبل ان يثني المصلي من صلاة الرخصة الرابع قال في ذلك
 والذخيرة روى ابن بابويه في تفسيره لا يحضره الفقهاء في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 انه قال من قال في آخر سجدة من التوافل بعد المغرب ليلته بالجمعة وان قال في كل ليلة فهو افضل
 اللهم اني استسلك بوجهك الكريم واسمك العظيم ان تصلي على محمد وآل محمد وان تغفر لي ذنبي
 العظيم سبع مائة الف مرة فقد غفر له ذنبا في الاول فقال وذكره الشريفة في كراهة انما فعل هذا

الكلام في الصلاة
 في نسخة في نسخة
 في نسخة في نسخة

وهو منسوخ الاول في نسخة
 في نسخة

وهو منسوخ الاول في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

الكلية من ركعتين
في صلاة التيمم

التي هي السجدة الواحدة بعد السجعة ولا يبعد ان يكون وجهها الخاص بغيره لا في جوارحه
القيام في نافذة الشاة المستمارة بالوترية وهي الركعتان اللتان بعدهما على قولين الاول ان الله
لا يجوز في ظاهرهما التهاية والتخلاف والمجل والعقود والشرارة والغنية والمراسم والمعتبر
في وعد ركعة والارشاد والمجفدية والكفاية والرياض الثاني انه يجوز كما يجوز في العقود
وهو لصح البيان وسى واللغة وجامع المقاصد ومن ذلك وجه الفائدة والمقاييس وظاهر
المشهور ومنه ذلك وغيره وعلى هذا القول عن اجماع وقد اختلف ارباب هذا القول في انهم
من جعل العقود افضل وهو الشهد الثاني في صريح من كونه كذلك والمحقق الثاني في ظاهر جامع
المقاصد والشهد في ظاهر اللغة وحكاية في ذلك وغيره عن جميع من اصحاب ومنهم من جعل
القيام افضل وهو الشهد الثاني في صفة والمقدس الاردي في ظاهر جميع الفوائد للمقول
بعد من جاز في القيام وجه الاول ان البراءة البقية انما تحصل بالجلوس لا اتفاق الكل على الظاهر
على جواز في الثاني ظهور عبارة الخلاف والغنية في دعوى اجماع عليه انما في خبر
الفضل بين يسار وخبر البرزخ المتقدم اليهما الاشارة في الاول منها ركعتان بعد العتمة
جائسا بعدان ركعة وفي الثاني في ركعتين بعد العشاء من بعد تعدد ركعة من قيام
لا يتناول المراد فيها بيان الثابت باصل الشرع وهو لا يتناول جواز القيام كما اشار اليه المحقق
الثاني فقال ويجوز فعلها من قيام وفي رواية البرزخ على ان المحسوس ان الركعتين بعد العشاء
من بعد تعدد ركعة فغنية دلالة على ان اصل فعلها من بعد العشاء لا انما في هذا خلاف الظاهر
فلا يصار اليه الرابع ان الركعتين تحسبان ركعة والاما كان عدد التواضع اربعا وثلاثين ركعة
وثلاثين وهو فعلها تقدم اليد الاشارة وهذا لا يتم الا على تقدير تعيين الجلوس فيها الا ان
الركعتين من قيام لا يجوز احتسابهما بركعة ولا في جوارحه ذلك لا يتوقف على هذا ما ذكره المحقق
والشهد الثاني في الاول في جامع المقاصد يجوز فعلها من قيام فان قلت فعلى هذا اذا
صليان قيام يكون عدد التواضع تسعا وثلاثين ركعة قلت اذا كانت الركعتان من قيام
بدل الركعتين من جلوس المحسوس بركعة لا يلزم ذلك وقال الثاني في ذلك ومنه ويجوز

وقيام

وقيام وبذلك ان ركعتين اربع وعدهما بركعة باعتبار كون ثوابها ثواب ركعة من قيام
بدل من ركعتين من جلوس فهو الاصل فيها والركعتان من جلوس بعد ان يواحدة لا تأتوا
ما ذكره بعد كما اشار اليه في الكشف فقال والركعتان بعدان بركعة كما انقطعت به
الاخبار والاختلاف اذا اختلفت جلوس وقيل مطلق وهو بعيد والقول بجواز القيام ضربان
احدهما ما استدلل به في كرى ومنه جامع المقاصد على ان ذلك هو خبر سليمان بن خالد كثر
بعد العشاء الاخره فغيرها ما اشتهر آية قائما او قاعدا والقيام افضل والثاني خبر الحسن
القصري في ركعتان تصليهما بعد العشاء كانه لم يصليها وهو قاعدا انما يصليها وانما قائما ويؤيد
ما تقدمت به في جميع الفوائد في مقام الاستدلال على فضيلة القيام من ان في القيام زيادة العبادة
المشقة فيكون افضل ومنه عموم ما دل على رجحان القيام في التاخير وبما استدلل به في ذلك و
للمسئلة لا يخرج عن شكل والاعطاف مراعاة القول الاول لا لا يبعد دعوى تعيينه لقوة اوله المتقدم
الاشارة وامكان المناقشة في ادلة القول الثاني انما في خبر سليمان بن خالد في قصور سند المانع
من مجتبه عند بعض وبغيره دلالة على فضيلة القيام وهو خلاف مقالة العظم على الظاهر
في شكل التمسك به حضورنا في مقابلته الظاهر احسنه الطلوع على لزوم الجلوس واقا طرح ما دل منه
على فضيلة القيام واخذ ما دل منه على جواز وجواز العقود ودعوى تأويل تلك الظواهر بما يجزى
هذا فتوراه كان ممكن لكن المصير اليه في غاية الاشكال فتم واما في خبر الحسن فغيره ما تقدم اليه
الاشارة واما فيما ذكره في جميع الفوائد في عدم صلاحية لمعارضة تلك الظواهر كما لا يخفى
اعلم ان ركعة الوتر مفصلة عن ركعتي الشفع ولا يجوز الالتئان بها نحو صلوة المغرب وهو في
الخلاف والما اسم والمعتبر فيهما ايتا الاحكام والغنى وكثرة وكثرة والكشف والقاهر ان الله مذهب
العظم وضال فيه صاحب المذكرات والمخيرة والمقاييس في خبرنا بينه الفصل والوصول وليس كما لا يخفى
الاول ظهور بطلان العبارة في عموم الاجماع على خلافه قال في الكشف ركعة واحدة للوتر مفصلة
عن الشفع اتفاقا كما هو الظاهر ونظرا من سبله الاخبار في قوله في المعتبر بعد الاشارة الى الخبر
الدال على تخيير هذه الرواية من ركعة عندنا وقال في التذكرة الوتر عندنا واحدة لا يتراد عليها

وما يصلح قبله ليس من الوتر الثاني انه البراءة اليقينية انما تحصل بالفضل لكون جوازها محل الاتفاق
على الظاهر ويدل عليه خبر جابر بن عبد الله قال لا بأس ان يصلي
الرجل الركعتين من الوتر ثم ينصرف فيقف في حاجته ويؤتيه جوفه من سائر الذي وصفه في ذلك ايضا
لما قال سالت ابا عبد الله عن التسليم في الركعتين في الوتر فقال نعم فان كان لك حاجة فاجزها
واقضها ثم عد فامرك ركعة فيصير ذلك الثالث جملة من الاخبار ومنها خبر ابو بصير الذي وصفه
في كتاب الصلوة عن ابي عبد الله قال والوتر ثلث ركعات عضولته ومنها خبر معوية بن وهب عن ابي عبد الله
وصفه في ذلك ايضا قال قال في الوتر في الركعة ثلث ركعات بقل هو الله احد وستم في الركعتين وثلاثا
ما اشار اليه في الخبر المنقول فقال لا بأس ان يصلي ركعتين سجدتين سجدتين بالجلوس الركعة الاولى
افضل او وصل قال افضل ومنها الخبر الموصوف بالصلوة في المصباح انه التسليم في الركعتين في الثلث
ركعات لا يجوز الا في بياض هذه الاخبار عدة اخبار مائة على التغيير بين الاعيين ومنها خبر
يعقوب بن شعيب الذي وصفه في كتاب الصلوة قال سالت ابا عبد الله عن التسليم في ركعتي
الوتر فقال ان شئت سلمت وان شئت لم تسلم ومنها خبر معوية بن وهب عن ابي عبد الله الذي وصفه في ذلك
ايضا بما قال قلت لابي عبد الله في ركعتي الوتر فقال ان شئت سلمت وان شئت لم تسلم لانا
نقرأ هذه الاخبار بالتصالح عارضة تلك الاخبار من وجوه عديدة قال في الاثر بعد الاشارة الى
ما دل على التغيير في الاخبار وغاية التغيير بين التسليم وعدمه وهو لا يقتضي الوصل فهو ما على
عدم وجوبه للمروج عن الفرائض وحمل ايضا على التقية والتسليم المستحب وما يستباح بالتسليم
من الكلام ونحوه كما قال ابو جعفر في الموطأ انه ركعتا الوتر ان شاء كلهم بينهما وبين الثالثة وان
شاء لم يفعل واما خبره في سائر الاخبار الصالحة عن الوتر فقال صلى الله عليه وسلم في ركعتي الوتر
والتيقة والوصل الصلوة في تقية او تحيا بالركعة واعلم انه قال في ذلك في النسخة ان المتفق
من الاخبار الصحيحة المستفيضة ان الوتر اسم للركعات الثلاث لا الركعة الواحدة الواحدة
بعد الشفع كما يوجد في بعض عباد المتأخرين والمعروف من مذهبنا ان الركعة الثالثة
مفصلة عن الاولى بالتسليم انتهى ثم اعلم انه قال في المعبر ويجوز التسليم في الركعة الثالثة

الطهارة

الطهارة بعد التسليم ثم يرجع فيوتر بالواحدة
صرح في كبرى وسر ولست والدخيرة والمطهر
بان من فاته صلوة الليل فقام قبل الفجر فصلى الوتر وسنة الوتر كتبت له صلوة الليل فاصبح عليه
بخبر معوية بن وهب الذي وصفه في الدخيرة والمطهر بالصلوة عن الصادق ع اما خبري احدكم
ان يقوم قبل الصبح ويوتر ويصلي ركعتي الفجر فكتبت له صلوة الليل قال في ذلك في الدخيرة والمطهر
المراد بالوتر الركعات الثلاث اعلم انه قد دل اصاب عديدة على اولوية قرائته قل
هو الله احد في ركعتي الشفع والوتر كما هو ظاهر المراسم وكري ذلك في الدخيرة ومنها خبر عبد
الرحمن بن الحجاج الذي وصفه في كتاب الصلوة قال سالت ابا عبد الله عن القراءة في
الوتر فقال كان يبنى ويبنى ابي باب فكان اذا صلى بقرا يقول هو الله احد ثلثين وكان
يقرا قل هو الله احد فاذا فرغ منها قال لا اله الا الله وكذا كان يركب ومنها خبر يعقوب بن
نقيش الذي وصفه في الكتابين بالصلوة قال سالت ابا عبد الله عن القراءة في الوتر وقلت
انه يعصا من في قل هو الله احد في الثلث ويعصا من في المعوذتين وفي الثالثة قل هو الله احد
فقال العمل بالمعوذتين وقل هو الله احد وهذا الخبر وما تقدمه قال في كتابه يستحب ان يقرأ
في الركعتين الاولى من الوتر بالتوحيد والمعوذتين بعد الحمد في الركعة الثالثة بالتوحيد
مرة واحدة ومنها خبر الحرث بن عبيد المعيرة الذي وصفه في الدخيرة بالصلوة عن ابي عبد الله قال
كان ابي يقول قل هو الله احد بعد ثلث القران وكان يحب ان يجمعها في الوتر ليكون القران
كله مرتجا يستفاد من بعض العباد اختلاف ما ذكر في خلاف يستحب ان يقرأ في المعوذتين
الوتر قل هو الله احد والمعوذتين وفي الشفع بقرا ما شاء ولىنا اجماع الفرقه وايضا قوله
فاقرأ ما تيسر من القران وقولهم فاقرأ ما تيسر منه يدل على جواز قراءة المعوذتين لانه
لم يفرق وموت عايشة قالت كان رسول الله يوتر بثلاث بقرا في الركعة الاولى تسبيحا
ربك لا اعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد والمعوذتين وفي الترتيب
في مقام ذكر صلوة الليل ثم يصلي ثانيا ركعات المائدة قال صلى ركعتي الشفع بقرا فيها الحمد
وبسبح بعد ما يستحب ان يقرأ فيها سورة الملائكة واصل الى على الانسان ثم يقيم الى

الحمد لله الذي جعل في القنوت ركعة واحدة
في الركعة الثانية من كل ركعة من كل صلاة
في كل وقت من كل يوم من كل سنة
في كل حال من كل حال من كل حال

الوتر ويتوجه فيه ايضا وفي الغنية وركعة الوتر بقراءتها بعد الحمد ماشاء الله التورع والعبادة
وفي المراسم ثم يصلي ركعتي الشفع بالحمد لله على ما هو عليه احد ثم يسلم ويصلي ركعة الوتر بالحمد
والحمد يستحب القنوت في الركعة الثانية من كل ركعة من كل صلاة في كل وقت من كل يوم من كل سنة
فيه مما ينبغي للدين والدنيا ولا توفيق فيه وكذا يستحب الاستغفار فيه سبعين مرة
قول العفو العفو ثلثا اثنا عشر مرة والدعاء فيه لاخوانه باسمائهم اربعون مرة والدعاء
بعد رفع الرأس من الركوع ويجوز ان يدعى على علة في القنوت اما الاول فقد صرح به في
ونهاية الاحكام وكثرة ذلك وخيرة ويدل عليه قوله في خبر ابنه سنان الذي وصفه في ركعة
بالصحة في القنوت في الوتر في الركعة الثانية والاضمار من طرق اعني ان يصلي ركعة
بالقنوت والدعاء فيه واما الثاني فقد صرح به في وقت والمعتبر وكثرة ويدل عليه
امران احدهما دعوى الاتفاق عليه قال في المعبر وهو قبل الركوع باتفاق الاصح وقال في المعبر
قنوت الوتر قبل الركوع وليس لنا اجماع الفرقه وقال في ركعة القنوت قبل الركوع عند علمائنا وكما
الاضمار المستقيمة منها خبره عن ابن عباس الذي وصفه بالصحة في ركعة وخيرة ان سأل
ابا عبد الله عن القنوت في الوتر قال قبل الركوع قال فان شئت اقلت اذا رفعت راسي قال
لا ومنها خبر اخر على ما يستفاد من الخبر ما عرفت قنوتنا الا قبل الركوع ومنها خبر اخر
الذي عرفت في خبره من الموقوف عن ابي عبد الله عن الرجل ينسى القنوت في الوتر او غير الوتر قال ليس
عليه شيء وقال ان ذكره وقدا هو في الركوع قبل ان يضع يده على الركبتين فليجزع قائما وليفت
ثم يركع وان وضع يده على الركبتين فليضع في صلواته وليس عليه شيء ومنها ما شاع اليه
في المعبر فقال لنا ما رواه الحسن بن محمد عن رسول الله كان يوتر فيقنوت قبل الركوع ومن لم يوتر
ان التفتيم قنوت قبل الركوع واما الثاني فقد صرح به في المراسم والمعتبر وكثرة وكثرة
ولك وخيرة ويدل عليه امران احدهما ما شاع اليه في ركعة فقال ليس في الوتر دعاء موثق لانه
قنوت ابداعية مختلفة وثانيها خبر اسمعيل بن الفضل الذي وصفه بالصحة في ركعة وخيرة قال
سالت ابا عبد الله عما اقول في وترى فقال ما قضى الله على لسانك وقد روي بعضه خبره

الذي

الذي وصفه بالحسن في كل ركعة من كل صلاة من كل وقت من كل يوم من كل سنة في كل حال من كل حال
يلتج ويقال فقال الا ان على الله عز وجل وصل على النبي صلى الله عليه وسلم لا تنبئك العظيم ثم قال وكل من
عظيم وقال في نهاية الاحكام ويثبت في انه يثبت بالادعية لما ذكره عن اهل البيت وفي وقت
روى في ذلك الادعية معتبة لا تخص او يردناها في الكتاب الكبير وقال في دعاء عويان وله
الحسن على ما قال علي بن رسول الله كما استقر في قنوت الوتر الكون اهدى من هديت
وعافني من عافيت وتوفني من توفيت وبارك لي فيما اعطيت وقضى شر ما خضيت فانك تقضي
ولا يقضى عليك ولا تله لاندل من واليت شاككت وتعاليت انتهى قال في ركعة بعد نقل هذا الدعاء
واستحب فيه الصدوق وذكره في كتابه واما الكتاب فقد صرح به في ركعة ونهاية الاحكام وكثرة ويدل
عليه اخبار مستقيمة منها خبره عن ابن عباس الذي وصفه في ركعة وخيرة بالصحة قال سمعت ابا عبد الله
يقول في ركعة من كل ركعة من كل صلاة في كل وقت من كل يوم من كل سنة في كل حال من كل حال
الذي وصفه في الكتابين بالصحة في ركعة في ركعة اذا اوتر استغفر الله واتوب اليه سبعين مرة وروى
على ذلك حتى عصى من كتب الله عنه من الاستغفار من الاسحار ووجبت له المغفرة من الله
عز وجل ومنها خبر منسوبة عن جازم الذي وصفه بالصحة في ركعة عن ابي عبد الله قال قال الله
الله عز وجل في الوتر سبعين مرة ومنها خبر عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله قال استغفر الله
في الوتر سبعين مرة وينصب يده على اليسرى وتعد باليمين الاستغفار وكان رسول الله
في الوتر سبعين مرة ويقول هذا مقام العائذ بك من النار سبع مائة مرة وفي المراسم وكثرة
وليس فيه تعيين للعدد واما الخامس فقد شاع اليه في ركعة وكثرة ويدل عليه ما روي
سيدا العابد بن علي بن الحسين انه كان يقول العفو العفو ثلثا اثنا عشر مرة واما السادس فقد روي
به في ركعة وكثرة ويدل عليه ما كان المستند فيه الخبر ان احدثا خبر عبد الله بن سنان الذي وصفه
بالصحة في ركعة وخيرة عن ابي عبد الله قال دعا ابا عبد الله في ركعة الغيب يد التورق ويدفع
لكثرة وثانيها خبره عن ابن عباس الذي وصفه في الكتابين بالحسن عن ابي عبد الله قال في
الركعة من كل ركعة من كل صلاة في كل وقت من كل يوم من كل سنة في كل حال من كل حال

مؤمن فلا شيء عليه وان كان سفل لاني انشاغل بها عن الصلوة فقلية القضاء والاقوى هو وجوبه وهو
 مستحق ومنها انه مضى لمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأذنة بما ذكره من الاولية والاولى
 صريح والمفاتيح بانه لا يثبت بالتوافل فيقفى بكلي ما نقص من الغرضين ترك الابدال بها
 عليه ايضا مستغفرت عنها اخر محمد بن مسلم الذي وصفه في تركه وخبره والمفاتيح بالحق عن النبي
 قال ان العبد لم يرفع له صلواته ثلثها او نصفها او ربعها او خمسها او ارفع له الا ما قبل منها بقلبه
 وانما اخرها بالتوافل لئلا يحسم ما نقص من الغرضية ومنها خبره الاخر الذي وصفه في الكتابين الاولين
 بالصحة قال قلت للشيخ عبد الله انما عمار السابلي روى عنك رواية قال وما هي قلت ان السنة
 قال ابن تيمية ليس هكذا حدثت انما قلت له من صلى قايلا على صلواته لم يحسب نفسه فيها
 او لم يحسبها قبل الله عليه على ما قبل غيرها من رفع نصفها او ربعها او ثلثها او خمسها وانما امره بالسنة
 ليكمل بها ما ذهب من الكسوة ومنها خبره في تركه الا انما قال ما رايته على من يحسب على صلواته
 عن مكبيه قال فلم يسره حتى فرغ من صلواته قال في ذلك من في الدعاء والحمد لله الذي هدانا لهذا
 من كنت انما العبد لا يقبل منه صلوة الا ما قبل منها اقلت جعلت فداك هل كانت افعال كذا ان الله
 يتم ذلك بالتوافل اعلم انه صريح في المنهي وكثرة بان صلوة الليل فيها افضل كثير وثواب مجزئ
 ويبدل عليه اخبار كثيرة منها خبره في تركه عمار الذي وصفه في تركه بالصحة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بصلوة الليل ثلثا ومنها الرواية عن ابن بابويه قال انما اجبر بئله على التيمم فقال له يا جبرئيل
 غلظي قال يا محمد عشر ما شئت فانك ميت واحب من شئت فانك مفارقة واعلم ما شئت
 فانك ملاقة بشرف المؤمن صلواته بالليل وعمره كل الاذن عن الناس ومنها الرواية عن
 الصادق عليه السلام من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الليل واخطار الصائم ولقي الاخوان ومنها
 الاخر لروى عنه انه عليه السلام بصلوة الليل فانما استه ببيتكم واداب الصالحين بكم ومطردة
 الدوام احب اذكروا ومنها الرواية عن ابي الحسن عليه السلام ان الله تبارك وتعالى اذا اراد ان
 اهل الارض يحذوا قال لولا الذين يحضرونه محلا في ويعتبرون مساجدك ويستغفرونك
 بالاسحار لا نزلت عنك ومنها الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر احفظ وصية بيتك من ختم له

بقيام ليلة فله الجنة ومنها الرواية عن الصادق عليه السلام ان الرجل يكذب بالكذبة فيقوم بها صلوة الليل فاذا
 حرم صلوة الليل حرم الزرق ومنها الاخر لروى عنه صلوة الليل يحسب الوجه ويحسب الخلق
 ويعد الزرق ويقيض الدين ويذهب بالهوى ويجلو البصر ومنها الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول ان العبد يقوم الليل فيصلي به التماس ميمنا او شهما لا وقد وقع ذنبه على صدره
 فيا امر الله تمام ابواب السما فيفتح ثم يقول الحمد لله الذي انظر الى عبدك ما يعيبه الى عالم افرض
 عليه راجيا مني ثلث خصال اذنا اغفره او توبة اجدد هالما ويزرقا ان يدنيه اشهدك
 ملائكتي اني قد جعته له اختلاف عبارة الاختلاف بيان ما هو الافضل من التوافل
 الرتبة في تركه ركعتا الفجر افضل من الوتر وعليه على انشا وفي رواية قال قال ولله في رتبة
 الى اعلم بانني ان افضل التوافل ركعتا الفجر وبعد ركعتا الوتر وبعد ركعتا الفجر التوافل
 وبعد ركعتا الفجر وبعد ركعتا الوتر وبعد ركعتا الفجر وبعد ركعتا الوتر وفي الذكر في قال ابن
 ابو عمير الماعد التوافل ونما في عشر ركعة بالليل منها نافلة المغرب والعشاء ثم قال بعضها اكد
 من بعض فلو كانها الفضل التي تكون بالليل لا اخصه في تركها في سفر ولا حضر وفي المعبر تركها
 الفجر افضل ثم الركعتان الاربعة بعد المغرب ثم صلوة الليل وفي المنهي ركعتا الفجر افضل من الوتر
 ثم يتلوها في الفضل ركعة الوتر وفي نهاية الاحكام افضل التوافل ركعتا الفجر وبعد ركعتا
 الوتر وبعد ركعتا الزوال وبعد ركعتا الزوال وبعد ركعتا المغرب وبعد ركعتا الليل وبعد ركعتا الزوال
 فافل النهار ونحوه ما في الذكر وس في التحرير ركعتا الفجر افضل وفي الخلاف ركعتا الفجر افضل
 من الوتر وليك ان اجماع الفرقه واخبارهم ورويت عارضة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ركعتا الفجر خير من
 الدنيا وما فيها وفي ان افضل الركعتين بصلوة الليل ثم صلوة الزوال ثم نافلة المغرب ثم ركعتا
 الفجر ثم قال في تركه بعد الاشارة الى الاختلاف في المسئلة وتظهر الغاية في الترتيب في افضل
 ونذكره وغيره كذا في صريح في الترتيب والمعبودة وكثرة باستجاب السجدة امام صلوة
 الليل قال في المعبر وهو مذهب علماءنا وروى في المعبر عن ابن عباس قال استيقظ رسول الله
 فتنسك وتوضا وعز عارضة فكانت بعد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث الله لها شاة اذ بعثه

ويستوي ويؤتى ويصل انتهى وفي النهاية لم يصح بالاستحباب بل صرح بما يفيد الوجوب فانه
قال فاذا قام لصلاة الليل فليصل الى السواك وليستك فاه ولا يتركه مع الاختيار ويكون منزله
على الاستحباب ولو ان الوجوب لدفعه بعدم شتهان مع توفر الداعي عليه وبالاصل وما
ادعاه في المعبرين الاجزاء قال في الذكر في قال في الجنب يستحب الا يتيان بصلوة الليل في ثلثه
او قامت لقوله تعالى واناء الليل فصبح واظراف النهار وقد روي ان اهل البيت عليهم السلام قلت اشأ
الى ما رواه معوية بن وهب قال سمعت ابا عبد الله يقول في ذكر صلوة النبي قال كان في
بطنه من فجر عند راسه ويوضع سريره ثم يقرأ ثم ينام ما شاء فاذا استيقظ جلس ثم
قلب بصره الى السماء ثم يقرأ آيات فضل عمران انه في خلق السموات والارض ثم يبيت ويصلي ثم يقرأ
الى المسجد فيركع اربع ركعات على قدر قرأته ركعة وسبحه على قدر ركوعه ركعة حتى يقال
معي برفع راسه ويسجد حتى يقال معي برفع راسه ثم يعود الى فراشه فينام ما شاء ثم يستيقظ
فيجلس فيقرأ الآيات من آل عمران ويقلب بصره في السماء ثم يبيت ويصلي ويقوم الى المسجد فيصلي
اربع ركعات كما ركع قبل ذلك ثم يعود الى فراشه فينام ما شاء ثم يستيقظ فيجلس فيقرأ
الآيات من آل عمران ويقلب بصره الى السماء ثم يبيت ويصلي ويقوم الى المسجد فيصلي ويقوم الى المسجد
ثم يخرج الى الصلوة ومعنى يبيت فيسأل الله وولدت من ذرية نبيه عن ابي جعفر عليه السلام قال
انما على احدكم اذا انتصف الليل ان يقوم فيصلي صلوة جملة واحدة ثلث عشرة ركعة ويرد راسه
على فخذيه الا ان الليل كثر فله ان يصير الى المسجد الله وحسب التجر ثمان ركعات وروايات كثيرة
وثلث عشرة ركعة في آخر الليل ورواية من ذرية نبيه عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا انتصف الليل ثلث عشرة ركعة
ورواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصلي شيئا الا بعد ان تصادف الليل
ورواية سليمان بن حفص عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا بقي ثلث الليل الاخر فليصلي من قبل المشرق
فاذا صارت له الدنيا فيكون ساعته ثم يذهب وهو وقت صلوة الليل ثم ينظم قبل الفجر ثم يطالع
الفجر الصاوي من قبل المشرق وكل هذه الروايات ليس بينها تناقض لانها لو كانت كونه التفرق بعد
الانصاف وكونه التفرق من خصوصيات انتهى صرح في النهاية والتكرار باره وخلاف

انه لا يثبت

انه لا يثبت آخر الليل فليقل عند منامه قال انما انا بشر مثلكم الى آخر السورة ثم يقول اللهم ايقظني لها
في وقت كذا فانه يثبت انشاء الله تعالى قال في النهاية والسر في بعد التحكيم باستحباب
السواك ثم يستفتح ببيع على ما رتبناه سنة ثم يصلي ثماني ركعات بغيره في الركعتين الاولى
الحمد وقيل هو الله صرح في الذكر باستحباب الصلوة على النبي والحمد لله مرة بين ركعتي الفجر
وفريضة واستند فيه الى الرواية واعلمها احادنا والحمد لله في ركعة فقال وروى انه من صل على
محمد والحمد لله مرة بين ركعتي الفجر وركعتي الغداة وقال الله وجهه من النار وصف قال ما تقرأ
سبحان ربك العظيم وبحمدك استغفر ربك واتوب اليك يعني الله ببيتا في الجنة ومن قرأه احدى
وعشرين قال هو الله احد بنى الله ببيتا في الجنة فان قرأها غفر الله له قال في ذكره روى
الفيض قال سالت ابا جعفر عن قوله الله عز وجل الذين على صلاتهم يحافظون قال هي الصلوة
قلت الذين على صلاتهم قال هو الخافلة قال في ذكره ايضا ذكر ابن بابويه انه قال في
الظهر حتى صلوة الاقاربين وهو في خبر محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام وروى انما قرأت الظهر فزراعا
من اصل صلوة الاقاربين قال في السواك يستحب الدعاء بالماء في التواضيل صرح في المعبر
وكره ونهاية الاحكام بان يستحب الصلوة بعد نافلة الفجر على الجانب الايمن وقراءة النجس
آيات من آل عمران والدعاء فيها بالماء مروي عن ابي جعفر عليه السلام في من الا انك لم يثبت الدعاء بالماء
وفي النهاية والسر في صرح باستحباب الصلوة والدعاء فيها بالدعاء المعروف ولم يثبت فيها
الصلوة بكونها على الجانب الايمن ولم يصح فيها النية باستحباب قراءة الآيات وذكره في الخافلة
يستحب الصلوة بعد نافلة الفجر على الجانب الايمن وروايات في ذلك فقال والدعاء فيها بالماء مروي
الاقول فقال وهذه الصلوة ذكرها الاحكام في كثير من العامة انتهى ويدل على ما ذكره خبر
سليمان بن خالد قال سالت عن اقول اذا اضطجعت على مني بعد ركعتي الفجر فقال اقرأ النجس
التي في آخر آل عمران الى الميعاد وقد سمعتك وعروة اسد الوفي الذي لا انضمام لها واعلمت
عجل الله اليقين واغفر بالله من شر فسقة العرب واليهي اعنت بالله وتوكلت على الله
والجالت فلهي الى الله فوكت امرى الى الله من يتوكل على الله فهو حسبه انه الله بالغ امره

من الاجتهاد ما قسم ما اشاء اليه في كفة فقال ولان كثير من الناس يشق عليه طول القيام فلو لم
 يشق الجلووس لم يخرج او لم يوافق الله في مقلته الرخصة وهذا اصليت على الرخصة التي
 الاحبا والمستقيمة منها اجز الحسن به من زيادة القيل الذي وصفه في كفة وفيه المشي بالحق
 قال قال ابو عبد الله اذا صلى الرجل اجاسا وهو يصلي القيام فليضعف ومنها اجز جاد
 به عثمان الذي وصفه في المدارك وجيزه وجميع الفائدة والمشى بالحق في الحسن قال النكا
 عن الرجل يصلي وهو جالس فقال اذا اردت ان تصلي وانت جالس وتكلم في صلوة القائم فافعل
 وانت جالس فاذا كنت في اخر السورة فقم واقم او ركع فذلك تحسب لك صلوة القائم ومنها
 خبر اخر الذي وصفه في كفة وفيه بالحق قال قلت لابي عبد الله قد شددت على القيام في الصلاة
 فقال لانه اذا اردت ان تدرك صلوة القيام فافعل وانت جالس فاذا بقي من السورة ايات
 فقم فاقم ما بقي واركع واسجد فذلك صلوة القائم ومنها خبر في كفة الذي وصفه في جميع الفائدة
 وفيه بالحق عن ابي جعفر قال قلت له الرجل يصلي وهو قاعد فيقرأ السورة فاذا اراد ان يجتمعا
 فركع باجرها قال صلوة ذلك القائم ومنها خبر سهل بن الحسن الذي وصفه في كفة بالحسن انه
 سأل ابا الحسن الاول عن الرجل يصلي في الصلاة قاعدا وليس به عليه في سفر ولا حضر قال لا بأس
 به ومنها خبر محمد بن مسلم عن رجل يسأل ابي جعفر فيصلي التطوع جالسا قال يضعف ركعة
 بركعتين ومنها خبر سدير قال قلت لابي جعفر اني اصلي النوافل وانت قاعد فقال ما اصيلها الا
 وانما قاعد منذ حملت هذا اللحم وبلغت هذا السن ومنها خبر ابي بصير عن ابي جعفر قال قلت له انما
 نحدث نقول فضلي وهو جالس في غير محل كانت صلوة ركعتين بركعة وسجدتين بسجدة
 فقال ليس هو هكذا هي تامة لكم ومنها خبر في صلوة الرجل قاعدا نصف المصلي ومنها الخبر
 الذي ذكره علي قاعدا في افضل وفي قاعدا في نصف المصلي في السجدة والثاني ما اشاء اليه
 في السجدة فقال ولا بأس ان يصلي الانسان النوافل جالسا اذا لم يتمكن من الصلوة قائما فان تمكن
 منها قائما واراد ان يصليها جالسا لم يكن بذلك ابيها بأس وجاز ذلك على ما اوردته نحن
 في نهائيه وهو من اجاب الله والاهل والايوب عطا ولا عملا كما اوردنا في الابرار الا اعتقاد ذلك

عن

عندي ترك العمل بهذه الرواية لانها مخالفة لاصول المذهب لانه الصلوة لا يجوز مع الاضيقا
 الا ما خرج بالدليل والاجماع سواء كانت نافلا او فريضة الا الوتيرة فان قيل يجوز عندكم صلوة
 النافلة على الرجل يجلس في السفر وفي الامصار قلنا ذلك الاجماع منعقد عليه وهو صحيح
 فلا نفيس يخرج عليه لانه القياس عندنا باطل فلا يحمل مسئلة على مسئلة بغير دليل قاطع اشهر
 وروى في كفة ولفظها في الاول دعوى الشدة وهذا مع الاشتباه بحديثه والمجوز على
 الرجل على المجزى بوجه الفعل جالسا وذكر النهي انه هذا الذي ينفع بالخصوصية مع انه قال
 في كفة ان يصلي النوافل جالسا مع القدرة على القيام وقد روي انه يصلي بدل كل ركعة ركعتين
 وروى انه ركعة بركعة وهما جميعا جائز ان وقد ذكره ايضا للغير فانه قال وكان من تعبته الصلاة
 في النوافل كلها واحدا يصليها جالسا للثقة فليعمل ذلك وليجعل كل ركعتين بركعة وقال
 الثاني بعد الاشارة الى ما ذكره وهذا الكلام على طر لا دليل فيه سوى اعادة الدعوى في
 اشهر والمعتمد عندنا ما عليه المشهور ويبلغ في التنبه لاصول الاول القيام افضل من الجلووس كما
 في المشي والارشاد والشرع ويسى وفي الاول لا تعرف فيه مخالفا الثاني اذا صلى جالسا فيصلي
 ان يجتنب كل ركعتين من جلوس بركعة من قيام ولو احتسب كل ركعة قاعدا بركعة قائما جاز
 كما في النهي انه والشرع والمعتبر في المشي وكركي ويسى ومن لم يستفاد من المعتمد في
 الاتفاق عليه وبذلك عملت الاضبار المقدمة وقال في كفة بعد نقل ما يدل على الامر في
 الاضبار ولا بأس بالجمع باحتساب ركعة بركعة مع التحدث بركعتين بركعة لا مع التحدث
 من صلى جالسا في الصلاة القيام بعد القراءة ليركع قائما ويحسب له بصلوة القائم كما في المعتمد
 والمشى وكركي ومن ذلك واضح عليه في المعتمد والمشى وكركي بخبر جاد ورواية المقتدرين وسبغ
 الاضبار المروية من طرق العامة واعلم انه قال في كفة ولما بقية وقراها قائما ثم ركع
 افضل الركع فيصليها اذا صلى جالسا ان يترجم حال قراءته ويثني بركعة حال ركوعه
 اما الاول فقد صرح به في المعتمد والمشى وكركي والشرع وجميع الفائدة والحجة في المسئلة امرات
 احدها عن ربيعة المشي في دعوى الاجماع عليه فانه قال واما استحباب الشريعة في حال

المجلس ففرقوا على اثبات الثاني الخبر الذي اشار اليه في مجمع الفائدة فقال في مقام الاحتجاج المذكور
 لانه اقرب الى القيام ولما روي في سبيل الصحيح عن عمران بن ابي بكير المشكوك الموقوف عن ابيهما اقول
 كان في ابي فاصلي جالس اربع فاذ اربع شئى رجله وقدر الشربع بما تروى جلوس المارة للشهد
 قال في الشئى ولو صلى كيف اراد جاز لما روى الشيخ عن عبيدة بن ميسرة ان سمع ابا عبد الله عليه السلام
 سئل يصلي الرجل وهو جالس مترجعا ومبسوط الرجلين فقال لا باس واما الثاني فقد روي
 في المعبر والمثري وكثير وقال في الثاني هو قول علي بن ابي طالب في مجمع الفائدة ولما روي في الرجل فكانت
 عن جمعها ووضعها على الارض وقيل لا بدت في الاثني عشر وما يدها من الساقين والاشارة
 في المجلس على صدره القدمين ووليها غير واضع نعم ينبغي من الاحتجاج في مجلسه يكون له اضيق بحيث
 يساوي ويحاذي وجهه راس الركبة او محل السجدة كما قيل في غير ظاهر الحديث ولا يسجد كونه
 كذا في الاحتجاج وظاهر الخبر يدل على كونه ذلك عادة له في جميع المصلوات حال الجلوس فلا يخفى
 بالثاني ان الغرضية الشئى واعلم ان الصحيح في كونه باس في الركبتين في حال السجدة والخامس
 اختلف الصحابة في جواز الاضطجاع والاستلقاء مع القدرة على القيام على قولين الاول عدم
 الجواز وهو اصحاب كثر وقيل والمقدس الاموي وكاهن في حق عن الشهد فقال ومنع الشهد
 جميع فالله وهو اوضح اقتصار في جملة الفائدة الاصل على المنصوص المتيقن الشئى وقد ثبت ذلك
 الحجة في ذلك وقيل في رواية اخرى انهم لم يفرقوا بين الجلوس والاضطجاع في عدم قوله الاصل لم
 يقيم عليه في منه صرة المجلس ولا دليل على خروج غيرها ومنه حصل البحث فيبقى مندرجا تحت
 العموم الثاني الجواز وهو حكى عن العلامة وفي عنه الجواز في ذلك وقال في حق ويمكن دخول العمل
 بما اشار اليه في عدم حديث من بلغه شئى من اعمال الخير فعمل به اعطاه الله تعالى ذلك ومنه
 اعلم ان شئى في رتبة مجمع الفائدة فقال اهل المقام قاسمها على المجلس وهو بعيد ومما روي في ذلك
 في الثاني حديث ورواها مثل الهدية متى اقبحت وكذا في الحديث الهدية قبلت وطها
 صدق الصلوة وتم والقلم توقفت التعبد بمثلها على دليل القوي منها فنع الشهد غير بعيد واما
 الامكان الذي ذكره الشافعي فانه بعيد عما روي في حديث في ذلك بعيد غير صحيح وعمل به

لذلك وشيئا من الحديث المطلق الذي على الترتيب في صلوة او عاقبة اخرها وهو ليس بمتعلقا
 الى الحديث من بلغ وهو ظاهر الشئى وفيه نظر واجتبه لهذا القول ايضا بان الكيفية تابع للصلوة
 فلا يجب كمالا في رتبة في ذلك بان الوجوب هنا بمعنى الشرط كالتحريم والتميز وترتيب
 الافعال فيها وهو حجة في الجملة في اثبات هذا القول ما اشار اليه في حق ولا باس بالمصير
 اليه **مباح** يسقط في التفرقة بين النظر بين ولا يسقط فيه ما عداها او ما عدا الوترية من
 نافذة المغرب وصلوة الليل اما الاول فلو روي في الاول ظهور جملة من العبادات كالغنية والمثري
 والمثري وكثير وكثير في مجمع الفائدة في دعوى الاجماع عليه وبعضها عدم ظهور خلاف
 بينهم في غير ذلك فمهم عليه نعم بما يشعر عبارة المحقق الثاني في المجعولة به بوجه الخلاف فيه
 حيث قال في التفرقة قطنا من الظاهرين على المشهور وكنته لا يلتفت اليه الثاني جملة
 من الاحتجاج في الثاني الاشارة الى ان الاحتجاج في الاول لا يصل وظهور عبارة الغنية في
 دعوى الاجماع عليه ومضافا الى عدم ظهور خلاف بينهم فيه كما اشار اليه في التذييل فقال
 وهو ظاهر الاحتجاج في غير خلاف بينهم احد هذا ويدل عليه جملة من الاخبار ومنها
 ما يدل على عدم سقوط نافذة المغرب وهو خبر حريش بن المغيرة الذي وصفه في الشئى ومجمع
 الفائدة وغيرهما في نسخة قال قال ابو عبد الله عليه السلام اربع ركعات بعد المغرب لا تدبر من في حضر
 ولا سفر ومنه ما يدل على عدم سقوط نافذة المغرب وهو خبر صفوان الذي وصفه في الشئى
 ومجمع الفائدة في نسخة عن ابي الحسن ع قال صلى ركعتي المغرب المحل ومنها ما يدل على عدم سقوط
 صلوة الليل وهو خبر ابن ابي عمير عن ابن مسعود الذي وصفه بالصلوة في مجمع الفائدة قال قال ابن ابي عمير
 صلى صلاة الليل والوتر والركعتين في المحل قال في الكتاب بسلك المكون ولعل المراد بالركعتين نافذة المغرب
 والثاني حريش بن المغيرة عنده ما كان في الايدي ثلث عشر ركعة بالليل في سفر ولا حضور بالجملة
 الاشكال في المقامين وانما الاشكال في سقوط نافذة الغشاء او هي الوترية فيه ولا يختلف
 الاحتجاج فيه على قولين الاول انما تسقط فيه وهو السراير والغنية والمثري وجميع وزاوية
 الاحكام في ذلك وكثير في رواية في الامامة وجميع المقاصد وكثير في مجمع وظاهر المحل

وهو ظاهر الاحتجاج في غير خلاف بينهم احد هذا ويدل عليه جملة من الاخبار ومنها ما يدل على عدم سقوط نافذة المغرب وهو خبر حريش بن المغيرة الذي وصفه في الشئى ومجمع الفائدة وغيرهما في نسخة قال قال ابو عبد الله عليه السلام اربع ركعات بعد المغرب لا تدبر من في حضر ولا سفر ومنه ما يدل على عدم سقوط نافذة المغرب وهو خبر صفوان الذي وصفه في الشئى ومجمع الفائدة في نسخة عن ابي الحسن ع قال صلى ركعتي المغرب المحل ومنها ما يدل على عدم سقوط صلوة الليل وهو خبر ابن ابي عمير عن ابن مسعود الذي وصفه بالصلوة في مجمع الفائدة قال قال ابن ابي عمير صلى صلاة الليل والوتر والركعتين في المحل قال في الكتاب بسلك المكون ولعل المراد بالركعتين نافذة المغرب والثاني حريش بن المغيرة عنده ما كان في الايدي ثلث عشر ركعة بالليل في سفر ولا حضور بالجملة الاشكال في المقامين وانما الاشكال في سقوط نافذة الغشاء او هي الوترية فيه ولا يختلف الاحتجاج فيه على قولين الاول انما تسقط فيه وهو السراير والغنية والمثري وجميع وزاوية الاحكام في ذلك وكثير في رواية في الامامة وجميع المقاصد وكثير في مجمع وظاهر المحل

والعقود ومكونه في هذه الشئ في كل واحد من الجاهل الحارثيات والمترقي الثاني انما الاستقطاب
 للزوجة وحكمه في النهاية والامام واختاره جدي قال ويظهر من الغيبة وغيرها ان ذلك من ذهب
 الفضل بن شاذان كما يظهر من على ان ذلك ايضا مختار في الغسل ورتبها يظهر من النافع والنفق
 والقرين في المائدة والذخيرة والكفاية التوفيق المسئلة كاعزها مع الضمير في القول الاول وهو
 الاول ظهورها في الغيبة في دعوى الاجماع عليه وهو صحيح السراير فانه قال ويوجد في بعض
 كتب المحابنا ويحيز ان يصلي الركعتان من جلوس التي يصليهما في الحضرة بعد العشاء الاخرى
 وان لم يفعلها لم يكن به باس وهذا مسطور في وضع غير واضح ان اراد بقوله ان يصلي
 الركعتان على انهما من غير انما في السفر ولا يعتقد انهما مصلية ما من غافل المسافر ليشية بل
 يتطوع الانسان بصلوة ركعتين من جلوس لانهما من جملة نوافل المسافر ليشية عليه غير ان
 عنه في حال سفره فيصلي ما قال وان اراد انهما في حال سفره ما سقط عنه وهو على ما كانت عليه
 في حال حضره غير واضح بل في خارج من الاجماع لان الاجماع من اصحابنا على سقوط سبع عشرة
 من نوافل الحضرة المسافرهما ان الركعتان من جملة التاخذ عنه اشهر وبعضه اذكر
 دعوى الشرة على هذا القواعد في التذكرة والتذكرة في التفتيح والروضة والمالك
 والترمذي وجامع المقاصد والمذكر في الذخيرة والكشف وغيرها الثاني جملة من الاخبار فيها
 خبر عبد الله بن سنان الذي وصفه في المذكر في الذخيرة وغيرها بالصححة عن ابي عبد الله
 قال الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شئ الا المغرب ومنها خبر جديفة
 بن منصور الذي وصفه في كذا والكشف وغيرها بالصححة عن الصادق بن عليهما انهما قال
 الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شئ الا المغرب ومنها خبر جدي في بعض الذي
 وصفه في المشي في لطف بالصححة عن الصادق قال الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا
 بعدهما شئ الا المغرب ومنها خبر جدي في بعض الذي وصفه في كذا بالصححة قال سالت ابا
 عبد الله عن صلوة النافلة بالنهارة في السفر فقال يا بني لو صلحت النافلة في السفر تمت
 الفريضة والحاجة في هذا التعديل اشارة المعبر فقال قصر الفريضة تحتمل ما يدل بالحق في كل

هذا الخبر في بعض النسخ
 وهو في بعض النسخ

هذا الخبر في بعض النسخ
 وهو في بعض النسخ

الشكل

التعليل الثالث ما اشار اليه في كذا فقال انما نافلة فريضة مقصورة فيسقط في السفر
 كالمقبوعة وغيرها من النوافل التابعة للمغيبات وللقول الثاني وجهه القيم الاول
 اصله عدم السقوط وبقاء التكليف بها وفيه نظر الثاني دعوى الصدوق
 في الامالي عليه الاجماع فانه قال من دين الامامية الاقرار بانها لا يصلي في السفر من
 نوافل النهار شئ ولا يركع من نوافل الليل شئ اشهر وفيه نظر اما اوله فليس من دلالته قوله
 من دين الامامية على دعوى الاجماع واما ثانيا فللمنع من شمول قوله من نوافل الليل لصل
 البحث لاحتمال الاعتقاد انه ليس منها كما هو ظاهر بعض الاخبار واما ثالثا فلوهذه
 بصيرة المعظم في خلاصه كما اشار اليه والذي دام ظله العلي حيث كذا القول في غاية
 القبول لولادة الفاتية فان الشئ قد رجع عندي في جملة من كثر كالحائز والحق العرف
 فيها كما عند صاحبها في ابطال الحكماء غيره واما التمهيد فهو ان قوله لكن قال الا ان يقدر
 الاجماع على خلافه مشعرا بنوع شدة في موضع ان ظاهر إطلاق عبارة في كذا واللغة القوية
 بالسقوط على الظاهر المقطوع المخرج به في كلام كثير بل في السراير الاجماع عليه وحكي
 البعض عن الغيبة وبها يعارض اجماع الامالي مع رجحانها عليه من وجوه وضعفه كل
 مع وهذه شهرت خلافا لثالث الاخبار انما هيته عن البيهقي وغيره والمراد به
 الوثبة منها خبر ذلك الذي وصفه بالصححة قال ابو جعفر عن من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فلا يدين الا بوثور ومنها خبر جدي عن ابي جعفر عن قال قال رسول الله
 لا يدين الرجل وعليه وثور ومنها خبر ابو بصير عن ابي عبد الله قال من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يدين الا بوثور قال قلت يعني الركعتين بعد العشاء الاخرة
 قال نعم وهذا الخبر بصير الوتر في خبره ورواه وجران بالوثبة فان الاخبار بعضها كين
 عن بعض وفيه نظر لان هذا خبر ضعيف السند فلا يصح الاعتماد عليه ومع الجوهري
 القوي المذكور فلا يكون الخبر من اوله هذا القول فتم لو سلمنا ان المراد بالوثبة الوتر
 فيقول غلبة الاخبار بالاطلاق وهو قبيح بالانحياز للتقدم الدالة باطلها على سقوط

هذا الخبر في بعض النسخ
 وهو في بعض النسخ

قال

الرواية في التفرقة كان التعارض بين ما هو قبلنا من الروايات من وجبه التفرقة
 مع هذه الاخبار فتقتضى التفتيش في ما تمتد به بعض من الروايات من وجبه التفرقة
 وهو من باب ما وقع في التفرقة فكذلك ابد له وفيه نظر **الحاشية** الرقوى والتوافل في التفرقة
 الى ان قال ويركعتان بعد العشاء الاخرة من جلوس ويؤتى الرقوى في الاخرة الزمان كما كان يصح
 الرواية في سفره فالتفريق بين الركعتين في التفرقة وفيه نظر فان هذه الرواية ضعيفة
 المستند فلا يصح التعويل عليها **الحاشية** ما اشار اليه في الكشف فقال وفيه خبر اخر والتوافل
 في التفرقة أربع ركعات بعد المغرب وركعتان بعد العشاء الاخرة من جلوس وثلاث عشر ركعة
 صلاة الليل وفيه نظر فانه هذا الخبر ضعيف لا يصح الاعتماد عليه **الحاشية** في خبر الفضل
 بن شاذان عن القنبر قال انما صارت العشاء مقصورة وليس يترك ركعتاه الاثر اربعة
 في الخبرين فلو كان ما يدل كل ركعة من الركعتين من التفرقة قال في الذكر بعد الاشارة
 الى هذا الخبر وامتد الشرح به فقلت هذا خبر لا يوافق ما نقلناه من حال منها الا ان
 يتعقد الاجماع على خلافه ورواه في المدارك فقال وهو جيد لو صح الاستدلال في الطريقين
 بن عبدوس وعلي بن محمد القنبر ولم يثبت فالتمسك بجموع الاخبار المستقيمة الدالة على
 التسوية والى اشهر وفيه نظر للمع من ضعف الاستدلال في الرواية المذكورة في الخبرين
 هذه الرواية بعد الواحد بن عبدوس وعلي بن محمد ولم يثبت في ثبوتها الا ان ابن ابي
 لهذه الرواية في كتابه مع فتاويه صحة ما يوروه فيه فربما الاعتماد او لما ذكره جدي
 قدس سره فقال مع ان عبد الواحد وعلي بن محمد مشيخان للاجانب كما لا يخفى على المطلع ورواها
 حاله الى الرجال وان العلامة او غيره من تابعيهم يرون بعض حديثها او كونه حجة وبالجملة
 الرواية لا يوجب عندى من قوة تضعيق القول على هذه الرواية تخصيص العمومات الدالة على
 سقوط الرواية في السفر اللهم الا ان يمنع هذا باعتبار اعتقاد العمومات بالشبهة العظيمة
 ودعى الاجماع المتقدم اليها الاشارة **الحاشية** قاعدة الشام في ادلة التنبيه اذا
 الرواية في السفر محتمل ولو لم نقل بقيام الدليل عليه فيجب الحكم به نظر الى القاعدة المذكورة

وقد اشار

وقد اشار الى هذا الوجه جدي قدس سره وفيه نظر لما اشار اليه والذي دام ظلها فقال
 المسئلة محل تأمل واشكال فملتوقف فيها على الاحكام التي يقتضي التفرقة ان كان المرجح
 بالتسوية التفرقة كما هو في القصور والفتاوى وصريح الشيخ في كتابي الحديث عدم الاستحباب
 فيكون فعلا بقصد القربة بشرط ما عرّفناه ومنه نظر ما في الاستدلال بعدم التسوية
 في ادلة التنبيه اذ هو عند من يقول به حديث لا يحتمل التفرقة والافلات اجماع قول واحد
 في القصور الدالة على تسوية قضاء التوافل التهامية في الليل دالة على مشروعية التفرقة
 يجعل دليلا على ان اللزوم بالتسوية حيث يطلق الرخصة في التفرقة ورفع تاكيد الاستحباب ولو
 في معارضة ببعض الروايات الدالة على عدم صلاحية التوافل في التسوية كعدم صلاحية
 الرخصة فيه وعدم الصلوات في ركعتين بعد العشاء بل وعرفنا مع شهادة السياق بذلك
 فتأمل جدا اشهر والمعتبر عندى ما عليه المشهور من معنى التنبيه لا هو **الحاشية** لا يذهب
 جماعة من الاحكام كالحاكم في الحديث عند الشبهة الذكرى وسبط الشبهة الثانية في ذلك
 الامر يبنى في مجمع الفائدة والحديث الحاشية في المعصوم والفتاوى الى انه لا يقطع عن اهل الزمان
 في الاماكن الاربعة التي يجوز فيها الانعام قال في كتاب اقامع القمام وقامع القصر
 فلا ان الروايات المتقدمة لكون الصلوة في السفر ركعتين ليس قبلهما ولا بعدهما سوى
 مخصوص بغير تلك الاماكن سواء قلنا بتعين الانعام او جازمه فتبقى الروايات المتقدمة
 لفصل التوافل قبل تلك الغرضين وبعدها سالمة عن المعارض اشهر من يدعي ما في كبرى مجمع
 الفائدة في الاول مقام الاحتياج على ما صار اليه لا انه من باب تمام الصلوة للنصر
 عليه في الثاني في المقام المذكور لما روى عنه الصلوة خير موضع من شاء استقل ومنه
 شاء استكثر وغيرها من الغفلة في الطاعة في الامكنة الشريفة وعدم شوبه طالع
 في التسوية اشهر وعندى فيما ذكره تأمل ظهور اطلاق اكثر العبارات في التسوية مطلقا
 وتضمن بعضها دعوى الاجماع عليها **الحاشية** يظهر من مجمع الفائدة القول بعدم سقوط

ناقلة شهر رمضان في السفر وما حكمه من الذكر في **الثالث** صريح في الروي والروضة
 بانه يقط اذا حصل الخوف الموجب لتقصير الصلوة ما يقطع في السفر التوافل ويترجم
 يظهر من جامع المقاصد لليل اليه وادعى كما الروضة ايما حنرا في محي الحناط به **الرابع** يتنا
 من اطلاق عبارة الاصحاب انه لا فرق في السفر بين ان يكون مباحا او معصية فيقطع
 التوافل المشار اليها فيه مطلقا وفيه نظر **مصابيح** صريح في المشرع والتحريم ونهاية الاحكام
 والارشاد والقواعد والبيان وسنن واللغة والذكرى والمداير والكفاية والمفاتيح
 بانه التوافل كلها ركعتان بتشهد وتسليم ونحوه ما في وقت والغنية الا انها لم يذكر التشهد
 وفي النهاية ويطلب كل ركعتين من التوافل الموقفة اثره في الحجاة على ما ذكره ووجه **الاول**
 ما ذكره جماعة من ائمة الصلوة وظيفة شرعية فيقف تقديرها على مذهب الشرع ولم ينقل
 عن النبي والا غلظة ما كثر من الركعتين ولا يما دونها **الثاني** وعوى الاجماع عليه في التوافل
 فانه قال وكل التوافل ركعتين بتشهد وتسليم بعد لا يجزئ غير ذلك وقد روى في صلوة الاعراب
 انها اربع بتسليم بعدها فان سقطت هذه الرواية وقف عليها ولا يبعد هذا لانه الاجماع حاصل
 على ما قلناه اشبه لايق لان ائمة الاجماع فان استفاد من كلام جماعة من الاصحاب اجماعا بخلاف
 ذلك وانما لا يفضل ذلك قال في الخلاف يفتي بصل التوافل ان يتشهد به كل ركعتين **ب**
 بعده ولا يصلي ثلثا ولا اربعا ولا ما زاد على ذلك يتشهد واحد ولا بتسليم واحد وان
 في كل ركعتين سوا كان ليلا او نهارا فان خالف ذلك خالف السنة دليلنا اجماع الفرق **و**
 الاحتياط لانه ما قلناه مجمع على جازمه وما قاله ليس عليه دليل بل فيه خلاف وقال في العبر
 والفضل في التوافل التسليم اضر كل ركعتين ليلا كان او نهارا وفيه قال الشيخ في قطع وقتها
 وقال في المنهاج الا فضل في التوافل ان يصلي كل ركعتين بتشهد واحد وتسليم بعد ليلا كان او
 الا في الوتر وصلوة الاخرى وقال في التذكرة الا فضل في التوافل كلها ان تقلى ركعتين ركعتين
 كالترتيب الا الوتر وصلوة الاخرى سواء في ذلك فوافل النهار والدليل لانا نقول في الفلج
 لا يصح

لا يقدم فيها ذكر بعد اعتقاده بالشرع العظيمة على ان يمنع عنها الغنم بل الظاهر انهم صاروا على
 عليه المعظم وفي كل اتم بشواهد على ذلك كما اشار اليه والذي دام ظله **الثاني** فقال وظاهر الاول
 كالعبارة وما ضاهاها من عبارات جماعة من الزيادة على الركعتين والتقص عنها من دون
 تشهد وتسليم بعدها او به صريح جماعة ومنهم المحقق السراي مدعي الاجماع عليه خلافا
 لظاهر الشيخ في وقت والفاضل في المشرع فغير اعتنا بل لا ينبغي والفاضل وادعى الاول
 عليه اكثر ما ذكر بعد ذلك ما يعرب عن ارادتها انها التحريم بل صرح به اخيرا خلافا
 لاهل الشريعة **الثالث** الاخبار المستقيمة منها خبر على بن جعفر عن اخيه موسى قال سأل
 عن الرجل يصلي التوافل هل يصل لانه يصلي اربع ركعات لا يفضل بينهما قال لا الا ان يعلم
 بينه كل ركعتين ومنها خبر من روى وفضل بينه كل ركعتين من فوافلك بالتسليم ومنها التوقي
 صلوة الليل مثني مثني ومنها التوقي الاخر صلوة الليل والنهار مثني مثني قال في الخلاف
 نقل هذا الخبر وما تقدمه وظاهره هذا من الخبرين يدل على ان ما زاد على مثني مثني لا يجزئ
 ومنها التوقي الاخر بين كل ركعتين تسليمه ويدعي في التنية على امور **الاول** صلوة الوتر
 التي هي ركعة واحدة مستقلة من الحلية المذكورة كما صرح به في التنازع والشرع ونهاية الاحكام
 والتحريم والقواعد والارشاد وسنن واللغة والذكرى والبيان والمفاتيح وفي ذلك والتدبير واستنفا
 الوتر مجمع عليه بين الاصحاب اشهر ولم يذكر هذا الاستثناء في الخلاف والغنية ولعله لوضوح
الثاني صلوة الاعراب التي هي ازيد من ركعتين استثنيت ايضا من الحلية المذكورة في الشرايع
 وزيادة الاحكام والقواعد والارشاد والتحريم في لغة واللغة والبيان وسنن والمفاتيح وفي
 الغنمة واستثناءها مشهور بين المتأخرين وكان لم يصح بهذا الاستثناء الغنية والذكرى كما
 للمعتبر يظهر مما قلناه عن ائمة الشرايع المأمول فيه وكذا من المداير فانه قال مقتضى العبادة عدم جواز
 الاقتصار على الركعتين في غير الوتر والزيادة على الاثنيتين الا في صلوة الاعراب وبه قطع اهل الرواية
 وسائر المتأخرين وهو الموقف لائق الصلوة وظيفة شرعية فيقف تقديرها على مذهب الشرع

في قطع الخبرين مستندنا الصلوة الا في الوتر والشرع في طواف الحج

ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن غيره من الأئمة الوتر بركعة
 من رواية علي بن جعفر الثالث يظهر من جماعة من الأصحاب اشتباه غير ما ذكر من
 الكلية المذكورة قال الشريفة قواعد ان صلوة التسبيح أربع بتسليمه وقال في الكشاف
 علي بن بابويه ان صلوة العيد بخير طلبة أربع بتسليمه وفي مصباح الشيخ عن أمير المؤمنين
التسبيح من صلى ليلة الجمعة أربع ركعات لا يفرق بينهن الخبز ويحتمل عدم الفرق بتسبيح
 وقال الشريفة الثاني في الروضة ويحتمل من ركعتين من التافلة تشهد وتسليم هذا هو الغالب
 وقد خرج عنه من أضعف ذكرنا من أصحابنا من صنفين وقال في الروضة بعد الإشارة الى استثناء
 الوتر وصلوة الأعراب وقد يستثنى غير ذلك ثم أشار الى صلوات ليس فيها بعد الركعتين
 والى ما يدل عليها من الاعتبار ثم قال وهذه التروايات وإن ذكرت مرسله تكون صلوة
 الأعراب في ركعتين ذلك وإن كانت في كتب الفروع أشهر وإن كان في كتب الجرح فيها روى
 عن النبي أنه صلى بثلثة ركعات في صلاة الخيرة فعل به أعطاه الله ذلك وإن لم يكن رسول الله
 قال وقال في التذكرة وقد أورد الشيخ في المصباح وابن طائوس في تكملة صلوات كثيرة مستنسخة
 عن هذه القاعدة فتخصيص الاستثناء بالصلوتين محل تأمل نعم أسانيد التروايات
 الواردة بما غير واضحة وكان ذلك غير ضار في مثل هذا المقام وحديث الامسالي في صلاة
 التروايات ينسحب في صلوة الأعراب لأنها أشهر في كتب الفروع وقال في مجمع الفائدة لا شك
 في استثناء الوتر وصلوة الأعراب وإنما الكلام في أن غيرها أيضا مستثناة وهي كثيرة ولكن
 انه يكون المراد ما هو المشهور من الأمر في ذلك هي ان كان دليل المسئلة ظاهرا وبالحجة
 المدعى والتدليل كلاهما غير ظاهرية لأنه يحتمل ان يكون المراد عدم جواز صلوة نافلة
 بركعة واحدة وعدم جوازها إلا في ركعتين أو دليل أيضا غير ظاهرية وما روي في ذلك
 صحيحا حرجيا على ذلك نعم مذكورة في كلام الأصحاب بل يذكر في هذه الجملة ما حكم
 به من كل لعدم مشروعية الصلوة وصدق التعريف المشهور على غيرها أيضا من كل

والأربع ولما جازت من غيرها مع القياد اتفاقا في غيرها وترد رواية كونها في
 المذكورة المطلقة أم لا ولو كان ذلك حقا لما كان لقراءتها هذا معنى ويؤيد صلوة
 الاحتياط فانه قد يقع ندبها مع الركعة وقد يكون واجبة ويحتمل ان يكون المراد الفصل
 والاولى انه يكون كل القوافل قال المصنف هي والافضل في التوافل اه ولكن يفهم من ذلك
 المنع فتم ويحتمل ان يكون المراد الموجود غالبا وما وجد المنقول والمشهور والمتعارف
 به القوم صرحا ووقع به التقيد في الشرع فيكون صحيحا والدليل هو التسبيح والاستسقاء
 وقيل منهم لأنهم يخرجون من فعلهم ويؤيد ما نقلنا قبل هذا المصنف في ذلك
 من فعل الصلوة ركعة واحدة وأربعا مطلقا فتم أشهر والمثلة غير خالية من الاشكال
 من قاعدة التسبيح اذ لذة التسبيح ومن ظهور كلام أكثر الأصحاب في عدم جواز الترتيب
 على الركعتين واحتمال ارادتهم الحرمة منه ومن قد مر بعد الجواز أيضا الفاضل
 والمحقق الثاني قال في المعبر وهل يجوز الزيادة على الاثنين من غير تسليم قال لا
 وقال في ان فعله الف السنية لانا ان الصلوة وظيفة شرعية فيقف بقدرها
 على مورد الشرع ولان تطوعات النبي مقتصرة على الصلوة مشي مشي فوجب اتباعه فيه
 وقال في المشهور ليرى بثلثة ركعات غير ان يفصل بينهما بتسليم أو زاد على ذلك قال في طائفة
 وقال يكون حالف السنية لأنها عبادة شرعية متفاعة عن الشارع والذي ثبت فعله
 من النبي أنه كان يصلي مشي مشي فوجب اتباعه فيه وقال في جامع المقاصد لو زاد على
 الاثنين فيما بعد صلوة الأعراب لم يشرع فلا ينعقد الصلوة صريح بذلك الشيخ وجماعة
 الأصحاب ما يدل عليه ويؤيد ان الصلوة بتسليم الشارع والمنقول لاشتنان وقال في ذلك
 ينعقد الزيادة على ركعتين على الأقرب وكذا الركعة الأولى الوتر أشهر فتم الرابع صرح جماعة
 الركعة الواحدة لا تجزئ في غير الوتر قال في الخلاف صلوة الليل عندنا إحدى عشرة ركعة لكل
 ركعتين بتشهد وتسليم بعده والوتر ركعة مفردة بتشهد وتسليم وليلنا الجماع الفرفة قائم

والاستغناء عن الركعة المذكورة من غير

والأربع ولما جازت من غيرها مع القياد اتفاقا في غيرها وترد رواية كونها في
 المذكورة المطلقة أم لا ولو كان ذلك حقا لما كان لقراءتها هذا معنى ويؤيد صلوة
 الاحتياط فانه قد يقع ندبها مع الركعة وقد يكون واجبة ويحتمل ان يكون المراد الفصل
 والاولى انه يكون كل القوافل قال المصنف هي والافضل في التوافل اه ولكن يفهم من ذلك
 المنع فتم ويحتمل ان يكون المراد الموجود غالبا وما وجد المنقول والمشهور والمتعارف
 به القوم صرحا ووقع به التقيد في الشرع فيكون صحيحا والدليل هو التسبيح والاستسقاء
 وقيل منهم لأنهم يخرجون من فعلهم ويؤيد ما نقلنا قبل هذا المصنف في ذلك
 من فعل الصلوة ركعة واحدة وأربعا مطلقا فتم أشهر والمثلة غير خالية من الاشكال
 من قاعدة التسبيح اذ لذة التسبيح ومن ظهور كلام أكثر الأصحاب في عدم جواز الترتيب
 على الركعتين واحتمال ارادتهم الحرمة منه ومن قد مر بعد الجواز أيضا الفاضل
 والمحقق الثاني قال في المعبر وهل يجوز الزيادة على الاثنين من غير تسليم قال لا
 وقال في ان فعله الف السنية لانا ان الصلوة وظيفة شرعية فيقف بقدرها
 على مورد الشرع ولان تطوعات النبي مقتصرة على الصلوة مشي مشي فوجب اتباعه فيه
 وقال في المشهور ليرى بثلثة ركعات غير ان يفصل بينهما بتسليم أو زاد على ذلك قال في طائفة
 وقال يكون حالف السنية لأنها عبادة شرعية متفاعة عن الشارع والذي ثبت فعله
 من النبي أنه كان يصلي مشي مشي فوجب اتباعه فيه وقال في جامع المقاصد لو زاد على
 الاثنين فيما بعد صلوة الأعراب لم يشرع فلا ينعقد الصلوة صريح بذلك الشيخ وجماعة
 الأصحاب ما يدل عليه ويؤيد ان الصلوة بتسليم الشارع والمنقول لاشتنان وقال في ذلك
 ينعقد الزيادة على ركعتين على الأقرب وكذا الركعة الأولى الوتر أشهر فتم الرابع صرح جماعة
 الركعة الواحدة لا تجزئ في غير الوتر قال في الخلاف صلوة الليل عندنا إحدى عشرة ركعة لكل
 ركعتين بتشهد وتسليم بعده والوتر ركعة مفردة بتشهد وتسليم وليلنا الجماع الفرفة قائم

لا يجزئون في ذلك وما كونه الركعة الواحدة صلوة صحيحة قالوا اول ان نقول لا يجزئ لانه
لا دليل في الشرع على ذلك والركعتان جمع على كونها صلوة شرعية وروى ابن مسعود ان النبي
نهى عن الركعة الواحدة وانما ما يدل على انه ينبغي ان يسلم في كل ركعتين فاما
الزهرى عن سالم عن سبابة النبي قال صلوة الليل مشقة منقذ فاذا خشيت خاوتر بركة
وقال في المعبر وهل يجزئ الاقتصار على الواحدة الاشبه لانه لو تركه قال الشيخ في
وقال احدى الركعتين يجزئ الاقتصار على الواحدة لانه انما لفظة التقدير الشرعي
فيكون منقذا لما روى عن ابن مسعود انه النبي نهى عن ركعة واحدة في المصروع وجامع
المقاصد وقال في سبب الاقرب عدم شرعية الركعة في غير الوتر **الخامس** قال في المشي لو جرت
الزيادة على اثنين وترافقوا الى الثالثة سهوا بعد ركعة الفرائض وان تعدوا وقصدوا فعل
ثلاث ناس كالمسافر اذا نوى التقصير في احدى الاربعه ثم نوى الاتمام في الاشياء وان لم يقصد
صلوة ثلاثا وما زاد بطلت صلوة كما لو زاد في الفريضة اشقى قال في جامع المقاصد وما ذكره
حسن وقد يستفاد منه اشراط نية العدد من اول الصلوة لانه الزيادة لا يتحقق الا اذا
نوى التقصير اذ لو اطلق كان صلحا لكل من العددين ولانه نية الزيادة معتبرة وموضع
النية اول العبادة **السادس** قال في التذكرة لو شغل في التقبل بامر مع سلم عن ركعتين **مباح**
يشترط في وجوب الصلوة امر على ما صح بها جماعة ولا اشكال في بعضها قال في المعبر ولا
يجب الصلوة الا على البالغ العاقل المتذكر من الظهور وقال في المشي ولا يجب الا على العاقل
البالغ في قول اهل العلم كافة اذ التكليف منوط بالوصفين بلا خلاف وهل التذكر من الظهور
شرط الوجوب لا مضمي البحث فيه وقال في التذكرة في شرط في وجوب الصلوة البلوغ والعقل
اجماعا ولا يثبت مع القلم والخطوة النساء من الحيض والنفاس لما روى في الحنفية وشرط
وجوب البلوغ والعقل والعلم بالنية من الحيض والنفاس على تفصيل واعلم انه هو لا هو حوا
الاسلام ليس شرط في الوجوب قال في المعبر وليس الاسلام شرط في الوجوب وان كان شرط

في التذكرة

في الآداب وقال في المشي وليس الاسلام شرط في الوجوب عندنا وعند اكثر اهل العلم خلافا
لاصحاب الرأي وقال في كبرى اهل الاسلام فشرط الفقه لا الوجوب وبسقط باسلامه
لما سلف وقال في الحنفية بشرط وجوبها البلوغ لا الاسلام فيجب على الكافر وان لم يقع منه
مباح قال في التذكرة في سنن والرفقة يستحب تمزيق العتيق على الصلوة لست قال في الاول
مرواه اخفى بين عمار ومحمد بن مسلم عن احمد بن بلقظ الوجوب في الخبر في تأكيد الاستحباب
اشقى وعلم من ان استحب التمزيق لسبع ولعل للمتنوى مرويه بالصلوة وهم باسبغ
ويستحب التلبس بالامر **الاول** قال في كبرى وعن الباقر ع في صياحه خمس في غيرهم سبع **السادس**
قال في كبرى وسبب ضرب عليها العشر قال في الاول لما روى عن النبي انه سبغ بهم وهم
ابنا عشر قال بعض الاصحاب انما يضرب الامكان الاحتلام ويضعف باصله عدم العلم
وندد به باستقلال التمرين فيسهل عليه اذا بلغ كما يضرب للتأديب اشقى في حقه
عليها التسع وروى لعشر **الثالث** قال في سنن والذكرى والرفقة يجزئ من فيه الوجوب والتدب
الرابع قال في سنن والرفقة بالتدبير التقويد على افعال المكلفين ليعتادوا قبل البلوغ فلا يشق
بعد **الخامس** قال في سنن ورضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بين العشا ايام والظهور يستحب تقويم
الجماعة في الذكرى ورضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بين العشا ايام والظهور يستحب تقويم
الجماعة من الباقر ع **السادس** قال في التذكرة وقال ابن المجتهد يستحب ان يعلم السجدة والخسوع
وجبهما الى القبلة واذا تم درست علم الركوع والسجود واخذ بالصلوة فاذا تم لزم علم التوكل
وضرب عليها وامر بالصلوة وضرب عليها قال وكذا الذكرى عن ابن جعفر محمد بن علي ثم مر
الضرب عند العشر من النبي صلى الله عليه وسلم روى عن عبد الله بن فضالة عن الباقر ع اذا بلغ الغلام
ثلاث سنين قبل الدخول الى الدار الا الله سبع مرات ثم يترك حتى يتم له ثلاث سنين وسبعة
اشهر وعشر وروى في افعال الدخول محمد بن رسول الله سبعا فاذا تم اربع سنين قبل الدخول الى الله
عليه والذنا فاذا تم ستا امر بفعل الوجوب والكفين والصلوة فاذا تم تسعا علم الصوم والصلوة

ومر ب عليه ما اذا تعلم الرزق والصلوة غفرا الله تعالى والديه **اشهر الساج** قال في كرى ايضا
ولو صلى ثم بلغ في الوقت اعدا لانه تغلق به الخطا سبع وما فعله لم يكن واجبا **الثاني**
قال في كرى ايضا لو صلى الظهر يوم الجمعة ثم بلغ وجبت الجمعة لغيره ما ذكرناه **الثاني** قال في كرى
ايضا ولو بلغ في ثلثاء الصلوة بغير المبط الاصح الاستيفاء ان بقي قدر الكهانة وبركة و
الاستحباب البناء العاشر قال في كرى وقطع الشئ في فاته صلوة شرعية لقوله امرهم
بالصلوة لسبع وثبو عليه جواز امامته في الغرضية

الصلوة والخمس واليومين موقوتين محققين ولكل شأنا زمانا
الاول والاخر والاخر هو وقت الضحى والاول وقت الاضحا اما الحكم الاول فما لا ريب في وجوبه
عليه السلام كما خرج به في المدارك فلا يجوز تقديمها على وقتها ولا تأخيرها عنها اجماعا كما حكاه
في الذكرى فصار لا يجوز تقديم الصلوة على وقتها اجماعا وما روي عن ابن عباس والشعبي من جواز
استفتاح المسافر للركعة قبل الزوال قبليل من ترك الركعة لاجتماع وجوبه وقدره وشيئا من ابى عليه
اذا وصلت سنيان من الصلوات في السفر في وقتها لا يشرع ولا يحل فيخرج على خروج الوقت مع سائر وقتها
يجزى الى صيرهم من جعل في غير وقت فلا صلوة له انتهى واما الحكم الثاني فما خرج به في النهاية والفتاوى
المعتبرة والمنهية والقواعد المذكورة والخبر المختلف والذكرى وقدرها وقدرها في الذي هو غير من
المنتهى وحكي عن ابن البراء ان حكى عن بعض الصحابة قول ابيان المغرب وقتا واحدا عند غروب الشمس
وسببا في ما يتعلق بهذا المقام انهم تهم واما الحكم الثالث فما خرج به في المعبر والمنهية والفتاوى المذكورة
والمدارك والكتف والظهور وحكي عن السديد والشمس والاسكافي والي سعيد وسائر المشايخ ان ديا
بجمله هذا القول ما صار اليه عظم الامامية وعليه لا يترتب عليه ان لو انى بكون صلوة في احدى من اخر
وقت المغرب لزم يكون تاركا للاستحباب اذا انى به في اخر وقتها لانه بعض محفل ان الوقت للصلوة
والاخر للضطر بعضه الاول اخر الصلوة الى من غير منه كان انما تاركا للوجوب وهذا القول يحكى عن
والحنفي والفاخر وقوله بعض ما خرى المتأخرين والمعتبرين القول الاول لوجوه الاول ما اخرج
في لفظ وغيره من قوله تعالى ان الصلوة لله والسنن الى منسوق الليل قال في المحرر وليس المراد بذلك الامر
بالايقان في جميع اجزاء هذا الزمان على سبيل الجمع اجماعا معينين في غير اتمى منه الثاني ما اخرج به في اذكار
من الاصل انه انما وجوب الفرائض اليومية في ان الوقت مستلزم للوجوب العظيم وهو في في
الشرعية وقدرها الى هذا في لفظ تعالى لان ضبط الوقت بالعرض والعذر يكون باطلا لان العذر
يترتب بوجوب ولا يغيره ولا ينافي طر الكيف لا ينافي هذا وادد في الضميمة لانا نقول الصابط في
الفتيلة لا يجب الاضحية لا يقبل الزيادة والنقصان بينهما لا تحالفا فان تركها لا يوجب عقابا لا
فما خلا ذلك الاجزاء الرابع ان ذلك هو ان كان ثابتا لتواتر ما تواتر الدواعي عليه بطله والتالى التعميم
من سيرة عظم الشيعة خلافا لما انما استفاد من المعبر على ما لا يعجز الاجل ان ادركه ذلك

التي من القطوع في وقت الفريضة لا يشمل ما يشمل الاطلاق ما دل على استحباب التأخير بعد المغرب
وهو ما قبل ذهاب الحمرة الغربية لمخرجه عن العموم المذكور بالدليل القاطع والاطلاق المذكور
لا يشمل ما يشمل العموم المذكور وهو الوقت الذي لا يجوز فيه الا فريضة غير وقتها من غيرها
على البحث في معنى ترجيح العموم لا اعتناؤه بالاصل والشهرة العظيمة والجماعات المحكية سلمنا
ان الاطلاق المذكور بعض مطلق من العموم المذكور لكونه قد تقرر عندنا ان الاعمال اذا اعتضد بالشهرة
فلا يصح انما يقتضيه وان كان في نفسه حجة سلمنا او لم تكن من شمول الاطلاق المذكور لمحل البحث
كما اشار اليه والذي العلامة دام ظلّه العالي فقال في النصوص المذكورة على استحباب تأخير المغرب بعد
وان كانت معتبرة مستقيمة مثلاً لما بعد المحرم قال انه شمولها بالاطلاق وهو غير محتمل
الشمول للحرز المقام بعد ورودها الاثبات اصل استحباب التأخير من دونه نظراً وقبحها بالبرز
هو في الاكالة نصرة الدلالة على استحباب باقي التوافل الرتبة من دونه تقييداً في الوقت بالبرز مع انها
مقبذة باوقات خاصة انقضاء قوتى ورواية ومن هذا يظهر مؤيداً من اهل علمنا على الاصحاب
من توقيت تأخير المغرب بذهاب الحمرة لا بقاها ما دام وقت الفريضة لا بعد اختصاها
من بين الرقاب بالبقاء الى وقت الفريضة مع انه عموم القليل والارادته بدفع اقل الظاهر
بوقت وهو لا ينحصر الفريضة يقتضي التحديد هنا الصواب ولا حد لها الا ما ذكره الاصحاب
من ذهاب الحمرة اخرى وبالحكمة المناقشة في العموم المذكور بعد تسليمه لا وجه لها وان
منع منه كما عليه القائلون بجواز القطوع في وقت الفريضة مطلقاً ولو كان من غير الرقاب
فانجزة المذكورة لا تكون ناهضة باثبات المدعى وقد اجاب عنها بما ذكر في كبرى والذخيرة
ففي الاول بعد ما حكى عنه سابقاً على الاستفاد من كثير من الاصحاب جواز القطوع في وقت
الفريضة بعد الاشارة الى ما في المختار فقلت وقت الفريضة قد دخل عنده وعند الاكثر بالفريضة
من المغرب الا ان يقال ذلك وقت يستحب تأخير العشاء عنه عند ذهاب الشفق بنقص
فعلها فيعمل عليه وبالحكمة التوقيت بما ذكره لم نقف در بما ياتي على مذهبه بتأخير دخول
العشاء الى ذهاب الشفق مع ورود الاخبار كثيراً بجواز القطوع في اوقات الفريضة اذ
اشترى ولا يقال يدفع ما ذكر ما تمسك به في ذلك ويجعل المتيقن على ما صار اليه من خبر ابا

بن تغلب

بن تغلب الذي وصفه في الاول بالتحفة قال صليت خلف ابي عبد الله عليه السلام المغرب بالزخيرة
فقام فصل المغرب ثم صلى العشاء الآخرة ولم يركع بينهما اسم صليت خلفه بعد ذلك بسنة
فلما صلى المغرب قام فتنفل باربع ركعات ثم اقام فصل العشاء الآخرة قال في الثاني اذ
الظاهر ان تلك الصلوة كانت في ايام الموسم والله تلك الاربع كانت تأخيراً لا تأخيراً
الرواية ضعيفة الدلالة على ما تمت كما لا يخفى وفي الرواية هو معارض بالنصوص لما علم
عن المتأخرين به العشاء اربع اذ جمع بينهما في اللغة ففي القوي عن الصلوة المغرب والعشاء اربع ركعات
بازان واخامتين لا فصل بينهما شيئاً فتم جدا اشترى ولا يقال لو كان وقتاً فله ما ذكره
للعظم لزم في رواها كالبقيس وقبحها وعدم تمكنها لئلا يناس من الديات بها في هذا وقت
الصحيح فيقول الفاضل في بشرعها لا تأخذ هذا ضياعاً لا يصح لتأسيس حكم شرعي
مخالف للاصل ولو سلم فلا يصح لمعارضه مقالة العظم وينبغي التمسك على امور الاول اذا
شرع في التأخير وخرج الوقت في شأنها فخل بجواز اتمامها ومزا حمة الفريضة بها اولاً بل قطعها
اختلف الاصح في ذلك على اقل منها انه لا يجوز اتمامها ولا مزاحمة الفريضة بها بل يجب
قطعهما مطلقاً وهو المتهايم والمشرع والمعتبر والارشاد والحرز والقبضة وعد وجعفر في
وفي الذخيرة هو المشهور به الاصحاب ولهم الاصل وعموم النهي عن القطوع في وقت الفريضة و
منها انه يجوز اتمامها ومزا حمة الفريضة بها مطلقاً ولو اتي بالتكسر من الركعة الاولى
من الركعتين الاوليتين ولم يات بركعة وهو محكي في كبرى عن ابن ادريس وصار اليه في
والذخيرة وجا سنية منه قال في الكشف ولعله بناء على انها صلوة واحدة وهو منجى او على
فصل تأخير العشاء كما يعطيه الاخبار ومنها انه ان كان شرعاً في ركعتين ثم انجزة
اتمها سواء كانت الاوليتين ام الاخيريتين وان كان بعد الفريضة من الركعتين الاوليتين
وقبل الشروع في الاخيريتين فلا ياتي بها وهو المذكور وحسنه ذلك وجامع المقاصد و
لهم ما تمت كما به من النهي عن ابطال العمل ومن ان الصلوة على ما اتممت عليه وزاد في
جامع المقاصد فتمسك باصالة بقاء التحفة وفي الجمع نظر اما الاول فلا خصا من النهي عن
ابطال العمل بالعمل الصحيح ولا نساهم صحة هذا العمل الذي لم يسبق له ولا سئل عن خروج الوقت

بن تغلب

يسهل قراءته بتحقيق الابطال من المصلي فلم يكن منهياً وأما الثاني فلأنه من عدم قيام الدليل عليه وأما الثالث فلأنه من ثبوت الصحة أو لاحتى يستصحب فتد والآخر من عند هو العقل الأول الثاني لا اعتبار بالبيان الباقي في جانب المغرب بعد المحرمة وقد ادعى عليه في غيره الإجماع في الأول لا اعتبار بالبيان الباقي في جانب المغرب بعد المحرمة إجماعاً عاماً ومن الشرح في الثاني لا اعتبار بالبيان الباقي في جانب المغرب بعد ذهاب المحرمة عند أصحابنا الثالث إذا شئت في خروج وقت النافذة فالأصل لعدم أول وقت الوضوء بعد الفراغ من العشاء الآخرة ويمتد بامتداد وقت العشاء كلف في النافذ ويجمع والمعتبر والتبصرة وعنده ذكره في المشهور والعزيموس وكري والجمعة والمجهرية وجامع المقاصد ومنه ومن ذلك وضوح وكفاً وحاشية منه والكشف في الرياض والحسم وجوه منها دعوى الإجماع عليه في كلام جماعة في الغنية وقت الوضوء حين الفراغ من فرضية العشاء الآخرة ثم ذكر احكاماً ثم قال كل ذلك بدليل الإجماع المشاهير والمعتبر والحكمي عن المشهور كاعتني الوضوء بامتداد العشاء وهو قول علمائنا وفي الكشف وقت الوضوء بعد العشاء ويمتد وقتها انقضاء كافي للمشهور وظاهر المعبر في الرياض وكري والجمعة والمجهرية وجامع المقاصد ومن ذلك كفاً من أنها نافذة فيكون مقدرة بوقتها ومنها ما تمتد به جماعة في الأخيرة بعد الاشارة الى الحكمين لعموم ما دل على شرعية ما بعد العشاء وفي الكشف بعد ذلك لأصل بقاء الوقت وعموماً استصحبها من غير معارضة وفي الرياض بعد ذلك لأصل المؤيد باطلاقات ما دل على استصحابها بعد ما صرح سلا من أنها من المعارض بالحلية وينبغي التمسك على أن الأول صريح في كرى وجامع المقاصد ومن بانه لو انكشف الدليل ولما يات بها حكماً قضاء الثاني إذا دخل نصف الليل وهو وقت اغلها وفي شأنها فاضل في ذلك تمامها أو لا يظهر من جامع المقاصد ومن الميل الى الأول في الأول ولم يصحوا بالفرق بين ما إذا شرع فيها ثم من الوقت وبين خروجه قبل الشروع والفرق لا يخرج من وجه وفي الثاني لا فرق

لا فرق بين خروج الوقت قبل شروعه فيها وبعد للاطلاق وبموجب الفرق والتفصيل يخرج قبل اكمال ركعة منها وبعد فيهما على الثاني دون الاول انتهى ورتبما يدل على ما ذكره عما قبله من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت وفيه نظر والآخر من عند عدم الصحة لو لم يدرك تمامها في الوقت فيجوز قطعها في محل الفرض ولكن العمل بما ذكره احتياطاً للثبات به الثالث من في العزيموس بانه يستحب ان يجعلها عامة فوافقه وحكام في المدارك والأخيرة عن الشيخين واسانها وقال مستند غير معلوم وزاد في الأول فقال نعم روى من روى عن أبي جعفر عليه السلام وليكن اخر صلواتك وتر ليلتك وهو لا يدل على المدي انتهى وعنده لا بأس بالعمل بما ذكره الشيخان الرابع قال في حاشية منه لا يخفى انه لو لا الإجماع كان الظاهر بقاء وقت النافذة إذا انقضى بالعشاء آخر وقتها ايضاً فتد انتهى الخامس قال في كفاً في الأخيرة يستحب القراءة في ركعتين الركعتين بالوضوء والتوحيد لما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام في ركعتين بعد العشاء الواحدة وقوله والله احد اشترى وما ذكره جيد لا اشكال في انه صلوة الليل موقفة بوقت خاص اجماله بعد انقضاء الليل فلو ان بها قبله كان آتياً لها غير وقتها فلا يخرج من غير عذر وقد صرح بان اول وقتها ذلك في النهاية والغنية وذكر النافع ويجمع والمعتبر والتبصرة والعزيموس وكري والجمعة والمجهرية وجامع المقاصد ومنه ومن ذلك وضوح وكفاً وحاشية منه والكشف في الرياض والحسم وجوه منها دعوى الإجماع عليه في كلام جماعة في الغنية وقت الوضوء حين الفراغ من فرضية العشاء الآخرة ثم ذكر احكاماً ثم قال كل ذلك بدليل الإجماع المشاهير والمعتبر والحكمي عن المشهور كاعتني الوضوء بامتداد العشاء وهو قول علمائنا وفي الكشف وقت الوضوء بعد العشاء ويمتد وقتها انقضاء كافي للمشهور وظاهر المعبر في الرياض وكري والجمعة والمجهرية وجامع المقاصد ومن ذلك كفاً من أنها نافذة فيكون مقدرة بوقتها ومنها ما تمتد به جماعة في الأخيرة بعد الاشارة الى الحكمين لعموم ما دل على شرعية ما بعد العشاء وفي الكشف بعد ذلك لأصل بقاء الوقت وعموماً استصحبها من غير معارضة وفي الرياض بعد ذلك لأصل المؤيد باطلاقات ما دل على استصحابها بعد ما صرح سلا من أنها من المعارض بالحلية وينبغي التمسك على أن الأول صريح في كرى وجامع المقاصد ومن بانه لو انكشف الدليل ولما يات بها حكماً قضاء الثاني إذا دخل نصف الليل وهو وقت اغلها وفي شأنها فاضل في ذلك تمامها أو لا يظهر من جامع المقاصد ومن الميل الى الأول في الأول ولم يصحوا بالفرق بين ما إذا شرع فيها ثم من الوقت وبين خروجه قبل الشروع والفرق لا يخرج من وجه وفي الثاني لا فرق

طلع في غير هذا مذهب الاصح وأقل الشك في ذلك والمحقق عجم الدين عليه السلام وفي المذكر
 أن ما بعد الانصاف وقت لصلاة الليل فهو مذهب علمائنا اجمع وفي الخبر وقت صلاة
 الليل بعد انقضاء وقت الحلق في المحلة والمحقق في اجماع علمائنا عليه وفي مجمع الفائدة
 وأعلم أن كونه صلوة الليل بعد نصف الليل مما لا خلاف فيه بين علمائنا كما بينه من هي
 وفي محل المتين ما يستفاد من الحديث من أن صلوة الليل بعد انقضاء وقتها لا خلاف فيه
 بين علمائنا وفي شرح المفاتيح وأول وقت هذا مذهب علمائنا قال في ماليله من دين
 الامامية الاخرى بانه لا يجوز صلوة الليل من أول الليل الا في السفر وفي الرضا وقت صلوة
 الليل بعد انقضاء وقتها بل عليه اجماعنا وقت والمعتبر في كلامه في حق التمام والمشرع فيها
 وهو الحجة ومنها ما عتقك به في الرضا فقال بعد ما قلناه عند بعضنا في أنها عبادة يجب
 الاقتصار في وقتها على ما يتحقق ثبوته من الشريعة وهو فعلها بعد الانصاف في الخبر المتفق
 وفيها القام وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله والأمير عليه السلام كانا يصليان من الليل
 اذا صلى العتمة شيئا حتى ينصف الليل وفي بعضها ثم يصلي ثلث عشر ركعة منها الوتر ومنها
 ركعتا الفجر وفي آخر اذا ان نصف الليل صلى ثمان ركعات ووتر في الرجاء الاخير من الليل ثلث
 ركعات استثنى وقد استدلل بالاجماع المذكرة في المحلة ذلك كما هو ظاهر كرى على أن وقت
 صلوة الليل انقضاء وفيه نظر لأن عدم استيانها صلوات الله وسلامه عليها بصلوة قبل
 الانصاف لا يدل على عدم الجواز وذلك واضح لا يحتاج الى تأويل عجمائهم فلا يجوز الاثنا
 بها قبل الانصاف لأننا نقول لا ثمان ركعات وهذا التماسي ولا يقال مداومتها على تلك
 لما بعد الانصاف يدل على المنع قبله لأننا نقول ذلك منسوخا ولعل ما ذكره قال في الاخر
 بعد الاشارة وفي دلالة هذه الاخبار على عدم شرعيتها قبل نصف الليل تأمل مع وجود عدة أصا
 دالة على الترخيص ومنها جمل من الاخبار منها خبر عبد الله بن بكير عن زرارة الذي وصفه بالحق
 عن أبي جعفر عليه السلام قال إنما على احدكم اذا انصف الليل ان يقوم فيصلي صلوة واحدة ثلث عشر
 ركعة ثم ان شاء جلس قد عاوان شاء نام وان شاء ذهب حيث شاء ومنها ما أثبت
 اليه في الخبر فقال روى ابن بابويه عن سلافة بن جعفر عليه السلام وقت صلوة الليل نصف

الى آخره

الى آخره ومنها خبر زرارة وبعد ما ينصف صلوة الليل ثلث عشر ركعة وفي شرح المفاتيح نقل
 عدم جواز التقديم عن زرارة قال وان كان يصلي كيف يصلي لم يدخل وقتها ما عدا
 وقتها نصف الليل انتهى ومنها ما عتقك به في الرضا فقال في جمل كلامه لهذا مضافا
 الى ضرورة المعتبرة الموقفة لها بذلك صريحاً في بعضها كالمسئل وظاهرة في جملتها ومنها
 الاخبار والآية المجزئة لفعلها قبل الانصاف لمعة فانها ظاهرة بل كالتريحة في أن ذلك
 مخصص في التقديم لاجلها الا أنه كونه فعلاً في وقتها كما يتوهم من المؤمنين لا بأس بصلوة
 الليل من أول الليل الى آخره الا أنه فضل ذلك اذا انصف الليل كما في احدهما وفي الثاني عزت
 صلوة الليل في السفر فقال من حين يصلي العتمة الى انه ينجز الصبح وهو اوان وهو اذ كان الا انها
 مع قصر مسندهما وعدم معارضة ما بشئ مما قدمنا وموافقهما لما عليه العامة العجماء
 فيه فيعتبر ان يراهم ما عدا ما اذا دلت الاخبار السابقة من كونه التقديم رخصة للصبر لا كونه
 اول الليل وقت حقيقة واليه اشارة الغنية فقال وكل ما روي من الاطلاق في صلوة الليل
 من اول الليل إنما هو في السفر لان العصر من الاخبار يعمل على الحمل وكذا قال في التهذيبين
 وزاد في وقت ايضا ويغيب على غل الا انك ان لم يصلي افاستأ او يشق عليه القيام
 في آخر الليل ولا يتكبر من القضاء فيجوز له التقديم اقول ويرشد الى هذا الترجية الخبر
 كنت اليه في وقت صلوة الليل فكتب عند الزوال وهو نصفه افضل فان فات فاوله
 وأخره جازي لضعفه فان التريحة في التوقيت ومع ذلك من في الافضلية الظاهرة في
 اشراك ما قبل الانصاف لما بعده في فضيلة الوقت لكن فات اصح دلالة على التوقيت
 منها على الاشراك فيها فالحمل عليه فاما في احتمال عمل اخبار التنصيف على الفضيلة
 والمؤمنين وما بعده على كونه الليل بتمامه وقتا ضعيف غاسل سيماع مخالفة لذلك
 على الظاهر المصرح به في خبر من عياض الجماعة لا استفادة شئ من كلامه ادام الله تعالى
 وينبغي التنبيه على امرين الاول آخر وقت صلوة الليل عند طلوع الفجر فاذا طلع خرج وقتها
 فمتمد وقتها اليه وقد صرح بذلك في النهاية والغنية وعد وجامع المقاعد وعند
 وشرح المفاتيح وهو ظاهر المعبر والتامع وبيع والتحرير وكرة وشاكر والبصرة وكري

والأعمدة ذلك والكفاية ومجمل المتن والكشف ومجمل الفائدة والرياض ونظر من جملة منها
 دعوى الإجماع عليه وقد تقدم اليها الإشارة ويعضد ما ذكره ما أشار إليه جدي قد ذكره
 فقال في شرح المنهاج بأن آخر وقتها طلوع الفجر الثاني وهو المعروف من الفقهاء ويدل عليه
 أيضا كثرة منتهى صحبة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في قول من يقول من أين أتى
 أي أنه لا يترادى في صلاة الليل على وجهها حتى يكون الوتر آخر ذلك فقال بل بلاء بالوتر
 قال أنا كنت فاعلا ذلك لكن نقلت عن المرتضى في وقت وقتها بطول الفجر الأول محتما بأن وقت
 ركعتي الفجر وهما آخر صلوة الليل وبحجاب عند ان الأضواء كخبر في كون وقتها ما قبل الفجر
 وعنده وبعد استقر الثاني بدخول في صلوة الليل الثمان ركعات وكذا يدخل فيها الشفع
 والوتر كما صرح به في متن وبحجفة وجامع المقاصد وفي وقت ركعة وقت الوتر بعد
 صلوة الليل عند علماء الوتر ركعة من آخر الليل وكان النبي صلى الله عليه وآله يقول تراخى
 الليل الثاني لم يتردد معظم الأصحاب لبيان المراد من نصف الليل هنا وتردد في الكفاية
 والرياض في الأول المعبر بنصف ما بين طلوع الشمس وغروبها ويعلم بانخذار الجرم الطاعة
 مع غروب الشمس وفي الثاني ثم أن المتبادر من الانقسام هو منتصف ما بين غروب
 الشمس إلى طلوع الفجر الآتية صرح بعض الأصحاب بأنه المعبر بنصف ما بين طلوع الشمس وغروبها
 قال ويعرف بانخذار الجرم الطاعة مع غروب الشمس ولعله لم يرد في الفقيه عن غير من جنظله
 أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال له إنك لا تدري في ذلك بالتمهات فكيف لنا بالليل فقال
 للليل إنك لا تدري والشمس قال فأي شيء يعرفه قال بالجرم إذا أخذت وقريب منه آخر
 مروي عن سطرقات السرائر فقال عن كتاب محمد بن علي بن محبوب عن أبي جعفر عليه السلام
 قال لو كنت الشمس والها وغسب الليل عنك لكانت الزوال من النهار وفيها قصور من حيث
 الاستدلال كما أنسابه لتوزيع الصلوات اليومية على أوقاتها مع أن ذلك أصل جديستما
 مع وقوع التعيين الانقسام في بعض ما مر من الأضواء من طول الليل انتهى
 لو تلبس
 من صلوة الليل أربع ركعات فأتى بها ثم طلع الفجر الثاني جاز له أن يركعها بها صلوة الفجر
 ويكملها كما في النهاية ويجوز رفع والمعتبر والحرير وعكس البصرة وشاذ وكري وسنن جعفرية

قال في المتن
 الرجل

وجامع المقاصد وفي المتن ذلك والذخيرة وحاشية منه ومجمل الفائدة والكشف وشرح المفاتيح
 والرياض والمصم وجملة الأدلة على كون ركعة من العبادات في دعوى الإجماع عليه في المعبرين
 تلبس من صلوة الليل بأربع ركعات تراخى بها الفريضة مخففة ما لم يخففها الفرض ولو طلع
 الفجر ولم يكمل أربع ركعات من صلوة الليل فركعتي الفجر وكان ذلك الشبان في ركعة وفي جمع
 الفائدة يدل في الجملة على تمام نافذة الليل مع الشفع والوتر مخففا إذا رجع في الوقت ولعل لا
 خلاف بينهم في ذلك وفي ذلك قوله فان طلع الفجر وكان تلبس بأربع ركعات مخففة ولو طلع
 الفجر هذا مذهب الأصحاب لا علم فيه مخالف الثاني ما تمتد به في كبرى ومجمل الفائدة
 ذلك وخبره والكشف والرياض من خبر محمد بن النعمان الأحول قال قال أبو عبد الله عليه السلام
 إذا كنت صليت أربع ركعات من صلوة الليل قبل طلوع الفجر فأتهم الصلوة طلع أول ما يعلم وغروا الركعة
 الذي حكمه بعض الأجلة فقال وفي كتاب الفقهاء الرضوي أن كنت صليت من صلوة الليل أربع
 ركعات قبل طلوع الفجر فأتهم الصلوة طلع أم لم يطلع الفجر لا يقال هذان الخبران ضعيفان سند
 فلا يجوز الاعتماد عليهما لأننا نقول بضعف سندنا غير قاطع لا بخبار ولا بعمل الأصحاب كما
 إليه جماعة في ذلك بعد الإشارة إلى الرواية الأولى وهو وإن كانت ضعيفة السند بحسب الرواية
 الأولى عن أبي جعفر الأحول لكنها مؤيدة بعمل الأصحاب وفي خبره والرواية وإن كانت ضعيفة
 لأن الرواية عن أبي جعفر مجهول الآنها معتقدة بعمل الأصحاب ويظهر من المعبر وجود رواية
 بهذا الضرب وفي شرح المنهاج وسند ما يجزى عمل الأصحاب وفي الرياض ضعف الخبر مجزى
 الأصحاب كما في خبره وغيره انتهى وهذا ويعضد هذه الرواية جملة من الأضواء الظاهرة في جوانب
 الأسان بصلوة الليل بعد الفجر وسياق اليها الإشارة انتم كما أشار إليه في ذلك وخبره ولا
 يقال يخاف من ما ذكره يعقوب الزبيري قال قلت للأخيه قبل الفجر بقليل فاصلي أربع ركعات
 ثم اتخرف أن ينفجر الفجر فابا بالوتر فأتهم ركعات قال لا بل اوتر وأمر الركعات حتى تقضيها
 في صدر النهار لا تأتوا قول هذه الرواية لا تصلح لمعارضتها ما تقدم بضعفها سندها كما أشار
 إليه جماعة في ذلك وخبره أنا نجيب عنها بالطريق السند بالاضمار وبأن من جملتها رجاء لها
 محمد بن سنان وهو ضعيف جلاسلنا ولكن نمنع من دلالتها على المنع على المنع كما في أشا

اليد في الزمان فقال وبعد الاشارة مع قصر سنده بالاضمار غير معلوم المناقاة لما سبق فانه
 من رده من صلى اربع او طلعت الفجر ومن رده من صلاها او خشي طلوعه وانما امره بما لا يتك
 ح كيد ركعتي في الليل لتطافر الاضمار في فضل الايتار في الليل ثم قال في هذا ذكرنا من عدم
 المناقاة صرح من المحققين جماعة ولكن هذا الشيخ والفاضل في حق غيرهما فسلم المناقاة سلمنا
 ولكن ما ذكرناه اولى بالترجيح من وجوه عديدة لا يخفى وقد صرح بعدم صلاحية هذه الرواية
 لما تقدم في شرح المفاتيح فقال بعد الاشارة اليه لا يعارضه رواية يعقوب بن يوسف المتقدمة
 مع عدم الانعبار بل على الاصحاب بخلافه فيكون شاذة يجب ترك العمل بها سيما مع ملاحظة قوله
 حتى يقتضيه اه لا يروى كونهما من هاهنا في كبرى وجاه للمقاصد وكذا جماعت الشيخ
 في سب على اعادة الافضل وناقش فيه في خبره فقال وفي ذلك السماع على تعيين افضلية ما وقع
 الامر به في هذا الخبر تامل المعارضه الخبر الآخر والعمل على التحيز اقرب ويبلغ التيقن على امور
 الاقل هل المراد هنا واحية ومنعنية او لا بل يجوز تركها في نظر الاول من النهاية وقع
 وقع والمعتبر والتبصرة وعدو شاك في الرواية وسى ومجهرية وجامع المقاصد ومن والكشف
 لتبينها الامر بالمرحمة وهو ظاهر في الوجوب وبهذا يمكن الاستدلال على وجوب ذلك بالبحر
 المتقدمين وبعض العباد المتقدمة المتقدمة لدعوى الاجماع على جوان ذلك بل هي من الآات
 يقال الامر في جميع ذلك واد من ردهم فخط فلا يفسد سوى الرخصة فلا يكون ظاهر في الوجوب
 فيبقى الاصل واستصحاب عدمه سلم من المعارض وبعضها عدم نص من احد من الافتقار
 بالوجوب واستصحاب وجوب صلوة الليل ثم فاذن للمعتمد عدم وجوب الصلاة وجوان تركها بل
 قد يمنع من استحبابها لنفسها لعدم الدليل عليه سوى الامر بها في النص والفتوى وقد عرفت
 حاله فان لا يعبد الحكم بما يستفاد من جماعة من افضلية ما قبل الباقي الى ما بعد الغرضية والاشارة
 به قضاء الثاني من في ذلك وفي بانه تحقق الايتان باربع ركعات باكمال السجدة الواحدة
 من الركعة الرابعة وان لم يرفع راسه منها ولم يتشهد وهو جيد الثاني الثاني في النهاية
 وقع والتبصرة والتحرير وشاك وعدو من جوان المراجعة وقيد في النافع والمعتبر بما اذا لم يخش
 فوات الغرض وهو جيد ولا شك في ان الاطلاق المتقدم محمول عليه ورم بما يظهر من الروايات
 تقييده

تقييده بعدم خوف فوات الغرضية عن وقت الفضيلة فانه قال من احرم ما لم يخش فوات الغرض
 عن وقت الفضيلة بلا خلاف اعيد وبه صرح بعض الاجلّة وادعى عليه الشرح جماعة اشبه
 وفيه نظر واحتمال الجوان ومطلقا ما لم يخش فوات الغرضية عن وقته في غاية القوة ولكن
 مراعات ما ذكره وادعى ظاهر مع الامكان احوط فلا ينبغي العدول عنه المراجع صرح جماعة بانه انما
 يباحهم وباقى بالباقي مخففة واختلفت عباراتهم في كيفية فني النهاية مخففة المقراءة فيها وفي
 سج والمعتبر والتحرير وسى وكبرى وجميع الفائدة يتمها مخففة وعزاه في المعبر الى علماءنا وفي جميع
 الفائدة لا خلاف في ذلك وفي اصغر رواية انها مخففة بالحمد وفي رواية مخففة بالحمد وحدها
 وفي ذلك يتم مخففة بالحمد وحدها مقتضى على الاقل في الاذكار وفي الروايات قد ذكر جماعة هنا
 التحفيف البني والاحكام بيه كما في التحفيف في نافذة القارئ ورواية يعقوب بن يوسف هنا في ذلك
 عبد الله بن عيسى في اقوم من الليل واذا في الصبح قال اقرأ الحمد والمجل والمجل وفي حاشية من ذكرهم
 من الاصحاب انهم يتم الباقي مخففة وذكر ان المراد بتحقيقها الاقتصار على اقل ما يجوز فيها كقراءة
 الحمد وحدها وبشيء واحد في الركعة والتبرح وقال بعضهم انه لو نادى التحفيف بالاشارة على القيام
 لاطلاق الامر بالتحفيف ولم اقف على مستندهم في ذلك لكن لا بأس بالنصير الى ما ذكره وعملنا به
 ومحاظته على المسارعة الى الوجوب وطلب الفضل اول الوقت وربما امكن تأييده ايضا بما نقلنا
 في روايات فضيلة الوقت من رواية ابو بصير اشهر وما ذكره في الاخير جيد انما أسهل
 يخفف المراجعة بصورة ايتان له بالاربع ثم ناعا سعة الوقت ثم يتبع عطلا او لا بل يجوز في صورة
 علمه بان الوقت لا يسع الا لاربع فياتي بها ثم ينزل احدهم سواء اخر الصلوة عمدا حتى ضاق الوقت
 او حصل التأخير من غير اختياره لم يجد التعرض لهذه المسئلة الا في ذلك وحاشية من في
 الاول لا فرق في الاتمام بين ان يكون التأخير ضرورة وغيرها وفي الثاني اعلم انه عبارة
 اكثرهم في صلوة الليل انه لا ينزل احدهم بالغرضية الا اذا انقلب منها باربع ركعات اي صلى
 اربع ركعات او اثاره كانه ما صلوا من عصر عباداتهم اشارة الى ان لا يعتبر التلبس قبل ظهور
 الضيق عليه كما يرتجى انهم قد ذكره بل يكفي ادراك وقت سبع الاربع وان لم يلبس حتى
 له في هذه الصورة والمزمنة بكل التأخير مع علمه بالاحمال وضيق الوقت اذ مع بقاء الوقت

في صلاة التمام وليل على المنع وبعد التلبس بصلواته صلى الاربع فخرج من الصلاة التمام
 بمقتضى الرقابات فصرح ان مع ادراك وقت الاربع المراجعة فتم السادس قال في حاشية
 منه هل ينوي الاداء او القضاء قال في كبرى الاقرب الاول تنبأ له من صلاة الصلوة
 الواحدة وقد ادرك منها ركعة وظهر التسعة في وقت التاخير من الاخبار انتهى وعلى
 ما اخبرناه من عدم لزوم العرض للاداء والقضاء في النسبة الا عند المصارف كمن حضر صلاة
 حال الاصابة الى تحقيق ذلك وان كان الاقرب ما اختاره هنا انتهى وما ذكره من عدم لزوم
 العرض لنسبة الاداء والقضاء هنا في غاية القوة المتأخر صرح في ذلك ومن وجه الفائدة بان لا
 بصلوة التلبس هنا ما يعلم الشفع والوتر وهو جسد النافس اذا لم يتلبس بارجع ركعات ولم يأت
 بها فصريح في وقوع وجوب التبرع عند ركعة وسر وجوب المقاصد ومن والرياض بان لا يلزم اتمام
 ولا ياتي بتمام صلوة التلبس في ظاهرهم مرة لمرة واحدة وهو ظاهر النهاية وبجعية وجوب عدم
 المراجعة هنا في كبرى وجوب المقاصد والذخيرة ويزاد في الاخير فقال ذكره الشيخان وانما هما انتهى
 ومقتضى كلامه هو لا عدم الفرق بين ان يكون قد تلبس بشي منها كان اني بر كعبين منها اولاً وقد
 صرح بهذا التعميم في وجوب التبرع وجامع المقاصد ومن يظهر من المعبر ولك وجبة جواز المراجعة هنا
 وجواز الاتيان بتمام الصلوة بعد طلع الفجر وعلى من الشئ جواز من اخر لا يشتغل بشي من
 العبادة والقول الاول الذي عليه المعظم عند في غاية القوة ولحم وجوب منها ما عساه به
 في الرياض من اصاله عدم جواز التاخير في وقت الفريضة خرج منها صورة التلبس الاربع بالليل
 ولا دليل على خروج هذه الصورة فيبقى مندرجاً ومنها ما تمسك به في الرياض من معزوم
 في خبر محمد بن النعمان والرقوى المتقدمين ومنها ما تمسك به لخص في كبرى وفيه من خبر
 اسمعيل بن جابر الذي وصفه بالصححة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام او تر بعد ما يصلح
 الفجر قال لا لا ولا اذا امتنع الى تر بعد الفجر امتنع ما قبل بطريق اخر ويزاد في الاخير فقال
 وفيه نظر لانه الاولوية المذكورة ممنوعة انتهى لا يقال جاز من الوجه المذكورة اخباره
 استدل بها المخالفون لهم منها خبر عن يزيد الذي وصفه في كبرى وشيخ المفاتيح بالصححة
 ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن صلوة الليل والوتر بعد طلع الفجر قال صلها بعد الفجر حتى يكون
 في وقت

في وقت صلى الغداة في آخر وقتها ولا يتعد ذلك في كل ليلة وقال او تر بعد فراغك منها
 ومنها خبر سليمان بن خالد الذي وصفه بالصححة في كبرى وفيه وشيخ المفاتيح قال قال
 ابي عبد الله عليه السلام ربما نمت وقد طلع الفجر فاصلي صلوة الليل والوتر قبل الركعتين قبل الفجر ثم
 اصلي الفجر قال قلت ان اذ قال نعم ولا يكون منك عادة ومنها خبر اسمعيل بن عمار قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام اقوم وقد طلع الفجر اصل صلوة الليل فقال اصل صلوة الليل والوتر وصل
 ركعتي الفجر ومنها خبر اسمعيل بن سعد الاشعري الذي وصفه في ضربة بالصححة عن ابي الحسن
 الرضا عليه السلام قال سالت عن الوتر بعد الفجر الصبح قال نعم وكانه الى ربما او تر بعد ما يخرج
 الصبح ومنها خبر ابن ابي عمير الذي وصفه في ضربة بالصححة عن ابي ابراهيم بن محمد عن بعض اصحابنا
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال اذا قام الرجل في الليل فظن انه الصبح فاداء فوتر ثم نظر
 فزاي انه عليه السلام قال تصلي الفجر ركعة ثم تقبل صلوة الليل ثم توتر بعد ومنها خبر
 عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا نمت وقد طلع الفجر فابدأ بالوتر
 ثم صل الركعات اذا أصبحت لاننا نقول هذه الاضبار لانصلح للمعاينة لتلك الاعضاء
 بالمشقة العظيمة بل قال ايدي قدس سره بعد الاشارة الى جمل من هذه الاضبار ان كل مخالف
 لقنوى الاصحاب الاول والاحوط اعتبار ما افتوا به انتهى ومع هذا ففي بعض مقتضى
 بالبحر ان قبل الفريضة وتزليها على اربعة ما بعد الفريضة ممكن فكذلك على المختار اذا طلع
 الفجر في اثناء الصلوة فهل يتمها كما صرح به في من والرياض اولاً بل يقطعها بما هو ظاهر اطلاق
 كلام المعظم وخبر محمد بن النعمان والرقوى المتقدمين محل الاضبار قريب وما عساه به
 في من على الاول من عدم انتهى عن ابي طال العمل الذي ذكره الكراهة لا يخفى ضعفه
 ان يقتضى الفريضة اليومية في كل وقت والمم يتضيق وقت فريضة حاضرة يومية فاذا
 ضاق وقتها قدمت وقد صرح في ذلك في النهاية وفيه وجوب المعبر والوتر ركعة وشاد
 وعند وسر وجامع المقاصد ومن وجه الفائدة وكذا وجوب الكف والرياض وحكا
 في كبرى عن طر وبجعية ولحم وجوب منها اخرى جماعة لا جماع عليه في المعبر وتصل الفريضة
 وقضاء المم يتضيق لها حاضرة وهو مذهب علماء اثنى عشرية لا جماع اهل العالم في كبرى الوضوء في وقت

الحاضرة تعينت ولا يجوز الاشتغال بالغاية لئلا تنقوت الحاضرة عند علمنا ان الجمع وفي
 جامع المقاصد قوله ويقضي غوايت الفرائض في كل وقت ما لم يتحقق الحاضرة ففي احول بوقتها
 اتفاقا وفي حق ويقضي الفرائض الغائية في كل وقت وان كان احدا لاوقات لم يتحققها
 لم يتحقق وقت الحاضرة وهو منوع وفاق وفي ك وفيه قوله يجوز ان يقضي الفرائض في كل
 وقت ما لم يتحقق فريضة حاضرة هذا ما لا خلاف فيه بين العلماء وزاد في الدال فقال
 ويدل عليه مضاعفا الى الاجماع اه وفي الكشف ويقضي غوايت الفرائض في كل وقت من غير كراهية
 اجماعا ما لم يتحقق وقت الحاضرة فلا يجوز اتفاقا وفي الرياض يجوز ان يصلي الفرائض اذا مضى
 ما لم يتحقق وقت الحاضرة فتقدم اجماعا في المقام على الظاهر بطلانها وهو الحق ومنها
 ما تمسك به في ك والكشف من خبر زرارة الذي وصفه بالصححة عن ابي جعفر عليه السلام في قوله
 صلوات قال يقضيها اذا ذكرها في احدى ساعة من ليل او نهار فاذا دخل وقت صلوة ولم يتم ما
 قد فات له فليفتق ما لم يتخوف ان يذهب وقت هذه الصلوة التي قد حضرت وهذه احول بوقتها
 فليصلي ما قد فات وما قد مضى ولا يتطوع بركعة حتى يقضي الفريضة كلها ومنها خبر اخر زرارة
 الذي وصفه في خبره بالصححة وتمسك به عن ابي جعفر عليه السلام قال اربع صلوات يصليها الرجل
 في كل ساعة صلوة فانتك في ذكرتها اذيتها الحديث ومنها خبر موصية بن عثمان الذي وصفه
 في الخبر بالصححة وتمسك به قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمس صلوات لا تترك
 على حال اذا نسيت فصل اذا ذكرت ومنها ما تمسك به في الخبر فقال بعد ان قلنا عنه سابقا
 لقوله من فاتته فريضة فليقضها اذا ذكرها ما لم يتحقق وقت حاضرة ومن طريق الخاصة
 ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن رجل صلى غير طهرا ورضي صلوات لم يصليها
 او نام منها قال يقضيها اذا ذكرها في احدى ساعة ذكرها فاذا دخل وقت صلوة ولم يتم ما
 فاتته فليقض ما لم يتخوف ان يذهب قتها التي حضرت وهذه احول بوقتها ومنها ما اشأ
 في كرى فقال وقد روى الكليني عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام خمس صلوات يصلي في كل وقت
 الصلوة التي تفرقت حديث ومنها ما تمسك به في حق في مقام الاحتياج على حيز الانبياء
 بالغوايت في كل وقت لانه وقت الغاية الواهية ذكرها كما وردت به الاخبار لقوله

اقم

اقم الصلوة لذكرى اى لذكر صلوات قال بعض المفسرين انها للغاية لقول النبي صلى الله عليه وآله
 من نام عن الصلوة او نسيها فليقضها اذا ذكرها ان الله يقول واقم الصلوة لذكرى وفي الحديث
 وجهه من التأويل ثم قال في مقام الاحتياج على تعين الحاضرة مع ضيق وقتها لانه الوقت لها
 بالاصل فيكون احول به ومنها ما تمسك به في الرياض فقال بعد ما نقلنا عنه سابقا
 مضاعفا الى الاصل والعمومات التسليم من المعان عن وينبغي التنبه على امور الاول قال في ك
 لا فرق بينه وبينه في الحاضرة جملة او غيرهما وهو جيد الثاني الغوايت من غير الصلوات اليومية
 التي تجب قضاءها يجوز قضاءها في كل وقت ايضا ما لم يتحقق وقت حاضرة يومية كما هو ظاهر
 التمهيد وقع والمعتبر بوجع والتحرير وكرة وعد وشاد والتبصرة وموسى وجامع المقاصد وفي
 وك وفيه والكفاية والكشف وجميع الغايات والرياض والحكي في كرى عن طه الجعفي والظاهر انه
 مما لا خلاف فيه ويظهر من جملة من الكتب المذكورة دعوى الاجماع وهو مقتضى الاخبار المتقدمة
 الثالث انما يتحقق وقت حاضرة يومية قدمت على غيرها مطلقا ولو كان الاول من غير اليومية
 كما هو ظاهر النافع والمعتبر والتبصرة والرياض والحكي في كرى عن طه الجعفي ويظهر من الخبر
 والرياض دعوى الاجماع الرابع انما يتحقق في انشاء الغايت لا مطلقا يتحقق وقت الحاضرة قطع
 الغايت واشتغل بالحاضرة كما هو ظاهر الكتب المتقدمة ويظهر من جملة منها دعوى
 الاجماع عليه ويدل عليه بعض الاخبار المتقدمة لفافس لا يكره الايتان بالغوايت عطا
 في الاوقات المذكورة كما صرح به في حق وجميع الغايات والكشف كل صلوة واجبة
 موقته كالليومية وغيرها يجب الايتان بتامه في وقتها الاخر فلا يجوز ومنهم من تقدم عليه
 ولا تأخره عند ما عدم جواز التقديم فقد صرح به في المعتبر والتبصرة والتحرير وعد وشاد وكرى
 وسى وجامع المقاصد وفي ك والكفاية والتبصرة والكشف والرياض والحكي في كرى عن طه الجعفي
 والحكي في كرى ومنها تقضى جملة من الكتب المذكورة دعوى الاجماع عليه ففي المعتبر لا يجوز
 الدخول في الصلوة قبل وقتها وهو اجماع اهل العلم عدا ما حكاه وفي كرى لا يجوز تقديم
 الصلوة على وقتها اجماعا وما روى عن ابي عبد الله عبا وس واليشعبي من جواز استئذان المسافر
 الظاهر قبل الزوال بقليل من ترك يسبق الاجماع والحاقة وفي جامع المقاصد هذا حكم اجماعي

وفي مقام آخر الخلاف في عدم اجرة الصلوة المتقدمة على وقتها اذا اتفق جميعها خارج الوقت وفي الذرية قال في المشي وهو قول اهل العلم كافة الامام ربيع بن عباس في صافر صلى الله عليه وسلم قبل الزوال بحزيرة قال الحسن والشعبي قال لنا الاجماع على ذلك وخلافه هو لا اعتداد به وعقلنا فرض فلا قبول عليه وفي الزمان لا يجوز صلوة الفريضة قبل وقتها اجماعاً ومنها ما تمسك به في الذرية فقال وتمادى عليه ان المكلف ما مر بالانسان في وقتها

ويؤيد ذلك ما رواه الشيخ في المرقع عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال من صلى في غير وقت فلا صلوة له وعن محمد بن الحسن الطاطري عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بد أصلي الظهر في وقت العصر أحب إلي من أن أصلي قبل أن تنزل الشمس وعن عبد الله بن محمد بن مسلمة بن يونس عن أبيه عن الصادق عليه السلام ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن محمد بن مسلمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا صلحت في السفر شيئاً في غير وقتها فلا يصح ورواه الصدوق عن الحلبي يروي في تفاوت في المكان فيها الشيخ على التأخير للعدول ويكنى لعل على التوافق ووقت الغضبية أشهر من ما عدم جواز التأخير فقد صح به في عدم جواز وسى وجامع المقاصد وعن صحيح العارضة ولهم وجهان أحدهما دعوى الجاهل عليه في بعض الكتب المتقدمة في جامع المقاصد وعن هذا حكم الجاهل وثانيهما ما أشار إليه في صحيح الفرية فقال دليل عدم جواز تأخير الصلوة الواجبة لا ترك الواجب وترك الواجب لا يجوز وكذا التقديم لا لا يشرع مع أن بعض الأخبار إشارة إلى أنه لا يشرع في حق أيضاً ويبلغ في التنبه على أمر الأول حكم يجوز حكم الكل في التقديم والتأخير والظاهر اتفاق الأصحاب عليه لا يفرق في عدم جواز الأمرين بالنسبة إلى الكل ويجوز ببيان صورته العذر وعدمه كما يستفاد من الواجب الثالث لا يفرق ذلك في الصلوات اليومية بين العشاء وغيرها وربما يستفاد من المراسم خلاف ذلك فانه قال لا يجوز تقديم بشر من الصلوات على وقتها إلا ثلاث الأفرقة فروى أنه يجوز للوزن وتقديمها على النقص الأحرار الرابع من أني بالصلوة قبل دخول الوقت عامداً لما بذلك بطلت صلواته كما مر به من انتهائهما والشرائع وعذر وكرة وشكر وكفى وكفى وسى وجامع المقاصد وعن ذلك والكفاية والذخيرة وحاشية منه وشرح المفاتيح ولهم وجه منها أن التجمع عليه كما في جملة من الكتب المتقدمة في ذكره بعد ما قلنا عنه سابقا الوصل قبل الوقت لم يجز صلواته على وجهه لا وسهواً كل الصلوة وبعضها عذر على ما

عند علمنا الجمع وفي ذلك للاختلاف في انه لو صلى عامدا قبل الوقت بطلت صلاته سواء دخل الوقت
وهو في شيء منها او لا وكلام الشيخ في بيانه اشر بخلاف ذلك الا انه مقصوره في التفصيل التي
وفي جامع المقاصد لا خلاف في عدم اجزاء الصلوة المتقدمة على وقتها اذا وقعت جميعا خارج الوقت
اشر ونظر في معنى الرباض وعمرى الاجتماع على ذلك ومنها ما تمسك به في كرهه فقال لان الخطاب
توجه الى المكلف عند دخوله وقتها فلا يبرأ الزمة بدونه ولقول القضاة عليه السلام من صلى في غير
وقت فلا صلوة له ومنها ما تمسك به في شرح المغايب فقال لا يعلم انه غير لما مورده فكيف
ينوي القربة ويفعل طاعة واعتناء الا ومنها ما تمسك به في كرهه فقال الوجه في ذلك عدم صدق
الاختلال المقضي لبقاء المكلف تحت العهدة وايضا فانه من غير علم بالشرع ومع الوجه التبرع بالعبادة
بقتضي الفداء اشر وقد تمسك بهذا الوجه في كرهه ايضا ولو شرع في الصلوة قبل الوقت ونجسها
بعده عامدا عالما بذلك بطلت صلاته ايضا كما صرح به في كرهه ولكن كرهه والاضرة وما يشبهه
صحة وشرح المغايب وفي الاولين دعوى الاجتماع عليه واجبة عليه في كرهه عدم صدق الامتثال
للقضي لبقاء المكلف تحت عهدة التكليف بالنهي عن الشرع فيها قبل الوقت المقضي للفتاوى وقد استدل
بالاضرة على كرهه في الاضرة من انما يظهر من الفتاوى انه حكم بالصلوة في فائدة قال من صلى الفرض قبل دخول
الوقت عامدا او ناسيا ثم علم بذلك وجب عليه اعادة الصلوة فان كان في الصلوة لم يقع فيها
بعد ذلك دخل الوقت فقد اجزأ عنها قال في حاشية منه بعد نقل هذا وهو في الناس من يخفي في العمل
منصف سيما انه صرح فيها بعد ما نقلناه بلافضل بانه لا يجوز الا بداهه يدل في الصلوة الا بعد
العلم بدخول وقتها وان يغلب على ظنه ذلك من انما يحل العامد على الطائفة لانه يسمى متعذرا للصلوة
ولا باس به مجعوبا به خلاصه اشر ولا فرق في الواقع خارج الوقت المحجب للبطالة بين ان يكون
اكثر الاجزاء او اقلها بل الوقت جزء من التكليف فيه افسد كاصح به في شرح المغايب بل الظاهر انه ما افلا
فيه وهل يلحق به النية فلو وقعت خارج الوقت بطلت والا صرح في شرح المغايب بانه يلزم حكم
بالحاق على القول بكونها جزءا لا اشر ملكا ولا فرقا في بطلان الصلوة بوقوعها او وقوع جزء منها قبل الوقت
على الذين ان يكون لنية صحتها ولا كما هو ظاهر اطلاق كلام الاصحاب ولو صلى معتقدا عدم
دخول الوقت ثم اكتشف وقوعها باجمعي في الوقت فصرح في شرح المغايب في حاشية منه بالاطلاق وهو

وض والآخره ذلك وما شئت منه وشرح المفاتيح والرياض وحكا في لفك عن المرقى والظاهر انه
 قما الاختلاف فيه كما يظهر من كثرة وجامع المقاصد ويدل عليه مضافا الى ما ذكر بعض الوجه المتقدم
 وبما اهل هذا يصحح اهل بالحكم وبوجوب اوقات الوقت وكونه الصلوة موقته وبما اهل
 بالوضع وهو انك في دخول الوقت وبما اهل بتفصيل الاوقات مع علمه اجمالا بوجوب الايقاع
 في الوقت اجمالا وبما اهل بحكم الصلوة قبل الوقت وبما يستفاد ما ذكرناه من جملة في حق
 سوا كان جاهلا بدخله او باعتباره في الصلوة او بحكم الصلوة قبل الوقت وفي بعض النسخ في
 شرح المفاتيح كاعتكاف المراءى وبما اهل بالوقت او بوجوب المراتب اشهر فلا يخرج للشا
 في دخول الوقت لتكسب بالصلوة الموقته كما صرح به في التقرير وكثرة والمعتبر وحكا في لفك عن الاستسكان
 ولو شرع لجاهل مطلقا بالصلوة قبل الوقت وتمتعها فيه بطلت صلوة كما صرح به في كره وكذا في
 وشرح المفاتيح وحكا في لفك عن السيد واحد على الشبهة في حق وض وعرف في كره الى العلمنا وعلى
 الى الصلوة القول بالتحقق هنا وهو من غير تقدم اليه الاشارة ولا فرق في الخارج بين ان يكون
 معظم الصلوة او لا ولو كان جزء من تكبير الامر كما صرح به في شرح المفاتيح وصحح بالحق التيقن به
 على القول بجزئيتها وبالعدم على القول بشرطيتها وبما اهل بالحكم اذا صلى ثم يتبين وقوع صلوة
 باسرها في الوقت فهل يقع صلوة لم او لا اختلف الاصحاب فيه على قولين الاول انها لا تقع
 للذكر والآخره وشرح المفاتيح والرياض والحكم ان لجاهل بالحكم الشرعي لا يصح عبادته الثاني انها
 تقع وهو الجمع لفائدة ذلك وما شئت منه والكشف والحكم في سنن لانه لجاهل اذا اتي بعبادة مضافا
 لما في نفس الامر اتفاقا على البصرة صح عبادته وهذه المسئلة في غاية الاستكمال فلا ينبغي ترك
 الاحتياط ولكن القول بالثاني عند اقرب وانه اني اعلم بالحكم بالصلوة حينه الثاني في
 دخول الوقت ثم يتبين وقومها باسرها في الوقت فهل يقع صلوة لم او لا صرح بالثاني في المشي
 والآخره وشرح المفاتيح والرياض واحتجوا على ذلك بوجوه ففي الاول لانه صلى مع ثلاث في غير محلها
 من غير دليل فلا يصح كما لو صلى الى القبلة من غير ذكر الله اذ في الثاني لانه لم يات باعلى وجهه الا
 والاطاعة نعم ان قيل بعدم استراط ذلك في المقتضى وسقوط التقيد لم بعد القول بالتحقق وفي الثاني
 لانه حين انك من غير ان ادخل في الصلوة للمقصود من العزوف ونحو ما يان ان تصلي قبل ان تدخل
 فانك

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في هذا المسئلة

فانك تصلي في وقت العصر من ان تصلي قبل ان تزول الشمس والمصلي عن مستقبلات
 السرائر اذا كنت شاكا في الزوال فصل ركعتين واذا استيقنت انها زالت بدأت بالركعة
 اشهر وفي جميع الوجوه المذكورة نظر واحتمال التحق فيها اذا اعتقد جواز التكسب بالصلوة حينه الثاني
 في الوقت لشبهة في غاية القوة وكون الاحتياط لا ينبغي تركه الثالث اجمع اذا اتى بالصلوة باسرها
 قبل الوقت لظنه عند الاشارة بها ودخله وكان ذلك الظن مما يجزى الاعتماد عليه في الحكم
 بدخول الوقت فهل يطل هذه الصلوة ويحب عليه اعادتها اذا انكشف لخطا او لا المعتبر
 الاول كما في النافع والمعتبر وعدة وشاكر وكري وس واللمعة ومنه وفي الكفاية والآخره
 والكشف مجمع الفايده وشرح المفاتيح والرياض والحكم بوجوه منها ادعى جماعة الاجماع عليه
 ففي حقه فان صلى بالظن وتقدمت الوقت باجمعها اعد وهو موضع وفاق وفي الآخره فان
 انكشف فساد ظنه وقد فرغ قبل الوقت والقلم انك لاختلاف فيه بين الاصحاب وفي الكشف
 فان صلى على الظن ونظر الكذب استأنف لانه وقعت الصلوة بتمامها قبل الوقت لاجتماعه ونصاوي
 في جميع الفايده فان لم يطابق فان لم يقع شئ منها في الوقت لم يصح وجوب الاعادة لعله لا
 فيه وفي شرح المفاتيح واذا انكشف فساد ظنه فان ظهر وقوع الصلوة باسرها قبل الوقت فالظن
 عدم الخلاف في وجوب اعادة تابل الظن اجماع العلماء عليه وفي الرياض ويستفاد من العبارة
 الصلوة لو وقعت قبل الوقت في صورة الظن وبه صرح في حق وهو موضع وفاق ولو لم يصادف
 شيئا من الوقت ونفي عنه خلاف المحقق الثاني وغيره وقال ايضا لو صلى طائفة ثم تبين
 اعادة الصلوة اجماعا نصا وفتوى وقال في مقام ادعى عليه الوفاق في حقه ونفي عنه خلاف
 في السرائر وفتح عد المحقق الثاني ومنها ما تمسك به جماعة في كره وفي كونها في غير وقتها
 وفي حقها ويدل عليه انه مكلف باتيان الصلوة في وقتها ولم يحصل في جميع الفايده لوجوب
 الامر بالصلوة في الوقت مع عدم الاشارة به وفي شرح المفاتيح ويدل عليه انه لما صرح به
 لم يكون الا الصلوة في الوقت المحصور ولم يتحقق فلم يعد محتلا عرفا ويكون باقيا على عدمه
 التكليف عندهم ومنها جمل من الاخبار منها ما تمسك به في كره وفي حقها وشرح المفاتيح
 من مرشدا في بصير المتقدمة ومنها ما تمسك به في حقها فقال الصحابي في نهضة عن الباقر عليه السلام

في جعل الصلوة دليل من ذلك القدر ونام حتى طلعت الشمس فاحترقته صلى بليل قال يعقوب صلوته
في الدنيا غير مستخف لانهما على ما ذكره معللا بنظره في صورة التمكن من العلم والنجح ما فيه
متكفي من العلم بالتأخير لاصح ارادة الصلوة اشهر ومنها ما عتقك به بعض الاجل فقال دليل
عليه صحيحه من رتبة قال قال ابو جعفر عليه السلام وقت المغرب اذا غاب القمر من فانه رايته بعد
ذلك وقد صليت اعتدت الصلوة ومضى صورك ويلحق هذا الظن الغير المعبر بشرا بالمعبر
اولى واذا تيقن مطابقة الظن للواقع وكان معتبرا بشرا فلا اشكال في عدم لزوم اللامعة وحمة
الصلوة كما صرح به في عدة مواضع المقاصد ومن روي القليلة وهو ظاهر المعبر والتأخر وشاؤدوس
وصلة وغيرهما بل الظاهر انهم لا خلاف فيه كما اشار اليه في مجمع الفايده فقال اعلم انه على
تقدير فعلها اختلفا فان طابق بان وقع تمام الصلوة في الوقت صححت له العلم للاختلاف فيه واذا
لم يكن معتبرا بشرا ففي الصلوة اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط القاص اذا حكم بغير الصلوة
باعتبار وقوعها او وقع شئ منها قبل الوقت وجب اعادةها في الوقت وان لم يعد لها في الوقت
فالظن وجوبه خصوصا اذا تيقن في انشاء الصلوة الفاعل اعظم اذا تمكن من تحصيل العلم
بالوقت لا باعتبار التأخير ولم يكن فيه ضرر ولا حرج فصل في معرفة الاعمال على الظن في اولها بل يجب
تحصيل العلم به صريح فيقع والمعبر بكرة وعدة التحريم وكريه وسر والمعبر بنية وضلة ومن ترك
جميع الفايده والكشف في شرح المفاتيح والرياض بالظن وادعى عليه الشهرة في ذلك والكفاية ففي
الاول لا يجوز التقويل على الظن مع امكان العلم على المشهور وفي الثاني المشهور رايته لا يجوز التقويل
على الظن بالوقت عند التمكن من العلم به وفيه تردد واشهر وترتبا يظهر من النهاية واللمحى في التفتيد
في المقعدة الا في الاول لا يجوز الاحداث في الصلوة الا بعد حصول العلم بدخول وقتها
او يغلب على ظنه ذلك وفي الثاني من ظن انه الوقت قد دخل فصل في علم بعد ذلك انما صلا
قبله اعادة الصلوة الا انه يكون الوقت دخل وهو في الصلوة لم يفرغ منها بعد فجزية ذلك اشهر
ويرتبا استظهر هذا القول من طائفة وهو ضعيف بل المعتمد ما عليه في المقام ولهم وجه منها
ما عتقك به في جامع المقاصد والاختيار وشرح المفاتيح من ان الحكم بما مور بالصلوة في الوقت
والتكليف اليقيني يقتضي البراءة اليقينية ولا يحصل الحرز من عدمه التكليف الدال باليقين ومنها
ما عتقك

ما عتقك به في كراهية كما عتق فقال القم سلوك طريق لا يضمن معناه الشرع مع التمكن من سلوكها
مع العلم والاصرار من عليه في ذلك فقال بعد نقله وهو ضعيف جدا اذا العقل لا يقتضي تعقب التعويل
على الظن هنا بل لا ياباه لوقام دليل عليه اشهر وهو جديان اراد العلامة عدم امكان التقيد
به عقلا وهو في غاية البعد وان اراد عدم حرجا من التعويل عليه مع عدم ظهور دليل على اعتبار
كما هو الظن فاذا ذكره جدي ولا يرد عليه الا بالبراهين المذكورة كما لا يخفى ومنها ما عتقك به في جامع المقاصد
فقال لا يجب الاضطرار بالاقوى ومنها ما عتقك به في ذلك فقال لا يجوز الاستدلال عليه
بانقضاء ما يدل على ثبوت التكليف مع الظن التمكن من العلم ومنها ما عتقك به في شرح المفاتيح
وجعله في ذلك وصحة مؤيد من عموم النهي عن اتباع الظن في الكتاب والسنة ومنها ما عتقك به
في شرح المفاتيح وجعله في ذلك وصحة مؤيد من جنس على بن جعفر عن اخيه عليه السلام في الرجل يسمع
الاذان فيصلي الا لا يدري اطلع الفجر ام لا غير انه يظن مكانه الاذان انما طلع قال لا يجوز فيه حتى
يعلم انما طلع ومنها ظهور جملة من العبارات في دعوى الاجماع على ذلك ففي ذلك وشرح المفاتيح
من كان له طريق الى العلم بالوقت لا يجوز له التقويل على الظن وهو مذهب الاصحاب وفي
الكشف لا يجوز التقويل في الوقت على الظن مع امكان العلم اتفاقا وفي الرياض لا يجوز التقويل على
الظن وهو مع التمكن من العلم بجماع كما صرح به جماعة ولا ينافي اطلاق كلام الشيخين كفاية
لظنه لعدم معلومية شئ من الفروض في الظاهر بل الظاهر يحكم التاخير عنه وبعده ذلك يحا
عن خصوص المعبر للظنه كما صرح من اذ ان المؤذين وصياح الديكة وفيها الصحيح وغيره اشهر
ولو لم يتمكن من تحصيل العلم بالوقت مطلقا ولو بتأخير الصلوة مدة طويلة فيجوز الاعتماد
على الظن به كما صرح به الاصحاب في الشرايع اذا كان له طريق الى العلم بالوقت لم يجز التقويل على
الظن فانه فقد العلم اجتهدا فان غلب على ظنه دخول الوقت صلى وفي المعبر لو شك في الوقت
لم يصل حتى يتيقنه او يغلب على ظنه مع عدم الطريق الى العلم وفي التحريم لو شك في الوقت
لم يصل حتى يتيقن ولا يجوز له العدول الى الظن مع امكان العلم به ولا يجوز التقويل في الوقت
على الظن مع امكان العلم فان ظن الدخول ولا طريق الى العلم صلى وفي الارشاد يجزى في تحصيل الوقت
انه لم يتمكن من تحصيل العلم وفي كراهية لا يجوز التقويل في دخول الوقت على الظن مع القدرة على العلم
فان تعدل العلم الكافي بالظن المبني على الاجتهاد لوجود التكليف بالصلوة وتعدن العلم بوقتها في
في كراهية اذا تعدل العلم فينبغي على الامارات المصدا للظن الغالب لا يصح حتى يتيقن ثم قال اما لو
التعويل لا يحصل منه اليقين فلا اشكال في جواز الاجتهاد والتقليد لانه من الشرع في جميع الوقت

وفي سن لا يكتفي الظن الآمن بتقدير العلم وفي اللغة يقول في الوقت على الظن مع تقدير العلم
وفي بعض بيته يجب معرفة الوقت باليقين ومع تقديره يكفي الظن وفي جامع المقاصد
فاذا تقدير العلم جاز التحويل على الامانة المفيدة للظن وفي منه يقول في الوقت على الظن
المستند الى امر بصيغة اودرس ونحوها مع تقدير العلم وفيه لا يجوز البناء في الوقت
على الظن مع امكانه العلم وفي التنقيح في جملة كلام لا تقاوي على وجوب العمل على الظن مع
العلم وفي حاشية منه اذا تقدير العلم بالكلية كما اذا اختلفت الصبر من الصبر الى حصول
اليقين انقضاء الوقت فلا ريب في التحويل على الظن انتهى ولو لم يتمكن من تحصيل العلم
بالوقت الا بتأخير الصلة مدة طويلة والتردد بين ما ناهض عليه الصبر حتى يحصل
له اليقين بدخول الوقت مطلقا وان ظن بالدخول ولا يجب عليه ذلك بل يجوز له
الاعتماد على الظن بالدخول في الايام التي لا يتمكن فيها من معرفة الوقت الا بالتأخير
لغيره او روي او نحوها اذا حصل له الظن بالدخول جاز الاعتماد عليه ولم يجز الصبر حتى يتيقن
بالدخول اختلف الاصحاب في ذلك على قولين الاول انه يجوز الاعتماد على الظن ولا يجب
الصبر الى ان يحصل اليقين وهو الصريح المذكور في جامع المقاصد والكشف والرياض ويمكن
استفادته من اطلاق الكتب المقدمة وقد ادعى المشرك عليه جماعة حتى ترك منه لا يلزم له
الى العلم بجواز الاجتهاد في الوقت بمعنى التحويل على الامانة المفيدة للظن ولا يكتفى بالصبر
حتى يتيقن وهو واحد القولين في المسئلة واشهرهما بل قبل انه اجماع وفي الكفاية والذريعة
المشهور بين الاصحاب جواز التحويل على الامانة المفيدة للظن وعدم وجوب الصبر الى
حصول اليقين والمشهور برجحان ما زاد في الاخير وان كان طريق التردد غير مستند بالكلية
وفي حاشية منه قوله مع تقديره اي في الحال وان امكنت الصبر الى ان يتيقن الوقت وجوز التحويل
على الظن في هذه الصلوة وعدم وجوب الصبر الى حصول اليقين هو المشهور بين الاصحاب بل قبل
انه اجماع وفي شرح المفاتيح وما هو اعم في الرياض يجوز التحويل على الامانة المفيدة للظن
بمعنى التحويل على الامانة الظنية وما هو اعم في الرياض يجوز التحويل على الظن مع عدم التمكن من
العلم على الامانة المفيدة للظن على المشهور بل في التنقيح دعوى لا تقاوي عليه الثاني انه لا
يجوز له الاعتماد على الظن بل يجب عليه الصبر الى ان يتيقن بالدخول وهو ظاهر في الكفاية
منه وجميع الفائدة واستفاده في ذلك وجيزة وحاشية منه صرح الاسكافي وعزاه اليه في الكفاية وروى
الرياض ولا بأس به فانه على ما قاله في لفت ليس للشاك يوم الغيم ولا غيره انه يصلي الاستد
ينقذه

ينقذه بالوقت وصلوته في آخر الوقت مع اليقين خبر من صلوته في اوله انتهى وهذا القول الكفاية
لا السيد وغيره ويظهر من الفقرة ايضا مذهب السيد العمان فانه قال بعد الاشارة الى القول الاول
وعبارة الاسكافي وقال السيد لا يفتى في الصلوة سواء كان جهلا او سهوا ولا بداهة يكون جميع الصلوة
واقعة في الوقت المنزلة لها فانه صادف شيء من اجرائها اما هو خارج الوقت لم يكن محرم به
وبهذا يفتي محصل اصحابنا او يحقق وهم وقد وردت روايات به وان كان في بعض كتب
اصحابنا ما يخالف ذلك من الروايات وقال ابن ابي عمير من صلى صلوة فرض او سنة قبل دخول
وقتها اضلها لا إعادة ساءها كان او مستعد في اي وقت كان الاستدليل في الشتر انتهى وعندك
في دلالة هاتين العبارتين نظر للاثنين ووجه منهما اجماع المنقول في التنقيح المتقدم اليه الاشارة
للعقد بالشهر بل لا يبعد دعوى عدم الخلاف فان عبارات الدلالة على اختيار القول الثاني
ليست ابرح منه في ذلك بل قد يمنع من ظهورها فيه فتا وقد يقال بكون عبارة التنقيح غير صحيحة في معنى
الاجماع في محل الشك بل ولا ظاهرة فيها الا ان المتأخر منه تقدير العلم عدم التمكن منه في الوقت مطلقا
ولو بان تأخير بل قد يدعى عدم اطلاق تقدير العلم في صورة التمكن من تحصيله بالتأخير وهذا يمكن
للمناقشة في دلالة كثير من عبارات المقدمة على اختيار القول الاول فيحصل يحصل الوضوء في دعوى
اشتهاره وربما يرد ما ذكر عدم الاشارة الى الخلاف فيها فتا وقد يجاب بان نسبة جماعته
من قول المحققين القول الاول الى اعظم ودعواهم المشرك عليه من غير تنزيل ولا ريبية وفهم
ذلك من عبارات المقدمة او من شاهد على بطلان الاحتمال المذكور مصافا الى انه تنزل
العبارات عليه تنزلها على امره وفي غامضة التدبر كما لا يخفى فلا يصح ان يرد بها ما تمسك
به في الكشف من الاصل وضعه ظاهر ومنها تمسك به في الكشف ايضا من عموم قوله يخرج وهو ايضا
ضعيف ومنها ما تمسك به في جميع الفوائد فقال اما وجوب الاجتهاد فلا نفي لما لا يحصل العلم
وصح ما يقوم مقامه وهو الظن عن امانات شرعية وهو الذي يحصل بالاجتهاد او نحوه وفيه
نظر واضح ومنها ما تمسك به في الذكرى فقال والوجه عدم وجوب التمسك مطلقا لانه متى
شروط العبادات واقعا لها على الظن والبقا غير موثوق به انتهى وفيه نظر لانه ان ارد
انه المبني فيما ذكر على الظن في الحكم واصالة حجته في ذلك لا يجدى صانع من جهة محل
البحث وان ارد المبني فيه على الظن في الموضوع واصالة حجته فهو من جهة عدم الدليل على ذلك
وبتوب اعتبار في بعض المواضع لا يستلزم الثبوت مطلقا ولم يعلم كونه للوارد التي ثبت فيها
اعتبار الظن حتى يلحق المشكوك فيه بالغالبا بالاستقراء مع ان حجة الاستقراء محل

كلامه الا ان يقال ان الشك في تلك المبررات او في بعضها يستلزم القوت هنا جازع الى واحد الى
هذا الشك في الكشف بقوله في مقام الاحتجاج على اعتبار القوله هنا وقد يرشد اليه اتباع القول في
اخره ولكن هذا خيال منوع كالاخفى ومنها انه يجوز في الصوم لفظا ان يدخل الوقت فكذا
في الصلوة اما المعقولة الاولى فلما اشار اليه في الرابع من القوم المستفيضة منها خبر انه
حينئذ مرارة الذي وصفه بالحق في ذلك وخبره وشرح المفاتيح وتمسك به فيه عن الباقين عليه لم
وقت المغرب اذا غاب القرص فانه رايته بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلوة ومضى صومك و
يكفي عن الطعام لا يقال لا دلالة في هذه الرواية على المدعى ان الشك في ذلك فقال ويمكن ان
يقصود بالدلالة لاحتمال ان يراد بمعنى الصوم فساد او يفرق بين الصلوة والصوم مع انكشاف
فساد كما حصل الفرق بينهما مع ظهور خلافه انتهى وفي الترجمة في الدلالة على تامل لا نقول
هذا مدعى بما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال والمناقشة بصنع الدلالة باحتمال ان يراد من معنى
الصوم فساد واحتمال الفرق بين الصوم والصلوة فاسد لان دلالة الصلوة واضحة لا نقول
من قوله معنى صومك صحتها سيما بملاحظة قوله وبكلام الطعام لانه الصوم المذكور غير مقيد بكونه
في شهر رمضان مع ان الظاهر منه الصلوة في شهر رمضان ايضا كما لا يخفى سيما بملاحظة امره باعادة الصلوة
دونه اعاده الصوم مع انه لم يامر به بالكفارة ايضا اذ لو لم يكن الاضطرار بالظن لكان مفعلا عاما
سيما مع الامر باستحقاق التماس حق يثبت خلافا لشرعنا واما الفرق بين الصلوة والصوم ففاسد
ايضا لعدم القابل مع ان الظاهر منه قوله فان رايته بعد ذلك اه ان الله لم يره بعد ذلك لكونه صلته
صحيحة لا يجب اعادةها وموافق عدم الركوبة لا يجعل ظنه على قطعها فالرواية في غاية الظهور لا يقال لعل
المراد منها ما اذا حصل الجزم بدخول الوقت للمكلف ثم انكشف فساد جزمه لا نقول ظاهر الرواية ان
وقت المغرب فيها سائر الصوم واقفا بملاحظة ما مر من الاخبار انما بقية وانه اذا شرب بعد الغيبة ظهر عدم
الوقت اعم من ان يكون الركوبة بول الغيبة عن نظر المكلف حال جزمه بالغيبة واقفا او ظنه مع ان الغلبة فيه
اقرب حصول الجزم مع الخلف الجزم وما ذكره ظهرف المناقشة بوجه وهو ان المستفاد من الرواية ان وقت
المغرب غيبوبة القرص عن نظر المكلف اى غيباب كان الله فيه طرفة عدم الركوبة بعد ذلك الغيبة لانه
خلاف ما ظهر من الاخبار والدلالة ومع ذلك يلزم فساد الصوم ايضا وقد عرفت فساد مع انه محل
الحديث على ما ذكره خلافا لغيره عليه بل الظاهر ان خلافه العتري مع انه لم يعلم لا يقال احد بالوقت بغير
الفاسد والظن الفاسد قد جعلنا اشهر وفيما ذكره من نظر المنع عن شمول الرواية لصيرورة العلم
بدخول الوقت والظن به لوروده في بيان حكم امره فلا يقيده اطلاقها العموم فتد ثانيا ما مضى
الى الصياح

الى الصياح الثاني الذي تمسك به في شرح المفاتيح عن الصادق عليه السلام من الرجل صام ثم قطع ان
الشمس قد غابت وفي السماء علة فافطر ثم ان السحاب لم يجل فافطر الشمس لم تغيب فقال انتم صومتم
ولا يقضيه لا يقال هذه الرواية ضعيفة لانه كما اشار اليه في ذلك فقال ويمكن للمناقشة بصنع
التمسك في الترجمة بعد الاشارة اليها وفيه تامل وفي سنة قصور لا نقول هذا مدعى بما
اشار اليه في شرح المفاتيح فقال والمناقشة بصنع التمسك فاسد لانه الشهرة جارية انتهى
للمعقولة الثانية فلما اصرح به في ترجمته وشرح المفاتيح فقالوا واذا جاز القول على الظن في
الافطار جاز في الصلوة اذ لا قابل بالفرق ومنها ما تمسك به في شرح المفاتيح والترافض من
ابيه بكر الذي وصفه بالوجهية عن الصادق عليه السلام قال رما صليت الظهر في يوم غيم فاحلت
فوجدتني صليت الظهر حينئذ قال فقال لا تعد ولا تعد لا ينبغي ليس في هذه الرواية دلالة
على انه صلى بظن دخول الوقت فلعلة صلى جاز ما به وهو غير محل البحث لا نقول ترك
الاستسقال في مقام الجواب عن الصلوة مع الجزم به او مع الظن به بعيد ثبوت نفي الاعادة
في الصورتين وهو يستلزم جواز القول على الظن اذ لو لا وجوب عليه الاعادة في صورة الظن
وشمول الركوبة لصورة الشك غير قادر على جزمها بالدليل والعام المخصوصة في الباقي فاعلم ان
الوجه الرواية يتوقف على القول بصحة الصلوة لوانفق شئ منها قبل الوقت في صورة الظن بالبد
ولو قيل بفسادها ولم يقع تمامها في الوقت مطلقا لم يجز الاستناد اليها هنا كما لا يخفى هذا وقد
يمنع من افادة ترك الاستسقال هنا العموم لوروده اطلاق الرواية في بيان حكم آخر فتد ومنها
ما تمسك به القائلون بكفاية الظن هنا على ما حكاه عنهم في ذلك وخبره وشرح المفاتيح من غير
سماعة قال سالت عن الصلوة بالدليل والتمسك اذ لم ير الشمس ولا القمر ولا النجوم قال اجبتك انك
وقد قبلت جهمدك وتمسك بذلك في الكشف لا يوجب هذه الرواية ضعيفة فلا يصح الاعتناء عليها
كما اشار اليه في ذلك وخبره لا نقول لا تصح هنا غير قادر على جزمها بالشهرة نعم ناقش في ذلك
في شرح المفاتيح فقال في شمولها ما مضى فيه محل تامل انتهى ومنها ما تمسك به في الترجمة وشرح الفا
من غير اسمعيل بن همام الصحيح الى ابيه ابو عبد الله الذي في سنة عن ابوه عليه السلام قال اذا صليت وانت
ترى انك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وانت في الصلوة فقد اجازت عنك قال

انما المراد من قوله وانت ترى القلوب ويزاد الاول فقال والاعزاء يقضي الحق لانه الترتيب العبادي
 يقضي الفناء الترتيب وفيه نظر للمنع من المراد من القول المذكور بل المراد منه العلم لانه المتبادر منه
 الظاهر من احكامه وانما الباطن استماله كما لا يخفى ومنها ما تمسك به في كثر من خبر محمد بن العطار
 المتقدم في المسئلة السابقة ومنها ما تمسك به في الكشف فقال الخبر اسمعيل بن جابر عن الصادق
 الذي في تفسير النعماني ان الله تعالى اذا جرح عباده عن الشمس التي جعلها دليلا على اوقات الصلوة
 فوسع عليهم ايام الصلوة ليقبض لهم الوقت بغير رهاويستيقظوا بها فذكر ان الحديث قال سمع
 ومنها ما تمسك به في الكشف وشرح المفاتيح وغيرها من الاخبار الكثيرة الدالة على جواز
 الاعتماد على اذان المؤمنين واصوات الذين يكملون مطلقا وفيه نظر والاخرية وجوه فيها منها
 الاصل وقاعدة الاحتياط التي اشار اليها في جميع الناذرة وفيه نظر فانه ما دل على كفاية الظن هنا
 بدفعه فانه اقوى منه جدا ومنها العومات الناهية عن العمل بالظن وغير العلم في الكليات والاشياء
 وفيه نظر لانه القاموس بين هذه العومات وعموم الاخبار المتقدمة الدالة على كفاية الظن
 هناك من قبل تعارض من العمومين من وجه كما لا يخفى ومن الظواهر ان اقوى المرجحات وهو الشبهة في صحة
 والاجماع المنقول مع عموم هذه الاخبار فينبغي ترجيحها ومنها جمل من الاخبار ومنها خبر علي بن محمد
 وخبر الزبير بن المزي عن مسطر فانت السرا من المتقدمين ومنها ما اشار اليه بعض الاجلة فقال في نسخة
 على بن مهزيار عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 فانه الله تعالى لم يجعل خلقا في شبهة من هذا فقال كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من
 الخط الاسود ومن الخبر الاخر وفيه نظر فانه التعارض بين هذه الاخبار والاجابة المتقدمة
 التي تمسكوا بها الاولونه بعد تخصيصها بغير صورة التمكن من تحصيل العلم من غير جهة التأخير من
 قبل تعارض من العمومين من وجه كما لا يخفى ومن الظواهر ان ترجيح مع هذه الاخبار ولو سلم انها
 اعم لمطلقا من الاخبار المذكورة فينبغي ان يترجمها بناء على الحشاش من ان العام اذا اعتقد
 بالشرعية العظمى فلا يصلح لخاص الجاهل بشرط المحبة لتخصيصه مع ان اكثر الاخبار المذكورة
 ضعيف السند فلا يصلح للحمية ومع هذا فقلنا لا بد من التبين في خبر علي بن مهزيار الا ان العلم
 والظن فانه الظن ثبت بحجته بطلان عليه البيان حقيقة فتم ومع هذا فالمسئلة في غاية
 الاشكال

الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها بالتأخير الى ان يتبين بدخول الوقت ولكن القول الاول
 عليه المعظم اقرب وينبغي التنبه على امور الاول هل يشترط في الظن حيث يجوز التعويل عليه
 ان يكون مستندا الى مادة خاصة وسبب محصور او يكفي مطلق ما يفيد الاقرب للاخبار
 ظاهرها النهائية والمعتبر ويصح وكرة والارشاد والتجربة وعد وكثرى وسن واللعنة والحجزة وقا
 المقاصد ومنه ذلك وشرح المفاتيح والترخيص والظن اتفاق القائلين بكفاية الظن عليه
 ويدل عليه مضاهي ما ذكر الاجماع المنقول المتقدم اليه الاشارة وجملة من الاخبار المتقدمة
 الدالة على كفاية الظن وخلافه خصوص بيان الظن المعتمد عليه مع تفرق الدلائل عليه في كان
 الدوائر فيفيد الظن به من صلوة او تدريس علم او قراءة قرآن ويجوز ذلك عمل عليها كما صرح به في
 كثر وكثير وجامع المقاصد ومنه ذلك وشرح المفاتيح هل يشترط في الظن حيث يعول عليه ان يكون
 متاخا للعلم وفي غاية القوة او يكفي مطلق الظن ولا يشترط اتصافه بصفة خاصة فظهر اننا
 من كثره وشاد وعكس وسن واللعنة والحجزة وجامع المقاصد ومنه ذلك وشرح المفاتيح
 الرايض وهو ظاهر جميع الاخبار المتقدمة الدالة على كفاية الظن ويعضدها اطلاق الاجماع
 المنقول المتقدم من بيانها من جمل العباد خلاف ذلك في النهائية والمعتبر ويصح والتجربة
 وكثرى يفي على الظن لغالب ولكن التنزيل على ما عليه الاولون محتمل بل هو الظاهر فاني قد
 اشار الى كون المسئلة خلافا في وجهه من الوجه فاذن للمعتمد كفاية مطلق الظن الثاني
 هل يشترط في العمل بالظن حيث يجوز الاعتماد عليه الاجتهاد والفتوى عن تعارض كالعامل
 بالاحكام الشرعية فلا يجوز له العمل بالظن بمجرد حصوله وقبل الاجتهاد او لا بل يجوز العمل به
 مطلقا وقبل الاجتهاد بغير من النهائية والمعتبر ويصح والتجربة وعد وكثرى وسن واللعنة والحجزة
 وجامع المقاصد ومنه ذلك وشرح المفاتيح والترخيص والظن اتفاق القائلين بكفاية الظن عليه
 على كفاية الظن والاجماع المنقول المتقدم من بيانها فظهر من كثره الاول فانه قال الكافي بالظن
 المتعبد على الاجتهاد وفي الارشاد وذلك وشرح المفاتيح في تحصيل الوقت بالامارات المفيدة للظن
 وكثير من هذه العبادات على ما عليه الاولون محتمل بل هو الظاهر فاني ما وجدت احد الشا
 الى ان المسئلة خلافا فاذن للمعتمد جواز العمل بالظن مطلقا وقبل الاجتهاد ولكن في صورة العلم

بغية العلم بالوقت من غير جهة التأخر وأما مع احتمال حصوله بملاحظة بعض الاستبالات فلا يجوز
 الاعتماد عليه لفقد شرط العمل به وهو عدم التمكن من العلم ولكن يجتهد في بحيث لا ينعقد
 إلى التأخير عما فلا يجب البحث والتحقيق مدة طويلة بالمسار إلى مسافة بعيدة أو السؤال عن
 اشخاص كثيرة وأما التأخير ليس الذي هو لازم للبحث والاجتهاد فهو مما لا بد منه مع أنه
 لا يسمى تأخيرا عرفا وإن كان تأخيرا عقلا للتركيب إذا قصر العلم بالوقت لا من جهة التأخير
 ولكن لم يتعد الفصل هو كما لو تعدى فيجزى العمل بالنظر في أو لا بل هو كما لو لم يتعد فلا يجوز
 العمل بالنظر بل إذا ان تأخر أو يتجمل المشقة القديمة أشكال من الاصل وادع المفسر في عبارات
 الأصحاب استدلوا عند تقدير العلم وفقدوا فيمكن منه ولم يكن طريق اليد جازا العمل بالنظر
 وليس منه عمل البحث وهو إطلاق الاخبار المتقدمة الدالة على كفاية النظر وادع العبارات
 المذكورة تطلق على العمل بالبحث لا يبعد جملة حقيقة عرفية وادع الغالب اشتراك المفسر
 مع المفسر في الأحكام الشرعية وعندئذ اتاح احتمال الاول هو الأقرب ولكن لا ينبغي ترك
 الاحتياط لما أمسى هل يجوز العمل بشهادة العدلين بدخول الوقت مطلقا ولو وقع التمكن من العلم
 به وعدم افتادها للقول فهو بمنزلة العلم به أو لا ظاهرا لمعلم الثاني ويدل عليه إطلاق
 خبر على وجه المتقدم والعمومات القاطعة عن العمل بغير العلم ونحو ما دل على عدم كفاية
 وظل التصريح من الإشارة إلى اعتبارها وما يظهر من مجموع الفائدة للمصير إلى الاول فقال
 لا يعتمد على تقليد العدل الواحد وإن أخبر عن العلم الذي مع انضمام ما يغير العلم من القرينة
 فان الخبر المحقق بالقرينة قد يفيد العلم فالنظم الجواز لا منه حجة شرعية ويعلم ذلك
 قول الأصحاب بما قبل في الاصول انه العمل على العلم لانه الدليل الدال على قبولها كونه
 والسنة المتواترة أو الإجماع فلا يبعد ذلك ولو كان الواحد ينفى لافرق ذلك وبين غير
 بعيد سيما إذا كان ضابطا عام فاصلا صياحا تام حتى انه قد يحصل العلم وفي التأخير هل
 يجوز الاعتماد على شهادة العدلين ظاهرا كثر الأصحاب سد ذلك كونهما شهادة اعتبرها انتم
 لكن في ذلك كلمة أشكال اشياء ويدل عليه عموم آية التثبت ونحو ما دل على اعتبارها في
 الامور التي هي اعظم من الوقت وغلبة اعتبارها وادعاء بعض المحققين دلالة رواية صحيحة
 على اعتبار

كما في كونه وكذا في كونه
 وجامع المصنفين في ذلك
 كما في كونه وكذا في كونه
 على كونه وكذا في كونه
 كما في كونه وكذا في كونه

اثبات

على اعتبارها مطلقا في جميع نظر واستدل في غاية الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها وعلى تقدير
 قبولها فصل يقبل شهادة العدل الواحد ولا الاقرب الاخير مطلقا ولو اذ الفلن كما في ظاهر المعبر
 والتحرير وكذا وكذا وكذا وصح في الخبر فقال اما الاعتماد على شهادة العدل فالنظم عدم
 جواز لفقد الدليل ومفهوم آية التثبت غير ما ذهبوا اليه من انهم يخرجون من الاعتماد
 على شهادة العدلين أو العدل الواحد في الصورة التي يجوز فيها العمل بالنظر ولا التحقيق ان يقال
 ان فصل من ذلك الظن فيجوز العمل به كما في الظن والادلة فلا واطلق في المعبر والتحرير وكذا
 وكذا وكذا جواز العمل بغير العدل الواحد حيث لا طريق الى العلم وكان خبر عن علم وهو
 شامل للصورتين ولكن لا يبعد تنزيل الاطلاق على الصورة الاولى لغلبة ما يبرر بشد
 ان في ذلك كلام العلامة في التحريم فانه قال لو يغير عدل بدخول الوقت فان لم يكن طريق
 والاخبار عن علم به عليه لا فادع الظن اشياء بالاختلاف ظاهرا فيما ذكرناه نعم ربما انفرد
 من كبرى المناقشة فيما ذكرناه في الصورة الاولى فانه قال بعد التصريح باختصاصه ويمكن المنع
 لانه الاجتهاد في حقه ممكن وهو اقرب من التقليد اشياء وهل يجوز الاعتماد في الصورة التي
 يجوز فيها العمل بالنظر على خبر العدل الواحد إذا كان عن اجتهاد او لا صح في التحريم وكذا في الثاني
 وهو ظاهرا المعبر وكذا وغيرهما قال في كبرى تساوي ما في الاجتهاد وزيادة اجتهاد الانسان
 عن غيره بالتسوية الى ما يبرر من نفسه ولو قدر رجحان اعتبره في نفسه على اجتهاد نفسه
 امكن العدول الى الغير للاعتناء بالعمل بالرجح مع وجود الرجح ولو عارضه اخبار اخر بعد ذلك
 فانه تساوي او كان الاول ارجح فلا التقات وان كان الثاني ارجح فحكمه حكم الثاني في
 القبلة اشياء والتحقيق عندي هنا هو المقتضى السابق السادس هل يجوز الاعتماد على
 الثقة الذي يعرف عنه الاستظهار عند التمكن من العلم اختلف فيه الاصحاب على قولين
 الاول انه لا يجوز وهو التحريم وكذا في ذلك والظاهر ان مقتضى هذا المذهب المعظم وقد
 بدوى الشهرة عليه في ذلك الثاني انه يجوز وهو ظاهر المعبر والنية في الاول لم يسمع الاذان
 من ثقة يعلم الاستظهار قوله قال في كبرى بعد نقل هذه العبارات وظاهر عموم ذلك للمكان
 من العلم وغيره وفي الثاني ولا يبعد ترجيح قول المحقق اشياء للاولين ما دل على عدم جواز

كما

وكبره وقت وصل يجوز الاعتقاد عليه في صورة عدم التمكن من العلم به او لا التحقيق ان يقال ان
 حصل من القلق به فيجوز الاعتقاد عليه في ما تقدم اليه الاشارة ولا فرق فيه بين ان يكون
 المتوهم حقيقة او فاسقا وموثقا او مخالفا ولا يبين ان يكون المعتمد بصيلا او اعمى وان لم يحصل
 منه القلق به فظهر من اطلاق الحكم بجواز الاعتقاد عليه في الصورة المفردة في الخبر وكبره وقت
 وجميع الفوائد الاول وهو مقتضى اطلاق الاخبار المتقدمة ولكن قد يقال اطلاق النصوص
 وافقت اولى منصرف الى الغالب وهو صورة حصول القلق فيه في غيره وهو حاصل اليه في كل
 بحكم الاصل وهو عدم جواز الاعتقاد والمسلطة محل الشك فيمنع من اعمات الاحتياط فيها بتركها
 عليه بل لزومه في غاية القوة المستكبر على جواز الاعتقاد على اصوات الذوات ونصيرها
 ثلثة الحكم بالتروال او لا صريح بالثاني في كبره فقال لا يجوز التقويل على اصوات الذوات انتهى
 اليه صراحة في وقت ولفظ الاول من كبره وجميع المقاصد وجميع الفوائد وفيه في الاول
 الامارات ما رده الشيخ عن في الخبر ورواه الحسين بن المختار ورواه ايضا ابن بابويه في نسخة
 وظاهره الاعتقاد عليه وصار اليه معنى العامة اذا علم من عاده الديك مصداقه الوقت وفي ذلك
 في كبره بالحكمة وهو محجوز بالخبرين المشهورين وفي الثاني ومثل الدرر والقصص في ارب الديك لروا
 عن الصادق عليه السلام ونفاه في كبره وينبغي ان يكون ذلك حيث شئ به العادة وان كان التقيد مطلقا
 وفي الثالث لا يسود اعتبار الديك اذا جرت به الرواية في الاشارة الى المعنى الاخبار والادلة ذلك اورد
 ابن بابويه وظاهره الاستدلال عليه وهو غير بعيد وفي الخامس يجزى في تحصيل الوقت ان لم يتمكن من العلم
 بالامارات المعتبرة للقلق كقول الديك للرواية عن الصادق عليه السلام ولا بد من تقييد بشهادة الصادق
 وان كان النعم على نفاه المقصود كبره وخبره عليه انتهى يدل على ما ذكره الخبر ان احد الخبرين في الخبر
 عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن اشتباه الوقت بالعلم فقال ان عرف اذا ارتفعت اصواتها وانما
 فقد زال الشك او قال فضل وثانيه ما خبره من المختار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا صاح الديك ثلثة
 اصوات ولاء فقد زالت الشك او قال فضل واجاب عنه في ثلث تصنف السند فقال وقد ورد في
 بعض الروايات جواز التقويل في وقت التروال على ارتفاع اصوات الديك واورده في نسخة وظاهره
 الاعتقاد عليه واما اليه الشهادة كبره في شرح المفاتيح بان سند معنى الاخبار والادلة
 على جواز الاعتقاد عليه ذلك في نسخة القوة والتحقيق في المقام ان يقال ان كان ذلك مفيدا للعلم
 بالتروال جاز الاعتقاد عليه وان لم يكن مفيدا له فلا يجوز الاعتقاد عليه في صورة التمكن من العلم به
 تقدم اليه الاشارة والخبر المذكور ان لا يصلح ان لها رتبة احد وان لم يتمكن منه فان اطلاق

فيجوز

فيجوز الاعتقاد عليه لما تقدم اليه الاشارة ويؤيده الخبران المذكوران وان لم يفد القلق فالمرس عدم
 جواز الاعتقاد عليه للاصل وعموم ما دل على عدم جواز الاعتقاد على غير العلم ولا جاز ان الخبران
 سنداهما امكن دعوى انصرف اطلاقهما الى صورة حصول القلق لعلها باقية وكيف كان فلا حول
 ترك الاعتقاد عليه الا في صرح جماعة بانه يجوز للاعتماد المحبوس في الموضوع المظلم والعامي الذي
 لا يعرف الاوقات ان يفيد غيره في المعتمد قال في هذا الداعي يفيد غيره في دخول الوقت ولا يجوز مع سلة
 اتمتة تقليد الغير وسيظهر اذا لم يكن له معرفة حتى يغلب على ظنه دخول الوقت وفي الخبرين الداعي يفيد
 وفي كبره لو فقد العلم بالتروال او القلق كاللحم والمحبوس في الموضوع المظلم يجوز له التقليد لشدة علم الوقت
 وظنه وحكي عن الثاني في المسألة انه كان من اهل العلم للاعتقاد بالاجزى له التقليد كما كان له لا يفيد كبره
 وفي كبره الداعي يفيد العمل العارف بالوقت لظهور عدله وقصوره عن العلم والقلق والمضيق بحسب
 او غيرهما لا يجوز له التقليد مع امكان العلم لانه محاط ببلد الوقت والتقليد لا يفيد العلم وفيه في سلة
 يفيد العمل العارف مؤذنا وغيره وفي حكم المحبوس والعامي الذي لا يعرف الاوقات انتهى في التحقيق
 ان يقال ان المذكورين ان تمكن من تحصيل العلم بالوقت من غير جهة التأخير فلا إشكال في انه لا يجوز لهم
 التقليد وان لم يتمكن من غير جهة التأخير فان تمكنوا من تحصيل العلم فلا قرب عدم جواز التقليد
 في آذانهم القلق وان لم يتمكنوا من الامرين من غير جهة التأخير فلا قرب عدم جواز التقليد في آذانهم
 لعدم الدليل عليه بل يجب عليهم التأخير وان لم يتمكنوا من الامرين معهما ولو باعتبار التأخير فلا قرب
 جواز التقليد في آذانهم قال في المعتمد في آذانهم في علمهم وتحقق التروال بادر ليدرك فضيلة
 الوقت انتهى وهو جيد العاشر قال في المعتمد لو غلب على ظنه مضى وقت التوافل بذا في الغرضية و
 ففي الثالثة انتهى وفيه نظر ولكن احاطا على عشر صرح جماعة بوجوب معرفة الوقت في المعتمد
 في علم معرفة الوقت واجبة للتأصيل في غيره وفي كبره معرفة الوقت واجبة لانه امتثال لما يحصل
 معها وفي التوهم وكبره وسى والمخففة يجب معرفة الوقت وزاد في الثاني والثالث للتأصيل في غيره
 وفي جميع المقاصد لا يخفى انه يلزم من حرمته تقديم الصلوة على الوقت ووجوب معرفة الوقت لتوفيق الامثال
 عليه وفي جميع الفوائد دليل وجوب العلم بالوقت ظاهر على ما اظهره في الدليل ولا تروى
 عليه الواجب المطلق والا لم يجب في الوقت الذي نادى ان شئ من التحقيق ان ارادوا من وجوب معرفة الوقت
 باعتراف المعارف فيترتب الا ان علم على تركه بالمقصود فاذا ذكره منع عدم الدليل مع ان الاصل عدمه
 وان ارادوا وجوبها من باب المقدمة كما هو ظاهر تقليداتهم فلا يترتب الا ان علم على تركه بالمقصود
 فاذا ذكره جيد ولكن الواجب في العذر الذي منع وقف عليه الواجب لا يزيد فلا يجب بهذا المعنى معرفة

الوقت على وجهه في الخبرين المذكورين بان كانا كائنا
 في الخبرين المذكورين بان كانا كائنا

فليأمر المصلّي **مسألة** لا يجوز الصلوة في جلد الميتة كما في النجاسة والغنية والتأخر
 ربع والمعتبر والقرير والقصير والمشترى وعقد وشاذ وكثر العرفان واللمعة واللاعية وسنن كثر
 وجامع المقاصد ومنه والمقاصد العليا وهي مجمع الفائدة والشمسية والكفاية وحاشية من
 وشرح المفاتيح وغيرها ولهم وهو الأول دعوى الجماع عليه في جميع الغنية وجامع المقاصد ومن
 وكث وحاشية من شرح المفاتيح وظاهر المعتبر والمشترى فان فيها هو من ذهب علماءنا وفي حقه الظاهر
 انه لا خلاف فيه بين الاصحاب الثالث ما اعتكف به في الغنية من الاحتياط الثالث ما اعتكف
 في المعتبر ومن في الآلة الميتة خمسة والذباغ غير مطهر وطهارة اللباس شرط لصحة الصلوة
 الرابع الاخبار الكثيرة بل ادعى في جامع المقاصد ومن تراها عنها ما اعتكف به في المعتبر ومن في
 مجمع الفائدة وكث وفيه من غير محمد بن أبي عمير الذي وصفه بالصححة في المشي ومجمع الفائدة وكث وفيه
 منه وشرح المفاتيح عن غير واحد من ابي عبد الله عليه السلام في الميتة قال لا تصل في شيء منه ولا تشيع
 ومنها ما اعتكف به في المعتبر وهي بين ومجمع الفائدة وكث وفيه من غير محمد بن مسلم الذي وصفه
 في المشي ومجمع الفائدة وكث وفيه وحاشية من شرح المفاتيح بالصححة قال سئل عن جلد الميتة
 ان يلبس في الصلوة اذ ادعى قال لا يردع سبعين مرة ومنها ما اعتكف به في وكث وفيه من غير
 محمد بن مسلم الذي وصفه بالصححة في الكتابين مرة وفي شرح المفاتيح وحاشية من ذلك لان
 عليه لم جعلت فذلك الميتة شيعي بشي منها قال لا ومنها ما اشار اليه في المشي فقال لا يردع سبعين
 عن عبد الله بن حكيم ان النبي صلى الله عليه وآله كتب اليه حينئذ ان كنت رخصت لكم في جلود الميتة فاذا اكلتم كتابا
 هذا فلا يتفقوا باهاب ولا عصب وعن صاحب الرقي قال لا تنقص من الميتة بشي منها
 ما اعتكف به بعض الاملاء فقال روي في كتاب بحصال بسند من الاعشي عن جعفر بن محمد عن
 قال لا تصل في جلود الميتة وان دعت سبعين مرة ولا في جلود السباع وروي في كتاب دعاء الله
 عن جعفر بن محمد بن عمار قال لا تصل في جلود الميتة ولو دعت سبعين مرة انا اهل البيت لا تصل في جلود الميتة
 وان دعت اشئ وبقي النبي صلى الله عليه وآله على الاول لا فرق في الميتة بين ان يكون من المأكول او غير
 كما هو في النجاسة وربع والقرير وهي وجامع المقاصد ومن وكث وهو ظاهر اطلاق الغنية
 والتأخر والمعتبر والقصير وسنن واللمعة ومنه والمعتبرية ومجمع الفائدة والشمسية و

نقل شرح المفاتيح

والكفاية والظاهر انه لما اختلف فيه بل يظهر من الغنية وجامع المقاصد ولك دعوى الاثبات
عليه واجبة عليه في حق العمومات وهو جسد الثاني لا فرق في ذلك بينه وبينه او لا
صريح به في النهاية والغنية وقع وتبع والمعتبر والمشترى والقرير وشاد والبصرة ورك وس
وجامع المقاصد ومن ذلك ومنه والكفاية وهو ظاهر الامة وضمة وجمع الفائدة والظاهر
ان مجموع عليه وقد صرح بدعواه في جامع المقاصد ومن ذلك وهو ظاهر الغنية ويدل عليه
الاخبار المتقدمة الثالث لا فرق في ذلك بين الظاهر والنفس كالكلب والخنزير كما صرح به في النهاية
والقرير ويحيى بل هو مجموع عليه بين الاصحاب الرابع لا فرق في ذلك بين ان يكون هو المستأثر او يكون
الاستأثر به كما صرح به في القرير ويحيى وعاشية منه وشرح المغايب والظاهر انه لما اختلف فيه
لحاشي لا فرق في ذلك بين ان يصير المستأثر به كالشوب والا كما لا شك كما صرح به في القرير ويحيى ومن
ون في المحضر بيده ومن ذلك ومنه وعاشية منه وشرح المغايب والظاهر انه لما اختلف فيه
وهل يجوز استحباب شيء منه في الصلوة او لا صرح به الثاني في القرير ومن ذلك وجمع بيده ومن
وعاشية منه وشرح المغايب وهو ظاهر في المشي واجبة عليه في القرير ولا وعاشية منه وشرح
المغايب بخبر ابن ابي عمير المتقدم من اذ في الاخير فاستدل بحمله من الاخبار فقال لا يحرم استحبابه
للمنع عنها في الشك ولما رواه في باب من اجاب بحجوب عن عبد الله بن جعفر انه كتب الى محمد بن ابي
يحيى عن الرجل ان يصلي ومعه فارة للسك فكتب لا بأس به اذا كان ذكيا ولم يفقه سماعه عن الصادق
عليه السلام انه قال لا بأس به اذا كان ذكيا ولم يفقه سماعه عن الصادق
وروايه على بن ابي حمزة انه رجلا سال الصادق عليه السلام عن تقليد السيف في الصلوة فيه فقال
ما علمت انه ميتة فلا تصل فيه لكن ورد في الصحيح عن ابيان عن اسمعيل بن الفضل عنه عن ابي
احمد بن خلفان والنعمان والصلوة فيها اذا لم تكن من ارض المسلمين فقال اما النعل والنفا
فلا بأس به الا ان الاخبار اكثر واصح واوضح بمذهب الشيعة واجد عن العامة انه يجوز في ظاهر
الآخرة التردد في المسئلة وليس في محل بل العقدة هو ما عليه هؤلاء الجماعة السادس لا فرق
في الصلوة بين الغرضية والنافلة كما صرح به في المشي فقال لا فرق في الصلوات كلها في جهتها ونفلها
في ذلك ولا فرق فيه خلافاً ويندرج في الغرضية صلوة الجنائز فتبطل بذلك بناء على المختار

من ان

كلمت
فيكون
فيكون
فيكون

من ان اطلاق الصلوة عليها يعارض بحقيقة السابغ اذا اتحد الصلوة في جلد الميتة فلا اشكال
في جلدائها وكذا اذا اتحد استصحابه فيها او ما اذا حصل فيه او استحبده سهواً في بطلان
الصلوة مع اشكال واحد الاقرب عدم البطلان الا انه يكون للمبوس نجاسة او ما لا يترك
في حقه حكمها وكذلك المستحب الثامن هل يختص حكم المذكور بميتة ذي النفس المتحركة لا
بل بغير ميتة ما لا نفس له كالسهم مطلقاً ولو كان ما كولا فلا يجوز الصلوة في جلد ميتة
اختلف الاصحاب في ذلك على قولين الاول انه لا يختص بل يحرم الامرين وهو ظاهر اطلاق
الغنية والنهاية وقع وتبع والمعتبر والبصرة والقرير وشاد وكرة والافنية والامة
ومن وكري وركن العرفان وبجهرية وجامع المقاصد ومنه ويمكن استفادته من
الكفاية والذخيرة والكشف وصرح به في مجمل الميتين وقال وكان الذي يعمل الى هذا القول
ولا بأس به الثاني انه لا يحرم بل يختص بميتة ذي النفس وهو صريح من والمقاصد العلمية
فك والرياض وظاهر شرح المغايب وحكي عن جماعة في ك العلمات مقتضى كلام المصنف والعلامة
في غير اختصاص الميتين بميتة ذي النفس وهو كقول في الذخيرة مقتضى كلام المحقق في
والشهادة في ك اختصاص الميتين بميتة ذي النفس وفي الكفاية وجماعة من الاصحاب خصوصاً
بميتة ذي النفس وفي مجمل الميتين عند بعض علماء ائمة اهل الصلوة في ميتة غير ذي النفس من كقول
الهمم كالسهم الطافي مثلاً وفي عاشية منه هو ظاهر جماعة كالحقق في المعتبر والعلامة وكرة
ويحيى والمصنف في كرية حيث استدلوا على عدم جواز الصلوة في الميتة بانها نجسة والديان غير
مطهر وذكر المصنف في كرية انه استحباب انما يجوز الصلوة فيه مع التذكية لادته ودفن قطعاً
فيقر منه ان غير ذي النفس لا حاجة فيه الى التذكية في غير الصلوة في ميتة اخرى والافنية
عند في المسئلة هو القول الاول الذي عليه المعظم والمصنف وجماعة من ائمة البراءة اليقينية
التقليد الثابت يقيتاً لا يحصل الا بترك الصلوة مع ميتة غير ذي النفس فيجب فيها
ظهور كلام جماعة في دعوى الاجماع على ذلك في الغنية لا يجوز الصلوة في جلد الميتة وانما
يدل على ذلك الاجماع المتقدم ذكره وطريقة الاحتياط واليقين وفي المعتبر والمشري لا يجوز الصلوة
في جلد الميتة ولو دبر وهو مذهب علماء الجمع وفي كرية لا يجوز في جلد الميتة ولو دبر

الصلوة

اجماعا ما وفي من محرم الصلوة في جلد الميتة وان دعي باجماعنا وفي الذبحة اطلاق الاصحاب
يقضي عدم الفرق وفي الكشف والفتاوى مطلقا انتهى لا يمكن الاعتماد على ما ذكره في غير
وهي وكثير من ما عرفت مما استفاضت جماعة منهم القول الثاني فيبقى تفسير اطلاق دعواهم غير محل
البحث لانا نقول لا وجه لما استفادوه على الظاهر وما ذكره في حاشيته من ضعف جدا فلا يحسن
تقييد اطلاق دعواهم غير محل البحث سيما مع قيام الحجج عليه واعتضاده باطلاق كلام اكثر من
عداهم ومنها عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الآية لا ينفذ ما يستفاد من الآية الشريفة
تحريم الاستعمال وهو لا يستلزم الفساد لانا نقول الظاهر انه لا قائل بالفرق بين الامرين
هنا فمنها اطلاق الاخبار المتقدمة كما صرح به جماعة في الغاية فظاهر الاخبار
عدم الفرق بين ميتة ذى النفس وبغيره وفي الذبحة اعلم انه عدم الاستفصال في التريعات بين
ميتة ذى النفس وبغيره يقتضي عدم الفرق وفي الكشف الاخبار مطلقا وفي جعل الميت المنع من
الصلوة في ذلك محجة لصلوة الميتة عليه واطلاق المنع من الصلوة في جلد الميتة اشبه بالاقبال
الاطلاق المذكور ينصرف الى الثاني وهو غير محل البحث كما صرح به جماعة في حاشيته من جهة
لا وجه للمبادر من الاخبار وهو ذلك لانه الفرق الفاعل بالانواع فيتمثلها الما لا ينفس له غير ظاهر
فيبقى على الاصل وفي شرح المفاتيح وقد اختلفوا في انفس وهو غير بعيد وفي التريعات
والاطلاق النفس والفتوى يقتضي عدم الفرق بين ذوات النفس وبغيرها وبمعنى بعض اصحابنا خلافا
لآخرين فيقتضيها بالاولى كونها المتبادرة من الاطلاق جدا وهو اقوى لانا نقول لا
نسلم ان المتبادر من الاطلاق المذكور ميتة ذى النفس ولا نعلم حمل كل اطلاق دل على حصة
اكل الميتة على ميتة ذى النفس فيبقى غير هاتين رجا تحت اصابة الا باصرة اذ لا دليل على
الحصة سوى الاطلاق وهو بطلان قطعنا فان قلت فمتى انشا التبادر هو قبل استعمال جلد
غير ذى النفس وهي مما لا ريب فيه قلت مجرد قلت ذلك لا يصير مثارا لذلك والا فلا
دعوى عدم انفصال الاطلاق الى ميتة جملة من الحيوانات التي لها نفس سائلة وهي التي نقل
استعمال جلودها ولم يتفق من الحكم بعد ابطالها الصلوة وذلك بطلان فان قلت
عدم انفصال الاطلاق الى جلود هذه الحيوانات لا يستلزم صحة الصلوة فيها لقيام الدليل

على ما والصلوة فيها قلت لا دليل على ما والصلوة في جلود الميتة سوى اطلاق النصوص و
الفتوى ولم يجد دليلا يدل بخصوصه على عدم جواز الصلوة في جلود الحيوانات التي
اشبه بالانسان فان لم يحل اطلاق النصوص والفتوى الدالين على عدم جواز الصلوة في الميتة
على ما نقل استعمله لزم ما ذكرناه من صحة الصلوة في جلود الحيوانات التي اشبه
بالانسان فادل على تحمول اطلاق النص والفتوى لهذه الحيوانات فهو يقتضي بدل على
شموله لمحل البحث فان قلت يتبادر من الاطلاق المذكور جميع الحيوانات التي لها
نفس سائلة ولا يتبادر منه ما لا نفس له قلت هذا تحكم واضح وادعأ ما بطل
وبالجملة ان وجب حمل الاطلاق المذكور على الافراد الثابتة وجب الحكم بغيره
الصلوة في جلود الافراد النادرة سواء كانت من ذوات الانفس ام لا وهو
ظاهر البطلان ولا يقول به الخصوم وان لم يجب حملها على الافراد الثابتة
وجب حملها على جميع ما يتدرج تحت المفهوم ومنه ما لا نفس له فالتفريق لا وجه
لها ومع هذا نقول ان الاخبار الدالة على عدم جواز الصلوة في الميتة ليس
كلها مطلقة بل فيها ما يدل على ذلك بعنوان العموم وهو خبر محمد بن ابي عمير و
خبر محمد بن مسلم وخبر علي بن الحنفية وخبر الاعشى اما الثلاثة الاول فلان
ترك الاستفصال فيها يقتضي العموم كما هو التحقيق واما الاخير فلان لفظ
جلود الميتة من الجمع المضاف وهو يفيد العموم وقد تفرقت اللفظ العام لا ينصرف الى الفرد
المتابع كالمطلق وقد يقال انه ترك الاستفصال وان كان يفيد العموم ولكنه ليس بالرفع
وما يدل على العموم لا باعتبار الوضع ينصرف الى المتابع كالمطلق فلم يبق الا خبر الاعشى
وهو ضعيف السند ولا جابر له هنا على اننا نقول ان لفظ الميتة هو المضاف اليه
بيانا كونه ذوات النفس وضافة الجمع اليه لا يمنع من جملة على الفرد المتابع كالاخفى
فانحصر الجواب فيما ذكرناه اولاً نعم قد يقال ان القرينة على حمل الاطلاق النصي
والفتوى على ما يعي ميتة غير ذى النفس موجودة وهي معلومية بطلان الصلوة
في ميتة ذى النفس باعتبار اشتراط طهرها له بيا من المصلحة كونها نجسة وفي غير هذا

كلام بعض ح الالفة على ما حكمه في المقاصد العلية نقال بعد قول المصنف الثاني ان لا
 يكون مية وانما ذكر هذا الشرط مع دونه في شرط الظاهرة للتميز على انفا كما
 عند بعض الأصحاب وهو ان الجيد فانه وان ظهر المنة لكن منع الصلوة فيه فاشار
 بتخصيصه الى ان عدم جواز الصلوة فيه موضع وفاق وان حكم بظهوره وذكر بعض الشراح
 انه اقترن عن مية التيمم فانها ظاهرة ولا يجوز الاسترخاء في الصلوة انما كان
 قلت على هذا يلزم ان يكون المراد من الاطلاق خصوص غير ذي النفس وهو باطل
 قطعاً قلت هذا باطل لان ارادة المعنى الاعم لا يرد عليها مثل ما يرد على ارادة
 خصوص ذي النفس وهو الحكم بشي لا ما جملته لعل منه من الحكم الاضيق لا
 يخفى نعم قد قلنا الحكم باشتراط الظاهرة في لباس المصلحة لا قصد الحكم بمنع الصلوة
 في مية ذي النفس مطلقاً ولو كان مما لا يتم فيه الصلوة فلا يلزم التكرار لو جعل الاطلاق
 عامية ذي النفس وقد اشار الى هذا في حاشيته نقال في جملة كلامه له وما قد رنا
 ظهر فائدة ذكر المص المية خصوصها بعد اشتراط ظاهرها اما اولاً فلو رددنا
 فيها بخصوصها يمكن ان يكون ذلك وجهاً لتخصيصها بالذكر واما ثانياً فلا حتم الى
 ان يكون مذهبه هنا عموم المنع بحيث يشمل مية غير ذي النفس ايضاً فاشتر
 الظاهرة لا يقيد ذلك لكن هذا خلاف ما قلنا عنه في كوي واما ثانياً فلو اظهر
 من استثناء ما لم يتم عن الحكم باشتراط الظاهرة دون المية فلذا افرد بها بالذكر
 لكن هذا انما يتفهم لو جعل الثاني في كلامه على مطلق الشوب الذي يصح فيه
 كما احتملنا سابقاً اما لو جعل على الثاني بالفعل او ما يصلح لذلك كما هو ظاهره فلا
 ذلك كما لا يخفى انتهى فتأمل لا يقال يدفع ما ذكره محكمه جماعة عن المحقق الثاني
 من حكمه بترتيب نقل الاجماع على جواز الصلوة في جلد التيمم وان كان مية عن المعبر
 ففرض والذي خيره وقد اتفق للمحقق الشيخ على في شرح الالفية نقل الاجماع
 على جواز الصلوة في مية التيمم ونسب النقل الى كوي عن المعبر وفي شرح
 عند نقله عن المعبر في نسخة واسطة كوي وفي المقاصد العلية وقد وهم في شرح

المحقق في رده لهذا القول حيث حكى عن المصنف في كوي انه نقل عن المعبر اجماع الاصحاب
 على جواز الصلوة في جلد التيمم وان كان مية وفي حاشيته نقال للمحقق الثاني
 انه عن المعبر الاجماع على ان لا نفس له مما يوجب كل المحر يجوز الصلوة فيه وان
 كان مية مطلقاً بان كان طاهر في حال الحيوة ولم يجس بالموت ونقل في حاشيته
 الالفية عن المصنف في كوي انه نقل ذلك عن المعبر انتهى لا نأقول هذا النجاس
 لا يجوز الاعتقاد عليه اما اولاً فلو هو بمصير المعظم الى خلافه كما بيناه مضافاً الى
 معارضته بالاجماع المقتضيه بالظهور العظيمة واما ثانياً فاشار الى
 جماعة فنفى عن المقاصد العلية بعد ما قلنا عنه سابقاً وينبغي التثبت في تحقيق
 هذا النقل فان الذي ادعى عليه الاجماع في المعبر ونقله عنه في كوي الصلوة في
 وبر الخولا في جلد ولا في جلد التيمم ثم ذكر بعد ذلك جلد الخن ناقل فيه الخلاف
 ولم يغور من مية التيمم في الكتابين بنى والنبات فضلاً عن نقل الاجماع والذي
 اوقع في هذا الوهم ان عبادة كوي فهم ذلك لكن كوي بطريق النقل عن المعبر
 نقل لفظ المعبر كما حكاه المروءة وتحقق ان الكلام في وبر الخولا في جلد ولا في جلد مية
 التيمم والتعلق بان لم يعين هذا النقل فلعلمه في موضع لم يتفق الموقوف عليه نسبة
 بالتعلق بالحما والتكاليف على المني والا فلو بدل الجهد في تحقيق الحق ظهر له جليلة
 فيما ذكرناه مع انه في كوي نقل في المسئلة التي فيها دعوى الاجماع وغيره بلفظه
 على اسطرنا المحل متعين وفي الذخيرة بعد ما حكينا عنه سابقاً الخارج الفاصل
 فطاً وهذا النقل اقل من ذلك في المعبر انما موجود فيه عبارة موهمة لذلك
 وهو حسن وفي حاشيته نقال بعد ما حكينا عنه سابقاً وفيه ما تامل اذا ما انفك عن
 المعبر ونقله عنه في كوي انما ذكره في الخبر على ما قلنا عنه سابقاً ولا يدل على
 الحكم الكلي في كل ما لا نفس له وفاق استفاد ذلك من تعليل بناء على انه حمله
 على ما حكى في كوي وان علم غايته بالموت باعتبار اعتقاده انه تعالى لا نفس له ووجه التعليل
 يجري في الجميع فغيره ان كونا التعليل مخالفاً في الجمع غير ظاهر فربما كان استنباطاً

ذلك ولو سلم فقد عرفت ان ما ذكره في تعليقه محتمل وجوه فلا يتعين حمله على ما ذكره المصنف
 ولو سلم بقبح حمله عليه فهذا ليس الادعوى الاجماع على طهارة ما لا يقف له بعد
 الموت ولا كلام فيه انما الكلام في جواز الصلوة فيه وهو غير متأكد في التعليق
 الا ان يقر ان حاصل تعليقه لو اردت تيممه كما اشار اليه سابقا انه لا يتحقق في الحال
 فيه بين المذكي والمبني لكونه مما لا يقف له فلا يتعين بالموت والفرق بين المذكي و
 الميت فيما يتحقق فيه الفرق ليس الا ان المذكي لا يتعين بالميت يتعين فاذ لم يتحقق
 هذا الفرق هنا وجاز الصلوة فيه مع التذكية فيجوز مع الموت ايضاً لعدم الفرق
 وهذا دليل على ان ما لا يقف له مطلقاً لا حاجة له الى التذكية لجوازها في الجميع
 واذا لم يتعين اليها لا يجوز لكل لحيه فبقا يوكل لحيه بطريق اولى انتهى ولا يقال في حق
 ما ذكره ما تمك به في التوضيح والمقاصد العلية على مقتضىه فقال فيها ما لا يقف له لا
 كالتيمم فان الصلوة في ميتته جائزة لطهارته في حال حيوته وسنة عليه جواز الصلوة
 في الخمر على المشهور وان كان ميتاً لم يكن له نفس اولي وادنى الاول فقال ولو اشركنا
 في جواز الصلوة مع جواز الخمر في ميتته باخراجها من الماء جازاً كما ذهب اليه بعض الاصحاب
 امكن اشتراط ذلك في التيمم ايضاً وليس في كلام الاصحاب تصريح بذلك لا نا
 نقول هذا ان الوجه لا يصلح ان يدفع ما ذكره جد وجهه واضح وكذلك لا يصلح
 لدفع ما تمك به في ذلك وحاشية من الاصل واشتراط ما يدل على المنع وما تمك به
 بعض الاجلة من ان مقتضى العمومات الدالة على شرطية التيمم صفة الصلوة بان
 سائر كان وان مقتضى الاصل بالصلوة صحتها في اي لباس كان خرج ما خرج به دليل
 ولا دليل على خروج محل البحث فيبقى منه دجاً محذوراً وجهه ما ذكرناه ظاهر
 التامح يجوز الصلوة في الصوف والشعر والوبر بما يوكل لحيه اذا خسر وقصر من
 جميع ابدن في اوصيت كافي التراب والاشراج والنافع والمنتهى والارشاد والقواعد
 والله تذكروه وجامع المقاصد وجميع المفاهيم والمدارك والذخيرة والكفاية و
 الكشف والرياض وصرح في التعريف بجواز الصلوة في الاول والثالث مطروح

في المعبر

في المعبر وحاشية جوازها في الاول والثاني في ن جوازها في الثاني مطروح وجوه منها
 ظهور اتفاق الاصحاب على ذلك ومنها دعوى جماعة الاجماع عليه في المعبر الصوف
 والشعر بما يوكل لحيه يجوز الصلوة فيه واخذ من ميتته جوازها وجماع علماءنا وفي
 المنتهى الصوف والشعر والوبر بما يوكل لحيه طاهر يجوز الصلوة فيه اذا خسر منه
 ويبقى التذكية لا خلاف بين العلماء فيه اما ان اخذ من ميتته الميت فقد اختلف فيه
 فالذي عليه علماءنا اجمع طهارته وصحة الصلوة فيه وفي التذكية المذكورة الصوف و
 الشعر والوبر والرئيس ان كانت مما يوكل لحيه صحت الصلوة فيه عند علماءنا اجمع
 وفي جامع المقاصد قوله ويصح الصلوة في صوف ما يوكل لحيه وشعره ووبره
 ورثته وكذا غنمهم ونحوه بالاجماع وفي مجمع الفائق والتك عدم الخلاف في الجواز
 في صوف ما لا يوكل لحيه واحرازه وان اخذ من الميتة للاصل والاجماع والا يتر
 المطلق وعدم المنع في الحقيقة ولا خلاف بين الاصحاب في جواز الصلوة في
 الاشياء المذكورة اذا اخذ بطريق الحق ونقل الاجماع على ذلك جماعة وفي الرأى
 بعد الاشارة الى جهل منها والاطلاقها بل صرح بعقوبتها كما ترى يقتضي جواز استعمال
 شعر الصوف والشعر وان اخذت ميتة جزاً او قرصاً او قطعاً ونقلاً ولا خلاف في
 فيه في الاول انتهى وقد تمكك بهذه الجهة في التمسك المستند في ذلك الاجماع
 المنقول ومنها جملة من الاخبار منها خبر المحلى الذي تمك به في المعبر و
 المنتهى وكروك وخيمة وحاشية منه عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه قال لا بأس بالصلوة فيما كان من صوف الميتة ان الصوف ليس فيه روح
 ووصف هذه الرواية في حق وك وحاشية منه وفي الذخيرة رواه الشيخ في الروا
 في الحسن بن محمد بن عيسى الاشعري وكثير منهم عدوا هذه الرواية في التصحيح وهو
 غير بعيد ومنها ما تمك به في حاشية منه يدل عليه صحته محمد بن اسحق بن
 بزيع عن الرضا عليه السلام وفي آخرها لا بأس بالصلوة في صوف الميتة لان الصوف
 ليس فيه روح ومنها ما تمك به في حق ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله

بالصحة

انه قال لا بأس بصوف الميتة وشعرها رواه الترمذي وصحها ما اشأنا واليه في الرياض
 فقال وفي الموثق كانه صحيح فان كان كما يؤيد كل جهة فالصلوة فيه في ثبوتها وبطلانها
 ودره والبيان في كل شيء منه جائز انما علمت انه في ذلكا المذاهب وعن تحف العقول
 لا يصح فيه ولا يثبت في كل شيء فلا بأس بليس جلاله المذكي منه وصوفه وشعره
 ودره وان كان الصوف والشعر والريش والوبر من الميتة وغير الميتة ذكيا
 فلا بأس بليس ذلك والصلوة فيه انتهى ولا يتوقف الصلوة في المذكورات
 على غلبتها بالاتفاق على الظاهر واذا قلعت ونفقت المذلة المتقدمة من الميتة
 فيلجوز الصلوة فيها اول اختلاف الصحاح في ذلك على قولين الاول انها
 يجوز وهو الشرائع والنافع والشرائع والمعتبر بعد والتحسين والارشاد والتذكير
 والمصلحة والبيان والرضى والرضا وجامع المقاصد ومجمع الفائز والكفاية
 وحاشية صفة الرياض وادعى فيه وفي الرضوية عليه الشبهة وربما يظهر من الظاهر
 حجة من الكتب المتقدمة مدعى على الجماع عليه ويدل عليه مضافا الى ما ذكره الملاحق الاخبار المتقدمة
 وهذا القول هو القوي عندي الثاني انه لا يجوز وهو يخرج عما حكاه عنه في المعية
 وهو والتحسين وما حكاه في الكشف عن جماعة فقال واشتراط ابن حمزة ان لا يكون
 متوقفا على حي او ميت وفي الصيد والذباح من انها يه والمهذب وكتاب المأكول والمشترى
 في الاصباح انه لا يحل الصوف والشعر والوبر من الميتة اذا كان مقتولا وحل في السراير
 والمعدة والمنهى ثان لا يزال ما يستحب ولا يفصل موضع الاتصال وقد يقال ان ما في
 باطن العبد لم يكن صوف او شعرا او وبر ويكون نجسا وفضة نظا وما في الوصلة
 من الاشارة ان لا ينفق من حي ميتي على استعمالها شيئا من الاكل والامساك
 الجبان من الحي كالبيان من الميت انتهى وهذا القول ضعيف وعلى المختار
 يجوز الصلوة في المتلوح من الميتة مطلقا ولم يفصل موضع الاتصال ويقطع اول
 اختلاف الصحاح في ذلك على القول الاول انه يجب غسل الموضع غسلا وهو
 ظاهر الشرائع والنافع والارشاد في القراءات وجامع المقاصد والرضى والرضا

فلا بأس بليس الصلوة فيه
 قال في الموثق كانه صحيح

لأنها اقترحت الحكم بوجوب غسل موضع الاتصال ولهم على ذلك امور الاول ما اشأنا
 في حاشية صفة فقال قد وقع الالام بالفعل ايضا في بعض الروايات كحسنة حريز بن ابراهيم
 قال قال ابراهيم الله عليه السلام لم يردده محمد بن مسلم اللين واللبا والبغية والشعر
 الصوف والقرن والكتاب والياض وكل شيء يفصل من الشاة والذابة فهو ذكي وان اختلف
 من بعد ان يموت فليس له وصل انتهى وفيه نظر لا مكان دعوى ان الصلوة الاطلاق الى
 صورة نجس موضع الاتصال كما هو الغالب مضافا الى ندرة استعمال الامور
 لغسل في افعال المقام في الوجوب القدي قدس وعلمه بنحو صحيح الملاحق الكتب
 المتقدمة من ان هذا الاطلاق معارض باطلا في الاخبار المتقدمة والمعارض
 بينهما من قبل معارض العموم بعد تفصيل الاخبار المتقدمة بصيغة عدم
 النجس بالاجماع ومن الظاهر ان الترجيح مع الاخبار المتقدمة من انما في
 ان موضع الاتصال لا يخرج عن رطوبة لا في فيكون ملائما للنجس في حال الرطوبة
 فينجس فيجب غسله وفيه نظر لما اشأنا واليه في مجمع الفائز وحاشية صفة
 ففي الاول اما وجوب غسل الموضع على تقدير ان يقع تحييرا فيه وبين القطع
 كما هو مراد المعصنفين ظاهر لان مجزوء الاتصال بالميتة من غير رطوبة ما يثبت
 كونه موجبا للغسل والرطوبة غير ظاهرة والاصل عدمه وان كان الغسل
 واردا في خصوص غير الصوف اذا اخذ من الميتة لكنه يحل على كونه
 رطبا او لا استحباب للمجموع بين الادلة والاصل دليل وكذا استثناء سائر هذه
 الاشياء من الميتة فان ما ورد فيها غير مقيد به ويؤيد حكم الاستحباب بطرائق
 انظم من دون الغسل والانتحة مع انه ظاهر ملائمة مع الرطوبة والاخرى
 منه طهارة ثوب الميتة كما هي في بعض الروايات وبعض الاقوال نعم لا يجب
 وجوب ازالة ما انفصل به من الميتة وفي الثاني قولنا وغسل موضع الاتصال
 كان هذا الملازمة للميتة برطوبة ولا ريب انه احوط لكن الحكم بالشرط واحد
 الا من كليا لا يخرج عن اشكاله اذ ربما لا يكون رطوبة وعلى تقدير وجودها

هنا

فيكون القول بعفوها نظاهرا بطلاق الأختان بجزان الصلوة كيف والمشهور لظهور
 اللحن في صريح الميتة لورود الأختان بهما مع كونهما يعاملان قيا للنجس فاذا قيل بأن
 لعفوها في نفسها أولى الآن يقال ان العفو هنا كمالا لا بد فيه في طهارة اللابن
 وأما هنا فلا يجوز الجدل على طهارتها في نفسها مع قطع النظر عن المعارض وأما
 باعتبار المعارض فلا يكون لها حكم منيها فالحكم بعفوها بالنجاسة العرضية لا
 نظر إلى الملاقاة الأختان وشكل جلد وانظر العمل بعفوها بالنجاسة الثالثة ما أشاء
 اليه في المقصد الثاني قال بعد الإشارة إلى مذهب الشيخ من عدم جواز استعمال
 المقلوع فكأنه نظر إلى أنه تزعم يستحب شيئا من ما يدهى بخرجه فلهذا أشاء
 نحن عليه وزاد في الأول أو يقطع موضع الاتصال انتهى وفيه نظر لما أشاء إليه
 في حاشيته منه فقال وفي الوسيلة لا يجرى عنه عدم جواز الصلوة فيه اهتوف
 التحريم والرب إذا تفتت من الحي أو الميتة أن كانت ما يؤكل لحمه وهو بعد مما قبل
 عن الشيخ ردة إذا تفتت من الحي لا يتوهم فيه نجاسة إلا إذا استحب شيئا بعيد
 عليه الميتة بعد تحنم والظن أن لا يفتت لا يستلزم ذلك كلياً وعلى تقديره يمكن دفع
 المانع بالارثثة والفعل فمن انتهى الرابع ان الملاقاة للميت تنجس مطلقاً ولو مع
 انتفاء الرطوبة وفيه نظر لأن ذلك لا يقتضي تسليم لا يستلزم تنجس الفعل لا محالة
 إزالة النجاسة يقطع النجس الآن يقال انه انكاف للمال من غير ضرورة فلا يجوز
 تنجس في الفعل وفيه نظر للمنع من عدم جواز هذا الاختلاف على ان الفعل مستلزم
 لا اختلاف المال اليه وهو الماء ولا وجه للنجس في غير ذلك ويحل تعين الفعل
 الثاني انه لا ينجس بغير غسل موضع الاتصال وقطعه وهو للمعتبر وكذا والتعوي
 الثالث انه لا يجب شيء من الأمرين إلا إذا علم نجاسة المقلوع أو استحبها
 شيئاً من الميتة بحيث لا بد من الإباحة الأمرين وتوقف الصلوة على طهارة
 المقلوع وعدم استحبها به للنجاسة فيجب أحدها وهو نظاهر جميع الفوائد
 حاشية منه وهو المعتقد ولكن الأحوط مراعات العمل مطلقاً وتظهر ما ذكرناه

أنا الأصل

ان الأصل في الشعر المقلوع من الحي والميت الطاهرين طهارة جميع أجزائه حتى الجزء الذي
 في الجلد حتى يثبت نجسه كما في الأيمان الظاهرة فلو قطع في أثناء الوضوء والغسل شعر
 من بدنه كعظم النخبة والحاجب ولا في الجزء الذي هو داخل الجلد الماء الغليظ الذي
 ينظر به لم يجز ولم تطل طهارته لا يقال ما في باطن الجلد لم يكون صوفاً أو شعراً
 أو دبراً فيكون نجساً إلا أن نقول هذا باطل لصدق الأسماء حقيقة سطحاً ولكنه
 من الأجزاء التي لا تحل فيكون طاهراً هذا ولو حكم بان الجزء المفروض نجس أو مستحب
 للنجس لما صح الوضوء غالباً بغيره مما في الأهمية اليابسة فإنه لا يخرج من الفضائل
 شيئاً من شعور الحاجب والذقن كما صرح به في الكف والرياحن والثاني بطلان
 التحريم وعلى دخول المقلوع والثاني عن الإشارة إليه وأعلم أنه يلحق بالصلوة
 من ما كره التعم مطلقاً ولو كان ميتاً في جواز الصلوة فيه جميع أجزائه التي لا تحلها
 الصورة كالرئيس والعظم وغيرها كما في جامع المقاصد ومنه ومن وجب الثابت بل
 الظاهر انه مما لا خلاف فيه بل في جامع المقاصد الصريح بدعوى الإجماع عليه ويدل عليه
 مصنفنا في ما ذكرنا الغليظ الوارد في الصلوة في بعض الأختان المستند به كما صرح به في
 وضوءه وحاشية منه ولا يتوقف الصلوة فيها على غسلها أو قطع موضع الاتصال إلا بالشرط
 المستند به لا إشكال ولا شبهة في جواز الصلوة مطلقاً في جلد الحيوان إنما كره التعم مطلقاً
 إذا كان مذكى على الوجه المعتبر شرعاً وتصرح بذلك في التراب والنافع والشراب والبرص
 وهي والتعويب والتذكيرة والوضوء والذخيرة وغيرها وفي جملة هذا دعوى عليه وعلى
 التعويب جلد ما يؤكل لحمه مع التذكيرة بجوز الصلوة فيه ذهب إليه علماء ظاهرنا
 وفي التذكيرة بجوز الصلوة في جلد ما يؤكل لحمه مع التذكيرة لا بد ونها عند علماءنا
 إجماع وفيه بجوز الصلوة في جلد ما يؤكل لحمه ذهب إليه علماءنا إجماع ولا فرق
 فيه فلا نافي في التوقف لا يثبت في صحة الصلوة في جلد ما يؤكل لحمه الذي إجماعاً
 بل يجوز فيه وإن لم يدع أنما وهل يتوقف صحة الصلوة فيه على الدباغ أو يجوز
 فيه مطلقاً ولولم يدع حكمي في المستزاد والذخيرة عن المعظم الثاني وحكي في الاختيار

المسلمين

الإجماع

عن السيد والشيوخ الأول وهو هو وط وإذا شك في كون جلد المأكول ميتة أو لم يكن
فهو يجوز الصلوة فيه كالأول فيه أشكال والتحقيق أن المسئلة يخل إلى صور كثيرة
يختلف الحكم فيها منها أن يؤخذ الجلد المفروض من بد مسلم غير محكوم بكفره ولا يستحل
للميتة مطلقا ولو بالبيع ولا للذبيحة أصل الكتاب وغير معلوم الخنزير من يده من لو أخذ
من يدك لحكم بكونه ميتة وهذا يحكم بطهارته وجواز الصلوة فيه وعدم كونه ميتة كما صرح
بذلك في المعبر والمنتهى والتحرير والتذكير والبيان والدروس والجعفرية
والروض والمدارك والذخيرة وحاشية ضرة وغيرها والظاهر أنه في الاختلاف
فيه بين الأصحاب وبطل عليه مضافا إلى ما ذكره محمد الملبين قدما وحديثا من
جوز الصلوة في ذلك ويصح وتشرأه وأنه لو وجب الحكم بكونه ميتة وبالاحتجاج
منه لا يظهر بل وتفاوت لتوفر الدواعي عليه وللزم المخرج العظيم ومقتضى كلامه
الأصحاب عدم الفرق في المسلم بين كونه اثني عشرية أو عا دلا أو ناسيا أو مجهول الحال
أو شيعيا غير اثني عشرية أو عاميا وهو جدي ومقتضى كلامهم أنهم عدم الفرق
في الاحتجاج بين أن يكون بطريق انتقال العين يبيع مطلقا أو صلح أو هبة أو
بطريق انتقال المنفعة بإجارة أو إعادة أو نحو ذلك وهو جدي أيضا وهل أخذ
منه بطريق الغصب كذلك أو لا الظاهر من الأصحاب الأول وبالجملة ظاهرهم
أن يجوز وجوب الجلد في يد المسلم المفروض بوجوب الحكم بطهارته سواء أوجب
تذكيته أم لا وسواء أخذ منه في سوق المسلمين وبلدهم أو في سوق الكفار
وبلدهم وسواء ظن بكونه ذكيا أم لا مطلقا وأن ظن بعدم كونه ذكيا وهو المقتدر
والظاهر أن المسئلة والخشني كالمسلم في جميع ما ذكر ولا فرق في ذلك بين رشدهم
وسفاهتهم ومنها أن يؤخذ من مسلم غير محكوم بكفره ولا أخذ من يدين له
أخذ من يده لحكم بكونه ميتة ومقتضى الميتة بالذباغ وغيره ما ذكره وغيره
فذكر وقد اختلف الأصحاب هنا في طهارة المذكور وجواز الصلوة فيه على
قولين الأول أنه لا يحكم بطهارته ولا بجواز الصلوة فيه وهو للمعبرين والتذكير

والمنتهى

والمنتهى والدروس والبيان والجعفرية الثاني أنه يحكم بطهارته ويجوز الصلوة
فيه وهو للمعبرين والمدارك والذخيرة وجميع الفوائد وحاشية ضرة وشرح المفاتيح
والرياض وادعي عليه الشهرة في من نقال المشهور في الفتاوى والأخبار طهارة
وجواز الصلوة فيها وإن لم يخبر في اليد بالتذكية فلو اضربيت الحكم بطريق أولى
وإن كان التذكية عنه أفضل انتهى للأولين وجوبه فيها أن الجلد المذكور مشكوك
في التذكية انتهى السبب في الحكم بطهارته وجواز الصلوة فيه فالأصل على
لأنه عادة وكل ما دلت إذا شك في وجوده فيجب الحكم بعدمه على الأصل
وقد أشار إلى هذه الجهة في التذكرة وكذا أشار إليها في شرح المفاتيح فقال ذكر
جمع من الأصحاب أن الصلوة لا تبطل في الجلد مع العلم بكونه ميتة ووجوده في
يد الكافر كذا تبطل مع الشك في تذكيته لأصالة عدم التذكية لعدم تحققها إلا
بتحقق شرائط كثيرة فضلا الاستقبال والقيمة وقضى كل واحد من الأدوات الأربع
بأنه مخصوصة من شخص مخصوص إلى خيرة ذلك وكل واحد من هذه الشرائط
الكثيرة يكون حارثا صريحا بعدم اليقين ولم يثبت حد وثبة فالعدم اليقيني مستحب
لقولهم في غير واحد من الصحاح والمعتبرة لا يتحقق اليقين بالشك أبدا أو لا يبين
ونحوها وغير ذلك مما يقتضي استحباب ما ثبت شرعا انتهى لا يقال لو كان مقتضى
الأصل في الجلد المفروض عدم التذكية لوجب الحكم بالاحتساب عن الجلد المفروض
في الصورة الأولى إذا فرق بينهما من جهة ما ذكره الثاني بط لا نقول لأن عدم
الفارق بين الصورتين فإن ما دل على بطلان الثاني وكذا عدم لزوم الاحتساب عن
الجلد المفروض في الصورة الأولى هو الفارق لعدم وجوده في هذه الصورة ولولاه
لكننا باجتماع الصورتين حكما باعتبار الأصل المذكور ولكنه موجود فيجب به
الخروج عنه في الصورة الأولى دون هذه الصورة والخروج عن حكم الأصل
في بعض الصورتين دون بعض باعتبار المفاتيح المعبر شرعا في الفرع غير غير
هكذا وقد فرقت في التذكرة والمنتهى بين الصورتين بوجه آخر في الأول

يكفي في الحكم بالتذكية انقار العلم بوجوه وجوده في يد مسلم لا يستبعد هذا المستبعد وانما
اعتبرنا في المسلم عدم استباحته ليحصل الظن بالتذكية اذا لم يرد في انقار العلم
المستبعد والكلام في الاصل الموت ولا معارضة له في ان اسلمه يمنع من الاقدام
على المحرم غالباً وفي الثاني يكفي في العلم بالتذكية وجوده في يد مسلم وعدم العلم
بالموت عملاً بالأصل في المسلم العدالة وهي يمنع من الاقدام على المعوقات ثم قال
لو وجد الجلد مع احتمال الميتة وانما اعتبره لا يغير موثوق به لا يقال يتقص
ما ذكرتموه بالشوب اذا وجد مطروحا او مع من يستعمل النجاسة فان الشرط
وهو الظهارة غير معلوم مع صحة الصلوة فيه اجماعاً لا نقول الاصل في التوب
الظهارة والأصل في الجلد عدم التذكية انتهى وفي هذا الفرق نظر واضح كما اشار
اليه في حاشيته فقلنا ولو اعتبرنا التذكية وقلنا بوجودها كما ينادى به بعض
عبادات العلامة فيلزم ان لا يكفي بوجوده في يده المسلم الغير المستبعد اي
لان كون الاصل في المسلم العدالة مع انه محل مناقشة لا يفيد العلم وهو
ما يقع لوجه ذلك فيلزم مثله في المسلم المستبعد اي اذا احضرنا بالتذكية
لان الاصل فيها فيها العدالة وهي يمنع من الاقدام على الكذب وتخصيص
ذلك بالمسلم المؤمن كانه ما لا شاهد له ولو اريد بالعلم العلم الشرعي انما
لظن ينبغي ان يجعل انما ظن لا ما ذكره العلامة من التخصيص اكثر
ما يحصل الظن بقول المستبعد اذا احضر بالتذكية وكان موثقاً به في احضاره وربما
لا يحصل الظن في المسلم غير المستبعد اذا كان فاسقاً لا يبالي بالدين اشرى ولا يوق
يدفع حتى لا يذكر ما اجاب عنها في كتاب الذخيرة في الاشارة قد بينا فيما سبق
ان اصل عدم التذكية لا يفيد القطع بعدم لانه ما ثبت جاز ان يدعى وجا
ان لا يدعى فلا بد للعلماء من دليل سوى التوثيق وفي الثاني وفيه ضعف
قوي لا يمتنع على حجية الاستصحاب في غير الاحكام الشرعية وهو ضعيف
جداً مع انه على تقدير التسليم كانه غاية ما يحصل منه الظن بعدم التذكية في
الظن

لم يحكم بالتذكية

الظن في مثله محل نظر انتهى لا نقول ما ذكره ضعيف على المختار من حجية الاستصحاب مطلقاً
ولو في غير الاحكام الشرعية وقد اشار الى ما ذكر في شرح المغايب فقال في حمله كلام لدفعه
يكون ما ذكره الفقهاء وما هو مسلم عند جميعهم من كونه الاصل عدم التذكية الذي هو موثق
كونه الاصل كونه ميتة حتى يثبت تذكيره لم يكن في ما ذكر في الاخبار وجده واستضعف
في ذلك وخبركم بان لا يمتنع على حجية الاستصحاب واعتباره وهو ضعيف اقوال الاستصحاب
حجة عند الفقهاء ومدارهم في الفقه عليه كما لا يخفى مع انة القبح المعبرة الدالة على عدم
جواز نقض اليقين بالشك ابداً وبغير ذلك لا تأمل في دلالتها وحجتها بل ظاهراً لا يمكن
رفع اليد عنه في موضوعات الاحكام وانما انما اصطلاح زمان المعصوم عليه السلام وبغير ذلك
سيما اصالة العدم ولذا اختار حجية فيها الاخبار بكونه ايضاً لا يوق اصل عدم
التذكية معارضة باستصحاب طهارة الملاق للجلد المفروض كما في الرياض وكذا اياه
باستصحاب طهارة للجلد المفروض وجواز استصحابه في الصلوة لشوبه الماله قبل مو
لحيوان فالاصل بقاءها بعده وليس الموت مما يوجب تغيير موضع الحكم بها قطعاً
وهذه الاصول اولى بالترجيح لا اعتقادها بالعمومات الدالة على طهارة كل مشكوك فيه
في نجاسته لا نقول اصالة عدم التذكية من استصحاب الموضوع والاصول المذكورة
من استصحاب الحكم وقد حققنا في الاصول ان استصحاب الموضوع مقدم على استصحاب
الحكم في امثال المقام واما العمومات المشار اليها فتمنع شمولها للمقام والآمال انما
باستصحاب النجاسة في مقام وانما اتفاق القائلين بحجية الاستصحاب مطلقاً على
بطلانه ولا يوق غاية ما يستفاد من اصالة عدم التذكية هو الحكم بعدم تحقق التذكية
موجب لظاهر لا محال لانه لا يقع الاستصحاب لا يفيد العلم بالواقع بل ولا الظن به
وان استدل بعض في حجية الاشارة الى ان العلم بالاسباب الشرعية كما ان يدعى مسلم و
شهادة العدلين من الاسباب الشرعية ولا يلزم من الحكم بعدم التذكية بحجب لظاهر
بالتب الشرعي الحكم بحجج لو ان من النجاسة عدم جواز الصلوة فيه ونحو ذلك لا مكان

فرض الانه کان کافیا اذا شهد عدل بكونه زيدا مثلا سارقا وتحقق معها اليقين من
المدعى كونه سارقا فان حكمه بكونه سارقا ويؤخذ منه المال ولكن لا يحكم بقطع يده
على ما قيل لان السبب الشرعى انما اذا الاول دون الثاني وبالجملة لعدم كون السبب الشرعى
في اثبات شئ بمنزلة العلم به في اثبات جميع اللوازم وما يتفرع عليه امر واقع لا يخفى فيه
فيجب الاقتصار في الاستدلال الشرعية على ما قام الدليل على كونها اسبابا لله ولا يجوز التعدي
ولوا الى اللوازم ومن الظواهر ان غاية ما ثبت من الاخبار الدالة على حجية الاستسحابة
هو الحكم ببقائها ما كان على ما كان لا الحكم ببلوغها باللوام لاننا نقول هذا خيال ضعيف لان
حكم الشارع بمجرد عدم التذكية من غير الحكم باللوام قبيح بما لا يترتب عليه فائدة اصلا
فالمنصوص الاصل من الحكم به هو الحكم باللوام وقد يقال هذا حسن لو حكم الشارع بذلك
بالنقصه واحدا اذا حكم بقضية عامة احدا فراهما ما ذكرنا هو الواقع فلا كما لا يخفى فيه
نظر لان الظاهر من الاخبار الدالة على حجية الاستسحابة ومن كلام القائلين بها ان
الاستسحابة ايضا الحكم بالمدروم وجميع لوانه فليز من الحكم بعدم التذكية بالاستسحابة
الحكم بجميع اللوان ومن جعلها النجاسة وضاد الصلوة ولذا لم يناقش احد في اصل التذكية
التذكية بما ذكرنا وما وجدت من احد من الاصحاب مخوذه المناقشة في مقام ولا يقال
تعارض اصل عدم التذكية اصله محل فعل المسلم على الفحشاء سواء علمنا بانها يعتقد شيئا
يوجب عندنا الفساد او لا ولا يخفى ان حكمه بجميع معاملة لا ينافي ما عاينه ونشترى منه ما
ابتاعه ونشترى من وجهه التي ظلمها وان علمنا انه يعتقد حوائش في المعاملة ولا ينافي
يوجب الفساد عندنا واذ كان اصل عظيم عليه مدار الاسلام والمسلمين لاننا نقول هذا اصل
وان كان مسلما ولا يحصى عنده ولكن لم يقيم دليل على حجيته على وجه الكلية بحيث يشمل محل
البحث اذ العدة في حجية الاجماع والضرورة وهما منتفیان فيلزم ان خلافه ولذا لم يتفرع
فيه احد من الاصحاب وقد يقال هو حجة في اقل الموارد فيجب الحاق المشكوك فيه فلا
بالاستسحابة ومع هذا فقد يقال انه موارد هذا كثيرة لا يكاد تحصى فلو لم يكن حجة في شئ
منها

منها لانه يخرج من التكليف بما لا يطاق فلا بد من القول بحجيته ومع انه قلنا بحجيته
في بعض الموارد دون بعض لانه الترخيص بل من فيجب القول بحجيته في جميع موارد
الامام اقام الدليل على عدم اعتبارها وهذا نظير الدليل الرابع الذي تمسك به في المعاد
لاشائت بحجية خبر الواحد في الفرع لا يقال لانهم عدم الترجيح فان اكثر الموارد
قد قام الدليل من الاجماع وغيره على حجيته فيها بالخصوص فيجب العمل به فيها
والرجوع في غيرها ومنه محل البحث الى اصل عدم الحجية ولا يلزم منها ان لا يحكم
والتكليف بما لا يطاق كما لا يخفى لاننا نقول لانهم قيام الدليل الخاص على حجيته
في اكثر الموارد حتى يرد ما ذكرنا من الظواهر ان الدليل على حجيته هو ما ذكرناه والاجماع
المستفاد من المسيرة وهو كالأول لا يخفى من مورد دونه اخر فيجب القول بحجيته
في جميع الموارد التي لم يقيم الدليل على عدم حجيته فيها ويجوز وجود خلاف في حجيته
في بعض تلك الموارد لا يقدح فيما ذكرناه فتأمل ثم لو شترنا وقلنا بعدم حجية الاول
المذكور في محل البحث ولكن لا يبعد جعله مرجحا للاستسحابة طهارة الجدل المفروض
وجزا استسحابة في الصلوة فتأمل ومنها ان اشتغال الذمة بالصلوة يستدعي
تحصيل البراءة الحقيقية في الخروج عنه وهو لا يمكن الا بالاجتناب عنه ولا يمكن
دفع هذا بالاطلاقات الدالة على صحة الصلوة وقوله في صحبة زهارة لا تقاها
الصلوة الا من خمسة الوقت والظلم والقبلة والركوع والتجويد لانه قد ثبت
تقيدها بما دل على عدم جواز الصلوة في جلد الميتة والجلد المفروض في محل البحث
يحتمل ان يكون ميتة فيكون خارجا عن تلك العومات ويحتمل ان لا يكون ميتة
فيكون داخل تحتها ومع الانعام شمولها فلا يجوز التمسك به كما لا يجوز التمسك
بالعام المخصص بالمثل فيما يشك في كونه من المستثنى المستثنى منه اللهم الا
ان يقال انه قد ثبت من تقييد تلك العومات هو تقييدها بما اذا علم كونه ميتة
ومن الظواهر ان محل البحث ليس منه فيشمول تلك العومات وبه يدفع الحجة
المذكورة وفيه نظر لما استعرف ومنها ان شرط صحة الصلوة هو عدم كون الالباس

جلد الميتة والجمل المفروض محتمل ان يكون ميتة وبه يحصل الشك في تحقق شرط القحة
فيلزم الشك فيها لانه الشك في الشرط يوجب الشك في المشرط فيجب الاجتناب
عنه وفيه نظر لانه القدر بالمسلم هو اشتراط صحة الصلوة بعدم العلم بكونه الميتة
من جلد الميتة لان اطلاق الاخبار بالمناذرة عن الصلوة في جلد الميتة التي يستفاد
منها الشرعية ينصرف الى ما علم كونه ميتة لا مطلقا ومن الظاهر ان جلد المفروض
لم يعلم بكونه ميتة فيتحقق معه الشرط فيصير الصلوة فيه وقد اشار الى ما ذكر
في الذخيرة وما يشبهه في الاول فان قلت قد وقع النهي عن الصلوة في الميتة
في الاخبار والتكليف بالصلوة مشروط بعدم كون اللباس من الميتة وبحصول العلم
بذلك عند الاحتساب عما يحتمل كونه ميتة قلت قد عرفت مرارا ان عموم المفرد
الحكي باللام انما يكون مفهوما بمعاونة المقام وكون الحمل على بعض الافراد ترجحا
من غير مرجح وحمله على الافراد المنساقه الى الذهن لا يجري فيه ذلك وغيره في ان
المستاد المنساق الى الذهن ما علم كونه ميتة خصوصا اذا استل التاويل عنها فاف
ما يستفاد من الاخبار النهي عن الصلوة فيما كونه ميتة وفي الثاني لنا ان النهي
عن الصلوة في الميتة او عن استعمالها لا يقتضي الا الاستحالة فما علم كونه ميتة واما اذا لم يعلم ذلك
فالاصل صحة استعماله وكذا جازان الصلوة فيه الا ما خرج بالاجماع انتهى لا يقال يدفع ما
ذكره ما اشار اليه في شرح المغايب فقال وما اجاب في الذخيرة ان لفظ الميتة لا عموم فيه
فينصرف الى ما هو المتبادر وهو ما علم كونه ميتة لا يخفى فساد ما عرفت من ان لفظ
الميتة اسم لما خرج عنه الوقوع من غير تدكية شرعية من دون مدخلية تعلم ومعه
اصلا لا نقول هما لم يدعي اوضاع لفظ الميتة فاعلم كونه ميتة وكيف يجوز لها
هذه الذموى فان ضاها في عناية من الظهور بل ادعي ان لفظ الميتة ينصرف الى
ما علم كونه ميتة كما نصرف سائر المطلقات الى افرادها الشائعة وهذه الذموى
لا يمنع الوضع للاعم من المعلوم والمجهول ولا يستلزم الوضع الاول بالضرورة فلا يرد
ما ذكره قدس سره نعم قد يناقش فيما ذكره بالتمنع من كون الميتة من الاطلاق

عن الميتة

عن الميتة الفر والمعلوم كونه ميتة فتأمل ومنها جملة من الاخبار منها ما تمسك
به في شرح المغايب من مؤنة ابن بكير عن الصادق عليه السلام فان كان مما يوجب الحجة
فالصلوة في مبره وبوله وشعره وبروشه والبانة وكل شيء منه جائز اذا علمت
انه ذكي قد ذكره ومنها ما تمسك به في شرح المغايب فقال وايضا في الحافي بسند
الى علي بن ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام واما الحسن عليه السلام عن لباس الغراء
والصلوة فيها فقال لا تصل فيها الا ما كان ذكيا ومنها خبر ابو بصير قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الفر فقال كان علي بن الحسين عليهما السلام رجل اصم
ولا تدفيه فرواها من لان دباغها القميص فكان يبعث الى العراق فيوفى بالعراق فلبسه
فاذا حضره الصلوة القاه والقي القميص الذي يليه كان يسئل عنه عن ذلك فيقول ان
اصل العراق يستحلون لباس الجمل والميتة وينعمون ان دباغ ذكاته ومنها
خبر عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني ادخل سوق المسلمين
التي اعني هذا الخلق الذي يدعون الاسلام فاشترى منهم الفراء التي ارقه واقول
لصاحبها اليس هي ذكية فيقول بل هي تصلح ان يبيعها على انها ذكية فقال لا ولكن
لا بأس ان يبيعها او يقول قد شرط الذي اشتريتها منه انها ذكية قلت وما اشد
ذلك قال استحل اهل العراق الميتة وينعمون ان دباغ جلد الميتة ذكاته ثم
لم ير ضرر ان يكذبوا في ذلك الا على رسول الله صلى الله عليه وآله ومنها خبر محمد بن
الحسين الاشعري انه كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني عليه السلام ما تقول في الفراء
بشترى من السوق فقال اذا كان معصرا فلا بأس قال في حاشية ضة كان المراد ان
يضمن بايعة ذكاته واخبر عنها ومنها ما تمسك به في شرح المغايب من خبر عبد الله
بن جعفر الذي وصفه فيه بالهبة انه كتب الى ابي محمد عليه السلام يحجز للمرجل ان يصلي معه
فاقره المسك فكتب لا بأس به اذا كان ذكيا قال قدس سره فلا حظ وماذا اذ فرق
بينه ان يقول اذا جاز كونه ذكيا اذا احتمل وامثال هذه عبارات وبين ان يقول
اذا كان ذكيا وفي جميع هذه الاخبار نظر اما الاول فلما فرضت لها سياقي من الاخبار

الدالة بتعميمها على جواز الصلوة في الجبل المرفوع والعارض من بينه وبين تلك الاخبار من
 قبل عارض من العريين من وجه واحد او بالترجيح من وجهه عديده لا يخفى
 ولعله لذا قال في حاشية هذه في مقام الجواب عنها الا عبرة بمضمونه مع معارضته
 لتلك الاخبار المتظافرة ويمكن حملها على الاستحباب انتهى سلمنا سلامته عن
 المعارض ولكن مقتضى الرواية اشتراط الصلوة في الوبر والبول والشعر والروث
 والالبان بالذكاة وهو علم لما عرفت سابقا من جواز الصلوة في البول والروث
 فلا بعد لحمل على الاستحباب والقدر المشترك بينهما وبين الوجوب وهو اولى
 تخصيص الشرط بالجمل بعد الموت المتدرج تحت عموم قوله وكل شيء منه بعد في
 نفسه واستلزامه تخصيصات كثيرة كما لا يخفى سلمنا ولكن يحتمل انه مراد من قوله
 اذا علمت انه ذكر فينا ثبت ذلك شرعا بالسبب الشرعي وان لم يفد العلم بالواقع واطلاق لفظ
 العلم على مثل هذا شائع نقول اعلم انه المال الذي في يد من يد ماله وان المظاهر نظر الى
 السبب الشرعي ووجه لا يتجمل الاستدلال بالرواية على ذلك الاحتمال كونه المرفوع في يد
 المسلم ولو كان مستحالا للبيته بالدفع من الاسباب الشرعية فتد واما الثاني فلفظ
 سند كاصح به في حيزه وقع هذا فهو قاصر الدلالة لمنعه من الصلوة الا في المذكور
 من الظاهر ان الجمل المرفوع لم يعلم بانده غير مذكي كما لم يعلم بانده مذكي فلا يكون مانعا
 من الصلوة في خصوص المشكوك فيه الا على تقدير ان يراد من قوله الا ما كان ذكيا ما
 علم انه مذكي وهو محتمل وبالجمل حال الرواية حال الاخبار الدالة على عدم جواز الصلوة
 في الميتة فكما لا يجوز الاستدلال بها على عدم جواز الصلوة في الجمل فكذلك هذه الرواية
 ومع هذا فلفظها لعل المراد من قوله الا ما كان ذكيا ما ثبت شرعا انه مذكي كما قلنا
 في الرواية السابقة وقد اشار الى ما ذكر في الذب عنه فقال في مقام الجواب عن هذه الرواية
 محمول على الاستحباب لئلا ينافي الاخبار السابقة او يحتمل الذي علموا يحكم عليه به شرعا
 وما اخذوا من مسلم ومن سواه من المسلمين الذي يحكم شرعا وان لم يكن ذكيا في نفس الامر
 لا يقال هذا الجمل فلا يصح اليه لانه نقول لانه لم يجز ان يكون ذكيا في نفس الامر
 سلمنا

في البر والشعر والبيته وغيره عدم اشتراط الذكاة في الصلوة

سلمنا او لكونه من كتاب هذا الجمل انما يرجع اولى من ارتكبات التخصيص الكثيرة لانه عمل الرواية
 على ظاهرها من غير ارتكاب تجوز ولا تخصيص غير ممكن كما لا يخفى واما الثالث فلو جرح
 منها انه ضعيف المستند كما صرح به في كونه حيزه وحاشية منه والربا من وشيخ المفاتيح
 قال في الاول كما في الثاني الجواب عنه اوله بالظن في التمسك باشتراطه على عدة من الضعفاء
 منهم محمد بن سليمان الذي يروي قال في الثاني انه ضعيف جدا لا يعمل عليه في شيء وقال في ترجمة
 ابيه وقيل كان غاليا كذا وكذا ان ذلك ابنه محمد لا يعمل بما انفرد به من الرواية ومنها ما اشك
 اليه في كونه حيزه وحاشية منه والربا من وشيخ المفاتيح فقال الاول لانه لا يفي لان اقصى ما
 يدل عليه ابتداءه كان يصرح عنه في العراق حال الصلوة وجاز ان يكون على سبيل الاستحباب
 بل ليس بان في غير الصلوة يقتضي كونه ليس ميتة والا لم تنع لمبها حظه ونزاد في حاشية
 حقه وشرح المفاتيح فقال لا يثبت ما ذكره من جعله بابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 يكره الصلوة في الفراء الا ما صنع في من الجحاز وما علمت منه ذكره انتهى ومنها انه
 يحتمل انه علم بكونه حيزه ما يلقب من الميتة فلا يدل على المنع من المشكوك فيه فلهذا
 واما الرابع فلو جرح من احدهما انه ضعيف المستند كما صرح به في كونه حيزه وحاشية منه
 قالوا لا يشتبه الله على عدة من المجاهيل وصريح بعضه في شرح المفاتيح والربا من ايضا وثانيهما
 اشار اليه في جميع هذه الكتب فقالوا لا دلالة فيه لانه انما تضمنت النهي عن منع ما اخبر
 بذلك على انه ذكر في محله نقول بموجبه ونمنع من دلالة على تحريم الاستحباب ونزاد في
 الربا من فقال بل في البأس عن بعده اخيرا يشعر بل يدل على عدم كونه ميتة لعدم جواز
 بيعها اجماعا انتهى واشار الى هذه الزيادة في شرح المفاتيح ايضا واما الخامس فلو جرح
 دلالة واختصاصه بغير محل البحث واما السادس فلو جرح ظهوره دلالة ايضا لما تقدم
 اليه الاشارة وللآخرين ايضا وجوه منها ما تقدم اليه الاشارة ومنها ما عكس به
 في كونه فقال الاصل عدم التكليف باجتنابها او عدم نجاسة الملاقاة لها انتهى وفيه
 نظر واضح ومنها ما عكس به في كونه ايضا فقال لانه الاصل في الاشياء الطهارة والنجاسة
 متوقفة على الدليل ومع انتفاءه يكون الطهارة ثابتة بالاصل وقد اشار الى ما ذكر

الاخر الا انه لا ينبغي ترك الاحتياط ومنها ان يؤخذ من سوق المسلمين ويوجبه فيه ولم يكن
 في ذلك كراهية وهذا الجدل يحكم بطلان رتبة وجواز الصلوة فيه كما صرح به من المعتمد والمفتي وكذا
 ذكره في المعقولات وفي وقت وجبة وحكمه وجوه الاول ظهور الاتفاق عليه الثاني ما تمسك
 به في حق كراهية الصلوة الا انما ما يوجد في سوق الاسلام من جهل حاله فلا ريب في جواز الشراء
 منه والبناء على الظاهر لا يتحقق ونظر الحق في الثاني اما ما يشتر من سوق الاسلام فيحكم
 عليه بالذكاة اذا لم يعلم من البائع مستحله عملا بالنظر في ثلث جملة من الاضمار فيها
 خبر سليمان بن جعفر الجعفي الذي وصفه بالحق في ترك وجبة وهو يشبهه من ان سأل عبد الصلوة
 موسى بن جعفر عن الحكم على الرجل ياتي في السوق فيشتري عنه جبة فزول لا يدركه من ام غيره ذكيت
 احبب فيها قال نعم ليس عليكم المسئلة ان ابا حمزة عليه السلام كان يقول ان الحمار ضيقوا الفسهم
 ان الذين اوسع من ذلك ومنها خبر عبد الله بن ابي نصر الذي وصفه بالحق في ترك وجبة وهو يشبهه
 ضيقوا الفسهم قال سالت عن الخفاف ياتي في السوق فيشتري جبة لا يدركه من ام غيره ذكيت
 ما يقول في الصلوة فيه وهو لا يدركه يصل في الغل في اشتهر وصنع لي واصل فيه وليس عليكم
 المسئلة ومنها خبر آخر لا محمد بن محمد المذكور وصفه بالحق في ترك وجبة من سالت عن
 الرجل ياتي في السوق فيشتري جبة فزول لا يدركه من ام غيره ذكيت يصل فيها فقال نعم ليس عليكم
 المسئلة ان الحمار ضيقوا الفسهم ان الذين اوسع من ذلك ومنها خبر اسمعيل بن علي قال سالت
 ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشتراها الرجل في سوق من اسواق الحبل اسئل عنه ذكاته اذا كان البائع
 مسلما فخراف قال عليكم ان تسئلوا عنه اذ اراكم المشركين يسعون ذلك واذا رايتهم يصلون فيه
 فلا تسئلوا عنه ومنها خبر الحسن بن محمد قال قلت لابي الحسن عليه السلام عن رجل في السوق فاشتري غنما
 لا ادري اني اكل من لحمه قلت فالتعل قال نعم ذلك قلت اني اصبني من هذا قال لا يرب
 مما كان ابو الحسن عليه السلام يفرق بين ان يكون المأخوذ من ذكاة السوق مسلما مستحلا للمدينة بالذباغ
 والذبيحة اهل الكتاب وغيره مسلما لا يربن او مجهول الحال ولا يربن ان يجنب بالذكاة او لا يربن
 يكون السوق في بلاد الاسلام والكفر جميعا ما ذكر مقتضى اطلاق النصوص وكذا الفتاوى وكذا الاذوق
 بين ان يكون المأخوذ من ذكاة السوق معلوم الاسلام او مجهول الحال كما هو مقتضى ما ذكره واذا كان المأخوذ
 منه

من ذكاة السوق معلوم الكفر فهل يحكم بطلان ما يؤخذ منه او لا مقتضى اطلاق اكثر النصوص الاول
 وفي حاشيته منه صرح بالثاني وهو الاقرب والاحوط والمعتبر في السوق صدق الاسم حقيقة فلا عبرة
 بالذكاة كين الواقع في الطرق وقال في الروض المار بسوق الاسلام من قبله على الله السلام وان
 كان محكما ككافرا ولا عبرة بنفوذ الاحكام وسلطه احكام كما زعم بعضهم لا يستلزم كون
 بلاد الاسلام المحض التي يغلب عليها الكفار ونفذت احكامهم فيها سوق ككفر ويكون بلاد
 الكفر المحض التي يغلب عليها المسلمون واجروا عليها احكام المسلمين سوق اسلام وان
 لم يكن فيه مسلم وهو مقتضى الفساد ويدل على ما ذكرنا من اعتبار الغلبة مع دلالة الوقت عليه
 رواية احمد بن محمد بن عمار بن عبد الله بن ابي نصر انه في حجة وقد صرح به في كراهية فقال ولا ينبغي في سوق الاسلام
 اغلبة المسلمين لرواية احمد بن محمد بن عمار انه في حجة وقد صرح به في كراهية فقال ولا ينبغي في سوق الاسلام
 في حاشيته منه يقول خبره فقال ولا ينبغي ان يقيد في صورة سوق المسلمين في البلد التي يغلب المسلمون
 بماذا لم يخبره في البلد يكون مهيمنة وان اخبر بذلك فالظاهر انه لا خلاف في ترك حكم عليه بالمدينة و
 ان لم يعلم صدق الشراء وهو حجة في منها ان لو وجد في البلد الغلبة في الاسلام والمسلمون
 ووجد فيه ولا يكون المأخوذ من كافر او هذا الجدل يحكم بطلان رتبة وجواز الصلوة فيه كما صرح به في المعتمد
 وكذا ذكره في مجمع البحار والذخيرة والرياض والظاهر انه لا خلاف في كراهية الشراء في السوق فقال
 يدل عليه الكفاية ثم ذكره في يد المسلم بل كونه في بلد غالب اسلام وان يداره صاحب البلد
 مسلم كما يدل عليه فلا يخفى قال ويدل عليه محبة احمد بن محمد بن عمار وكهيم بن النضر في ترك وجبة وان قيل انه
 فظي الا انه لا بأس في منتهى ولا يضر حكمهم بان يحرم عليهم تجريمه على تقدير التسليم لان ذلك
 يلحق بالعلموم في اكل اللحم فقط ان كان دليل في جميع الاحكام لم يثبت شيئا مما هو حرام في الحقيقة
 ان كان علم وما وجد فيه دليل التحليل في عدم وجود دليل التحريم وعدم وجود الاشياء وعينها بالان
 علامة التحليل بل ظاهري في الاخبار يدل على ان المأخوذ من ذكاة السوق مسلما مستحلا للمدينة بالذباغ
 فرق في ذلك بين ان يكون المأخوذ من مسلم مستحلا للمدينة بالذباغ او لا يربن اهل الكتاب وغيره
 مستحلا لهما ولا يربن ان يكون معلوم الاسلام او مجهول الحال ولا يربن ان يجنب بالذكاة او لا
 واذا اخبر في البلد يكون مهيمنة فلا يحكم بطلان رتبة وذلك اذا كان كافرا ومنها ان يؤخذ من كافر

ووجد في يد هذا الجليل حكيم بعد جواز الصلوة فيه ووجد نذرية كما صرح به في مس وكرى ون
 وصحيفة وحق وعاشية منه وهو من التوراة وكرة وشرح المفاتيح بل الظاهر ان هذا الخلاف فيه
 ولا فرق في الكافر بين الحربي والذمي والمراد فيه ولا بين من عد من فرق المسلمين فيه
 على انك في التعميم غير الاخير واذا علم ان الكافر اخذ من موطن من نزل يحكم بجواز الصلوة في اوله
 والاقرار الاول واذا علم ان المسلم اخذ من كافر فالقرب ان يحكم بجواز الصلوة فيه ايضا
 منها ان يؤخذ في سوق الكفر من لا يعلم اسلامه وهذا الجليل قد صرح في كرى ومس وحقية
 وعن جواز الصلوة فيه وصرح في ان ما في دار الكفر كلك وصرح في حق بانه لا فرق
 في الاول بين ان يحضر بالنذرية او لا وهو ظاهر غيره ومنها ان يوجد مطروعا في بلاد الاسلام
 او الكفر وهذا الجليل قد صرح في التوراة وهي كرى ون وعن بانه لا يجوز الصلوة فيه ووجد
 النذرية وبانه في حكم الميتة واجمع عليه في كرى ون وعن باصالة عدم النذرية ون
 في الاول فقال ولا في طهارة القوب شرط فلا يكتفي بعدم العلم بانقضاء الكفر من الشرط
 انتهى ويظهر من حاشية منة لنا في ذلك فانه قال لو وجد مطروعا في بلادهم فيكون
 ايضا ان يحكم بكونه ذكيا لاطلاق بعض الروايات السابقة كرواية علي بن ابي حمزة وساماعة
 وصغير بن محمد بن يوسف لانه اذا كان المأخوذ في بلاد المسلمين في حكم الذكي وان لم يجد
 منه بذكائه وان لم يعلم ايضا انه مسلم لم لا يكتفى من علامهم على ما سبق فليس في ذلك
 الا باعتبار ان الظن تابع للاعم والاعلم ولما كان الغالب في بلاد المسلمين فالظن كونه ذكيا
 منهم فيكون ذكيا وهذا يجري في المأخوذ في بلادهم فليكن اذا كان مثل الفروخف فما عمل فيه
 عمل فانه الظاهر وقوله من مسلم بناء على تنجية الظن للاغلب نعم اذا لم يعمل في عمل
 بل كان جليلا مسلحا جرحا من ان لا يعمل فيمكن ان لا يحكم بذلك ويمكن ان لا يحكم في المأخوذ
 بذلك وعلى الاصل عدم النذرية والاقصا في ما يحال فيها على موضع النص والنص للمصنف
 الاستناد انما هي في المأخوذ على انه غير كفار فيكون في تنجية الظن لانه في المأخوذ لما وقع عليه معاملة
 اوهية ونحوها فالاصل فيها الصحة فيحكم بكونه ذكيا لانه في المأخوذ ولا يجري ذلك في المأخوذ
 وهذا هو المأخوذ وهو في الاول رواية السكون عن ابي عبد الله عليه السلام انه امير المؤمنين عليه السلام

مثل

مثل عن سفره ووجدت في الطريق مطروعة كثيرة لحما وخبرها ويضوئها ساكن قال امير المؤمنين
 عليهم السلام ما فيها شتم بول لانه يفسد وليس له بقاء فان جاء طابها غرض من الله التمس قبل الدار
 امير المؤمنين لا يدرى سفره مسلم وسفره مجوسي قال هو في سعة حتى تعلموا بل ظاهر هذا
 الحديث جواز الاستسقال والحكم بالنذرية بغير الاحتال وعدم العلم بخلافه وان لم يوجد
 في بلاد المسلمين واستقامتهم وطريقهم لوجود الاحتمال وعدم الظن لوجود في بلاد الكفر ايضا وان وجد
 فيها مسلم يمكن ان يكون ذلك منه وعلى هذا فيمكن ان يكون اشتراط غلبة المسلمين في المنطقة
 على الاستسقال لكن ضعف الخبر يمنع من جزمه على الاول لانه لا يد بالعمومات كصحة عبد الله
 بن سنان كل شئ فيه حلال ومسلم فقولك حلال ابد حتى تعرف الحرمان منه بعينه فندعه
 انتهى في المسئلة في غاية الاستسقال ولكن القول بما عليه الجماعة المتقدم في الاشارة
 في غاية القوة مع انه احوط واعلم انه اذا شك في نذرية غيره ما كان الله في نفسه كالاشك
 في نذرية المأكل في جميع الصور ان ابقت كل حيوان لا يملك له بشرعنا في السحاب
 واخر لا يجوز الصلوة في جملته كما صرح به في حق والتهامية والسياس والغنية وبيع وقع
 والمعتبر والتقية والتوراة وكرة وهي وشاؤون وكبرى واللعنة ومس والافنية وكثر العرفان
 والجعفرية وجامع المقاصد وحق ومنه والمقاصد العلية والكفافية وغيره وشرح المفاتيح
 والرياض ويظهر من ذلك وغيره التام في ذلك بل الميل الى الخلاف وهو ضعيف بل المعتقد
 ما عليه المعظم والحكم بجوازها معك به في حق والغنية فقال لا انطريقه للاعتنا
 واعتبار برهانة الذمة بيقين من على ذكرناه ومنها ما اعتكاه في المعبر وهي فقال لا في
 مقام الاحتجاج على الحكم المذكور لانه خروج الرق من يدي سبب الحكم بموته الذي هو سبب المنع
 الانتفاع باجله ولا ينتهض الذباحة مسيحة ما لم يكن المحل قابلا والا كانت ذباحة الادوية
 جلية يعوق انما يقصر الموت ميتة ذبحت او لا كما لا ادعي فيها انصاف من الصلوة في الميتة
 لا يقال الذباحة هنا من غير ذباحتها فليحكم لذلك لاننا نقول ينتهض بالذباحة الشا
 للمصوبة فانما من غير ذباحتها انما الذباحة تقيد بعمل الطهارة وكذا بالادلة للفتوى
 فبان ان الذباحة مجردة لا تقتضي زوال حكم الموت ما لم يكن المذبح قبول احكام الذباحة

وعند ذلك انشأتم الاستعدادات في السماع لا يقال فيلزم من الانتفاع بها
في غير الصلوة لانها تنقل علم جاز استماعها في غير الصلوة بما ليس موجبا في الصلوة فثبت لها
هذا الاستعداد ولا مانع معه الصلوة فلا يلزم من جوازها ان يكون الدلالة لها انما
مع عدمها انتهى وورد على ما ذكره في كراهي ذلك في الاقل بعد الاشارة اليه هذا حكم
محض لان الذكاة ان صدقت فيه اخرجته عن الميتة واللا يجوز الانتفاع ولان تمامية
الاستعداد وعند يكونه ما كثر في اللحم فتختلف عند انتفاء كل جملة فليست المنتهية الصلوة
فيه الى عدم كل جملة من غير تمامية الذكاة وفي الثاني بعد الاشارة اليه ايضا وهو
غير جدي اما اول فلا ان الذكاة ان صدقت فيه اخرجته عن الميتة واللا يجوز الانتفاع
عنه واما ثانيا فلا ان الذكاة عبارة عن قطع العروق المحيية على الوجه المعبر شرعا واطلا
الروايات يقتضي خروج حيوان عن كونه ميتة بذلك الا في احوال الدليل على خلافه وبالجملة
فهذا الاعتبار قاصر انتهى واجاب في الاول عما اوردته فقال بعد الاشارة اليه قلت
الجواب عن الاول انما هو لان امة الميتة والميتة في اللغة ما خرجت بروحه ثم الشئ
فصل حكم في الانسان بعد الانتفاع بجملة ذبحه لا وفي ما كثر في اللحم بالانتفاع
بجملة في الصلوة وغيرها ان ذبحه وعدمه فيها انه لم يذبح ولم يرد في الشرع في السباع
الا انها ان ذبحت جاز الانتفاع بجملة في غير الصلوة فخرجت عن عموم النص من التامية
عن الانتفاع بالميتة ولا يجوز الانتفاع بجملة في غير الصلوة واخرجها عن عموم النص
عن الصلوة في جلد الميتة لان حملها على غيرها قياس ولا بعد في ان يحمل الذبح فيها انتفاع
دوله انتفاع ولا يحكم في الاقتصار على مورد النص والكلف القياس وسواء في ذلك سمينا
ذبحها ذكاة او لا سمينا اذ اذبح ميتة ام لا فان قال الذبح المذبح منها اامة فيها
نصوص في الانتفاع بها او لا فلا يلزم ان يضر الذي في الصلوة في الميتة قلنا ميتة خرجت
عن القوم الاول بالقياس المحض ويؤيد حصر الحرمان في الاية في الميتة والدم
ولحم الخنزير ويضرب على بين يدي حجة ان الذكاة ان صدقت عليه علم عن لباس الغزاة والصلوة فيها
فقال لا فصل فيها الا في احوال من ذكيا قال وليس الذي ما ذكره بالحديد فقال بل في ذكاة

هذا هو الصحيح
هذا هو الصحيح

عما يكون

مما يؤكل لحمه ومنه اتفاق انهما انما الاستعداد على بطلان الصلوة في جلد السباع مع قطع النظر عن النص
مخصوصا والنص من التامية عما لا يؤكل لحمه وما وضع بطلانها فيها وان فرضت صحة في غيرها على
تمام الاكل لحمه لا يجوز الانتفاع به في غيرها اختلفت فيها النص والفتوى فليست في انتفاع النص
لا الاكل وعدمه انتهى ومنها ادعى جماعة الاجماع على ذلك ففي كل الاكل لحمه لا يجوز الصلوة
في جلد ولا يكتفى بالاجماع الفرقة وفي الغنية لا يجوز الصلوة في جلد ولا يؤكل لحمه وان كان منها ما يقع عليها
الذكاة يدل على ذلك الاجماع المتقدم ذكره وفي البشائر جلد ما لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلوة فيه من غير اشتراط
وفي الفتوى جلد ما لا يؤكل لحمه لا يصح الصلوة فيه كالغنم واليربوع والحشرات ذهب اليه علماء اهل الجمع
ما نشئ ثم قال اما المسوخ فلا يصح الصلوة في جلد دهاق ولا واحد ذكرا على ما حكى جلد ما
لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلوة فيه وان ذكروا ذبح سواء كان هو السائر او لا عند علماء اهل الجمع وفي
بحرهم الصلوة في جلد ما لا يؤكل لحمه لا يصح الصلوة فيه ام لا والذباغ غير مبرور في الطهارة ولا في جاز
فيما منع منه عندنا في غير الصلوة وان ذبح باجماع علماء اهلنا وقد نظرت بذلك اخبارهم وفي
جامع المقاصد لا يجوز الصلوة في جلد ما لا يؤكل لحمه وان ذكروا ذبح ولا في شعره ولا في صوفه ولا في
يدل على ذلك قبل الاجماع رواية زرارة وفي المسالك جامعها هذه احكامهم وقيل في الانتفاع بين
اصحابنا ولهم به روايات كثيرة وفي شرح المفاتيح عدم جواز الصلوة في شئ مما لا يؤكل لحمه سواء ذبح
او لا يذبح وسواء كان قما لا تحل لحمه ام لا اجماع عند الشيعة نقل الاجماع جماعة من الصحابة كما في
المعبر وهي الغنية وكراهية التامية الاحكام واعترف بذلك في ذلك وغيره بل الظاهر ان شعاع الشيعة
يعتبرهم العامة بدو غيرهم بل ينظر من الاخبار انهم اشتبهوا هذا حكم عند الشيعة فلا حظ في سيجي ايضا
اجامعات كثيرة في غير هذا الحكم وبعد ما عطفه الكوا لا يبقى تأمل في القطع بعدد من المحصول
من مجبة الاجامعات وكونه شعاع الشيعة والاخبار بعد مقتضى جلد ما لا يؤكل لحمه في الرياض
لا يجوز الصلوة في جلد ما لا يؤكل لحمه شرعا حكمه ولو ذكروا ذبح ولا في صوفه وشعره وروى باجماع الظاهر
النص في ذكروا من البشائر كلف في الغنية والمعبر وهي وكراهية التامية الاحكام في غير ذلك المحقق
وروى ابنان وفي غيره خلاف في السرايز وادعاه في الانتصاف وبطلانها وجرد دهاق وان

المستحق

الفنك والصور والسجاء فقال صلاة الفنك رجباً فاما الصور فلا تصل فيه قلت
 قال الثعالبي قالوا ويظهر من مجموع الفائدة المتقدمة في حكم بعض هذه الروايات قال
 علي بن ربيعة بن علي بن ربيعة قال في من انما يصحح في الكسوف عظماء واما
 وما سماها وهي انما يقع فيها في وقت بها قال الشيخ في بيانها وصاح علي بن موريا عن
 ابي علي بن راشد انه والفرق الى علي بن موريا ان نقه صحيح ولكن علي بن راشد عظماء
 لعدم معرفته ولعل مقصوده انما هو الى علي وهو يغل كسر مثلما مر في الصحيح عن
 اسحق واهنا قال روى ابو علي في الصحيح وما قال صحيحاً فتم وهذا في بعض الروايات
 الاوقات في وقت في الصحيح عن فلان ان نقه واحاطون هذه الرواية في كذا
 وضعف في بعض الروايات ويحذر فلعلم حصل له الظن بالصحة من كلام ابن ربيعة
 خبر علي بن موريا في الفنك وضعف بعض بالصحة عن بعض الروايات المأخوذة عن
 في جلود الثعالبي فيمن عن الصلوة في راحة القريب الذي يلها فلم ادر اي الروايات التي
 يلحق بالرواية الذي يلحق بالحديث في كذا في الصلوة في راحة القريب ولا في القريب
 تحسب لا يقال القريب بالنسبة الى القريب المرفوع في الرواية ليس للحرمة فينبغي ان يكون
 بالنسبة الى جلود الثعالبي كذا واللاتم استعمال اللفظ في صفة وجاره وهو علي
 فقد من جواره خلاف لما صرح به في الصحة الى قوله في راحة القريب المرفوع في راحة القريب
 لا نأقول فينبغي انما هو بالنسبة الى القريب المرفوع في الرواية بصورة استعماله في الرواية
 او في من قول القريب في راحة القريب في راحة القريب المرفوع في راحة القريب في راحة القريب
 ما اشار اليه في خبره قال روى الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن الوليد بن امان
 المجهول قال قلت لابي عبد الله في الفنك والسجاء قال نعم قال علي في
 الثعالبي او كانت وكذا قال في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 ابا الحسن عن عن الصلوة في السجاء والثعالبي في راحة القريب في راحة القريب
 السجاء لان عموم قوله في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 ومنها خبر محمد بن مسلم الذي وضعه في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب

الرواية
 كذا في السجاء

لان التقييد اولى من الجواز
 يتوقف هذا على القول بطلان
 الصلوة بحجة الاشتغال على
 والافلا شك في ذلك في قول
 القريب في الرواية على طبق
 الموجهة مع م

على غيره

عن جلود الثعالبي انما هو في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 في الفنك فقال روى جعفر بن محمد بن ابي ربيعة قال في راحة القريب في راحة القريب
 الذكيه فقال في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 من الغراء والسجاء والصور والمواهل التي تصاد ببلاد الشرك او بلاد الاسلام
 ان ايجابها في راحة القريب قال فقال صلاة السجاء والمواهل التي تصاد ببلاد الشرك او بلاد الاسلام
 لا السجاء ومنها خبر الريان بن الصلت الذي وضعه في راحة القريب في راحة القريب
 وشرح المفاتيح قال في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 من البطيخ والكمثرى في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 كلمة لا الثعالبي وفيه نظر ومنها ما اشار اليه في راحة القريب في راحة القريب
 كتاب المياطين في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 والمواهل التي تصاد ببلاد الشرك او بلاد الاسلام يصلح فيها في راحة القريب في راحة القريب
 من المواهل التي تصاد ببلاد الشرك او بلاد الاسلام يصلح فيها في راحة القريب في راحة القريب
 انما في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 يحذر ان يصلح في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 السجاء والثعالبي في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 الاصل في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 الثعالبي والسجاء قال لا بأس ولا يصلح فيه ومنها ما اشار اليه في راحة القريب في راحة القريب
 فقال في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 ان تصلح في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 حلة من الاضياء ومنها خبر الحلي الذي وضعه في راحة القريب في راحة القريب
 وشرح فيه وشرح المفاتيح في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 والثعالبي في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب
 وضعه في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب في راحة القريب

في كتابه

وجمع الفائدة مع

الغزاة والسجود والقبلة في الغالب وجميع الجواهر قال ابا باس بذلك ومنها خبر
عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل عن الغالب او المزدحم ان يصلي
في ايام لا قال اذا كان ركبا فلا باس ومنها خبر جميل الذي وصفه في كتابه
بالصحة عن ابي عبد الله عن الصادق في صلوة الغالب فقال اذا كانت ركبة
فلا باس ومنها خبر الحسن بن شهاب شدد عن جلود الغالب فظهر اذا
ركبت ارجلها قال نعم ومنها خبر محمد بن ابراهيم قال كنت اليه اسأله عن
الصلوة في جلود الارباب فكيف ركبه وركبها خبره في بن السبط قال
قال قرأت في كتاب محمد بن ابراهيم الى ابي الحسن في رواية عن القنك يصلي
قال لا باس وكتب اليه عن جلود الارباب فقال ركبه لا تأمل قول الاخبار والمذاهب
الا يصلي لمعارضته الاخبار المتقدمة المانعة من وجوه شتى رجلا على التقدمة
فغير كذا اشار اليه في كوفي بعدا شادة الخبر على وعلى بن يقطين واقر
بهذه الخبرين المحقق لوضع سندهما فقلت هذان الخبران معجمان بالتحفة
لقوله في الاول واشباهه وفي الثاني وجميع الجلود وهذا القول لا يصح
انتم اشار اليه في كوفي في الرابح وفي كوفي بعدا شادة الى خبر جميل المتقدم
على الصلوة والتقدمة انتم الثالث عشر من العتبات المرفوعة من ابي القنك
فلا تصح الصلوة في جلود الارباب كما صرح به في رواية السراييد وهو الخبر في كوفي
والحج عن سبيل الصدوق وفي الدرر من القنك رواية الجواد مهجورة
وفي البيان وفي السور بالحوادث رواية مهجورة وفي كوفي لا يجوز الصلوة في القنك
والسور في الاشهر الروايات والفاوي وفي الخيرة اختلفت ما خبره السور
بعضها على بعض وهو المشهور في الاصحاح وفي الكفاية اختلفت الروايات
في السور المتقدمة في ذلك لا يعلم جواز الصلوة فيها ذكرنا ان ذلك لا يصح
غير قاصد عند التحقيق انه قد اختلف في ذلك جمل من الاخبار المتقدمة لبعض
الوجهي المحكي لا يجوز الصلوة في سجد ولا سجد في ذلك واياك ان تصلي في

في الغالب

في الغالب في الرابح وفي موضع اخر منه وان كان عليك غيره من سجود
او قنك وادرك الصلوة فيه فارتفع ويظهر عن المحكي عن جلود في القنك
جواز الصلوة في جلود الارباب في شرح المفاتيح في اعلا في عمنه وصفه في الاما حصة
الوجه في السجود والسجود والقنك وقال الاول ان لا يصلي فيها واما القنك
فلا يخصصها الا في حال القنك والصلوة وفي الكفاية المقتضى لا باس بالصلوة
في السجود والسجود القنك لما ورد في ذلك من الترجيح وفي كلام بعض المحكي
قال في الجواهر لا باس بالصلوة في سجد وركبها كركبها ولا يكره بل يجوز
الصلوة في سجد وركبها الاما حصة في الصلوة وفي الصلوة في السجود والقنك
والجواز الاول ان لا يصلي فيها بل من جلودها جازت صلوة اتمه بل عليه جملة
من الاخبار ومنها ما تقدم اليه كاشادة ومنها خبر محمد بن سعد كما شعري الذي
وصفه بالصحة في حق الرضا قال سألته عن جلود السور فيا ابي القنك فقلت نعم
ياخذ الحجاج والحمام قال لا وسها ما اشار اليه في الكفاية فقال يصلي عليها المقصود وهو
الوجهي محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابي القنك في السجود وكنت ان لا يصلي
بالقنك فكيف بخط صلوة ويجوز ان القنك وان سئل في كوفي في جلود الارباب
الاشارة في كوفي عن علي بن جعفر انه سأل اخاه عن بعض السور في السجود والقنك
قال لا بأس ولا يضره الا ان يكون ذلكا ويجوز ان القنك وان قال في الا ان يكون ولا يضره
وخبره بن السبط انه قرأ في كتاب محمد بن ابراهيم الى ابي الحسن في رواية عن القنك يصلي
فكتب لا بأس به وفي بعض الكتب عن الرضا في جلود الصلوة فيها لم يثبت ولم يعلل اعله من
والقنك والسور في الجواهر اذا كان مما يجوز في صلوة هذه الصلوة انتم الخبر ان
المذكورة لا تصح لمعارضته ما دل على القول الاول كما اشار اليه في رتبة ضمني الاول
بعدا شادة الى جمل من الاخبار الدالة على منع الجواز كقولهم في الاخبار ووجهي استدلال
في الاخبار المتقدمة على ما مضى وفي الثاني على الاخبار التي تضمنت في القنك وهذا الخبر في كوفي ان
دلا لجواز المقتضى الصلوة محض في رواية الجليل وفي شدة على لا يجوز الا في حال السجود

الثاني وان بعد من الاعيان لكن غاية التوضيح التي هي ورسول مرجع الاول كان
 جعلها في القبة لكن عدم المنع من ان يكون في موضع اخر وبشروطها كما يمكن مع انها
 مستحبة لا شرط كون الروابي في محل الصلوة فيه وهو هذا الاجماع نصا وقوي بما في
 اعتدالها في هذه النظارة او قبول الحيوان في الروابي التذكير او الطهارة عن غيرة
 في هذه التذكير في هذه النظارة او قبول الحيوان في الروابي التذكير او الطهارة عن غيرة
 اشتراطها في الروابي طاهر العين منه الذي هو موضع التذكير المستند اجامها في قوله تعالى
 من التذكير فيها كونه ما لا يكون في التذكير في بعض الاشياء في الصلوة في الروابي
 لا شرطها الا ما كان ذلكا في ذلك الذي التذكير ما ذلك ما الجديد فقال في ذلك
 ما لا يكون في الروابي به وان بعد جمعا ولكن الاول جملها في القبة لما مضى قال
 من شرطه اشتراط التذكير فيها لما فيكون في المشايخ احدى من اشتراطها كونه في
 ونحوه ما هو من التي او بعد التذكير وانما انما في بعض المراتب هو جلي
 لا يصح في الصلوة في الروابي في الروابي لا يصح الا في الروابي على غير ما مرار لضعف
 سند الا في الروابي لا في الروابي لا في الروابي لا في الروابي لا في الروابي لا في الروابي
 الظاهر ان الذي كتب البند هو المفضل من وعلى التذكير على بالكلية والظاهر
 كل ما في الروابي في الصلوة في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 فيه وهو على غير ما مرار لضعف سند الا في الروابي لا في الروابي لا في الروابي
 كان صالحا في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 الا في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 جزء من اجزاء غير ما ذكر في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 والكثيرة في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 الا في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 المتأخر في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 مستند للمع من الصلوة في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي

لا يشترط

لا يشترط هو الصلوة في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 بهما ذلك ولا يشترط الصلوة في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 والحكم في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 لكل من جاز الصلوة في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 الاول في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 الصلوة في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 ابن بكير المتقدم في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 وجعله في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 المتع في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 تشير على الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 بالماضي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 المتقدم في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 وطحا في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 محوما في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 ومنهم صاحب في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 كما في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 وقد يقال في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 عن الاستصحاب الذي هو في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 ما في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي
 في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي في الروابي

الصلوة

وادخل عضوا من العضوات ومنها غير ذلك وهذه الغرض وان كان بعضه وكثيرا
 لم يستطع بالبعد من حلا الرواية على معنى الاستصحاب لو كان او كما يخصها
 كثيرة ياتى بها الاشارة انما انما تاتي بالجلد دلالة الرواية على المنع من الاستصحاب
 في غاية الاشكال ومنها ما يمتنع به في شرح المفاتيح والروايات من جابر ابراهيم بن محمد
 قال كلف الله ليقط على قلب الوبر والشعر ما لا يترك من غير بقية ولا ضرورة
 لا يجوز الصلوة فيه ولا الاستسقاء في هذه الرواية لا ثبات هذا القول نظر
 لضعفها عندنا كما صرح به في الروايات والمداير فلا يمكن دعوى جبره بالضرورة
 المنع من اشتراط هذا القول كما عرفت ومنها القوي العاقل المتقدم في حله
 السباع فانه نعم الاستصحاب والظاهر ان لا ينافي بالفضل من الرواية وغيره
 من افواه محل البحث ولا هذه الوجه نظر لضعف سند الرواية ومنها ما اشار اليه
 في الروايات فقال في بعض النسخ والاحبار المانعة عن الصلوة في الحز المحسوس
 برب كاد ان يفتي والمائة عن الصلوة في الشيا المصابة لرب كاد ان يفتي والظاهر
 بناء على ان الظاهر ان وجد المنع فيها انما هو اتصالها بحركات منها عليها ظاهرا
 لا يتعدى المنع عن الصلوة معها انما هو من غير من غير الاخبار المذكورة
 لا ثبات المنع بما الاخبار المانعة عن الصلوة في الحز المحسوس برب كاد ان يفتي فلان
 منصوصها غير محل البحث لا يخفى واما الاخبار المانعة عن الصلوة في الشيا المصابة
 لرب كاد ان يفتي والظاهر ان جلها على ظاهرها من المنع عن ذلك بطريقين
 اشتمل على الشيا على الزبر او شئ من ذلك على الكراهة ومعه عطف الا
 على المذبح لا يخفى بل يقطع انهم على تقدير الجواز على ظاهرها لا ينافي لائق جلها
 على ظاهرها غير ممكن فتخصص صورة العلم اشتمل على الروايات من محل على
 الكراهة لانه مجاز وهو مخرج بالفتنة الى التخصيص لا تفكر ان كان هذا التخصيص
 تسليم اركان التخصيص في الغرويات الدالة على صحة الصلوة على كراهة فلا يفتي في
 نزوح الجواز خصوصا بعد ملاحظة الوجه الدالة على جواز الصلوة في المستحب

طالع المقاصد

من بين

من غير المأكول والاخر من ابيض وجه منها ما يمتنع به في الحد الذي من الاستصحاب ومنها العوا
 المتقدم اليها الاشارة ومنها ان المستحب المقتضى لو كان مانعا من صحة الصلوة للم
 الحز والعرس المستحب خصوصا بالنسبة للكثير من الناس وهم الذين يتعبدون
 السجود ويحرمون ما لا يجوز الصلوة فيه لان الغالب حصول العلم بشرط على الشا
 فتم ومنها ان ذلك لو كان مفسدا للصلوة لا يشترط قوي وضابط وتواتر
 لقوى الدواعي عليه وسلب الحاجد اليه والياء بقاء فان معظم النصوص
 والفتاوى تخص بالمتنوعين غير شامل للمتنوعين ومن هذه وما يدعى شتم القول
 الثانية ومنها العروا على جواز الصلوة في الثوب المشتمل على الدم الناقص عن الدم
 قانها سائلة للدم من غير المأكول فمن غير المأكول ومنها ما يمتنع به في الحد الذي من
 عبيد جواز المقتضى من غير جواز الروايات الا ان الاشارة في كلا الروايتين مناقضة
 والمشتبه على اشكال فلا يخفى ترك المصداق فيها والى القول الثاني الثوب عندى وبقي
 على القول الاول امور منها عدم جواز الصلوة في ثوب مشتمل على الدم وكذا ما
 اجزاء الجوارات ان لا يترك لها عدا ما استنتجته هذه الروايات والصلوات
 الظاهرة منها المتروكة شعورها وعظما فلا يجوز الصلوة في الثوب والبدن المشتمل عليها
 اول الاقرب الاول لهم موافق ان يكون المقتضى بناء على شمولها المستحب وقد ايتى
 الى ما ذكر في الجبل المدين فقال في هذا الحديث على عدم جواز الصلوة في ثوب اصابه
 شئ من فضلات غير الكحل الكبريت والعايد ولعنه وكذا لو اصاب البدن فليسفتا
 منه عدم صحة الصلوة الملتصق فيه اذ به بالروايات مثلا انثى وهو شرب ربح القى
 فيا ذكر الاشكال ولكن اتصال الاول لا يوجب من قوة ومع ذلك فهو احول واما
 اذا شرب ماء الرايتبع شيئا فربما يمتنعها من غير استحالة الا اعتبار الظاهر
 جواز الصلوة مع ما لو اصاب البدن او الثوب رطب من الحيوان الغير المأكول
 اللحم يمتنع ولم يمتنع منها شئ جاز الصلوة من غير حاجة الى غسل الجوارح اياه
 بطريق مجتهد وينتقد ربح في اجزاء الحيوان الغير المأكول اللحم العظم فلا يجوز

شعرها

الدم

دليل

الصلوة مع العاج ولو كان قليلا ومنها عدم جواز ان يقطع مع شعور نفسه المنفصل
عن جملة شعور القلب بالحاجب الراغب في جيبه مثلا ولكن المصنف جواز الصلوة
معه مطلقا وان قلنا بالجلال بالمتعجب او قد يصح في الخبر وجامع القاصد
والسالك والروض والمقاصد العلية في جميع الفائدة وحاشية الروضة وشرح
المنافع والرياض بعدم كونه مطلقا ولهم وجوه الاول ما عاكس به في جامع القاصد
والمقاصد العلية والروض والسالك وجميع الفائدة وحاشية الروضة والرياض
من عدم البري به ولو لم يصح المخرج بكونه مطلقا الثالث ما عاكس به في جامع
والمقاصد العلية والروض والسالك من انه يجوز الصلوة فيه مطلقا بكونه
منفصلا عما لا يستحق الثالث محوى ما لا على صحة الصلوة فيه الذي في
التأخير من الدرر النقيض الرابع ان الصلوة لو فسدت بذلك لم يفسد
بذلك معظم الاخبار والفتاوى والفتاوى الخامس ما عاكس به في المقاصد
والروض والسالك وجميع الفائدة من خبره على ان الريان الذي روي
بالصحة في جميع الفائدة وحاشية الروضة وشرح المنافع والرياض وعرضا
قال كذا في الحسن اسما له هل يجوز الصلوة في ثوب يكون فيه شيء
من شعر الانسان واظفاره من قبل ان ينعقد ويغيب عنه فيجوز على كلام
يحيى لا يقال بغيره ما ذكره من ثوبه ان يكون ثيابا على جلاها على الخلع
من المستحق لا نقول ذلك بالاطلاق وكذا جملة في حاشية الروضة
وبما يمكن ان يدعى ان الظاهر استباحة الاطراف في اخلاص المنع
هو غير الانسان فلا حاجة الى الاستثناء وظاهره فلا يبعد التعدي الى سائر
أجزاء الظاهر كرقبة وعرقه والفتاوى بالاستثناء فاقترع به على من روي في
التعدي الظاهر للمقاييس على الثوب المستحب من شعر الانسان اما في ان الثوب
لا يركل في اجزاء المنع هو غير الانسان فلا منع فيه ايها وفي شرح المنافع مع انه
الا انسان ليس في استباحة من اجزاء المنع ويحرم باقي الرياض وعرقه ويحرم شعره

لا انشبه ثم

ظنوه كما صرح به في الخبر والمقاصد العلية وشيئة صفة والرياض وكذا برأيه كما صرح
في الرياض بلحظ به جميع فضائل الطاهرة من العرق والدمع والفتاة والمذيق والروضة
واللبن وهذا يلحق الفضائل الطاهرة من غير ما هو من نفسه فجوز الصلوة معه اولا
الا في كماله واليد صا حجب خبره فقال بل يمكن القطع بخروج كذا انسان من اخلاص
الشعر لا يرد من جهة الصلوة ولا بخبره وان اصله محقق فيه وعرقه لا يفسد منه
وقد ذلك فيه وكذا لعاب الفم من الغلبة وغيرها في الروضة وغيرها من الاطراف
وعرقه اليد في المصاحف وغيرها سيما في بلاد الحارة في ايام الصيف وكذا في الرياض
عند الحاجة احقة والمخاضة والملاعبة والمجمل الذي التاجية ما كان راجعا
من امثال ما ذكر في الاعصار والامصار وما كان راجعا ملون مع الاذى معاملة
استلهمه السحاب ومحوها هذا ولا احتياط امر آخر انما روي ما ذكره
كتاب من كتاب مناد عن محمد بن علقان عن الصادق من ايده سئل عن الواق
بصبي ثوب قال لا بأس به وضع في جامع القاصد ولك المقاصد العلية وشيئة
بان شعره كخبره وهو في جميع الفائدة وجميع عليه في ذلك خبر على ان
الرياض المتقدم وقد اشار الى هذا في حاشية صدره فقال ثم ان الرياض على ما نقله
موافقا للفتاوى مطلقا في شعر الانسان واظفاره فالله الحكم باستثناء ما كان
كان من المحيط نفسه او من غيره ككثرة الشعر هكذا سأل عن الريان في الصلوة
ابا الحسن الثالث عليه السلام عن الرجل يأخذ من شعره واظفاره ثم يقوم في
من غير ان ينعقد من ثوبه فقال لا بأس به فقهه مقيده شعر المحيط نفسه واظفاره
فيشكل الحكم بها في غير كل الظاهر بعد الواقعة ويحتمل الحكم بالاطلاق والرياض
المطلقة ولا يضر ما قيل في السألية رواية اخرى في الذي مع انه اورد رواية
ظاهره لا يضر التخصيص بغيره واظفاره ولا يضر له انتهى وانما عمل من شعره
او شعر غيره لا يضر لغيره الصلوة فيه فيمكن كالتعريض الصلوة الاصح بالثوب
في جامع القاصد والمقاصد العلية والمشهد محل اشكال من الاطلاق لا صاحب

الحكم بعدم جواز الصلوة وتعمدا لا يركل وقد ادعى عليه كاجماع جامعة ويعضد
 ايضا موثقة ان يكون المتقدم من مكان وهو من انصراف ذلك المذهب
 الانسان كما اشار اليه جماعة فلا احتكال الاول ٢ غايه القوة ولكن لا ينبغي
 ترك الاحتياط ومنها عدم جواز الصلوة فيما ينفصل عنه من الشرائع والصلوات
 الصغار التي تحدث من الجرح والقرح ونحو ذلك ولكن المعتمد جواز الصلوة
 معها مطلقا ولو قلنا بطلان الصلوة مع الجرح المستحق لان في التحريم
 من ذلك وجوب عظمه ولا يرد وجوب التحريم عند لا شهر بل وتواتر
 الدواعي وجواز الصلوة مع ذلك متصلا فكذلك منفصلا عملا بالاسبق
 ولان المعتمد من سيرة المسلمين جواز الصلوة مع ذلك كما لا يخفى
 ولما دل على جواز الصلوة مع الطفولة المعلوم لعدم خبره عن ذلك غالبا
 وبما ذكره بعد عدم الموثقة السابقة على تقدير رد الابطال المنع من المستحب
 وكذا عدم ما دل على عدم جواز الصلوة مع الاحتياط في من المتيقن
 الحيوة واذا كانت القسور من غير فعل يجوز الصلوة معها او لا
 اشكال ولكن الاحتياط الاحوط الاجتناب بل الحكم بلزوم في غايه القوة
 ومنها عدم جواز الصلوة مع القتل والبرص والبق والذئبة
 ونحوها ولكن المعتمد جواز الصلوة فيما ذكر كما صرح به في شرح الفاتح
 والرياض فحق الاول في حيث عدم جواز الصلوة في المنيعة او علة
 ببادر وهي النفس من بعيد بالنسبة الى اقل القتل والبرص
 والذئبة ونحوها لان المنيعة في مقابل المنيعة والنجس
 وليس لهذه الامور تدبير او انشاء في العيش
 المفكر وينبغي على القول بالمتبع
 مقتضى

الجلد

تعمدا وهو راد القسور ومنه غنى القول بالبق والبرص لعدم الياسر بها وفي هذا البحث الظاهر
 فضلات لا يركل غيره في النفس كما لا يمكن التفرقة عند القول بالبق والبرص ونحوه
 التزم كما صرح به جماعة من المتقدمين لادلة المنع فصا وقوى بحكم التبادر وغيره
 جدام لزم العسر والحرج والقيس في العقب من ذلك قطعا وهي الفتنة للجماع المسلمين بل القسور في
 انفسهم ومنها عدم جواز الصلوة مع النجس والعسل ولكن صرح بذلك بالجوهر فقال قد عرفت
 دخول الانسان فيما لا يركل له وهل يدخل فيه مثل الغل فلا يصح في موجب صابغة النجس والعسل
 على ما سنعلم من تنزه بعض العلماء عنها كتنزه من عرق الانسان ايضا لا ولا الغل وانه
 يكون للجلد الانفة داخل في قوله كل شئ حرام كحل لكن لا يخفى عدم شمول الغل للبق والبرص
 والقول من الجواز ان الذي يصح في فضله او دمه او لعابه الميتة من غير تأمل واستكمال
 ولعل الغل ايضا كحل بل الغل انما هو كحل والاحتياط امر اخر انتهى وما صار اليه من الحكم
 هو المعتمد عندنا ولو قلنا بالفتل المستحب من غير ما ذكرنا لزم ذلك نظر
 الاضمار والفتاوى بالمنع لمورد الا على عليه لانه لا يظن بغيره في شياطينهم غالبا
 ولان المصانعة يستعمل في علم غالبا ولان المستعمل له لايجب كياسة عنه غالبا وبطلان التا
 ظاهر ولان لو لم يجر ذلك لزم خروج كماله في التا والتا في بقه ولان ماعدا النجس والعسل فما يخرج
 الصلوة معه فكذا في العمل بالاستقرار فتد ولان الصلوة مع فضلاتنا لانها الطاهرة التي لا يجز
 اكلا يستلزم جوازها بطريق اولي والعمومات السليمة عن المعارض لا يقال بعارضها عموم
 قوله في الموثقة ان ابقدة الصلوة في غير كل شئ اه وقوله اه وانه كانه غير ذلك لانه انما
 القول المذكور ان لا يصح له المعارض اما الاقل فله في المنع من الصلوة في غير غير كون
 الا وهو ان الغل للحكم له فلا يشمل القول المذكور في ظهوره في صورته الذي له وبر وشعر وجلد
 وبول ودمه وليس ومن الظاهر ان الغل ليس كذا فتد واما الثاني فله في ظهوره في حيوان الذي له لحم
 فلا يشمل المفروض فتد ومع هذا في المعارض القول المذكور ان قوله في حق صلي في غير ما صلا الله
 اكله فتد وهكذا يجوز الصلوة في الثوب المشع والمبسل او الاشكال فالاحوط الاحتياط فيكون
 اجواز هو المعتمد وهل يجوز الصلوة مع الغل المح على القول بالفتل المستحب من غير المأكول

والا انما هو ظاهر في
 هذا القول في غير
 هذا القول في غير

والا انما هو ظاهر في
 هذا القول في غير
 هذا القول في غير

اولا اشكال ولكل احتمال الجواز فيه وفي كل حيوان اللحم في غايه القوة ومنها عدم جواز
 الصلوة مع الذلوه ولكن المعتد جواز الصلوة معه مطلقا ولو قلنا بغيره والصلوة بالمستحب
 واليه صلح خالي الصلوة المجلبة في الجواز فقال وقد ثبت كراهية الصلوة في الذلوه لكونه
 جزءا من الصدق والصدق حيوان لا يؤكل لحمه ما كونه حيا زمانا فذكره الاطباء وغيرهم من التجا
 والفراصين وطاروا الكلي في الصحيح على وجه جعفر بن ابي عمير قال سالت عن اللحم يكون
 في اصداف الجوز والفتات ان يؤكل قال ذلك لحم الصغار لا يحل اكله وانما كونه ذبيحة ما كوله اللحم فلهذا لا
 والجماع للمقول على ان من حيوان الجوز لا يحل لحمه الا السمك وانما عدم جواز الصلوة في اجزاء ما
 يؤكل لحمه على اسنان من عدم جواز الصلوة في شئ منه الا ما استثنى ويمكن لبعض الجوز بوجه الاول
 لانهم يرون من ان ذلك الحيوان فان لا ينقاد في جوفه لا يستلزم به نسبة بل الظاهر ان
 يتولد ذلك لحم يكون الذلوه في بعض الاصداف من كونه في جوفه وهذا نادرا ويمكن ان يثبت
 فيه ايضا الثاني ان الالف لم يرد جواز الصلوة في اجزاء ما لا يؤكل لحمه فاما الذي في بعض الظاهر
 الاحكام اختصاص الحكم بالانفس سائلة لغيره وانما ما كان في الفاشية فيه انما كانت على
 تقدير عدم اختصاص الحكم بالانفس سائلة فهو من المستثنات نظرا لغير الايات التي اخذت منها
 التحليل والصلوة معها في اعصار الاثر على كل شيء مع انه لم يرد منع مخصوص في ذلك وانما كانت
 لو كان ممنوعا لورد المنع منه في اجزاء متعددة اذ لم ارض بغيره في مقتضى الدواعي والاطلاق
 التي يمكن ان يدعى بها الحيوان على الافراد ان اربعة وليس هذا منها او بالجملة الحكم بالمنع مع عموم الايات
 والاعتبار للدالة على الجواز وعدم قسوس التحصيل في طرق الاجمال فيه من وجه لا يخرج عن اشكال ويؤيد
 الجواز ما رواه في الصحيح على وجه جعفر بن ابي عمير قال سالت عن الرجل يهل صليان صلي وفي
 فيه لحزب والذلوه قال انه كان منعاه من قرأته فلا وان كان لا يمنع فلا بأس ان يهل
 يلحق بالذلوه والصدق في الصلوة معه اول الاقرب الاول التاسع عشر اذا صلى حيوان
 الذي لا يؤكل لحمه بالمصل فليصل في صلواته كما لو لم يصب جلد اول الاقرب هو الثاني مطلقا
 قلنا بانه يمسح ارجله من غير ما كوله في الصلوة للاصل والحق ما في ما دل على عدم
 بالمستحب وخلو النصوص والفتاوى عن الحكم بالفتاوى ان ذلك المصروف اذا صلى على جلد غير

ان يجاب
 فيه

او دبره او شعره او غيره ذلك من اجزائه وكان مصلاه احد الامور المذكورة فليصل بغير صلواته
 اول الاقرب الثاني الوجه المتقدم اليها الاشارة في المسئلة السابقة لها وفي العشرة اذا
 شك في كونه جلد والصدق والشرع واليه وسائر اجزاء الحيوان من ما كوله اللحم او غير ذلك يجب
 الاجتناب عنه ولا يجوز الصلوة فيه ولا يجب الاجتناب عنه ويجوز الصلوة فيه في اختلاف الامم
 في ذلك على قولين الاول ان يدبره الاجتناب عنه ولا يجوز الصلوة فيه وهو التحريم وهو في وس
 وشرع المفاتيح الثاني انه لا يلزم الاجتناب عنه ويجوز الصلوة فيه وهو الجمع الغايه ذلك
 وغيره والتعليق بجواز الصلوة للذليلين ما ذكره في في كمال الرشك في الشرع والصدق او لورد ان
 هل هو مما يؤكل لحمه ام لا يجوز الصلوة لانها مشروطة بستر العورة مما يؤكل لحمه وهو غير متحقق
 والثالث في الشرط يستلزم الشك في الشرط على من عليه في كمال الدين والذخيرة و
 التعليق بجواز الصلوة الاول ويرى ما عارضه من بطلان الشرط بستر العورة والذخيرة في الصلوة في
 ما كوله اللحم فادام لم يثبت انه غير ما كوله اللحم لم يتحقق الثاني بعد ما في في واما ان
 يقول النصوص الدالة على المنع من ملازمة الاكل لحمه لا يمنع له عروما ظاهرا او عروما بحيث
 يشمل المعلوم والمنكوك بل عروما يستفاد من قرآن الاحوال والاطلاق التحليل نفسه بها
 انصرنا الى الاقرار بالمعصية كونها مما لا يؤكل لحمه وعمومها بالنسبة اليها لان يد من ذلك الاخير
 اوجه بغيره وقد عرفت ان عملها على المنع التحريمي محتمل نظر وعلى هذا فالعذر المستفاد منها المنع في
 العمل مع كونها مما لا يؤكل لحمه فالافراد المنكوكه باقية على اصل الاباحة عملا باطلاق الامر بالصلوة
 وفي الثالث بعد ذلك وفيه تأمل فانما لا تلتزم اشتراط الصلوة بستر العورة بما يؤكل لحمه بل انما
 اشتربت بستر العورة والاصل فيها الاطلاق واعتبار المنع انما دللت على فساد الصلوة او عدم جوازها
 فيما لا يؤكل لحمه وبمقتضى تلك الاحكام لا يمكن الحكم بالفتاوى او عدم الجواز الا فيما علم انه مما
 لا يؤكل لحمه فيبقى الباقي على الاصل ولا يغير منها اشتراط ان يكون فيما لا يؤكل لحمه حتى يقيم ما ذكره
 انتهى وفيما ذكره فظهر المنع من سائر المرفوع للمعلوم كونه مما لا يؤكل لحمه من الاجزاء المداغاة
 من الصلوة فيما لا يؤكل لحمه بل هو شاملا لجميع الافراد سواء كانت معلومة او شكوكه وهذا
 بالنسبة الى من قد ثبت بغيره كذا لا يخفى ولا يشترط في توجيه انتهى الى امر كونه معلوما بشخصه

قطعا هذا ولو اقتصت الاخبار المذكورة بالعرف للعلوم للزم بحكم صحة الصلوة في الفرد المشكوك معها
 ولو يتيق بعد الصلوة انهما الايون كل واحد ولا اطلاق احد يقول بذلك فتد وعلى ما ذكرناه من جهة
 الحكم بكون الصلوة مشروطة باستبراء العورة بغية ما لا يترك له فيه ما ذكره العلامة طاب ثراه ولا
 يمكن التمسك باطلاق الامر بالصلوة في دفعه لانه قد تعبد بما دل على المنع من الصلوة في غير
 الماكول فالمشكوك فيه لا يعلم كونه من افراد الاطلاق فكيف يصح التمسك به بالنسبة اليه
 واصح لا ريب فيه وقد اشار الى ما ذكرناه حديث مزيرو فقال بعد الاشارة الى ما في جعل المتيقن
 وفيه ان الازد في الاخبار ان كل حرام اكراه الصلوة فيه فاسدة وغير جائز وقطاعه ان مراد
 الاصحاب بعض ذلك الاستدلال لهم بها وذكرهم هذه المسئلة في جملة المسائل المبررة في صحة
 الصلوة وجوازها بحد الشوط والجزء فمنهم من يعلم ان ما يحرم اكراهه معناه ليس الا ما يحرم
 بحج الواقع من غير مدخلية المعلومات والمشكوك فيه في معناه كما هو الحال في نظائر المقام منه ما
 مر في الانا في المشبهين وغير ذلك كثير منها ما مر في التذكية فالتمسك بالمعلومات خلاف ذلك
 والتمسك ببعضه وجوبه في البراءة البقية وتوقفه على ذلك وما ذكره جعل العدالة شرطا
 في قبول اجزاء الواحد لا الله تعالى قال ان جأكم فاسق بنبأ فليتيقن او الفاسق من خرج من الجماعة
 واقفا صار عدله شرطا ولا واسطة بينه والعق والعدالة وامثالها مسلم عند الموردين وغير
 من الشيعة لا حفظ ما مر في الانا في غيره وعرف في التحسين المشبه بالمحسوس وغيره ما له دخل
 في معرفة الكلام في المارد من الصحيح الذي لا يرد امره اشهر ولا اخرجه وجوه منها ما تمسك
 به في جميع الفايده من الاصل والاطلاق الامر وقد ثبت ضعف ذلك ومنها ما تمسك به في جميع الفا
 وغيره من اطلاق الامر وقد عرفت ضعفه ومنها ما تمسك به في جميع الفايده وما شبيهه منه
 ففي الاول عدم مرجح يدل على جواز ما لم يعلم مما لا يترك اذ لم يعلم كونه الشيا بالمعول في الفراء
 والشعر لم يرد على التيقن التيسر كذلك الا انه يكتفى بالظن وهو مثل عدم حصوله بالاشبه
 الى كثير من الناس فنتيقن جواز ما لم يعلم ويظن ظنا غالبا وفي الثاني ويؤيد ما ذكرنا في القسم
 وارجح اذا كثر الشيا بالمعول في التصرف والشعر والوبر من ابناء العالم بانها مما لا يترك له ولم
 يخلط بما لا يعلم له اصلا وكذا في العظام والمجود التي تتولد في اعضاء الحيوان في السكاكين
 وغير ذلك

ما هو

سواء

غير ذلك ولا يخفى ما في الاجتناب عن جميع ذلك في الصلوة من التيقن وارجح ان في وقد يقال
 ان مرجح انما يلزم لو قلنا بانها لا يجوز الصلوة مع المستحى المشبه بالغير المعلوم كونهما
 لا يترك له لعدم خلو الشيا عنه غالبا او كونه قد بينا جواز الصلوة في المستحى المعلوم
 كونه مما لا يترك له في المشبهه اولى وعليه لا يلزم مرجح حصول العلم عادة بكونه اللباس
 من اى جنس كما لا يخفى ومنها ما تمسك به في جميع الفايده ايضا فقال والشرع في العمل
 وبعض الايات الدالة على تحريم كل ما خلق في الزينة واللباس وحضر المحرمات يدل
 على جواز انهم وفيه نظر ومنها ما تمسك به في جميع الفايده ايضا ويدل على جواز
 حكمهم بعبادة كل شيء حتى يعلم انه محسوس لاولئك لا شك الا امر اشهر وفيه نظر
 لانه غاية ما يستفاد منه جواز الصلوة في المستحى المحسوس كونه غير ما كره العلم وهو
 مسلم فلا يثبت به مدعى نعمه على انما تقول الاسلام دلالة على ذلك فتد ومنها
 ما اشار اليه جماعة في جميع الفايده والاخبار الصحيحة في ان كلما اشبه بالحرام فهو
 حلال يدل على جواز وفي ذلك وجوه غير بعيد للاصل ومجوهة عبد الله بن سنان
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام كل شيء يكون منه حرام وحلال فهو لك حلال الى بدا حتى
 لم يرام بعينه وفي الذخيرة ويؤيد الاطلاق محمدا عبد الله بن سنان اه وفي التعليق
 بجارية بعد التمسك بالاطلاق ويؤيد ما ورد من الاخبار في انه كلما اشبه بالحرام
 بالحرام فهو حلال كحديث عبد الله بن سنان وساقه اثم قال وصحى الى عبد الله بن سنان
 عن ابي جعفر عليه السلام عن الرجل من اشترى من السلطان من ابل الصدقة وفيها وهو يعلم
 انهم ياخذون منهم اكثر من حق الذي يجب عليهم فقال ما الا بل والغنم الا مثل الخنطة
 والشعر وغير ذلك لا باس به حتى يترك حرام بعينه لكن بازاء هذه الروايات
 روايات اخرى ايضا تعارضها كقولهم عليه السلام ما يربك الى ما لا يربك وقولهم
 انما الامور ثلاثة امر بين رشك فتيقن وامر بين غيبة فيجتنب وشبهات بين ذلك
 والوقوف عند الشبهات فيمنع من الاقدام في المكات ومن ترك الشبهات فنجس من
 المحرمات ومن اخذ بالشبهات ان تكب المحرمات وهلك من حديث لا يعلم ويمكن

حملها على افضلية العز فيكون المراد بالجنات من المحرمات هو خلاص من المكروهات
 او الاشياء البقية في نفس الامر وانه لم يكن حراما عليها المكان عدم العلم ومثله القول في الصلاة
 من حيث لا يعلم فقول على ما يترتب على احد الامر من نقص الفضيلة وخطا المنزلة وان
 لم يبلغ درك العقاب لا يغيث ذلك بالقول والفتوى فلا يجوز الافتاء فيها استنبط
 وانه جاز لنا كل فعل وانه يشبه بالحرام ما لم يعلم انه حرام بعينه انتهى وعندي في هذه المسألة
 نظر والا فرب عنده هو القول الاول وهو احوط ايضا واذا علم كونه لجلد والوبر من غير
 المأكول ولكن شك في انها اما لا يجوز الصلوة فيه كما نحن او كما لا يجوز الصلوة فيه فهل يجب
 الاجتناب عنه اوله لم اجد احد يقر بهذا والا فرب عندي هو الاول ولا اشكال
 في ثبوت كونهما من مأكول اللحم وما يجوز الصلوة فيه بشهادة العدلين وهل يثبتان بالاشارة
 الحسية للظن او لا اشكال من اصالة عدم الثبوت به ومن ضرورة تحصيل العلم بهما فلا
 ينبغي ترك الاحتياط وهل يثبتان بقول الباع لهما وما يجب اليدهما ولا اشكال في ذلك
 الاحتمال الاول اقرب واذا عرف كحيوانه ولكن لم يعلم كونه مأكول اللحم لا تعديلا ولا
 اجتهادا فحل يجب الاجتناب عنه اوله الا حوط الاول بل هو الاقرب الثاني والعشرون
 لا اشكال في ان الصلوة اذا اعتد الانبياء بها في جلد مالا يوكل لحمه الذي لا يجوز الصلوة فيه
 لك موافقه ووبره وغيرهما وهل يفيد اذ اصل فيها مطلقا ولو سئل وجب له اوله الا فرب
 الاول لعدم الموقفة السابقة وظهور بعض العبادات في دعوى الجماعة عليها الثلاث المذكورة
 لا فرق في ان الصلوة بذلك بين الصلوة الواجبة والمنسوبة ولا في الواجبة بين اليوية
 وغيرها ومنه صلوة الجنان ولا في المنسوبة بين الرتبة وغيرها ولا بين صلوة الرجل
 والمرأة وغيرها او بالجملة الحكم المذكور يغايب جميع افراد الصلوة لا إطلاق التصريح والفتاوى
 الرابع والعشرون هل يفيد الصلوة بوقوع جرم منها في جلد غير المأكول المعروف او شعره او
 وبره او نحو ذلك ولو كان تكبير مستحبا او بشرط وقوع تمام الصلوة في المذكوريات او شرط
 صدق اسم الصلوة فيها احتمالات لكن اقربها الاخير لانه الظاهر من التصريح والفتاوى
 فلا يفيد مجرد ليس المذكوريات في انشاء الصلوة كما أصح والعشرون هل يصح الصلوة في المذكوريات
 ضرورة

ضرورة من نية اوبره او نحو ذلك او يفيد فيها مطلقا يظهر من التذكرة وغيره الاول
 وهو المعتمد السادس والعشرون اذا لم يحرم الاكل للحيلان الذي يجوز اكله كان يصير
 جلالا او بطلان الذن ان فعل بعيد الصلوة في جلد او شعره ونحو ذلك كما يحيلان الذي
 يحرم اكله بالذات او لا بل يحقق الحكم بالف ادب الاخير اشكال من إطلاق التصريح والفتاوى
 المانعة عن الصلوة فيها الا يوكل لحمه ومن العوامات الدالة على صحة الصلوة علمه وامكانه
 وعرفه انصراف إطلاق ما دل على المنع من الصلوة فيما لا يوكل الى غير محل البحث فلا ينبغي
 ترك الاحتياط ولكن الاحتمال الاخير في غاية القوة السابعة والعشرون ما يكره اكل لحمه
 ليس كما يحرم فحيز الصلوة في جلد وشعره وسائر اجزائه ولا يكره كما صرح به جدي في
 في شرح المفاتيح فقال المتبادر من مأكول اللحم والمراد منه في المقام ما يحل اكله وان
 كره فيه دخل فيه التحيل والبعال والتحريم فمثاله على ما هو الظاهر من الاصحاب وفي
 الفقه الرضوي من التذكرة يخرج من منكر الذابية اذا جازت فاصابت ثوب الرجل
 قال لا بأس ليس عليه ان تغسله انتهى وللا داف في الاعصاب والامعاء ايضا على
 ذلك ومعنى في حكم احوالها ما دل على ترك جواز الصلوة في احوالها او رادها وقت
 صحبة من زهره انها قال لا تغسل ثوبك من بول شيء يوكل لحمه وفي اخرى غسل
 ثوبك من ابرال مالا يوكل لحمه فتم انتهى الثامن والعشرون اختلف الاصحاب
 في جواز الصلوة في الثوب الذي يكون تحت وبر الارنب والثعلب والذي يكون
 فوقه مطلقا ولو علم بعدم اشتماله على شيء من الوبر وعدم نتجته على قلوب
 الاول انه لا يجوز وكاه في لف من بعض فقال قال في النهاية لا يجوز الصلوة
 في الثوب الذي يكون تحت وبر الارنب ولا الذي فوقه ونحوه في المبسوط
 وقال قال ابن بابويه اياك ان تغسل في الثعلب ولا في الثوب الذي من
 تحته وفوقه انتهى ولهم وجهان احدهما ما اشار اليه في لف فقال

احتمال الشيخ بان الصلوة في الدعة بيقين ولا يبرأ الا بمثلها ولا يقيون للبرأة مع الصلوة
 في الثوب الملاصق للوبر ثم اجاب عنه فقال ان جوابا انه قد حصل اليقين
 بالبرأة حيث وقع الفعل على الوجه المأمور به شرعا وانما فيها حملها من
 الاخبار منها صحيحة ابو علي بن راشد قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما
 تقول في الثوب يصلي فيها قال لا ولكن يلبيس بعد الصلوة قلت اصيل في الثوب
 الذي يليه قال لا ومنها اجبر على بن مزيان والرضوي المتقدمين واما باب
 عن هذه الحجة جماعة ففي المعبر الكلام في الثوب الذي على غير الارانب في
 الذي تحت جلده ينسحب على القولين فانه قلنا بالظهار وان قلنا بالنجاسة
 فلا يتعدى نجاسته الدم وطوبى له وقد اطلق المنع وقال بما فصلنا في
 المبسوط ونخرج الجواب بالمنع مقطوع الاستدشاذ فيسقط اعتبار وفي المختلف
 احتمال الشيخ بما رواه على بن مزيان وجواب بان الرجل مجهول الجوار ان يكون غيب
 عدل مع امكان حمل التيمم على الكراهة واحتمال الشيخ في المبسوط وفي المختلفين
 بعد الاشارة الى ما في لف ولا يخفى ان الرواية صحيحة عندنا من الصادق
 مع ان صحيحة ابو علي بن راشد موافقة لقول الشيخ لكن الاستدلال على التيمم
 بمجرد انتهى من اخبارنا من غير اضمحاض قربة لا يخلو عن اشكال انتهى الثاني
 انه يجوز وهو للسرير والمنهي والتميز والتذكرة ولف والبيان والذوق وسقط
 الروضة وفي الذخيرة وذهب ابن ادريس ومجموع المتأخرين الى الجواز انتهى ولهم
 وجوب منها ما اشار اليه في لف والذخيرة وفي الاول لنا انه صلى على الوجه المأمور
 به شرعا فيخرج من العهدة ولان المقتضى للتحقة موجود والمعارض لا يصلح للمانع
 اذا المعارض هنا ليس الا محاسنة الوبر وليس هذا من الموانع اذا التحسين العين اذما س
 غيره وهذا يابسان لم يتعد النجاسة الى العين فكيف بعد الوبر الذي ليس بنجس
 في الثاني بعدما فصلنا عنه سابقا استنادا الى الاصل والطلاق الامر بالصلوة انتهى
 ومنها

ومنها اخرى ما دل على جواز الصلوة مع المحرل والمستقيم من وبرا لا يمتنع والتعبد
 فيها ومنها استدلال القول بالرجوع الشيخ عن القول به في عدم ظهور عبارة الفقيه
 في القول بالادل فمنها ظهور عبارة المعبر في دعوى الاتفاق على بطلانها والمسئلة
 محل اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها او كون القول الثاني اقرب وصح في التفرع
 والمنتهى والتميز من الذكر والبيان بكذا ذلك نحن حيوان لا يוכל
 لحمة في الظاهر من جهة ما لا خلاف فيه ولا يظهر من جماعة دعوى الاتفاق ففي المعبر انفقوا
 على انه لا يוכל من حيوان البحر الا السمك والامم السمك الاما له فلس وفي التذكرة في جملة كلام
 له للامم على المنع من اكل ما ليس بسمك ومن السمك ما لا فلس له وفي حاشية الشرايع اخبر
 بما لا يוכל لحمة عندنا فان حيوان الماء لا يحل منه الا ما له فلس كالسمك وفي جامع المقاصد
 ان ليس بأكول اللحم عندنا انه لا يحل عندنا من حيوان البحر الا ما له فلس من السمك وان تقصرو
 بعض الاخبار عما يورد من جمل الحيوان انتهى اذا عرفت هذا فاعلم انه يجوز الصلوة في وبرا لم يكن لها
 عما لا يجوز الصلوة فيه كوبر الثعالب والارانب سواء كان المحرل منه قريبا سائرا للضرورة ام
 غيره وقد اطلق جواز الصلوة في ذلك في كبرى وسن والسنة وحاشية في جامع المقاصد والذوق
 والمقاصد العلمية وهي القادرة ولك وغيره وهو ظاهر الشرايع وفي المعبر ذكره وحاشية في جامع المقاصد
 فيه وجوب الاول في الحركات الدالة على صحة الصلوة من منها بعض الصور والادليل مما خرج محل البحث منها
 فيبقى مندرجا تحتها فتم الثاني دعوى جماعة الامم عليه في المعبر اما الجواز في المحرل من حيوانها على
 مذاك كما لا وميتا وفي ذكره يجوز في الحيوان لا المشوش بوبر الارانب عند علماءنا وفي حاشية لا بأس
 بالصلوة في الحرمان من بعضه لا يكون مغشوشا بوبر الارانب وذهب السيد علي تناو في كشف خرم وبرزخ
 من عدم التمسك بالصلوة في وبرا لا يוכל لحمة بل الجاهل والنقص وفي كبرى جامع الاحكام على جواز الصلوة
 في وبرا لم يكن لها وفي التفتيح لا خلاف في وبرة وفي جامع المقاصد قد اجمع الامم بوجوب كراهة الاخبار
 بجواز الصلوة في وبرة اذا لم يكن مشوبا بوبر الا يוכל لحمة وفي حاشية في جامع المقاصد بين الامم بوجوب
 الاخبار بطلقة بذلك مع كونها لا يוכל لحمة وفي كبرى جامع الاحكام على جواز الصلوة في وبرا
 الخلق من الامم بوبر الارانب والثعالب وغيرهما كما لا يخفى في المقاصد الخواص وفي حاشية

ع

الصلوة في جلد النور والعتك والتجارب والحواصل بنا وعلى ان الظاهر على ان كل من قال بذلك
قال بجواز الصلوة في جلد الخنزير والعكس ولا يقال هذه الرواية معارضه بالعمومات التي
على عدم جواز الصلوة في جلد السباع لان الخنزير مما لا نأكل لاننا نقول لاننا نأكل الخنزير مما لا نأكل
جلد من الاضبار وكلهم معظم الاصحاب انه ليس منها حلالا ذلك ولكن يقول ان التعارض
بين تلك العمومات وهذه الرواية من قبل معارض العمومات من وجهين بغير المقدم
والترجيح مع هذه الرواية مبدأ ومنها ما يبيح به في شرح المفاتيح من غير عبد الرحمن بن
الحجاج الذي وصفه بالصحة في ذلك وجهه والكشف قال سال ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اذا
عنه من جلود الخنزير قال ليس بها ابن فقال جعلت فداك انها في بلادى وانما هي كلاب
يخرج من الماء فقال ابو عبد الله عليه السلام فاذا ضربت فبشر خازجه فقال الرجل لا فقال لا
باس وهذه الرواية وان لم يكن مصرقه بجواز الصلوة في جلد الخنزير ولكنها بجوازها بل
عليه كما لا يخفى وحالها حال الرواية المتقدمة في جميع ما ذكره وضحاها ابن ابي يعقوب بن
ابي عبد الله عليه السلام انه كان عنده رجل من الخنزير قال له جعلت فداك ما تقول
في الصلوة في الخنزير قال لا باس بالصلوة فيه فقال له الرجل جعلت فداك انه مسانه
علاجه وانته اعرفه فقال له ابو عبد الله عليه السلام انا اعرف به منك فقال له الرجل انه على
واليس احد اعرف به مني فبشر ابو عبد الله عليه السلام لام قال انه دابة يخرج من الماء
او يصا ومن الماء فاذا فقد الماء مات فقال الرجل صدقت جعلت فداك هكذا فقال ابو
عبد الله عليه السلام فانك تقول انه دابة فتش على اربع وليس هو في حد الحيوان فيكون
ذكا نه خروجه من الماء فقال الرجل اى والله هكذا اقول فقال ابو عبد الله عليه السلام فان الله
احل وجعل ذكا نه مؤثرا كما احل الحيوان وجعل ذكا نه مؤثرا وادرد على هذه الرواية
في المعبر فقال هندی في هذه الرواية بوقف لا تشعها لضعف خبر بن سليمان ومخالفها
لما اتفقوا عليه من انه لا يؤكل من حيوان البهي الا الشوك والاصناف الا الله فليس واجاب
عن هذه الايراد في كرى وجامع المقاصد فقال في الاول قلت مضموها مشهور بين
الاصحاب فلا يترفع ضعف الطريق والحكم بجعله جازا ان يسند الرجل استعماله في الصلوة

وان لم يرك كما احل الغنات يجوز جها من الماء فيه فهو شبه الحلال بالمال لا في حبس الحلال
وكان المحقق يجهى انه نفس له سائله فذلك حكم بظاهره لا باعتبار الرواية وقال في التلخيص
ولا يصح استنادها لان مضموها مشهور بين الاصحاب ولا يغيرها حلالا نه اعلم من اجل الاصل
وفي الزاوية ضعف هذا الخبر من اجل الاكثر وهو لا يرد في الصلوة مع التخرج فيه بالذكا وهو لا يغيره على ذلك
فما لا يجله الجوزة ومما ذكره من هذا المقدمه قال في حقه لا يخلو الغنات مع عدم الاستعمال في حقه
ان يكون المولد منه الثوب لا يبعد في ذلك انما يشوع استعماله وكونه القدر القالب الساع وقوله
يحيى بن عمران المتقدم والروى المتقدم لا يقال هذه الاضبار حيران احدها ما حكمه بعض الاجل فقال
في كتابها ومن كتابها الحلال المحمدي بن علي بن ابراهيم قال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يسلط في
ثوب ما لا يؤكل لحمه ولا يشرب لبنه فلو لم يرك حله كانه من قول رسول الله صلى الله عليه وآله لا يسلط في الخنزير
والطريقان لا يسلط في الخنزير من كلاب الماء وهي موشح الا ان يفيح ويمنى وانما ما اشار اليه في الرواية فقال
في الاضبار من مولا صاحب البيت انهم تسئل روي عن صاحب العسكى عليه السلام انه سئل عن الصلوة في الخنزير
يوسى الارباب فخرجهم عم يوسى بن عدي بن ابي جعفر بن محمد بن علي بن ابراهيم في هذه الرواية
فاما الايراد وحدها لكل حلال الا نقول هذا الخبران ضعيفان سند فلا يصلحان في فضلنا من المقاصد
لما تقدم ولا يقال ان كل من احل دعوى نقل الخلاف فيما صار اليه لا نقول هذه الدعوى شهره القول الثاني لا يجوز
التعويل عليها والمسند على ان كان تدبيري ترك الاضبار فيها ترك جلد الخنزير في الصلوة كما صرح به في الكشف
الرياض ولكن القول الثالث في جواز الصلوة فيه هو المقدم وحكي في الكشف عن اقتدار الحكم بكونه ذلك الثاني في جلد
في الصلوة في جلد الخنزير كونه في الاول لا يجوز فيه ولو كان يصحح الثاني في حاشيته مع وكذا في حاشية
وكرى وصرح بالاول في ذلك وصفه والمقاصد العلية والرياض وهو عوط بل هو المقدم سواء قلنا بكونه
ذافس سائله لا وصرح في كرى وكن وصفه ذلك بان ذكا نه اخراجه من الماء ويا ويعرف من كثره
يعرف به نذكيه الجلود واما الصلوة في غيره فلا تترك فيها التذكير كما صرح به في المقبول وكذا في المقاصد
العليه وصفه ولقد الترياض وفي جملة فيها دعوى الاجماع على ما قلنا في الايراد من كونه قسما او قسما
على ان لا يركها لاجبوت ولا يركس بالموت فيبقى على الطهارة وذلك ما نه ذكا نه يظهر في الجلد لا في الوبر
على جواز الصلوة فيه وفي المقاصد العلية لا يترك في جواز الصلوة في غيره التذكير لاجاها والروضة

وصوره ما وللمفوض الغز وغيره ولا فرق في المفوض مطلقا بين ان يكون الغز غلبا ولا كما صرح به
 فيما ذكرنا ان النفس وبلا لارب والتعاليب الخاصة اذا غلبت الغز بالجزاز الصلوة في الشوب الموهلة
 حيث لا يكون الغز مستهلكا ولا يصدق الصلوة في الغز لمحض وقد صرح بالجواز في النهاية والصلوة
 والمنتهى وكرة وكرة ون وقص والمقاصد العلية وما اشبهه منه والرياض وغيرها في حاشية رحمه الى
 الاصحاب واجمع عليه وفي هي وكرة وكرة وغيرها تجب من رارة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 الغز لا يوجب الصلوة الا ما كان من غير محلول بغيره وسيله ضرورية او قطن ما فاما يكون المحض
 للرجال والنساء الشاكس لاختلاف عبارات الاصحاب والروايات في تفسير الغز في الغز دايرة ذات
 اربع تصاد من الماء وتحت بقصد وجدتيها من الثمار والصلوة ولم اتفق في النهاية الغز
 وابرة ذات اربع تصاد من الماء فاذا فقدت مانت روى ذلك من الصلوة وفي المذكور في الغز لا تجز
 ذات اربع تصاد من الماء فاذا فقدت مانت ونحوه ما من نهاية الكلام وفي الذكرى على ما في
 زعمنا من ان الصلوة وهو من رهاك ومن الناس من زعم ان كل الماء وعلى هذا كل
 وكانت تدون التاج لان الظاهر انه دون نفس سائكة وفي التفسير هو دايرة ذات اربع تصاد من الماء وقص
 بقصد وفي جامع المقاصد الغز دايرة ذات اربع تصاد من الماء فاذا فقدت مانت وفي ذلك الغز
 دايرة ذات اربع تصاد من الماء فاذا فاقدت مانت كالصك وفي المقاصد العلية الغز دايرة ذات اربع
 تصاد من الماء ولا يقس بدونه وفي الروض الغز هو دايرة ذات اربع تصاد من الماء فاذا
 فقدت مانت وفي الروضة الغز هو دايرة ذات اربع تصاد من الماء وفي ذلك اختلف
 الاصحاب في حقيقة الغز قيل انه دايرة ذات اربع تصاد من الماء وتحت بقصد وجدتيها
 روى ابن ابي يعقوب وزاد الضرر ومضى عبد الرحمن بن الحجاج تدل على كون كل الماء وقص
 الجبل الملتصق قد اختلف في حقيقة الغز قيل هو دايرة ذات اربع اذا راق الماء ما فيه
 قد دل الحديث على انه كل الماء فان نفس من الامام بكون ذلك الرجل في ذلك القول لم يقل
 كلام المقبر وكرة ثم قال روى ابن ابي يعقوب في حاشية الروضة قال الخارج في كتابه لا يعرفه قد تقدم في
 الصلوة انه دايرة ذات اربع تصاد من الماء فيكون هذا اليوم في حاشية الروض وهو مذكور في
 هذا الاصل الى سطر كثير جدا انتهى والحمد لله اكمل الغز لم يذكر دايرة هذا الاصل في القاموس العربي

جمع غزوه والغز كذا ذكره الانساب جمع غزوه وغزوه ومنه غزوه ومنه غزوه ومنه غزوه
 الغز من كسب الغز بلعل عليه الغز لغز او لا ياتي بفتح من صوف واربعة وهي باصة بلباسها والصلوة والصلوة
 فيكون الغز من كسب الغز بلعل عليه الغز لغز او لا ياتي بفتح من صوف واربعة وهي باصة بلباسها والصلوة والصلوة
 وعلى قول الحديث الاخر فم يصدق الغز والغز راى في الله ان الغز لا يكون كذا كانت تنج من صوف واربعة
 وبه في الغز ما صرحه او ما ذكره كان عليه غز او لا ياتي بفتح من صوف واربعة وهي باصة بلباسها والصلوة والصلوة
 فلا تباين لانه في كلام بعض اصحابنا ان الغز لا يكون كذا كانت تنج من صوف واربعة وهي باصة بلباسها والصلوة والصلوة
 الذين ياتي بالغز ما لا ياتي بفتح من صوف واربعة وهي باصة بلباسها والصلوة والصلوة
 ابو بكر بن الجراحا يعمل منها الشاي يعيش في الماء ولا يقصد ما روى وليس على هذا الحديث وكذا في الغز لا ياتي بفتح
 خريف قال بعد ما كان من الطلوع الذي هو في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 بن الحجاج ورواية ابن ابي يعقوب في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 قال احمد بن محمد بن الحجاج في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 الماء ورواية ابن ابي يعقوب في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 الغز قال احمد بن محمد بن الحجاج في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 بالكلية وفي ذلك اختلف في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 صحيح عبد الرحمن بن الحجاج في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 بذلك الشر والبر وفي جامع الروايات في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 الغز في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 قال احمد بن محمد بن الحجاج في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 ما لم يفتقر شارب الاربع في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 اقول في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 به الان في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 البغض في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في

جمع غزوه والغز كذا ذكره الانساب جمع غزوه وغزوه ومنه غزوه ومنه غزوه ومنه غزوه
 الغز من كسب الغز بلعل عليه الغز لغز او لا ياتي بفتح من صوف واربعة وهي باصة بلباسها والصلوة والصلوة
 فيكون الغز من كسب الغز بلعل عليه الغز لغز او لا ياتي بفتح من صوف واربعة وهي باصة بلباسها والصلوة والصلوة
 وعلى قول الحديث الاخر فم يصدق الغز والغز راى في الله ان الغز لا يكون كذا كانت تنج من صوف واربعة
 وبه في الغز ما صرحه او ما ذكره كان عليه غز او لا ياتي بفتح من صوف واربعة وهي باصة بلباسها والصلوة والصلوة
 فلا تباين لانه في كلام بعض اصحابنا ان الغز لا يكون كذا كانت تنج من صوف واربعة وهي باصة بلباسها والصلوة والصلوة
 الذين ياتي بالغز ما لا ياتي بفتح من صوف واربعة وهي باصة بلباسها والصلوة والصلوة
 ابو بكر بن الجراحا يعمل منها الشاي يعيش في الماء ولا يقصد ما روى وليس على هذا الحديث وكذا في الغز لا ياتي بفتح
 خريف قال بعد ما كان من الطلوع الذي هو في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 بن الحجاج ورواية ابن ابي يعقوب في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 قال احمد بن محمد بن الحجاج في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 الماء ورواية ابن ابي يعقوب في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 الغز قال احمد بن محمد بن الحجاج في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 بالكلية وفي ذلك اختلف في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 صحيح عبد الرحمن بن الحجاج في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 بذلك الشر والبر وفي جامع الروايات في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 الغز في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 قال احمد بن محمد بن الحجاج في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 ما لم يفتقر شارب الاربع في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 اقول في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 به الان في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في
 البغض في حاشية من الروايات المتقدمة بذلك زيادة على ما تقدم في

في الخلاف ولقد من ان الذمة متعلقة بالصلوة قطعا فلا يخرج المكلف عن العدة الا
 سيقن ولم يثبت هنا وهو ضعيف لانه قد عدا بالعمومات الدالة على صحة الصلوة قطعا ومنها
 ان الغالب فيها لا يوجب له عدم جواز الصلوة في جلدته فكذلك يحمل الجنب عملا باستقلال
 وقية نظرها ومنها ما يمتنع به في لفك نقال ولان المناسبة والدوران يقتضيان
 المنع اتمى وفيه نظر ومنها ما يمتنع به في لفك ايقم نقال ولان تعويم النجم والوقوف
 والبول يناسب الجنبه المتقضى لوجوب الاحتجاب ودوران المنع مع عدم اكمل النجم
 وجودا في غيره وعدم ما في الماكول بدل على العلية اتمى وفيه نظر ومنها دعوى المنع
 في ف الاجماع مما اصاب الله فانه قال كلما لا يوجب له الجنبه الصلوة في جلدته ولا
 وبره ولا شره ودرويت رخصه في جواز في النكاح والتمتع والاحتجاب والاحوط
 ما قلناه دلليا اجماع القرية اتمى وبعضها ظهور عننا في العيشة والسرور في
 دعوى الاجماع على ذلك انهم وقد تقدم اليها الاشارة في المسئلة الثانية لا يقال
 هذه الدلالة هي موهونه بشبهة القول الثاني باختلاف اقوال بعض اربابها
 حتى في الكتاب المتضمن لدعواه ذلك بل ادعى في بعض كتبه الاجماع على الخلاف
 كما سياتي اليه الاشارة انتم ومع هذا فقد ناقش في ظهور عبارة الخلاف في
 اليها الاشارة في المنع عن الصلوة في السجود فصلا عن دعوى الاجماع عليه
 لان قوله والاحوط ما قلناه ظاهر في عدم الحكم بالمنع عن ذلك فتبصر في
 دعوى الاجماع الى غيره لاننا نقول لاننا نستهار القول الثاني بحجب جوب
 الوهن في الدعوى المذكورة ونقل استقاراه معارضه مثله واختلاف القول
 غير فادح خصوصا على تقدير كون كتاب الخلاف متأخرا عن ط ودعوى
 الاجماع على القول الثاني لا يصلح للمعارضه هذه الدعوى مما سياتي اليه
 الاشارة والمناقشة في دلالة عبارة الخلاف على المنع من جواز الصلوة
 في السجود وفي دلالتها على دعوى الاجماع عليه في غاية الضعف ومنها
 ما يمتنع به في لفك من مؤلفه ابن بكير المتقدمه وقد اخرج بها في كره

الانصاف والانتصاف وجامع المقاصد ومن وجبه ومجمع الفائدة على القول الاول
 والمناقشة فيها بضعف السند كما في المعبر والانتصاف وجامع المقاصد والروضا
 منصفه بناء على حجة الموثق كما هو المختار على انه قال في ماشيه صد قد تلحق الامتناع
 هذه الرواية بالقبول وكذا المناقشة فيها بدلالة المنع من الصلوة في الخمر كما في
 الانتصاف منصفه ايضا بناء على المختار من ان العام لمخصص حجة في الباقي كما لا يخفى
 ويقصد هذه الرواية جملة من الروايات الدالة على المنع من الصلوة في السجود
 بالعموم كما في بعضها وبالمخصوص كما في آخر وقد تقدم اليها الاشارة ولا يخفى
 وجوه ايضا منها ما يمتنع به في مجمع الفائدة ولك من الاصل ولعلمنا ان ادبه
 ما ذكره في لفك فقال احتج المجوزون بان اصله براءة الذمة يقتضي عدم التكليف
 بالمنع ثم قال الجواب براءة الذمة انما يصار اليه عند انتفاء العلم بظهور اصابته
 الفعل فلا ومنها ما اشار اليه في مجمع الفائدة نقال الاصل بعدم نجوم الرسة
 والافهام المطلقة دليل الجواز اتمى وهذه الحجة بدوcente بعين ما دل على المنع
 من الصلوة في جلدته غير الماكول ودعوى الشيخ في ف الاجماع على المنع من
 الصلوة في جلد السجود ومنها دعوى الشيخ في ط على ما حكمه في المعبر وكذلك
 والذخيرة والجعل المتين نفي الخلاف في جواز الصلوة في جلد السجود فانه
 قال فاما السجود والجواز فلا يابس بالصلوة فيها بل خلاف اتمى وفيه
 انه معارض بما ارعاه في الخلاف من الاجماع على المنع وهو اولى بالترجيح
 لو هن ما في ط اولا بوجود الخلاف العظيم ومبصر كثير من المتقدمين الى
 المنع ولا جرد قبل هذا على ما في الخلاف نفسه لفظ الاجماع ولا ينافيه
 وجود الخلاف والكلك لفظه بل خلاف كما لا يخفى وثانيا بوجهه بالنسبة
 الى الجواز كما لا يخفى فكذلك بالنسبة الى السجود ولان ما في الخلاف
 مقصود بظهور كلام ابن زهرة وادريس في دعوى الاجماع على المنع
 والكلك ما في ط فيكون مرجوحا لا يقال ما في ط مقصود بظهور ما حكمه

في التواضع من الأمان في دعوى الأجماع على الجواز فيكون مثل ما في كتابنا لا نقول
 لا نعلم ظهور ما من الأمان في ذلك علما ولكن ما في كتابنا أكثر معاندا فيكون أولى
 بالترجيح ومنها ما نكس به في بيع فانه قال يجوز الصلوة في جلد النجاس بان
 لا يأكل اللحم قال في حاشيته بيع ذلك والتحليل يكونه لا يأكل اللحم موجود في
 بعض الروايات وكان المراد انه ليس ببيع يأكل اللحم فيمنع الصلوة في جلده
 انتهى وهذه الحجة في غاية الضعف كما لا يخفى ومنها جملة من الأخبار فيها
 جملة من الأخبار صحيحة على بن مرشد قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما يقول في
 القراء أي شيء يصلي فيه قال أي القراء قلت الغيبك والتموير والنجاس
 فقال فصل في الغيبك والنجاس فاما التموير فلا يصل فيه ومنها صحيح
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن القراء والتموير والنجاس
 والتحليل واستأجرت فقال لا بأس بالصلوة فيه ومنها صحيح على بن
 يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن لباس القراء والتموير والغيبك
 والنجاس وجميع الجلود قال لا بأس بذلك ومنها خبر مقاتل بن
 مقاتل قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الصلوة في التموير والنجاس
 والغيبك فقال لا بأس في ذلك فانه دأبه لا يأكل اللحم ومنها خبر علي بن
 ابي حمزة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام واما الحسن عليه السلام عن لباس القراء
 والصلوة فيها فقال لا يصل الا فيما كان ركبا الى ان قال لا بأس بالنجاس
 فانه دأبه لا يأكل اللحم وليس هو قائم عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله انه هني عن كل ذي غلب ومنها خبر داود الصرمي عن يثيب بن يسار
 قال سألت عن الصلوة في الغيبك من القراء والنجاس والتموير والنجاس
 التي يصاد ببلاد المشرق او بلاد ان صلى فيه لغيره قال فقال صل في
 النجاس والنجاس هو الرمي ولا يصل في النجاس ولا التموير ومنها
 خبر الوليد بن ابان قال قلت للحسن عليه السلام في الغيبك والنجاس قال نعم

قلت

قلت يصلي في الغيبك ان كانت أكثر قال لا يصلي فيها ومنها صحيح البرقي قال سألت ابا الحسن عليه السلام
 عن ليس في التموير والنجاس والحوصل وما اشبهها قال لا بأس بذلك الا الغيبك ومنها خبر
 يحيى بن عمران انه قال كتب الى ابي جعفر الثاني عليه السلام في النجاس والغيبك جعلت ذلك
 احب ان لا يجنبني بالبقية في ذلك فكتب بخطه عليه السلام ومنها خبر المروزي عن قريب الابن
 عن عبد الله بن الحسن عن جده عن علي بن جعفر عن ابيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الغيبك
 التموير والنجاس والغيبك فقال لا بأس ولا يصل الا ان يكون ذكيا ومنها ما رواه في الكشف
 عن الزمخشري عن كتاب المسائل ان سأل ابا الحسن عليه السلام عن الصلوة في الغيبك والقراء والنجاس
 والحوصل التي تصاد ببلاد المشرق وبلاد الاسلام يصلي فيها لغيره قال يصلي في النجاس
 الحواصل الحوان رضية ولا يصل في الغيبك والتموير ومنها ما رواه في الكشف فقال وفي
 الخارج من توقيع الناحية المقدسة لاجد بن ابي روح وسألت ما يصل ان يصلي فيه من الغيبك
 والتموير والنجاس والغيبك والحوصل فاما التموير والغيبك فخير علي بن يقطين
 فيه ومنها ما رواه في الكشف ايضا فقال وفي بعض الكتب عن الرضا عليه السلام قد يجوز الصلوة
 فيما لم يقبض الا من ولم يحل اكله مثل النجاس والغيبك والتموير والحوصل او كان فيهما
 يجوز في مثله وجعل الصلوة اتمى وقد يناقش في بعض الأخبار المذكورة للدلالة على
 جواز الصلوة في النجاس ما في الاول فهو من الاول ان هذه الرواية تضمنت الاول
 به ادعى الظاهر وهو جواز الصلوة في الغيبك والنجاس والمنع منها في التموير فيكون
 شاذه والناظر لا يكون حجة وقد اشار الى هذا جماعة فقوله في مقام الجواب عن الغيبك
 به على جواز الصلوة في النجاس والجواب انكم لا تقولون نعمون الحدوث لا تتأهل على
 تسوية الصلوة في الغيبك منقطع الاحتياج به مع احتمال القول به عند الضرورة وفي
 جامع المقاصد قد احتج احتجاج هذا القول بهذه الرواية مع انها اقوى حججه وقد تضمنت
 حل الصلوة في الغيبك ولا يقولون به في الروايات فتنافذ وجعلها لا يحج
 عن شيء افاض في الشك او اشكال في المتن واقرى دلاله على الصحة صحيحة على
 بن راشد وليس من الجاهلين جميع غيرها الا انها تضمنت حل الصلوة في الغيبك ولا يقولون

به وفي المدارك يمكن المناقشة فيه من حيث المثل لتفنيده جواز الصلوة في غير النجاسات من غير
 التأكول ولا يعلم به تأيلا الا ان ذلك غير قاطع عند التحقيق كما بيناه مرارا وفي الاخر فيه
 نظر للاشماع على الفتك وجواز الصلوة فيه غير محمول بين الامم والاصحاب وفي حاشيته
 ووجه على الاستدلال باستعماله عما لا يقولون وهو الفتك فان وجه الحمل على التفنيده
 فليكن الحال في النجاسات انهم عليها اولى من طرح ما يعارضه بعضي اوثا بل وفي شرح المفاتيح
 او تفنيده لا يقول به احد من الفقهاء والموهبات سيما عند من لم يجعل الحيز المقتضى له
 محله كما هو رأي صاحب ك ومن شاركه انتهى لا يقال يدفع ما ذكره ما ذكره في الزاين
 فقال والتفنيده لا لا يقولون به غير ضاير لعدم الخروج عن المحجة به كما قد روي محله
 وان اوجب الزهني في مقام التعارض لانا نقول هذا الكلام هنا ضيق كما لا يخفى
 الثاني ان هذه الرواية معارضة بموقف ابن بكير لما بعده وهي اولى بالترجيح والا
 يلزم اما طريقها او تخصيصها او حمل الزهني فيها على الكراهة بالنسبة الى النجاسات كلها
 اطلاقا اما الاول فلان الظاهر ان الاصحاب لها القبول وكونها المستند عندهم
 في اثبات المنع من الصلوة فيما لا يؤكل لحمه وقد صرح بذلك في حاشيته وفي شرح
 المفاتيح ان مؤلفه ابن بكير هو الاصل في هذه المسئلة انتهى واما الثاني فلان الرواية
 ناضية في الدلالة على المنع من الصلوة في النجاسات فلا يجوز تخصيصها بغيره وقد
 اشار الى هذا جماعة في ذلك بعد الاشارة الى الرواية واجاب عنها في المغيرة بان ضرا في
 علي بن راشد خاص والخاص مقدم على العام ويؤيده عليه ان رواية ابن بكير وان
 كانت الا ان اسمها على السبب الخاص وهو النجاسات وما ذكره معه يجعلها كالنهي
 في المسئول عنه روح تحقيق التعارض ويصير الى الترجيح وفي ذلك فيه بعد الاشارة
 الى ما في المغيرة وفيه بطون لان الرواية وان كانت عامة الا ان عليها على السبب
 الخاص وهو النجاسات وما يذكره معه يجعلها كالنهي في المسئول عنه وفي حاشيته
 رواية ابن بكير بمنزلة التفنيده في النجاسات حيث وقع السؤال عنه بخصوصه فذكر في
 الجواب كالترجيح في سمول الحكم وعلى هذا يدفع ما اورد في المغيرة في كرى بعد الاشارة

الى ما في المغيرة قلت بدفع عمومه وبجعله خاصا معارضاما في صدره وفي شرح المفاتيح
 وما ذكرنا في غيرها من النجاسات بخصوصه في السؤال والجواب مطابق للسؤال ففي مثل
 الخاص وكذا الحال في بعض اخر بل وصرح فيه بالمنع عن النجاسات من حيث انتهى الا يقال
 بدفع ما ذكره ما ذكره في الزاين فقال دعوى مراضة في المنع عن النجاسات لا سيما النجاسات
 العام فيه عليه لسبق السؤال عنه الذي يصبره كالنهي في المسئول عنه غير مفهومان
 صرح بها جماعة لا يمكن تخصيص النجاسات بان يترك كونه حراما لصلوة في وجهه فلا
 حرام الا النجاسات التي سالت وحيث جاز التخصيص متصلا حارضا لا لعدم الفرق
 بينهما انتهى لانا نقول هذا لا يصلح للدفع ويظهر وجهه بعد التأمل سيما ان الموقفة
 عامة ولكن صحيحة اي على بن راشد بالنسبة اليها ليست خاصة مع كونه في المغيرة
 والتفنيده حتى تخصيصها بها الموقفة بل التحقيق ان التعارض بينهما من قبل تعارض
 العمومين من وجه لان الموقفة وان كانت عامة بالنسبة الى النجاسات الا انها مختصة
 بغير صورة التفنيده والقروية قطعا والتفنيده وان اخصت بالنجاسات والفتك
 ولكنها عامة بالنسبة الى ما انتهى اليه من الاضطرار فينبغي الرجوع الى الوجهات وبعضها
 مثل ميمونة السند والمواقفة للعمومات الدال على صحة الصلوة مطمع التفنيده كما اشار اليه
 في المغيرة فقال اذا جتمع المانع غير ابن بكير اخبر بان ضرا خاص والخاص مقدم وبان ما ذكره
 من الخبر روي عن ابن بكير وفيه طعن وليس كذلك على بن راشد ولانه مطابق لما
 دل عليه اطلاق الامر بالصلوة انتهى ولكن اعظمها مع الموقفة كما لا يخفى وفي ذلك خيرة
 وفي ترجيح خبر ابن بكير على خبر ابن بكير ايضا لانه ابن بكير وان كان
 خطبا لكنه من الشهرة والحلا لا يمكن تالكش انه من اجعت الغصاة به على صحيح ما
 يصح عنه واقواله بالنسبة واما ابن راشد فلم يذكره حاشي ولا الشيخ في ست نعم ذكره
 الشيخ في كتاب الرجال وثقة بترجيح رواية لا يحسن عن اشكال وفي شرح المفاتيح
 ملاقيا ومصححها والصحة المذكورة الاخبار الدالة على المنع المحاذرة لمذاهب العامة
 والمطابقة لطريقه الخاصة المأخذ عن كل معتبر المستحقة لما ذكرنا من موجبات الحجية

والقول بأنها عامة وهذه الصغائر والخصائص مقدم ظاهر الفساد لان تقديم
 نزع النعامة بل وكون الخاص اعم من العام ليس كذلك اذا تضمن ما لا يقول به احد
 من اشد المعايير والموجبات سيما عند من لم يجعل الجزاء مقتضى لهجه كما هو رأي صاحب
 له ومن شاك به ان موثقه ابن بكير التي هي الاصل في هذه المسئلة ومما ذكرنا في
 قولنا تضمن التجنب بخصوصه في السؤال والجواب مطابق للسؤال ففي مثل الخاص
 وكذا الحال في بعض آخر بل وصرح فيه بالمنع عن التجنب فمجرد ما قلنا قلت حمل الصغائر
 والصغائر على التقييد غير ممكن لضعفها ما لم نقل بدالة عامة لانهم قالوا الجواز في كل الا
 يוכל والنظر من في جوب الصلوة في التهور والفك انهم قلت مذهب العامة في
 زمان صدور الرواية غير مضبوط ومع ذلك يمكن كون عدم التصور فيما لا يقولون
 به من جهة ضرورة في رواية تمام او داع اخر بخصوصية المقام ولذا حمل اشارة هذه
 الاخبار على التقييد بحول الامساج لعلنا لكن ما قلتم في العذر في ذكر ما لم يقل به احد
 هو العذر في ذكر التجنب فما يقولون في ذلك يقولون في هذا الاحتمال لا شك فيه
 فاذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال ولو سلم عدم البطلان فلا شك في عدم مقارنته
 لما هو حال عنه هذا العيب العظيم واما الصدوق فلهذا مالف الاجماع ولذا لم يفتي احد
 بكلامه ويكون مراده ما قاله ظاهره على ما انا نقول ما تضمن ما لم نقل به الاثاذا و
 يوشك ان يكون مخالفا للاجماع لا يوافق ما هو مسلم عند الكل انتهى واما الثالث فلا يخ
 اما ان يحمل التقييد بالنسبة الى غير التجنب او يحمل على مطلق المرجعية بالنسبة الى
 الجميع وكلاهما باطل اما الاول فلا يستلزم استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز وهو ان
 يكن ما ثرا فلا اقل من كونه في اعلى مراتب المرجعية وعندى ارتكاب الجمل على
 القيمة او من ارتكابه فلا يخبر ما ذكره من ان الموثقة هو لوله على الكراهية في التجنب
 وان حرم في الباقي ويجوز استعمال المشتك بجهته بقرينة واما الثاني فلا يستلزم عدم
 جواز التمسك به في اثبات المنع من الصلوة في غير التجنب والفرق سائر ما لا يؤكل لحمه
 وهو بطل ما عرفت من تلقى الامساج الموثقة بالقبول واثارنا في هذا في جميع النفاذ

فمن

فقال وجمل ما دل على المنع بخصوصه على الكراهية طريق الجمع ولكن ما يفتي في حديث ابن بكير والاه
 واضحه على تحريم غير التجنب ويلزم القول بالجواز الثغاب في اشباهه انتهى واما في الثاني فنبأ
 ذكرناه في مقام المناقشة في الخبر الاول واما الثالث فتقدم ترجمته بجواز الصلوة في التجنب
 نعم يدل بهجومه على ذلك ولكن يجب تخصيصه بالموثقة لانها اخص منه كما لا يخفى على ايد
 هذا العموم بخصوصه بالنسبة الى ما عدا التجنب والخبر في الصلوة لما دل على عدم جواز الصلوة
 فيه فكذلك بالنسبة الى التجنب واما في الرابع فيضعف السند كما في الفتاوى جامع المقاصد وك
 ففي الاول الجواب الحديث مرسل ومقابل واقفي ثبت لا يصار الى روايته وفي الثاني وحديث
 مقابل لا ينفك لانه واقفي وللارسال يمكن المناقشة فيه من حيث السند بائنا على عدم
 من الحاصل انتهى سلمنا صحة السند ولكن يد عليه ما اوردها على الخبر الاول وفي حاشيته
 ثم يد روايته على بن ابي حمزة اعتبار كونه مما يؤكل لحمه في التذكية وهم لا يقولون به الا يقال
 ان الذي هيئنا في كلامه ليس من التذكية بالمعنى المصطلح عليه بين الاصحاب بل اعتبر فيه
 رائد عليها كونه مما يؤكل لحمه وان لم يقرب ذلك في التذكية او يقال ان مراده من الحكم بان الذي
 ما ذكره الحديث ولا يكون ذكيا هذا وقوله نقلت وما لا يؤكل لحمه من غير الغنم في بعض نسخ
 يك مع وجوده لا وفي بعضها وفي كآبد ونه وكلها لا يخفى عن بني اما الاول فلان التوضيف
 بنسب الغنم كما ترى اذا ما يؤكل لحمه لا يخص بالغنم واما الثاني فلانه لا يظهر للسؤال توجيهه
 وايضا اذا كان السؤال عما يؤكل لحمه من غير الغنم فالجواب بعدم الباس في التجنب كما ترى
 فانه مما لا يؤكل لحمه ان يحمل ما على الاستفهامية ويقال ان حاصل السؤال انه هل شيء يؤكل
 لحمه بخلافه القراء غير الغنم فاجيب بان التجنب كل فجعل الجواب على تقدير ثبوت الاجماع
 على حرمة اكله على التقييد فانهم انتهى واما الخامس فيضعف السند ايضا سلمنا صحته ولكن
 يد عليه ما اوردها على الخبر الاول وهو ما ذكرنا مناقش في الاخبار الباقية على صحة
 الربان بن الصلت واما فيها فنبأ اوردها على الخبر الثالث كما اشار اليه في حاشيته ص
 فقال واما ما استدله به ايضا في هي من صحته على بن يقطين وصححه الربان بن الصلت
 فيه انه لا دلالة فيها على جواز اللبس في الصلوة كما هو المدعى هنا والتمسك باطلاقها

ليس ينبغي بل الخلائق نفى الياس في الاول وفيما عدنا لما في الثاني دليل على منجهم على انه ليس
جواز الياس في الصلوة واستثناء الغالب لا يدل على كون الماد ذلك فاذكرنا في الاضمار
من وجوب الجهل على القيمة وان بعد ذلك لا يبقى لمن في التجارب ايضا انه ليس كذلك انما
القيمة انما وبالجمله الاخبار وان كثرت في جواز الصلوة في التجارب ولكن ليس ينبغي فيها
يصلح لا يابيه وتبين لها على القيمة مجهول قريب ربما يشك اليه فاقضيه بعضها من التماس
الجواب بعض القيمة لظهوره في شوع الجواب بالقيمة ولا ينافيه ما ذكره في الذخيرة فقال
يحدث للجهل على القيمة ان مذهب العامة جواز الصلوة في جلود ما لا يؤكل لحمه وط
والاستفاد من اكثر الاخبار السابقة بثبوت الجواز في التجارب ونفى ذلك عن غيره كالنحو
والغالب وانما لها انما وهذه لما ذكره في حاشية منه فقال واما الزوايا الباقية فضعيفه
الاسناد ولا يصلح للاستناد واما على القيمة ان في الجميع ولا ينافيه سؤال الثالث في
الزاعم ان لا يجيب بالقيمة وهو لا يمنع في بعضها من بعض ما يجوز العامة وهو ينافي
القيمة لان للقيمة ربما كانت على السائل بان يكون المنع عما يجوز له مظهرها في وقت
فلا يجوز له ذلك وما منع وبما لم يتحقق له ضرورة الى لينة بعينه فلا يفرض المنع
عنه فانهم انما ومع هذا والمصلحة في غاية الاشكال ولكن القول الاول هو الاصح
مع انه احوط اليقن وعلى القول الثاني فهل يكره الصلوة في التجارب او لا يصرح
بالقول في التفتيح والجعفرية والمقاصد العلية وهكذا في نف عن ابن حمزة
وينبغي التنبيه على امور الاول وبس التجارب كجلده كما يستفاد من كلام الاصحاح
فلا يجوز الصلوة فيه على المختار ويجوز على غيره الثاني يستعمل المختار للتجارب
كما ثبت للتابع فما تقدم اليه الاشارة من الاحكام والفروع الثالث صرح في كرى و
حاشية مع وجوب المقاصد ومنه ولك والمقاصد العلية ومنه ولك والذخيرة بالبرهان
في جواز الصلوة في جلود التجارب نكته وهو جيدة الوان انه ذو نفس وان الذبايح
غير مظهر عندنا وقد قطع ياد ونفس في كرى وقال في كرى وقد اشهر بين التجارب
المساكين والمقاصد العلية ومنه انه غير مذكى ولا غيره بذلك يجهل لا يضر

المسلمين على ما هو الاصل فغير علم ذلك حرم استعماله انما ويظهر من حاشية مع وجوب المقاصد
ومن ذلك المصير الى ما ذكره من الاكفاء بسلاط في الحكم بالذكاة وهو جسد واضح في
جامع المقاصد على عدم العبرة باسمه بين التجارب بان متعلق الشهادة هنا غير محصور فلا
شعاع الرابع قال بعض الاجلدة التجارب على ما ذكره في كتاب مجمع البحرين حيوان على
حد الذي موع اكبر من المقاصد سقره في غاية البغوية بعد من جلده العرا وبليسه المصون
وهو شدة الضل ان انصر الانسان صفه الشجرة العلية وهو كثرته بلا الصفا ليه
واحسن جلوده الارزق الاملس انما يحرم على الرجال في غير حال الحرب
والضرورة وغير حال الصلوة ليس الحروب المحض الذي يصلح لسر العورة كالنحو
والشر او بل ونحوها وكذا لم يحرم ذلك في حال الصلوة ولا يجوز فيه وفيه في غير حال الصلوة
والحرب اما حرمه ليس في غير حال الصلوة والضرورة والحروب فقد صرح به في الشرايع
والعبر والمنتهى والارشاد والفقهاء والذكورة والتعريف والذكورة والروس والمجففة
وجامع المقاصد والروس والمساك والمقاصد العلية والمدارك والذخيرة والكفاية و
الزباين ونحوها والجملة فيه امران الاول دعوى الاجماع عليه في الاقتصار والمصير والذكورة
والتعريف وجامع المقاصد والروس والمدارك والكشف وشرح المفاتيح وجامع المقاصد
على الاول المصريح بان يجمع عليه بين علماء الاسلام كما هو ظاهر جامع المقاصد والمساك و
جميع الفتاوى والكفاية والذخيرة الثاني جلده من الاخبار وقطاعها في الروض و
جامع المقاصد وشرح المفاتيح منها خبر ابي حارود عن الباقر ع ان النبي قال لعلي ولا
يلبس الحرير فيجوز الله خلدك يوم تلقاك ومنها خبر مصدق بن صدقة عن جعفر بن
محمد عن ابيه عليه السلام ان رسول الله ص ما هم عن سبع منها ليس الا شترق والحري والفرو
الاربعون ومنها خبر سلمة بن بكير عن الصادق ع قال لا يلبس الرجل الحرير والديبا
الا في الحرب ومنها خبر زرارة عن الباقر ع نفى عن لباس الحرير للرجال والنساء
ومنها السماع في بعضها لا يلبس الحرير فانه من بليسه في الديبا لم يلبسه في الاخرة
وفي اخر عن رسول الله ان يلبس الحرير والديبا والفرو في اخر هو محرم على كذا

أما لا يقال قد صرح في جملة من الأخبار بأن ليس بركوة وأنه لا يصلح وهما ظاهران في الجواز
 لأننا نقول هذه الأخبار لا يصلح لمعارضتها الأدلة الدالة على الحرمة من وجود عترة وبالجملة
 لا إشكال ولا شبهة في المسئلة وأما حجة بسبب الصلوة فإدعاء تقدم صريح في غير ذلك
 والخلاف والسرابع والمنتهى والتعريف والبصرة والمذكرى والبيان والدروس والمقاصد
 العلية والروض والذخيرة والفتح في المحكمين أمور الأول الغرض المناهضة عن ليس
 المحرمين من الاجامات المحكية والأحكام المستقيمة المتقدمة إليها الإشارة فانه يشهد
 حال الصلوة انما يدل قيل ثبت التعريم فيها أو في الثاني دعوى اجماع علماء الاشكال
 على حرمة لبس في الصلوة في المنتهى والمذكرى الثالث جملة من الأخبار فيها تحريم
 اسمعيل بن سعيد الاموي الذي وصفه بالصفحة في جامع المقاصد وجمع الفائدة
 وعرفها قال سألت الرضا عما هل يصلي الرجل في ثوب ابراهيم فقال لا ومنها خبر محمد
 عبد الجبار الذي وصفه بالصفحة في هي وجمع الفائدة والمذكرى وحجبه وحاشيه
 منه والكشف وغيرها قال كتبت الى ابي محمد عما سألته هل يصلي في ثوبه في قلنوة حرم
 محض او قلنوة ديباج فكتب لا يحل الصلوة في حرم محض ومنها خبر ابي محمد
 قال سألت الرضا عما هل يصلي في ثوب ابراهيم قال لا ومنها مؤتمدة عما عن الصادق
 قال وعن الثوب يكون عليه ديباجا قال لا يصلي فيه ومنها خبر الحلبي عن الصادق
 قال كلما يجوز الصلوة فيه وعله فلا بأس بالصلوة فيه مثل النكاح الابريم والقلنسوة العدة
 ومنها مكانة الجوى عن صاحب الامور والاشهر عليه وعلى آله الطاهرين
 لا يجوز الصلوة الى في ثوب سده ولحمته قطنة او كنان ومنها الرضا لا يصلي في ديباج ولا
 في حرم محض ولا في ثوب ابراهيم محض لا يقال يعارض هذه الأخبار رضي اسمعيل
 بن نوح قال سألت ابا الحسن عن الصلوة في ثوب ديباج فقال ما لم يكن فيه التماثيل
 فلا بأس لأننا نقول هذا الخبر لا يصلح لمعارضتها ما تقدم من الأدلة الدالة على حرمة
 الصلوة في الحرم المحض وقد تنزه في المعبر على حال الحرب وفي غيره على الحرب
 المنتزع وبالجملة لا إشكال في المسئلة وينبغي التمسك على أمور الأول لا إشكال ولا شبهة

من غير الضرورة والحرب

في الكلام

في الحكم بنسب من لبس الحريم على الوجه المحرم ومن وجد عن العدالة ان الحريم يحل له لبسها
 الرسول ان من لبس الحريم على كل معصية يجب العقاب في العدالة وهل يحكم بالخروج عن العدالة
 بمجرد ادعاء هذه الحوام ولا يظهر من القول بعد والتحريم والارشاد والتأنيع والارشاد
 كما من التخصيص الاول والا قرب اتفاقا فاقا للمقدس في مجمع الفائدة والوارد في التخصيص
 والفاضل العراسا في الكفاية اذ لا دليل على كون من الكلبا من ثوبها يقدح في العدالة
 ويحرم التمسك منه لا يفيد ذلك والالكان كل معصية تقتضيها لذلك وهو خلاف
 وان انشأه جماعة هذا ويتفاد من مجمع الفائدة دعوى اجماع على الجواز ودعوى اذن
 الملقن والتمهدة بلبس ارا دوسرة الامراء وفي غيرها البعد في ان يرضى قال ولا يابيه
 اطلاق عما برهم لقوة اعتقاد وردده لبيان جنس ما يقدح في العدالة من دون اتفاق
 الى ان شرط حصول النكاح فيه او الاكفاة بالمرأة الواحدة وانما العاقل التخصيص ذلك
 الى الخلاف في زوال العدالة بلبس ذنب او بالكلية بها خاصة وملا حظ العسر من الحرام
 الزبورة وانما ما يجب كونه كلبا او صفا من وطير العمل بمقاديرها كغيره من صفة في ذلك
 المسئلة انما في الثاني انما على عالما على الحريم المحض في غير الحرب والضرورة بطلت
 صلوة ولا فرق بين ان يكون الحريم هو الساتر للعبورة او غيره اما بطلان الصلوة في
 الصورة الاولى فقد صرح به كما في الخلاف والمعتبر والمنتهى والمذكرى والذكرى و
 جامع المقاصد والروض والمقاصد العلية والذخيرة والمذكرى وكلام وجوه الاول
 دعوى اجماع عليه في صريح الخلاف والانتصار وظاهر المعبر والمذكرى والمنتهى و
 المذكرى والمذكرى وعندهما طمس ردم الخلاف فيه كما صرح به رجال الذين انزاعوا
 الثاني ما عاكس به في الانتصار والخلاف نقالا الصلوة في ذمته بيقين ولا يبرأ بيقين
 اذ انصلى في الحريم لمحض انما وفيه نظر الثالث ان الصلوة فيه متى ما كان مقدم اليه
 الارشاد والمنتهى اذ اخلق بنفس العبادة امتنع الضاد على الامع وقد تمسك بهذه
 الجهة في الخلاف وجامع المقاصد والروض والمذكرى والذخيرة والارجع ما اشار
 اليه في المنتهى والمعتبر والانتصار فالاول لنا ان ستر العورة عبادة تنسقاء من الشرع

وقد انتهى عن هذا بالخصوص والتميز في العبادات يدل على الفساد مع فساد الشرط وعدم
نظر الشارع اليه بعد المشروط قطعاً اذ لو كان لا يتحقق لا يتحقق الصلوة ولا التيمم
بغيره لما فلا يمنع الصحة ولأن الشرط وهو التيمم لا يتحقق لانه لا يتحقق بالتميم
ان يتحقق الشرط فيلزم فساد المشروط فيعود التيمم في الحقيقة الى الصلوة وتتم الثاني
بالمخرج من كون التيمم شرطاً والالكان التيمم المخصوص منها عند ما هو ابره وذلك
محال وقال الثاني لنا على تقدير كونه سائراً للعبادة انه يسمى عن التيمم والتيمم يدل على فساد
التيمم عند لا يقال التيمم عن التيمم لا يرفع معناه التيمم لانه معنى حقيقة لا يفتي بالتيمم كما قال
لانهم قالوا التيمم لا يرفع اسم التيمم مع تحققة فيكون شرط الصلوة حاصل به لا لا نقول لانهم
ان شرط الصلوة حاصل كيف كان لا لا لانهم ان التيمم اذ كيف كان بل التيمم للمأمورية
والان لم يكن التيمم ما هو ابره منها عند وقال في الثالث بعد التصريح بطلان الصلوة
فيه والمجهر انه لا خلاف في تحريم لبس الحرير المحض على الرجال وظاهر التيمم يقتضي فساد
الاحكام المتعلقة بالجموع من احكام هذا اللبس المحرم صحة الصلوة فيجب ان تكون الصلوة
به فاسدة لان كل معنى عنه يجب ان يكون فاسداً على ظاهر التيمم الا ان يمنع من ذلك
دلائل وضوح وان كنا نذهب الى ان التيمم من طريق الوضع المعنوي لا يقتضي ذلك فان
العرف الشرعي يقتضي انه لا يشبهه في ان احكامه ومن معهم ما كانوا يجتمعون في الحكم
قبلاً والشيء وبطلان تعلق الاحكام الشرعية له الى اكثر من واحد وفيه شبهة نعم و
رسوله ولهذا لما عرفنا حجية عن عقد الزنا كواقيتاً والعقد وبانه غير محرم ثم لم يوقع
احد منهم في ذلك على دليل سوى التيمم والافعال احد منهم قط التيمم يقتضي بطلان الصلوة
بالجموع ويحتاج الى دلالة اخرى على الفساد وهذا عرف لا يمكن مجده انتهى وفي هذه
لان لا يتم الا على تقدير كون التيمم واجباً كوجوب الجهد لا كوجوب غسل الثوب او على
تقدير كون التيمم يدل على الفساد شرعاً وكلا الامرين لم يحددهما دليل فتم واما بطلان
الصلوة في الصورة الثانية فقد صرح به في المعبر والتيمم والمذكورة والتحريم والبيان
والذكرى وبما مع المعاصد والمعاصد العلية والروض والمدارك والذخيرة والمجته

ظهور الاختصاص في الجلال التيمم في دعوى الاجماع عليه واطلاق التيمم من القطوع فيه في
جمله من الاخبار لعدم اليقينة الاشارة الشاملة لمحل البحث وهو يقتضي الفساد كما
اشرنا اليه والاخيلاط فتم الثالث لا يفتي في جميع ما ذكر بين ان يكون الصلوة
واجبة او نافلة ولا في الواجبة بين ان يكون يومية او غيرها كصلوة
الرايات وصلة الجفارة بناء على المختار من صدق اسم الصلوة عليها حقيقة او
اما على غيره فلهل عدم فسادها بذلك اقوى للأصل والطلاق الا وهو علم شمول
التيمم عن الصلوة في الحرير لها وبالجملة كما صدق عليه اسم الصلوة حقيقة فيفسد اذا
اقي به وهو لا يفسد للحرير وعالم به لا يطلق الاختصاص والفتاوى المتضمنة للتيمم
عن الصلوة في الحرير والحكمة بفساد الصلوة منه هذا لا يقال الاطلاق المذكور
لا يشمل جميع افراد الصلوة لعدم تبادر بعضها منه لا نقول لانهم ذلك بل هو
شامل لجميع الافراد اما اتصاله وجوب حمل المطلق على جميع افراد في اتصال المقام
مع عدم تبادر بعض خاص هذا ولان ترك الاستقصاء في بعض الاخبار يقتضي
على ارادة العموم منه اولاً لعدم القابل بالفصل بين الافراد كما هو الظاهر فتم
الثالث الجاهل بطلان الصلوة في الحرير كالعالم به فيبطل صلوة فيه والظاهر
انه في الاطلاق فيه الرابع ادخل في الحرير فهو انسياً او جهلاً بكونه
حريراً فهل يبطل صلوة من اولا اختار ان ايهما كان لا يبطل ويدل عليه
امور منها العرف الدالة على صحة الصلوة مع وضوح قوله رفع عن ابي
الخطاء والسيان اذ ليس المراد الحقيقة بل المراد رفع ما يترتب عليه في
لزم الاعادة وهذا وبينه نظر لان المتبادر منه رفع المؤاخاة فيصير الاطلاق
اليه ومنها ظواهر الاخبار عن الحكم بالفساد بذلك مع بطلانها بما ذكره لا نقول
لانهم ذلك لان دلالتها على ذلك باعتبار التيمم عنها فيه وكون التيمم في
العبادة مقتضياً للفساد في العبادات كما هو التحقيق ومن الظاهر ان هذا لا
يجوز في المقام لعدم توجه التيمم الى الجاهل بالموضوع والثاني المتيقن

نعم قد يمنع من بوفرائي المتعنى لئيبه ومنها انه لو قد الصلوة فيه في الفروض
للزم الجرح العظيم فيما اذا اتفق ذلك في مدة طويلة كغش سنين ولا قابل بالفصل
بين الصور وفيه نظر الثاني انها بطل ويدل عليه امور اربعة منها هجوم ما دل على
فاد الصلوة في فضلات غير المأكول مطلقا ولو شيئا او جهلا بالموضوع وهو
موثقة ابن بكير المتقدمه لان الحرير من فضلات غير المأكول لا يقال انما هو
من الزوايات والقناوي ان فاد الصلوة في الحرير ليس لاصل كون من فضلات
غير المأكول بل لكونه حريرا كما لا يخفى فلا يصح ان يصرف العموم المذكور الى محل البحث
ولذا لم يستند واليه في شيء من مسائل الصلوة في الحرير لا نأقول لان لم
ظهور ذلك من الروايات وظهور القناوي في المنع من جهة المفهوم لا يمنع
ثبوته من جهة اخرى استقيمت من رواية معتبرة متأصل ومنها طريق جملة
من العبارات في دعوى الاجماع على البطلان في محل البحث ففي الانصاف
وتما اشرقت به الامامية القول بان الصلوة لا تجوز في البتة اذا كان من الحرير
مخض لان الفقهاء يخالعون في ذلك والجهة فيما على ما ذهب اليه اجماع الامامية
عليه وفي الخلاف من صلى في حرير مخض من الرجال من غير ضرورة كانت
صلوته باطلا ووجب عليه اعادتها ومالك جميع الفقهاء في ذلك ولعلنا
اجماع الفروقة وفي المعتمد اما بطلان الصلوة فيه فهو مذهب علمائنا وفي المتن
ذهب علمائنا اجمع الى بطلان الصلوة في الحرير المخض للرجال الامع القروية
وفي الجرح وفي التذكرة لا تصح الصلوة فيه عند علمائنا اجمع وفي الذكرى بطل
الصلوة فيه عندنا وفي ك اما بطلان الصلوة فيه فهو مذهب علمائنا وفي التذكرة
ذهب علمائنا الى بطلان الصلوة في الحرير المخض ونقل اجماعهم عليه للمنفرد
المحقق وغيرها وفي الرأى من لا تجوز الصلوة ولا تصح في الحرير المخض للرجال
اجماعنا انما ظاهر المصريح به في كثير من العبارات كالانصاف وقت وهي وكري
وعينها لكن فيها عندنا وهو وان لم تكن صريحة في الاجماع لكنه في حجب انتهى

ولا يقال لان لم اشراف العلاقات العبار المذكورة الى محل البحث بل تنصرف الى صورة
الجد يقربهم انهم استدلوابع ما ذكره من الحكم بالبطلان بالتميز عن الصلوة فيه
ومن الظاهر انه لا ينصرف الا صورة العمل فيكون العلاقات المذكورة محمولة
عليه والا لكان الدليل احق من المدعى وهو غير حائل لا نأقول لان لم
صلاحية ما ذكره قربيه على قيد الاطلاق لانهم لم يقتصر في الاستدلال على
ما ذكره من الحكم على الدليل المذكور بل احتجوا عليه ايضا بدليل اخر وهو
الاجماع النازل لجميع الصورة وزاد في الانصاف وقت التمسك بقاعدة الاصل
الجارية في الجميع انما والخصاص بعض الادلة ببعض الصور يقتضي بقيد
اطلاق العبارة مع قيام دليل اخر عليه فتدبر ولا يقال ينصرف الى الاطلاق
المذكورة الى الغالب وهو غير محل البحث لندرة لا نأقول لان لم كون
نادرا بحيث لا ينصرف اليه الاطلاق هذا وما يؤيد دعوى عدم عموم
الحكم بالاقسام الاول ولو كان حقا لمعترض لجميعهم او جماعة منهم كما لا يخفى
ومنها قاعدة الاصل وفيها نظر والمسئلة محل اشكال ولكن الاحتمال الاول
اقرب مع انه احوط الخامس اذا شك في كون الثوب حريرا فهل يصح الصلوة
فيه او لا اشكال من قاعدة الاصل وان الشرط في التماس ان لا يكون حريرا
فاذا فصل الشك في الشرط وهو يقتضي الشك في المشروط فيجب الاحتياط
ومن الاصل والعمومات الدالة على صحة مطلق وتبادر المعلوم كونه حريرا من
الاطلاقات الدالة على المنع من الصلوة في الحرير وكيف كان فلا ينبغي ترك
الاحتياط السادس هل يتخلف في الحكم بفساد الصلوة في الحرير ان يكون
مليحا من او لا الى اخرها بحيث يقع مجموع الصلوة فيه او يكفى في ذلك
لبسه في جزء من اجزاءها الا قرب بطلان الثاني وكونه المعتمد صدق الصلوة
في الحرير عرفا التابع المراد بالحرير ما يعم القرم كما صرح به بعض الاصحاب في
حاشيته يع المراد بالحرير ما يعم القرم بالحرير وبالفرض في تلك القرون من الحرير

عن ابن

وان عاتره في الاسم وانما يدل على ذلك خبر العباس بن معمر عن ابيه قال سالت
 عن الابن ثم والقرن ان هما سواء والمروى عن ابيهم في ذكر حمل ضاهي النبي صلى الله
 عليه وآله انه نهي عن لبس الحرير والديباغ والقرن للرجال لا اشكال ولا
 شبهة في انه لا يحرم على الذكر غير البالغ لبس الحرير مطلقا كما صرح به في الرقوع
 والمقاصد العلمية وغيرها قالوا لان التحريم من خطاب الشرع فلا يتعلق به وهل يحرم
 على الولي تمليك من لبه اولى حكم في المبادك من بعض الاول والمقصد هو الثاني
 وقالوا للذكر والفتور والمنهي والمعتبر والذكر والمقاصد العلمية والرقوع
 ومما شيع ويجامع المقاصد والمدارك والتعليقات الحاشية ويجمع الفائد في
 فيه كغيره الشهرة عليه وفي ك وحبره غراه الى المعبر ومن تألف عنه والجه فيها
 ذكر الاصل للمقصد بالشهرة العظيمة وبانه لو كان التمكن حراما لاشتهر لغيره
 عليه والبالى بغيره فاقدم مثله ونجى عبد الملك بن عتبة قال سالت ابا عبد الله
 عما يصل النبا ثياب الكعبة هل يصلح لنا ان نلبس شيئا منها قال يصلح للصبيان
 والمحدث ينبغي بذلك الايمان بدفع ما ذكره النبوي المرسل حرام عن ذكره وانه
 لا تأتقول هذه الرواية ضعيفة سندها ودلالة فلا يصح الاعتماد عليها في مقابلة
 ولا يقال يدفع ما ذكره قول جابر كما تنوعه عن الصبيان وتركه على الجوارح لا
 نقول هذا لا يصلح للذكر انما لان نحل جابر على تقدير تسليم لعله كان لاصل
 النزلة والتمسك على انه قال في مجمع الفائدة وغيره لا يبعد دلالة على الجوار
 فانه يفهم انه كان ملبوسا لهم ويكون النزع حال البلوغ انتهى وينبغي التنبه
 على امرين الاول هل يفيد صلوة فيه كالبالغ اولا اشكال من ان السبب في الحكم
 بفناء الصلوة في الحرير لبس الالهي عنها وهو هنا غير متحقق لعدم توجه
 الى الصبي كما عرفت ومن شمول العبارات المتضمنة لدعوى الاجماع على الحكم
 بفناء الصلوة في الحرير لجل الفرض مضافا الى اصاله عدم صحة الصلوة
 والى غلته اشتراك الصبي مع الرجل في شرائط الصلوة فيلحق به نحل النجس

من الجمع

وفي الجمع نظرا لثاني لا يحرم على الرجل ولا على غيره تمكين المجنون من لبس الحرير
 للاصل وعدم الدليل على الحرمة ^{محمدا} من لبس الحرير المجنون في حال الحرب
 من غير ضرورة كما في الشرايع والمعتبر والنافع والبقية والتحريم والقواعد والمنهي
 والتذكير والذكرى والبيان والدروس والرقوع والمقاصد العلمية ومما عرفت
 والمدارك والدررة والزياد وظاهر الاقضية والمجفرية والكفا يدورهم وجه الاول
 ظهور اتفاق الاصحاب عليه فان العظم قد صرحوا به ولم يجد لهم مخالفا ولا هادرا
 منهم لا يقال بفساد من اطلاق الانتصار والشرايع والخلاف والارشاد الحكم
 بحرمه لبس الحرير وعدم استثناء حالة الحرب كغيرهم شوق التحريم مع انما يكلف
 يمكن دعوى ظهور الاتفاق على نفيه لا نقول الظاهر عدم التصرف الاطلاق
 المذكور الى حالة الحرب كما لا يخفى وبالحجة دعوى ظهور الاتفاق على ذلك وجهه
 الثاني ظهور كلام بعض الاصحاب في دعوى الاجماع عليه قال في المعبر والذكرى
 يجوز لبس في الحرب وهو اتفاق علمائنا الثالث ما نذكره في المعبر والمنهي
 والذكرى فقالوا كان لعروة يلق من ديباج بطائفة من سندس محوفا وكان
 يلبسه في الحرب وقد شيع جماعة من التابعين ولم تنكروا عليه مع جماع النهي
 عام ولم يسلوا الرقص في هذه والا لا تنكروا عليه الرابع ما نذكره به في المعبر
 والمنهي ومما عرفت المقاصد فقالوا في مقام الاحتجاج على جواز اللبس لا ولانه يحصل
 به قوة القلب وينفع ضرر الودد عند مرئته فنجى عن الضرورة الخاصة ما
 نذكر به في المنهي والذكرى فقالوا في المقام المذكور ولان المنع من لبس الرجل
 ما فيه من الخلاء وهو غير مذموم في الحرب لان النبي صلى الله عليه وآله رأى بعض اصحابه
 يلبس في الحرب فقال في مشيه فقال صلى الله عليه وآله انها مشية بعضنا الله ورسوله لا
 في هذا الموضع الثاني حمل من الاضمار منها منى جماعة الذي عده في المنهي
 ومما عرفت المقاصد والذخيرة من المؤثر قال سالت ابا عبد الله عن لبس الحرير
 والديباغ فقال ما في الحرب فلا بأس ولو كان فيه تماثيل وقد نذكر في الرواية

جماعة منهم الحق في المعبرتان وساعة وان كان وانما لكنه ثمة فاذا سلم خبره عن المعارض
 حمل به انتهى ومنها خبرنا يحصل بن الفضل عن ابي عبد الله ع قال لا يصلح للرجل ان يلبس
 الا في الحرب ومنها خبر الحسن بن علي بن محبوب عن ابيه ع ان عليا ع كان لا يلبس يلبس
 الحرب والعربا في الحرب اذا لم يكن فيه التماثل بالنسبة اليه وبني النبي ع امور الاول
 المعبر ما يسمع مرابا حقيقة فما يطلق عليه الاسم بجان الاعية به والوجه فيه واضح الثاني
 هل يخص الحكم بالحرب المباح او يعم المحرم فيه اشكال من اطلاق النص والقرى
 في جواز لبس الحرب حال الحرب وان حرمه الحرب لا يمنع من تجزئ اللبس ومن
 امكان دعوى انصرف الاطلاق المتأخر اليه الى الاول فيبقى الثاني عند رجاحت
 عموم ما دل على حرمه لبس الحرب مضافا الى انه يبعد تجزئه في الحرب المحرم
 فالاحتمال الاول لا يخرج عن قوة مع انه موقوف الثالث هل يجوز اللبس قبل الشروع
 في الحرب وعند ابدته والتمس له او يختص الجواز بجال الاشتغال بالحرب
 ولعل الحكم بالجواز قبل الحرب تقدم رجاحت العادة بلبس شيء لا يخرج عن
 قوة لدلائل ما دل على جواز لبس الحرب حال الحرب بالالتزام العرفي عليه
 كالا يخفى الرابع لا فرق في ذلك بين حال الصلوة وغيره ما يجوز ان يلبس وهو يخط
 حال الحرب ولا يقتضي صلوة بذلك اما الاول فلاطلاق النص والقوى الدالين على
 جواز لبس الحرب حال الحرب واما الثاني فلان فساد الصلوة بلبس الحرب انما
 كان باعتبار انتمى وهو حرم من رفع فلا يحصل الفساد كما صرح به في التجزئ
 لا اشكال ولا شبهة في جواز لبس الحرب في حال الضرورة مطلقا ولو في حال
 الصلوة ولا قصد به والظاهر ان ذلك مما لا خلاف فيه ومن اطلق جواز النسبة
 للضرورة الفاضلة في المعبر والشرائع والنافع والتذكرة والشهادة ان في الذكرى
 والدروس والبيان والالتفات والمقاصد العلية والروض والمحقق الثاني في
 جامع المقاصد وسبب الشهيد الثاني في ك وغيرهم وعاره في المعبر والتمس الى
 علمائنا في ك وكري ومن صرح بدعوى الاجماع عليه وفي ك قطع به الاجماع

وفي الذخيرة لا خلاف فيه واضح عليه في المعبر والتمس في ك بان معهما يقطع التكليف
 واضح عليه في غيرها بالعمومات قال مثل قولهم لم يلبس شيء مما حرم الله تعالى الا في
 اجل لمن اضطر اليه وقولهم ع كلما غلب الله عليه فانه اولى بالاعتذار وقوله رفع عن
 ائمتي الخطاء والسيئات وما اكرهوا عليه وما لا يطيقون ونحو ذلك انتهى وهل
 يجوز لبس المجردة تنفع القيل وان لم يكن هناك ضرورة ولا صرح في التمس والتذكرة وما
 المقاصد الاول واختصا عليه بما روي من ان النبي ع رفض في لبسه لعبد الرحمن
 بن عوف والزبير بن العوام لما شكوا اليه القيل مع اصالته اشتراك المكلفين في الحكم
 ويؤيد ما ذكره عموم التعليل في خبر ابي الجارود ولم يطلق النبي ع لبس الحرب من
 التمس الا لعبد الرحمن بن عوف انه كان رجلا قلا وخرج المحقق في المعبر
 الفاضل الغزالي في الذخيرة بالثاني وهو موقوف بل لا يخرج عن قوة للعمومات الثانية
 عن لبس من غير وجود ما يصلح لتخصيصها واما دل على انه ع رفض لعبد الرحمن
 والزيه في لبسه فلا يصلح لذلك لضعف سند سلمنا الصحة ولكن لبس فيه دلالة
 على الجواز في صورة عدم الضرورة فلعل ترخيصها كان لاصل الضرورة
 يجوز للنساء لبس الحرب المحض احتيازا ومن غير ضرورة ولا يحرم ذلك
 عليهن كما يحرم على الرجال ويتحقق صلواتهن فيه اما جواز اللبس وعدم حرمة
 لهن فقد صرح به في الشرايع والمعبر والتمس والارشاد والقواعد والتذكرة
 والدروس والتذكري والبيان والروض وجامع المقاصد وجميع الفوائد والمبادئ
 والذخيرة وغيرها والظاهر ان هذا لا خلاف فيه وقد صرح في التذكرة والتذكري
 والتنقيح والروض وغيرها بدعوى الاجماع عليه وفي المعبر هو قول العلماء كانه
 وفي التمس ذهب اليه كل من يحفظ عنه العلم وفي جامع المقاصد عليه اجماع اهل
 الاسلام وفي شرح المفاتيح لجدي قدس سره هو من ضروريات الدين واما صحة
 صلواتهن فيه وعدم حرمة ما فاصل اليه الشيخ في النهاية وكه والحلى في السرائر
 والفاضل في الشرائع والمعبر والنافع والتجرب والتذكرة والمختلف والارشاد

والقواعد والشهيدان في البيان والذكرى والالغنية والذروص والرقص والمحقق
الثاني في الجعفرية وما جمع المقاصد ووسط الشهيد الثاني في المدارك والقامل
الخراساني في الكفاية والذخيرة والوالد دام ظله في الزياض واليديد الاستاذ قدس سره
في الذرة وجمال الدين الخراساني في حاشية الزواجر وجدى قدس سره في شرح
المفاتيح وغمره في المعبر والمنتهى إلى الشيخين والمرفعي وأبا عجم وفي جامع المقاصد
وعبرها إلى الأكثر وفي النفع والمقاصد العلية وبهج الفائقة انه المشهور وفي
لغف قال ابن بابويه في نهج لا يجوز الصلوة للمرأة في الحرير المحض وباقي اصحابنا
على الجواز وفي كركي ما صلا بين فيه فالشهر الجوز ومنعه ابن بابويه ثم
ادعى انه قد قوى الاصحاب وفي وضع ق من صلواتهم فيه استناد إلى جبرين
لا يهتمان بحجة في مخالفة ما عليه الاصحاب وفي الزياض هو شهر القولين
بل لا خلاف فيه يظهر الامن في منع والمنتهى فتوقف وهما شاذان بل على
خلافهما المباق باقي الاصحاب كما هو صرح به في لغف ويترجم من الذكرى والرقص
وخبرها ولعله كك انما وطهم بذلك وهو الاول اصله الا باصه كما اشار اليه
جدى قدس سره الثالث ما تمسك به في المعبر والمنتهى والمختلف والذكرى وجامع
المقاصد والمدارك والذخيرة وغيرها من الاطلاق الامم بالصلوة التام لم يخل
البحث خرج منه بعض الصور ولا دليل على خروج محل البحث منه فكونا
مندرجا تحته فثبت صحة بناء ما تقر في الأصول من ان الامم بالمهية
الكلية يقتضي الامثال باي فرد منها وبعضه قوله لا تقاد الصلوة
الامن في الوقت والطهر والقبلة والركوع والتجود الرابع الشهرة
العظيمة التي لا يبعد دعوى شذوذ القول بخلاف ما عليه المعظم بل
ربما يتفاد من جملة من الكتب دعوى الاجماع على ما صار اليه من ان الصلوة
فان فيه في مقام الاحتجاج على ما صار اليه للاجماع على جواز اللبس لمن
من غير تقييد بجالي انما الخاص انه لو لم يكن صلواتهم فيه جارية لاشتهر

بل وثباته والى بقية قطعاً بل المعهود من سيرة الملمات والمسلمين الجوزان
كما اشار اليه والدى دام ظله العلي فانه قال الملمون في الاعصان والاصفاد
لم يمنعوا الماء عن الصلوة فيه كما لم يمنعوا عن لبس في غيرها وهو اجماع قطعي
لا يمكن ديكو الحاشية انه لو فصل صلواتهم فيه لزم الجرح العظيم غالباً المحصول
العرف الشديدي في تعميم اللباس حال الصلوة في اغلب الاوقات كما لا يخفى
والداني بقية للجماعات الدالة على نفى الجرح في الترتيب السادس اطلاق
الاخبار المجوزة لللبس الحرير فانه يشمل حال الصلوة منها خبر عبد الله
بن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال النساء يلبسن الحرير
الذي ياج الا في الاحرام قال في الزياض وقضية الاستفتاء جواز لبسهن
في الصلوة انما وقد عد هذه الرواية جماعة من الموثق ومنها خبر اسمعيل
بن الفضل قال سألت ابا عبد الله ع عن المرأة هل يصلح لها ان تلبس ثوباً
حريراً وهي محرمة قال لا ولها ان تلبسها في غير احرامها ومنها وثقة سماعة
عن الصادق ع قال لا ينبغي للمرأة ان يلبس الحرير المحض وهي محرمة
فاما في الحر والبرد فلا بأس ومنها المروي عن قرب الاستاذ عن علي بن
جعفر عن اخيه موسى بن جعفر قال سألت عن ديباج هل يصلح لبس
للنساء قال لا بأس ومنها ابن يوسف بن ابراهيم عن الصادق ع انما يمكن
المصنوع من الابرسم للرجال ولا يكون للنساء وفي خبر اخر له عنه ع انما
كره الحرير المهم للرجال وفي صحبة محمد بن اسمعيل بن مريح قال سألت
ابا الحسن ع عن الصلوة في ثوبه ديباج فقال ما لم يكن فيه التماثيل ولا
يقال غاية ما يتفاد من هذه الاخبار جواز ان يلبس المرأة الحرير في
الصلوة وهو لا يمنع من فادها به لا نقول هذا باطل اذا اظهر انه لا
قائل بالفصل بين الجوز وصحة الصلوة مع انه ربما يدعى فهم الصحة عرفاً
من اطلاق الجوز ولا يقال يعارض ما ذكره من الاخبار منها الاجابة

المطلقة للمنع عن الصلوة في الحروب الثامنة للنساء ومنها صحيح محمد بن عبد الجبار
قال كتبت الى ابي محمد اسأله هل يصلي في قلنسوة صري منهن او قلنسوة دياج
فكتب عم لا تحل الصلوة في حروب منهن قال في ثوب هو عام في حق الرجال و
النساء ومنها خبر ابي الحرف قال سألت الرضا ع هل يصلي في ثوب ابرسيم
قال لا يصلي فيه وثوبها مكاتبه الحربي عن صاحب الامعة لا يجوز الصلوة الا
في ثوب سده ولحيته قطن او كنانا ومنها الرضوي لا يصلي في دياج ولا في حروب
محصن ولا في وثني ولا ثوب ابرسيم محض ومنها ما هو كانه نص في المنع عن الصلوة
المروية في الحروب وهو خبر ان احدها خبر زرارة قال سمعت ابا جعفر ع ينهى عن
لباس الحروب والنساء الا ما كان من حروب مخلوط بخرجه او سده قرا وكنانا او
قطن وانما يكره الحروب المحض للرجال والنساء قال في المنتهى لا ريب ان النهي
في حق الرجال للثوب كونه في النساء قضيه للعطف وكذا لفظة كرهه نزل بها
التحريم في حق الرجال كذلك في النساء للعطف وثانها خبر جابر الجعفي المروي
عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر ع يقول يجوز للمرأة لبس الحروب و
الدياج في غير صلوة واحرام وحرم ذلك على الرجال الا في الجهاد ويجوز
ان يحرم المذهب ويصلي فيه لانا نقول الاضمار المذكورة لا تصلح للمعاد
اما خبر عبد الجبار والمنع من ثوبه للرجال كما اشاء واليه جماعة كما عرفت
في لف والمحقق الثاني في جامع المقاصد والفاضل الخراساني في الذخيرة
فقال لو طاهر الحرف يقتضي انصرا فيه الى الرجال لانه جواب عن القلنسوة
التي هي ملابس الرجال وكره في الذخيرة كغيره فقال ويؤيدون نقل
القول في اكثر الروايات بصلواتهم فيه ولو كان المنع قنا والاهن لكان بالرجال
اخرى لجواز اللبس لمن في غير حال الصلوة انتهى لا يقال يدفع هذا ما تقر
في الأصول من ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المحل لانا نقول ذلك مسلم

في الاصل في المطلقة كما في الرواية فلا تملك سلبا ولكن نقول غاية الرواية لا تملك
فيمكن تقييده كما في الروايات المانعة من الصلوة في الحروب بالرجال بل هو لا
بالنساء والمطلقة لجواز لبس النساء والحروب والتعارض بينهما وان كان من قبيل
تعارض العمومين من وجه فيمكن تقييده كليهما بالاضطرار لان تقييده الاطلاقا
المانعة من الصلوة في الحروب بالرجال او لا اعتصاما بالروايات الموضوعة
للنساء وليس الحروب بالشهرة العظيمة وغيرهما تقدم اليه الاشياء واما خبر
ابي الحرف فلم يمنع من ثوبه النساء لانه لا يقال ان يكون هل يصلي فيه بصفته
المتكلم لا بصفته المحمول من المضارع فلا يشمله قطعاً مع ذلك فلهما
لم تثبت جواز الاعتماد عليه واما خبر عمار فلم يمنع من ثوبه النساء ايضاً لانه
ان يكون لا يصلي فيه بصفته المذكور المعلوم لا المحمول فلا يشمله قطعاً واما
مكاتبه الحربي فلضعف سندها فلا يجوز الاعتماد عليها واما الرضوي فلضعف
سند مع المنع من ثوبه للنساء ولما ذكرناه في خبر عمار واما خبر زرارة
سندك باسناد علي بن موسى بن بكر الواقفي مع ان ظاهره خلاف الاجماع كما لا يخفى
فيمكن حمل النهي ولفظ الكراهة فيه على مطلق المرجوحية وهو وان كان
موجوباً بالنسبة الى التقييد بحال الصلوة ولكن ينبغي المصير اليه لما بيناه
من الأدلة على المخارفة فيه فظهر وكيف كان والرواية مما لا يصح الاستناد
اليها هذا واما خبر جابر الجعفي فلهذا لا يخفى فلا
يصح الاعتماد عليه ولا يقال يلزم من الحكم بالمنع من صلوة الرجال فيه
المنع صلوة النساء فيه لانه لا يشترك فيهما في الحكم لانا نقول هذا الا
لا يصلح لمعارضته الادلة على المخارفة مع امكان المنع منه كما اشاد اليه بعض
المحققين نأه قال في مقام الجواب عن الاصل المذكور اننا لانعلم ثبوت الحكم
الواردة في خصوص الرجال للنساء الا ان يدل دليل على ذلك من اجماع او غير
خصوصاً بما كان فيه مظنة القرينة كما نحن فيه حيث جاز لبس الحروب للنساء

دور الرجال وهو مظنة الفرق بينهما في الصلوة ايضا مع اطلاق ما دل على جواز
 لبسهن بل عوم بعضها ولا يقال لوجان للنساء والصلوة في الحرمين لان هذه الاحكام
 فيه والنا في كل ما تقدم مثله اما الملازمة فلما دل على ان كلما يجوز الصلوة فيه
 يجوز الاحرام فيه واما بطلان الثاني فلما دل على انه لا يجوز النساء والاصنام في الحرم
 وقد بنا قس فيه بالجمع من الملازمة وادارة وبالجمع من بطلان الثاني اخرى ولا يقال
 الجوز من فضلات حيوان الا في كل فلا يصح الصلوة فيه كطهارة الا يوكل لعمدنا نقول
 المقدسة الثانية ممنوعة في محل الحدث وذلك اما المنع من الدليل على اصالته علم
 جواز الصلوة في فضلات حيوان الا في كل اوله ثم تخصيصها بما تقدم من الاول
 على المختار والاحوط لمن ترك الصلوة فيه كما صرح به في مجمع الفائدة والمذكور
 والتعليقات الجاهلية وصرح في طه والنهاية والسر في ان الفضل الترك وحكمه
 الزايد عن الوضوء والتمسك بالحكم بكونه الفاعل **اختلف الاصحاب**
 في جواز لبس الحرمين للخنثى المسك على قولين الاول انه يجوز وهو للذخيرة
 وشرح المفارح وظاهر التعليقات الجاهلية وقد ذكره في الاول عن بعض الثاني
 انه لا يجوز وهو المذكور والبيان والذكر والمقاصد العلية ولم امر اي
 الاول انه قد ثبت حرمة لبس الحرمين وقسا والصلوة فيه على الرجال والخنثى
 محتمل ان يكون رجلا في المرافع فيجب عليه الاحتياط والاحتياط وقد ثبت
 محتمل في كونه وكرة والمقاصد العلية وفيه اشكال اذ يجوز والاحتياط لا يثبت
 بل مقتضى اصالته الا باحد عدم حرمة لبسه نعم ينبغي الحكم بفساد الصلوة
 بذلك لعدم العلم بحصول البراءة عن التكليف الثابت قطعاً مع ذلك ولكن
 هذه التقيد لم يحد به تأيلا ينبغي الحكم بحرمته ليس لان اصالته بقا والاستفا
 اولى من اصالته البراءة وفيه نظر الثاني عوم قوله في مكانه محمد بن عبد
 الجبار لا يجد الصلوة في حرير محض وقوله في مكانه الجوز لا يجوز الصلوة
 الا في ثوب سنده ولحمه قطن وكثان وقول المرتضى في الانتصار فيهما

انزوت

انزوت به الامامية بان الصلوة لا يحوي في الثوب اذا كان من ابريس محض
 والمجهر على ما ذهب اليه اجماع الامامية انتهى خرج من هذه العمومات من علم كونه
 من النساء وليس الخنثى منه فيجب عليه الحكم بفساد صلوة في الحرير
 اذا لبس الفناء بدخلة لبسه مع عدم القابل بالفضل على الطهارة بقا العمومات
 المذكورة بغيره الى الغالب وهو غير الخنثى لانا نقول هذا صريح هنا كما لا يخفى
 لا يقال بآراء من ما ذكره عوم قوله لا نقاد الصلوة الا من جهة الوقت والظهور
 والقبلة والزكوة لانا نقول هذا لا يصلح للمعارض لان وجوه التبرص مع ما ذكر
 كما لا يخفى **اختلف الاصحاب في جواز ان يصلي الرجل في النكاح والقلنسوة**
 المجهولين من الحرير المحض على قولين الاول انه لا يجوز وهو لصرح المصنف
 ولقون وك ومنه والكفاية ومجمع الفائدة وما شيه من الجبل المتين والربا
 وظاهر ما اطلق فيه المنع من الصلوة في الحرير كالحلاف والغبية والقميص
 والبقرة والقواعد والمحكم في لف عن المفيد والاسكافي وفيه انما كافي
 ومجمع الفائدة والجبل المتين وك ومنه وغيرها قال ابن بابويه لا يجوز
 الصلوة في نكاحه واسهام من ابراهيم وفي الكشف لا يجوز الصلوة في ذلك
 كافي لف وهي ذاقا لظاهر المفيد وسلا وسيد بن حمزة وابن المجيد
 وعنه م وصرح الفقيه والجامع وفي كلام بعض الاجل اختاره في الجواز
 والمفاتيح وفي التباين قال بكثير من متأري المتأخرين الثاني انه يجوز
 ذلك وهو لصرح النهاية ويعر حذاني والتافع والمعتبر والذكره والارضا
 والدروس وكى والسقيح وما شيه يعر والحقيريه وجامع المقاصد
 والزمن والمقاصد العلية وفيه وك وما شيه قال به في المبسوط
 وزاد في الاخيرين كافي لف ومنه قال به ابن ادريس وابو الصلاح
 وزاد في منبه فقال هذا هي الاشهر واختاره جماعة من المتأخرين وفي
 جبل المتين به قال جماعة من المتأخرين وفي الكشف اختاره في التعليل

اختلف الاصحاب في جواز لبس الحرمين للخنثى المسك على قولين الاول انه يجوز وهو للذخيرة وشرح المفارح وظاهر التعليقات الجاهلية وقد ذكره في الاول عن بعض الثاني انه لا يجوز وهو المذكور والبيان والذكر والمقاصد العلية ولم امر اي الاول انه قد ثبت حرمة لبس الحرمين وقسا والصلوة فيه على الرجال والخنثى محتمل ان يكون رجلا في المرافع فيجب عليه الاحتياط والاحتياط وقد ثبت محتمل في كونه وكرة والمقاصد العلية وفيه اشكال اذ يجوز والاحتياط لا يثبت بل مقتضى اصالته الا باحد عدم حرمة لبسه نعم ينبغي الحكم بفساد الصلوة بذلك لعدم العلم بحصول البراءة عن التكليف الثابت قطعاً مع ذلك ولكن هذه التقيد لم يحد به تأيلا ينبغي الحكم بحرمته ليس لان اصالته بقا والاستفا اولى من اصالته البراءة وفيه نظر الثاني عوم قوله في مكانه محمد بن عبد الجبار لا يجد الصلوة في حرير محض وقوله في مكانه الجوز لا يجوز الصلوة الا في ثوب سنده ولحمه قطن وكثان وقول المرتضى في الانتصار فيهما

وفي التفتيح الظاهر من الأصحاب الجواز وفي الزيادة من غيره وفي غيرها إلى
 المشهور وفي المفاتيح وغيره إلى المتأخرين ثم قال وترد فيه الفاضل في
 والنسري وغيرها وفي شرح المفاتيح المشهور عند المتأخرين الجواز للأول
 وجوه منها إطلاق دعوى الإجماع في الخلاف والغنية على عدم جواز الصلوة
 في الحرين الموصوفين فانه شامل لجل البحث كما لا يخفى لا يقال هذه الدعوى
 موهومة هنا بشبهة القول بالجواز لا نقول لا نسلم الشهرة المذكورة بل لو
 ادعى شهرة القول بالمنع لم يكن بعيا فاذن نعقد دعوى الإجماع بالثبوت
 فتدعى ويتأكد مجتهدا ولا يقال بغير هذه الدعوى ظهور عبارة التفتيح
 المتقدم اليها الإشارة في دعوى الإجماع على الجواز وهو أولى بالترجيح لا
 خصاصة بحمل البحث دون المعارض فانه اعم منه والخاص مقدم على العام
 ولنا نقول لا نسلم ظهور عبارة التفتيح في ذلك سلبا ولكن ما في الخلاف
 والغنية الظاهر دلالة في دعوى الإجماع فقال هذا وجه ترجيح ما في التفتيح
 المتقدم اليه الإشارة ويبقى ظهور شهرة القول بالمنع في كونه مرجحا لما في
 الغنية سلبا عن المعارض وفيه نظر ومنها ما تمك به في الحمل المتين من إطلاق
 ما دل على المنع من الصلوة فيما يفصل من الحيوان الغير المأكول ومنها ما تمك
 به في الحمل المتين انما ما دل على المنع من الصلوة في ثوب علمه ديباج ومنها
 ما تمك به في ثوب نقال ولان الثوب ورد مطا ولان مقتضى المنع في الثوب
 وهو كون الملبوس ابريسا يحصل معه الجند موجود في التكة والعكسوة
 فيكون المنع نازها ومنها ما تمك به المقبر والتفتيح والروض وكذا في
 خبره وجميع الفائدة وحمل المتين وحاشية منه والكشف من عموم الاجزاء
 المانعة منها ما تضمن منع الصلوة في الحرين وتقول مطلق ومنها ما تضمن
 عدم جواز ليس الحرين والتفتيح في دلالة هذا على المدعى ان الصلوة
 في القلنسوة المفروضة مستلزم صدق ليس الحرين فيها وهو محتمل ولكن

حرم لبسها في الصلوة منع منها فيها ومنها حمل من الاخبار منها ما تمك به في حرمان
 وجامع المقاصد ومن وجميع الفائدة وكذا وحاشية فيه وخبره والكشف والروض
 من مكانية محمد بن عبد الجبار الصبيح قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام اسأله هل
 يصل في قلنسوة من حرير محض او قلنسوة ديباج فكتب لا يحل الصلوة في
 حرير محض ومنها صحيفة الأخرى قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام اسأله هل
 يصل في قلنسوة عليها وبر ما لا يبي كل لحيه وتكده حرير وتكده من وبر لا ريب
 فكتب لا يحل الصلوة في حرير محض وان كان الوبر ذكيا حلت الصلوة فيه
 ومنها ما اشار اليه في الرضا من الرضا لا يصل في ديباج ولا حرير ولا
 في ثوب ابريس محض ولا في ثوب ابريس وان كان الثوب سدا ابريس و
 لحمة قطن او كان اوصوف فلا بأس بالصلوة فيها لا يقال الرواية الاولى
 لانها من لاثبات المدعى لانها مكاتبة والمكاتبات لا يصلح للمجتهد ان يقول
 المقدم عندنا مجتهد المكاتبة حيث يجمع سائر الشرائط وقد صح بها في التفتيح
 وكذا في الرضا فقال يقدح كونها مكاتبة لكونها حجة على الاصح بما مع
 اتفاق الأصحاب على العمل ولو في غير المسئلة انتم ولا يقال الرواية المذكورة
 لا تدل على المدعى لما عكاه في الحمل المتين على بعض فقال كان بعض
 فقال ما نحن المتأخرين على هذا القول وترجيحه ويقول ان قوله لا يحل
 الصلوة اه ثمالا لا ينفع ولا وجه بالان الحلال في الاصطلاح بمعنى المباح وهو
 ما ينادى في نظر الشارع فعله وتركه وهو يقابل الكرده ونحن نقول ان
 الصلوة فيما لان فيه من الحرير مكروهه وليست حلالا بالمعنى المصطلح
 لانا نقول هذا حال حنيف كما اشار اليه في الكتاب المذكور فقال وهذا
 كما نرى فان تخصيص الحلال بهذا المعنى الذي يقابل به المباح من المصطلحات
 الاصولية المستعملة كاستعمال ما تمك به لم يثبت تحريمها في زمانهم عليها
 وصل عن سواد من يجمل كلامهم على ما بل يحكم كما نطقوا لا يتونه وسببهم

منى قالوا لا يتخذ الشيء الملا في وانما يعنون انه محكوم لا يكون له او مستحب مثلا وهذا
 مما لا مجال للتوقف فيه بوجه انهم لا يقولون ان رواية المذكورة لا يدل على المدعى
 لما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال في جملة كلامه على انه ظاهر ان العربي
 اسم للثوب من الابر ليس على ما في اللغة فلا يخط واما العرف وان استعمل
 في الاعم لكن الاستعمال اعم من الحقيقة وعدم صحة السلب فيه لعل مثل
 عدم صحته في الاصل فانه مع تبادر الوجوب منه يجعل مورد القسمة
 بينه وبين الندبي وغيره ومورد القسمة لا يصح سلبه عن اقامه فم يقع ان
 المطلق صندهم يصرف الى الكامل وكيف كان لم يثبت هناك العرف للغة في
 كون العربي اسما للثوب المتخذ من الابر ليس الا اعم من الثوب الابر ليس
 فيحصل بطلان خطئه وهي آخر في دلالة الحقيقة فانه عم احاط الابر بالصلو
 في القسمة من بان الصلوة لا تتخذ في الثوب من الابر ليس المحض فلعلمه اجاب
 كك من جهة المكاتبه ونحو ذلك التي لا تخ عنها غالباً فاعلمهم من ومن الابر
 وعرفته الي اهل السنة واجمعهم لا يجوزون ان الصلوة في حريم محض انهم لا
 يمكنون بالاطلاق وكيف كان لا تامل في وهن الدلالة وهو المولد لا متعها راسا
 على ان القائلين بالجواز يستدلوا باصالة عدم المانع ومنهم الشيخ مع انه
 استدلووا بصحة محمد بن عبد الجبار في المقامات بحيث لم يخف عليهم في
 مقام كونها حجة من دون تأمل بل القطع حاصل لعدم عقابها في المقام ليس
 استدلالهم بالاصل الا انها ذكرنا من كون العربي عندهم هو الثوب او لباس
 المتصرف الى الثوب بل في ذلك لما نقل من ابن التبراج عويم الصلوة في الثوب
 الذي وغيره من الابر ليس بان الوجه عدم التعرّف واجمع عليه بالاصل وانه
 ليس بما يتم فيه الصلوة وحده ثم نقل حجة على ابن التبراج وهو عويم الذي
 من الصلوة في العربي واجاب عنع العوم وان الجوام هو الصلوة في العربي
 المحض وظاهر ان مراده المتصرف الى الثوب فلا يخط مع ان اللباس

المطلق

المطلق يصرف اليه فلا يخط كما في غيره اية وتأمل لكن مطابقة الجواب السؤال
 وكثرة الاستعمال في العرف في كل موضع من الابر ليس كما انما نقول لا نسلم ان
 العربي اسم للثوب الذي يتخذ من الابر بل هو موضوع للاعم منه ونحو الابر ليس
 فيه منفرد البتة عند الاطلاق والاصل في الحقيقة ولا يستعمل فيها والاصل في
 يكون حقيقة في القدر المتحرك بينهما ولحققتا تقديمها والاصل فيه الاشتراك
 المعنى ولحسن الاستعمال من علمتها وهو ياتي في كونه موضوعا لما ذكره ولحققت
 اشتراكه في البحث ونحوه اذا عجم العربي ولعدم صحة سلب الابر عن محل البحث
 كما اشار اليه في الزمان فقال بعد الاشارة الى التخصيص المتقدم فقال وليتفاد
 منه زيادة على اطلاق العربي على الموضع من الابر ليس فيحصل القسمة ونحوها
 في تلك الصحاح والاطلاق وان كان اعم من الحقيقة الا ان امارتها فيه موجودة
 لعدم صدق سلب الابر على القسمة المفعول به بل شبهه وصيغته تثبت شموله العربي
 المفعول منه كما ان الابر ليس فيه الصلوة ظهر شمول الاطلاقات المانعة من ليه فقط
 وفي الصلوة لم يثبت انما والاحتمال الذي ذكره قدس سره خلاص الاصل والا لما
 جاز التمسك بعدم صحة سلب اهل اللغة في مقام الاندراج وهو بطر حلا واذا
 ثبت كونه موضوعا للاعم عرفا لزم الحكم بوضعه لغة لا صلا عدم النقل ولم
 ثبت ما يان فيها وما هو انصرف الاطلاقات الى ما يتم فيه الصلوة منفردا بعد تسليم
 الوضع للاعم ممنوعه كما لا يخفى بل انما هو من الرواية اذ هو الموضع كما لا يخفى
 واقاما اشارة اليه بقوله على ان القائلين به فلا يخفى ضعفه لمعارضته بتمسك
 جماعة من قول المتفقين بالرواية في محل البحث ومع هذا فذلك ليس من
 دلائل الوضع ولا يثبت الملة والاما بان التمسك في اكثر المقامات فاكثر الروايات
 في الرد على المحضوم وهو بطر حلا ونحو ذلك لطريقهم قطعاً ولا يقال الرواية الثانية
 لانهم لا يثبت المدعى لاشتمالها على ما يقول به احد وهو الحكم بجواز الصلوة
 في روبر الابر اذا كان دكيا وقد اشار الى هذا في شرح المفاتيح فقال مع ان

صحيحة محمد بن عبد الجبار الثانية تفقت بظاهرها جواز الصلوة في وجب ما لا يؤكل
لحم وقد عرفت ما له انتهى لا نقول ما ذكر لا يمنع من صحة الرواية خصوصاً مع
امكان التأويل بما لا يلزم معها لغة الإجماع ولا يقال الرواية الثالثة منها
لأنها المدعى لضعفها سنداً لا نقول يمكن أن يدعى جوب الضعف بشهرة هذا
القول فتر ولا فرق وجهه أيضاً أنها أصالة عدم التخييم وأما ما عرفت في لف
فقال والجواب أن أصالة عدم التخييم إنما يقرب إذا لم يعارضها أصالة أخرى
وهي المنع من لبس الحرير وفي التماس ويضعف الأصل لمعارضته بالأحاديث
الأدوم المرافعات في نحو المسئلة من العبادات التوقيعية انتهى ومنها ما أشار
إليه في لف فقال احتج الشيخ بأنه تنوع الصلوة فيها مع التماس وأجابه عن
عموم حكم التماس في ذلك يستلزم تنوع الصلوة فيها إذا كان من إبراهيم محض
لا شئاً كما في المصلحة المطلوبة من الصلوة فيها وأجابه عن حكم التماس
ثم ما عرفت في لف فالتقريب بين الحرير والنجس فلا لأن المانع في النجس عارض
وفي الإبريسم ذاتي فالتقريب بينهما والعمومات الدالة على صحة الصلوة مط
وفيه نظر لأنها مدفوعة بما دل على المنع من الصلوة في المفروض ومنها ما تمسك
به في كونه والمعتبر والتبقيع وبما مع المقاصد والروض من جنس الجلبى عن أبي
عبد الله عليه السلام كلما لا يجزئ الصلوة فيه فلا بأس بالصلوة فيه مثل التكاليف
والقلنسوة والخف والزمار ويكره في الترابيل ويصلى وفيه نظر فلضعف
سندك بإشتماله على محمد بن هلال وهو ضعيف ولا يجوز الاعتماد على روايته
معه وإن روى عن نوادة بن أبي عمير كما بيناه في عمدة المقال لا يقال هذه
الرواية وإن كانت ضعيفة السند ولكن له جواب كما أشار إليه في شرح
المفاتيح فقال ويظهر من التهذيب الثاني كون العمل بها ليس محل كلام وكونه
مثل مسئلة استثناء الكف فلا حظ والنظر من المقيد أيضاً ذلك بل ربما يظهر منه
أن ما لا يتم فيه الصلوة لا مانع منه أصلاً سواء كان نجساً أو حراماً أو غيرهما

فلا حظ وتأمل بل منهم من لا يجعل نجس الواحد مثل ابن إدريس وغيره مع أنها
مؤيدة برواية يوسف إبراهيم وغيرهما ما استعرف مع مقبولية عند الأصحاب
وصحيحة محمد بن عبد الجبار ثالثاً الكحل وقاؤه وكذا تقاضا الصلوة في الجوارح
في الجوارح لرواية الحلبي ثلثة ثم قال على أن كون رواية الحلبي
ضعيفة إنما هو باصطلاح المتأخرين لكون رواية محمد بن عبد الجبار وصحيحة
وتقديم هذا الصحيح على ذلك الضعيف ليس إلا من جهة اصطلاحهم وأما
من كون العدالة شرطاً في قبول الرواية وصحتها ومعلوم أن المرسلين للأصطلاح
المذكور والمصريين بالعادة المذكورة اتفقوا على تقديم رواية الحلبي على
صحيحة محمد بن عبد الجبار على حسب ما تم ووافقوا القدماء الذين رواه
الحلبي هذه صحيحة عندهم باصطلاحهم وليس هذا الاتفاق والوافق إلا
لما عرفت منهم من تقديم الرواية المخيرة على الصحيحة كما هو معروف من
تأويلهم وحقها في العوائد انتهى لا نقول لأنهم لم يذكروا بطلان النجس
ووجهه لا يخفى سلمنا اعتبار سند هذه الرواية ولكن الأخبار السابقة لا مانع
أولى بالترجيح لوجه عديد لا يخفى لا يقال هذه الرواية اخض من صحيحة
محمد بن عبد الجبار فينبغي تخصيصها بما ذكره بعضنا لا نقول لأن ذلك
بل الصحيح أن كالتص في الدلالة على محل البحث كما أشار إليه جماعة من
المتأخرين بعد الاستدلال بهما والعبارة بعموم اللفظ على الخلاف لكن بالاتفاق
يقا ولصورته السبب وفي المدارك أجيب بأن هذا الجنب عام وضرب الحلبي
خاص والخاص مقدم وهو غير جيد لما ذكرناه فيما سبق من أن أخبار العام
على السبب الخاص يجعله كالحاضر في الدلالة على ذلك السبب وفتح
فتحقق القارض ونصاً إلى الترجيح وهو مع الرواية المانعة للمنافع
سندها وضعف الرواية المناهضة لها وفي الترجيح في مقام دفع الجواب
الذي حكاه في ك عن بعض وفيه نظر لأن الجواب مبني عن سؤال

خاص بحيث يصير كالتصديق في المستول عنه وفي ما يشبهه فان المنع عن الصلوة
في الحرب فيها ايقاع وان وقع عاماً لكنه لما كان في جواب السؤال عن ترك الحرب
في الاولى وقلبوه الحرب في الثانية فهو غير له التصريح بالخصوص وما
لصحة ما وان كانا من المكاتبه اقرى من الروايات الاولى وفي جميع الظاهر
وفي هاتين المكاتبين دلالة واضحة على عدم الجواز في مثل التكرار والصلوة
تلا ايتيم فيها الصلوة فلا يغير بينهما شأفة العلم بصحة ما وعموم صحة شأنه
احتميل تضعف سند هذه باجدهن هلال واطلاقها فيجعل على المقيد بالحر
او القسوة او الحرب وبما قر من الاصل وغيره لا ينفع وفي الروايات
مع قره دلالة من حيث وقوع الجواب فيها بالمنع عن الصلوة في الحرب
المحض بعد ان سئل عنها في المعمول منه من نحو التكرار والصلوة وذلك
كالنص كما ذكره جماعة وهي اكثر واضح فليكن بالتقديم ارجح ولا يقدح
كونها مكاتبه لكونها على الاصح حيث يتماصح مما قلنا العامة لظهورها
في ان الصلوة في المنع عن لبس فيها من عليه وليس الامن حيث بطلانها
به وهو من مصاديق الامامية كما عرفت فكيف يمكن تقوهر حملها على التقية
كما قيل بل جعل الروايات السابقة عليها اجابة ذكره في الوسائل فقال وذهب
جماعة الى المنع وحملوا الجواز على التقية وهو الاحوط ولا يرب ان حمل انوار
عليها امكن من حمل الصماح عليها لجدها طريقتهما دون الرواية عليها
امكن من حمل الصماح عليها وانما انطبق على مذهبيهم لولا ما هو من
منهوما المنع عن الصلوة فيما يتم فيه المخالف للعامة الا ان الذاب عنه
مكن بان دلائلها على ذلك بالمفهوم الضعيف فلعل العامة زفات
صدور الرواية لم يقولوا به انتهى ومنها ما تمسك به في الذكرى فقال و
لا اثر لا يند على الكف الحزين كما يجعل في الذيل ورؤوس الاكام انتهى
وفيه نظر كما اشار اليه في الجبل المنين فقال انه في الحقيقة فباس لا يقول

به ومع ذلك فالفاقد قائم فان المفسر عليه قد صار من غير ما يطع الصلوة
فيه والمركب من شئ وغيره غير ذلك الشئ والمفسر مستقل بنفسه فليكن
بافراذه انتهى والمسئلة لا تخ من اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها ترك
الصلوة في المفروض بل القول بوجوبه وعدم جوازها فيه هو الاقرب وينبغي
التمسك على موب الاول بلحق يجعل البحث كلما لا يتم الصلوة فيه كما قصد في عليه
صقيقة الصلوة فيه فلا يجوز فيه على الجواز وقد صرح به في نوحا شيه صرح ويح
على القول الثاني وكرهه وسر وجامع المقاصد وحاشيه يع والجعفرية والمقاصد
العليه وض وعده في حاشيه يع من ذلك المنطقه والخف وفي لف قال اي
الصلوة معقود عن الصلوة في القسوة والتكرار والحرب والغلين انتهى ولا
يعدان بعد منه الحزين الذي يجعل من وامن القسوة غاليا عند الاعام
الثاني الظاهر ان القائلين بجواز الصلوة في المفروض يذهبون الى كراهية
وقد صرح به في النهاية والثاني يع والجعفرية وسر والفتيح وحاشيه يع
والجعفرية وجامع المقاصد وض الثالث كما في الصلوة في المفروض يح
لبه مطلقا ولو في غير الصلوة كالتاسر للعبارة وبالجملة هو مثل الساتر في
جميع الاحكام يجوز للرجل ان يراش الحزين المحض كما صرح به
في الشرايع والتحرير وهي والارشاد والتذكرة والبصرة والقواعد ولف
والذكرى والبيان وسر والفتيح والجعفرية وجامع المقاصد وحاشيه يع
يع ذلك وض والمقاصد العلية والتروضه وكوفيه والكفاية وجمع الفاء
والعليقة الجالية وشرح المفاتيح والكشف والرياض وبالجملة هو المشهور
كما صرح به في مجمع القائل وفي المدارك والذخيرة هذا هو المعروف من
مذهب الاصحاب ومكن العلامة عن بعض المتأخرين القول بالمنع
وهو يصح القول القائل والذليل وفي الرياض هو المعروف بين الاصحاب
كافي كوفيه موزنين يدعو الاجماع عليه ولعله كوان اشعبت العباد

بأنه ذكرها هو ظاهر النص صريح المقبر لعدم ثبوت الخلاف بالتردد نعم حكى المنع
عن ترك الوسيلة ونبيه في لفت إلى بعض المتأخرين ولكنه شاذ غير معروف
المستند انتهى وحكى جماعة بعض القول بالمنع في لفت منع بعض المتأخرين
من لا تراش وفي الكنف وفي طه والوسيلة مرم افتراشه على الرجال وفي الجبل المنع
ذهيب بعض علمائنا إلى المنع من الافتراش انتهى وهذا القول ضويف بل المعتمد
ما عليه معظمهم وطرح وجه منها ما تمسك به في كره وك وفيه وجه مجمع الفائدة والكشف
وشرح المفاتيح من أصالة الإباحة اليلمة عن المعارض ومنها أن ذلك لو لم يكن جازيا
لوسر والتبعية عليه في شيء من الأخبار المقبرة لتوضي الدواعي عليه والتألي بطل
ومنها ما تمسك به في كره وهي لفت والتفصيل وجامع المقاصد والروض ومجمع
الفائدة وك وفيه وجه والتعليق المجاليه والكشف من جنس على بن جعفر عن
أخيه عليه السلام الذي وصفه بالصحة في جامع المقاصد وك ومجمع الفائدة و
التعليق المجاليه والكشف وشرح المفاتيح والرياض قال سألته عن فراش
حريم ومثله الديباج ويصلى حريم ومثله من الديباج يصلح للرجال النوم عليه
والتكأة والصلوة قال نعم فيه ويقوم عليه ولا يجهل ويؤثره ما في الكشف من
خبر سمع بن عبد الملك البصري لأبى أن يأخذ من ديباج الكعبة فيجعله غلا
صعيف أو يجعله يصلح يصلى عليه لا يقال يدفع ما ذكره ما أشار إليه في المقبرة
فقال هل يجوز الوقوف عليه واقتراشه المروى الحجاز روى على بن
جعفره ومنها التردد لعموم تحريمه على الرجال لأننا نقول أن أراد من
العموم المذكور وما في الأخبار المتقدمه من المنع من استعمال الحريم في
الصلوة وغيرها فيجيب عنه بأنه لا يصلح فيه لأبواب المنع عن المفروض
لاختصاصه باللبس وهو غير الفرض وإن أراد منه عموم النبوي م
هذان مهران على ذكره رامي لأن أحد المثار إليهما الحريم ولبس المواد
تحريم عنه فالمراد تحريم جميع المتأقعات فيجيب عنه أولا بأنه ضعيف السند

لأن الظاهر أنه مراد من قاعدة العامة وثانياً بأن العمل على جميع المنافع غير ممكن إجماعاً والعمل
على العموم وإرتكاب التخصيص في بعض الموارد وإن كان هو الأصل إلا أنه ضامن
لتخصيص العام إلى الأقل من النصف وهو في غاية البعد إن لم يكن مستعاضاً به
فلا يبعد أن المتأخرين منه تعميم اللبس وثالثاً بلزوم تخصيصه بالتخصيص المتقدم
لأن المتأخرين منهم من قبل تعارض العام والخاص فيجب تقديم الخاص ولو
سلم أن المتأخرين منهم من قبل تعارض العموم من وجه فلا إشكال في لزوم
تقديم التخصيص لأن وجه الترجيح معها كما لا يخفى وقد أشار إلى ما ذكرناه
جماعة في كره يجوز الوقوف والافتراش والنوم لأصالة الإباحة السالمة عن
معارضته انتهى بل المتخصص باللبس لا تراش واللبس وفي لفت منع بعض الافتراش
بعض المتأخرين لعموم المنع من لبس الحريم ولبس بمقوله لأن منع اللبس لا يقتضي
منع الافتراش لاسيما في المعنى وفي التفتيح تردد المص في جواز الافتراش و
الوقوف نظراً إلى عموم النهي وهو ضعيف لأن العمل بالخاص مقدم مع أن
المباذير من النهي هو اللبس خصوصاً وقد ورد في أكثر الأمصار وفي كرى
تردد المحقق لعموم النهي قلنا الخاص مقدم على العام مع اشتراكه في
أكثر الأحاديث فمنع اللبس وفي جامع المقاصد والروض وتردد في
جواز الزكوة والافتراش لعموم تحريمه على الرجال ولا وجه له لأن
الخاص مقدم وفي ك ومثل المص المنع في المقبر لعموم تحريمه على الرجال
وهو ضعيف وإن النهي إنما يتعلق بلبسه وضع اللبس لا يقتضي منع الافتراش
وفي منبه قال في المقبر نشأ التردد وهو ضعيف فإن النهي إنما يتعلق
بلبسه وهو غير مستلزم لمنع الافتراش ولم يثبت مستلزمه دال على عموم
العموم وفي الرياض مستند المنع غير معروف عند عموم بعض النصوص
بمنع كونه حراماً وهو على تقديم تسليم سنده وعمومه لما نحن فيه
بما هو كونه خاصاً فيمكن مقدماً والجمع بينهما يحمل الحريم والديباج فيه على

المخرج وان امكن لكنه مجاز وما قد مناه بخصوص فهو عليه مقدم كما لا يشتر
الافرى مع كون التخصيص هنا اذق بالاصل جدا ولكن الاصول ترك الصلوة
عليه للتصوي ولا فصل على شئ من هذه الاشياء الا ما يصلح لبسه وانما
بالاشياء الى بحر الحريز والمذهب وغيرهما انتهى وبقي التثنية على امر
الاول يجوز التصرف في هذا العرش مما يصف به فائش الفروشن فيجوز
امور منها القيام والوقوف عليه وقد صرح به بالخصوص في العقود
والتمهي والتذكيرة والبيان والتفصيل وجامع المقاصد وجميع الفائدة وشرح المفاتيح
والرياض ومنها اليوم عليه مطلقا وقد صرح بخصوص الاخر في كونه وجامع المقاصد
والمقاصد العلية ومنها الصلوة عليه مطلقا وقد صرح بخصوصه في كونه و
المجفرية وجامع المقاصد والروض ومنها غير ذلك الثاني صرح في البيان
بكونه الاقراش والوقوف عليه ولا بأس به الثالث يجوز اقراش الحريز
المحض للنساء كما صرح به في كونه وكذلك يجوز الخفاف كما يجوز ذلك للرجل
الرابع يجوز الزكوب على الحريز المحض للرجال كما صرح به في نزع البصرة و
الارشاد والقواعد وجامع المقاصد وحاشية نزع المقاصد العلية و
الروض والروض والمدارك والذخيرة والكفاية والكتف وشرح المفاتيح
وفي المدارك والذخيرة هذا هو المعروف من مذهب الاصحاب وكما
يجوز ذلك للرجال يجوز للنساء والخفاف الخاص بجوز القوسد على
الحريز المحض للرجال كما صرح به في سن وملك وضمه وجمع الفائدة وك
وضره وشرح المفاتيح والروض وحكي في كنف من بعض القول بالمنع
فقال في الواسط حرم الاتكاء عليه على الرجال انتهى وهو ضعيف
لما يقدم اليه الاشارة وخرج عليه في مجمع الفائدة مضافا الى الاصل بقوله
قوله تعالى قل من حرم ذنبة الله الآية لا يقال بدل صحيحه على من حرمه المقتد
على القول بالمنع كما اشار اليه في مجمع الفائدة فقال بعد الاشارة اليها

والباقي

ولا ينهم

ولا ينهم حوز الاتكاء بل يتبادر الى الذهن التحريم لانه سئل عن حوزه فصرح
بحوز غيره لكنه ليس بصريح بل ظاهر لا نقول لانهم ولا نقول على ذلك
لا صراحة ولا ظهورا كما لا يخفى وكما يجوز ذلك للرجال يجوز للنساء والخفاف
الاناس يجوز للرجال الاتكاء بالحريز المحض كما صرح به في حاشية نزع وفي
وضره وجمع الفائدة وشرح المفاتيح والروض ولكن في مجمع الفائدة اما الاتكاء
به فيجوز التخصيص التحريم لانه ليس وهو ليس الخفاف فعلى تقدير وجود ما يدل
على عموم تحريم اللبس وليس بواضح مع ما هو الاجماع غير ذلك انتهى وهذا الاحتمال
ضعيف للمنع من صدق اللبس على المفروض وكما يجوز ذلك للرجال يجوز للنساء
والخفاف وايضا كما يجوز لهم الاتكاء به يجوز ليعطى به ايضا الساجع اختلف
الاصحاب في حوز التدبر بالحريز المحض للرجال فصرح وجامع المقاصد وفي
حاشية نزع وفي حوز الجواز وهو حاشية منه وصرح في ك المنع فقال
اما التدبر والافطر تحريمه لصدق اسم اللبس عليه انتهى وفيه نظر لمنع الصد
وقد صرح به في جامع المقاصد والروض سلمنا ولكن يمنع من انصافه الى محل
البحث كما اشار اليه في حاشية منه فقال ولا يخفى انه على تقدير قبول
اللبس له يمكن ان يقال ان المتبادر من اللبس الوارد في الزوايا هو في
الثابع منه وهو ليس الثياب على الوجه المعروف بالحكم تحريم جميع
الاتكاء عن اشكال لكن لا ريب ان الاصول الاحتياط عند فتر انتهى وقد صرح
به في الرياض ايضا فقال في الصدق نظر وكوسم ففي دخوله في الطلاق
اللبس الوارد في النصوص نوعك فيدفع بالاصل فتم انتهى وقد يقال
لا شك في صدق انه صلى فيه وشمله عموم التثنية عن الصلوة في الحريز
المحض واذا حرم الصلوة فيه حرم في غير الصلوة لعدم القائل بالفرق
وفيه نظر للمنع منه فلو فصل بين الامرين بالمنع من الصلوة فيه وجوز
فعله في غيرهما لم يستعمل الثامن يظهر من المذكور وكذا والتفصيل

المقاصد وضو ذلك ومنه وكذا غيره وبجمع الفاعل وشرح المفاتيح والرياض
ان كلما لا يصدق عليه حقيقة اسم ليس الحري المحض يجوز ان كتابه والتحقق ان كلما
كان كذلك ولا يصدق عليه حقيقة اسم الصلوة فيه يجوز ان كتابه في الصلوة وغيرها
وكما صدق عليه الاسمان وكان على الوجه المتعارف فلا اشكال في لزوم الاعتناء
منه فيهما وكما لم يصدق عليه اسم اللبس او صدق ولكن لم يكن بحيث ينصرف
الاطلاق اليه وصدق عليه الصلوة فيه وانصرف اليه الاطلاق والتحقق
يقضي ان يحكم بجواز ارتكابه في غير الصلوة ولزوم الاعتناء فيها وعلى ما ذكرناه
يجوز الحكم بجواز حمل الحري والابريسم والقرينة غير الصلوة لعدم صدق اسم
اللبس عليه ومع ذلك يجوز ان يكون من سيرة المسلمين وهل يجوز حمل
في الصلوة او لا المعتمد هو الاول بناء على المختار من جواز حمل كلما ينفع عمل
لا يؤكل لحمه فيها ومن عدم الصلوة فيه عليه وقد صرح بالمتأخر في شرح
المفاتيح فقال لم يتغير الحكم استصحاب الحري حاله الصلوة ولعل الاطوار
المنع لما في مسئلة الصلوة فيها لا يؤكل لحمه وما ينفي في الذهيب والظاهر
عدم المنع لما في المكفوف بالحري واما استصحاب الابريسم فالظاهر كون
حكمه صاها من الحري والابريسم وعرفته بل لعله اظهر قد برأى في لا فرق
فيما ذكرناه بين ان يكون المحمول سائر العورة او لا واما على القول بطلان
الصلوة بالمحمول فالأولى بكل ففي جواز ذلك اشكال ولكن احتمال الجواز
في غاية القوة **اختلف الاصحاب في جواز الصلوة في المكفوف**
بالحري المحض على قولين الاول قل انها تجوز فيه وفيه وهو للمتمية و
الشرائع والتأنيق والمقبرة والتقريب والقواعد والمنتهى والذكره والارشاد
والدروس والبيان والذكرى والجعفرية وجامع المقاصد والروض والكشف
وشرح المفاتيح والرياض وفي الذكرى اني به الاصحاب وفي المنتهى ذكره
السمع واتباعه وفي مجمع الفائز استثناء الكف هو المشهور وفي المدارك اعلم

ان هذا الحكم مقطوع به في كلام المتأخرين وفي الذخيرة وهو المعروف بين الاصحاب
قال الشيخ وتبعه المتأخرون عنه وفي التعليق الحالية هذا الحكم مقطوع به في كلامهم
ولولا الاجماع فالحكم به شكل جدا وفي المفاتيح جوازها المتأخرون في المكفوف وفي
شرح المفاتيح هو المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة والشيخ والصدوق ما لا ين
به وفي الرياض هو الاشهر بل لا خلاف يظهر الا من نادى بسند كرويه في كرى الى
الاصحاب موزنا بدعوى الاجماع وفي ذلك انه مقطوع به بين المتأخرين مشرعا بدعواه كحمله
من لم يتناول الخلاف فيه مع كونه من زمرة من نقله حيث كان وفي الكشف بجواز الكف بالحر
المحض كما في ط والجوامع والوسيلة وكتب المحقق وط به والاصحاب انتهى الثاني انه
لا يجوز وهو صواب عن بعض الاصحاب ففي ذلك ودعا طهر من عبارة ابن البراء المنع
من ذلك وبقطع المرتضى في بعض مسائله وفي الذخيرة ربما طهر من ابن البراء
المنع وفي الكشف نفس القاضى لمنع انتهى ولم يرجح في التوضيح والمقاصد العلمية
بجمع الفاعل وكذا والذخيرة والحبل الميت شيئا من القولين بل ربما كان ظاهرهم
المصير الى القول الثاني الاولين وصحة منها ظاهر من جملة من العبادات في دعوى
الاجماع على الجواز وبعبارة الشهرة العظيمة فمن ومنها ما تمسك به في المقبرة وهي
وكرة وكرى وجامع المقاصد والروض من النبي المرسل ان النبي صلى الله عليه وآله رأى
عن الحري الا في موضع اصبعين او ثلث اواربع واختلفوا في كيفية روايته ففي المقبرة
يدل عليه ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وآله ان وفي كرى روى الجمهور ان النبي
صلى الله عليه وآله وفي كرى قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وفي التذكرة
والروض وجامع المقاصد لان النبي صلى الله عليه وآله نهى اه ومنها ما تمسك به
المقبرة والمنتهى وكرة وكرى وجامع المقاصد والروض وشرح المفاتيح من جاز
خراج المأبى عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان يكره ان يلبس القيس المكفوف
بالديباج وبسبب في جامع المقاصد روايته الى الاصحاب فقال روى الاصحاب
الى صريح اه ثم قال كما في كرى والروض والاصل في الكراهة استعمالها في ما

التي لا يقال هذه الرواية ضعيفة السند باعتبارها على جراح المدايني والقيم من سلفيها
 ضعيفان فلا يجوز الاعتماد عليهما وقد مرح بهذا البراد في مجمع الفاعية وكذا غيره والكشف
 والتعليق الحاشية لانا نقول ضعف السند هنا غير قاطع لا تجوز بالثبوت العظمي نعم يمكن
 منع دلالة الرواية على الخط كما اشار اليه جماعة فني مجمع الفاعية انه ليس بصريح في عدم
 التحريم ولهذا عطف عليه ويكره لبس الحرير مع انه حرام وفي المدارك هذه الرواية
 غير دالة على الجواز ايضاً لان الكراهية كثيراً ما يستعمل في الاخبار بمعنى التحريم وفي
 الذخيرة الرواية غير دالة على الجواز لان استعمال الكراهية في المعنى الثاني
 للتحريم شائع رافع وكونها حقيقة في المعنى المصطلح بين الاصوليين غير واضح
 في الكشف قلت الكراهية انما اخفست بغير الحرام في عرف الفقهاء ومع احتمال على كراهية
 لباس الحرير وكونه لفظ جراح ومبطل عن احبابه ويركز فلا دلالة على الجواز
 اصلا مع احتمال الديباج لان يكون حريراً محضاً كما احتمله الشيخ في صحيح ابن بزيغ
 وفي الجبله المدين مع انها ماثية عن ذكر الصلوة اسماً او نقباً وايضاً فالكراهية في ترك
 جراح ان الصا دق عمر كان بكراهية كما انه يفهم منها يجب انك البقرة وعدم الرضا لا
 العين الاصولي المجتهد وكيف والاعجب من الاخبار استعمال الكراهية بمعنى المرجوح
 المطلقة الشاملة للتحريم او بمعنى التحريم كما هو ط على المنيع بل قد استعمل هذا الرا
 وان الرواية هكذا عن جراح المدايني عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان يكره ان
 يلبس القميص المكفوف بالديباج ويكره لبس الحرير ولباس الوسي ويكره المنبر
 المجرى ما بها منبره ايلبس هذا لفظ الرواية تمامه فيها وفي التعليق الحاشية على
 ان الكراهية في الاخبار كثيراً ما يستعمل بمعنى المرجوح خصوصاً ان من تيمم الحرير بعد ما
 نقله بلا وصل ويكره لبس الحرير على ان كون الديباج محضاً في الحرير المحض غير
 ظ وان ذكر اس الاثير ان الديباج هو الثياب المخذة من الابر يسر قال في المغرب
 الديباج الثوب الذي سداه ولجته من ابريسم وعندهم اسم المنقش وذلك
 لان ظاهر العطف في مكانه بنجد بن عبد الجبار هل يتولى في قلنسوة حرير

محض او قلنسوة ديباج وكذا صحيحه على بن جعفر وسالته عن فراش حرير و
 شله من الديباج ومضى حرير وشله الديباج ان لا يكون الديباج حريراً محضاً
 ولا يخصص فيه وح فيمكن جملة في هذا الخبر على ما يكون حريراً محضاً مع انه ليس
 في تلك الاخبار جواز الصلوة اصلاً فيمكن ان يكون المعز من حرير محضاً هو مجرد اللبس
 لا الصلوة ايضاً كما ذكره ولا يظهر ايضاً اجماع في المسئلة ولم يدعوه في التي اجاب
 الضعف السند والدلالة اذ الكراهية اهم منها بالمعنى المصطلح والحرمة مع ظهور
 البياق فيه وفي كثير من النصوص المعقبة عن حرمة الحرير يلفظ الكراهية بزيادة
 الحرمة خاصة والخروج بهذا والنبوي عاود على حرمة لبس الحرير والصلوة
 فيه مشكل لولا الشهرة الحاشية لضعف السند والدلالة اني لا يقال ينبغي
 ان يراد من الكراهية المعنى المصطلح عليه بين الاصوليين لما اشار اليه في شرح
 المفاتيح فقال والكراهية وان لم يكن حقيقة في المعنى الاصطلاحي الا انه ظاهر فيه
 لان مضاه لغة وعرفاً هو القدر المشترك بين الكراهية الاصطلاحية والحرمة
 وهو المرجوحية في الجملة والحرام لا يعبر عنه بذلك بل يعبر بما دل على المنع
 من الارتكاب منعاً لازماً واجبا شرعاً والعام لا يدل على الخاص بل على
 القدر المشترك وهو طاهر في المرجوحية التي لم يحرم فعلها ولم يمنع عنه
 لمصالة المرأة عن الزنا من المرجوحية فيكون الحكم الكراهية الظاهرة وموجب
 القاعدة الشرعية لانا نقول ما ذكره قدس سره لا يصلح لان يكون قرينه على
 ذلك كما لا يخفى ومنها ما يترك به في شرح المفاتيح فقال والدليل على الجواز
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن يوسف بن ابراهيم ورواه
 في ية ايضاً عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بالثوب ان يكون سداه ونزاه
 وعلمه حريراً وانما يكره الحرير المهم للرجال وصفوان بن ابراهيم ولا يروى الا
 عن النعمان ومن اخففت العصابة مضاهاً الى صحيحها وحقيقتها فمدين مع ان يوف
 هذا ملقب بالطاوي وهو يوسف بن محمد بن ابراهيم وفي العدة ادعى اجماع الشيعة

على العمل بما رواه الطاهر بن من مع أخبارها بالشهرة بين الأصحاب وأما الدلالة
فمنعهم بالمعصوم عليهم ذلك مطلقاً من دون استثناء حالة الصلوة مع أنها المأمور
وأهم الأحوال على أن المعصوم عليهم نفى جميع أفراد البأس لكونه مكره في
سياق النفي وصحة الصلوة وبطلانها فيه أعظم أنواع البأس وأهمها ثم قال
وما يؤيد أن أصحاب الأئمة عليهم السلام بل بعضهم منهم أيضاً كالحنس عليهم السلام كانوا
في ذلك الزمان يلبسون الأثواب الغالية والمقميس والطيلسان وأما إلهما
فما هو في غاية الغلاء والعلو من القيمة والنظرة عن خلوها عما ذكرتم كجد النوى
وللاضرب ما أتينا وإليه في جميع الفوائد وكيفية عدم عموم ما دل على حرمة لبس
العرب والصلوة فيه وفيه نظر المنع من شموله محل البحث كما صرح به في شرح المنع
فقال في جملة كلام له على أننا نقول غاية ما ثبت من الإجماع والأخبار صحة
الصلوة في الثوب من الحرير والبأس منه أو الحرير المحض والأولان لا
يحل لهما في المقام وأما الحرير المحض فالمشابهة أنه ان يكون هو حريراً محضاً
لا أن يكون فيه حرير بل عرفت أن الحرير لغة هو الثوب المتخذ من الأبرسيم
والمشابهة منه عرفنا أيضاً ذلك كما عليه غير واحد من الفقهاء على حسب
ما عرفت أن يكون مثل القطنية الحريرية فما هو من الأبرسيم المحض لا ما
يكون فيه شيء من الحرير مثل زهره أو عذره سماً إذا صرح بكونه محضاً
ويدل على ذلك ما رواه في كافي الصحيح عن صفوان عن العيص بن تقاة
عن أبي داود يوسف بن إبراهيم قال دخلت على الصادق عليه السلام وعلى
فتاؤنا إلى أن قال على ثوب أكره لبسه قال وما هو قلت طيلسان
هذا قال وما بال طيلسان قلت هو خز قال وما بال الخز قلت سداً برب
قال وما بال الأبرسيم لا يكره أن يكون سداً الثوب إبراهيم ولا زهره
ولا عذره وإنما يكره الصمت من الأبرسيم للرجال ولا يكره للنساء بل في إيه
أنا بغيره يدل على ذلك إذ قولهم وإنما يكره الحرير الملبس فقال في مقام التعليل

لنفى البأس

لنفى البأس عما ذكره والمواد من الملبس الخالص الذي لا يتويه غيره ويدل عليه أيضاً
ما رواه في كافي في غايه من الاعتبار وعن اسمعيل بن الفضل عن الصادق عليه السلام
في الثوب يكون فيه الحرير فقال إن كان فيه خلط فلا بأس إذا لم يلبس نفى الأبرسيم
كما عرفت وظاهره المنسوخ منه وما يؤيد ما ينبغي في القول بالقرينة لما أشبه
ولكن يجب تخصيصه بغير محل البحث لما دل على جواز الكف فاذن المعتمد هو النقل
الأول ولكن لا ينبغي ترك الأقياس وصرح في النهاية وهي والتحريم بكونها
الكف ومكانها في الباكي عن الشيخ واتباعه وينبغي التنبه على أمور الأول صريح
المعبر والمنتهى والتحريم وكراهة وجامع المقاصد وقص ذلك وكيفية التعليق
الجالية وشرح المفاتيح والزياد بأن كف هو أن يجعل الحرير في رؤس الأكام
والذي دل وحول الطريق وفي حاشية مع المولد بالكف ما يجعل في أصراف الثوب
به ومعه في رؤس الأكام والذي دل في الجبل هو يجعل في الذيل ورؤس
الأكام انتهى الثاني قد تعرض الحرير المفروض من مقدار أربع أصابع في
حاشية مع والمجهر به وجامع المقاصد وشرح المفاتيح والزياد وطهر
ما أشار إليه ووجه منها ما أشار إليه في الزياد من لزوم الانقضاء فيها
خالف دليل المنع على المتيقن على التخصيص فتوى ورواية وليس إلا
قد راجع الأصابع الأربع مطلقاً بل مفقودة ولا ينافيه إطلاق العبارة و
غيرها من عبارات الجماعة لوردها مورداً عليه وليس إلا الأربع
الأصابع مفقودة أو غائبة منقضية فالزيادة بعدية تحتاج إلى دلالة وهي في
المقام مفقودة انتهى وفيه نظر لأنه إنما يتم على تقدير انحصار مستند جواز الكف
بالحرير في الإجماع والشهرة وهو بطء لما بينا سابقاً من أنه يمكن المستند في الأصل
والعموم الدالة على صحة الصلوة مع عدم شمول انتهى عن لبس الحرير
والصلوة فيه محل البحث وعلى هذا الوجه للتقدير المفروض كما لا يخفى وكذا لا وجه لذكر
المستند في ذلك فتدبر جراح المدعى القديم لأن مقتضى إطلاقه عدم التقيد بالمدعى لا

نلم ان الغالب في المكفوف به كون عرضه اربع اصابع حتى ينفذ اليه الاطلاق بل قد
 الغالب في بعض افراده كون عرضه ازيد من ذلك وفيما النبوي المرسل وفيه نظر لضعف
 سلكه مع عدم حايده في المقام فتأمل ومنها ما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال اما ما
 من اربع اصابع مضبوطة فانظر العروة لوضح آفاقها علمها انما هي وفيه نظر لمنع من
 الاثنان فان الظاهر من كثير من الكتب عدم لزوم التقدير المذكور فيها انما هي في المعبر
 وبها والتحريم وعده هي وثى وانها اطلقت جواز الكف عن غير ذكر تقدير له
 ومنها غير ما ذكر فحق من اعلم ان التقدير باربعة اصابع ويرد في احاديث العامة
 ولم نقف على تعدد في اخبارنا وذكره بعض الاصحاب كلك وللتوقف فيه مجال
 وفي جميع النواحي اما التقدير باربعة اصابع فانه مأخوذ من العرف ومن العامة
 وليس بواضح فينبغي الاحتياط وفي الاخير بعد الاشارة الى ما في من وهو
 حسن وفي التعليل المحالية لا يظهر لهم مستند في هذا التقدير سوى الرواية العامة
 التي قلنا لها والاعرف لو شهد به في الجملة للتوقف فيه مجال اعني فاذن الاثر
 عدم اعتبار التقدير المذكور ولكنه احوط وعلى تقدير لزومه فهل يجب ان يكون
 الاصابع مضبوطة او لا صرح في جامع المقاصد ومن وضعه وشرح المفاتيح
 والرياض بالاول بان في جامع المقاصد ومن افقها في المشتكى من اصل الخبر
 على المتيقن وزاد في الاول واستحسنا بالمكان وفي شرح المفاتيح والتفسير
 لمضبوطة لان المتبادر المنع انما هو بالاصابع اربع اصابع مستوى الحلقة كما
 صرح به في حاشية ربع الثالث اذا جاز الصلوة في المكفوف بالحرث جاز ليه
 في غير الصلوة الرابع هل يختص جواز الصلوة في المكفوف بالحرث بالثوب
 المكفوف بالحرث او يعم كل ملبس مكفوف به فظاهر اطلاق التعيين وعده
 وكونه والارشاد ومن وسع وجامع المقاصد والجعفرية ومن الثاني في
 اقتصرته مع والمعتبر وهي على الاول والاخر عندى هو القول الاول وفي
 النهاية اقصر على القيد الخامس صرح في الدرر حاشية مع والجعفرية وجامع

المقاصد ومن ذلك يجوز الصلوة في اللبنة وهي الخبز كافي وجامع المقاصد
 حاشية ربع ذلك ومن وهو جيد واضح عليه في جامع المقاصد ومن ياروى من
 ان النبي صلى الله عليه وآله لم يجز له جاز ليه من ديباج وفيها ما مكفوفان الديباج
 وكان النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله ليهما وفي التعليل المحالية الحكم بالجنب
 اشكال من الجواز في الكف لانه ليس في الشهرة بمبرنة ولا ريب ان الاول
 والاصوط الترتك اذا كان الملبوس من جاز من حرث وغيره فما يجوز من
 الصلوة فيه بحيث يخرج بذلك من كونه محض جاز للرجال الصلوة فيه ولبه
 في غيرها كافي صرح الانتصار والخلاف والشرائط والشرائع والمعتبر والتميز
 والذكر والتحريم وعده والذكر والبيان والدرر وجامع المقاصد
 والجعفرية والمقاصد العلية والمالك ومجمع الفائدة والمذاكر والذخيرة
 والكفاية والتعليل المحالية والكشف وشرح المفاتيح والرياض وظاهر
 النافع والارشاد والمعتبر والالعية واللمعة وحاشية ربع والرياض وهم
 وجوه منها ما تمسك به جماعة من اصالة الحل السلية عن المعارض ففي الاصل
 ان النبي صلى الله عليه وآله انما نهى عن لبس الحرث وهذا الاسم عما
 يتناول ما كان محضاً دونها المختلط بنبيه والثوب الذي فيه قطن او
 كان لبس حرث محض فما كان لبسه والصلوة فيه وان قيل هذا يقتضي انه
 لو كان في الثوب ضبط واحد من قطن او كتان جاز ليه قلنا ظاهر التمهيد
 عن لبس الحرث المحض يقتضي ذلك الا ان يمنع منه مانع غيره والاولى
 ان يكون الخط والخطان غير معتد بهما ولا اثر لهما فاما اذا كان معتداً بمثل
 ان له نسبة الى الثوب مجنن او سدس او عشر فانه يخرج منه ان يكون محضاً
 وفي المعبر والتميز ولا يصدق على الثوب انه حرث مع المزج فيكون
 الاصل الحل وفي الذي ولاصالة الحل الا مع صدق الثوب من الحرث وهو عاصي
 مع المزج وفي الكشف والرياض يجوز ذلك للاصل وفي الذخيرة وشرح المفاتيح

يجوز ذلك للأصل وتقييد ما دل على التحريم بالمحذور ومنها العيوب التي هي المصلحة على
صحة الصلوة بطلانها بطلانها وعدم الخلاف فيه ومنها دعوى جماعة الإجماع عليه
في الانتفاء ومنها انفردت به الإمامية أنه يجوز لبس الحرير إذا كان في طوله
شيء من القطن أو الكتان وإن لم يكن غالباً والذي يدل على صحة مذهبه الإجماع
المتعدد وفي الخلاف إذا اختلط القطن أو الكتان بالابرليس وكان سداً والخمسة
أو كانا ذال تحريم لبسهما إجماع الفرق وفي المعتبر يجوز الصلوة فيما لم يكن
مضاهياً لمزج بالقطن والكتان وغيرهما من الخلل ولو كان غشراً ما لم يكن
مستهلكاً بحيث يصدق على الثوب أنه ابرليس وهو مذهب علمائنا وفي المسمى
لابأس للرجال بالصلوة في الحرير إذا لم يكن مضاهياً لمزج بالقطن أو الكتان
أو الخنز ولو كان ابرليس ما لم يستهلكه بحيث يصدق أنه ابرليس وهو مذهب
علمائنا جميع وفي التذكرة لو كان الحرير ممتزجاً بغيره فما يصح الصلوة فيه
كالقطن والكتان صححت الصلوة فيه عند علمائنا سواء نسا ويا أو أكثرهما
ما لم يخرج إلى اسم الحرير فيخرج وفي الكشف يجوز لبس الممتزج منه بما يجوز
الصلوة فيه سائر أو غيره للأصل والإجماع وفي جميع القادر حيوان الصلوة
في الحرير الممتزج بحيث لا يصدق عليه الحرير إجماع وفي ذلك قد اجمع
الاصحاب ودلت الأخبار على أن المحرم إنما هو الحرير المحض أما الممتزج
بغيره بالصلوة فيه جازنه سواء كان الخليط أقل أو أكثر ولو كان غشياً
كما نص في المعتبر وفي جامع المقاصد يدل على الجواز إجماع علمائنا وفرا
أخبرنا بعض عن الممتزج بما يصح الصلوة فيه من جاز لا يهلك فيه الخليط لجواز
لبسهما ولو في الصلوة إجماعاً على الظاهر ومنها جملته من الأخبار ومنها ما نك
به في الذخيرة وشرح المفاتيح من خبر ابن أبي نصر الذي وصفناه بالتصريح قال
سأل الحسن بن قباة الأحمدي عن الثوب الملمع من الحر والقطن والحرير أكثر من
النصف انصلي فيه قال لا بأس قد كان لا يحرى عليه لم يجاب ومنها يمسك

به في ك والمعتبر والمسمى والتذكرة والذخيرة وشرح المفاتيح من مبرصفوان بن يحيى
يوسف بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالثوب أن يكون سداً ونزراً
وعلى حويل وأنما ذكره اليهم للرجال وقد وصفه بالتصريح إلى صفوان في شرح المفاتيح
والذخيرة ومنها ما نك في المعتبر والمسمى والذخيرة وشرح المفاتيح من خبر
نزاره الذي وصفه بالقوة في شرح المفاتيح وبالتصريح إلى فضيل في خبر
قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يفتي عن لباس الحرير للرجال والنساء والأهالي
من حرير مخلوط بخمسة أو سداً خزاناً أو قطن وأنما ذكره المحض للرجال
والنساء ومنها ما نك به في الذخيرة من خبر اسمعيل بن فضال عن أبي عبد الله
عليه السلام في الثوب يكون فيه الحرير فقال إن كان فيه خلط فلا بأس ما لم يده
الكلي في باب الزى والتجمل في باب لبس الحرير بأساً ومعتبر جداً ومنها
ما نك به في المعتبر وهي وكده وكري فقالوا لما ما رواه أبو داود والترمذي
عن ابن عباس أنه قال إنما نهي صلى الله عليه وآله عن الثوب الحرير لمصبت
وأما العلم وسداً للثوب فليس بأساً ومنها المروي عن فقهاء الرضا عليه السلام
أن كان الثوب سداً ولمختة قطن أو كتان أو صوف فلا بأس بالصلوة فيها
وبشبه النسبة على أمور الأول لا فرق في ذلك بين أن يكون الحرير أكثر أو أقل
أو صادراً كافي الانتفاء والشرائح والمعتبر والمسمى والتذكرة والمسمى
والذكرى وسنن والجفرية وجامع المقاصد والمقاصد العالية ولك
وشرح المفاتيح وبالجملة هو ما لا خلاف فيه وصرح في الكشف بدعوى الإجماع
فقال ويجوز الممتزج وإن كان أكثر من الخليط عندنا للأصل والإجماع والعموم
وصحيح التزني الثاني لا فرق في اللبس من الفروض بين أن يكون سداً للرجال
أو لا كما صرح به في الكشف وهو ظاهر الإطلاق الثانيين الثالث لا فرق في
الممتزج مع الحرير الذي يجوز الصلوة فيه بين أن يكون قطعاً أو كتاناً أو
خزاناً أو صفاً أو فقفاً أو نحو ذلك كما هو مقتضى إطلاق السرائر والمعتبر

الشرائع والتدبير والمنتهى والذخيرة والمدارك والزياد وهو انما مقتضى عموم
 بعض الاخبار المتقدمة واصغرها انما يقتضي على القطن والكتان وحدهما في الكفة
 من جهة واحدة فقال ويجوز لبس المتميز منه بالاجوز الصلوة فيه ما تراه وغيره للاصل
 والاجماع والنصوص كان الخليط قطنا او كنانا او صرا او غيره من سائر ما يجوز الصلوة
 فيه كما في التراتيب والوسيلة والمعتبر وبهاية الاحكام للاصل واخصاص النماز
 الجري المفضل وضربا محيل فيندرج فيه الفضه وادوار ما يוכלل له ما تضمنه
 المنع والمراحم والتمايز وقت والمذهب والجامع على القطن والكتان كما ان في
 تجميع النماز المتقدمة لا يجوز الصلوة الى في ثوب سواه والجمعة قطن او
 كنان وزاد النجاشي في عمدة الخواص في التجميع زيارته انما ورد كما كان ذلك
 كما هو ظاهر في اخصاص الجواز بالامرين كما هو مقتضى مفهوم الشرط في عمدة في
 الانقضاء وفي وهو ضعيف جدا للاصل وهو بعض التروايات المقصود بها
 الشهرة العظيمة بل قد يدعى الاتفاق او لم عدلها انما الى الخلاف في المسئلة
 وهو ان الانقضاء على امر لا يدل على يقينه ولا نكاح دلالة صحيحة زيارته
 عليه سلمنا ولكنه معارض بصحيفة صفوان وضربا محيل وهما اولي التجميع
 لان هذا التعارض من قبل تعارض العمومين من وجه ومن لفظ ان التجميع
 معهما وما ذكر يجب ان التوقيع المتقدم مع انه ضعيف السند وان كان
 المتميز مع الجوز بما لا يصح الصلوة فيه منفردا فلا اشكال في انه لا يمنع من
 اللبس في غير الصلوة مع عدم صدق لبس الجوز وجواز استعمال ذلك
 منفردا وهل يجوز الصلوة في هذا المتميز ح او لا يظهر من المعتبر وكرة
 وما مع المقاصد ولك ومن الزيادة الثاني مطا والتحقيق ان يقال ان كانت
 الخليط المفروض مما لا يصح حله في الصلوة مطلقا ولو لم يصدق الصلوة فيه فاذ كان
 بعيدا وان كان مما يصح حله فيها وما لا يصح الصلوة فيه فلا يجوز الحكم بغيره
 الصلوة في هذا المتميز مع عدم صدق الصلوة في كل من الجوز والخليط فبحر التجميع

الحرير

الجوز مع ما لا يجوز الصلوة فيه منفردا لا يكون قطنا انما كما يجوز للرجل ان يلبس
 الذي لا يصدق عليه لبس الجوز والصلوة كذلك يجوز ذلك للثياب والخفاف
 كما صرح به في الجعفرية الرابع اذا امتزج الجوز بغيره مما يجوز الصلوة فيه منفردا
 ولكن كان الخليط الغلبه متساويا بحيث لا يمنع من صدق لبس الجوز الصلوة
 فيه فلا اشكال في عدم جواز لبس في غير الصلوة وفيها ايضا وقد صرح به
 في المعتبر والمنتهى والتدبير والتجويد وكوكي والدروس ون والجمعة
 وجامع المقاصد ومنه ذلك والمقاصد العلية ويصح القائل وشرح المفاتيح
 والزياض والجبله هو مما لا يختلف الخامس المرجح في معرفة صدق
 لبس الجوز والصلوة فيه وعدمه هو العرف ولا بد للمرجح الموجب للاصل
 وقد صرح بذلك في التطبيق العاليه فقال قوله على وجه نهيك الخليط
 الجوز عرفا مع الاستحالة والمراجع فيه الى العرف واما ما فهم من كلام
 المعتبر ان ادنى ما ينفع من الخليط ان يكون بقدر العشر فلا تستند له كما
 ان يكون قسبة لما من العرف انما واعلم انه قال في حاشيته لم لا عبرة با
 لتسمية المشوحر وهي التي لا يكون متساويا اصلا لخليط فلوسمى المتميز
 جوزا امتزا ما لم يقدح ذلك في الجواز قطعا وما وقع لبعضهم من ان القضاء
 التي سداها فلا يصح فيها لتبينها فيه من الاوهام العاصه انما هي صحيح
 بهذا المعنى في جامع المقاصد ولك والمقاصد العلية وهو جيد السند اذا
 فصل الشك في الصدق فيلزم يجب الاقتراب او لا اشكال من ان الواجب
 الاقتراب من الجوز ولا يتم الا بترك المفروض فيجب وان شرط الصلوة
 ان لا يكون حويا ومع الشك فيه يحصل الشك في الصلوة لان الشك في
 الشرط يقتضي الشك في المشرط فيجب الاحتياط ومن الاصل وان الله
 المتيقن هو المنع مما علم كونه حويا للتبادر من النص والفقيه
 اما ما قيل من الجوز وكيف كان فلا ينبغي ترك الاحتياط وهل هو

الظن هنا مقام العلم اولاً الاقرب الثاني السابغ هل يترط في جواز الصلوة في
المتنج من الجرب وغيره الذي يتجاوز الصلوة فيه ان يكون المخرج بطريق النسخ
وان يكون الخيط بعض النجس او لا يترط ذلك بل يكفي مطلق المخرج المانع
من صدق الاسم الاقرب هو الاقرب كما هو ظاهر اطلاق المعظم وبمرج في التعليق
الحالية فقال وهل يكفي مطلق الخلط او يغير كون الخيط بعض النجس او لا
وجهاً منشأها الاشتباه وصدق الجرب المختص مع خلط لا يكون كذلك و
الاصل يقتضي الاكتفاء بالخلط والاحتياط في الثاني وفوقه ما تقدم في روايه
من زاره فان ظاهره اعتبار كون الخيط نجس او لا لكنه ضعيف بموجب
بكر الواقع الغير الموثق مع ان ظاهره اعتبار كون تمام النجس او لا
ولم يقولوا به وحصره الخلط فيما ذكر ايضاً كما ترى وبعدنا يلزمنا قيد دفع المناقبتين
من يضعف ظهوره في الاعتبار الاول ايضاً وهذا القبح ظالم اجده في كلام الامام
وعليه نخرج حكم الباب المتداول في زماننا المنسوخ من ابراهيم هو بالفضه
انما الثامن قال في البيان يكره المتنج وان غلب الجرب ما لم يطلق عليه
اسم انما ولم احد احداً غيره صرح بكراهته ذلك وكذا لم اعثر على دليلها التاسع
لوضبط الجرب بغيره مما يجوز الصلوة فيه منفرداً كالقطن واللبان فصرح
في المعبر والمنهاى ذكره وكري وجامع المقاصد ولك ذلك وصحبه والتعليق
الحالية بان لا بد من عدم التبريم وهو حسن مع صدق لبس الجرب والصلوة
فيه وانما مع عدمه فلا فالخرج الموجب لطلب الاسم قد يحصل بالخطا طهر
ولا شبهه في انهم قالوا بهذا التفصيل وان كانت عباراتهم مطلقة العاشر
اذا كانت الظاهره صريحاً فلا ينعى كون البطانة غيره وكذا العكس وليس ذلك
من المخرج الموجب لطلب الاسم وقد صرح بذلك في المعبر والذكره والتمهي
وكري وجامع المقاصد ولك ذلك وصحبه والتعليق الحالية وقد اجمع عليه
في الثلثة الاول والخامس بجوم التمهيد الحادي عشر اذا كانت البطانة الظاهره

فما يجوز الصلوة فيه وكان خضوعاً من الجرب او لا يبراهيم او القن فهل يجوز
الصلوة في هذا ولبيه في غيرها ولا يجوز الاصلان صرح بالثاني في المعبر والمنهاى
والذكره والدروس وجامع المقاصد وحاشيه بنع والجربيه ولك ذلك
وفي كرى هو ظاهر بنع يبريه وفي تعليقه الحالية وحمل في على انما غردون
نرا ابراهيم ونقله الشيخ عنه في يبريه في يبريه عليه ومنه يظهر ان من جهتها انما منع
من الا يبراهيم الخشوعاً لظنائه عن المحقق فتم وفي شرح المفاتيح قال الفاضلان
تجريمه بل كلامهما اشعر بكونه نجساً عليه عندنا حيث اطلقا القول ونسباً المخالفه
الى العامة انما هو مقتضى اطلاق من اتى بمقتضى لبس الجرب وعدم جواز
الصلوة فيه ولم يفت بجواز المفروض وطول الامران احدهما ما تمسك به في
المعبر والذكره وجامع المقاصد من عموم التمهيد وقد يقال ان اريد عموم التمهيد
عن اللبس فلا نسلم ثم لم يحمل البحث لعدم صدق اللبس على المفروض
وان اريد عموم التمهيد عن الصلوة في الجرب فلا نسلم كما اشار اليه جماعة
قال في ك الجواز في قوله تعالى ومطابقاً لمقتضى الاصل وتعلق التمهيد
في اكثر الروايات بالشوب الابراهيم وهو لا يصدق على الابراهيم المحض قطعاً
وقال في التمهيد الظاهر ان القول بالتبريم ليس باجماع وان كان كلام الفاضلان
مشعر به حيث اطلقا القول به ونسباً المخالفه الى العامة فان لم يكن اجماعاً
كان القول بالجواز صحيحاً للروايتين المذكورتين مع اعتضاها بالاصل وتعلق
التمهيد في اكثر الروايات بالشوب الابراهيم وعدم صدقه على المحبوس وفي التعليق
الحالية وفي الذكرى نعم بعد عن جوازها وهو ظاهر لعدم ظهور تحول العموم
له لتعلق التمهيد في اكثرها بالشوب الابراهيم او ما في معناه وهو لا يصدق
على الابراهيم المحض انما وفيه نظر فان اكثر الروايات وان اقتص بالشوب
ولكن اطلاق الاجماع المتقوله المتضمنه للنع من الصلوة في الجرب المتقصد
بالطلاق فتم في المعظم يكفي هنا صدق الصلوة في الجرب على المفروض ومن ذلك

فهو مضمون بعض الاخبار وهو وان كان ضعيف التمدد لكن الضعيف هنا لا يختاره
بالفهم والظهور فاقول وثانيها ما تمسك به في كونه فقال المحدثون بالابريسم بطل الصلوة
غير لما دل النبي له ولما فيه من السرف ويضيع المال انتهى وفيه نظر للمنع من السرف
سلفا ولكن يمنع من استدلاله بطلان الصلوة فتم ودفع في كونه وكذا وجبه و
التعليق المحاليه والجمل المتيقن الى جواز ليس المفروض والصلوة فيه وطم وجوهها
الاصل وقد تقدم الاشارة الى ضعفه ومنها خبر الحسين بن سعيد الذي وصفه
بالضعف في كونه وجبه والتعليق المحاليه وشرح المفاتيح قال قرأت في كتاب
محمد بن ابراهيم الى ابن الحسن الرضا عليه السلام عن الصلوة في ثوب خشوع في كتب
البر وقرأته لابن الصلوة فيه لا يقال لا يمكن الاستناد الى هذه الرواية لما
اشار اليه في المعبر فقال اما رواية الحسين فان روايته ضيفه لاشاد الراوي
الى ما وجد في كتاب لم يجمع من محدث لا نقول هذا مدقوع مما ذكره في كونه
وكذا فقالا في الاول بضعف ذلك انه اخبار الراوي بضعف الحرم والمكانه
الجزوم بما في قوة المشاهده وزاد الاول فقال مع ان الخاص مقدم على العام
فلو قيل الجمل بروايه الحسين لم يكن بعيدا ولا يقال المواد من القرعها في الماء
كما من في ويؤكله ما ذكره في شرح المفاتيح فقال ظهور واشعار الاجماع من
الفاضلين ونوصه واماها ورضا والشيخ به على ما هو الظاهر وكون العامة قائلين
ببطلان الصلوة في الحر وكون المكاتب كثر ما لا يج من شيء من جهة البصه
والخوف وعلو قيمه الغرغاليا وخلق المحدثين به عن الرية والمنفعة ككثير بما
نقص التوجيه وينع عن العزاه والفتوى بظاهرها لا ما يقول النسيب
المذكور ولا شاهد له وهو بعيد جدا والامور التي ذكرها في شرح المفاتيح
لا تصلح شاهدا عليه وقد اعترف فيه بالنسبة الى بعضها فقال ان الاصل
في الاستعمال الحقيقة مع عدم ما بقية العلو القيمة والجلو عن المنفعة اذا لم يمتنع
من القرع بما كان الردى القاسد منه بحيث لا ينفع منه الا امثال هذه الاشياء

اذ كثير ما ينفي هذا الردى بعد احد العدد الجيد منه الصالح لجعله ابريسا ليقرب
منافع الابريسم على ما هو المتعارف لعدم ما يوهم الى المنع ولا ما يجعله مشكوكا
فيه بالمره مع القطع بالعادة في انفسه الا انه علمهم في كون العياض الاثنا العاشر
المعروفه وان الردى الباقي لا يصلح لذلك سوى جعله خشا واشاد مع ما
من اسديه النوبة الموجبه لاسديه الدموي وجره فتم جدا ومنها ما اشار اليه
في التعليق المحاليه فقال بعد نقل خبر الحسين بن سعيد المتقدم ومثله في
رواية سفيان بن الميمون ايضا وما ذكره في الفقيه انه كتب ابراهيم بن محمد ياد
الى ابي محمد الحسن عليه السلام في الرجل يجعل في جسده يدل القطن فاهل يصلي فيه
فكتب نعم لاباس به وما سبق ايضا في رواية دنان بن الصلت فان فيه نفى
الاباس عن القرع المحدث وحده انما يبعد ان حكم القرع عندهم حكم الابريسم كما هم
يجعلونها حيا واحدا او لدلالة بعض الاخبار عليه كرواية عباس بن موسى
عن ابيه قال سالت عن الابريسم والقرع قال هما سواء ورواية عبيد بن
زبراره عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بلباس القرع اذا كان سدا او لحيه
مع قطن او كان ورد بما لا يضر بذلك الله تعالى به من محبة احمد بن محمد بن ابي
نضر قال الحسين بن قيامه ابا الحسن عليه السلام عن الشعب النجم بالقر والقطن لقر الكثر
من النصف يصل في قال لا بأس وقد كان لابي الحسن عليه السلام منه صاحب
وعلى هذا فالنهي عن لبس الابا عيا وما ذكرنا من عدم الباس بالابريسم المحدث
انتهى وقد يقال ان خبر الحسين بن سعيد وخبر ابراهيم بن محمد ياد
ربان بن الصلت وان ذلك على جواز الصلوة في المحدث بالقر ولكنهما نعم صوفي
صدق الصلوة في الحر وعدمه فيكون التعارض بينهما وبين عموم ما دل على
عدم جواز الصلوة في الحر من قبل يعارض العقول من وجه لا اختصاص
هذا العموم بصورة صدق الصلوة في الحر وتموله للمحدث وغيره وانفصا
تلك الاخبار بالمحدث وتتم لها الصديق صدق الصلوة في الحر وعدمه

ومن الظاهر ان وجه التبرج مع هذا العموم فيجب الاخذ به لا يقال ان الملاقاة
 الاضمار المذكورة لا ينصرف الا الى صورة صدق الصلوة في الحديث لتبادر
 منه فيكون اخص من هذا العموم فقد يجب تخصيصه بها لا نقول لانهم
 ذلك بل صور تصديق ذلك وعدمه متاويان فم لا يقال هذا العموم
 لا ينصرف الى محل البحث لعدم تبادره منه لندرتة لا نقول لانهم
 ذلك ثم لو سلمنا ان الاضمار المذكورة اخص مطلقا فهي غير صالحة لتخصيص
 هذا العموم لاغتضاده بالشبهة العظيمة وقد تقررت عندنا ان العام اذا اقتصد
 اخص بها فلا يصلح التام لتخصيص هذا والعموم المذكور مقتضد اخص بعموم
 ما دل على عدم جواز الصلوة فيما يتفصل عن غير المأكل فيسوي من هذه
 الجهة انك واذن القول الاول في غاية القول ومع هذا فهو موطئ الثاني عشر يجوز
 ان يحاط كل ملبوس من غير الحرير بالابريسم كما صرح به في شرح المفاتيح فقال لا
 مانع اصلا من خياطة الثوب وغيره بالابريسم على ما هو المتعارف لعدم ما يوجبهم
 الى المنع ولا ما يجعله متكررا فيه بل هو مع القطع بالعادة في ارضه الله عليهم
 في كون الاتواب العاليه سيما التي في غاية القوة بالابريسم ولا وجه للاحتياط فيه
 اصلا انتهى وقيل يظهر من المنع من خياطة الثوب الابريسم انما هو وضعيف في
 الغايه الثالث عشر ان كان من الحرير فصرح في الذميره والتعليقه المحليه
 وشرح المفاتيح بان لا لباس به وهو جيد واجتج عليه في الاولين بالاصل وخبر
 يوسف بن ابراهيم الساعيه ويطبق به ما يسم في عرفنا بالقبطان الساعف الرابع عشر
 صرح جماعة بالانه لا لباس بالعلم من الحرير قال فيفت قال الجند لا يجوز للرجل
 خاصه الصلوة في الثوب الذي علم من حرير محض فان كان مراده التخييم
 مضمنا بدين الصلوة في الثوب الذي علم من حرير محض لمادواه الجراح و
 الكراهة لا يستلزم التخييم وقال في حاشيته ان لا لباس العلم لعدم
 صدق الحرير المحض على ما يكون عليه كذلك وبذلك انه رواية يوسف

بن ابراهيم واما ما في مؤلفه فخار عن ابي عبد الله عليه السلام عن الثوب يكون عليه
 درياجا قال لا يصلي فيه فيمكن جعلها على الاستحباب فصر وقال في شرح المفاتيح
 لا مانع في العلم والخواشي ونحوها من كونها خيزر انما وما ذكره وهو جيد
 حيث لا يصد في الصلوة في الحرير وفي العلم بعض الاجله بما يجعل في الثوب
 كضار وغيره قال نفس عليه في المصباح المنير اذا كان القباس
 الذي يتجبه العورة ذهباً فهل يصد الصلوة فيه هذا او لا اختلف الاضمار
 فيه على قولين الاول انها نهد وهو المنهي والتحريم والتذكير والثاني
 والبيان والتذكير والا ليقية والتجفيرة والمقاصد العلية وشرح المفاتيح
 والترياض ويمكن استفادته من المحكي عن جماعة نفى لفت قال ابن الجنيد
 لا يختار للرجل الصلوة في الذهب وفي شرح المفاتيح في حله كلام له وما ذكر
 طهران الكليني والفتد وقا يفهم كانا قائلين بالمنع على النظر قال في كتاب العدل
 باب العلم التي من اجلها لا يجوز للرجل ان يلبس الذهب ولا يصلي فيه ثم
 نقل بعض عبارات ثمة قال بل ربما ظهر من هذه الكلمات كون المنع هو المنع
 بل انظر انه كذلك انتهى الثاني انما لا يصد وهو ظاهر المحكي في عن الحلبي
 وربما استفاد من التعليقه العاليه والا قرب عندي هو القول الاول لان الصلوة
 فيه ضمني عنها فيكون فاسدا اما المقدمه الاولى فيعمل من الاضمار منها خبر خار
 الساطي الذي عرفت في التعليقه العاليه وشرح المفاتيح من الموثق عن ابي عبد الله
 عليهم السلام قال لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلي فيه لانه من لباس اهل الجنة
 ومنها ما اشار اليه بعض الاجله فقال روى في كتاب العدل في الموثق
 عن غار الساطي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي وعليه خاتم حديد
 قال لا ولا تجبم الرجل لانه من لباس اهل النار وقال لا يلبس الرجل الذهب
 ولا يصلي فيه لانه من لباس الجنة ومنها ما اشار اليه بعض ائمه فقال روى
 في كتاب الفضال بسند عن جابر الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال يجوز للمؤد

ليس الذي يباح الى ان قال ويجوز ان يتعم بالذهب ويصلى فيه وحرم ذلك
 على الزماني ومنها ما اشار اليه بعض الاجلدة بقوله فقال في كتاب الفقه الرضوي
 لا تقبل في ديباج ولا في حريم ولا تقبل على شئ من هذه الاشياء ومنها
 خبر موسى بن اكيل القمي عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث انه عليه
 اهل النار والذهب عليه اهل الجنة وجعل الله الذهب في الدنيا حلية
 النساء وحرم على الرجال لبسه والصلوة فيه وجعل الله الحديد زينة الجن و
 الشياطين حرم على الرجل المسلم ان يلبسه في حال الصلوة الا ان يكون في حال
 عدد فلا بأس به الحديث لا يقال هذه الرواية ضعيفة السند كما اشار اليه في التعليقة
 الحالية بعد الاشارة اليها وهي متعينة بالارسال ومجال بعض روايته وهو بالحنس
 ابن علي فان الظاهر انه ابن فضال ولم يذكر واحدا انتهى فلا يصح الاعتماد عليها وما
 ذكره يمكن المناقشة في بعض الروايات بل جميعها ان لم نقل بجحبه الموثق لانا نقول
 ضعف السند هنا غير قاطع لا يخفى بالشفرة العظيمة التي لا تعد معها دعوى
 سند واثبات ولا يقال يدفع بدفع الاستناد الى هذه الرواية ما اشار اليه
 التعليقة الحالية فانه قال بعد الاشارة اليها والى موثقة عامر المتقدمة والى خبر
 ابي الحارود وخبر دوح بن عبد الرحيم المانعين من التعم بالذهب مطلق
 واحد ذهب عليك ان هذه الاضمار لعدم صحتها واستحال اكثرها على التعم بما
 ليس بحرم عند اكثر والجحج لا يمتنع حجة لاثبات التعميم بالتحديد فيه
 على الاجماع كما ثبت فيه الاجماع على تحريم لبسه فذلك وما لم يثبت فيه بالحكم
 بالتعميم يحجب هذه الروايات لا تخ عن اشكال والاصل وجومات الاطلاق
 كنهى ومضوض الزينة يقتضي جوازها وما بطلان الصلوة فيه فتاوه اهلي
 ما ورد انتهى عن الصلوة فيه ليس الا في الروايتين الاوليتين وقد عرفت
 ان جميع المذكورة لا يمتنع حجة في اثبات حكم مخالف للاصل فكيف نأيتي
 منها مع احتمالها على التعم عن الصلوة في الحديد اية والتمسك بجوازها فلا بد

من حمله على الكراهة وبعد جملة عليها بضعف دلالة التعمي الآخر على الحرمة ايقا
 لانا نقول ما ذكره ضعيف كما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال بعد الاشارة الى رواية
 موسى وكون الحديد تأميرا للصلوة فيه لا يقتضي ان يكون الذهب ايقا على ما هو
 المشهور المعروف من الفقهاء بما عرفت مكررا ان خروج بعض الحديث عن ظاهر
 عندهم لا يقتضي خروج الكل واللام رقا مدبث يجمع الا ما شد وتدر فيه ما
 ائتمى واما المقدمة الثانية فلا تان في العبادات يقتضي الفساد وقد تمك
 بهذه الجملة في كره وكري ويؤيدها ما تمك به في هي فقال لانا ان الصلوة فيه
 استعمال له وهو محرم بالاجماع وقد عرفت ان التعمي في العبادات يدل على الفساد
 وقد اشار الى هذا في شرح المفاتيح فقال كما بطلان الصلوة في الحائض منه
 مطلقا انتهى عن الكون فيه ورواها ان الصلوة في المكان المصوب بالطله عند
 عدم جواز اجتماع الامور انتهى في الكون الذي هو حرمه الصلوة وهو عيان عن الحركة
 والتكون والاجتماع والافتراق فكذلك الحال في الكون في الذهب في الصلوة ولا
 بد من كون التعمي في كون التعمي عنه في الذهب هو الكون المذكور والى التصرف فيه
 كما منع من التصرف في ملك الغير ثم قال موثقة عامر مناهج بما صرف الحريم وفي
 المقام من كون التعمي من اللبس يقتضي فساد الصلوة ثم قال المصلي متصرف في
 فكيف يكون متصرفا عنه ثم عني ما هو متصرف اليه ولذا ورد المنع عن الصلوة
 في امور واحوال بسبب المنع عن لبسها مطلقا واستصحابها كما كلف ومن هذا كان الفقهاء
 والرواية بان كانوا يمتنعون المنع من الصلوة من المنع عن اللبس فلا حظ كلامهم
 بعد ملاحظة الاضمار لكن قال بعد ما ذكر واستدل على بطلان الصلوة في
 الذهب الذي يكون سائرا للعبادة والمذهب منه لعدم جواز اجتماع
 الامور انتهى في شئ واحد وهذا يتم اذا كان السائر ما ورد به واجبا لغيره
 بوجوب شرعي او يكون مقدمة الواجب واجبا شرعا لان يكون وجوبه
 شرطيا وتوسلنا انما ينبغي التمسك على امور لا دل يلتقي بالمفروض الذهب

الملبوس الذي ليس لباسا بالفعل ولكن يجعل للستر وكذا يلحق به الملبوس من
 الذهب الذي ليس لباسا وبالحمل كل ملبوس من الذهب بحيث يصدق الصلوة
 فيه ولو لم يصلح لستر العورة بعد الصلوة فيه جعل كما صرح به في كبره وهو ظاهر
 التعريض والمنتهى وكوي والافقية والدروس والبيان والمجفريه والمقاصد
 العلوية والممكن عن الاستكافي فيفسد الصلوة عند في الخاتم من الذهب كما صرح
 به في التعريض والمنتهى وكوه ون كوي وكوي وطرح اطلاق الاحكام السابقة
 وصار في المعبر الى حمار الصلوة فيه فقال لو كان في يده من ذهب ففي
 فساد الصلوة به تردد اذ فيه انها لا تبطل لما قلناه في الخاتم المقصوب وضفا
 التردد ووايه موسى بن اكيل النعماني انه في وهو ضعيف وصرح في هي في
 والتعريض بان النظم من الذهب مكره حكم الخاتم الثاني هل يلحق بالمفروض الذهب
 المحمول فيفسد الصلوة مع استحبابه به غير ولا بل يحذف الفاء بصحته صدق الصلوة
 عند وللبه المعتمد هو الثاني وما قاله النعماني للاصل والتعويض وما اشار اليه في شرح
 المفاتيح فقال وهل يصدق ذلك على ما اذا استحباب الذهب ولم يكن ملبوسا
 لما ظهر من رواية القتيبي وما مر في الصلوة فيما لا يؤكل لحمه ام لا لظهور النظم في
 الملبوس احتياط المحققون عن الاول ايضا وان كان مكوكا لبيكه المعاملة مع
 انه وورد جواز جعل النعص في طريق الحج في هيمان شديد على الحضرين من دونه
 استفعال وصدق بين ان يكون دراهم او دنانير مع كون الدنانير اعلى
 مما مل وفي كاسبه عن الباقر عليه السلام انه استرحم استانه فندها بالذهب وفي
 مكارم الاخلاق او روى وايين عن الصادق عليه السلام في حوز هذا الشد بالذهب
 بل اضطرار عن الصلوة مع افتران العنن بما للذهب او المكتوب به او الوزن
 به وكذا غيره من الكتب والقرطيس والاهبام المنقوشه بما للذهب وامثال
 ذلك والاحتياط هنا فلم يقع ضررا وخرف ضروره تلف وتضييع او اطلاق النار
 عليه اذ ربما كان ما مر من استه مع ان جواز الاستصحاب من يد بهما كذا في

ظاهر

ظاهر من الاخبار وهو مستحب حتى ثبت خلافه في الصلوة فيه ولم ثبت مع انه
 لو كان منوعا شاع وذاع بحيث لا يبقى لاحد ما مل لعموم الملبوس وشك المجاهد
 وجود الذي لا يجي سببا في الاستحباب وحضورها بالنسبة الى صناعة مثل الصراف او
 المتخلفين باخذها ونسبها مثل النجار وغيرهم بل روي في كاسبه عن داود بن
 سهران عن الصادق عليه السلام قال ليس بحليله المصاحف والسوف بالذهب والفضه
 باس وعن عبد الله بن سنان عن عمار قال ليس بحليله السيف بالذهب والفضه
 اعمى الا قال اذا في بالصلوة مستحبا للذهب صدق انه صلى فيه فيفسد صلوة
 لعموم الاخبار وتدل اشياء على هذا في التعليق المعاليه فقال يمكن تعميم الحكم بما اذا
 استحباب شيئا من الذهب وان لم يكن لباسا بناء على ما اشار اليه في حديث
 ابن بكير الوارد في عيني المأكول من صدق الصلوة فيه مع مطلق الاستصحاب
 وان لم يكن لباسا ولا وقوع الاجماع على قوله بلبس فيكون منها غير وهو مستحب
 الفاء وكذا ذكر لا ناقول لانهم الصدق بل المقطوع به عدمه فلا دليل على
 المنع بحيث يشهد بحمل البحث وقد اعترف به في الكتاب المذكور لكن من وجه
 اخر فقال قد ظهر مما قلناه عن ابي الصلاح ان الاجماع من الذهب غير ظاهر
 وكذا في العمل فلو كان اجماع فانما هو في الثوب الذي يكون سدا ولحمته
 كلاهما من الذهب بعد تخصيص الكلام فيكون الثوب موجب للفساد ولو لم
 فانما يلزم بما لو وقع السر به ليكون الثوب عن لبسه غيبا في العباده واما اذ وقع
 السر بغيره فانما لا يرجع الى العباده فلا يوجب فسادها ومن هنا نظر ان
 كلام المحققين ههنا اقرب الى التحقيق فما قلناه عن غيره واما غير الباس
 فما يستحب فلا محال لاحتقال البطلان فيه صرح اصلا فمدبر الثوب ونسج
 عن النجار ومورثها حوز الصلوة مع الدنانير ومنها حوزها مع النسيج
 ومنها حوزها مع القز ومن الذهب ومنها حوزها مع سدا الاشارة
 بالذهب كما دل عليه جملة من الاخبار ومنها حوزها مع المصاحف المعقده

بالذهب والكتب والاجام المنقطة به وضربها بوزن هاجم السبب المتجرب كالمخرج به
 في التعليق الجانية فقال قالوا لا بأس بتجديده السبب بالذهب ودليله مع الاصل و
 العمومات حسنة عبد الله بن سنان بابا هيم بن هاشم ورواية داود بن سرجان
 وهل يجوز الصلاة في السيف المجلى به يعمل عدمه عملا بعموم التواتر وعلم
 دلالة ما يدل على استنباط السيف على جواز الصلوة فيها فيمكن ان يكون عدم
 البأس فيه عن لبس فقط لا الصلوة فيه ايضاً فينبغي عن الصلوة على عمومها والظاهر
 الجواز تضعف التواتر فيشكل التمسك بها خصوصاً في السيف الذي يجوز
 لبسه وقتواهم هذا المنع غير ظاهر فضلاً عن الاجماع بالاصل والعمومات تقيضي
 جوازه وضرباً غير ذلك وبالجملة تجوز الصلوة مع الذهب اذ لم يصدق لبسه
 والصلوة فيه مطلقاً بجواز الصلوة في الثوب الذي فيه اعلام الذهب الثالث
 هل يجوز للملبوس من الذهب الخالص الملبوس من الموه بالذهب والذهب
 فيصير الصلوة فيه محلاً للرجل او لا في كرهه وهي والتحريم وكذا
 وقد والمقاصد العلية وشرح المفاتيح وغيره فيه الى التعصبات فقال اعلم ان المنع من
 الذهب يشمل المذهب البقم كما ان في بعض النسخ لانه ذهب خلط او لغيره اعني
 وقد يشتمل في ذلك لان المذهب ذهب امتزج بغيره مما يجوز الصلوة فيه من غير
 فيكون كالحريم الممتزج بغيره فلا يصدق صح الصلوة في الذهب وليس الذهب فلا
 يشمله عموم ما دل على المنع من الصلوة في الذهب وقد اشار الى هذا في التعليق
 الجالية فقال ثم عاقد يد العمل بالثوابين هو فعل الظاهر شمول الحكم الذي
 امر به الظاهر شموله لصدق اسم الذهب عليه عرفاً فلو كان ما قلناه من كره
 شيئاً عليه ويمكن منع صدق الذهب عليه حقيقة بل انما فيه ما في الذهب
 وربما يؤيد ذلك رواية الفضيل بن يسار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 التبريد فيه الذهب يصلح امساكه في البيت فقال ان كان ذهباً فلا وان كان
 ما في الذهب فلا بأس هذا وعليك بالاحتياط في كل احتمال العزم او البطان

دائرة المتعان اعني والد يفضيه التحقيق ان يقال ان كان المذهب بحيث يطلق عليه
 الصلوة في الذهب ولبسه فيجب التحسين والاضيق الحكم بجوازه ويحتمل قن
 بتزليل الاطلاق الكتب المعدمة عن هذا التفصيل ولكن الاصول الترك مطلقاً وكذا
 الكلام في الثوب المصنوع من الذهب الخالص والموه به وغيره مما يجوز الصلوة
 فيه من غير ذلك كالكفن والكتان والطلق في التحريم وهو لا يمنع من الصلوة في الثوب
 المصنوع من الذهب وكذا الكلام في الثوب المنقوش بالذهب وبالجملة القدر
 المتحقق من النص والفتوى هو جواز الصلوة في الذهب لا فساداً معاً وان
 كان مقتضى اطلاق حمله من العبادات ذلك لعدم الدليل عليه من الأدلة الا انه
 لا مطلقاً ولا في الجملة ولكن الاصول ترك ما يحتمل كونه مفقداً لعدم البأس بالحكم
 بعدم جواز الصلوة في الذهب الممتزج بالتحريم وان لم يصدق اسم الصلوة في
 احدهما لظهور الاتفاق على المنع ولولاه لكان الحكم بالجواز صحيحاً ايضا واعلم ان يقال
 في الذكرى والمقاصد العلية بعد الحكم بالمنع من الموه نعم لو عاد عهد حتى اندرس
 وذاك سماه جاز لبسه وهو جسد الرابع اوضح في بطلان الصلوة في الذهب هذا
 بين الفرضية والنافلة ولا في الفرضية بين البقمية وغيرها من صلوة الايات
 والمجعة والعبد بن ومنه صلوة الجبارة الخاضعة بناء على المختار من كونها صلوة
 حقيقة ولا في النافلة بين التراتبية وغيرها وبالجملة كما يتبين صلوة حقيقة حكم ذلك
 الخامس اذ اطلق في الذهب سمياً او مع الجمال به فهل يصدق صلوة ولا الثوب
 الثاني للاصل والعمومات واقتصاص الدليل المانع عن الصلوة في الذهب هو
 العهد كالا عني ودعا يتفاد من اطلاق التحريم والتحسين والالتفات والمقاصد
 العلية الاول وهو ضعيف السادس لا اشكال في انه يحسن الثوب والصلوة
 في الذهب الخالص مطلقاً ولو كان هو انما من العودة والظاهر انه مما لا خلاف
 فيه وفي كرهه فقال لا بأس بالذهب للنساء اجماعاً والصلوة لمن فيه التابع هل
 يجوز الحشيش المشكل بالرجل فيصدق صلوة في الذهب عمداً او بالمرأه فلا يصدق

صرح بالاول في كونه وسن والا لفيه والمقاصد العلية والمخبرية وفيه اشكال ولكنه
 اعوط الثاني كما يصدق الصلوة الرجل في الذهب كذا يحرم عليه لبسه فيها وفي
 عنهما مطلقا ولو كان قاتما كما صرح به في القواعد والارشاد والتعريب والتدقيق
 وذلك وجه الغايه والكفايه والكثف والرياض وفي الخلاف والشرائع والمنافع
 الصريح بجبره المتعمم بالذهب وبذلك علو ذلك القول الذي دعوى جماعة الجمع
 عليه في الخلاف اما المتعمم بالذهب فلا خلاف انه لا يجوز للرجل لبسها في
 العترة وفي ذلك تحريم الذهب على الرجال موضع وفان وفي جميع الفرائض
 عدم الخلاف بين المسلمين خصوصاً عندنا في تحريم لبس الذهب على الرجال
 البلاغ وفي الكفايه والخلاف في تحريمه ايضا وفي التماس تحريم الخمر بالذهب
 والتعلي به بل لبسه مطلقا في الارشاد وعند وسن وذلك ظاهره عدم الخلاف
 فيه لوجه صريح كثير من تبعه ولعلمهم فيمنع من العباء ونحوها ما خص المنع بال
 تحريم والتعلي خاصة التمثيل لا المحصر وهو غير بعيد وربما يشعر بعض تلك العباد
 كعبادة النعمان حيث قال لبس الجوس المحض حرام الى ان قال وكذا لبس كل محرم
 كما تحريم بالذهب والتعلي به للرجال فمنه والاصل في حرمة بعد الاجماع الظاهر
 والمجمل ما هو من النص النبوي فلا اشكال فيها وفي المفاتيح من المعاصي لبس
 الذهب بلا خلاف عما انتهى الثاني مجله من الاخبار ومنها ما تقدم ذكره ومنها
 ما اشار اليه في ذلك فقال وقد روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال اصل
 الذهب والحري للامان من اثمى وحرهم على ذكورها وادعى شهرة هذه الرواية
 في المفاتيح ومنها ما اشار اليه في المفاتيح فقال وفي الحديث هذا
 صرحاني على ذكر ما مشير الى الحري والذهب ومنها من صرح بالرافى
 عن الصادق عليه السلام قال لا تجعل في يدك اضعاف ذهب ومنها من روى عن
 عبد الرحمن بن عوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يلبس المؤمن
 عليه السلام الا ختم بالذهب فانه زينتك في الآخرة وهل ذلك كثيرة فيحكم

يفتح فاعلم ولو مرة اولاً بل هو صغيره فلا يحكم بفتن فاعلم الا بعد الامر وقيل منافع
 دفع التعريب والارشاد وعند وسن والكفايه الاول والاخر الثاني وفي
 اليه صار في جميع الفرائض والرياض وفي الاول بعد الكلام هنا وردتها
 لا لبس الحري والذهب فلعلم المراد الاحكام فليس بها حرام مع العلم والعمل
 والاحتياط لا يردونها ولا ترد بها بالثبوتة حري التعريم بدون الارشاد وفي
 الثاني لا اشكال في روافد العدالة بل بلبسها مع الارشاد عليه وكذا مع عدمه
 في الخلاف العباء وما ضاهاها من عبا من الجماعه وفيه اشكال اذ لا يثبت
 من اوله المنع كونه من الكلبين وانما عامها افاده التعريم وهو اعم منه والاصل
 ملحقه بالصغار فالوجه عدم ردائها به مجرى اللبس من دون اصرار
 مداهمة كجاسته عليه المقدس الارو بيلي وسعه صاحب الكفايه فقال ولعل
 مدحه في الثبوتة باعتبار الارشاد وربما يفهم منه كون ذلك موقفاً
 ومنهجه هم ايضا وهو غير بعيد ولا شافيه اطلاق عبا بل لغوه احتمال وروعه
 لبيان منى ما يقدح في العدالة من دون نظر الى اشتراط حصول التكرار فيه
 والاكتفاء فيه بالمره الواحدة واما احوال تخييص ذلك الى الخلاف في روافد
 العدالة بكل ذنب او بالكبائر منها خاصة وملاحظة الغيبة من المحرمات المرفوعة
 مع ادلتها وانما ما يفيد كونها كبراً وصغاراً وعليه العمل بمقادير الاكتفاء
 اقتضاء مذهب في تلك المسئلة التاسع هل يحرم التخلي والتزين بالذهب
 ولولم يصدق لبسه او لا يظهر من اطلاق تحريم الذهب في بيع والمنافع والتعريب
 ذلك الاول ويمكن استقراءه من عند والارشاد وسن وغيرها ويظهر من
 الكفايه التام في ذلك فانه قال وفي تحريم مطلق التزين بالذهب من
 غير اللبس اشكال انتهى والاحتمال الثاني عند في غاية القوة ولكن الاول
 اعوط وهل يحرم لبس المذهب والمموه بالذهب مطلقا ولولم يصدق
 لبس الذهب اولاً الا قرب الثاني وفي كونه لوموه الخاتم به ذهب

فانظر تحريم صدق اسم الذهب عليه وفي الكشف واحل الشيخ في ط ومروءه و
 الحوى فيه اذا درس ونفى الاثر واحل ابن حمزة المهره من القائم والنجوى فيه
 الذهب والمصوغ من الجيد يجب تنبيه المددوس من الصلوات مع بقا اثاره
 وفي كتاب صلوات الخوف من ط وان كان هوها او محوى به ويكون قد اندرس
 وفي اثره لم يكن به اس وكره الحلبي قال بهاي رسول الله صلى الله عليه
 وآله ولا اقول هذا من النعيم بالذهب انما العاشر هل يجوز للرجل
 لبس الذهب في حال الحرب من غير ضرره او لا المعتمد الثاني الحادعا
 عشر يجوز لهم لبس اللعنه وسره بلا اشكال الثاني عشر هل يجوز لهم اقتراش
 الذهب او الاصرح في التعريب الثاني بعد الاستشكال وفي تحريم الصلوات
 في الذهب ولو غراشا وفي المسمى هل يجوز اقتراش الثوب المنسوج
 بالذهب او المهره فيه يرددوا قريه الجواز انما والاقراب عندي جواز
 ذلك وجواز التركيب على الذهب والمذهب جواز كلا الا بصدق
 عليه لبس الذهب وقد صرح مرجح ببعض ما ذكرناه في التعليقه الجاهليه فقال
 اما اقتراش الثوب المنسوج بالذهب اذا مهره به فلم اتف على دليل يقيني
 بحرمه الاصل والعمومات يقيني بجواز اسمي الثالث عشر الاشكال في
 جواز حمل الذهب والمذهب للنساء في غير الصلوات مطا وما الخشني المشكل
 نالا حوط له ان يتوكل ذلك الخامس عشر هل يجوز للولي وعينه لبس
 الصبي الذي لم يبلغ الذهب ولا بل يحرم على الولي بمكسبه من ذلك التعريب
 الاول واليه ذهب في التعليقه الجاهليه فقال واما الصبي فلم يتغير ضوا
 هنا كما ذكره في الحرب من احتمال ان يحرم على الولي نكسبه منه ولعله
 لعدم ما يدل عليه ههنا بل ورد على خلافه صحيحه داود بن سرحان
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الذهب عكلى به الصبي فقال ان كان
 اى تحلى ولبس بالذهب والفضه فلا بأس وصحيحه ابو الصباح

قائمت

قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الذهب عكلى به الصبي ما كان على الخبيث عليه السلام على ذلك
 ونساء بالذهب والفضه وهذا بما يؤيد ما احتجنا به هناك من عدم حرمة الصبيان ولا
 اشكال ههنا في صلواته ايضا لا تضاعف الواردين بالمنع بالرجل فلا يحمل الصبي
 اذا عكس ثوبا بلا اشكال في تحريم لبسه والصف فيه في الصلوات وغيرها وقد ادعى
 نفى الخلاف فيه ففي ذلك الخلاف في تحريم لبس الثوب المغصوب في الصلوات وغيرها وفيه
 الاختلاف في تحريم الثوب المغصوب في حال الصلوات وغيرها وفي شرح المفاتيح الخلاف في حرمة لبس
 الصلوات وغيرها انما وهل يفيد صلواته فيه اذ اسس به العوره مع ذكره ولو لم يفسد الا
 المعتمد هو الاول واليه صار في الغيبه والمقبره والمشرك والارثاء وكره والقواعد والقوي
 الذي رتب الذكرى والاغنيه واللعنه والياء وما مع المقاصد والمقبره والرقص والروحه
 والمقاصد العليه والمدايرك ومع الفايده والكفايه والكشف وشرح المفاتيح والرباعين
 وفي المقبره ما لا بد من التثنيه واتباعهم وفي ما شبيهه صظاهرا لا كشي ذلك وفي مجمع الظاهر
 ذلك كما جزم من اكثر العباد انما ولم على ذلك وجهه فيها ما يمسك به في الخلاف و
 الغيبه والمسمى ومجمع المفاتيح كما عن الناصري ان رواة الذمه يقيني وجوب عكسها
 لان الصلوات في ذمته واحده من ولا يجوز ان يلبسها الا من لا دليل على برائتها اذا
 صلى في الثوب المغصوب وهو ضعيف كما صرح به في الكشف لان ما عدا العمومات لا يثبت
 معنى الصلوات مطلقا ويؤيدها انه لو ثبت الصلوات له لك لطافه في الاخبار بذلك لا يثبت
 الذي اعني عليه ومنها ما حكمه في الكشف عن الناصريات من ان احوال الصلوات وغيرها
 من العبادات انما يكون بدليل شرعي ولا دليل هنا وهو ضعيف كما صرح به في الكشف ومنها
 ما ذكره في الايضاح فقال في مقام الاحتجاج على بطلان الصلوات بالمستحب من الغصوب
 ان مستحب النيات كالمأذونه المضمونه المختلفه بطل صلواته والمغصوب على ذلك
 لان ما هو ذاسق الاحوال انما وهو في غاية الضعف ومنها ان الصلوات في الصلوات المغصوب
 حرام فيلزم الحكم بفسادها اما المقدمة الاولى فمفهومها بان الحلال والشرار والغيبه والاربع
 والمقبره والبصره والنجوى واليه والياء والعلقيه الجاهليه وقد تضمنت هذه في

الاجماع عليه في العقيدة لا يجوز الصلوة في الثوب المصنوع من غير ذلك الاجماع المتقدم ذكره
 وطريقه الامتياز وفي الخبر لا يجوز الصلوة في ثوب مصنوع مع العلم به انهم ممن علموا في
 المنهي عن الصلوة في الثوب المصنوع اذا كان عالما بالعصبية وهو اجماع اهل العلم كافة لما
 ثبت من تعميم التصرف في ملك الغير بغير اذنه وانما من الزجر على الله عليه وآله وفي الثوب
 يجوز الصلوة في الثوب المصنوع مع العلم بالعصبية اجماع عليه علماء الامتياز وفي المصلحة
 الاختلاف في عدم جواز الصلوة في الثوب المصنوع مع العلم به انهم واما المقدمة الثانية
 فلان النهي في العباد يقتضي الشك كما بيناه في الاصول ومنها تفصيل جلية من العباد نحو
 الاجماع على النكاح في الثوب المصنوع في الثوب المصنوع عالما بالعصبية بطلت صلوة
 عند علمائنا وفي المنهي اختلاف العلماء في بطلان الصلوة فيه فاذا علم علمائنا بطلان
 الصلوة فيه وفي المذكور ثبت في الثوب الملك والا باحتصاص او نفوي فلا يصح الصلوة
 في الثوب المصنوع مع العلم بالعصبية عند علمائنا اجماع وفي الذكرى بطل الصلوة مع العلم
 بالعصبية عند جميع الامتياز وفي جامع المقاصد اذا صلي في المصنوع وكان هو الباطل بطلت
 الصلوة باجماع اصحابنا اذا كان عالما بعصبية الثوب وفي الروض لو صلي في الثوب المصنوع
 عالما بالعصبية بطلت صلوة ان سئل العورة ومثله ما لو قام فوقه او جده عليه اجماعا وفي الذكرى
 قال في نهايه الاحكام لا يصح الصلوة في الثوب المصنوع مع العلم بالعصبية عند علمائنا اجماع
 وفي الكف لو صلي في المصنوع عالما بالعصبية حال الصلوة بطلت صلوة اجماعا كما في
 التا صرية والغنية وكذا والتعريض ونهايه الاحكام وفي الرضا لا يجوز الصلوة ولا يصح
 في ثوب مصنوع مع العلم بالعصبية باختلاف اهل العلم فيما لو كان سائر الامن اذ لا ينافي
 به مع دعوى الاجماع على خلافه في كلام كثير من المتأخرين في المناصرات والغنية والفاصل
 في طاهره وضريح التعريض ونهايه الاحكام وكذا والمحقق الثاني في ح عدم التعميد
 في ذكرى ومن وهو الوجه انتهى لا يقال هذه الاجماع مرهونه بمخالفة جميع من اعظم
 الامتياز على ما كاه بعض الاجله فقال ان صرح كلام الفضل بن شاذان في قدما
 اصحابنا ومواضع اصحابنا الرضا عليهم السلام هو الجواز كان قلنا في في كتاب اللطائف حيث

قال في مقام الرد على المخالفين في جواب من قاس حقه الطلاق في الحيض ببعض الغرة مع
 خروج المجلد من ثبت زوجهما هذا لفظه واما قياس الخروج والاضراج كرجل دخل دار
 صوم بغير اذنه فصل في ثوبها فهو عاصي في دخول الدار وصلوته حارة لان ذلك
 ليس من شرائط الصحة لانه منهي عن ذلك صلى الله عليه وسلم لم يصح ذلك لو ان رجلا
 غصب من رجل ثوبا او اخذ قلبه بغير اذنه فصل فيه فكانت صلوته حارة وكذا
 عاصيا في لبسه ذلك الثوب لان ذلك ليس من شرائط لا يجوز الفرض لان ذلك
 على وجه الفرض جار معه وكما لم يجب الامع الفرض ومن اجل ذلك الفرض
 فان ذلك من شرائط لا يجوز الفرض الا بدلك على ما بيناه كل انعم لا يجوز
 ولا يجوز ومن يريد ان يلبس الحق بالباطل الى اخر ما ذكره ثم قال ومن
 ثم مال اليه الجدل الكاش في المنازع قال شيخنا المجلسي في كتاب البهار بعد ذلك
 الكلام المذكور بطوله ماصوره فظهر ان القول بالصحة كان بين الشيعة بل كان
 اشهر عندهم في تلك الاعصار انتهى اقول ويؤيدك ان صاحب في قد نقل ذلك
 ولم ينكره ولم يطن عليه في شي من نهائى لاننا نقول ما ذكر لا يقتضي الوهي
 خصوصاً مع عدم تعرض اكثر محققى الاصحاب للاشارة الى هذا الخلاف ضامع انهم
 الاشارة الى الخلاف ولو كان في غاية الندرة خصوصاً العلامة في لك واكبا به هذا موضوع
 لذلك بل الجدل هذا الخلا من علم الثوب وعلى تقديره فهو في غاية الشدة وتكليف
 يقتضي الوهي في الاجماعا الملكية المقتضيه بالشهره العظيمة ومنها ما اشار اليه بعض
 الاجله فقال قد روي عن بعض الاضيار وما روي عن ابي بصير الى الفهم منها الدلالة على
 المشهور مثل ما رواه حماد المجلسي في كتاب البهار عن كتاب تحف العقول للحسين
 علي بن شعبة وكتاب باره المصطفى للطبرسي عن امير المؤمنين عليه السلام في رضى
 كليل كليل انظر انظر فيما صلي وعلى ما قلنا ان لم يكن مراد فلا يقول وقريب
 منه ما رواه في مرسله الكليني من عن الصادق عليه السلام قال لو ان الباس اخذوا
 ما امرهم الله ثم به فالتقوه فيها امرهم عنه ما قبله منهم ولو اخذوا ما نهاهم عنه فالتقوه

فيها امرهم بقبل منهم متى أخذوا من من وسحقوا في متى لا يقال ما ذكره ضعيف السند
يجوز الاعتماد عليه لا أقول ضعيف السند هنا عموما وادح لا يجازيه بالثبوت العظيم لا يقال
في القبول لا يدل على الفساد بل غاية الدلالة على عدم استحقاق الثواب وهو اعم من الفساد
لا أقول هذا بل لان المكلف اذا ادى بالامور به على وجهه لم يكن في حيز او موقعا
ومستحقا له الثواب قطعا واذا لم تاد به على وجهه لم يكن في حيز ولا موقعا ولا مستحقا له
الثواب قطعا فعرض عدم القبول وعدم استحقاق الثواب مع الاثبات بالامور به على وجهه
غير معقول سلطنا ان عدم القبول اعم من الاثبات بالامور به على وجهه ومن
الاثبات به على غير وجهه ولكن المتبادر من اطلاق الحكم به هو الثاني لا يقال يجب
هنا على الاول للمجموعات الدالة على صحة الصلوة في محل البحث لا نقول ان تكاب
التأويل فيها تخصيصها بغير محل البحث اولى من هذا التأويل كما لا يخفى ومع هذا فاما
تظاهرها لا فائلا بالتحقق مع عدم القبول هنا فتم ومنها ما يمتنع به في الايضاح ومجمع
الفائده والذخيره من ان الاثبات للمقصوب العالم به يجب عليه المنة عند رده الى
ماله فان انقص الى فعل كثير كان مضادا للصلوة والامر بالشيء يستلزم النهي عن فعله
فيفسد وفيستظهر اما اولا فلا يقتضاه هذه الحجة استلزام الرد الى صاحب ترك
التصرف المنهي عنه ما شأ في صحة الصلوة من فعل كثير واستدبار القبلة ونحو ذلك
فلا يبعد بطلان الصلوة في اللباس المفسد مع العلم به مطلقا الذي هو محل البحث
وبالتجمل الذي ليل اخص منه المدعى كما صرح به في الذخيره والكشف لا يقال تمام المدعى
بعدم التأويل بالفصل بين صور المسئلة كما هو الغالب في اكثر الادلة انقضية الامور
لا نعلم فتم واما ثانيا فلما اجاب في جامع المقاصد والروض والمذكر عن هذه الحجة من ان
الامر بالشيء لا يستلزم النهي عن شيء من اضداده الخاصة وانما يقتضي النهي عن فعله
العام الذي هو نفس التحرك فلا يكون الصلوة التي هي ضد خاص للامر بالرد وترك
التصرف المنهي عنه منها عندها باعتبار الامر المذكور فلا يلزم فسادها بترك الامر المذكور
لا يقال الامر بالشيء وان لم يكن مستلزما للنهي عن الضد الخاص ولكنه مستلزم لعدم

يلزم فساد له لتوقف الصحة في العبادات على الامن بما ولد ذلك كان النهي عنها مقتضا لفسادها
وقد اشار الى هذا في الراس فقال الامر بالشيء وان كان لا يقتضي النهي عن فعله كما
لفظا ولا معنى كما هو الاشهر الاخرى الا انه يستلزم عدم اجتماع امرين معضاه لكون
مضيقا والامر موسعا كما نحن فيه فان الامر بالامر بغيره في اجتماع امرين سبعة وقت
الصلوة والامر بغيره مقدم على جميع الواجبات وحسب استلزام عدم الاجتماع بقى الصلوة
بالامر وهو غير معنى الفساد اذا لصحة في المعادة عداة عن مواضع الامر وحسب
لا امر فلا مواضع فاما الفساد من هذه الجهة لا استلزام الامر بالشيء المنهي عن فعله
وان ادھر ما سبق في الدليل من العبادة لكن المراد ما عرفت وانما وقع التفسير بذلك
ما سمعنا لا نقول الا قرب عندنا ان الامر بالشيء لا يستلزم عدم الامر بغيره انما
كما لا يستلزم النهي عنه فان ما دل على هذا دل على ان لا يخفى واليه صار السند
الاستاذ قدس سره وقد عدل اليه والدي دام ظله العالي بقوله قد استقر عليه رايه الا انه قد
بدل ذلك اعتراف معظم الاصوليين بان لم يكن الامر بالشيء مستلزما للنهي عن فعله انما
لكن الان لم الحكم بالصحة العبادات التي هي من الاضداد الخاصة كما لا يخفى ومع
ذلك لو كان الامر بالشيء مستلزما لعدم الامر بالضد لزم الجرح العظيم والحل انما
اراد الا وحدي منهم عن العبادة الا نادرا وهو مناف للملكة ومخالف لقاعدة اللطف
التي هي احدى اصول التبعية فتم واجبه لو استلزم ذلك لورد التفسير عليه عن اهل
العبادة صلوات الله وسلامه عليهم وفي الدواعي عليه ومنه الحاجة اليه كما لا يخفى
نعم تدعى ان لومح الصلوة في اللباس المفروض لوجوب الحكم بعدم جواز قطعه وان
وجب الرد الى المالك المتوقف على قطعه لان كل صلوة صحيحة يجب قطعها وادح
يلزم التكليف بالمالك لان التكليف بعدم جواز قطع الصلوة والتكليف بوجوب الرد
الى المالك متساويان لا يقدّر المكلف على الاثبات بما معا ومن المعلوم ان التكليف
بالمالك عين جازم ولا يمكن رفعه بغير عدم الرد الى المالك ولا يجوز قطع الصلوة
لما ثبت من بطلانها فوجب الحكم برفعها بالحكم بعدم صحة الصلوة المفروضة

بوجه الأمر بها إليه وتخصيص الاختلافات الدالة على صحة غيرها المفروض مثبت القدر قد
يتحقق فيما ذكرنا من كذا يجوز تخصيص الاختلافات الدالة على صحة الصلوة غير المفروض فلا يلزم
التكليف بالتحال كذا يجوز تخصيص العموم الدال على حرمة قطع الصلوة بغير جعل التخصيص
يلزم ذلك ومن الظاهر أن هذا أولان العموم الدالة على صحة الصلوة مطلقا أقوى من جعل
شيء في التبرجيع أو في القلم إلا أن يرجع عموم ما دل على حرمة قطع الصلوة بتخصيص العظم
إلى القول بالفساد في محل البحث فإنه من أعظم المرجحات وليس عليها فلا خلاف ما دل
لوجه العموم الدالة على صحة الصلوة مطلقا ومع النكاح يجب الحكم بالتساقط فيبقى الصلوة
المفروضه مما لا دليل على صحتها فيجب الحكم بفسادها وقد يقال أن العموم الدالة على
صحة الصلوة سليمة عن المعارضة المشار إليها بالنسبة إلى صلوة التامة بناء على القول
بجواز قطعها مطلقا ولو غير مشروكة فيجب الحكم بصحتها في اللباس المفروض ولا خلاف
بالعز في غيرها وبين الصلوة الواجبة في محل البحث فيجب الحكم بجمع العموم الدالة على صحة
مكة على العموم الدال على حرمة قطع الصلوة بالنسبة إلى المفروض وأنه ما ذكرنا لوجه على
المتحيز من اتحاد صلوة التامة مع صلوة الواجبة في حرمة القطع من غير ضرورة كالأجنبي
ومنها ما يتك به في المعبر والمنتهى والتذكرة والإيضاح وجامع المقاصد والروض والذخيرة
والترابن بل حكى عن الأكثر من أن الحركات الواقعة في الصلوة هي عنها لأنها تعرف
في المصنوع والنهي عن الحركة هي عن القيام والقعود والتجود وهو جزء الصلوة
فيفسد لأن النهي في العبادة يقتضي الفساد فيكون الصلوة باطلا فسادا جزئيا ولو
على هذا في جامع المقاصد والروض والمدارك فقالوا صرح عليه أن النهي آثاره
إلى المصروف في المصنوع الذي هو لبسه ابتداء واستدأته وهو ما خارج عن
الحركات من حيث هي حركات أغنى القيام والقعود والتجود فلا يكون النهي شأنا
ولا جزء الصلوة ولا شرطها بل يكون متعلقا بما خارجا عنها متعلقا فلا يلزم
الفساد انتهى وفي الإيضاح قال أكثر من الأصوليين ففسخ الصلوة لأن النهي عنه
وهو الغصب وصف متعلق بفعل الصلوة وليس بجزء ولا لازم فلا يبطل والتحقيق

أن هذه المسئلة يرجع إلى أن النهي عنه إذا لم تكن جزءا تاما وبه ولا لأن ما دله المكلف باختیار
جميع ما هل يجمع تلك الفعل الذي يجمعها فيه أو لا ما لكثر منهم نعم يجمع كما قال السيد لوجه
فقط هذا الثوب ولا يدخل هذه الدار فحاط العبد الثوب في الدار عدما ميبا بالذهول أو ضعفا
بالنيل ويصح منه خياط الثوب وقال فريق منهم لا يصح لأن الأكون جزءا من الصلوة وهي
تصرف في الغصب فكانت فيها غيرا فانهى عن الفعل وهذا أو لا لازم هذه الصلوة المخصوصة وفي
بنيه وبين العباد لأن الأكون ليس جزءا من الخياطة انتهى ودفع الأرباب المذكور في
الذخيرة فقال بعد الإشارة إليه وفيه نظر لأن الإنسان إذا كان متلبا بالباس
مفصوب في حال الركوع مثلا فلا يخفى في أن الحركة الركوعية حركة واحدة تخصه
بحرمة لكونها حركة للشيء المصنوع فيكون تصرفا في مال الغير محرما فلا يصح التعبد
مع أنه جزء للصلوة واعتبار الجهة غير رافع في صحة تعلق الوجوب والحرمة مع اختلاف
المعلق لا قط وبالحمل لا يصح هذا الكلام على رأي أصحابنا القائمين بأن الشيء الواحد
لا يجوز أن يكون متعلقا للوجوب والحرمة مقامه وانما يتم على رأي جماعة من العامة
الخاصة في هذه المسئلة بناء على أنهم يقولون التكليف الاختياري في الحقيقة ليس
بهذا الفرد الشخصي بل طبيعة كلية شاملة لهذا الفرد وغيره وكذا التكليف الشرعي
متعلق بطبيعة الغضب لا بخصوص هذا الفرد والنسبة بين الطبيعي عموم من وجه
والفعل والترك غير متعلق بأحد في الحقيقة حتى يلزم التكليف بما لا يطاق
وانما جمع بين الطبيعة المطلوب وجودها وبين الطبيعة المطلوب عدمها في فرد
واحد باختياره ولا غرض للتأرجح بخصوص فرد متعلق للتكليف بالإيجاب باعتبار
أن هذا فرد الطبيعة المطلوب لأن اشتغال الطبيعة أننا يحصل بالإتيان بفرد من
أفرادها وهو مستحق أيضا للعقاب باعتبار كون هذا الفرد فردا للطبيعة الطبيعية
وهذا مرادهم باتباع الوجوب والحرمة من جهةين ولا بد عليهم أن اختلاف
الحسنة التعبدية الموجبة للاختلاف الشخصي يخرج للمسئلة عن المباح واختلاف
التعليمة غير رافع للمفسد وهذا القول غير صحيح على أصول أصحابنا لأن

تعلق التكليف بالصفة لكن لا نزاع عندنا في ان الطبيعة المطلوبة يجب ان يكون حسنة ومصلحة
 راجحة شأكه يصح للحكم ارادتها وغير خاف وقد ثبت ذلك في محله ان الطبيعة لا تنصف
 بهذه الصفات الا من حيث التحصيل الخارج باعتبار اتحاد وجوده وانتهى الخصيصه وح يقول
 الفرد المحرم لا يخرج اما ان يكون حسنة ومصلحة شأكه مراده للتأخير ام لا وعلى الاول
 لا يصح التمسك عنه وعلى الثاني لم يكن القدر والمتمسك به وبقي باقي الأفراد مطلوب بالثبات
 بل المطلوب الطبيعة المنية فيجب به ما على ذلك الفرد فلا يحصل الاقتتال بهذا القدر
 نحن ومنه عن افراد المأمورية وبالحكمة انما قال انما كان ما قال انما كان انما كان
 هذا وهذا وكلها مصلحة حسنة راجحة يجب الحكم فلا يكون المحرم من تلك الجهة
 حكمة ما ذكرناه وظاهر عند التامل التصحيح كافيه للذكر المتدبر وراوده التفصيل في
 هذا المقام لا يليق بهذا الفن فان المسئلة من المسائل الاصولية انتهى والمحقق ان يقال
 ان كان التمسك عنه هو مجرد اللبس واستدامته لا خصوصيات الحركات الواقعة في
 التماسك بالمعصوب لعدم الدليل على حرمة ما والاصل الاباحة والا شك في الحكم بغير
 الركوع والتجود ونحوها من الحركات لما يقتضيه الاطلاق الامر بما عزم استلزام انتهى
 عن الامرين انتهى عنها كما لا يخفى فيلزم من ذلك صحة الصلوة وقد اشار الى ما ذكر
 بعض الاجلة فقال مقتضى ما على ما في الذم من قوله لان الاذان اذا كان متلياً
 او ما لفظه فيه انه لا ريب ان المتصرف في المعصوب وما يتب عليه من التعيم والقباب
 قد حصل بنفس اللبس والتعيم بما يتب له ابتداء واستدامته صلى فيه او لم يصل فيه نحو
 فيه ولم يتب عليه ولا يحصل هذه الحركة الركوعية والتجودية خصوصية في هذا المقام
 يتب عليه شيئ من هذه الاحكام فلا معنى لتعريضه على الحركة الركوعية فكيف
 قترنا في ما لا يخفى فلا يصح البعدي به اذ هو متصرف فيه حال قيامه وقعوده في جميع
 احواله وبذلك يظهر ما لا معنى لقوله فلا يصح البعدي به اذ هذا التعريض فرع صحة ما راجحه
 من الاختصاص بالحركة الركوعية ونحوها اذ التصرف والتعيم قد حصل بتجرى اللبس
 واستدامته صلى فيه او لم يصل غاية الامر ان قد قارن هذا التصرف هذه الحركات والكنات

يقولون

في الصلوة والتمسك من المقارن لا يوجب التعدي الى ما قارنه ولا يكون التمسك مساوياً
 لجزء من الصلوة ولا شرطاً لها انما لا يقان اذا كان اللبس واستدامته ضرراً لكان التعيم
 متروكه بالحرمان وعلى الوجه المحرم فيكون هذا التمسك من غير ما اذا كان التمسك الذي هو شرط
 الصلوة من غير ما اذا كان العباد لا يفيد بخلق التمسك كما يفيد بخلق شرطها
 لان فاعا والشرط يتلزم فاعا والشرط لا يتلزم لان فاعا تعلق التمسك بها بخلقها بالأس
 بالتمسك يلزم من ثبوت الاول ارتفاع الثاني لما حكاه في الذم من جملة من الخالفين
 المتقدم اليه الاشارة هنا ولكن متعلق التمسك بعباده فلا يفيد الضرر كما في
 المعاملة التمسك بها وقد اشار الى هذا في حاشية التوضيح والتمسك بالشرط والتمسك
 فقر الاول بعد الاشارة الى الوجه المذكورة والتحقيق ان كون التمسك في العبادة مقتضياً
 محل الكلام كما فصلنا الكلام فيه في الاصول الى ان ثبت الاجماع على اقتضائه شرعاً كما هو
 ظاهر الاجماع واذا ثبت ذلك فانظر الحكم بالطلاق في التمسك وغيره اذا استلزم
 شيء من اجزاء الصلوة بغير ما يفيد غير لبيس كالتجود عليه او قعوده ولبس الحلال
 واما اذا لم يتلزم ذلك كقائمة مفصولة على رأسه لا يحصل بالصلوة فيما تصف فيها
 زاد على لبيس فانظر عدم البطلان اذا انتهى انما تعلق باللبس وهو خارج عن الصلوة
 ولم يتعلق شيء من اجزاء الصلوة ويجوز كونه سائر كما لا يوجب البطلان اذ الظاهر
 استلزام من اجزاء الصلوة بل من المقدمات الصلوة الخارجة كطهارة الثوب فكيف
 ان يظهر الثوب او البدن بالمال والخس لا يقتضي بطلان الصلوة فليكن ان يكون
 التمسك بالمعصوب كك وفي الثاني بعد الاشارة الى ما ذكره في خبر المتقدم اليه
 الاشارة هنا مع ان اختلاف الوجه لو ان التمسك صحة الصلوة ولو تعلق بها او غيرها
 او بشرطها انتهى ولا يبعد به لما عرفت من تعريضه بالفساد لو كان سائر هذا وهو
 فاعا والشرط يتلزم التمسك بشرطه مطلقاً كما يقتضيه عبارة تيمم بل يفيض ذلك مما اذا كان
 الشرط عبادة فان تعلق التمسك به يتلزم فاعا ويتمتع عليه فاعا وشرطه واما
 اذا لم يكن عبادة فلا وجه لذلك فيه فان التمسك لا يقتضي فاعا حتى يتم بشرطه

واما اذا لم يكن عبادة فلا وجه لذلك فيه فان النية لا يقتضي فسادا حتى يرتب فسادا
 وانما يقتضي منتهى ولا يلزم منها وبين حرمته المشروط كما لو وقع اواله الحبث المشروط في
 صحة الصلوة الماء الغصبي فان ذلك لا يؤثر في بطلان شرطها والشر من قبلها ليست
 بعبادة والصلوة تقع صلوة من سحر عودته من دون قصد القرية بناء على اشتراطه
 في مطلق العبادة وانما به يقتضي عا ليس بعبادة ومن هنا يظهر ما في دعوى بعض
 الافاضل كون الشر عبادة حيث قال بعد نقل كلام الماتن في المعبر ان لم يقع على
 بعض من اهل البيت عليهم السلام باطلان الصلوة وانما هو شئ ذهب اليه المشايخ الفلاس
 واتباعهم والاقرب انه ان سحر به العود او سجد عليه او قام فوفا كانت الصلوة باطلة
 لان من هو الصلوة يكون منييا عنه وتبطل الصلوة بغيره اما لو لم يكن كذلك لم تبطل بغيره
 خاتم ذهب ما صدرت عن غيرهما وما جرى مجرى الجزاء من الشرط المقتضى
 ان النية انما يقتضي الصلوة اذا قلنا بالعبادة فاذا استمر بالمعصوب صدق انتم
 المستن استنار انما يقتضي ان الاستنار به عين لهيب والتصرف فيه فلا يكون استنار
 فاموراه في الصلوة فقد صلى صلوة ما ليه عن شرطه الذي هو الاستنار بالامر
 به وليس هذا كالطهر من الحبث بالمعصوب فانه وانما هي عنه لكن تحصل الطهارة
 وشرط الصلوة انما هو الطهارة لا فعلها لا يقع الشرط انما هو عنه الى اخر ما ذكره وحصل
 كلامه كما ترى في وجه الفرق بين الطهر والتركيب عبادة دون سابقه انما يتم
 المحصنة للشيء وقد عرفت ما فيه وليس شعري ما الذي دعاه الى جعله عبادة
 ولم ار له اثر على تعلق الامر بالشر وانما الصلوة فيما يتعلق به وامور الشارع ان يكون عبادة
 موقوفة على قصد القرية وهذا بعينه موجود في ازاله الحبث عن الشرط فان ادعى
 خروج ذلك بالاجماع على عدم اعتبار قصد القرية فيه قلنا ذلك الاصل في محل النزاع
 والامام مع صلوة من سحر عودته جعل الا يقصد القرية وهو خلاف الاجماع على البداهة
 ومن هنا ظهر انه لا وجه لفساد الصلوة في المعصوب الشرط للعورة غير ما قدمنا اليه
 الاشارة من كون المحركات الجبراس فيها عفا باعتبار كونها قربة فيه وهذا لا يختلف

فيه الحال بين الشرع وغيره فالقول بالفرق كما عليه الماتن في المعبر وشيخنا في حسن وسيله
 في ذلك ومناه في كونه ضعيف وفي الثالث لا يتم ان سحر العود من قبل الصلوة بل هو شرط
 والنية من الشرط لا يقتضي بطلان الشرط والمشرط الا اذا كان الشرط عبادة فوفا
 فيما نحن فيه من الامر ان ازاله النية شرطا للصلوة في الصلوة الا كان معصوب او لا
 كانت بفعل فاعلم قهره وفي الرابع لا يدل على البطلان الا ان يكون الشرط عبادة
 مستقلة الا يبي ان ازاله النية شرطا لصحة الصلوة فلا ولا بغيره بما معصوب وفي
 مكان معصوب وما لم معصوبه وشيخنا في خلاف الفصل فانه تبطل كونها
 انتم وان كان التمس منه هو التمس في المعصوب لا خصوص من الملبس واستدانه
 كما هو التحقيق لعدم الدليل على ذلك فلا اشكال في الحكم بحرمه كما يجب في المعصوب
 ومنه التمس التي هي جزاء الصلوة وح فان قلنا ان مطلق الامر والنية التمس التي هي جزاء الصلوة
 الكيل فلا اشكال في لزوم الحكم بفساد الصلوة لانه يحل الحكم بحرمه الحركة التمسية مثلا
 غير محرم ولا يمكن يفسد في عدم ما دل على حرمة تصرف في ذلك الغير بالنسبة اليها
 قطعاً فلا يتعلق بهذا الشخص الامر الانتفاع بتعلق الامر والنية بفساد واختلاف
 لوجهه هنا غير محدد قطعاً واذا لم يتعلق به الامر وجب الحكم بفساده وبه
 يفسد الصلوة لان فساد الجزاء يستلزم فساد الكل قطعاً وبالجملة النية هنا
 يفسد ما يقبل عن التمس في المعصوب ابتداء ونعم ان قلنا ان النية في
 العبادة لا يقتضي الصلوة اما مطا او مثل هذا النية ربما اجماع الحكم بالفساد ولكنه
 خلاف التحقيق وان قلنا ان مطلق الامر والنية مفهوم الكل كما هو التحقيق وان
 مطلق الامر المفهوم الكل دون النية فلا اشكال في اختلاف متعلقها في محل
 البحث فينبغي الحكم بصحة الصلوة في التمس المعصوب ان لا وجه للحكم بفساد
 ح كما لا يخفى الا يتم الا ان ندعى ان العقل يحكم بفتح الاية بالامورية في ضمن
 فرد يتحقق المنة عنه في ضمنه ايها او يكون هو المنة بحه ولذا يد من يرف
 او يلفظ يقصد سحر العود او شرب الخمر يقصد افعال التور في قدت

التمس
 وحكمه
 وكان كما

المؤمن ولو كان مجرد اختلاف المتعلق كافيًا لكان هذا العاصي متناهيًا باعتبار اشتراكه
 الأمر بسبب العروة وأدخاله السرور في قلب المؤمن وإيقاع المهنومان الكليتان
 الدان أحدهما متعلق الأمر والأخر متعلق النهي وجوبها بعين وجود الفرد
 الخارج فيلزم أن يكون الفرد حسنًا باعتبار وضعا بأخر وهو مضع عقلا
 فمكمل وإيقاع الحكم بالفساد في محل البحث ونحوه أو في الحكم وقاعده
 اللطف التي هي أحد أصول الإمامية رضوان الله تعالى عليهم لأنه متعدي عن المحسنة
 ومقرب إلى الطاعة فيكون صحيحا فتم ويعضد جميع ما ذكره حكمه الحكم بالفساد في محل
 البحث ونحوه عن الإمامية وأكثر من ويعضد أيضا إمكان دعوى عدم انصراف
 إطلاق الأمور وعمومه إلى هذا الفرد فتم وينبغي التنبه على أمور الأول لا فرق
 في بطلان الصلوة في الثوب المفروض بين أن يكون مما لا يتوقف رده إلى مالكه
 في أثناء الصلوة على منافع لها أو يكون مما يتوقف عليه الثاني لا فرق في الصلوة
 بين الفريضة والنافلة ولا في الفريضة بين اليومية والآداء وقضاء وغيرها ومنه
 صلوة النافلة ولا في النافلة بين الراتب وغيرها وهل يلحق بالصلوة جميع العبادات
 أولا التحقيق أن يقال إن كانت العبادة لا يتكلم الأتيان بها التصرف في العضوب
 المفروض ولا المنع من الرد إلى المالك كالصوم فلا إشكال في صحته فيه وإن
 كانت مستلزما للتصرف فيه كالصلوة فيه ففي الحكم بالفساد إشكال عظيم
 وفي غاية القوة مع أنه أحوط فلا ينبغي الأتيان بها فيه وإن كانت منافية
 للرد إلى المالك ولم يكن مستلزما للتصرف فيه ففي الفساد إشكال
 ولكن احتمال الصحة هو الأقرب بناء على المختار من أن الأمر بالشئ لا
 يتلزم النهي عن ذلك الخاص ولا عدم الأمر به الثالث لا فرق في المصلي في
 الثوب المفروض بين الرجل والمرأة والخشى وهل عني البائع يلحق به فيفسد
 صلوة فيه أولا إشكال من إطلاق كلام أصحاب نيبا ما للصلوة في المفروض
 وعليه اشتراك المفروض مع البائع في أحكام الصلوة ومن أن منشا الفساد

بالنسبة إلى البائع هو تعبد النهي إليهم ومن الظاهر أنه لا يتوجه إلى غير البائع
 وإن الاتفاق المذكور يتصرف إلى البائع وعندى الأفعال الثاني في غاية القوة
 الرابع هل يلحق بالثوب المفروض كل شئ معلوم عصبية صالح الترتيب ولكن لم يتر
 به بعد الصلوة فيه ويتب عليه جميع ما يتب على الثوب المفروض مما يقدم
 إليه الأثر أو لا بل يحسن بطلان الصلوة في العضوب بالثوب المفروض صرح
 بالأول في الذكر والمنهى والتجريب وسن ون والمجبرة وما شئ به ذلك
 وجميع الغايه وشرح المفاتيح والرياض وهو ظاهر إطلاق الخلاف والسر السامع
 وبع والبقرة والقواعد والأرشاد وموضع من المعبر وكري ومكاه في القاء
 الطيبة والتعليق عن الأكثر وقال في ومن عليه العلامة ومن تأخر عنه صرح
 في موضع آخر من المعبر وكري بالثاني وبه صرح في الروض ولك وجامع المقادير
 والأقرب عندي هو القول الأول لظهور جملة من العبادات في دعوى
 الإجماع وبعض هذه الشهرة المحققة والحكيمة وغير ذلك مما يقدم إليه الأثر
 الخامس وهل يلحق بالثوب المفروض كل ملبوس يعلم عصبه ولم يكن
 صالحا للستر كالحاتم والقلنسوة والعمامة والواردة ونحو ذلك فيفسد
 الصلوة فيه أولا ذهب إلى الأول في هي والتجريب وكري وعند التبصر
 وسن دون ما شئ به ذلك وجميع الغايه وشرح المفاتيح والرياض
 وعزاه في المقاصد الطيبة إلى الأكثر ونهت في المعبر وكري وجامع المقادير
 المقاصد ولك إلى الثاني والتحقيق أن يقال إن لم يكن الصلوة في المفروض مستلزما
 للتصرف فيه رادعا على لبسه ولا كان رده إلى مالكه ومن يقوم مقامه أو
 ففسد متوقفا على منافع من مناصبات الصلوة فينبغي الحكم بعدم الاتحاق وكذا
 ففسد للأصل والعمومات السامع المختار وإن كانت مستلزما للتصرف
 المذكور كما إذا لبس الثوب المصنوع فإن قلنا بعدم جواز إجماع الأمور
 النهي في شئ واحد مع اختلاف الحسنة فلا إشكال أيضا في عدم الاتحاق

وان قلنا باستباح ذلك واستباح الأتيان بالمطهر في ضمن المفرد الذي يتحقق به
 عنه كما هو التحقيق فينبغي الحكم بالالاتحاد وان لم يكن مستلزما للمصرف المذكور
 ولكن كان رده الى ما ذكره او من يقوم مقامه او حفظه متوقفا على مناف من
 منافات الصلوة فان قلنا بان الأمر بالشيء مستلزم للنهي عن ضد الخاص او لعد
 الأمر به فينبغي الحكم بالاتحاد ايضا لو كان الصلوة في سعة الوقت ولو كانت في
 سعة ففي الحكم بالاتحاد اشكال وان قلنا بطلان الأمرين كما هو التحقيق فاما
 الحكم بعدم الاتحاد في غاية القوة وبالمجمل فينبغي في محل البحث التوجه الى
 ما يقتضيه القواعد الأصولية وهو ما اشتربنا اليه من التفصيل ولم يثبت
 الإجماع المركب على بطلانه وقد دخل في خبره وحاشية صدره بقى الأول
 والتحقيق ان التلبس لا يحل اما ان يكون في حال الحركة التي هي جزء من الصلوة
 بحيث يجب تلك الحركة حركة في التلبس المخصوص ام لا وعلى الأول يلزم
 بطلان تلك الحركة ويلزم منه بطلان الصلوة ان لم يكن تدارك تلك الحركة
 بحيث لا يوجب امرا مفيدا وجهه طوعا وعلى الثاني اما ان يكون فيها التلبس
 الى المال كضاد للصلوة منافيا لها ام لا وعلى الأول يلزم بطلان الصلوة في سعة الوقت
 بناء على ان الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده بمعنى كون ضده فيها والنهي في
 العبادة يستلزم الفساد وعلى الثاني فلا دليل على بطلان الصلاة اذا ثبت عدم القائل
 بالفصل وبالمجمل ان ثبت عدم القائل بالفصل تعين المصير الى مقتضاه والا كان
 الحكم مقتدا بالقدرة الذي اقتضاه الدليل المذكور وفي الثاني ان الحكم بال
 لبطلان بطل في السائر وغيره اذا استلزم لشيء من اجزاء الصلوة تصرفا جديدا
 فيه غير لبسه كقبضه وبطه في الحالات واما اذا لم يستلزم ذلك كحماة مضمون
 على رأسه لا يفسد بالصلوة فيها تصرف فيها راد على لبسه والعلم عدم البطلان
 اذا نهى انما يتعلق بالتلبس وهو امر خارج عن الصلوة ولم يتعلق بشيء من
 اجزاء الصلوة اذ يجوز كونه سائرا كما لا يوجب البطلان اذا نهى ان التلبس

ليس من اجزاء الصلوة انتهى الثاني المستصحب من المصنوع مع العلم بالمعنى
 الذي لا يصلح للتبنيذ كما ذكرناه من التفصيل وان كان مراعات الأهمية فيها اولى
 من غيرها ومع وكراهة ومن وكراهية ومع وجه القانع وشرح المفاتيح والظاهر
 بطلان الصلوة مع المستصحب المفروض السابق اذا جهل كون التلبس مطلقا ولو كان
 هو التلبس معصيا باجاز الصلوة فيه وصحت ولا اعاده حيث يجوز التصرف شرعا كما لو
 اعتقد كون المصنوع ملكا واخذه من يد مسلم مع احتال العصاة وقد صرح بذلك في
 القبر والتمت في التقييد والتذكير والتذكير والتذكير ومن ذلك وحاشية صدر
 والذخيرة وشرح المفاتيح والظاهر وهي ظاهر السرائر والبصرة واللبقة والالفية
 والمقاصد العلية والروضة بل الظاهر انه تماثل في خلاف فيه كما اشار اليه في حاشية
 صدره فقال اما الجاهل بالفتن فكان له خلاف في عصره واضع عليه وفي القبر
 وهي وكراهة وكراهة ومن ذلك وشرح المفاتيح بان ارتفاع النهي ومقتضى اطلاق كلام
 عدم الفرق بين المصنوع المشبه بالملوك وغيره مطلقا ولو في الصورة التي يجب فيها
 الاحتياط عنهما وفيه اشكال بل التحقيق ضار الصلوة في الأول ايضا ولزوم اعادتها
 لبقاء النهي وانما كان دعوى عدم انصراف الإطلاق انه وكذا مقتضى اطلاق كلامهم
 عدم الفرق بين ما حكم شرعا باستصحاب عصية وغيره وفيه اشكال بل الظاهر في اد
 لصلوة في الأول ايضا ولعل الإطلاق لا ينصرف اليه فمانه في جميع الصور يجب عليه
 الأصبر كما صرح به في شرح المفاتيح وقيل فيه باجوبة المشد وهو صيد وان لم
 يكن له اهزه عادة بلا يخفى المالك شيئا سوى العين كما اشار اليه في الأول القام
 لو علم كونه التلبس مفسوخا في أثناء الصلوة فان امكن نزعه من غير مناف للصلوة نزعه
 وصحت كما صرح به في التقييد والتمت وشرح المفاتيح وان توقف النزاع مع مناف للصلوة
 صلونه كما خرج به اية الكتب المذكورة التاسع اذا علم بنفسه التوب ثم لم يفسد
 فيه باسبا فلا يثم ذلك ولا يوافقه عليه كما في الايضاح وجامع المقاصد ففي الأول انك
 ان لا يخذ عليه بمعنى انه لا يعاقب عليه باجماع كل من يعقل عنه العلم قال عز وجل من

والنسيان في الثاني نعم لا يتم بذلك اجماعا انتهى وهل يخلط صلواته ح اولاً اختلف فيه
 الاصحاب على احوال الاول لا يخلط ولا يجب اعادة في الوقت ولا في خارج وهو المأثور
 والنهي وجامع المقاصد والمجتهدين والذخيرة وحاشية صرح وشرح المفاتيح والرياض موضع
 من البيان وهم وجوه منها ما تمسك به في الرياض من الاصل ومنها ما تمسك به في جامع المقاصد
 والذخيرة وحاشية صرح والكشف والرياض من ان النهي غير متعلق به في صورة النسيان
 فيبقى اطلاق التكليف بالصلوة سالماً عن المعارض وهو في غاية الجودة ومنها ما تمسك
 به في الشرائع والنهي وجامع المقاصد من النبوي المشهور برفع عن ابي الخطاب والنسيان
 والتقريب ما اشار اليه في الايضاح فقال لان اضافة الرفع اليه حقيقة في رفع حقيقة
 محان في رفع احكامه والكل اقرب المجازات الى الحقيقة لان رفعها يستلزم رفع جميع
 الاحكام واذا نفذت الحقيقة على اقرب المجازات ولان الرفع هنا بمعنى القاء
 الشارع اياه فاعتباره في حكم ما ترتب حكمه عليه يتألف في القاء المطلق ولطف ما استكرهوا
 عليه والملازمة بالرفع عند الانقضاء الكلي ذلك فيها هو معطوف عليه انتهى وفيه نظر لما بيناه
 في الأصول الثاني انها تطلخ ويجب اعادتها في الوقت وخارجها وهو للمعنى في جامع المقاصد
 وحاشية صرح والكشف والرياض عن القواعد ولكن في الذخيرة لا علم به تأييداً واضح على
 البطون بذلك امرين الاول ما تمسك به في الذخيرة من ان الناسي مفطر لعدم التكوار
 الموجب للتدكار فاذا اهل بك ان يقرأ الثاني ما اشار اليه في الايضاح وجامع المقاصد
 ولك وحاشية صرح من انما علم كان حكمه المنع من الصلوة والاصل بقا ذلك وزواله
 بالنسيان يحتاج الى نص ولم يثبت وفي كلا الوجهين نظراً لما الاول فلما اشار اليه جماعة
 قال في جامع المقاصد ولك ان يقول ان التكوار موجب للتدكار يمنع عرفاً النسيان
 والوجدان فيهما بخلافه وقال في الذخيرة وجوب النقص بحيث لا يعرف له النسيان
 والوجدان فيهما بخلافه وقال عني انتم تألوا الجواب منع وجوب التكوار ومنع
 كونهم موجبا للتدكار وعلى تقدير التسليم لا يلزم بطلان الصلوة وجوب الاعادة لا
 اذا التكليف التخييري حال الفعل وهو ماقال في حاشية صرح بعد الاشارة الى الوجه المذكور

لا يخفى ضعفه اكثر مما يعرف من النسيان في الذكر والدعاء مع ذلك الحكم بالتفريط بحرف ذلك شكل
 واي دليل على وجوب الذكر في كل قرب ارض علمنا بعضها عند من انفاق وقوع الصلوة
 فيها في وقت من الاوقات ولو لم يكون هذا التفريط موجبا للاعادة مع تحقق الاستئصال لا بد له
 من دليل وليس واما الثاني فلا ذكره بعض الاصحاب قال في جامع المقاصد والدعاء من
 الاستئصال بقا المنع من الصلوة بعد النسيان مدفع بالاجماع على ان الناسي منع تكليف حال
 نسيانه لصناع تكليف العاقل وقال في حاشية صرح اما التمسك باصلها بالمنع الذي كان
 كما حكمه بعد العلم فيه ان رفع المنع عنه بعدم النسيان كما نهى لا ريب ولا خلاف لا يحتاج
 تكليف العاقل انما الكلام في وجوب الاعادة والتمسك فيه بالاستئصال ضعيف فان موجب الاعادة
 في الاول العلم بالعبث حال الصلوة وعدم صحتها اذ لم يتحقق ذلك في الثاني الثالث انها تطلخ
 ويجب اعادتها في الوقت لا في خارجها هو الخلاف وكويين وطا ما اشار اليه في رفع
 وكويين وفي الاول الوجه عندى الاعادة في الوقت لا خارجها اما الاول فلا يلزم بال
 لما سويده على وجهه فيبقى في عهد التكليف واما الثاني فلا ان القضا وفرض بان يقتصر
 الى دليل معارض معارض لدليل التكليف المتيقن وفي الاخير وجه الاعادة في الوقت
 خاصة قيام السبب وهو الوقت وعدم يقين الخروج عن العدة بخلاف ما بعد الوقت
 القضا وانما يجب بامر جديد وهو غير معلوم التوجه هنا انتهى واورده عليهم جماعة قال في
 يضعف بان الصلوة الواقعة ان كانت ما عود بها اقصى الخروج عن العدة والافلاتان
 فقال في حاشية صرح فيه منع كون الوقت سبباً للوجوب بعد تحقق الاستئصال وعدم علم
 دليل على عدم صحة الاكفاء بعد التدكار ولو قيل بعدم تحقق الاستئصال اولاً وانه بعد التدكار
 يظهر ان ما اتى به اولاً الظهور بمصرع يلزم القول بالقضاء انما هو ان ما ساقه صلوات
 يلحقها ما الفرق بين الاعادة والقضاء ولا وجه له وقال في الكشف بعد الاشارة الى ما في
 لغة الاول انما تم لو اشتبهت الصلوة بعدم العصب ويحتمل اشتراطها بعدم العلم بالعصب
 به وفي الثاني انها اذ لم يكن على وجهها في ما يتد ومنه ما يتد فليقتضها اجماعاً ونصاً على الرابع
 ما يتد ومنه الكشف فانه قال ويمكن الفرق بين العالم بالعصب عند اللبس والناسي

له عند الصلوة والثاني عند البس ثلث الاول ابتداء واستدامة دون الثاني انتهى وهو
 منيف به ويظهر من التعريف والمقاصد العلية ومن التوقف وهو ايضاً منيف والا قرب
 عندي هو القول الاول ولكن الثاني احوط كما صرح به في حاشية منه وعلى اي تقدير
 يجب عليه هذه المثل كما صرح به في شرح المفاتيح العاشرة اذا جهل التحريم ولم يعلم ان الصلوة
 في المصوب محرمه ففعل فيه شيء قبل بطلان صلواته او اصرح بالاول في التعريف الثاني
 والذكره وكذا وكذا والعقوبة به وما مع المقاصد والمقاصد العلية والرقعة في
 المفاتيح وادعى في التعليق الجاهلية الشهرة عليه وفي الذميمة امل اهل الحكم فالتكليف في المصوبات
 معلق بمك البطلان بالنسبة اليه سواء كان جاهلاً بالتحريم او بطلان الصلوة قال في
 المتبني في المكان لو كان عالماً بالعصية وجاهلاً بالتحريم فانه لا يكون معذوراً ولا يصح
 عندهما وكلامه يؤيد بالاجماع وقصص اطلاق الكتب المتقدمة القابلة بهذا القول
 عدم البرق والجاهل بين المقصود وغيره ولها ما ذكره جماعة قال في حق لو علم بالعصية
 وجاهل بالتحريم لم يكن معذوراً لان التكليف لم يكن متوقفاً على العلم بالتكليف والالتزام بالدور
 الحال وفي جوامع المقاصد بطل الصلوة فيه مع العلم بالعصية وان جهل الحكم انتهى عن
 التصرف فيه وفي الذكرى بوجه الحكم لم يعد ولا يجمع بين الجهل والتقصير في التعلم وفي
 شرح المفاتيح لعدم معذرة الجاهل كما هو المشهور ويظهر من ذلك والتعليق الجاهلية
 الكلف الثاني في حق الاول لا يبعد اشتراط العلم بالحكم لانتفاع تكليف العادل فلا يوجب
 اليه انتهى المعصية للفناء وفي الثاني اما الجاهل بالحكم الشرعي وهو هنا تحريم الصلوة
 في المصوب او الوضوء وهو بطلانها فيه فالمتشبه بين الاختصاص عدم معذره ووجوب
 الاعادة عليه في الوقت وفرضه لتقصيره في التعلم مع وجوبه عليه للكلام فيه بحال
 لحرمان ما ذكر في جاهل العصب فيه ايضاً اذا انتهى فلا يحرم فيه ايضاً ولا وعند ذلك فيتحقق
 الاشتغال بما فعله او لا والاعادة او القضاء يحتاج الى دليل وليس نعم لو قيل بعدم صحة
 صلوة من لم يعرف جميع احكام الصلوة بالتفصيل وان لا يجوز له الصلوة الى بعد تلك المدة
 هذا من طرق فدلل انها بالجهل الشئ منها اوجب ما ذكره ولكنه لا يقولون به كيف

ولو قال بالبرزخ الاعادة والافتناء وان لم يظهر فيها اطلاق القول به احد وعلى هذا فيجعل عند الجهل
 ايجاباً كما قال اليه المحقق الاردبيلي ويظهر من مجموع نفع بالاعمال وان الناس في سعة منه
 لو لم يأت من فيه ان الظاهر منه رفع المأخوذ وكونهم في سعة منها لكن هذا الاعتناء في حال
 في الحكم الوضوء وفي الشرح ولا يخفى عن ضعف اذ بعد العلم يجب صلوة المباداة اليها بعد
 الاشتغال من غير بحث ويحتمل تقصير بين فالحكم بتحقيق الاشتغال بما اتي به من وجوب على الحال
 وفي الثالث ان جهل الحكم بالبطلان او بغيره لا يوجب اشتراط العلم بالحرمة فان صاطح البطلان
 الحرمة نعم ترتب الجهل بالحرمة ونسبائها اذ لا حرمة لاقتناع تكليف العادل انتهى والتصديق
 ان يقال ان كان الجاهل بالحكم المفروض غير مقصود في معرفته فلا يوجب الحكم بالجهل
 اليه لاقتناع التكليف بالاطلاق ومعنى ينبغي الحكم بجملة الصلوة وان كان مقصوداً
 في ذلك فلا يوجب الحكم بتوجيه انتهى اليه عملاً بالعموم السليم في المعارض اذ لا يوجب
 العقل ما نفع كما لا يوجب منه ما نفع يمنع من تعلق التكليف حيث تشبه المكلف به كافي الحق
 المشتبه بالمباح بل المجهول من العقلاء والحكم بتوجيه انتهى ومع هذا فلو لم يتعلق انتهى وكذا
 الجهل عندنا في سقوط التكليف للزم اطلاق الدين وعدم الاعتناء اليه اذ جميع المكلفين
 جاهلون به فلم يكن نواكلاً فيهم ولا واجب ولا حرام فيهم بل انما كان جميع
 الاشتغال القبيحة لا يقال يجب عليهم العلم وتركه يجب عليهم للواجب وهذا القدر لا يمكن
 لا نقول لانهم وجوب العلم على التقدير المفروض لان وجوب العلم انما هو من
 باب المقدمة واذا فرض عدم وجوب ذي المقدمة فلا يكون المقدمة واجبة لاقتناع
 مرتبة العزم في الاصل ووجود المعلول به ومن عليه ويلزم ذلك انه عند الحكم بفناء
 عباده الجاهلين باحكام العبادات المتطلبين باجباها جهلاً وهو يتقيد لا يقال الفصل
 بين المقصود وغيره فخرق للاجتماع للركب اذ لم يجد احاطة عليه لا نقول لان العلم لقوة
 احتال تنزيل اطلاق الاصحاب هنا في المعصية لا في وكيف كان فلا اشكال في ان
 الاصول اعادة المقصود وقضاء ما جاز به هو التعريف واذا كان عالماً بتجريم الصلوة في المصوب
 وجاهلاً ببطلان الصلوة فيه ومقصوداً في ذلك فيصل صلواته فيه في اول الاقرب الاول والثاني

الغدير

نعم ومن والكشف وقد يتبعها من كرهه وكريهه ومنه والخصم فيه وجامع المقاصد
العلية لا تطلقها الحكم على ان صلوة الجاهل يحكم الغيب قال في من لو جيب العلم على الجاهل
فيكون قد جمع بين الجهل والغيب في العلم فلا يكون تركه عن رايه انتهى واذا لم يكن مقصودا
فحال صواب كما لو كان مقصودا لولا فيه اشكال ولكن الاول هو الاقرب واذا علم بالاطلاق والعموم
او احدهما ثم نسي ما علمه فحال هو كما الجاهل الذي لم يعلم اصلا ولا المتعمد هو الاول كما هو
بني في كونه ومن وجبه بل في التواضع في الاصحاب فيما اعلم وبه صرح بعض الجاهل ناسي حكم
الغيب بجاهله وجوب الاعادة ولا يخرج عن اشكال ان لم يكن اجماع وفي التعليق الجاهل
ناسي الحكم الشرعي والوضعي فانظر انه يحكم الجاهل ودعا كان علمه اوضح بناء على ان
الناس بعد العلم مستغنى عن تعبيره في التذكير والبيان في صور الجهل والافتقار في الاعادة و
الافتقار في جميع هذه الصور سوى الجهل بالغيب الحادي عشر لراي المالك للغائب
او غيره تحت صلوة المأذون خاصته كما صرح به في بيع والعزير والتذكير وعده وهي ومن
ومن والخصم فيه وجامع المقاصد وكشف بل الظاهر انه لا اختلاف فيه والمخبر فيه ايضا
الى ما ذكرنا من كونه وكذا من زعم ان المانع وهو الذي لا اذن ولا فرق فيه بين ان يخاص
بالصلوة او شموله لما قال في كونه الظاهر عدم تحقق الغيبه في حال الصلوة مع تعلق الاذن
بالغائب لان استيلاءه في تلك الحالة لا عدوان فيه كما هو ظاهر انتهى وقال في البيان
الحق ان مجاله لراي للغائب وهو جيب ولو اذن على وجه الإطلاق والعموم بحيث يشمل
الغائب وغيره كما لو قال اذنت لغيري او لكل اعدا وكل مكلف فلا اشكال في
صحة صلوة غير الغائب وشمول الاذن له وقد صرح بها في الشرايع والتحرير و
القواعد والمنهى والتذكير والبيان والتدريس وجامع المقاصد وما شابهه
والخصم فيه وبك وكشف المانع بل الظاهر انه لا خلاف فيه وهل يشمل الغائب
اشبه كما هو مقتضى وضع اللفظ وظاهره فيصح صلوة فيه انما ولا صرح بالخير في
الكتب المتقدمه قال في التحرير وكرهه وهي وعدا لنبأه الحال وبينه في جامع
المقاصد وبك وكشف انما لا يدخل الغائب في الإطلاق والعموم لظاهر الحال

المستأد

المستأد من جهة الغيب الناس من الجهد على الغائب وجب مؤاخذته ومنه والنقصان
في مثل ذلك فيكون هذا الظاهر غير انما التحصيل المنفصل للعموم وقد تقررت جزاء التحصيل
بمنفصل عنها انتهى والتحقيق ان يقال ان حصل العلم من شاهد الحال بذلك فلا اشكال
فيما ذكره وان حصل منه الظن به فان كان قايما عليه عند اهل اللسان في تحصيله
العموم والاطلاق فلا اشكال فيما ذكره ونحوه وان لم يكن كذلك فينبغي العمل بالعموم و
الاطلاق كما لو علم بآراءه العموم وقد اشار الى هذا في كونه فقال لو فرض انما ذلك
وجب اهل تحصيل الاطلاق انتهى ولا ينافي ما ذكره المالك في الكتب المتقدمه الحكم بعدم
ذلك الغائب لظهور الفرقه الى غير هذا الفرض وان حصل الشك في الاعتماد وعده
فان كان محل العام والاطلاق على العموم مشروطا بعدم ظهور المحصل فينبغي الحكم بصلوة
صلوة الغائب وان كان مشروطا بعدم ظهور المحصل فينبغي الحكم بعدم صلوة الغائب
بعموم صلوة وبالحكمة المانحة في الصلوة في ملك الغير اذ لم يتحقق عنه ولا ينفعه اذن
المالك فان ثبت شرعا غيبه والافلا فكل ما لم يحصل الاذن المعتبر شرعا بالعرف فيه وطلبا
لم يصح الصلوة فيه ولو لم يكن معصيا وكما حصل الاذن المعتبر شرعا بالعرف فيه والصلوة
ولا فرق في الاذن بين العام والخاص والمنطوق والمفهوم كما في النافع الارشاد و
كره وجامع المقاصد ومن ذلك وجميع الفايده وكذا وجهه والكفايه والتواضع وشرح
المفاتيح بل الظاهر انه لا اختلاف فيه التا في عشر مجوز الصلوة في كل عين مملوكة
له اذ لم ينقل ضعفها الى غيره فان انتقلت الى غيره لم تجز فيها الا باذن مالك المنفعة
او من يقوم مقامه وقد صرح بجواز الصلوة وصحة ما في العين المملوكة له في العسل السرا
والنافع وبيع والتحرير وعده الارشاد وكرهه ومن ذلك وجميع الفايده وكذا وجهه و
الكفايه والتواضع وشرح المفاتيح وكذا بجواز الصلوة وتصح في كل مملوك للغير اذا
ملك منفعة واستحقها فيجوز في المستأجر كما صرح به في جامع المقاصد ومن ذلك
ومن ذلك وجهه وفي الموصى له بنفسه كما صرح به في من ذلك وجهه وفي
التجسس عليه كما صرح به في كونه التا في عشر اذ لم يحصل من المالك العين والمنفعة اذن

صالحه

بالصلوة فيه لا يضره ولا يعموما ولا منقطعاً ولا منقطعاً ولكن يعلم برضا به ذلك علماً قطعياً
 شك في ذلك يجوز أن لا يكفاه في نفسه صلواته أو لا يصرح بالأول في ذلك وحده والراي من وجه
 ذلك يضره والراي وهو المعتمد، وهل تقدم الطن هناك العلم أو لا أقرب الأصول الثاني
 وثالثاً للقولين ذلك وفي الأول لا يكفي شاهد الحال لعدم النص وأصله المنع من التصرف
 في مال الغير فيقتصر فيها خالفه على محل الوفاق وهو المكان وللمدعي بين اللباس والمكان
 فأن القياس على الاستحالة وكل من ضمنه من خلاف الثاني بخلاف المكان وفي الثاني لا يكفي
 شاهد الحال هنا كما في المكان اتصالاً فيها خالف الأصل وهو التصرف في مال الغير يعني
 إذا نهى على محل الوفاق وفي الثالث ولو فاقه القرآن في الحالة العلم برضا المالك لم يبعد
 الاكتفاء بذلك كما في المكان وهو المراد بشاهد الحال ومنع الخارج من الاكتفاء تأييد
 الحال بما انفصل فيها خالف الأصل وهو التصرف في مال الغير يعني أنه على محل الوفاق
 وهو خير جدي على إطلاقه والحق أنه ان الكفى في شاهد الحال بأفاده القرآن للغير
 للطن برضا المالك كما صرح به بعض الأصحاب فيجوز المنع منه مطلقاً وان اعتبر في القرآن
 أخادة البعيت كما ذكرناه اجتهاداً لاكتفاء في الجميع ادعائه ما يتفاد من الأدلة لعقلية
 والتعليق المنع من التصرف في مال الغير مع عدم رضاه كما لا يخفى على المتبحر والمسمى عن الرضا
 لا ينعين في اللفظ انتهى وربما يظهر من مجموع الفتاوى والذين فيه الأول ففي الأول لا يبعد الاكتفاء
 بالأذن النقيض إذا فاقه علماً ومنه كونهما اشتمالاً على لائيه الكد يبرك كالمصدق في ذاته إذا
 جاز لكل نفس مالاً وأعماله ماله بالكلية فالصلوة في ثوبه التي هي العبادات ويحصل
 له الأجر والثواب مع بقائه على حاله من غير نقص ولا نقصان بالطريق الأولى مع أن
 النظر من حال المسلم يقتضي الأذن والرضا ومثله فاللفظ الاكتفاء كما في المكان والهيأة
 امراض وفي الثاني لا شأن إلى عبادات من لا يخفى أنه اشترطنا في شاهد الحال حصول
 العلم برضا المالك لم ينفق بين المكان وغيره في النفاق شاهد الحال فيها بالتصريح
 وان الكفينا بالطن كان للناظر فيه حال ويمكن أن يفي شاهد الحال أنما يتحقق في كل شيء
 لم يوافق بين الناس المصطفية في أمثاله وكان من الشايح المعتاد وحصول الأذن

في نظائره

في نظائره وهذا يختلف بسبب اختلاف الأحوال والأزمان وحكم بعد النكاح العكس
 القياس ان فرضنا تحقق ذلك فيه اذ لم يثبت تحول المنع من التصرف في مال الغير
 المنع والأصل الا باحد انتهى ولا فرق على المختار بين ان يكون ما لم يلاذن بالتصرف
 فيه من الاشخاص الذين يجوز ان لا ياكل من ثوبهم او غيرهم الرابع عشر قال في الذكر
 الأقوى صحة الصلوة في المنع فاسد مع الجهل بالفساد اما العالم فالتوجه البطلان ان يعلم
 البائع الفساد وكذا البحث في الأجاره انتهى وهو جيد وإذا علم البائع والمشتري بالفساد
 ففي الحكم بالتصريح اشكال الخامس عشر قال في الذكر كذا تبطل لو كان فاصلاً بين
 غيرهما يجب له إلا أنه هنا لو صلى في آخر الوقت صحته صلواته بخلاف الصياح انتهى
 والتحقيق هنا ان يفي ان لم يكن الصلوة مانعة من الرد الى المالك ولا فساده الصلوة
 مطلقاً ولو في أول الوقت وان كانت مانعة منه ففي الفساد اشكال ولكن احتمال
 التجهيز غاية القوة نعم ان قلنا بان الأمر بالشيء مستلزم للتميز عن ذلك الخاص
 او لعدم الأمر به اتجه الحكم بالفساد وكذا ما غلب في التحقيق عندنا ولكن الأشياء
 مما لا يثبت تركه السادس عشر قال في شرح المفاتيح لو اذن صاحبه في اللبس
 الصلوة فيه ان يلاذن ببيع ولو منع حال الصلوة وامكن النزع نزع وهو جيد ثم
 قال وان لم يمكن فهل تبطل الصلوة لعدم رضاه أم لا لأنه في الدخول مع الله
 بغيره الأبطال وجوب الاتمام فلم يقصر متبعه لمخالفه الشرع والاستصحاب
 المشروعية وعدم نقض اليقين الا باليقين ولعل الثاني أقوى انتهى وفيه نظر بل
 لعل البطلان أقوى للعموم قوله من الناس سلطان على أموالهم وقوله لا يحل
 مال امرئ الا من طيب نفسه وعموم نفي الضرر وعدم معلومية حرمه الابطال و
 وجوب الاتمام مع المطالبة سلمنا ان المطالبة محرمة ولكن المطالبة المحرمه لا
 يقتضي جواز التصرف في ملك الغير والاستصحاب لا يوجب لمخالفته ما ذكر
 صاحبنا فيجب الصلوة في العمل بغيره كما صرح به في النهاية ووجه النافع والمقتضى انتهى
 والتحريم والتذكرة والتواعد والذكرى وسنن وآلله وجه المقاصد والروضة

ولك والذخيرة والجبل المتين وما شئت منه والكشف والرياض وطهر وجهه فيها طهر
الانفاق عليه ومنها طهر رجله من العبارات في دعوى الاجماع عليه ففي المعبر
يتجيب الصلوة في الفعل العربي وهو فتوى علمائنا وفي المنتهى يتجيب الصلوة في
الفعل العربي ذهب اليه علمائنا وفي الذكرى والروضة والذخيرة يتجيب الصلوة
في الفعل العربي وفي جامع المقاصد يتجيب في الفعل العربي باتفاق في التعليقة
الحالية ان استحباب الصلوة في الفعل العربي من ذهب علمائنا كما نقله في في الرياض
يتجيب الصلوة في الفعل العربي عند علمائنا كما صرح به جماعة من ذوي دعوى الاجماع
عليه ومنها ما تمسك به في التذكرة والروضة والرياض من فاعلة الناحية فان جملة
من المعصومين صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين صلوا في الفعل ويشهد بذلك
امران امدتها بخرج جملة من الاصحاب بذلك ففي التذكرة يتجيب ذلك امتداد
رسول الله صلى الله عليه وآله واهل بيته عليهم السلام وفي الروضة يتجيب بذلك
للناحية واما دلالته على ذلك من الاصحاب على ذلك منها خبر معوية بن عمار الذي
وصفه بالقيصر في هي وكرة والتعليق الحالية وتمسك به في في التعليقة
الحالية قال رايه ابا عبد الله عليه السلام في فعله غير مرة ولم اراه يترجمها قط ومنها
خبر علي بن مهزيار الذي وصفه بالقيصر في الذخيرة والتعليق الحالية وتمسك
به في الاخير وهي وكرة رايه ابا جعفر عليه السلام صلى الله عليه وسلم في التمسك يوم التروية
سنة وكما تعلق المقام وعليه نقله لم يترجمها ومنها ما يروي عن ابي عبد الله عليه السلام
بالقيصر في هي وكرة وتمسك به في الاقل والتعليق الحالية قال رايته رضي الله عنه
لم نقلها واحسنه قال ركعتي الطواف ومنها ما نقله بعض الاجلّة فقال روي
في كتاب الطلوع في الصحيح او الحسن فان كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا قيت الصلوة
ليس عليه وسلكي فيها وانعز على هذه المجاز في التعليق الحالية فقال ولا يخفى ان
التمسك ههنا لا يخرج عن اشكال اذ ربما كان عدم ترجمتها مع عدم رجحان الصلوة
ولو سلم فثابت ما يلزم منه ونحوها عدم ترجمتها اذ ربما كان المصلي لا ناله واراد الصلوة واما

رجحان اليه والصلوة فيه كما هو مقتضى حكم باستحباب الصلوة فيها فلا ينبغي وفيه نظر
منها الاخبار المتضمنة للامر بذلك وما يقوم مقامها خبر عبد الله بن المغيرة الذي
وصفه بالقيصر في هي وكرة والتعليق الحالية ويمسك به كما في المعبر وهي قل اذا
صليت فقل في غليظك اذا كانت طاهرة فان ذلك من السنة قال في هي عبد الله بن محمد
من السنة يدل على التراب ومنها خبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله الذي وصفه بالقيصر
في هي وكرة ويمسك به كما في المعبر وكرة وجامع المقاصد وكرة وعن ابي
عبد الله عليه السلام قال اذا صليت فقل في غليظك اذا كانت طاهرة فانه يقال ذلك
من السنة وعن علي بن التعليق الحالية من المؤثر ثم قال ان قوله لا يخرج عن اشكال
ترد فيه وهم منزهون عن سوانة التردد في الاحكام او بان الامر على خلاف
ما يقال ولا يخرج عنك الاستدلال ويعلم ان الحكم الاول ليس يتحقق فيكون لضرب
من التقييد فيقول لا يمكن حمل الكلام ههنا على ذلك فان استحباب الصلوة في الفعل
العربي من ذهب علمائنا كما نقله في هي لا المجازيين فلا يمكن حمل الكلام على انه
يقول له المجازيون بل لا بد من جملة على انه يقول له الامة واهل الحق لكن اجاب هذا
البيان يمكن ان يكون لضرب من التقييد حيث لم يتسند الحكم الى نفسه كما هو ذاب
الامة عليهم السلام بل ذكر انه هكذا فقال تبعيد نفسه عن مرتبة الامامة للتقية ولا
به الى نفسه بل ذكر انه يقال لضرب من التقييد ويمكن ان يكون المعنى فان يقال ذلك
اي ما قلته فاخوذ عن الشبهة لا عن الراي فيجب اتباعه فلا غيره بانكار من انكره
بذاته وتغير الشخص عن كلام نفسه بهذا الكلام في مقام مدحه وتزجيجه كان اسلوب
في الكلام شائع ولا يجب ان يكون القائل غيره ويمكن ايضا ان يكون الراوي
جميع ذلك اي استحباب الصلوة في الفعل عن بعض الاصحاب كما نقل في الرواية الاولى
عن عبد الله بن المغيرة وكان مترجما فيه فاشارة بان في ذلك اي يقول فيقول
ما هو ذا من السنة لا عن رايتهم فاحمل قولهم وذكر المحقق البهائي في دفع الاشكال
انه لعل الغرض من قوله لا يقال اني اقول ذلك ولا يخفى ان حمل بن علي هذا الوجه

من دون التعرض لذلك بوجوب ذلك او تصحبه لانه قد قيل انك لا تعلم ان هذا هو
 ان عبد الرحمن بن ابي عبد الله لما كان من اصحاب النقات المعروفين بكثرة الرواية عن الصادق
 عليهم السلام كان فطنهم ان تعبدوا برأيه من الامامة في اعماله تنزيلا لما يفعله من رتبة
 ما يرويه فيمكن ان يكون عرضة من ذلك اذا صليت في غيبك وزال الناس يعلل فيهما
 قالوا ان ذلك من السنة وسلكوا على صنواك من الصلوة في تعاليمهم انهم ولا يخرج عن
 بعد وهذه الرواية في الفقيه اقيم وفيه فان ذلك من السنة ولا عيا وعليه اصلا
 انهم ومنهم ما يمتنع به في التعليق الجاهلية فقال انك الاستدلال لهم بصحة حديث
 بن المغيرة ورواه في باب النوازل من بعض الظالمين فلهذا سلكوا في راسل المراسل
 قال سمعت النعمان عليه السلام يقول افضل موضع التعرض في الصلوة البغلان انهم وقد
 استدلال به في الروايات اقيم ويبقى السنة على امور الاول لا فرق في الصلوة بين الفريضة
 والنافلة ولا في الفريضة بين اليومية او قضاء وعينها ومنه صلوات الاموات وصلوات
 الاحياء ولا في النوافل بين الراتية وعينها وكل ذلك يقتضي كلام الاصحاب وبعض
 الروايات المتقدمة الثاني هل يختص الحكم المذكور بالرجال او يعمهم والنساء
 صرح بالثاني في ذلك وهو مقتضى اطلاق ما عده من الكتب المتقدمة ولا بأس به الثالث
 هل يلحق بالفعل العربي مطلق الفعل فيجب الصلوة فيه ولا بل يختص الحكم بالعرب
 يظهر من جماعة الاخرى فيه انك لا تعلم ان بعض الروايات الآخرة والاصل والاختصاص فيم الغناء
 بالعربية او كما دعوى انصار الاطلاق المذكور في العربية فانه كما اشار اليه جماعة في المداك
 والمخزيرة تقتضي هذه الروايات استحباب الصلوة في النعل مطلقا وبما كان الوجه في علمها
 العربية انها هي المتعارفة في ذلك التماسا ولعل الاطلاق اولى وفي التعليق الجاهلية ثم ظاهر
 ما نقلنا من الروايات الاطلاق استحباب الصلوة في النعل وان لم يكن عربيا وكذا المتعارف
 عندهم هو النعل العربي كانه لا يوجب تخصيص الحكم نعم الروايات المثبتة على
 فعل الامم عليهم السلام كانها لا تميز جهة في غير العرب بناء على ان تعاليمهم على انهم كانت عربية
 فيمكن اخضاص الحكم بها واما تلك الروايات فظاهرها الاطلاق الا ان ثبت عدم جواز

الصلوة في بعض اقسامها كانت غير اتيان فيجب في تخصيص غيره وقد ظهر ذلك عدم ثبوته وفي
 الروايات مقتضى هذه الروايات استحباب الصلوة في النعل مطلقا وبما كان الوجه في علمها على
 انها المتعارفة في ذلك التماسا كما صرح به جماعة من الاصحاب لكن قالوا ولعل الاطلاق
 ولعل وجهه مع الاعتراف بفتحة الجمل كفاية الاحتمال في المستحب من باب السامح والاحسان
 فاندفع عنهم الاعتراض بانه محل تأمل لما ذكره لان المطلق ينصرف الى المتعارف وليس
 هنا عموم لغوي يرفع التام ولا بأس بالاحتمال الاول حيث لا يكون النعل محصيا
 من جهة اخرى الرابع هل يختص استحباب الصلوة في النعل العربي بما اذا كانت اولاه مقتضى
 الاطلاق مقتضى المعظم الثاني وظاهر بعض الروايات المتقدمة الاول وربما يظهر من الجمل المتين
 والتعليق الجاهلية المصراية في الاول قوله ان كانت ظاهرة يدل على ان استحباب الصلوة
 شرط عليها وان كانت الصلوة فيها اذا كانتا بحسب صحة كونهما اتيان في الصلوة
 وفي الثاني ثم السعد في الروايتين الاوليتين انما اذا كانت ظاهرة يمكن ان يكون باعتماد
 عدم استحباب الصلوة فيها اذا كانت بحسب خلاصتها انما اتيان ولا يشترط في الظاهر
 فمر التام في ما صرح في جامع المقاصد والجمل المتين بانه يجب اتصال الايهامين
 الى الارض لسجدتهما وهو قد مر في الاول فقال ولو اتخذ ما كان القوط الثاني
 قال في السرائر النعل العربي يعني كل نعل لا يغطي ظاهر القدم مما يجوز عليها اختلف
 الاصحاب في توقف صلوة الرجل على النجاسة ووجوبه فيها على قولين الاول انها لا يتوقف
 عليه ولا هو واجب فيه وهو يثبتهما بالسراير والشرائع والنافع والمعتبر والتعريف والتمهي
 والمختلف والارشاد والتذكير والقواعد والذكرى والذروس والبيان والنبذة
 وجامع المقاصد والروضه والروضه وجميع القائلين والجمل المتين والمدارك والذم
 والتعليق الجاهلية وشرح المغايج والكشف والرياض والمحكم في الجمل المتين عن عمه
 الثاني انها يتوقف عليه ويجب فيها وقد حكاها في الفقيه عن مشايخه فقال سمعت
 شيخنا يقولون لا يجوز للمسلم ان يمشي الا وهو متخلك انهم وقد حكاها جماعة
 عن الصدوق نفسه ففي المختلف قال ابو جعفر بن بابويه لا يجوز للمسلم الا ان يمشي وهو

ظاهرة

تحتك والمنفعة الاستحياب وفي البيان منع ابن بابويه من الصلة بغيرك وفي جامع المقاصد والنوحي قال ابن بابويه لا يجوز تركه وفي النوحي ذهب قاضي عديم طرد تركه في الصلوة وفي مجمع الفوائد المعجب من ق الحكم بالبطلان بدونه وفي ك بعد الأمانة الى ما حكينا عن الفقيه ولا ريب في ضعف هذا القول بعد الأمانة الى ما حكينا ولكن عن ك منه في لف ومن تأخر عنه القول بذلك هو غير جيد في خبره يصل الى لف ومن تأخر عنه عن أبي بابويه القول بالتحريم و كلامه في بة هكنا سمعت أه انتهى والمعتد عندى هو القول الأول الذي عليه المعظم وطرح وجهه فيها ما تمسك به في لف والرياض المتعلقة بالخالية من اصالة عدم الوجوه ومنها العموم الدالة على صحة الصلوة مطلقا خرج منها بعض الصور ولا دليل على خروج صورة عدم التحك فبقى سند رتبة تحتها ومنها في نو كلام جماعة في دعوى الإجماع على عدم وجوب ذلك وفي المعبر نكره في تمامه لا حنك لها وعليه علمنا وفي المنهى نكره في تمامه لا حنك لها ذهب اليه علمنا اجمع وفي المداك الكراهة مذهب الاصحاب لا اعرف فيه مخالفا واسند في المعبر الى علمنا مؤدنا بدعوى الإجماع وفي الذخير الكراهة مذهب الاصحاب من غير خلاف ظاهر واسند في المعبر وانتهى الى علمنا وفي الجبل المدين استحياب التحك وتبطل من خرج الى سفر مما اختلف فيه والذي يستفاد من كلام الاصحاب في كتب الفروع كون التحك من مستحبات الصلوة وان تركه من مكرهااتها وفي شرح المفاتيح الكراهة مذهب الاصحاب من غير خلاف وفي الرياض يمكن ان يصلى في تمامه لا حنك لها بانفاق علمنا كما في المعبر والمنهى لا يقال هذه الذمى كل ما هو من المعبر والصدوق وشاخنة الى القول بوجوب التحك لا بالقول لانهم حصل الوهن في تلك الذمى بجزء ذلك خصوصا اذا اعتضدت بالشهرة العظيمة وبما ساق الى الإشارة علمنا ان ذلك يصلح للوهن ولكن لا نعلم مخالفة او هناك للمعظم اما الصدوق ولأنه ليس في كلامه ما يدل

على فتواه بوجوب التحك او مجرد نقله فذهب المسألة مع عدم تعرضه لرد ولا يدل عليها واحتمال تصريحه بها في موضع آخر في غاية البعد وقد صرح بعدم صراحة كلام ق في الفتوى بوجوب في حمله من الكتب منها ما تقوم اليه الاشارة ومنها التعليل بالخالية والذي اوضح في الأول لا يخفى انه يكفي للحكم بالكراهة على الخصوص فتوى اعظم علمنا بذلك خصوصا المتقدمين منهم كالشيخ المفيد بل قال في المعبر ان عليه علمنا وهو مشعر بالاجماع نعم الحكم بالتحريم على الخصوص لا يدل من دليل خاص وليس الاصل البناء ان عبارة في بة لا يدل على ان هذا مذهب فانه قال وسمعت أه ولا يخفى ان ظاهر هذا الكلام ان قول ولا يجوز للمعبر الكراهة مذهب من مشاخنة وليس فتوى نفسه لانه عنده نصيب ما سبقه الذي صحه فيهم وليس مكا آخر حتى يقال ان السمع منهم هو الأول والثاني فتوى نفسه ثم ما نقله من الاخبار تأييد بقدر الامكان لما سمع فيهم بذكر ما وصل اليه من الاخبار التي يناسب ذلك وبالجملة فذهب هذا المذهب اليه على السك كما فعله العلامة في لف ومن تأخر عنه لا يخفى عن اشكال وفي الثاني واعلم ان جمعا من الاصحاب حكوا المنع الظاهر في التحريم عن ق ولم اتفق على تصريحه نعم في بة سمعت أه وهو كافي اتفاق شاذ على ذلك فيبعد مخالفة لهم بل الظاهر موافقة لهم ولعلمنا لهذا نسبه اليه او وجد والصريح منه في محل آخر انتهى فتأمل اما ما صح فلا يقال ارادهم من لا يجوز الكراهة كما اشار اليه في الرياض فقال ويحتمل ارادة المشايخ من لا يجوز الكراهة لاستعماله كثيرا في الاخبار وكلام قدماء الطائفة اثنى ومنها ما تمسك به في شرح المفاتيح فقال وقع الاشكال في كون حرما باذا نسب الى الفقيه القول بالحرمة لكن مقتضى الاجماع المنقولين والخبيرين المذكورين ومناوى الاصحاب وغير ذلك الكراهة مضاهيا الى الأصول والعموم وطريق المسلمين في الأعصار والأمصاع وعدم صراحة كراهة لا يجوز في كلام القدماء وعدم شوق الاجماع منهم بل مجرد شمه من مشاخنة الذي ادركهم مع ظهور مشددهم والاحتياط امر اخر

انتمى لا يقال يعارض ما ذكر بعض الأخبار الظاهرة ومجرب ذلك وهو ما اشار اليه
 شرح المفاتيح فقال واما الاخبار فقد روى في عوالي اللئالي عن النبي صلى الله عليه وآله
 انه قال من صلى بغير ضحك فاصابه داء لا دواء له فلا يلومن الانفسه رواه في آخر هذا
 الكتاب وفي كتاب الصلوة منه وفي الحديث عنه صلى الله عليه وآله من صلى مقطعا فاصابه داء
 لا دواء له فلا يلومن الانفسه وسند الخبر بن محبوب لقناوى مع ما عرفت من الاجماع
 بل الظاهر واقعي ويؤيدها ايضاً ورودها وكثرة في المنع من التعميم بجملة لاصك
 لها انتهى لا نأقول ما ذكر لا يصلح للعارض من وجوه عديدة منها ضعف سند
 من غير جابر بن عبد الله ومنها تصوير دلالة على الوجوب بل هي ظاهرة في كراهة الترك
 ومنها ما يقتضيه على تقدير دلالة على الوجوب للاجماع المحكية والشهرة العظيمة
 وغير ذلك وبالجملة لا اشكال في عدم الوجوب وينبغي السمع على امور لا قل
 كما فرق في جواز ترك ذلك بين الامام والمأموم ولا بين الفريضة والنافلة
 ولا بين اليومية وغيرها الثاني بكرة الصلوة في عمارة لاصك لها كما صرح به في
 المغنعة والتكليات والشرائى والنافع والشرائع والمقبر والمنتهى والارشاد
 التحريم والقواعد والتدكره وجميع الفوائد والمدارك والذخيرة والكشف
 وشرح المفاتيح والزيادى ويظهر من جملة منها دعوى الاتفاق عليه هو
 الحق ومضافاً الى الخبرين المتقدمين وقاعدتنا السامحة في ادلة السنن وهكذا يجب
 التحك في الصلوة اولاً صرح بالاول في الشرائى وكراهة وقت وسكن وقت و
 جامع المقاصد وهو جيد ولا فرق في الحكمين بين الامام والمأموم ولا بين الفريضة
 والنافلة ولا بين اليومية وغيرها وبالجملة ما يشملان مطلق ما يعم صلوة متينة
 فيندرج في ذلك صلوة الاموات وهل تختص ذلك بما اذا لم يوجب الشهرة
 ولم يخالف المروفة كليس الفقيه لاس الحنذى فيسقط الحكمان النسبة الى
 التحك في الصلوة في كثير من البلدان بالنسبة الى كثير من الاشخاص اولاً بل
 يعم جميع الصور ظاهرة للاقلام الاصحاب الثاني وهو المعتمد وربما يظهر

من بعض القاضين الاول فقال وكيفية العمارة التي لاصك لها وظاهر من الروايات
 اختصاصها بل التلويح منه بطا الا انه قد ترك اليوم بحيث صار من لباس الشهرة انتهى
 عنه انتمى وردة في شرح المفاتيح فقال قوله الا انه انه ورد في الاخبار المعبره منع
 لباس الشهرة نعم الصادق عليه السلام ان الله بخص شهرة اللباس وغيره انهم كفى
 بالمرء خيراً ان يلبس ثياباً بشيرة او يركب دابة شهرة فنهى عن الشهرة من هاهنا
 في النادر وعن الحسن عليه السلام من لبس ثياباً شهرة كساه الله يوم القيمة ثياباً من النار
 الى غير ذلك لكن كون ما ذكر شاملاً لمثل المقام من المستوفى والمخاض لشرعية التي
 تركت وهجرت على ما لم انتهى وهكذا يختص استحباب ذلك بالجعل او يوم الخشوع ظاهر
 كلام المعظم الثاني ولا بأس به وهكذا يشترط دوام التحك الى آخر الصلوة اولاً وهو
 الاول بل هو في غاية القوة وهل يكون التحك مستحباً مطلقاً فيجب لمن لا يكون
 مقادراً للعمارة اولاً بل انما يجب حيث يكون مقادراً حال الصلوة وفيها الثاني لنبهنا
 من بعض الاخبار استحباب التحك عند الخروج في سفر وهو جبرها والسا إلى الذي
 عده في من ذلك من الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال من خرج في سفر ولم يدرك
 تحت حنكه فاصابه الم لا دواء ولا يلومن الانفسه وربما يظهر منه كراهة مطلق ادراة
 العمارة تحت حنكه عند الخروج فلا يشترط دوام التحك هنا وقد صرح في كبرى الجمع
 التحك للسفر وجعله هنا الكد وعن ابن طاووس وروينا من كتاب الآداب الدينية
 الطبرسى فيما رواه عن مولا موسى بن جعفر عليه السلام قال انما صان ثلثاً من خرج يريد
 سفر مقادراً تحت حنكه ان لا يصيبه السرف ولا العرف ولا العرف الثالث يظهر
 من بعض الاخبار استحباب التحك عند طلب الحاجة وهو المرسل عن مولا الصادق
 عليه السلام وفيه ان لا يجب من تأخذ في حاجة وهو معهم تحت كيف لا يقضى الرابع
 هل يستحب التحك ويكره تركه مطلقاً وفي جميع الاموال ولو غير الصلوة والسرف
 الحاجة اولاً صرح بالاول في المنتهى والتدكره والتدكرى والترغيب وجامع المقاصد
 والمدارك والذخيرة والكشف ولهم عموم جملة من الاخبار منها ما رسل ابن جابر

الذي وصفه الحسن في تركه وخبره عن ابي عبد الله عليه السلام قال من تعلم ولم يتحك فاصابه
 وآذ لا ذوات له فلا يلو من الاضيق ومنها خبر عيسى بن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال من اعلم ولم يدرك العامة تحت حكمه فاصابه ام لا ذوات له فلا يلو من الاضيق ومنها
 النبوي المروي في المعبر والمنتهى عن الجهن من ابي عبد الله عليه السلام قال الفرق بين الملحق
 ما اشار اليه في المدارك فقال روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال الفرق بين الملحق
 والمثلكين الملحق منكم ما اشار اليه في الكشف فقال في ثوب الاسنان والعمى من عند
 عن ابي الحسن عن الصادق عليه السلام الفرق بيننا وبين المشركين في العجم والالتقاء
 بالعام لم لا يقال ينبغي تعبد عزم هذه الاضيا بجماله الصلوة او التضرع والخاصة لانه
 الاضيا والذلة على استحياء التحك في هذه الاصول خاصة فيكون مقدمة على العام لا تقول
 الخاص انما تقدم على العام ويخص بهما فاما في بعض النسخ والاختلافات حقيقة اذ لم
 تعارض كما في محل البحث وفي قوله راي العلماء اهل العالم وراي زيد العالم فلا التحال
 في انه لا يجوز جعل العام على الخاص بل يجب الحال بهما معا وعليه يكون التحك في
 انما الصلوة مستحبة في نفسه ولا لعل الصلوة ويحصل الامتنان بهما تحك واحدا لا لعل
 هنا جازين وما ذكر ظهر ضعف ما ذكره في الجبل المتيقن فانه قال الذي يظهر من كلامه
 الاصحاب في كتب الفروع كون التحك من مستحبات الصلوة وان تركه من مكرهاها
 والذي يتفاد من الاماديث عن ائمتنا عليهم السلام ان التحك مستحب في نفسه لكل من ليس
 القامه سوا وصلي ام لم يصل ولم يظفره شيء من الاماديث ما يدل على استحباب الاجل
 الصلوة ومن ثم قال في كبرى استحباب التحك عام وقال في هي ظهر من هذه الاماديث
 استحباب التحك سواء كان في الصلوة وغيرها وكلام الشيخ في سبب شعور بانها مطلع
 في الاماديث على ما يدل على استحباب التحك للصلوة وكراهتها بغير تحك والاحتمال
 ان الاماديث حاوية مما يدل على ذلك ولعل حكمهم في كتب الفروع بذلك مأخوذ
 من فتاوى الشيخ الجليل ابي الحسن علي بن بابويه فانما الاصحاب يقولون بما عيده
 في كلامه عند اعوان القوم كما قاله في كبرى ولا ينبغي ان يكون هذا من ذلك القيل

ثم انهم

ثم انهم في التاخرين حتى نقل بعضهم الاتفاق في مال الصلوة ولا يفي بدونه ثم يكون تحك
 واراد ان يعلى تحك فالاول ان يقصد عند التحك انه مستحب في نفسه ثم يعلى لانه مستحب
 لاجل الصلوة كما ارجأ وصلا انتهى ولا يقال باراد الاضيا والمذكورة اضيا واخر ظاهرة في
 رجحان التحك في غير مال الصلوة والصبر وطلب العاجلة وفي رجحان ارسال شيء من العاجلة اما
 من فدام على الصدق ومنه ومن اطلقت اشار اليها في الكشف والحدابي ففي الاول وما سمعت
 من الاضيا روى الاولين ليس نصا في دوام التحك مادام مقفا فيقال ما روى السنة
 بفعله ثم الاضيا والصلوة فلا ينافيه اضيا والصلوة وهي كثيرة كقول ابي الحسن عليه السلام في خبر
 ابي هاشم اعلم رسول الله صلى الله عليه وآله فدلها من بين يديه ومن خلفه واعلم جبريل
 عليه السلام فدلها من بين يديه ومن خلفه وقول ابي جعفر عليه السلام في خبر طاب روى الملايكة
 انما اعم البصير من سلمه يوم يدعون الصلوة في عيتم في خبر علي بن ابي علي النعماني عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه السلام فدلها من بين يديه ومن خلفه قد ارجع
 اصابع ثم قال ادب فادب ثم قال اقبل فاقبل ثم قال هكذا تجان الملايكة في الثاني
 وعندي فيما ذكره نوداته ثم كونهما من استحباب التحك وانما اشكال لان ذلك
 وان كان ظاهرا الاضيا المتقدمة ان من حمله من الاضيا ظاهرة المناقات لذلك حيث
 ان ظاهرها ان المستحب للمعتم دائما انها هو الاسدال دون التحك منها روى الكليني
 في الصحيح عن الرضا عليه السلام في قوله الله عز وجل مستوفين قال انما لم يعد رسول الله
 صلى الله عليه وآله فدلها من بين يديه ومن خلفه واعلم جبريل فدلها من بين يديه ومن خلفه
 وعن ابي جعفر عليه السلام قال كانت الملايكة العظماء يسلطون عليهم نذروا عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال نعم رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام فدلها من بين يديه ومن خلفه
 من خلفه قد ارجع اصابع وعن تاسر الخادم قال لما حضر العبد بعث المأمون لعنه الله
 الى الرضا عليه السلام ياله ان تركت حضر العبد ويصلي ويخطب فبعث الرضا عليه السلام اليه
 يستعفيه فالتح عليه فقال ان لم يعنى فخرجت كما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله و
 ابي المؤمنين عليه السلام فقال المأمون لعنه الله تع اخرج كيف شئت وساق الحديث الى

ان قال فلما طلعت الشمس قام ثم وغسل واعتم بجماعة سبعا ومن طعن الحق طرزا منها على سبيل
 وطرنا بن كنفية الحنفى وروى الطبرسى في الكاظم بسنده ان علي بن الحنفى علي بن ابي طالب دخل
 المسجد وعليه عمامة سوداء والحق طرنا منها على طرنا بن كنفية الحنفى ونقل المسند الزاهد في
 الدين بن طاووس في كتابه الامانة في العباد بن علقم في كتابه الذي سماه كتاب الولاء في
 قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله يوم غدير خم الى علي بن ابي طالب فجمعهم واسدل العمامة بين
 وقال هكذا اريد في يوم خيبر بالملائكة معهم وقد اسدلوا العمامة وذلك يوم بني الملهين
 والمشرقي الى آخر الحديث قال في الحديث الاخر يوم رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام يوم
 غدير خم جماعته فاسدلها بن كنفية وقال هكذا الا الى من بالملائكة وهذه الاخبار ظاهرة
 فيها ذكرنا ههنا فيما سطرناه ومفهومها ان السنن ليس العامة انما هو هذا الكيفية
 كما قلناه ص من اسدل احد طرفي العمامة على الصدق والآخر بين الكنفين او الاكف او واحد
 الاستدلال دون الادارة تحت الحنك الذي معنى الحنك انما لا نقول الاخبار
 المستفاد من الدالة على استحباب الحنك اولى بالترجيح لاعتقادها بقوى العامة المتقدم اليهم
 الاشارة مع وجودها لئلا من يتحقق صحتها باخبار السدل وقد جمع بين الاخبار المتقدم الدالة
 على نفي الحنك بوجه اشار اليها فقال ان ظاهر النصوص والقنواي لا سيما الحاكم منها
 كبراهة ترك الحنك في الصلوة استحبابا بمرامه وعدم الاكتفاء به عند النعم خاصة وعليه
 فيشكل الجمع بين ما دل على استحبابه قطعا معني من النص والفتوى وبين النصوص
 المستفيضة الدالة على استحباب اسدل طرف العمامة على الصدق او القضاء
 ولذا اضطرب كلام حمله من الفضلاء في الجمع بينهما فيمن من جمع بينهما ما روى بحمل الادلة
 على ارادة الحنك من النعم والافني على الاستدلال بعد واجرى تخصيص
 السدل بحال الحرب وعنه مما روى في الترفع والاحتيال والحنك مما راد فيه
 الجمع والمكينة وبني من جمع بارجاع اخبار الحنك الى الاستدلال بغيره من
 التوجيه بل ادعى اتحادا معني لغة وهو مشكل جدا فيمكن الجمع بوجه آخر
 تخصيص استحباب السدل بالرسول صلى الله عليه وآله ولائحه عليهم وتجب

الحنك

الحنك بلوا لا بعد فيه الا من حيث عدم اخبار الحنك والا فاجبا والاستدلال لا يعم فيها غير وان
 فيها وبين النصوص الماضية بذلك وقيدنا اطلاقها بما بين علمهم به بل بعد الطرور وجه
 الجمع هذا فيمكن ان يرضى بها وهو التغيير بينهما ويكون المقصود من استحبابها كراهة
 الامساك المقابل لها انما والاولى العمل بجميع الاخبار في مختلف الاحوال الخاص بغير
 حمله من العبارات لنفس الحنك ففي جامع المقاصد المراد بالحنك ادارة العامة تحت
 الحنك وتبادى هذه السنن يجعل شيئا من العامة تحت الحنك وتبادى هذه السنن
 يجعل شيئا من العامة تحت الحنك ولو اذ ان غير هاتحت الحنك ففي باوية السند به
 لا به خلاف المعهود وكذا تردد في كوكى وفي حاشية نبع المراد من الحنك ما يدور من
 العامة تحت الحنك وهل تبادى السنن ادارة غير هاتحت تردد وفي الروضة
 الحنك هو ادارة جزء من العامة تحت الحنك وفي ذلك المراد بالحنك ادارة جزء
 من العامة تحت الحنك ولا تبادى بادارة غيرها وان حصل منه حفظ العامة وهو
 تابع النص لعدم العلم بالتعليل وفي الروضة هو ادارة جزء من العامة تحت الحنك
 ثم قال بعد نقل حمله من الاخبار تقدم اليها الاشارة وهذه الاخبار دلت على بادي
 السنن ادارة جزء من العامة من السقوط وهو حاصل قال ولكن من الفرق بين
 الملهين والمشرقيين معربا بغير الحنك المعهود قلت الاخبار المذكورة صريحة في
 اعتبار كونها بالعمامة كقول الصادق عليه السلام ولم يد العمامة وقولها وهو مقيم
 تحت حنكته وقولهم في تعيين الانقطاع ان لا يجعل العمامة تحت حنكته وامامه
 الفرق فهو بعد دلالة الاطلاق التلويح وامكان صدق بغيرها وعلى ما مر به اهل
 اللغة من انه نظير العمامة تحت الحنك يباوى عنه في الدلالة فلا وجه لتخصيص
 بها والتعليل يكون ان الغرض به حفظ العامة من السقوط غير معلوم صريحا ولا اشارة
 والاقتضاء على ما دلت عليه الاخبار من اختصاصه بالعمامة تعيين وفي المدارك
 المراد بالحنك ادارة جزء من العامة تحت الحنك سواء كان طرف العمامة او
 وسطها وفي تبادى السنن باذانه غير هاتحت الحنك فظاهر عدم مخالفة المعهود

ومن الشائع واهل اللغة وفي الناحية المولد بالتمك ادارة جزء من العامة تحت التمكن
 طرف العامة او وسطها وفي تادي السنة بدارية غيرها وبها اظهرها العلم انصارا على
 مورد واللعن ومطابقا للمعهود وكلام اهل اللغة وفي مجمع المفاهيم ثم الظن من العرف
 واللغة واللعن عدم حصوله من غير العامة وفي المكلف هو اداة كودة من العامة تحت
 التمكن كذا في ح الادشاد لغو الاسلام والظن لا ينادى السنة بالتمك فيها العامة مع
 احتمال حصرها اذا وصله بها بحيث لا يجزى في الحسن عنها وفي الجبل المئين الذي يدل عليه
 الالهاديت ويضيقه كلام اهل اللغة هو ان التمكن ادارة شئ من العامة تحت التمكن
 اما طريقا او وسطها وهو يقين في عدم تادي السنة بدارية مالم ين من العامة وقد
 شجعت في كرى ويرجح بعض الاصحاب عدم تادي السنة بذلك وهو من الخلفه
 المنقول وفي شرح المفاتيح لا بد من كون الذي يدار تحت التمكن شيئا من عامة الاشياء
 الخارج وفي الزياض لما كان التمكن والتمك في العامة ادارة العامة اي جزءا منها تحت التمكن
 فالظن لا ينادى السنة بالتمك بغيرها ونافا للشهيد الثاني وسطه وغيره خلافا للمعهود
 الثاني فاقبل ادى السنة به انظر لكن متروكا بعد ان حكا عن الشهيد في كرى وتبعها
 في الاحتمال بعض الفضلاء ولم اعرف له وجهها وفي التطبيقه الحاليه ومن تامل فيما قلنا
 من الاخبار وكلام اهل اللغة يظهر له ان المختبر في التمكن هو ادارة جزء من العامة تحت
 التمكن كادكره الخارج سواء كان طرفه ام لا ولا يكف ادارة شئ من غيرها وقد تردد
 المعهود في كرى نظر الى مخالفه المعهود والى احتمال ان يكون العرض حفظ العامة
 من السقوط وهو حاصل قال ولكن متروكا لفرق بين الملبس والمشتري متروكا باعتبار
 التمكن المعهود ولا مذهب عليك ان المستفاد من الزوايا المنقولة وكلام اهل
 اللغة كما اشترأ اليه اعتبار كونه بغيره منها فاحتمال الاكفاء بغيرها بناء على
 احتمال ان يكون العرض كذا من غير شاهد عليه من الاخبار والاثار متوقف على
 خبر الفرق بعد الاخبار دلالة على ما ذكره لصراحة الاخبار والآخر بوقوع الاداء
 بالعامه بخلاف هذا الجبل لانه ليس بمرجح فيه في احتمال الجبل على ان العرف ان

عائدهم

عائدهم كان مع التمكن ودرهم وح والتمك فيه مطلق وليس بمفيد بوقوعه بغيره من العامة وان
 تمك باعتبار ذلك في مفهوم التمكن كما ظهر مما قلنا عن اهل اللغة في تادي غير في الدلالة
 فلا وجه تخصيصه بها فتم
 كونه المصالح في الثياب السود ولا يحرم ولا يفيد
 المصالح به اما عدم الحرمة وعدم فساد المصالح بذلك فلا لاصالة الاباحة وعدم الامس بالمصالح وتوالت
 لا نقا والمصالح الامن تحت والظن والوقت والفضلة والتركيز والعجود وظهورها في الجبل
 عليه وظهور دعوى الاجماع عليه من القيمة والحلاف والمعتبر المنتهى وعدم اشكال ذلك وبالجبل
 لا اشكال في اذ كروا ما كراهتم ذلك فقد صرح بها في النهاية والحلاف والقيمة والمراحم
 والشرائ والشرائع والمعتبر والتابع والارشاد والتعريف والتبصر والمنتهى والتذكره
 والقاعدة والذكرى والبيان وبما مع المقاصد والروض والملازم والتبصر وجميع العامة
 والزياد والمختصة امور الاول ظهور اتفاق الاصحاب عليه الثاني دعوى الاجماع عليه
 صريح القيمة والحلاف وظاهر المنتهى والمعتبر الثالث المرسل لا يقبل في ثوب اسود غاما
 الخلف والكساء والجماعة فلا بأس بالاربع ما تمك به سلك الجماعة من الاخبار الدالة على
 كراهة لبس السود وفيه نظر الخامس ما تمك به لذلك في الحلاف والقيمة من الاخبار
 وفيه نظر ويصح الشبهة على امور الاول لا فرق في المصالح بين الفريضة والتأكل ولا في
 الفريضة بين اليومية وغيرها ولا في التأكل بين الراتبه وغيرها لاطلاق الادلة المتقدمة
 الثاني لا فرق في الثياب السود بين المنسوجة وغيرها ولا بين الحرير وغيره لاطلاق
 الادلة المتقدمة الثالث لا فرق بين الثوب الواحد والمقد لاطلاق المرسل المتقدم
 والظاهر شمول كلام الاصحاب للامرين الرابع لا فرق في الرجل والمراة والخش في ذلك
 لاطلاق كلام المعظم وفيهم من ادعى الاجماع على ذلك الخامس صرح في مجمع الفايده والملازم
 والكفاية والذخيرة باننا كذا الكراهة في المنسوجة السوداء ولا بأس به بصريح الجماعة
 ولما رواه الشيخ والصدوق عن الصادق ع انه سئل عن الصلح في المنسوجة السوداء فقال لا يصلح
 فيها ثيابا لباس اهل النار وقد اخرج به الحكم المذكور في كتابنا لا فرق في كراهة الصلح
 في الثياب السود والمنسوجة السوداء بين ان يكون لبسها لاهل عز واحد من المعصومين او لا

او غير ذلك الاطلاق النصوص والفتاوى لا يقال يعارضه الاطلاق ما دل على تفهيم المعصومين
 المتعقبات لادولوية ليس التواضع لاجل عزائمهم مع انه قد يكون مقيما على التبر والتقوى والتعاهد
 بينهما وان كان من تعارض العزمين من وجه الا ان هذا الاطلاق بالتبرجيح لكونه من كتاب
 تعالى مع تأييد بالاعتبار والعقل لا ما نقول التبرجيح مع الاطلاق الاول للمعصومين والاتفاق
 عليه مع امكان كونه اقوى دلالته ولان ليس التواضع لغيره المعصومين مع لو كان راجعا
 لنقل عن احد منهم مع اوجز النجاسة والتابعين او العلماء واما في هذا المقدم فلهذا ما
 كما يكره الصلوة في الثياب السوداء كذا يكره لبسها في غيرها كما في جملة من الاعتبارات منها
 مرفوعة احمد بن محمد عن الصادق ع قال يكره التواضع الى ثلثة الخلف والعامة
 الكساء ومنها المرسل عن ابي المؤمنين ع قال فيما علم احبها لا لبسوا التواضع فانه
 لباس في عود ومنها المرسل الاخر عن النبي ع انه كان يكره التواضع ويؤيد ما ذكر
 فاوره من ان التواضع لباس نبي عباس مع انه منى عن النبي ع ليس لباس اعلى الله تعالى
 انما من يجوز لبس التواضع للقبية من غير كراهة كما صرح به الصدوق على ما حكاه
 في المنتهى قال واخرج عليه نجيب حنيفة ونصير قال كف عند ابي عبد الله ع
 الخبيث ما ما رسول ابي القباس الخليفة بدعوه فدعا بمطرا احمد وجميعه اسود
 والاخر ابيض فلبسه ثم قال اما ابي العباس واعلم انه من لباس اهل النار والعاشر
 يجوز الصلوة في الثياب السوداء ومن غير كراهة سواء عداها من الثياب كما هو الظاهر
 من المعظم ام لا كما عن المفيد ثم على التقدير الاول يكون الاول تركه لان النسخ في الخلاف
 اطلق كراهة الصلوة في الثياب السوداء وادعى عليه الاجماع فلا باس بالحكم باولوية الترك
 ولكن الكراهة غير ثابتة للاصل ولان باقى الاصحاب كالدليلي في المراسم والخلق في السراير
 وابن حجر فيهما على منه والفاضلين في الشرائع والنافع والمعتبر والذكرة والمنتهى والتحريم
 والارشاد والشهيد في البيان والروض وسبط الشهيد الثاني في ذلك والفاضل العزا
 في الذمعية والكفاية وغيرهم استثنوا محل البحث من الاطلاق الحكم بكراهة الصلوة في
 الثياب السوداء وغيره في المعبر والمنتهى الى الاصحاب وبذلك يحصل الوهن فيما ادعاه

الشيخ

الشيخ من الاجماع ايضا فالى موافقة المعظم في رية الحاد عشر يجوز الصلوة في الخلف الاسود
 من غير كراهة كما في التبر والشرائع والنافع والمعتبر والشرائع والارشاد والتعريف وكذا
 والشيعة وروى عنه وعن الكفاية وذلك وغيرها في المعبر الى الثياب الثاني عشر صرح
 في البيان وما شابه مع وجامع المقاصد وذلك مع والذمعية والكفاية كما عن ابن سريج
 لا يكره الصلوة في الكساء الاسود وقواه والذي دام ظل العالي وظاهر الاطلاق المعظم
 كراهة ما فيه وهو الاقرب للمعصومين دعوى الاتفاق عليه من الخلاف والغنية والمعتبر والمنتهى
 وتبر كثير من الاحياء المطلقة المنع من لبس السوداء وقاعدة التسامح في ادلة الكراهة
 ولا يصلح لمعارضته ما ذكر بعض الاخبار للصرح باستثنائه وحذفه من ذلك والذمعية
 الكساء فقال لا هو ثوب من صوف وقصه العباية الثالث عشر صرح في المعبر بالمنتهى والتحريم
 والدروس والبيان والالتمية وذلك والكفاية والذمعية بكراهة الصلوة في الثوب الاسود
 ولا باس به وقيه في كراهة ما اذا كان مشعا وتقليد عليه شيئا مما دبت عنه الذي في الموثق
 في هي وجميعه والروايات عن ابي عبد الله ع قال يكره الصلوة في الثوب المصبوغ المشيع
 المقدم وربما استفيد عدم كراهة ذلك مطلقا عدم كراهة غير الاسود مطلقا لا يهم على ما في
 من وكري اقصر وعلى الحكم بكراهة الصلوة في الرابع عشر صرح في السراير والغنية
 والمعتبر والمنتهى والذمعية والتعريف وذلك وكري وروى بان يكره للرجال الصلوة في المعصفر
 والمخضر ولا باس به الخبز بنو خليفه عن ابي عبد الله ع يكره الصلوة في المصبوغ المعصفر
 المصفر بالزعفران ولقاعدة التسامح في ادلة التنج وربما يستفاد من جملة من الاخبار كراهة
 لبسها مطلقا ما رواه في هي عن الجمهور عن ابن عمر قال رأى النبي ع على معصومين المعصفر
 فقال هذه من ثياب الكفار فلا يلبسها ومنها المرتضى المرسل انها ما رسول الله ع من
 لباس المعصفر ومنها القنوي المرسل لا اركب الارعوان ولا لبس المعصفر ومنها الغير
 نعم النبي ع الرجال عن المعصفر الخامس عشر صرح في كراهة لانه لا يكره الصلوة في غير الاسود
 والارصاد والمعصفر والمخضر ويستفاد من السراير كما عن ط والعلوي والاسكافي و
 كراهة الصلوة في كل ثوب مصبوغ وشيع ويدل عليه خبر جواد المتقيد بناء على

وبا

المؤمن بكل مبيع شيع وفي تفسير امراته العجم المبيع ويستفاد من ذلك وظاهر الفقيه كراهة القتل
 في كل مبيع ولو لم يكن مستفاد قال في ذلك العجامة والحق مبتليان من الاسود لا من
 يوجب على الرجل ستر عورته في الصلوة ويتوقف معها عليه وهو شرط فيما فلو بعد كنف
 العورة وعلى نطقت صلوة اما وجوب الستر فقد صرح به في الخلاف والغنية والسر
 والمعتبر والمنتهى والتعريض والاشهاد والقواعد والتذكرة والبيان والذكرى والرد
 وكثر العرفان وجامع المقاصد والمجفرية والروض والمدارك والذخيرة
 والكفاية وشرح المفاتيح والكشف والرياض وله وجهان احدهما دعوى جملة
 من الكتب الاجماع على ذلك وفي المعبر وجوب ستر العورة عليه علماء الاسلام
 وفي المنتهى اجمع علماء الاسلام على ان ستر العورة واجب في الصلوة وفي
 التعريض اجمع علماء الاسلام على وجوب ستر العورة وفي الذكرى اجمع العلماء
 على وجوب ستر العورة في الصلوة وفي جامع المقاصد وجوب الستر في
 الصلوة باجماع العلماء وفي الروض يجب ستر العورة في الصلوة باجماع علماء الاسلام كما
 نقله في المعبر وفي الكشف ستر العورة عن الناظر المحترم واجب في الصلوة وغيرها
 اجماعا ونضا وفي شرح المفاتيح اجمع علماء الاسلام على وجوب ستر العورة لا قبل
 الصلوة وفي الرياض يجب ستر العورة قطا اذا كان هناك ناظر محترم باجماع
 العلماء كافر كما حكاه جماعة حد الاستفاضة وثانيها ما اشار اليه جماعة ففي كره
 ستر العورة عن العيون واجب في الصلوة وغيرها القول له لعن الله الناظر
 والمنظر واليه وقال لا يكتف فذلك ولا تنظر الى فخذى ولا ميت وفي كثر
 العرفان الستر واجب لمرج الامر والامر للموجب وفي جامع المقاصد الكتاب
 والنته نالقان بذلك وفي الرياض النصوص بذلك مستفيضة بل متواترة منها
 عورة المؤمن على المؤمن حرام واما كون الستر شرطا في صحة الصلوة فقد صرح
 به في المعبر والمنتهى والقواعد والتذكرة والتعريض والمعتبر والرد وسن الذكرى
 وكثر العرفان والشفيع والمجفرية وجامع المقاصد والروض والمدارك والذخيرة

والكشف

والكشف وشرح المفاتيح والرياض وهم وجوه شها ما تمك به في شرح المفاتيح فقال
 شرط الستر لان العادة توقيفية وانما اسم للتحسين وشغل الذمة التيقينية يقتضي
 البراءة التيقينية ولا يحصل الاية كما لا يخفى انتهى وفيه نظر بناء على المختار من ان الفاظ
 القباول المنقولة من معانيها اللغوية كما ان الصلوة والركعة موضوعان للام من الضمير
 والتاسد لان يقتضي المعنى الامره بالصلوة بمعنى مطلقا ولو كان الصلوة كاشفا
 للكون كما لا يخفى ومنها ظهور اتفاق الاصحاب ومنها ما لم يورث جملة من العبادات
 في دعوى الاجماع على ذلك على الشريعة ففي المعبر اما كون شرطه فاعليه
 علمائنا وفي التذكرة ستر العورة اجماعا منا لا يورثي مكتوف العورة في صلوة
 او غيرها بطلت صلوة وهو قول اكثر العلماء وفي المنتهى اجمع علمائنا على
 انه شرط في الصلوة كما انه واجب وفي التعريض ستر العورة شرط في الصلوة عندنا
 وفي الذكرى عندنا وعند اكثر ائمة شرط في الصحة وفي جامع المقاصد ان
 اشتراط الستر في الصلوة باجماعنا واتفاق اكثر العلماء وفي المدارك عندنا و
 عند اكثر ائمة ان ستر العورة شرط مع الامكان وفي الكشف هو شرط في
 الصلوة والمواظبة احتيا را نذكره مع القدره عليه بطلت صلوة اجماعا كما
 في كره وهي وفي الرياض هو شرط في الصلوة عند علمائنا واكثر العامة كجامع
 به جماعة حد الاستفاضة ومنها ما عتد به في الذكرى وجامع المقاصد
 نقلا هو شرط في الصلوة لقوله تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد
 قيل اتفق المفسرون على ان الزينة ما قواى به العورة للصلوة والظاهر
 لانها المعتبر عنها بالمسجد والامر للموجب وفي شرح المفاتيح وقوله نعم
 خذوا الزينة فربما بان المراد من الزينة بالسرة لكونه في الصلوة والطواف
 وهما المراد من المسجد انتهى وفي هذه الجهة فطر كما اشار اليه في الذخيرة فقال
 اما قوله تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم فربما بان المراد من الزينة بالسرة لكونه في الصلوة لما قبل
 اتفق المفسرون اه ولا ينافي الثاني في الجملة وجود الاختلاف في تفسيرها

في الاخبار واقتوال المفسرين ولا خلاف فيها على وجوب الامر المذكور مع قضاة
 الرأفة تالات الكثيرة على خلافه ولا تأنيده فيها للاشتراط الا في صورة قضاء الصلوة
 ما وبالمستلزم الواجب لا يهلك فلا استدلال بها على الاشتراط كما وقع في كلام
 وغيره مثل اشكال انتهى وتوضيح ما ذكره ان ارادة بيان الشرطية من الآية الشريفة
 يتوقف على حمل الامر بأخذ الزينة فيها على الوجوب الشرطي وهو خلاف الظاهر
 فلا يصح ان الامع القرنية الصارفة وهي هنا مفقودة لا مكان حمل الامر هناك
 ظاهره وهو الوجوب اليقيني لما عرفت من ان ستر العورة واجب بنفسه في الصلوة
 وان فرض كون شرطها فيها لا يقال اعلم الاوامر الدالة على وجوب امور في
 الصلوة يجوز حمل على الشرطية فكذلك هنا لما قلنا لا على الاعلى لا تقول غاية
 ما ذكره صورة الامر هنا مجازا شائعا راجعا في الوجوب الشرطي وهذا المقدار
 لا يقتضي حمل الامر بالأخذ في الآية الشرعية على الوجوب بناء على المجاز ومن زعم
 التوقف شيئا به والامر بين الحقيقة المرجوحة والمجاز الزايع فمنه ومنها ما نالنا
 اليه في الذكرى فقال بعد الاشارة الى الشرع بما مقتضىه ويؤيدها قوله
 يا بني آدم قد انزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم امر تعالى باللباس المواري للثوب
 وهي ما ينزل الانسان انكشافه ويقبح في المناهضة اظهاره وترك الصبيح واجب
 قيل واول سوا صاب الانسان من الشيطان انكشاف العورة وبهذا ذكره
 تعالى في سياق قصة آدم عليه السلام وفي الزهري بعد الاشارة الى هذه الآية الشريفة
 فيها اشعار بوجوب ستر العورة باللباس مطا فان نوارى سوآتكم يوجب الى فتح
 الكشف وان السراويل والقمم ومنها تأنيده للاشتراط في الصلوة المذكورة
 انتهى والتحقيق ان هذه الآية الشرعية لا تضمن بانبات المدي كما لا يخفى
 ومنها ما تمسك به في المعبر والمذكور والمنتهى والذكرى فقال لو انما قول النبي
 صلى الله عليه وآله لا يقبل الله صلوة حائض الا محار فان في المعبر ولا قائل يا
 لفعل وفي ذكرى وهي البائع بغيرها كذلك اذا قائل بالفرق وفي رواية الجهم

ع البر

عن النبي صلى الله عليه وآله رواه ابو داود والترمذي وفيها ما اشار اليه في المنتهى فقال
 حريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن ابي الحسن عليه السلام قال
 كتبت اليه اسأله عن رجل كان معه شي بان فاصاب احدهما بول ولم يدريهما فظفر
 الصلوة وخاف فوثقها وليس عند غيرها كيف يضعف قال يصلي فيها جميعا ولا امر
 للوجوب فلو لم يكن ستر العورة شرطا والا لما وجب عليه الصلوة وفي الاستدلال
 بهذا نظرا انتهى والتحقيق ان هذه الرواية لا تضمن بانبات المدي كما لا يخفى ومنها
 ما تمسك به في المعبر وذكرى وجامع المقاصد وكذا غيره وشرح المفاتيح والبيان
 من جهم على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن رجل قطع عليه اعرق فما
 بقيه عرابا وحفرت الصلوة كيف يصلي ان اصاب خنثيا بستره عورته اثم صلوة
 في الزكوة والتجود وان لم يصب شيئا بستره عورته او ماء وهو قائم قال فيها
 عدا المعبر من الكتب المذكورة ومما دلالة انه لم اسقط عن العار الذي لا يمكن
 من تحصيل الشان الزكوة والتجود واعظم اركان الصلوة ولو كان نذر شرطا
 في الصلوة لما ثبت ذلك وقد وصف هذه الرواية في ك وشرح المفاتيح وكذا في
 الذخيرة ولكنه قال وانما عددنا هذه الرواية من الصحاح مرأى على المنتهى وقد
 يتوقف في ذلك بناء على ان الشيخ نقلها عن محمد بن علي بن محبوب عن العرمي
 عن علي بن جعفر والشايع المتعارف وجود الواسطة بين ابن محبوب والعمري
 ولا يبعد سقوط الواسطة سهوا وهو من عادة الشيخ غير بعيد والواسطة
 بينهما في الاكثر محمد بن احمد العلوي وهو مجهول الحال فاذا في الحديث معلل
 انتهى ولا يخفى ان ضعف السند على تقدير تسليمه ضاع غير قادر لا يجزأه يقين
 الاضحا وبعض الرواية المذكورة ما ذكره في هي فقال الاجود في ذلك ما رواه
 الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
 قوم صلوا جماعة وهم مرء قال يتقدمهم الامام بركبته ويصلي بهم جلوسا وهو
 جالس وجبه الاستدلال ان القيام واجب وشرط في الصلوة وقد جاز تركه مع

اللباس في وجوبه يكون اولى بالشرط في القيام الذي هو شرط في الصلوة وفي الغن
 عن زيادة قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل خرج من سفينة غرابا او سلب ثيابا ولم يجد
 شيئا يصلي فيه فقال يصلي ايماء وان كانت امرأة جعلت يد هاهنا من جهات وان
 كان رجلا وضع يده على سحرته ثم يجليان فيمويان ايماء ولا يركعان ولا يجلسان
 بعد واما خلفهما فيكون صلواتهما ايماء وسما انتهى والاضاف ان هذه العجوة
 لا تصلح لاثبات المدة في وقت وضوء ما تمسك به في الذكر والذكرى وما مع
 المقاصد من جبري بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يصلي في قبض واحد
 واحد قال اذا كان كذا فلا بأس قالوا فمفهوم الشرط فيه يدل على ثبوت الناس
 مع عدم الكفاية وهو جهة انتهى وفيه نظر واضح وينبغي التمسك على امور الاول يجب
 ست تمام العورتين ملولم يتيقن عجزها عند ذلك الصلوة مطلقا وان كان غير
 المستور قليلا وقد تبيّن عند ذلك في المعبر وهي كره والتعبد في حال في هي
 لان الواجب ست الجميع ولا يجعل جبريا بعاضه الثاني لا فرق في وجوب
 الست في الصلوة وشرطية لها بين كون المصلي منفردا او لا كما صرح به في القواعد
 وجامع المقاصد والكشف وهو ظاهر اطلاق الباقي الثالث لا فرق في ذلك
 بين ان يكون هناك ناظر مطلقا ولو كان مجزوا او لا كما هو ظاهر الاصح في البيع
 لا فرق في ذلك بين الصلوات الواجبة والمندوبة ولا في الواجبة بين اليومية
 ادا وفضاء وعينها ولا في المندوبة بين الراتبة وعينها وهل ذلك ثابت
 في صلوة الجنان او لا فلا قصد بعدم ست العورة عمدا مطلقا ولو كان هناك
 مجرم عليه نظره اليها صرح بالتأني في التذكرة والقواعد والمأذون والذخيرة
 والكشف وشرح المفاتيح وكلهم وجهه فيها ما تمسك به في التذكرة والمأذون فقالوا
 ليس التي معتبرا في صلوة الجنان لان اسم الصلوة لا يقع عليها الا بطريق المجاز
 انتهى وهو ضعيف بناء على المختار من ان صلوة الجنان احدى افراد مفهوم الصلوة
 حقيقة واليه اشار في جامع المقاصد فقال القول بالوجوب قوي كما ينهنا عليه

الحكام الجنان لا تقطع باطلاق اسم الصلوة عليها وفقد ما يدل على كون الاطلاق مجازا
 وانما لما على التذكرة لا يكفي في ذلك وان كان معظم انفعالها فان تكبره الاصرام مغفلة
 فيها ومقتضاها جبريم المناجات المطلق من جهات اكتف العورة وللتاكيد ولتوقف
 الخروج من العملة ويعين التبراة على ذلك ثم يعا رضى به وجوب القيام والاستيعا
 وعدم جواز هاهنا الراتبة اختارا انتهى لا يقال ان الجنان من اطلاق الصلوة غير
 المفروض فلا يعرف اليها الاطلاق وان كان موضوعا للاعلام منه وقد اشار في هذا
 في شرح المفاتيح وكذا في الكشف فقال ليس الست شرطا في صلوة الجنان للأصل
 السالم من المعارض وانما الجنان من الصلوة في الأضواء والفتاوى غير هاهنا يكونها
 صلوة حقيقة والاولى مع الاول فلما بالاشتراط معنى لم نلفظ ولا قطع الاصحاح بالانها
 يعلون هذه الصلوة قياما او اجبا والشهيد الاشتراط لئلا سى والعموم لا يقال
 لانهم ضرورة صلوة الجنان من الافراد النادرة التي لا ينصرف اليها الاطلاق
 والاولى مع جميع اطلاق الاصحاح في الصلوة على غيرها وهو بطر جدا سنا ولكن الظاهر
 هذان الحكم شرطية ليس مقصودا على الافراد الشافعية والاولى مع الحكم بعدم كون
 شرطا في صلوة ذوي الاعذار وصلوة الأيات لا قطع بأنها من الافراد النادرة التي
 لا ينصرف اليها الاطلاق والثاني بطلان قطعنا فلا يقال لا دليل على كون الشرط
 في الصلوة سوى الاجتماعات المحكية وفتوى الاصحاح وكلاهما لا ينهضان لاثبات
 الشرطية هنا اما القول فلا زجاعة من الحاكمين للاجماع على الشرطية قد صار هنا
 الى عدمها فلا يجوز التمسك باطلاق دعواه الاجماع على الشرطية هنا كما لا يخفى واما
 غيرهم فلا تعلم انه مذهب الى ان اطلاق الصلوة على صلوة الجنان خفيفة ومع
 هذا فلا يجوز التمسك باطلاق دعواه الاجماع على الشرطية هنا ايضا كما لا يخفى
 واما الثاني فلعدم تحققه في محل البحث لوجود الخلاف لا نقول الظاهر
 من كلمات الاصحاح ان الست شرط في كل ما يسمى صلوة حقيقة وانه لا خلاف
 فيه وعليه ادعى الاجماع ولا يقدح فيما ذكرناه فتوى جماعة بان الست ليس

في صلوة الجنائز لانها مبنية على انها ليست بصلوة حقيقة لانه على استنباطها من الكيفية
كما لا يخفى وجب الاستدلال بالاجماع المحكية ونحو الاصحاح المشار اليهما
على شرطه المستثنى في صلوة الجنائز بعد اثبات كونها من افراد الصلوة حقيقة
كما هو المختار كما لا يخفى ويؤيد الامور غير استثنائها صلوة الجنائز مع سائر الصلوات
في الامكان مضافا الى اصله تعالى الاستقبال بصلوة الجنائز اذ لم يعل على اطلاق مقبر
يقضي حوازا لاثباتها ولو من غير استثنائها فتم ومنها ان في ما دل على عدم
كونه الظاهر من الحديث شرط في صلوة الجنائز وفيه نظر ونحوها مما عرفت في
شرح المفاتيح ففكان هل يقرب الشئ بصلوة الجنائز الاظهر لعدم تناقضها في
الصلوة ورواية يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام عن القباذية يصلي عليها غير مضى
قال نعم انما هو كغيره وتبني وتجليل كما تكس وتبني في بيتك فان العلة المنعقدة
تجدد ما فيها من التاكيد والمبالغة فتم الى غير ذلك من اضافات ذلك في الاخبار
قبل نعم لاطلاق الاسم وفيه ما فيه انما وفيه نظر والمثله هل اشكال ولكن القول
الاشترط في غاية القوة مع انه احوط لما مضى عودة الرجل قبل ودبره فقط
المراد بالقبيل القريب والاثنيان والذين قدس المخرج وقدم تحقيق ذلك في
كتاب العبادات فليس منها السرة والعانة والركبة والفخذ والالوية ولا ما بين
الذين ولا بين ولا فرق في جميع ذلك بين العبد والعبد كما صرح به في كتابه
وكونه وجامع المقاصد وصرح في كونه به غوى الاجماع عليه فقال لا فرق بين
العبد والعبد اجماعا وفي لا فرق بينهما العموم الاحاديث وصرح في كونه وجامع
المقاصد بانه لا فرق في ذلك بين البالغ والصبي والشا ومن لا يجب على الرجل
سترها هذا العورة بالامانة وقد ادهى في ذلك عليه اجماع العلماء فقال لا يجب
على الرجل ستر ما عدا العورة وهو موضع وفاق بين العلماء ويدل عليه
قوله في صحيحه على بن جعفر ان اصحاب حساة ولا ينافي ذلك ما رواه
بزمارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ادني ما بينك وبين الصلي

فيه مقدار ما يكون على تكديك مثل حياحي الخفاف لانه محمول على الفضيلة والكمال
جما بين الادلة انما واوجب في حاشيته نعم ستر ما بين القبيل والذنب فقال
المراد بالقبيل القريب والاثنيان وكذا يجب ستر ما بين القبيل والذنب لفظة من
باب المقدمة انما وهو ضعيف نعم يجب ستر كل ما يتوقف على ستره ستر العورة
من باب المقدمة السابعة انما تكفي عورة المصلي في اثناء الصلوة ولم يعلم
به ثم علم فهل تبطل صلوة بالكتف عورة المصلي في اثناء الصلوة ولم يعلم به
علم فهل تبطل صلوة بالكشف الذي لم يعلم به او لا تبطل بذلك لاختلاف الاصحاب
في ذلك على قولين الاول انها لا تبطل بذلك وهو لا يخفى في المقبر لو
استتر ثم انكشف عورته ولم يعلم بصلوته وامر به في مقام اخر منه لو انكشف العورة
ولم يعلم سترها لم تبطل صلوة تطاولت المدة قبل علمه او لم تبطل كثيرا لان الكشف
او قليلا وفي الثاني لو انكشف عورته في اثناء الصلوة ولم يعلم بستره وسترها
في مقام لو علم بالكشف عورته في اثناء الصلوة ولم يعلم بستره وسترها
ولم تبطل صلوة تطاولت المدة قبل علمه او لم تبطل كثيرا لان الكشف قليلا
وسواء ادى وكما حاله الكشف او لم يود وفي التذكرة لو انكشف بعض
العورة في الصلوة بطلت قبل او كشف عند انقائها والرجل والمراة لا يحكم
بتعلق بالعورة فاستوى في فيه فليعلمها وكثيرها كما نظرت الى الشيخ في ذلك لو انكشف
العورتان في الصلوة سترها او لا تبطل صلوة سواء كان ما انكشف عنه قليلا
او كثيرا بغيره او كله وفيه نظر من حيث ان ستر العورة وقد فات فبطل
اما لو لم يعلم به ما لوجه التحريم للعدو في المختلف صار الى هذا القول ايضا وفي
الدروس لا تبطل بغيره بالكشف العورة في الاثناء من غير فعل المصلي نعم يجب
المبادأة الى السرة وفي البناء انكشف في الاثناء بغير قصد ولما يعلم بستره وان علم
استتر وقبله بطل وفي الذكوى هل السرة شرط في الصحة مع الامكان في الاطلاق
او ان شرطه مقيد به بالحد ثم قال ولو قبل بان المصلي عا راجع التمكن من السرة بغير

مكة والمصلى مستورا ويعرض له الكف في الألباء بغير قصد لا بعيد مطلقا كان قريبا
 نعم يجب عليه عند الذكر التمسك فلا يخل به بطلت ح لآ قبله وفي الجهرية لو اكتفت
 عورة المصلى بغير فعله فلا يبطال وجوب المياصرة الى الس في جامع المقاصد
 لو قيد شرطية مجال العمد لكان حسنا وفي المدارك هل شرطية ثانية مع المكنة على
 الإطلاق أو مقيدة بالعمد الأصح الثاني وهو اقتباس المنة في المقبرة والعلامة في الغار
 واستمر بالشهيد في كركي ون الفرق بين نسيان التمسك ابتداء وعرض الكشف في
 الألباء والفتحة في الثاني دون الأول وهو حسن وفي الكفاية الأقرب ان اكتفاء
 العورة ساهبا غير متعارف وفي الذخيرة هل ليس شرط مع الذكر ومفط ط المنة
 في لفت وفي صحة الصلوة لو لم يعلم بالانكشاف سواء دخل في الصلوة عاريا أو اكتفت
 في الألباء وسواء كان الانكشاف في جميع الصلوة أو كان في بعضه وقرئ الشهيد
 في كتيبه فقال في كركي ولو قيل بان المصلى عاريا أو قريبا في سن وقريب منه كلامه
 في أن وكلامه يحتمل امرين أحدهما الفرق بين الانكشاف في جميع الصلوة وبين
 الانكشاف في البعض وثانيهما الفرق بين النسيان ابتداء والكشف في الألباء
 وكلامه في كركي لشعر بالأول حيث قال وليس بين الفتحة مع عدم التمسك بالكلية
 وبينها مع عدمه ببعض الأعميانات عازم غير جائز ان يكون مقتضى البطلان
 انكشاف جميع العورة وجميع الصلوة فلا يحصل البطلان بدونه وجاز ان يكون
 مقتضى الفتحة ستر جميعها في جميعها فيبطل بدونه وقال الشيخ في طهارة وكلام
 الشيخ مطلق يشمل صورة العلم والعمد وعليه حمله الف في كركي وان كان المناق
 الى الذهن منها الانكشاف بدون العلم والعمد وعليه حمله المنة في لفت وفي
 الأقرب ان الانكشاف ساهبا غير متعارف مطلقا وفي شرح المفاتيح لا يخفى ان
 شرطية التمسك هل هو على الإطلاق أو مع الذكر الشهير وفهم انها أصلا
 على الثاني وهو الظاهر من كلام الشيخ في طهارة قال والاقرى ما ذهب اليه المشهور
 وفي الترياق وهل شرطية ثانية مع المكنة على الإطلاق أو مقيدة بالعمد الأصح

الثاني وثالثا لا كثر على الظاهر المصريح به في كلام بعض الثاني انها تبطل ح ولو لم اعادتها وهي
 لحمله من الكتب ففي لفت وكركي والكشف وغيرهما قال ابن الجنييد لو صلى وعورته بالكتف
 غير عارضا اعادها كان في الوقت وفي الغيب لو اكتفت عورته في الألباء ولم يعلم
 صحته صلواته ولو علم في الألباء سترها سواء طالبت المدة قبل علمه أو لم تعلم ادى
 ركنا أولا ولو علم به ولم يسترها أعاد سواء اكتفت ومع العورة أو أقل أو أكثر ولو قيل
 بعدم الإختصاص بالسركان وجهها لان التمسك شرط ومقدفات ولو اكتفت العورة
 عند الزكوى بطلت ح لامن رأس والغار يظهر لو استمر بعد النسيان وفي كركي العريان
 هل التمسك شرط في الفتحة مع الألباء مطلقا أو مقيدة بمجال العمد الشيخ وابن سعيد
 على الثاني وابن الجنييد على الأول وهو الأقوى ونظير الفتحة في الناحية وغير العالم
 بالكتف فوجب ابن الجنييد الاعادة عليها في الوقت خاصة والحق الوجوب
 مكة لان الأصل بالشرط الواجب مكة مبطل مطلقا كالطهارة وفي الكشف في لفت
 مقتضى الاشتراط به مجال التذكر وكذا المقبرة وهي وكركي ونهاية الأحكام اعني
 للأولين وهو منها ان الأصل صحة الصلوة مطلقا ولو من غير ستر هذا للعمومات
 ومنها قوله لا تقاد الصلوة الا من جهة الوقت والظهور والقبلة والزكوى و
 التمسك دخرج من ذلك صورة تعذر ترك التمسك بالأجماع المحقق والمحقق ولا دليل
 على خروج محل البحث منه لفقد القسمين من الأجماع فيبقى مندوبا غير وقد
 اشار الى ما ذكر جماعة في لفت لنا الأصل براءة الذمة من الاعادة فلا يصح ان ي
 خلافه الا لدليل ولم يثبت وفي المدارك لنا الأصل وفي الذخيرة لم يبطل الصلوة
 هنا لمصوكة الاستئصال لان التكليف بالصلوة يطلق لا يتخصص بشرط الا بالقد
 الذي اقتضاه الذي الدليل والدليل يقتضي الاشتراط بشرط العلم والتذكر
 لا مكة وفي شرح المفاتيح ان القدر الثانيين ادلة اشتراط التمسك هو كونه شرط
 حال كونه عالما ومذكرا ولم يثبت ان يثبت منه نسيان التمسك على مقتضى الأصل هذا
 على القول بكون الصلوة اسم لا لعم وجوبان الأصل في جهة العبادة او شرطية

على القول الآخر فلا وفي الرأى لا مطلق الصلوة للأصل وعدم الدليل على الشرطية حال الإلحاق
 ومنها ما يملك به في المعبر والمنتهى والبيان من سقوط التكليف مع عدم العلم وفيه نظر ابن
 غاية ما يربى على النسيان سقط الحكم التكليفي ورفع المواظفة وهما غير محل البحث ولا يثبت
 عليه رفع الحكم الوضعي وهو فساد الصلوة مع الإخلال به ولا لما ذهب إلى الصلوة بالإخلال
 بالظاهرة من الحديث سهل والباقي بذكر قطعاً اللهم إلا أن يقال أن ثبوت الحكم الوضعي
 هنا متفرع على ثبوت الحكم التكليفي فإذا انتفع الأصل بالنسيان لم يرتفع الفرع أيضاً
 وهو الفرع من دون أصله وفيه نظر لعدم الدليل على الفرع المذكور ومنها النووي
 المشهور برفع عن أبي الخطاب والنسيان وفيه نظر ومنها الشهرة العظيمة ومنها أن الصلوة
 لا تقصد بترك أكثر الأجزاء والشرط فلا قصد بترك الترتيبات أعلا بالاستقراء
 والأولوية وفيه نظر ومنها لزوم الجرح العظيم بفساد الصلوة بعدم الترتيب ووض
 في بعض الصور ولا تأمل بالفصل وفيه نظر ومنها استحباب بقاء صحة الصلوة
 وصحة المناجات فم ومنها أن الصلوة لو فسدت بالمعروض لورد التوبة عليه
 في الأجزاء فم ومنها ما يملك به في المعبر والمنتهى والتذكرة ولقد استقصى الكنف
 وشرح المفاتيح والرياض من غير علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال سأله عن
 الرجل يصلي وفرضه خارج لا يعلم به فهل عليه الأعادة قال لا إعادة عليه وقد
 ثبت صلواته لا يقال هذه الرواية ضعيفة السند فلا يصح الاعتماد عليها أما الأول
 فلا أشار إليه في حجة فقال عدم المعنى هذه الرواية من الصحاح مع أن في طريقها محمد بن أحمد
 العلوي وهو غير موثق ولعله نظر إلى أن الوسائط بن علي بن جعفر والناقلين عنده غير
 صالحين الأخبار مضمومة من كتابه وكتابه أصل مشهور معقول عليه فنقول بطريق
 من الصحاح وغيره فائماً تكون الوسائط دعائية لا يقال السند لكن طريق الناقل
 في ذلك غير مستند انتهى وأما الثاني فواضح لا نقول الظاهر بطلان المقدمة
 الأولى لأنه قد وصف الرواية بالصححة في هي ولقد وشرح المفاتيح والكشف
 الرياض وغيرها وقال بعض الأجلة رواها ابن أبي ريث في مسطر فاق الشرائع

تطابق

تفلا من كتاب محمد بن علي بن محبوب انتهى سلمنا ولكن ضعف السند هنا غير واضح لا سيما
 بالشهرة ولا خبرين أمران أحدهما عموم قوله لا يقبل الله صلوة حاضراً لا سيما
 وثانيهما ما أشار إليه في لفظ فقال أخرج ابن أبي عمير ابن أبي عمير بانه وجد ملزوم الأعادة في
 الوقت فيثبت اللازم أما وجود الملزوم فلا إن السكون شرطاً للصلوة وقد انتهى
 فيثبت الصلوة لكن المقدم حتى فيثبت الثاني وهو عدم الصلوة فيبقى في حكم التكليف
 انتهى وقد عكس بهذا في المعبر وكذا عرفان وفي كلا الوجهين نظر أما الأول فضعفه
 سنداً من غير ما يروى وأما الثاني فلما أشار إليه في لفظ فقال والنجاب إذا منع كون السرة
 شرطاً لم يمنع هو شرط مع الذكر ولا يلزم من كون شرطاً للعبادة خاصة وهي الصلوة
 مع الذكر كون شرطاً لمطلق العبادة انتهى وقد أشارنا لهذا الجواب في جامع المعاني
 فإذا المعتقد هو القول الأول وإن كان الثاني أحوط وعلى المختار لا فرق بين أن
 تطاول مدة الكنف قبل علمه ولا كما صرح به في المعبر والمنتهى وكذا لا فرق بين أن
 تكشف تمام العورتين أو تمام أحدهما أو بعضها أو بعض أحدهما وبالجملة لا فرق بين
 أن يكون الكنف قليلاً أو كثيراً كما صرح به في ط والمعبر والمنتهى وكذا لا فرق بين
 أن يكون الكنف في أذى دكناً أو كنف الكنف ولا كما صرح به بعض الأصحاب وكذا لا فرق بين
 أن يعلم بالكشف في أثناء الصلوة أو بعدها وإن علم به في أثناءه فيجب له إعادة الصلاة إلى
 سوا المكتوف كما صرح به في الدرر والبيان والجمع بينه والكشف والرياض وفيه
 دعوى الاتفاق عليه فإنه قال ويجب السرة بعد العلم بعد صفة في أثناءه قولاً واحداً
 انتهى ولو ترك السرة حجباً بطلت صلواته كما صرح به في كونه فقال لو انكشف بعض العورة
 في الصلوة بطلت قل أو كثر عند علمنا سوا الرجل والمراة لأنه حكم متعلق بالعورة
 فاستوى فيه قليلها وكثيرها كالنظر وقال الشيخ في ط لو انكشف العورة في الصلوة
 أو وفيه نظر من حيث أن سرة العورة شرط وقد فات بطلان انتهى وبما يظهر من الحديث
 الميل إلى إطلاق ط فإنه قال أما كلام الشيخ في ط فإن لم يبق على إطلاقه لم يخالف
 المشهور وإن اتفق على الإطلاق خالف المشهور وأما له لا يخرج عن أشكال الأجزاء

انحصار الدليل بطلان الصلح بالاكشاف عامدا في جميع الصلح والصلح في كونه انحصار
 على الاطلاق واعتبر عليه بان الشرط وقد فاق وانت خبير عاينه قد بدا على الشك
 بعلى عاريا سيما فهل قصد صلحته ويوجب عليه اعارتها ولا يخرج بالاول في الجعفر
 البيان والله يعصم وكنى واستحسنه في ذلك وهو ظاهر التفتيح المحكي عن الاسكافي في ظاهر
 من الذي خيره وشرح المفاتيح والتمسك الثاني وهو الاقرب لما تقدم اليه الاشارة
 ولكن الاول احوط فلا ينبغي تركه وعليه فحل يجب عليه الاعادة وقضاها او
 يحسن وجوبها بالاول صرح بالاول في الجعفرية والردوس وهو احوط ويظهر من
 المحكي عن الاسكافي الثاني واعتبر عليه جماعة فقهي كني لغايل ان يقول اذا كان الشرط
 شرطا على الاطلاق فهو كالظاهرة لا يفتق في حال بين الوقت وخارجة وفي التفتيح
 تخصيصه الامارة بالوقت خاصة مسطوره فيه لا يمنع شرطية كالمطابقة وفي الثاني
 مع ان الشرطية ان ثبت على الاطلاق وجوب الاعادة مع تركه على الاطلاق انتهى ويمكن
 المناقشة فيما ذكرنا ذكر جماعة فقهي في مقام الاحتجاج على ما صا واليه الاسكافي
 اما خارج الوقت فانه يكون قضاء وهو مما ثبت باخر جديده مغاير لاضر التكليف
 وفي الذي خيره في مقام دفع مناقشة اولئك الجماعة ويمكن المناقشة فيه بان الاحكام
 الله الله على وجوب القضاء لا يشمل القضاء باي نحو كان فتم لها العمل النزع محل تأمل وفي
 شرح المفاتيح في المقام المذكور ويمكن المناقشة بان الاخبار الدالة على وجوب القضاء
 مطلقة ينصرف الى التابع الغائب وتحويلها لما نحن فيه محل اشكال لكن بعد ان يحتاج
 الى تأمل انتهى التاسع قيد في جامع المقاصد والمدارك شرطية الشرطية بعبارة
 فلو لم يمكن لم يفسد الصلح بتركه ويظهر من الاخير دعوى الاجماع عليه العاشر
 الشرطية من الجوانب الاربع كما صرح به في الذكري وجامع المقاصد والجعفر
 والمدارك والذخير والذخير وشرح المفاتيح بل الظاهر انه لا خلاف فيه
 فلو رويت العبرة من اقله اوصى خلفه او من يمينه او من شماله اوصى
 بين المذكورات لم يكن متعبرة ولم يحصل اشتال الامم بالشر وخلف الفرع قطعاً

وكذا

وكذا يجب التثبت لا يراها من فوته كما صرح صرح به في الكتب المقدسة عند الجعفر
 بل الظاهر انه لا خلاف فيه وهل يجب تثبها بحيث لا يراها من فوته ولا يراها من اشكال
 والتفتيح ان يقال ان كان مطلقاً على وجه الارض وكان التأم بين قديمه او القريب منها
 يرى عورته من تحت فلا يجب تثبها بحيث لا يراها من تحت كما صرح به في الذكري
 والردوس والجعفرية وجامع المقاصد والتفتيح والمدارك والذخير وشرح المفاتيح
 بل الظاهر انه لا خلاف فيه للاصل والعومات ولزوم الجرح لو كان واجبا فم لا
 ترك هذا التمسك اول بين المسلمين خصوصاً الاعراب الذين لا يلبسون السروال
 من زمن النبي صلى الله عليه وآله الى الان ولم ينك عليهم احد ولو كان ذلك واجبا
 لتواتر بناء من صاحب الشرعية وبالمجمله لا شبهة في ذلك وان كان مطلقاً على
 مرتفع كطرف سطح وكانت عورته بحيث يراها من تحت ففي وجوب التثبت
 لا يراها هذا اشكال وصرح بالوجوب في الذكره والتفتيح وجامع المقاصد والجعفر
 كما عن نهاية الاحكام وجهه ما اشار اليه جماعة فقهي كونه لعدم التمسك وفي
 التفتيح لا سداً لالعين اليد يرى عورته تبطل وفي ذلك وخبره لان التمسك
 يجب انما يقتصر اليه اذا كان على وجه الارض وفي جامع المقاصد الفرق بين هذه
 الصورة وما اذا كان على وجه الارض انه اذا صلى على وجه الارض نفس النطق
 مع ان العادة لم تكن تبطل بخلاف المرتفع لان العين تبطل لا يدرك العورة وفي شرح
 المفاتيح طاهر الاصحاب مراعاة التمسك من الجوانب الاربع ومن العوق وعدم المراعاة
 من البحث ونخرج على هذا انه لو صلى على سطح ورى عورته من تحت كونه محجراً
 مع انه ايضا لا يجمع عن اشكال ما يبيع نضاعيف الاخبار الواردة في التمسك ومناقاة
 للمجاء والادب المتفاد منها وكيف كان لا شك ان الاخبار رغبة احوط انتهى
 يظهر من الردوس عدم الوجوب وجهه ما اشار اليه في كني وكونه وخبره
 والكشف من ان التمسك انما يلزم من الجوانب التي حوت المعادة بالنظر اليها انتهى
 ويظهر من ذلك وخبره وشرح المفاتيح التوقف هنا وعندى القول الاول في

القطع مع انه احوط فلا ينبغي تركه الحادى عشر لو كان في الثوب فرق فان لم يجلد العور
صحت صلوة كما صرح به في التحريم وكردى ونوك وخبره وشرح المفاتيح وفي كردى
وك فلا يجب فيه وفي خبره لا كلام فيه وفي شرح المفاتيح لا اشكال فيه وان
ما اذا ما وصلى هكذا يجب عليه كما صرح به في التحريم وكردى ونوك وخبره لوجهه بذكر
تحقق التسبب بالثوب ويصدق هذا الاسم خفيفه عرفا ولم يفت واجب من الواجبات
ولا شرط من الشروط ولم يئلزم هذا مما من المفاتيح صحت صلوة كما صرح به في كردى
ونوك وكردى والجعفرية وك وخبره وشرح المفاتيح وعراه بعض الاطباء الى
الاصحاح ولو وضع يده عليها بحيث صار التسبب مستندا الى اليد فذهب في الذكوى
ونوك وكردى والجعفرية والمدارك وشرح المفاتيح الى انه تبطل صلوة من قال في
كردى وك لعدم فهم التسبب ببعض البدن من اطلاق اللفظ وفي شرح المفاتيح
لعدم تبني الواجبات من التجرد وغيره وعمر البقاء على حاله التسبب في الجميع
مع عدم مبادرته من التسبب الوارد في الاخبار وحصول الفتن بعدم دخوله فيها
بل القطع بحكمهم بالصلوة عاريا مع عدم الثوب والخشيش وغيرها ما سوره
العورة اذ لا شك في تحقق الكف له عادة وعالبا مع انه ربما كان معه زوجه
او جاز به وترك الاستفصال حين الحكم انتهى وفي جميع ما ذكره نظر واستشكل
في الذميه ما ذكره وظاهره التوقف وكذا هو ظاهر كرهه حيث قال لو وضع
يده في موضع العرف وتسبب يده فوجها ان التصحوة لحصول السبوط والمنع لان
اطلاق التسبب على ما يعطى العورة من غير البدن انتهى وعندى ان احتمال
احراز ذلك في غاية القوة لاستصحاب التصحوة والعمومات الدالة على صحة
الصلوة مع عدم التنبيه على البطان بذلك في شئ من الاخبار وعدم
تسليم تبادر التسبب ببدن بحيث يستلزم انصراف الاطلاق اليه
ويؤيد ما ذكره بعض الاطباء فقال يمكن ان يني بالتصحة لان المطلوب هو
التسبب وعدم روية الناظر باى نحو اتفق ويؤيد ما تقدم في صحيحه من روية و

ان كانت

ان كانت امرأه جعلت يدها على فوجها وان كان رجلا وضع يده على سويه انتهى
ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط هنا بان تمام الصلوة ساترا باليد ان اتفق ذلك في
الانباؤ ولم يتمكن من ساتر ثوبه وان يمكن منه فتريه ولو وضع غير المصلى
يده عليه في مواضع يجوز له الوضع فهل يجزى او لا بل مبطل مع صرح بالافتر
فيك وكذا صرح به في كردى ايتم فقال لو وضع غير المصلى يده عليه في موضع
يجوز له الوضع امكن التصحوة لحصول التسبب وخبره عن المصلى والوجه البطان
ايتم لتمام التسبب المعهود والا لما زسرت العورة بيد من غير انتهى وفيه نظر
بل الاتصال الاول في غاية القوة ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط الثاني عشر اذا
توقف تسبب العورة على شئ آخر وجب مع التمكن منه والمقدرة عليه كما
صرح به في المنهى والتحريم والتدكوه وكثر العرفان والذكوى والتدروس و
البيان والمدارك وخبره وشرح المفاتيح وهو ظاهر الجعفرية والتوض وعراه
بعض الاطباء الى الاصحاح وطهم وجوه منها ان البراءة البقية من التكليف الثابت
لا تحصل الا بذلك فيجب ومنها استصحاب الوجوب والشروط في بعض الصلوات
ولا تأمل بالافضل فتم ومنها ان الاصل فيما يتعلق به الامران يكون واجبا مطلقا
بالنسبة الى مقدمته عملا باطلاق الاصل وعليه ذلك شرعا لا يقال لا يصح في الاصل
الامر بالتسبب الى هذه الصورة فلا يجب مقدمته لا نقول لا وجه لهذا الانصراف
والاصل بقاء الاطلاق على حاله فتم ومنها ظهور اتفاق الاصحاب عليه وهل
يجب ذلك مطلقا ولو توقف الشراء على بدل الزائد عن ثمن المثل مطلقا ولو كان
في غاية اللزوم ولا يجب ذلك الا في صورة التمكن من الشراء ثمن المثل فما دونه
الا قرب الاول ما لم يتغير ببديل الزائد عن ثمن المثل وفاقا للتحريم وكره وكردى
وسن ونوك وشرح المفاتيح وظاهر الجعفرية وصن وصرح به في هي فقال لو
وجد من سعة الثوب ومعه الثمن وجب الشراء اذا لم يستمر ببديل الفتن لانه
تمكن هذا اذا باع ثمن مثله اما لو باعه بازيد من ثمن المثل فالوجه ان كانت الزيادة

تجف لم تجب عليه الشراء والأوجب عليه الشراء والأوجب كما لماء في الوضوء والأحسن في ذلك كله مراعاة النظر للأوجب إجماعاً انتهى وفي النسخة أقصر على الحكم بوجوب شراء اثنين مثله إذا عزم النظر والثالث عشر إذا توقف ذلك على الاستحباب فمن المثل إذا أراد وجب انضمام العدة وعدم النظر كما صرح به في التذكرة وكري وكنى وكفى العرفان وهو ظاهر المعصية والتوقف بل الظاهر انه في الاختلاف فيه الرابع عشر توقف ذلك على قبول الاعانة وجب انضمام كما صرح به في كرى وهي والتعريف وكنى وكري وكفى العرفان وكفى وضربه وشرح المفاتيح وهو ظاهر من وفي التذكي وغيره الظاهر انه لا خلاف فيه وهو جيد وفي كرى صرح بدعوى الإجماع عليه فقال لو اعجب وجب المقتول إجماعاً انتهى قبل التمكن من الانتقاء النظر انتهى وهل يجب على المعتبر الاعادة ح اولاً صرح في هي والتعريف بالثاني وهو جيد لما ذكره في الأول فقال اما الغيب فلا يجب عليه الاعادة لانه لا دليل على ذلك مع انه قد يبعد بالاعادة الحاشية لو توقف ذلك على قبول الهبة وجب انضمام كما صرح به في هي والتعريف وكفى العرفان وكري وكفى وشرح المفاتيح قال في هي وكري وكفى وكفى وشرح المفاتيح التمكن من التسليم وسع من وجوب ذلك في كرى فقال لو وهب منه لم يجب القبول لما فيه من المنفعة وقال في كرى يجب القبول وفيه اشكال انتهى وهو ضعيف وجبته واهية كما به عليه في كرى وشرح المفاتيح وفي هي وجوابه العار الذي يلحقه بسبب انكشاف العورة اعظم من المنفعة التي يلحقه بقبول الهبة انتهى وبالحجلة كما توقف عليه التسليم وتمكن منه ولم يتب على تحصيله ضرر ولم ينفعه الشرع وجب فان انصرف في مرتين والا تجب ولو وهب ثمن التاتر فصرح في كفى العرفان بانه لا يجب قبوله وهو ضعيف انتهى عشر قال في التذكرة وكفى العرفان لو احتاج الى شراء الثوب والماء ومعه ثمن احدهما قدم الثوب لان للماء بدل انتهى وفيه نظر ولكن ما ذكرناه اخطأ انما لا ينفع التسليم الواجب مع حكمية التاتر لكون العورة من سوادها

وجوه فلو بين ثوباً يملك اللون بطلت صلواته وقصر في ذلك في المعتبر وعد الدردس والمعتبر به وجامع المقاصد وحاشية يع والى وصرك وكفى وضربه والكفاية وجميع الفوائد والكشف وشرح المفاتيح والتزيين وفي يع والتعريف وهي وغيرها فان حكى ما عزم لم يحرم قال في كرى وضربه المراءى حكاه اللون خاصة لا إجماعاً انتهى وبالحجلة ما ذكرناه تنق عليه بين الأصحاب كما صرح به في شرح المفاتيح فقال اختلف الأصحاب في انه هل يتب في التاتر ان يكون بغير الحج بعد اتفاقهم على اشتراط اللون انتهى وقد اتفق على ذلك في المعتبر والمنتهى وجميع الفوائد وجامع المقاصد والمدارك وفي التزيين بعد حصول التسليم مع ذلك وراى في كرى فاستدل عليه ايضاً بمضمون قوله اذا كان كينافلاً بأس وينفرد على ما ذكرناه عدم جواز النظر الى العورة وسائر اجزاء البدن التي يحرم النظر اليها من وراء حجاب وتوسط مودة او مضرة او ماء التاتر عشر اختلف الأصحاب في وجوب ستر الحج العورة على قولين الاول انه لا يجب فلو كان التاتر بغير اللون دون الحج جاز النظر فيه وهو المعتبر وجميع الفوائد والمدارك والكشف والتعليق الحاشية والتزيين وغيره الى الاكثر وقال بعض الأجلة به صرح الفاضلان وعليه اكثر المتأخرين انتهى وقد استعمل على ذلك بوجهه في المعتبر فان حكى الخلفه جاز لتحقيق التسليم وان ذلك يحصل التصديق وفي مجمع الفوائد اراء مع حكمية الشكل فظاهر عدم التعيين لصدق التسليم عرفاً بل الظاهر الجواز ويظهر من هي عدم التعيين وفي الحديث في يركا ان النور ستره دلالة واضحة عليه وفي كرى وهل يقبر كونه سائر الحج قبل لا وهو الاظهر واخاره المصنف في المعتبر والعلافة للاصل وحصول الشتر وفي الكشف لا يجب ستر الحج لحصول التسليم وتجاوز الصلوة في قبض واحد اذا كان كينافاً في صحيحه فغير مسلم وحشية لا يفيد ستر اللون ولان جسد المرأة كثر عورة فلو وجب ستر الحج وجب فيه ولقول ابن حنبل عليه السلام في حبس عبد الله الزافعي انما اخطى فقبل له راي الذي يكره فقال كلا ان الثوب ستره وفيه

انه كان يظن غايته ويطلبه على طرف اجله ثم كان يدعى انما
 فيطلق سائر حبه وظاهره من الغايه وانما الكلام في حجم السوء ولم يسل ان
 عرف ان ابا جعفر عليه السلام يهود فلما ان اطبقت النور على يدته القى المجرى فقبل
 له في ذلك فقال اما علمت ان النور قد اطبقت العورة ويحمل الالتقاء عن
 العامة وما يلزمها مع سائر الاحليل وما تجتنبه كما في خبرنا الذي اوفى التعليقه
 الجاهليه ويدل على عدم الحرمة مع مكايه الشك والخلق حديث النبي وانما
 ستره وهو وان لم يرد في الصلوة لكن السرا واجب في الصلوة لبس الا
 ماتت في غيبها ولا فرق الا ان في غيب الصلوة انما يجب السرا عن الناس
 وفي الصلوة في غيبه بذلك وفي التزايض واحترز بعدم الحكاية عما لم يحكي
 ما تجتنبه فانه لم يجرى قول واحد اذا كان لبنة العورة ولو نهاها كذا للزوم ستر
 اجماعا وكذا اجماعها وخلقها على الاصول بل قيل بتغييره لرواية ناصرة السند
 ضعيفه الدلالة ولذا افترقا لاكثر الامور وضاعوا لعله الاقوى للاصل
 وصدق السرا عن جامع اطلاق ما من النص الصحيح بعدم الياس بالصلوة
 في الثوب اذا كان كسبا اذ قد لا يفيد الاستر بشرة دون الجمع مضافا الى
 التايد باخبار ان النورة ستره وان جسد المرأة عورة فلو وجب ستر
 الجمع وجب فيه وان كان في الاستدلال بهما نظرا انتهى الثاني انه يجب هو
 لجامع المقاصد والجعفرية وما شيه تبع وشرح المفاتيح الاول اشارة بخفا
 في الذكرى وغيرها انتهى وظهر من قوله ما اشار اليه في الاخرى فقال
 وقيل بان شراطه وهو الاقرب لتوقيفه العبادة وانما اسم للتخييل في الغم
 انتهى وفيه نظر على المختار من ان لفظ الصلوة موضوع للاغم من التصحيح و
 الفاسد ومنها ما تمسك به في جامع المقاصد فقال بعد حكايه هذا القول عن
 الشهيد وفيما افترقا قوله لان وصف الجمع موجب للهتك انتهى وضعف
 هذه الجهة ظاهر ومنها ما تمسك به في شرح المفاتيح فقال لما بعد توقيفه العبادة

ان البسار

ان البسار من التي ستر الجمع انما هو ما مضى سلب السرا مع ذوقه وانما ثم قال
 مع انه اذا ظهر الجمع لعله لا يفي في العرف ستر عورته بل يقال ستر لونه على سبيل
 التيسير فظهر الجواب عن قول الفاضلين واعلم ان المراد من ستر الجمع ان لا يحكي الياس
 اياه من وراءه والمراد من عدم ستره ان يحكيه التي بحيث يرى نفس الجمع ونحوه
 كما هو مقتضى الادلة فينتهي السرا بالحسين وامثالها ان يستر بل بان الثابت
 الثوب الخفي غايه النجس ومع ذلك من جهة ضيقه غايه الضيق او العانة من نفس
 الذكر والحفيضين فبقي في حشهما المستور بذلك الثوب ولا شك في صدق ستر
 الجمع في حال جسد المرأة ونحوها يظهر من ما يهاو تحت ازارها مع ان ستره
 واجب في الصلوة وعن غيرها محرم مطلقا فلو كان هذا عدم ستر الجمع لم تكن تكليف
 ما لا يطابق في الارض بسترها جسد ها والمحال في امثالها الا في صورة دعوى
 في جبهه ستره ومعلوم ان ستر المجرة غير مقبر ضرر او كما ذكرنا ظاهر فساد الاستدلال
 على عدم وجوب ستر الجمع بما ورد في الاخبار ان النورة ستره للمختصين
 والذكر كما فعله بعضهم وكذا حكمه بالاجزاء وبسرا لكونه عند ما كان هو السرا هو
 الطين للتعدا انتهى وفيه نظر لان الجمع غير الشخ فان شيخ الفرس المزي من
 بعيد لا يطلق عليه الجمع وايضا لا شك ان المرأة الحاص بين الرجال المستورة
 بازار غليظ غير ستر بجمها وايضا اذا ستر عورتها باس غليظ صفيق بحيث
 لا يرى ما خلفه اصلا ولكن النقص بالعودة بحيث يمكن معه معرفة عرضها
 وطولها لا يصدق انه ستر جمها او بالجملة معلوم معروف ودعوى عدم صدق
 السرا مع عدم ستره ممنوعة ومنها ما تمسك به في جامع المقاصد وشرح
 المفاتيح من مرفوع عن احمد بن حماد وتجدد بن يحيى عن ابي عبد الله قال لا
 فعل فيها شفا وصف قال في ذلك يعني الثوب الضيق كذا في او جده ناه من
 شخيب وذكر الشهيد في كرى انه وجده كل بخط الشيخ ابي جعفر واز المعرو
 او وصف بواوين قال ومعنى شيف لاخت منه الشوه ووصف حكى الجمع

وفي شرح المنافع وهذه وإن كانت ضعيفة إلا أنها تنجز به بما ذكرنا في هذه النجعة
 نظره قد اجاب عنها في ك فقال وهذه الرواية مع ضعف سندها لا يدل على الظن
 صحيحا فيبقى الأصل سالما عن المعارض وكذا اجاب في التعليق الجاهلية فقالوا
 مع ضعف سندها وقصور سندها لا ينقض صحة ذلك انتهى والأقرب عندي
 هو القول الأول من أن الجمع وهو الذي يعرف به عرض الشيء وطوله وقدره
 لا يجب ستره وهل يجب ستر الشيخ والتواد المراءى من وراء الستار ولا
 اشكال والأصول الأول وهل يجب ستر شعر العورة أولا المعتمد الأخير لا نه
 ليس من العورة يجوز للرجل الصلوة في ثوب واحد ستر ما يجب عليه
 ستره في الصلوة مطلقا ولو كان دقيقا كما في النهاية والخلاف وطو والشرار والنافع
 والشرار والمعتبر والقواعد والنحو وهي الذكرى والمقدمة والبيان وس وكوي
 والروضه والروض وك وجامع المقاصد والكفاية والكشف وغيرها والكشف
 والنجعة فيه الأصل والعموم وظهور كونها مجعلا عليه وقد صرح به في ك وفي الخلاف
 الصريح بدعوى الأجماع على جواز ذلك وجعل من الأجانب منها خبر محمد بن مسلم
 الذي وصفه في ك وخبره بالتحفة قال رأيت أبا جعفر ع صلى في ثوب واحد ليس له
 قد عمد على غنقه المني حتى وكه منها خبر زهرارة الذي وصفه بالتحفة في المني
 ك والذخيرة وهي قال صلى بأبو جعفر ع في ثوب واحد ومنها خبر جابر المروي
 في المعبر ونعمي وكوي قال رأيت رسول الله ص يصلي في ثوب متوشح به ومنها
 خبر زيار بن سرقه الذي وصفه بالتحفة في ك وخبره عن أبي جعفر عليه السلام قال لا
 بأس أن يصلي أحدكم في الثوب الواحد وإن كان مجلوله إن دين محمد ص خفيف و
 منها خبر محمد بن مسلم الذي وصفه في ك وخبره والتعليق الجاهلية بالتحفة
 وفي الكشف بالحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يصلي في قميص
 واحد أو قباط أو قبا محشو وليس عليه إزار فقال إذا كان القميص صبيحا و
 القميص ليس بطويل الفرج والثوب الواحد إذا كان يتوشح به وسرا ويل تلك

قلت لما تروى في
 بعضا في قصصهم
 إذا كان كسفا فلا بأس
 ص

انظر لكل ذلك لا بأس ولكن إذا لبس الثوب ويل جعل على عاصره ولو جلا منها
 خبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي في ثوب إذا كان ضعيفا فلا
 بأس وبقي في النجعة عن أمور الأول يكون للرجل الصلوة في ثوب واحد رقيق يستر
 ما تحت ستره وقد صرح بذلك في النهاية والمبسوط والنافع والمعتبر والنحو وس
 الأثرنا دوعد والبيان والدروس والذكرى وجامع المقاصد والروض وجمع
 الفائدة والذخيرة وفي الكشف بكه ذلك كما في النهاية وطويج والمعتبر وفي
 الأصباح والوسيلة إن أريد بالشارد وفي المذهب والجامع إن أريد بالشفاف
 نعمهم باللفظ وفي حاشية منه المشهور ذكر هذه الصلوة في الثوب الرقيق
 وفي الترياق بكه ذلك بخلاف اجده انتهى وظهور وجوه منها ظهور الاتفاق
 عليه ومنها ما تمك به في كوي وجامع المقاصد والروض والمذكر والذخيرة
 وجمع الفائز والكشف فقالوا بكه ذلك تحصيل لكل التحروا في الأخير
 ز نوفا عن حكا به الجمع ومنها جمل من الأخبار منها ما تمك به في ك فقال و
 للمعتمد قوله في صحيحه محمد بن مسلم إذا كان ضعيفا فلا بأس ومنها ما تمك به
 في الكشف فقال وللحسن يصلي الرجل في قميص واحد وقبا رطاق أو في قبا محشور
 عليه إزاره فقال إذا كان عليه قميص مبيق أو قبا ليس بطويل الفرج فلا
 بأس وقول أبي المصنفين عليه السلام في حديث الأربعة المروى في الفضل عليكم
 بالصيف من الثياب فإن من رقى ثوبه رقى دينه لا يقوم أحدكم بين يدي
 الرب جل جلاله وعليه ثوب ثوب وصرح في النهاية وكوي وجامع المقاصد
 بأنه يتقع الكراهة إذا كان تحت الثوب الرقيق ثوب الخمر والعمود قال
 في الأخير إذا الأسفل سائر للعمود الثاني هل بكه الصلوة في ثوب واحد
 لا يكون رقيقا وتكون غليظا أو لا يظهر من النهاية وطو والشرار والتعديب
 ولا رشاد وهي والبيان والدروس وجامع المقاصد ومن وك وجمع الفائز
 الكتب إلى الثاني وعمرى في جمل من الكتب إلى الأصحاب ففي كوي أما الثوب

في الأصباح
 في المني في كوي

الواحد الصديق فقط الأصحاب عدم الكراهية وفي الروض احتراز بالزمن عن الثوب
 الواحد الصديق فان الصلوة فيه وحده لا يكره في ظاهر كلام الأصحاب وفي المدارك
 الذخيرة ومقتضى النص وكلام الأصحاب ان الثوب اذا كان كشيئا لا يكره الصلوة
 فيه وحده وهو كمال بل الظاهر عدم كراهته ترلا لردا معه وفي الرياض مقتضى كلام
 أكثر الأصحاب بل ما منهم كما يفهم من كركي ومن عدم الكراهية في الثوب الواحد
 اذا كان كشيئا وهو ايضا ظاهر جملة من الصحاح انتهى ويظهر من النافع والمعتبر
 والذكري الأول وفي هي وقال بعض اصحابنا يكره في ثوب واحد انتهى و
 حكى عن السند انه استحب الثوبين للرايين وجوه منها ما تمسك به في صحيح
 الفايه وأشار اليه في كركي من الاصيل وقديد فبحا صاله جواز التسامح
 في ادلة السنن والكراهية فتم ومنها ما تمسك به في جامع المقاصد والروض
 وك وجبه من الاخبار المتقدمة الدالة على ان المعصومين صلوات الله
 وسلامه عليهم اجمعين صلوا في قميص واحد لا يقال له ثوبان ما يستفاد من ذلك الجواز
 وهو اعلم من الكراهية عند سماع العام لا دلالة على الخاص بشيء من الدلائل لا
 نقول صدور الكراهية من اهل العصمة عليهم السلام مستبعد في الغاية ان لم يكن
 متمم لا يقال غايه الاستبعاد الظن ومنع محبة هذا لا نقول الاقرب ومحبة
 هذا بناء على المختار من امالة محبة الظن ولا يقال لعل فضل المعصومين عليهم السلام
 كان للفضيلة والعدو ومعها تنفع الكراهية لا نقول الغالب خلافا لما لم يلق المشركين
 به ومنها ما تمسك به في صحيح الفايه وجبه من مفهوم قوله في خبري محمد بن مسلم اذا
 كان كشيئا فلا بأس ان يفيد ثوبت لباس في غير الكيف وليس هو الجرم لما عرفت
 من جوازه فالمراد الكراهية فيكون نفيه في المنطوق نصا لها وقد يقال لما لا يجوز
 ان يكون المراد من لباس في المعنوم مضافا الحقيقي وهو العذاب المستتب على
 الحرمه ويفيد غير الكيف التام للعورة فيكون المراد من نفيه في المنطوق
 مجر الجواز الذي هو اعلم من الكراهية بل هذا التاويل اولى لان من جبهه الى القيد

وهو اولى من حمل لباس في المعنوم على مطلق المرجعية لانه مجاز وهو مرجع
 الى القيد وقد يجاب ان لباس في العرف قد صار في العرف حقيقة في مطلق المرجعية
 فيكون نفيه في المنطوق نفيًا له فيلزم ان لا يكون الكشف مكرها وفيه نظر ومنها
 ما تمسك به في خبره وانما يأتى من محوم نفي لباس على الصلوة في الثوب الواحد يخرج
 الزينق بالدليل ولا دليل على خروج غيره ففيه سند رجا تحته وفيه نظر ولا من ين
 وجوه اشار اليها في الذكرى نقال وبعض العامة في ثوبين لما روى عن النبي صلى الله
 عليه وآله اذا كان لاصدكم ثوبان فليصل فيهما ولا بأس والقبض لا يناضه لئلا يراها
 على الجواز ويؤيد محوم قوله تعالى هذا ومن يتكلم عند كل مسجد ودلالة الاخبار ان الله
 احق ان يمس به واورد هذه في كركي على النبي صلى الله عليه وآله وانتم فيكون نفع
 القميص ازار وسراويل مع الاتفاق على ان الامام يكره له ترك الرداء وقد رواه سليمان
 بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام لا ينبغي الا ان يكون عليه رداء او عمامة يرتدي
 بها والظاهر ان القائل بثوب واحد من الاصحاب انما يريد به الجواز المطلق ويريد
 به ايقم والا العامة مستحبة مطلقا وكذا التراويل وقد روى تعدد الصلوة الواحد
 بالقميص والتراويل انتهى وفي جميع ما ذكره وقد قصدت اجماع من الاصحاب للبيع
 ما ذكره ففي الروض بعد الاشارة الى القول الأول وربما اورد عليه الاتفاق
 على استحباب العامة والتراويل وعلى كراهية الامامة بغير رداء فيكون ذلك
 ذلك مكرها ايضا واعتذر له في كركي بحمل كلام القائل بثوب واحد على
 الجواز المطلق وهو اعلم من الكراهية قال او يريد به على البدن فلا ينافي استحباب
 العامة ويمكن الجواب بان المراد بالمكروه ما نص على رجحان تركه عما قلناه
 المستحب لا يعد مكرها بل هو خلاف فيسندفع الايراد باستحباب العامة و
 التراويل وبحمل الرجل هنا على غير الامام جميعا بين الكلامين لان كراهية الصلوة
 بغير رداء على أصلها برواية سليمان بن خالد وهذا الفرق بين المكروه وخلاف
 الاولى بجناح اليد في كثير من ابواب الفقه وفيه بحث اصولي وفي التعليقة

الحال بعد الإشارة إلى ضرب من وأخاب المحقق الذي يلي في ح الارشاد بأنه إذا لم يكن
 رقيقا ينفع الكثرة التي باعتبار الثوب الواحد الرقيق فلا نصا الكثرة من جهة
 عدم العاقبة وعدم الرداء وعدم الترويل ولا يخفى أن ما ذكره في دفع الاعتكال من
 كلام الأصحاب لا يخفى وجهه وأما عن التوايين فلا إذا سأل سأل عن الصلوة في
 الثوب الواحد فإذا الجيب بأنه إذا كان كتيفا أو ضيقا فلا بأس فالتفتى إلياس
 لا نفي بأس خاص إذا لم يعهد بأس خاص حتى يحل على نفسه في المكيف أو الصبيح
 نعم يمكن دفع الاعتكال عن التوايين بأنه لا يجب حملها على ما جملوه بل يمكن حمل
 الكيف أو الصبيح فيها على ما كان كذلك على الحد الواجب بأن يكون سائر الثوب
 وح يحل نفي الباس على مطلق الحيوان ويندفع الاعتكال رأسا وإن سقط الاستدلال
 أيضا فالتوايل وفي الكشف بعد نقل تمام عيانه الذي قلنا لا يدل جميع ما ذكره كونه
 ترك الامام الرداء على استحباب التعدد وهو غير كراهية الواحد وفي الرأى
 بعد نقل ذلك وفي جميع ما ذكره نظر فإن غايته عند ترك الامام الرداء والدلالة
 على استحباب التعدد وهو غير كراهية الوحدة إلا أن يرد منها ترك الأولى
 ولعله غير المتأخر فيه انتهى ولا اقرب عندي هو القول الأول ولكن مراد
 الثاني لعله أحوط اعلم أن سائر العود الواجب في الصلوة تحقق أمور
 وأن السائر لها يكون على أقسام منها الثوب المنسوج من القطن والكثان ومن
 صرح بصفته السبع بها الديلمي في المراسم والحلي في السرائر والعلامة في القواعد
 المنتهى والندكرة والبصرة والشميد الثاني في الروض وهو ظاهر عموم النافع في
 الارشاد والدروس والجعفرية بل هو ضروري الدين ولا فرق في الثوب المفروق
 بين أن يكون مصنوعا أولا ولا بين أن يكون قميصا أولا وبالجملة كلما صدق عليه اسم
 ثوب القطن والكثان حقيقة صح بغيره سواء كان هناك سائر آخر يصح الثوب
 به شرعا أولا فالسجدة لا يترتب على عدم سائر آخر إجماعا ومنها الثوب المنسوج
 من صوف الحيوان الذي يؤكل لحمه شرعا وكذا وبره وشعره ومن صرح بصفته

بما ذكر العلامة في البصرة والتعريض والقواعد وهو ظاهر عموم النافع والارشاد والدروس
 والجعفرية بل هو ايقاع ضروري الدين ولا فرق في ذلك بين أن يكون ذلك مصنوعا أولا
 ولا بين أن يكون قميصا أولا ولا بين أن يكون من القطن أولا ولا بين أن يكون هذا الثوب
 يصح الثوب به شرعا كالقطن والكثان أولا وكل ذلك صحيح عليه ومنها الثوب المنسوج
 المتخرج من القطن أو الكتان أو الصوف أو الشعر أو وبره من الحيوان المذكور
 المتخرج من كل من المذكورات أو جميعها مع الحرص على الوجه الذي يعلم اليه الاشارة
 وجواز الثوب بما ذكر لا يجنب محال وفي حال ولا يوقت دون آخر ولا يخص دون
 آخر ولا يمتنع في المنسج والخياط دون أخرى ومنها الحرص المحض للنساء كما تقدم
 اليه الاشارة ومنها الثوب المتخذ من جلد الحيوان المأكول اللحم والفرار التي يأخذ
 منه ومن صرح بصفته السبع بالجلد المفروض الذي يلي في المراسم والحلي في السرائر
 والعلامة في البصرة والقواعد والتعريض وفيه دعوى الإجماع على ذلك فإنه قال
 ما يؤكل لحمه مع التنكية يجوز الصلوة فيه ذهب إليه الأئمة وكذا الصوف والشعر
 والوبر سواء حرص على أو لم يحرص انتهى صحة الثوب بما ذكر لا يخص بحال أو
 حال ولا يوقت دون آخر ولا يخص دون شخص ولا يمتنع في المنسج والخياط دون
 أخرى وهذا وما تقدمه من اللابس العادية وكلما حوت الطلوت بلبسه وصلح للثوب
 ولم يندرج تحت ما منع عنه فيما تقدم جاز الثوب به مطلقا وما ذكره يحل بالاعتبار
 في جنسيات لا يكاد يتناهى فلم يمكن التفصيل وما ذكرناه من الاجمال كان والحمد لله
 والآخرى منها ولم يتمكن من التمس الآية بغيره وإذا تعددت الجزئيات تجزئها
 وكل ذلك مما لا خلاف فيه بين الأصحاب ومنها ويرق الخيش والشجر والنبات
 كالقطن حيث لم يتمكن من التمس بشيء غيرها كما صرح به الأصحاب نفي التحريم
 أما العريان فإن قد وعلى ما يتبع به عودته من خرق أو برق أو خيش أو طيش
 الملق به وجب عليه أن يسترها به وفيه انهم يجوز الصلوة في ثيابه خياشي
 من اللباس القطن والكثان وجميع ما ثبت الأرض من أنواع الخيش والنبات

وور الخزانة وفي الشرايع اذ لم يجد ستمها بما وجد ولو بمرق الشجر وفيه
 في مقام آخر بعد تعداد ما لا يحصى فيه الصلوق كما ذكرناه وكلما عدا ما ذكرناه يقع
 فيه شرط ان يكون مملوكا او مائة وفي النافع يجوز الاستناد في الصلوق فكلمة الس
 العود كالخشيش وورق الشجر والطايش وفي المختار لو وجد سائر من خشيش
 ستمها اجماعا لرواية علي بن معمر اذا اصاب خشيا او في التحريم الفاظك
 اثر لا يقطع عنه فرض الصلوق ولو وجد جلد ظاهر او خشيا يمكنه استينار به
 وجب وفيه ايضا في مقام يجوز الصلوق في نبات القطن والكمان وجميع ما يشبه
 وفي الارشاد يحكي الرجل ستمها مع القدرة ولو بالورق والطايش وفي التذكرة
 يجوز الصلوق في كل ثوب فيحد من النساء كالقطن والكمان والعنب وسائر انواع
 الخيش بالاجماع وفيه ايضا لو لم يجد سائر لم يقطع عنه فرض الصلوق اجماعا فان وجد
 ورق الشجر ويمن عن السبر وجب وفي البصرة يجب ستم العود اما بالقطن
 او الكمان او ما يشبه الارض او ما يشبه الارض من انواع الخيش او الخزانة
 او بالصوف والشعر والوبر ما لا يؤكل لحمه او جلد مع التدكية وفي القواعد
 انما يجوز الصلوق في الثياب المخذلة من النبات او جلد ما لا يؤكل لحمه من التدكية
 او صوفه او شعره او وبره وفي المنهاى يجوز الصلوة في الثوب القطني
 الكمان وفي كل ما نسب من الارض منها انواع الخيش اذا كان مملوكا وفي التذكرة
 ويكفي في الستم صلاه ولو بورق الشجر والخيش وفي البيان فاذا التمس
 بما امكن من ورق الشجر والخيش والبارية والطايش وفي الدرر وس يجوز
 الاستناد بكلمة لست العود ولو بالخيش وورق الشجر مع تعدد الثوب وفي
 الحفصية ضابط التمس ما يخفى به اللون والجم ولو خشيا وعنه وفي جامع
 المقاصد قوله انما يجوز اه المراد باللباس الذي هو مقصود الفصل لباس
 المصلي ومقتضى المقصود استفاد من انما عدم جواز الصلوة فيما لا بعد ثوبا وان
 كان من الثياب فلو تسمت بورد الاشجار على وجه يحصل مقصود الستم كالثوب

نقطة

نقطة العبارة عدم الصلوة وليس بواضح ومثله الخيش والمنسوج ومن يجوز
 الخجل وقد نقل في كنه الاجماع على ذلك وفي الكفاية يجوز ان يكون الثوب في الصلوة
 من جميع ما ثبت من الارض كالقطن والكمان والخيش انتهى وصرح بما ذكر في كتابه
 مع ذلك وكذا جميع الفاظه والربايش وهل يجوز الستم بالورق والخيش مطلقا
 ولو تمكن من الاثواب المتقدمة او لا بل يحصى حواشي الستم بها بصورة فقد الت
 اختلف الاصحاب في ذلك على قولين الاول انه لا يجوز الستم الا بالثوب
 ولا يجوز بالورق والخيش ونحو الثوب وهو لصرح الدرر وس وذلك في
 وشرح المفاتيح وظاهر القواعد والدرر وس والبيان وموضع من الشرايع
 ويظهر من خبره وشرح المفاتيح دعوى الشهرة عليه ففي الارث في مقام ذكر
 الاقوال فيما يصح الستم به منها انه يثبت بالثوب فان تعدد فالورق والخيش
 والطايش فيحد منها اخبار ايضا في عده وهو قول الأكثر اما صريحا او ظاهرا كما
 شيخ وابن ادريس والمحقق في اكثر كتبه والشهيد في وفي الثاني في
 المقام المذكور احدها الستم بالثوب فان تعدد بالخيش منها والله اعلم
 الشهرة منهم الشيخ وابن ادريس والفاضلان والشهيد في س الثاني انه
 يجوز الستم بالورق والخيش مطلقا ولو في حال التمكن من الستم بالاثواب
 المتقدمة وهو للشرائط والنافع والارشاد والتحريم والبصرة والمنهاى
 الذكرى والحفصية وجامع المقاصد وجميع الفاظه والرضية والكشف
 والربايش وموضع من مع وادعى عليه الشهرة بعض المحققين فيما يمكن
 عند حال بعض الاجل المتهور واليه ذهب الشيخ وابن ادريس والفاضلان
 والشهيد في ان الى انه يجزئ من الثوب والخيش والورق والطايش ليس
 شيئا من هذه الثلاثة مفيد بجواز الضرورة كذا في كتابه في كتاب مجاز
 الاثر ونظ من الخبير مطلقا وكذا في حد ائمه للقول في وجوبه منها ما يمكن
 جدي قد سئل فقال مقتضى الجبارة البسيطة تقديم الثياب على الخيش انتهى

وفي حاشية من
 الكتاب من الخيش
 ونحوه ما لا بد من
 ان لا يفتقر الى ان
 من الطاهر والجليل
 والعسفة

وفيه نظر اما الاول فلا نداه غير بما ياتي في اليد الاشارة من الحجج المتأملين بالقول الثاني
واما الثاني فكلها رخصة باستصحاب جواز السر بالورق والخشيش في صورة التمكن
من السر بالشرب بعد تغطيته والتكليف بالسر بالورق والخشيش ولا خلاف
بالفصل بين المضمض وقد يقال ان السر بالأمين في صورة تغطيته بالشرب كان واجبا
غيا وقد ارتفع هذا الوجوب بعد التمكن من السر بالشرب قطعا فلا يمكن الحكم باستصحاب
الجواز بعد ذلك الا على تقدير القول بان ذلك نسخ الوجوب سفل الجواز اللهم الا
ان يفرد الاستصحاب بوجه فيقال ان السر بالأمين في صورة عدم التمكن من
السر بالشرب كان صحيحا فالاصل بها والفتنة بعد حصول التمكن منه ولا ما يل
بالفصل بين الصدق فتمام الثاني ما يملك به بعض ينه ما يملك من انه لو جاز
السر بالخشيش والورق مطلقا ولو في حال الاختيار لما وجب اخذ الرصة عند
كل سجد والثاني بطرد عموم قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد فالمصم مثله اما
الملازمة فلان الآية الشريفة دلت على وجوب سر العورة للصلوة تراعى
زينة ومن الظاهر ان الورق والخشيش لا يطلق عليهما لفظ الرصة واعتراض علي
هذه الجهة في منجزة والروض ففي الاول الاستدلال بالآية مشكلا للاختلاف
في تفسيرها في الاخبار واقتوال المفسرين مع ان الرصة غير مرادة بظاهرها للاجماع
على الاصل بالمعقوق وشبهها بما لا يعد رصة ولو تم ما نقل بعضهم من اجماع المفسرين
على ان المراد بالزينة ما يورث العورة لاشتراك الكل في ذلك وفي الثاني
وقد يقال ان الرصة غير مرادة بظاهرها للاجماع على الاجتزاء بالمعقوق و
الشرب المعلق الذي لا يحصل فيه فسخ الزينة وما قيل من ان المفسرين اجمعا
على ان المراد بالزينة هنا ما يورث به العورة للصلوة فيترك الجمع في السر
وان كان بعضها افضل من بعض ثم احاط فيه بما ذكره فقال ويمكن الجواب
بان المراد بالرصة حينها فبذلك المعقوق ونحوها وبان ما نقل عن المفسرين
ان تم لا يجزئ جملة على ظاهره لانه يقتضي الاصل بالماء الكدر والخشيش

وغيرها

وغيرها اختيارا ولم يقل به احد فيجمع في ذلك الى المتعارف المباهر وهو الشرب
مع امكانه وبوبه ما ورد في الآية الاخرى في معرض الاشارة لقوله تعالى من انزلنا
عليكم لباسا يراى سواكم ما لبسوا الا انسانا انكشافه ويفتح في الشاهد الظاهر ان
وقد يقال ان العجز في الامور مجمله على الاستصحاب اولى من العجز في لفظ الرصة
وكسب النساء فيكون الامة مجمله ومعه لا يفتن بمدعى الخصم سلمنا لزوم العجز
في لفظ الرصة ولكن لا نسلم ان ما عدا الورق والخشيش اقرب المجازات بالزينة
الى ما يعمها بل المجل عليه لعله لتفريق المفسرين به وهو ان لم يكن حجة فلا اقل
من كونه من جملة الاكابر عليهم ما اثار اليه ضعيف للزوم تخصيص العموم
بالاجماع لو سلم والعام المخصص حجة في الباقي ومع هذا فلفظ الاصل في الآية
الشريفة قد يمنع من ارادة الاعم من الماء المكدر والخشيش فتم وبالجمله الآية لا
يهدى لاثبات مدعى الخصم ومنها ما يملك به في الروض والذخيرة من قول
الباقى عليه السلام في رواية ادنى ما يوصل في المرأة درع وملحمة فالامتنان ومن
الثبات للمرأة منسب الحكم للرجل ايضاً للاجماع على عدم الفرق انتهى وفي نظر
اما الاول فلا في الرواية ضعيفه السنه من غير ما سب فلا تصلح للمجيبة واما الثاني
فلا ان الظاهر منها بيان اقل ما يشترط في المرأة كما وقد رآه لا كفا وجنسا والا
لوجب عليها ما في الرواية من الدرع والمحملة والا لئن احدا يقول به واما الثاني
فلا ان الرواية غير صحيحة في اختصاص الاخرى في المذكور في الرواية وكونه
ادنى لا يستلزم ان لا يكون غيره ادنى فلم لا يجوز ان يكون الورق والخشيش
ايضا ادنى ولو سلم ظهورها في ذلك فهو مدفوع عما سبنا في رتبة من جهة القول
الثاني فتم هذا في الذميمة في مقام دفع التمسك بالرواية على ذلك وقول
الباقى عليه السلام ينزل على الغالب التعارف فالاستدلال به مشكوك ومنها خبر
ما يملك به بعض من خبر علي بن حنيفة الذي وصفه بالفتنة في ذلك وشرح المفاك
وغيرها عن الكاظم عليه السلام قال عن رجل قطع عليه الطريق فبقى عرايا جرح

الصلوة قال ان اصاب حبسا سحر به عورته واتم صلواته بالركوع والتجويد وفيه نظر
كما اشار اليه في حقه فقال في مقام دفع التمسك به على ذلك والحكم بالسحر بالحبس
في الرابع للسؤال وهو تعدد الثوب وذلك لا يقتضي جواز السحر به عند اماكن
الثوب انتهى ومنها ما تمسك به في الروض والروضه وكذا من خروج الحبس
والورق عن متبني السحر المتعارف شرعا للمعروف عرفا وفيه نظر لانه ان اراد
ان السحر لا يطلق حقيقة لغة او عرفا او شرعا على السحر بما ذكره فذلك بطلان
لعدم صحة سلب اسم السحر عن السحر بما ذكره عرفا فالاصل ان يكون لغة وشرعا لا صلا
عدم النقل وضعف احتمال ثبوت الحقيقة الشرعية هنا في العامة وان اراد ان اطلاق
مادل على لزوم السحر والسحر في الصلوة لا ينصرف الى ما ذكره لندرة وقوع السحر
به فيه او لا ان ذلك ممنوع بل ينصرف الاطلاق اليه كما ينصرف الى الثوب و
يجوز النذرة لا يوجب عدم الانصراف وثانيا ان كثيرا من افراد الثياب السحر
في غاية الندرة ومن المقطوع به جواز السحر به لا يقال مقتضى القاعده عدم
جواز السحر به ولكن الاجماع على جواز السحر به وهو مقصود في محل البحث
فينبغي فيه الرجوع الى القاعده لا نقول الظاهر ان المستند في الحكم بجواز
السحر بذلك هو شمول الاطلاق فيبقى ان يشمل جميع الافراد النادرة سلما
ولكن يقول بعد حصول القطع بجواز السحر بذلك لا يمكن حمل مادل على لزوم
السحر بالافراد السابعة على ظاهره كما لا يخفى فيبقى ما سبقت اليه الاشارة
من اطلاق مادل على صحة الصلوة مطلقا سلما عن المعارض وعدم شمول
الاطلاق مادل على لزوم السحر لا يخرج في الحكم بصحة السحر بالورق والحبس
بعد دلالة اطلاق مادل على صحة الصلوة مع عدم صحة السحر بهما وثالثا ان المستند
من الكتاب والسنة ما يدل على توقف الصلوة وسائر حتى يدعى انفراد الاطلاق
الى الثوب لمسوعه بل العمل في الحكم بالوقوف هو الاجماع والقدور المتحصل
هو بطلان الصلوة بكنيف العورة لا بل لزوم الفرد السابع للمعزوم اللطيف

لا يخفى

كما لا يخفى ولا يمكن التمسك باطلاق العبارات المتضمنة لدعوى الاجماع على لزوم السحر
والسحر في الصلوة لوهما بوجود الخلاف في جواز السحر بالحبس والورق ومصر
المعظم على الظاهر في الحكم بالجواز وقد اشار الى ما ذكر في الذم فيه فقال استد
على القول بتقديم الثوب بعدم فهم غيره من السائر عند الاطلاق ويد عليه ان
القدور الذي ثبت من الاجماع والاحاديث وجوب السحر بحيث لا ينظر اليه واما
دلالة السحر على الثياب بغير واضحه انتهى وللآخرين ايضا وجوه منها العورة
الدالة على صحة الصلوة مطلقا ولو مع كشف العورة خرج منها هذه الصورة بالدليل
ولا دليل على حيل وجب محل البحث فيبقى مندوبا تعنها ومن جملة تلك العجومات قوله
لاعاد الصلوة الا من خسه الطهور والوقت والقبله والركوع والتجويد والى
هذه الحجة اشار في مجمع الفايده يقول للاصل والامر المطلق ومنها ظهور عبارة
التي ذكره المتقدمه في دعوى الاجماع على جواز السحر بالورق والحبس مطلقا
ولو اختار ومنها ان السحر بلا منقح لولم يكن جائزا في الصلوة لما جاز السحر بهما
في غير الصلوة فلو اشترى بها في غيرها لما كان ممكنا لا مربوب وحفظ الفرج في غيرها
والثاني بطلان مقدم مثله اما الملازمة فلان الظاهر ان كل ما يجوز السحر به في غير
الصلوة يجوز السحر به فيها واما بطلان الثاني فلا في لاطن احد يقول بعدم جواز
السحر بهما في غير الصلوة فمنها ما تمسك به في من وجمع الفايده من حصول
مقصود السحر بالامرين المذكورين وفيه نظر كما اشار اليه في جامع المقاصد
والمدارك ومنها ما تمسك به في الروض من خبر علي بن جعفر المتقدم ولعل
وجه الدلالة ما اشار اليه في شرح المفاتيح فقال ولان المفهوم من قوله ص
وان لم يصب شيئا انه ان اصاب شيئا ان شيئا يكون سحر به العورة لا يحل
فانما سأل الاول لا يصير متنا للخصيص كما هو ظاهر ومسلم وظهر من هذا
المفهوم انه اصاب الطين الذي سحر به العورة يتعين السحر به وظاهر ان ذكر
الخبث من باب المثال ولذا لم نقل وان لم يصب شيئا سحر به عورته او ماله

التي هي حقيقة زراوة ان قال لباقر عليه السلام رجل خرج من سقبة عرياناً او سلب سائر عده
 شيئاً لم يلبس فيه فقال صلى الله عليه وآله وسلم فيها لان العلاء ليس في قوله من ان اصاب وقوله
 وان لم يصب يجمع الى الرجل المذكور وهو فاقد الثياب وكذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 الى من لم يجد شيئاً لم يلبس فيه ولا تأمل في شيء من ذلك والكل مسلم ولا دلالة فيها
 على التخيير بين الثوب عند وجوبها نعم يشير اليه ايضاً التعليق بوصف الشخص بالظاهر
 ذلك من الاستقرار ايضاً ان العوامة الله له على وجوب الركوع يقتضي ذلك بل في
 الاخبار ان المصلي ثلثة اكلات ثلث ظهور وثلث ركوع وثلث سجود وان اول
 صلوة احكم الركوع وغير ذلك من امثاله لكن دلالة الكل على التخيير ضعيف نعم
 يدل على وجوب تقديم السن بامسائر يكون حتى الطين على الصلوة بالايام
 انما ومنها ان سن العونة يجوز بالالسن مكنه جوازها بالخيش والورق اولى
 اما الاول فلغيره الى يحكي الواسطي عن بعض اصحابه عن ابي الحسن الماضى عليه السلام
 قال العورة عورة ثمان القبيل والدين والدين مستوراً بالاسنان فاذا استوف
 الغصيب والبعضيتين فقد سترت العورة واما الثاني فواضح ومنها انه يجوز
 السن بالثوب الرفيق مكنه جواز بالخيش والورق الحسن في الغاية الاولى
 ولا تأمل بالفصل بين افرادها فيطبق الدليل على المدعى ومنها انه يجوز
 السن بالنورة لقول الصادق عليه السلام في بعض الاخبار النورة ستره وايضاً
 على هذا في جامع المقاصد والذخيرة ففي الاول واضح المص في كونه يقول الصالح
 عليه السلام النورة ستره ولا دلالة فيه لامكان ان يراكونه ستره عن الناظر
 في الثاني اما ما يدل على ان النورة ستره فروايتان لكنهما غير نفى السند
 فالقول عليه السلام في كلا الاعترافين نظراً والمسلح لا يحسن
 اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها ولكن القول الثاني هو الاقرب ومنها
 الطين حيث لم يتمكن من السن الاية فلا يجوز له الايام بدلا عن الركوع والسجود
 كما صرح به في السرائر والمعتبر والمنتهى والتعريض والارشاد والذكرة وغيره

الذكرى والبيان وما شئت من الجعفرية ولك ومن هو ظاهر المراسم وجامع المقاصد
 وموضع من يبع وبالحكمة الظاهرة انه قد ذهب المعظم وصرح في ذلك بلزوم الانفعال في الايام
 وعدم جواز السن بذلك وجعله مقتضى عبارة نعم وادباً يظهر من الذي هو المصلحة
 وهو ضعيف لوجوه الاول ظهور عبارة المعبر عنه دعوى الاجماع على المخارضة قال
 لو وجدنا من جئنا سنه اجماعاً ولذا لو وجدنا في ان لو لم يجد السن
 بريح لوجب ترك الركوع والتجود والانتقال الى الايام بدلا عنها والثاني بظاهر
 اولاً لعدم قوله لا بعد الصلوة الا من خسه الوقت والظهور والركوع والتجود
 وقوله الصلوة ثلثة اكلات ثلث ظهور وثلث ركوع وثلث سجود وغير ذلك من
 الاطلاقات الامارة بالركوع والتجود وليس الايام على تقديم البدلية ما يبع
 بالاحسين واما ثانياً فلا صلا له بها ووجوب الركوع والتجود فيها اذا انحصر السائر في
 الطين بقدر تمكنه من الثوب السائر وتعلق وجوب الصلوة به ولا تأمل بالفصل
 وهذا وان امكن ان يعارض بمثله كالا يخفى الا انه ارجح لا اعتقاد بالمشهرة والاولى
 الركبتين الذين يترتب صدق اسم الصلوة عليها عند بعض الفقهاء على السن الذي
 هو شرط على تقديم عدم تحققه بالطين ثم الثالث العمومات الدالة على صحة
 مكنه ولو من غير سائر اصلا صرح منها بعض الصور ولا دليل على خروج محل اليق
 فيبقى مكنه وجاؤها لا يقال هذه العمومات كاي دل على صحة الصلوة مع سائر العورة
 بالطين والايام بالركوع والتجود وكذا يدل على صحةها بوجوبها من غير ركوع ولا
 سجود ولا تأمل بهذا التخيير فيجب تخصيصها باحد الطرفين ولا يرجح فيقطر الاستدلال
 بها لاننا نقول بتخصيصها بالاول اولى لا اعتقاد بالمشهرة ثم الرابع ان السن الطين
 ستر حقيقة فيندرج تحت الاطلاقات الدالة على كفاية مطلق السائر ودعوى عدم
 فهمها كما من الذكرى متعينة جداً وعدا شأنا الى ما ذكر في المعبر والمنتهى وكذا
 لو وجدنا وجب عليه ان يسن به بان يطيش عورة ثلثا انه ممكن من السائر بقدر
 الامكان فيكون واجبا في الاول وقوله النورة ستره وفي الثاني وبوجه

قوله في قوله قال ستره لا يقال يدفع ما ذكرنا اطلاق مفهوم الشرط في مفهوم الشرط
في قوله في صحيحه على بن جعفر المتقدمه اذا صاب حبسا ستر به عورته وام سلمه
بالركوع والتجويد لا يقول هذا لا يصلح للدفع لان التعارض بينه وبين بعض
ما تقدم من قبيل تعارض العام والخاص المطلقين وبين بعض ابرز من قبيل
العام والخاص من وجه كما لا يخفى ومن الظاهر ان الترجيح مع ما تقدم لوجه
عده لا يخفى وعلى المختار هل يجوز التسبب بالطين مع التمكن من التراب والورق
والخشب او لا يظهر الاول من السرائر والمعتبر والارشاد والمنتهى وكوه الدند
ومنع من بيع ونوع الجعفرية وحكاها في من عن عد ونظيرها حكمها عن الذميه
انه قول الاكثر بل ربما يظهرها حكمها عن المتبر دعوى الاجماع عليه وصرح بانها
في الذكرى جامع المقاصد والجعفرية وعاشية بع وهو ظاهر لك ومن وفيه
استدل في ذكرى لتقدميها على الطين لعدم فهمه من السائر عند الاطلاق
وبقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد فان ذلك لا بعد زينه ولا يفهم
من اللفظ ثم قال كافي الذميه والتحقيق ان ما ذكره في تقدميها على الطين
ان في تقدم الثوب على غيره والزينه كالانينا ول الطين كالايننا والخبث
ثم قال انما ومع تقدم الثوب على الخشب ونحوه لما تقدم من حديث علي
جعفر ولا نه اقرب من السائر الاختبار من الطين وبعده من السقوط والنسب
انتمى والمسئله محل اشكال فلا ينبغي فيها ترك الاضباط بمعارات القول الثاني
ولكن القول الاول اقرب بل احتمال مساوات الطين للثياب المتقدم اليها
الاشارة كما هو ظاهر السرائر والمراسم وموضع من بيع والجعفرية في غاية القوة
ولو حيف تناثر الطين في الارثاء لمعانه فقد قطع في ذكرى وجامع المقاصد
بعدم جواز نه ومنها الماء الكدر والوجل حيث لم يتمكن من السائر الاقرب
وتزولها ولم يترتب عليها ضرر ومثقه لا يجعل عادة وقد صرح بوجوب السائر
بذلك والانيان بالركوع والتجويد وترك الايام في المنتهى والذكرى والتجويد

والبيان والذكرى والدوس وعاشية بع والجعفرية وجامع المقاصد ولك ومن
والكف وهو ظاهر السرائر والنافع والارشاد والزياد والجمله هو المنتهى كما مر
في من فقال ولو وجد وجلا او ما ذكره راما لمعهور وجوب الانسار بها انتهى وصار
جامعه الى لزوم المعدول الى الايام وخ وعدم جواز التسبب لك قال في الموارك قال
في المعبر ولو وجد وجلا او ما ذكره راما لمعهور وجوب الانسار بها انتهى وصار
وهو لك وقال في الذميه القول بعدم الوجوب لاجل الصلح قوي لتقدم الدند
فان الاول الدالة على وجوب سترها باصدا الامر من المذكورين على الناظر اذ لم
يتضمن منع سديده تغير بعيد انتهى وفي كلا الوجهين نظير المتقدم عندي هو
القول الاول وعليه فهل يجوز التسبب بك مع التمكن من السائر بالثوب المتقدم
كما هو ظاهر اطلاق السرائر والنافع والارشاد والبيان او لا كما ذكرى والدند
وجامع المقاصد والجعفرية وعاشية بع ولك ومن اشكال وان كان الاحتمال
الاول هو الاقرب وكذا جواز التسبب بكما يسمى سائرا ويصلح للسائر عما ثبت
منه من تقدم اليه الاشارة وان كان من الافراد القادرة ولا يتوجب في
ذلك لما تقدم اليه الاشارة ولا نه لو لم يجوز السائر الامانة والسيرة لكان المراد
ما يصلح للسائر قليلة بمصوره وهو خلاف المنفاد من الاصحاب والاختيار والرد
في هذا الباب لانهم يصدوا وتقرضوا لبيان ما لا يجوز التسبب به لا يجوز التسبب
الا استطرافا ولا يصح ولك لا بعد كون الاول قليل الافراد يصلح للمعبر والضبط
والثاني كثير الافراد لا يصلح لذلك فمنه راجح فيما ذكرناه بالمنسوخ من القطن و
الكتان والقشور الذي لا يطلق عليه اسم الثوب والظاهر ان هذا مما اختلف فيه
وكذا يندرج فيه القطن والكتان والقشور الغيار المنسوجة وكذا يندرج فيه الثوب
والعظم والجعر وكذا يندرج فيه القاربه اذا لم يتقرب ويلبسها وقد صرح بوجوب السائر
حيث لا سائر غيره في الغدير والبيان ولو تصور بذلك سقط الوجوب كما يقطع
اذ هو ربا بالماء والوجل وقد صرح بقوط الاول في المنتهى فقال لو وجد ستر

نفسها كالباويرة ونحوها لم يلزم الاستدلال بها لان الضرر قد يحصل بدخول
في طلقه ولانه لا يحصل كمال الركوع والتجود انتهى والاخطى عدم الترتيب
مطلقا مع وجود الثوب وكذا الاخطى عدم الترتيب مطلقا مع وجود الثوب
وكذا الاخطى عدم الترتيب بالماء الكدر والوجوب مع الممكن من ذلك وحديث
لم يمكن الاثباتا الاخطى تقدم الوصل بل صرح بوجوبه في النوض فقال
الظاهر ان الوصل مقدم على الماء وان لم يستلزم لانه دخل في معنى الساتر
واشبه بالثوب والطين المقدمين على الماء انتهى وفيما ذكره من النظر كما
اشار اليه في الحديثه وينبغي التنبيه على امور ثلاثة اولها لو يمكن العادي
الذي لا يمكن من الترتيب مطعون ولو وجب خبره منع الناظر من نظره
الى العورة ومن الصلوة فيها بالركوع والتجود فهل يجب ذلك او لا
اختلف فيه عبارات الأصحاب ففي بعضها التصريح بوجوبه ولو جها
الصلوة فيها تأملا وليس فيه التصريح بوجوب الركوع والتجود وهو غير
كوفي والذكرى والعكس عن الشيخ وفي بعضها التصريح بوجوب الاولين
مع التصريح بوجوب الركوع والتجود وهو عبارة المعبر والمتنهي والتعريف
والبيان وجامع المقاصد والمعتبرية ذلك ومن نظم وجوه منها ما يمكن به
في المعبر والمتنهي وجامع المقاصد والروض بقاوا لما ان الترتيب يحصل عن
التأهل وزاد فيها عند المتن فقالوا ولا فم ان النضاق السابق شرط ومتمم
ايق بن فوج عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام الذي عنك به في
التعريف وجامع المقاصد ومجمله مؤيدا في المعبر والمتنهي انه قال المعاري الذي
ليس له ثوب اذا وجد حفرة دخلها فجد فيها وتركه وفيه كالموضع نظرا
اشار اليه بعض فقهاء عنه في ذلك فقال ولو امكن للمعاري ولو وجب حفرة
والصلوة فيها تأملا بالركوع والتجود قيل يجب لم يسل اوجب بن فوج قيل
لا استصفا فالقرواية والفتاا الى عدم انصراف لفظ الساتر اليه انتهى ومنها

عموم ما دل على وجوب القيام والركوع والتجود وعدم الدليل على بطلان
تفقد الساتر لا دليل على ذلك الاجماع وهو هنا مقصود والمنقول فيه لم
يعلم بشموله لاجل البحث وهذا القول هو الاقوى عندي وعليه فهل تقديم الوصل
والماء الكدر عليها او هي مقدم عليها او يجب بينهما مع امكان استيفاء الأفعال مع
احتمالات ولم اجد من تعرض لهذه المسئلة الا في جامع المقاصد والمعتبرية والروض
ففي الاول بعد التصريح بالاختيار وعلى هذا فيجب تقدمه على وولوج الوصل والماء
الكدر واذا قدر استيفاء الأفعال فيها اجماع الامكان فيجوز التحيز لاستواءهما في
كون كل واحد منهما لا يجد سائرا حقيقيا وتقدم الوصل لانه اقرب الى الثوب بطريق
البدن لا من بعض لهما من دون اعتبار امكان غيرها وفي الثاني مع فقد الخيش
فالطين ثم الماء الكدر ثم الحفيرة وفي الثالث وظ كوى تقديمها على الحفيرة والتحقق
ان التجود للمأصورية في الحفيرة ان كان هو المأمور اختيارا فهو دال على سعة
الحفيرة وحج بعد تقديمها عليها مع امكان استيفاء الأفعال فانها في النص بالساتر
والحفيرة اشبه بالبعث الصيق الذي لا يجد سائرا تقديمها عليها او صرح بل الظاهر
ان الوصل مقدم عليها مع عدم منافاة لاستيفاء الأفعال واحا الماء الكدر ان
يمكن من التجود ففعله مأمور وان يمكن في الماء ماضية واولى بالتقديم وكذا لو يمكن
من الحفيرة دون الماء ففي تقديمها نظرا من كون الماء الصيق به ودخل في الساتر
ومن صدق الساتر في الجملة وامكان الأفعال وورد النص على الحفيرة دونه في
الاتفاق على وجوب الاستئذان ودونه بتقديم المالح اوجه ولو لم يقصر في الصلوة استيفاء
الركوع والتجود كصلوة الخوف والجنابة سقط اعتبار هذا المخرج ومن الأصحاب
من قدم الماء الكدر على الحفيرة معهما من قدمها عليه واخر الطين عن الماء
الكدر وهو غير واضح ويظهر من العلامة استواء الجمع حتى الخيش مع فقد الثوب
ووجه اشتراك الجميع في الخروج عن معنى الساتر المتعارف شرعا المعهود
وقد عرفت ما فيه انتهى والتحقيق ان يقال ان حصل مع الساتر مع كل من الثلاثة

وامكن مع كلهما من استيفاء جميع ما يجب في الصلوة فيجب فيها وان لم يكن مع بعضها استيفاء جميع
 المسجيات ويجوز الاقرين من الشوب والاشبهته به وورود النص عليه لا يصير مرجحا
 ان لم يحصل مع التمسك مع كلهما وامكن مع كلهما استيفاء جميع ما يجب في الصلوة عند التمسك
 اشتركت فيهما كما ولا ترجيح وان حصل مع بعضها مع التمسك دون القدرة على جميع الواجبات
 ومع الاقرين القدرة على جميع الواجبات دون مع التمسك في التمسك نظر فلا ينبغي ترك
 الاضمار بالاثبات بجميع الجملات وان اشتركت في صدق اسم التمسك وعدمه ونعذر
 مع بعضها اكثر الواجبات ومع الاضمار الاقل فانظر ترجيح الاضمار الثالث صرح في الذكرى
 وجامع المقاصد وما شيه مع ومن ذلك بان السطاط الضيق مكره حكم الجفيرة وهو جيد
 وصرح في الاول والاخير بان اول الثالث صرح في كرى وجامع المقاصد وما شيه مع
 والجفيرة ومن ذلك بان الحب والحاسة كالجفيرة وهو جيد الرابع صرح في كرى
 وما شيه مع ومن ذلك بان النابوت كالجفيرة وهو جيد العارى والناقد
 لما ترجيح اقسامه الغير المتكلم منها بوجه من الوجهة لا يقطع عنه فرض الصلوة
 كما في الخلاف والشرائع والمعتبر والمنتهى والتعريب والتبصرة والتذكوة والذكرى
 والبيان والتفتيح وكثر العرفان والجفيرة والمدارك بل الظاهر انه يجب عليها
 صرح به في حمله من الكتب ففي المعبر لا يقطع فرض الصلوة مع عدم التمسك وعليه
 علماء الاسلام لانه شرط مع التمكن فلا يقطع الشروط بغيره وفي المنتهى الفاضل
 لا يقطع عنه فرض الصلوة وهو مذهب علماء الاسلام لانه شرط للصلوة مع
 الممكنة فلا يقطع الشروط كالاستقبال وفي التذكوة لو لم يجد ساترا لم يقطع عنه
 فرض الصلوة اجماعا وفي الذكرى لا يقطع الصلوة بعدم التمسك اجماعا وفي المدرك
 اجمع العلماء كما في ان الصلوة لا يقطع مع عدم التمسك وفي الكنف ولو فقد
 الجمع صلى عاريا اجماعا رجلا كان ام امراه وفي التماسك ولو لم يجد المصلي ساترا
 لم يقطع عنه الصلوة اجماعا كما في المنتهى وكري وغيرها انتهى وهل يجب
 على العارى المفروض المنفرد بالاثبات بالصلوة المفروضه التي يجب فيها القيام

فانما اول الصلوة فيه الاصحاب على قول الاول انه يجب عليه الصلوة فانما مطلقا
 ولو لم يامن من المطلق وجب بالحد وهو المعنى في التمسك فانه قال فانه لم يقد ر على التمسك
 يصلى فانما سوا كان بحيث يطلع عليه او يطلع التمسك انه يجب عليه الجلوس مطلقا
 ولو لم يامن من المطلق وعدمه اطر وهو السيد على ما حكاه في المعبر وهي والتعريب ولقد
 ون كرى والتفتيح وجامع المقاصد ومن ذلك والتعليق الجاهلية وحكاه في الكنف
 عن جماعة فقال واوجب الصدوق في الفقيه والمفتي والسيد في الجمل والمصباح
 والبيان في المنفعة والتهديب الجلوس مطلقا انتهى الثالث التحريم في القيام و
 القعود مطلقا وهو المعبر على ما حكاه في التفتيح فانه قال في المعبر والتحريم في القيام
 والقعود وكذا حكاه عنه في التماسك وانه قال فلا فالمعبر وبعض من تأخر فخر ابن
 الارمين وظهر من المدارك المصير اليه فانه قال اقبل المعبر في المعبر التحريم في القيام
 وهو حسن وان كان المشهور هو طر واولى وكذا يظهر من الذخيرة المصير اليه
 فانه قال في جملة كلام ولا يحق ان حمل الاخبار المطلقة على التفصيل تأويل بعيد
 والحمل على التحريم اقرب وح يمكن حمل خبر التفصيل على التفصيل الرابع انه يجب
 عليه ان يصلى فانما ان كان يامن ان يراه احد وان كان لم يامن وجب عليه ان
 ان يصلى جالسا وهو الخلاف والشرائع والنافع والمعتبر والمنتهى ولقد
 التذكوة والارشاد والتعريب والتبصرة والقواعد والبيان والدروس والذكرى
 والتفتيح وكثر العرفان وجامع المقاصد والجفيرة والتوض وشرح المفاتيح
 والرياض والتعليق الجاهلية وموضع من المدارك وفي جامع المقاصد والذكرى
 والتفتيح والذخيرة والتعليق الجاهلية هذا التفصيل مذهب اكثر الاصحاب وفي
 لفت وك الكنف وشرح المفاتيح وغيرها هو المشهور بين الاصحاب وفي
 الرياض هو الاظهر الاظهر بل عليه عامة من تأخر الامن نذكر القول الاول
 بوجه منها ما انه بقاء وجوب القيام فيما اذا حصل بعد التمسك بعد التكليف بالصلوة
 فانما ولا تائل بالفصل من هذه الجهة على الظاهر واجاب عن هذا في الرياض فقال

احد الحلي بالاصول المذكورة على وجوب القيام وفيها معاوضة في صورة عدم الاذن من
المطلع بما على الاصول الاخرى على لزوم الحرج من الناطر المحترم وبعد التماس الاذن
الترجيح وهو مع الاذن للثبوت المرجحة مضافا الى الاخبار الاممية والرواية المصنعة
مع اننا قد لم نعمل خلافا لجماعة بل ادعى في حق خلافا لاجماع وهو لزوم الجلوس
مع عدم الاذن من الناطر اجماع الامامية ومنها عموم قوله عليه السلام لا صلوة لم يتم عليه
في الصلاة ومنها ما اشار اليه في المقبر والمنتهى فقال لا اجمع ما لك بقول النبي صلى
الله عليه وآله صل ما لم تقم لم تستطع بما لا اجمع اجابا عنه في الاول وجوابه ان
نظم ان القيام مع القدرة شرط لكن متى القدرة اي شرط ولا فم سقوط شرطه
هنا وفي الثاني الجواب اننا نقول بموجبه لانه حاله من تمكن من القيام فيجب عليه
وفي حاله خوف المطلاع يجب عليه سعي عودته وهو غير ممكن الا بالجلوس فيجب
فيقطع القيام المقبر الشرحي ائتمى واما يدفع هذا ما اشار اليه في الكشف فقال في
مقام ذكر حجج ابن ادريس ولا استنباط الدبر بالايدي والقبول باليدين ائتمى وفيه
نظر ومنها ما اشار اليه في لف وجامع المقاصد والكشف فقالوا اجمع ابن ادريس
بان القيام شرط في الصلاة ولكن فيها مع القدرة وهي ماصلة هنا فلا يصح الصلاة
بدونه واجاب عنه في الاولين فقد الاول والجواب المنع من كونه شرط مطلقا لجمع
استقار وجه الفتح وهنا وفي الثاني والاخبار مع فري حجة الاكثر حجة عليه
ومنها الخبر ان احدهما اخبر على بن جعفر الذي وصفه في حق ذلك والكشف وشرح المفاتيح
بالصحة عن اخيه موسى عليه السلام وان لم يصب شيئا يتي به عودته او ما وهو تامل
واما ما اخبر عنه عبد الله بن سنان الذي وصفه بالصحة في الذخيرة والكشف وشرح
المفاتيح وعبرها قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل ليس معه الاسراويل
قال يحل التكه منه فيظلم فيطرحها على عاتقه ويصلي قال وان كان معه سيف
وليس معه ثوب فليغسل بالسيف ويصلي فانما واجاب عنهما في شرح المفاتيح فقال
ولا يجزئهما على ما اذا من المطلاع بلا حظه ما هو فيما وعبد الله بن سنان الراوي

روي وجوب الجلوس على الصوم الذين يصلون جماعة فكيف يروى ما فيها ولم يقل
بان الاصل الصلوة فانما الاقوال التي من المطلاع ما بان الصحيح الاحتجاج الى التخصيص
الاصول من وجوب الايمان بالواجب الامانة عدم الوجوب وللقول الثاني وجوه
ما اشار اليه في المقبر والمنتهى والذكر في الكشف من خبر زرارة الذي وصفه الحسن
والمنتهى وجامع المقاصد ذلك وخبره والكشف وشرح المفاتيح وبالصحة في غيرها قال
قلت لا يجرى جعفر عليه السلام رجل خرج من حنيفة عريا اذ سلب ثيابه ولم يجد شيئا يغطي
فيه فقال يصلي اياها فان كانت امرأة حنيفة يد لها على فرجها وان كان رجلا وضع يده
على سويته ثم يجلسان فيوميان اياها ولا يجلسان ولا يركعان فيند واما حلقها فيكون حلقا
برؤسها قال وان كانا في ماء او بحر لم يجز لم يسجد عليه وموضوع عنهما التوجه فيه برؤسها
في ذلك اياما ورفعهما بوجه ووضعهما قال في الحلائق رواه في رواية الحنيفة برؤسها
وزاد يكون سجودهما اخفض من ركوعهما وفي كبرى ورواه العامه عن عبد الله
بن عمر قالوا ولم يخافا الله واحاب عن ذلك جماعة ففي المقبر لعل علم الهدى استند
الى روايه زرارة وجوابه المعارضة بخبر علي بن جعفر وفي المنتهى اخبر السيد باري واه
الشيخ في الحسن عن زرارة ونجس سماعه والجواب انه يحول على حاله خوفا المطلاع
لا انه مطلق وجديتا مفعول فيجوز عليه وفي شرح المفاتيح واما حسنة زرارة بابراهيم
بن هاشم وخبره بمسجد قمره يجلسان او على ما اذا اجتمعا كما هو ظاهر اخبار كذا
لا يخفى ويؤكد ما ذكرناه من ملاحظة هذه الرواية فلا حظا ومنها خبر عبد الله بن سنان
الذي وصفه بالصحة في ذلك وخبره وشرح المفاتيح قال سالت عن قوم صلوا جماعة وهم
عرا قال يتقدمهم الامام بركبته ويصلي بهم جلوسا وهو جالس قال في المدارك
والحكم بالجلوس مع الجماعة يقتضي جواز ذلك لا يقبل ترك الركن لتحصيل
الفضيلة فاصح ائتمى ومنها خبر اسحق بن عمار الذي عده من الموثق في شرح
المفاتيح وعنه عنه عن قوم قطع عليهم الطريق فقاموا عرا بانا وحضرت الصلاة
كيف يصنعون فقال يتقدمهم امامهم فيجلسون خلفه ويروى اياها بالركوع والتوجه

وهم يكفون وليسجد ون خلفه بوجههم واجاب وشرح المفاتيح عن هاتين الروايتين
فقال بعد الاشارة الى مذهب السند ومستند مرجح في صورة عدم الأمن من المطلق
وهو صحيحه عبد الله بن سنان وموثقه اسحق بن عمار عنه ومعلوم ان المشهور قالوا
بوجوب الجلوس مع عدم الأمن من المطلق والقيام مع الأمن منه وظاهر ان المراد
من المولى هو هذا المعنى لا يحقق الرواية بالفعل فافق ك من ان الحكم بالجلوس
مع الجماعة فيه ما فيه فتم هذا انتهى ومنها ما اشار اليه بعض الاجل فقال روى
في قرب الاسناد عن السيد بن محمد عن ابي الجعفي عن الصادق عليه السلام عن ابيه
عليه السلام قال من عرفت ما به فلا ينبغي له ان يصلي حتى يخاف وهاهنا الوقت ينبغي
سما ن ان لم يجد صلى عاريا جالساً يرمى اعماء ويجعل سجوده اخفص من ركوعه
وان كانوا اجاماً عند منكم تباعدوا في المجالس ثم صلوا ككفرادى ومنها خبر محمد بن
علي الحلبي قال الصادق عليه السلام عن اصابته حساسه بالعلماء وليس عليه
واحد اصابته انتهى قال بنهم ويطرح ثوبه ويجلس يتجمل ويصلي فيه اياماً ومنها
خبر سماعة عن الحسن بن محمد بن محبوب واحد واجيب فيه انه يصلي عرياناً قاعداً
ويومئ قال بعض الاجل كذا في رواية كذا في شيخ عوض قاعداً قائماً وللقول
الثالث ما ذكره في المختار نقال ويحتمل الصحيح بين الامرين لمبادروا به علي بن
جعفر اه ومع معارض الروايتين يلزم التحيز فان قلنا بالتحيز فهو لاستصحاب
الرواية بطريق مهال الرواية عن ابي عبد الله عليه السلام في كونه قال ابو حنيفة
يحب بين القيام والقعود والعقد افضل لانه لا بد من ترك فرض في كل من
الفصلين فيحيز بينهما وللقول الرابع وجوه منها الاجماع المحكي في الخلاف وفي
التذكرة ففي الاول دليلنا على وجوب الصلوة قائماً طهره الاحتياط فانه ان
صلى كذلك رسد منه سفين واذا صلى من جلوس لم يزل منه واما اسقاط
القيام بحيث ما طناه فلا جاع العرفه فايده فاذ لم يكن ذلك الا بالقعود ويحتمل
ذلك وفي الثاني ولو لم يجد العارى ستره قال علياً صلى جالساً ان لم يأت

المطلق ويكون ركوعه وسجوده بالاياء وان امن المطلق صلى قائماً وركع ويسجد الا
ومنها ما ذكره في التذكرة والتمهي وتفي الاول فقال لان القيام قد يقطعها
فيقطع مع خوف المطلق للامتناع واما ركوعه وفيه تحس ولو اضنه صلى قائماً لعدم الوجوب
لنقط القيام وفي الثاني الاقرب ما قاله الشيخان لنا انه مع حاله الامن من الرواية
فيمكن من القيام فيجب عليه والمانع وهو كنف العورة لا يظهر اثره مع الامن فلا
يعيد به اصابه الخوف فانه يجب عليه الاستئذان ولا يمكن الا بالجلوس والاياء
وفي الثالث لنا ان ستر العورة واجب ولا يتم الا بالجلوس فيكون واجبا ومنها
جملة من الاحتياط منها ما عكس به في لف والمعتبر وكري والتفخيح وجامع المقاصد
والروض والدارك وشرح المفاتيح والكشف والزياض وغيرهما من ضرائف
مكان عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً فذكره
الصلوات انه يصلي عرياناً قائماً ان لم يره احد وان راها احد صلى جالساً لا يقال هذه
رواية فلا يصح الاعتماد عليها الا بقدر هذه المناقشة منيفه لما اشار اليه جماعة
تفي الذكوري اما المرسل فاذا تأيدت بالشهرة صارت في قوة المسانيد وخصوصاً
مع ثقة المرسل وعبد الله بن مسكان من اهل الثقات من اصحاب الكاظم عليه السلام
وروى قيلك عن ابي عبد الله عليه السلام قال الشيخ الجليل ابي النصر محمد بن معروف
العباسي كان لا يدخل على ابي عبد الله عليه السلام شفعه الا يوفيه حتى اجل له وكان يسمع
من اصحابه وماى ان يدخل عليه قلت لعله انما دخل على الكاظم عليه السلام مع اقتناعه
من الذخول على ابيه عليه السلام لقرينه وقرب العلم والعمل حتى صار في زمان الكاظم عليه السلام
اهلاً للذخول عليه وفي التفتيح ما ذكرناه من التفتيح فهو مدلول مرسل ابن مسكان
لكنه موكب الشهرة مع كون الرواية ثقة وفي الروض وشهرة العمل بها وجلال رجال
مرسلها يجزى ضعف ارسالها وقد نقل علماء الرجال من الاصحاب ان سبب ارسال
ابن مسكان اصابته المروية عن الصادق ع اطلاقه حدرا من عدم توقيفنا عليه
عليه من تعظيم عند رويته فذلك الذخول عليه لذلك وروى عن غيره وفي شرح التفتيح

مسند المشهور صحيح ابن مسكان ولا يفرق الا بارسال فلو ان ابن مسكان من اجمعت العصابة على الصحيح
ما يصح عندهم ما انا الى ان رواها في غير مسند مقلد عامعا ما في صحيحه عنده حجة بيده وبين
ر هذا مصافا الى الاخبار بالشهرة العظيمة ويحسب بن ابي عمير في الكشف قلت على الخبر انهم
الاخبار الى خبره ابن مسكان وشهره العمل به بغير العمل على رفعه من غير حاجة الى ما في
كثير من ان المرسل اه وفي الراي من الضعف صحيح بن عمل الاكثر مع انها مروية في الجاه
بطريق صحيح وان فيه اضرار شابه الا بارسال ومنها خبر اخر لابن مسكان مروى عن حماد بن
البرقي وقد وصفه بالحق في الكشف وشرح المغايب وغيرهما عن ابي جعفر عليه السلام
في رجل عريان ليس معه ثوب قال اذا كان بحيث لا يراه احد فليصل فانما وقد يقال
هذه الرواية ابن مسكان كما اشار اليه في الكشف فقال لكن في رواية ابن مسكان
عن ابي ابي بصير عليه السلام من غير ارسال عن سنان بن ابي عمير عن بعض الاجل فقال اسبعا
رواية ابن مسكان عن ابي جعفر عليه السلام بعيد فان الطهارة لا يراه وان كان انما عدا
في اصحاب الصادق عليه السلام وفيه نظر ومنها ما اشار اليه بعض الاجل فقال
نقل شيخنا المجلسي عن نوادر الرازي انه روى باسناده عن موسى بن
جعفر عليه السلام في العريان ان رآه الناس صلى فاعدا وان لم يره الناس صلى فانما
وسروى في غير مسند قال وروى في الرجل يخرج عريا فاحذر ركه الصلوة
انه يصلي عريا فانما ان لم يره احد وبهذه الاخبار يجمع بين الاخبار والامر بالقيام
مطه والاضمار بالجوهر ويكون شاهداً لا يثبت الا ما ذكر في صفة
فقر الاول بعد الاشارة الى القول المفروض مسند الجمع بين ما اطلق من الامر
بالقيام في خبر علي بن جعفر والامر بالمجلس في خبر زرارة ويشهد لهذا التفصيل
رواية ابن مسكان فيجعل اطلاق الروايتين على هذا التفصيل جميعا بين الاخبار
وهذا من اطراح بعض ما يجمع ان كان الجمع وفي الثاني لنا ان فيه جميعا بين ما دل على
وجوب القيام كصحيحه علي بن جعفر وما دل على كونه زهرا و صحيحه عبد الله بن
سنان ويدل على هذا التفصيل صريحاً ما رواه الشيخ في الصحيح من ابن مسكان اه انتهى

وهذا الجمع اولى من حمل هذه الاخبار على الاستحباب كما توهم في التوجيه فانه قال
ويمكن الجمع بين الاخبار اما بحمل المطلقة على التفصيل اسنادا الى الخبر المفصل فانه
وان كان مسند الا انه صحيح الى ابن مسكان وهو من اجمعت العصابة على
صحيح ما يصح عندهم فكثير من الاخبار المعتبرة واما بحملها على الخبر المتعدد الذي
المفصل ولا يخفى ان حمل الاخبار المطلقة على التفصيل تأويل بعيد والحمل على الخبر
وح يمكن حمل خبر التفصيل على الفضيلة انتهى وذلك لان الحمل على الاستحباب متعلق
للتقيد في الامر في الاخبار والمفصل وفي الامر في الاخبار المطلقة اما الاول فلان
الامر حقيقة في الوجوب فحمل على الاستحباب محال واما الثاني فلان الامر حقيقة
في الوجوب العيني فحمل على الخبر في محال ولا يمكن الجمع بالتفصيل فانه لا يلزم الا
التفصيل في الاخبار المطلقة كما لا يخفى فيكون اولى اما على القول بالوجوب التقيد
على المحال كما هو التحقيق فواضح واما على القول بالتوقف فلان المجاز الان على
تقدير حمل المفصل على الاستحباب اكثر من التفصيل كما لا يخفى والظاهر انه
لا خلاف في لزوم ترجيح التفصيل فتم وبهذه الاخبار والمفصل يجمع بين العموم
الدال على وجوب القيام في الصلوة والجموعات الامر بلبس العورة مع ان
التعارض بينهما في محل البحث من قبل تعارض العمومين من وجه فترجح الاول في
صورة الامن من المطلق باعتبار اعتقاده ح بالشهرة العظيمة التي لا يبعد معها
دعوى شذوذ والمخالف ويرجح الثاني في صورة عدم الامر باعتبار المذكور فتم
فاذن المعتمد هو التفصيل الذي عليه المعظم وينبغي التمسك به على صور الاول هل به
يترتب على المختار في الصلوة دأما العلم بعدم المطلق فلم يعلم به يصلي جاك او يجوز
فلو علم بوجود المطلق صلى جاك اشكال والتحقيق التفصيل فيقول ان المسئلة حمل
الى صورته ان يعلم بوجود المطلق المناظر اليه من اول الصلوة الى آخرها وهذا
لا اشكال على المختار في وجوب الصلوة جاكاً ومنها ان يعلم بعدم وجوده كذلك
وهذا لا اشكال على المختار في وجوب الصلوة فانما ومنها ان يقن بوجوده وهذا

في وجوب الصلوة حال الشك من اصاله واساله عدم وجودناظر في بعض وجوبها في
 بعدم الغالب الفصل في الظاهر وظهور الاجابة في ان الشرط الجلبوس عدم الروية وهو
 معلوم وعدم العلم بالشرط يقتضي عدم العلم بالشرط وهو لم يتم دليل على قيام الظن
 مقام العلم هنا ومن اصاله بقاء الناظر في بعض الصور فيبقى الباقي بعدم الغالب بالفضل
 على الظن فاذن المستفاد من عبارات معظم الاصحاح الثاني ان المختار في اقسام الظن هنا
 مقام العلم فان في الشرايع والتنافع والتبصرة والتجويد والاشارة والذكره وعدله
 والبيان وكذا العرفان وجامع المقاصد والتمسح وغيرها يصلي قائما مع الاذن المطلق
 وجامع عدمه ومن الظاهر ان الاذن من ذلك ليس بحاصل له في محل البحث فكون
 شرط الجلبوس متحققا ولم يشك في وجود خلاف فيما ذكره نعم في المصير قال شيخنا
 ان كان بحيث يراه احد صلى جالسا والا قائما ولكن بمجرد هذا لا يمكن الحكم بوجوده
 وكذا لا يمكن الحكم بذلك بما ذكره في جامع المقاصد وفي الاول المراد بان المطلق
 عدمه في الحال وعدم توبعه عادة كالمصلي في بيت وجده وفي الثاني لو فقد الجمع
 صلى عاريا قائما مع امر المطلق في الحال وعدم ترفعه عادة كالمصلي في بيت وجده بحيث
 يامن من دخول احد وتنقطع وضع عن الناس وجامع عدم المطلق بالمعنى المذكور
 انتهى فمما يلاحظه الظاهر من القائمين بالاحتياط ان المباح في الجلبوس والسام هو الامن وعدمه
 وهو متحققان في صورة الظن فاذا ن الحكم بوجوب الصلوة جالسا في محل الفرض في غاية
 القوة خصوصا في صورة سبق العلم بوجوده ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط فيصلي
 ان جالسا واخرى قائما مطلقا وفي صورة سبق العلم بعدم وجوده ومنها ان يظن بعد
 وجوده وهنا في وجوب الصلوة قائما اشكال ايضا ولكن احتمال الوجوب خصوصا
 في صورة سبق العلم بعدمه في غاية القوة ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط في المعرفة
 مع فصلين مرتين كما تقدم ومنها ان يشك في وجود المطلق شك متساوي الطرفين
 وفي الحكم باحد الطرفين من وجوب الصلوة قائما ووجوبها جالسا اشكال و
 لكن الاول في غاية القوة للعموم الدالة على وجوب الصلوة قائما ولا يعارضها

الطلاق الاخبار الدالة على وجوب الجلبوس مع لا تنصرف الاطلاق الى غير محل البحث
 لدورته في الغاية فم ولا نها وان كانت متعددة ولكن المقيد منها قليل ولا
 كان ما دل على وجوب القيام كالا يخفى ولا يعارضها العموم الدالة على وجوب
 السجدة المنع منها فم ولكن ينبغي ان يراعى مراعات الاحتياط هنا كما سبق الثاني المصلي
 قائما او اطلع في الاساء فله يجب عليه الجلبوس ح اولاه اشكال ولكن الاقرب الاول علا
 بعموم الظن النعم والفتوى الثالث المصلي جالسا اذا علم في الاساء بعدم المطلق فله يجب
 عليه القيام اولاه اشكال ولكن الاقرب الاول الزايع هل المراد بالمطلق هنا من
 يحرم نظره اليه فلو كان محرم وجوب الصلوة قائما انما والمراد به كل البالغ ذكر كان
 او ابنى او خشي محرم كان اولاه اشكال ولكن مقتضى عموم النصوص والفتاوى
 الثاني فهو الاقرب وهل الصغير الذي لم يبلغ حكمه حكم البالغ مطلقا ولو كان غير
 مميزا ولا مطلقا ولو كان مميزا او يكون حكمه حكم البالغ اذا كان مميزا والافلا احتمالا
 ولكن التحقيق ان المباح صدق المطلق وعدمه حقيقة وصدق عدم روية احد وعدمه
 حقيقة وعليه والاحتمال الثالث في غاية القوة وعليه ملوك في كون المطلق
 مميزا او غير مميز فلا يبعد الحكم بوجوب الصلوة قائما مع وجوده الرابع يجب على
 العاوى المفروض الايمان بدلا عن الركوع والتجويد ويجب عليه تركها وتقدم
 بوجوب في الشرائع والتنافع والتبصرة والتجويد والتمسح والذكره
 ولت والاشارة والذكرى والبيان والتمسح والجفيرة وحاشية مع و
 جامع المقاصد وكذا العرفان والروض ولك ولك وخبره وشرح المفاتيح
 والزياد من وجه يظهر من المحكي في الكشف عن جماعة خلاف ذلك فانه قال اما
 الايمان للركوع والتجويد فذكره الصدوق والشيخ مع فهمه على كونه التجويد
 اضطر والجلبي وابن ادريس وابنا سعيد ناصين عليه في القيام والقعود جميعا
 ولم يذكره سلا سلا والشيخ وابنا حمزة والراجح الا اذا صلى العراه جماعة بل وجوب
 الايمان على الامام خاصة وعليه الاصحاح والجامع انتهى وهو ضعيف بل المعتمد ما

الأولون وكلهم جلد من الأخبار المتقدمة وظهور عبارة كره في دعوى الإجماع عليه وتنفاد
 هذه الدعوى من شرح المفاتيح فانه قال الكل متفقون على كون الصلوة بالإيماء انتهى
 ويؤيد ما ذكره عدم نسب احد من متقني الاصحاب على وجود خلاف في المسئلة ولا
 فرق في وجوب الأيماء بين كون قائما او جالسا كما هو مقتضى الكتب المتقدمة المعتبرة
 بوجوب الأيماء وعلى في الكتف عن ابن زهره خلاف ذلك فانه قال ونص
 ابن زهره على ان الأيماء اذا صلى جالسا اذا صلى قائما ركع وسجد وفي كتب ائمة الأئمة
 فيها سوى النهاية فيها الأيماء جالسا مع التجرد الخفض والرد فيه قائما مع غير
 الأيماء من انه اقرب الى التردد بعد عن الهيئة المستكره في الصلوة ومن انهما
 ركعتان والسنن ذنبه وكما ان الاركان ولا يسقط الزكوة لسقوط الرتبة قلت وفيها
 بين الإمامين للامتنع حال القيام وحده هذه انتهى وهو ضعيف كما لعلمه التي ذكرها
 في الكتف قال في الترياح انها اجتهد في مقابلته النص المتعبر هل يجب ان يكون في
 الأيماء بالترأس او لا بل يكفي مفهومه بأي نحو حصل يظهر من الملاحق التراب والشر
 والتبره والتعريف ولفظ وكراهه والارشاد والتمهي وكثر العرفان والحقيرة و
 جامع المقاصد وحاشيه يع والاطلاق جلد من الأخبار المتقدمة مع الثاني وصرح
 بالاول في كراهه ونهض ذلك ومن وكراهه وشرح المفاتيح ويظهر
 من الترياح وصرح فيه بانه صرح بذلك اكثر الاصحاب وفي جلد من النص
 واجتمع عليه في كراهه بوجه فقال يجب الأيماء بالترأس لمجرد رآه ولما فيه
 من قرب الشبه بالركع والاسجد وقد قال الفاضلان في المعبر وكراهه والنكاحية
 يوجب المرفيع براهه فان تعدد فبالعينين فيما اولى ووافقه في الشقيج والاحتياط
 بالاولين وهذا القول احوط بل هو المعتمد وعليه لو تعدد الأيماء بالترأس فكل
 يتعين بالعينين او لا صرح بالاول في كراهه وشرح المفاتيح واستظهر من الاضاح
 فقال الأيماء للركوع والتجود لا بد ان يكون بالترأس فان تعدد فبالعينين كما
 انظر من الأخبار وعليه ففهمنا الأخبار بل بعضها صرح فيه مثل حسنة زارة

وما ورد من جلد التجرد اخفض من الركوع انتهى وهو احوط وان كان في تعينه
 نظرا بل الاحتمال الثاني في غاية القوة السادسة هل يجب ان يكون الأيماء للتجرد الخفض
 من الأيماء للركوع او لا بل يجوز المشاوي واخف فيه ما للركوع صرح في الذكرى وحاشيه
 يع والحقيرة وجامع المقاصد وقض بالاول وظهر وجوه منها فاعده الاحتياط وبها
 نظر لانه فاعها بالاطلاق اكثر الأخبار والمتقدمة وبعضه اطلاق الامر بالصلوة
 وعدم قوله لا يقاد الصلوة الامن خمسة الوقت والظهور والقبلة والركوع والتجود
 ومنها ظهور عبارة كراهه في دعوى الإجماع عليه فانه قال فان الاصحاب وليكن
 التجرد اخفض هنا وفي المرفيع يعني زيادة الاتصاف في التجرد عن الاخفاء
 في الركوع بالإيماء كما كان الاخفاء في التجرد الحقيقي ازيد والظاهر ذلك واجب
 وفيه نظر للمنع من ظهور العبادة في دعوى الإجماع بل هي ظاهرة في الخلاف كما ينبغي
 سلمنا ولكن ان تقتضي الملاحق اكثر العبارات عدم وجوب ذلك ومنها ما تمسك
 به في كراهه وجامع المقاصد ومن فقالوا يجب ذلك لتحقيق الفرق بين الركوع
 والتجود انتهى وفيه انه مصادره ومنها ما تمسك به في كراهه فقال ان ذلك قائم
 لتقرب من الاصل وفيه نظر للمنع من لزوم ذلك لعدم الدليل على ذلك وشك
 خبراني التجرد المتقدم وفيه انه منيف السند لا يجوز الاعتماد بغيره فضلا
 عن تعينه الاطلاقات به ولعله لما ذكرنا اعترض في كراهه وصبره على القائلين
 بالاول بانه تقييد للنص من غير دليل فاذا ان الاقرب الثاني كما هو ظاهر الملاحق
 التراب وبع والتبره والتعريف وكراهه ولفظ وهي والارشاد وكثر العرفان
 وظاهره وكراهه ولكن الاول احوط الرابع صرح في كراهه وجامع المقاصد
 وحاشيه يع وفي كراهه بان يجب في الأيماء الأجنباء بحسب الممكن بحيث
 لا تبد والحرارة قال في كراهه استحبها بالاصل ويظهر من التراب وبع والتبره
 والتعريف وكراهه ولفظ وهي والارشاد وكثر العرفان وكراهه وعدم وجوب
 ذلك وربما يظهر من موضع من كراهه فانه قال ويمكن الاجتهاد بجميع الأيماء بالترأس

فقد انما وانه انتهى وهذا هو المقصد لا لطلاق الاخبار المتقدمه وقد يمد به في كونه
وبعضه اطلاق اكثر القناوى وما ذكره في شرح المنافع فقال ويظهر من الحسنه
وغيرها ان الامور بالاياء والمنع عن الركوع والتجويد لا يلبد وما خلفه الكلف
يجب الاحتياط بحجب الامكان والجالس وان امكنه الركوع الا انه لما كان التجويد
احفظ بحسب الاصل يلزم من جعله كذلك وشي من الخلف او يكون الاخذ بالثواب
والركوع الى قريب ان يسوى ظهره كما هو الواجب على القائم في الركوع من دون
ان يبدوا شي من ظهره ولعله اظهر باليسه الى طاهران وايات والظمن المشهور
كفا بالاياء عن الركوع والتجويد وفي كرى ذلك وجوب الاحتياط فيها بحسب
الامكان مع عدم بد والعوره فيه وكون التجويد احفظ من الركوع تحصيله
للفرق بينهما وهو ان مقتضى ما دل على وجوب افعال الصلوة ووجوب
الايان بهما هما امكن لقوله لا لا يدرك لا يترك كله وقوله الميسر ولا
يسقط بالمعسور وقوله اذا امرتكم بشي فاقبلوه ما استطعتم مضافا الى
الاستصحاب وفتوى المشهور موافق لظاهر الاخبار لئلا يثبت على وجوب الايام
الا ان بقي الهوى الى الركوع والتجويد ليس من لوازم الصلوة بل انما هو الانتقال من
القيام الى الركوع ومنه الى التجويد وحيث تقدم ما ذكره الركوع والتجويد فلا حاجة الى هذا الهوى
او يقال لما كان الواجب المكلفين بالقدار الممكن بحيث لا يبدوا شي من ظهره بما يجب
على بعضهم في بعض الاوقات او ثوبا في الخاطر ليس معه حضور القلب مع وتعمام
في شكله العرى من غير تقصير منهم اصلا فاسب ذلك التخييف والتسهيل لانه تعالى يريد
اليسر والملايه ليله التيمم والمجس من كف شي من الخلف في غاية السهله وكذا هما
سواء الجاهل انما قال في ذلك والركوع يجب وضع اليدين وانما في الركوعين
في التجويد على المعهود مع الامكان ويزاد في الثاني فقال لهم فانوا من استطعتم
انمى ويظهر هذا من جامع المقاصد والكشف في الاول هل يجب في الايام والتجويد
وضع اليدين والركعتين وانما في الركعتين على المعهود واعتدله في كونه وهو قوي

لقد فاتوا منه ما استطعتم وفي الثاني في الاقرب ففتح الدين او احد بين على الارض في ايام
التجويد دون اطراف اصابع الركعتين ان كان يودى الى تكشاف العورة اما الركعتان
فيهما على الارض ان كان جالس عليهما والا وضعهما على الارض ان لم يودا الركعتان الى تكشاف
العورة واحتمل التجهيل لعدم لصدق سمي الايام انمى ويظهر من المدارك وصحة عدم
وجوب ذلك فانما لا لا احتمل التجهيد وجوب الاعضاء والسنة في التجويد وعلى الكيفية
المعتدله وهو تقييد للنص انمى وفي الذكرى هل يجب في الايام والتجويد وضع اليدين
والركعتين وانما في الركعتين على المعهود يحتمل ذلك لما قلنا وعدمه لصدق سمي الايام
انمى والا فربما يندى عدم وجوب ذلك لعدم الاخبار بالامره المقصده اطلاقا في معظم
المقاصد وبانه لو كان واجبا لورد التشبيه عليه شي من الاخبار وبالمعول الدال على
على صحة الصلوة مطلقا وما دل على وجوب الصلوة وانما في المطلع وبان في
ذلك مستلزم للمرجح لا يقال يعارض العزم المذكور والعزم الذي يمد به في جامع
المقاصد لا ما يقول هو لا يصلح لمعارضته ما ذكر لضعفه سند ودلاله كما بيناه
في الرسائل سلمنا ولكن التعارض بينهما من قبل تعارض العمومين من وجه
كما لا يخفى ومن الظاهر ان التوجه مع عموم الايام الداسع قال في المسالك
والركوعين يجب رفع شي يجرد عليه بجنبه مع الامكان كما في المريض وسرا في
الثاني فقال ولم يعرض لذلك ولا ذكره اكثرهم هناك واجمع لدى ك بعض
الاخبار فقال لا يبعد وجوب رفع شي يجرد عليه لقوله في صحيح عبد الرحمن
الوارث في صلوة المريض ويضع بوجهه في الفريضة على ما امكنه من شئ انمى
لا يقال في الرواية محضه بغير تحمل البحث فالتعدي اليه قياس محرم كما اشار اليه
في خبره فقال قوله في صحيح عبد الرحمن لا يدل على وجوب ذلك لاني حكم القدر
لاستصحابهما الا بدليله لا فاقول الرواية ولذا حصص بغير تحمل البحث كما
التقدم اليه قياس ولكن يدل عليه بالاولوية كما اشار اليه في كرى فانه قال
بعد الاشارة الى ما يدل على وجوب ذلك على المريض من النص والفتوى وهذا

يدل على ان وضع المجد معتبر في غير هذه الصورة بطريق الاصل والحق وقد يمنع من الاولوية في
 بعض اطلاق الاصطلاحات المؤيد بغير المؤيد في السابقه سليمان المعاصر بل قد تدعى اولوية
 الاولوية المذكورة على تقدير تسليمها القيم الا ان يقال لا ما يدل بالفصل بين الامرين كما اشار
 اليه في شرح المفاتيح فقال اللهم ان عليك بعدم القول بالفصل ولعله كذلك لكن الاصطلاح
 لم يقبل بالوجوب فيه انتهى وفيه ضع ذلك والاخرى عدم وجوب ذلك وقال الله
 وان كان اصوله فان قلنا بوجوب ذلك وامكن بقرب من تضع اليه وجوب
 عليه وان لم يمكن وكان هناك من تقرب اليه شيئا فعل وان يعذب الا انهم يقطع
 التجرد عليها وقرب المجد بها لان الجية اشرف اعضا والتجود فم افقر هذه
 بكلام سابق في هذا الباب العاشر قائم افان والاصحاب للتجود فله يجب عليه
 الجلوس ح اولاً اختلف فيه الاصحاب على قولين الاول انه يجب ذلك وهو
 عهد الدين على ما حكاه في الذكرى فانه قال هل يجرى القائم للتجود قائماً ام لا
 اطلق الاصحاب والرواية وكان شيخنا محمد الدين يوصي جلوسه لانه اقرب
 الى هذه الساجد فيدخل تحت قائمته ما استطاع انتهى واعتبر على هذه
 الوجه في جامع المقاصد وكذلك ومنه في الاول وفي ثانوله اياه بحث وفي الثاني
 والثالث وهو مشدّد ضعيف لان الواجب والحال هذه الايام لا التجرد
 فلا معنى للتكليف بالانبات بالمكن منه الثاني انه لا يجب ذلك وهو المذكور
 وجامع المقاصد والتروض والمدارك وغيره وشرح المفاتيح وفي ذلك والآخر
 وشرح المفاتيح هو المتفق ومن الاخبار وكلام الاصحاب وفي التروض عليه اكثر
 وهو مقتضى اطلاق الاخبار انتهى وهم ما استدلوا عليه في كونه وشرح المفاتيح في
 الاول بعد نقل حجة السند المثار اليه ويشكل بانه تقييد للنص ومستلزم للنص
 لكثف العود في القيام والعود فان التكون والتجود قائما سقط لذلك فليست
 الجلوس الذي هو دليعه الى التجود ولا يلزم القول بقيام المجلوس
 لئلا يكون المل ما ذكره ولا اعلم به فاعلم انتم بالاطلاق وفي الثاني بعد

الاشارة الى دفع الحجة المذكورة لا يقال ان المطلق ينصرف الى المعهود في الادهان
 فان قوله لا يصلح جالس ليس معناه انه يجب صلواته بالجلوس وان لا يجلس بها ايضا
 صلح الجلوس المعهوده وكذلك ان قلنا ان قد صلى قائماً اي صلوة القائم المعهوده
 لا انه لا يجلس ولا يجلس للشهد واللم فهمنا بقول المعصوم عليه السلام ان العادى اذا
 كان من يطلع على عورته لا يصلي قائماً لانه يظهر عليه عورته وسترها الذي كان
 واجبا عليه للشهد مثلاً اذا صبح المطلع كان ياتي بجلوسه الواجب في عدمه بطريق
 اولى مع انه مستحب اي نعم لا يركع ولا يجلس حتى لا يبدى ولفظه فعل هذا يمكن
 ان يكون مراد الفقهاء وايضا ذلك لا ينافي بالاشارة الى القيام الى المعهود
 بيد وسبق من عورته او يفسد حفظها عنه اذ حال كونه قائماً ووجه سقوطه بالنسبة
 وقبله بغيره يبدى او يظهر من الاجزاء وجوب ستره بغيره كاحتره خسته زياره وظاهر
 من غيرها اي لانهم هم صنعوا عن التكون والتجود معطيين بان لا يبدى ولفظه وامرنا
 بالجلوس مع عدم الامن من المطلع وغير ذلك مضافاً الى الجموع الدالة على وجوب
 المستحى مما امكن خصوصاً الاجماع والاضمار الدالة على وجوب ستر العورة في
 الصلوة هما امكن مع اذ قوله في صحيحه على بن جعفر الساقية او ماء وهو قائم
 صريح في كون الايام حال القيام وكذلك الحال في كلمات الفقهاء ولذا انحصر
 المخالف في السند المذكور انتهى واحاب في الكثف ما ذكره في كونه فقال
 بعد الاشارة اليه وقد يجاب بانه ليس من التقييد في شيء وانما هو واجب
 لما وجب بدليل من غير علم يقوله على ان الاحتفظ بحتمه وكذا من زياره
 كما اشارنا اليه والفرق بين العود من قيام وعكسه ظاهر فان العود است
 ولولا وجب اذ لم يامن ثم انتهى وفي جميع ما ذكره نظر والاخرى عندي هي
 القول وكما لا يجب على القائم الجلوس ولا يمار كذلك لا يجب على الجالس القيام
 للايام بل لا يركع كما صرح به في كونه وكذلك ومنه وشرح المفاتيح واصل يجب
 على القائم الجلوس للشهد والسلام ولا يلزم عليه ذلك قائماً ام اجداً

فيكون باطلا لا موقفا ولو قيل الثاني اذا كان العلويين لها موقفا لكشف الغيرة
والاقل لو لم يكن موقفا لم يكن بعيدا عما أدى لوصلي العارضي المفروض بالايماء
ويجوز الوجه المأمور به لم يجب عليه اعادةها ولا قضا ولا حادجا ولو يمكن في الثاني
بعد الصلوة وكان الوقت باقيا كما صرح به في النعمان والمفتي في الاول لوصلي على
ما امر به بعد وفي الثاني لوصلي العارضي على ما امر به لم يجب عليه الاعادة عند
الساكن ولا يعلم فيه خلاف فالله اعلم بالصواب والامور لا يقضي التكرار ويقضي
الاجرة انما هي وعقد ما ذكره في المنهي الاصل ولزوم الخروج في الاعادة في حله
من الصلوة وان الاعادة لو وجبت لوجبت لوجبا لئلا يفتن في التمسك وان الغالب في
صحة العذر عدم لزوم الاعادة فكذلك في محل البحث عملا بالاستقراء ولو ثبت العارضي
المفروض ترك الايماء بطلت صلواته سواء ادى بالركوع والتجويد ام لا وسواء كان
غالما بالحكم ام لا وسواء كان هناك مطلع ام لا كما صرح به في حله من الكتب في المنهي لوصلي
على غير ما امر به فان يصلح حاله الخوف فاما بركوع وسجود فالوجه الاعادة وان لم
يرد احد لانه لم يأت بالمأمور به على وجهه وفي النعمان لوصلي على غير المأمور به
كان يقوم ويركع ويجدد مع الخوف من الاطلاع وانه بعيد وان لم يره احد وفي
البيان لوصلي العارضي بغير ايماء بطلت صلواته وان سئى او جهل اما لو عدل الى
الركوع والتجويد فان تعذر او جهل بطلب وان سئى امكن الصلوة لعدم توجه
الى التماسي والبطان لان ذلك غير من حقه وفي المذكر لوصلي العارضي بغير
ايماء بطلت صلواته وكذا لو ادى بالركوع والتجويد سواء كان متعمدا او جاهلا
او ناسيا لان ذلك خلاف فرضه وسواء قيل بالصلوة في التماسي لعدم توجه التماسي
اليه وفي الذخيرة لوصلي العارضي بغير بطلت صلواته وكذا لو ادى بالركوع
والتجويد سواء كان متعمدا او ناسيا او جاهلا لعدم حصول الافتثال الموجب للصلوة
وسواء قيل بالصلوة في التماسي لعدم توجه التماسي اليه وهو ضعيف انما ولو ترك
الايماء الواجب عليه با وسواء كان ترك معه الركوع والتجويد فلا اشكال في

لزم الاعادة لغوات الزكرك وان ترك الايماء وانى بالركوع والتجويد وهو انهم بطل
صلواته ولزم اعادة التماسي او لا يظهر من المنهي والتجويد وكذا صيغة الاول والظاهر
من شرح المفاتيح الثاني فانه قال لوصلي بالركوع بطلت صلواته عند كان او جهلا
لانه ادى بغير ما امر به والمنهي عنهما في الصلوة المذكورة المقضي لفسادها وتركها
هو الواجب عليه وانما هي فلا لعدم توجه التماسي اليه والمفتي في الايماء لا توجه اليه
لعدم الصلوة بحسب الاصل لهما ركوع ولهما سجود بغيره في التماسي وسئل النبي
بل ما دل على الايماء ومن في ان الاصل الركوع والتجويد والعدول الى الايماء لئلا
سد حله فانه اذا نسي ايماء لم يمسك من الاصل ولا يقضي للعدول هذا والاعط
انما هذه ثم الاعادة مؤمنا ولو صلى بغير ايماء وبطلت ايها لعدم الايمان بما هو
انما والمسلمه عندى في غاية الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها باعادة الصلوة
ولكن ما صار اليه جدي في غاية القوة لان التعارض بين ما دل على صحة الصلوة مطلقا
من العمومات المعلوم اليها الاشارة ومرارا والعمومات الامره بالركوع والتجويد وبين
الاحكام الامره بالايماء على تقدير شمولها لمحل البحث من قبل تعارض العمومات من
وجه بعد تخصيص العمومات الاولى بغير صوت ترك الايماء وعمدا ومن الظاهر ان الجمع
معهما فاقول وانما ادى بالايماء ثم ادى بالركوع والتجويد نسيانا فبطلت الصلوة وزو
اعادتها اشكال فلا ينبغي ايها ترك الاحتياط كما تقدم ولكن احتمال الصلوة ضا في غاي
القوة ايها الثاني عشر هل يجب على العارضي المفروض تأخير الصلوة الى اخر وقتها ولو لم
بالايماء مع ترك الركوع والتجويد في اول الوقت لم يكن محذورا او لا بل يجوز التقديم في
اول الوقت فتكون محذورة اختلف فيه الاصحاب على احوال الاول انه يجب عليه ذلك
مطلقا وهو الموقفي والدليل على ما حكاه جماعة الثاني انه لا يجب عليه ذلك وهو المحذور
قال في التذكرة جواز الشيخ العارضي الصلوة في اول الوقت لعموم الامر وتحصيل
الفصل اول الوقت واجب الموقفي وسائر التأخير الى اخر الوقت وما
لحصول السعة كالتيهم وفي جامع المقاصد لا فرق في صلواته كلك بين وقت

وصيغه وقال المرتضى وسلا رجب التأخير وقرب في كونه يحصل المقبر بها زوال العذر تحت
 التأخير كالتيتم والمجاز الأول وإن كان الأخير هو وطى في الرخص لو تعذر جمع ما يمكن التمسك به
 عاريا وإن كان الوقت واسخا خلافا للمرتضى حيث وجب التأخير كما في باقي أصناف الأعداء
 عنده والمعتبر حيث فصل بين رجا وحصول الساتر وعدمه كما قيل في التيمم واستقر به في كونه
 ووجهه أن المبادأة عزم بالهوى بالصلوة عند الوقت وخروج الميم من ذلك بالهوى فما من
 لا يقضي الحاق غيره وفي التأخير هل يجوز صلوة العار في سعة الوقت مخرج الشيخ
 نية بالجواز وقال المرتضى وسلا رجب أن يجوز رجا وحصول الساتر وقال في المقبر إلى
 وجوب التقين مع ظن حصول الساتر والتجمل به ونه وهو غير بعيد وإن كان قوله الشيخ
 أن يرى لا خلافا إلا أنه في التأخير مع رجا وحصول الساتر وارتفاع
 العذر وحصول الظن بهما والأول فلا وهو نتيجة من الكتب ففي المقبر لا يلزم العار في تأخير
 الصلوة إلى آخر الوقت كذا في تأخير الشيخ قال علم الهدى وسلا رجب أن يجوز رجا وحصول
 الساتر ويمكن أن يقر مع ظن حصول الساتر بوجوب عدم الظن بتجمل وفي التحسين لا
 على العار في تأخير الصلوة آخر الوقت خلافا للمرتضى وسلا رجب ولو غلب على قلبه وجوب
 الساتر في إنباء الوقت فالوجه وجوب التأخير وفي المتهى لا يجب على العار في تأخير الصلوة
 إلى آخر الوقت ذهب إليه الشيخ وأكثر علماءنا وقال الشيبه سلا رجب عليه تأخير
 الصلوة إلى آخر الوقت لما أنه بدور بالصلوة في أول وقتها لقوله تعالى ثم الصلوة إليه
 وهو يتناول العار كما يتناول غيره ولأن الأخبار دالة على أن العار إذا لم يجد ما
 يسير به العود به على الأيا وتلك كانت التعيق في الوقت واجبا لما أهل حجة المرتضى
 بأن الضرر من العود وهو غير حاصل ويمكن حصوله فيجب التأخير مرجا وحصوله
 والعباب أن ستر العود شرط مع التمكن وأما مع عدمه فلا ولا يجوز تطبيق الآية
 بالوجوب لا مكان الحصول لما أن الساتر للأصل من غير دليل والعباس على التيمم بط
 والحكم في الأصل ممتنع ثم قال لو غلب على ظنه وجود الساتر في إنباء الوقت فالوجه
 وجوب التأخير لأنه يمكنه يحصل الصلوة لشروطها في ذلك كونه لو فقد الساتر

على عار بائع سعة الوقت عند الشيخ وعند المرتضى وسلا رجب التأخير بناء على
 في أصناف الأعداء ومال في المقبر إلى تفصيل التيمم بالرجاء المطعون وعدمه وهو قريب
 أما مجرد الرجاء فلا تقوم الأصالة عند الوقت وفي البيان لا يجب على العار
 وغيره من أولى الأعداء تقع آخر الوقت واجبه المرتضى وسلا رجب وهو حسن
 لمن يرجو الساتر أو زوال العذر وفي المدارك بعد الإنباء إلى تفصيل المقبر
 هو حسن وفي شرح المطايع أن صلوة العار لا يجوز في سعة الوقت مع رجا وحصول
 الساتر في الضيق لمقتضى ما دل على وجوب مراعاة تمضاها إلى ما في قريب الإسناد عن
 أبي الجعفي عن الصادق عليه السلام قال من عرف ثيابا فلا ينبغي له أن يعلى حتى يخاف
 الوقت ينبغي ثيابا فإن لم يجد صلى عن ثيابه أو ما مع عدم الثياب قال لا ظهر الجواز وإنما
 للمشهد برطواهر الأخبار السابقة وأما لها والعقود الدالة على أوقات الصلوة وسعة
 فيها وما نسب إلى المرتضى وسلا رجب القول بعدم الجواز له نعم التأخير مع احتمال
 الرضا أن لعله أحوط وفي الرضا من الملاحق النقص والفتوى يقتضي جواز الصلوة
 عاريا ولو أول الوقت مطلقا عليه إلا كثر خلافا لجماعة فاجتمعوا التأخير ما مطلقا كما
 عليه جماعة منهم أول شرط رجا وحصول الساتر ولا ينبغي التقدّم وهو أحوط بل هو
 يتوكل منهما ما يمكن فله التأخير المروي عن قرب الإسناد من عرفت أنه وضعف السند و
 الدلالة محجور بما تقدم الأصل والقاعدة على اشتراط الساتر في الصلوة يقول مطلق
 فيجب تأخيرها للحصول للشرط ولو من باب وكذا لا يقدح تضمنه لما لا يقول به أحد
 من تعيق الصلوة فزادى إذا استجباب الجماعة لهم يتم متفق عليه ظاهر الأمن الصلوة
 في ربه في باب صلوة الخوف والمطاردة فانتفى بمضمون الآية وبالأجاء صريح في كونه
 فإن خروج حرا الحديث عن المجتبه لا يجب خروجها عنها طر وإن هو إلا كالعام و
 المخصص حجة في الثاني مع عدم صراحته في المنع عن الجماعة بعد احتمال اختصاصه
 بما إذا لم يريدوها وإذا لم يكن لهم من يصلح أن يكون أمانا أتمم والتحقق أن يقال
 صورهما أن يعلم العار المعز عن تقديم حصول الساتر لمن أول الوقت إلى

المعذرة

وحججونه بالتقديم في اول الوقت مطلقا واما للعظم بل لا يبعد دعوى عدم الخلاف فيه
ومنها ان يظن بذلك والاشبه حججونه بالتقديم الحق سواء ظن بان التناخير يستلزم تقديم
شرط او جرحا ولا يظن ان يعلم بان لا يوازي عن اول الوقت لتكن من التناخير المتقدمة
حججونه بالتناخير واما للعظم مع انه احوط ومنها ان يظن بذلك والاحوط حججونه بالتناخير بل احتمال
لضعفه في عامه القوة ومنها ان يشك في ذلك ولا يخرج عنه احد الطرفين على الاضرب في حجة
لتقديم حجج الاشكال من حصول البراءة اليقينية بالتناخير والحجج المتقدم اليه الاشارة ومن
اصالة بقا التكليف بالصلوة وعدم وجوب التناخير في صورة حصول العذر بعد تعلق التكليف
ولا قائل بالفعل على الظاهر من دعوى المتقدم اليها الاشارة وعموم عن قوله لا يفسد
بالعمود وان التناخير الى آخر الوقت يستلزم الجرح غالبا وانه قد يستلزم بقرينة
او شرط آخر وان الحجج المتقدم ظاهرة في جواز التقديم للحجج لا ينبغي فيه شك وان التناخير
حجج مذهب المعظم وكيف كان فلا ريب ان التناخير احوط وان كان القول بجواز التقديم
حجج الظاهر الثاني لا يجوز ان يوجب التناخير احاطة العورة فهل يصلي عاريا موصيا او بغير
العورة بالحجج ويصلي راحها وساجدا صرح في جملة من الكتب الاول ففي التحريم لم يوجب
الاحترام بل يجب لبسه وفي المسمى لم يوجب الا بالحق بالحجج لم يصلي فيه عاريا وفي
التذكير لم يوجب الا بوجوب عاريا لفقدان الشرط وهو وجوب ان التناخير في هذه
الصوره وقال الشافعي يصلي فيه وجوب بالان التناخير في هذه الصور وهو ممنوع وتخصيص
النهي عن الرخص بنوعه والنهي عن الحكم لا يقياس عليه وفي الذكرى لم يوجب المصلي
الا بالحجج ولا ضرورة في الغرض على عاريا عندنا لان وجوده كعدمه مع عدم النهي
وجوبه العام بل اوجبه لان ذلك من الضرورات وفي البيان لا يجوز لبس الحري وان
تعد عليه وفي الدرر والمجفرية والذخيرة وكذا لم يوجب الا بالحجج على عاريا و
نراه في الاخيرين نقلا لعلق النهي به فكان كالمعذور وفي الكشف هل فقدان الساتر
يلزم بالصلوة ضرورة يجوز لبسه طامع المصالح بعدم في التحريم والتناخير وهو ذكره في
شرح المفاتيح اذ لم يوجب الا بوجوب حري من كالمعذور اصح عاريا لعمى عنه في الصلوة التقضي

لنراه

لنراها انتهى وما ذكره هو المعتمد لغير الاتفاق عليه وما ذكره جماعة من الفقهاء المناهضة
الصلوة في الحري لانها هي عارضة بالعموم والذلة على وجوب المشرك في تركه والتجويد والحق
بالترجيح لا نقول لاننا لم نعلم انها اولى بالترجيح بل هي على تقدير قبولها محل الجرح وكون
التناخير فيها من قبل تعارض العمومين من وجه من جهة منسية الى العموم المناهضة عن
الصلوة في الحري كما لا يخفى ولو اضطررنا لبس الحري لبس بركه ونحو ذلك جاز الصلوة
فيه حجج كما صرح به في المذكرة فقال لو خاف الجرح من سرع الحري صلى فيه واحلها التناخير
يصلي حجج بالاياء بل يركع ويجهد عاريا بالتعدي السالم عن المعارض والظاهر ان المذهب
كالحري في جميع ما ذكره الرابع عشر قال في المسمى لم يوجب الاجلدة فيه لم يصلي فيه وعلى
عاريا انتهى وهو جيد ولو اضطررنا الى لبسه لبس بركه ونحوها جاز لبسه حجج والصلوة لا
بالاياء بل يركع ويجهد الثاني عشر قال في المسمى والتحريم والبيان لم يوجب الا بوجوب
على عاريا ولا يجوز لبسه ونراه في الاية قال لان الحق هنا لا يوجب فاشبه الماء الغصوب
فانه يتركه المصلي ويقيم انتهى وما ذكره جيد ولو قصر بترك لبسه من الايجلدة عادة ولم يكن
هو الغاصب فهل يجوز لبسه حجج اولاهه اشكال ولكن احتمال الجواز مع الغفان في صورة
خوف الملاحقة وعدم ترتيب ضرر على المالك في غاية القوة وعليه لا يصلي الا بالاياء بل يركع
ويجهد حجج لم يوجب الاجلدة مالا يؤكل لحمه الذي لا يجوز الصلوة فيه صلى عاريا بالاياء كما
صرح به في جملة من الكتب ففي المسمى لم يوجب الاجلدة مالا يؤكل لحمه لم يصلي فيه وعلى عاريا
وقال الشيخ في ذلك ان لم يوجب ثوبا بتر العورة به ووجد حله طاهرا او ذميا او قطا وبمكنه
ديتوبه عورته وجب وهذا يدل على ان مقصوده في الجمل المذکور جمل مالا يؤكل لحمه لان
جمل مالا يؤكل لحمه لا يشترط في لبسه فقدان الثوب ويمكن ان يكون حجة انه يمكن من
الشيء وهو شرط فيجب لنا انه منتهى من الصلوة في هذه الاشياء على الاطلاق فاشبه جلد
الميت عنده امام الضرورة الى لبسه كخوف الجرح فانه يصلي فيه ولا اعادة عليه وفي
التحريم لم يوجب الاجلدة مالا يؤكل لحمه وهو ظاهر لم يجب لبسه وفي ذلك لم يوجب
جلد طاهر او ذميا او قطا ساء وجب ستر العورة وقول الشيخ في ذلك غير الجمل الطاهر

من لم يجد ثوبا يجهل المأكول ويكون فيها آية الى ان الصلوة في الثوب افضل من الجلد ولهذا
 فيكون مع الورق اتمى ولو اضطر الى لبسه ليشبهه ما دونهما ما ركبسه كما صرح به في المنهاج
 ويصلي بالركوع والنجود لا بالاجازة كشأنه في التحريم لو لم يجد الاثواب نجسا فارتب
 الصلوة ما ربا وصرح بهذا في التذكرة ايضا فقال لو لم يجد الاثواب النجس صلى عاريا ان يمكن
 من تركه لقول الصادق ع في رجل اصابه من هذه العلالة وليس عليه الاثواب واحد
 واما بدني قال يتم ويصلي ثوبه ويجلس معها يصلي ويحيى آية اتمى ولكن في المنهاج
 لو لم يجد الاثواب نجسا صلى في الصلوة فيه وعربا نا وفي الجعفرية لو لم يجد الاثواب النجس صلى
 بخلعة النجس ولو اضطر الى لبسه لشك البعد ونحوها جاز الصلوة فيه كما صرح به في التذكرة
 فقال فان لم يتمكن من تركه صلى فيه ولا إعادة عليه للضرورة لقول الصادق ع في الرجل
 يجلس في الثوب او يبول وليس معه غيره قال يصلي اذا اضطر اليه وعلى هذا التفصيل
 يجعل قول الكاظم عليه السلام في رجل اصاب ثوبه دم يصبر او يمسح ويصلي في الصلوة يصلي
 عرابا قال ان وجد ماء غسله وان لم يجد صلى فيه ولم يصل عرابا نا وللشيخ قول بالاعادة لو
 صلى فيه للضرورة لقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن رجل لبس معه الاثواب لا يجلب
 الصلوة فيه ولا يجد ماء يغسله كيف يضع قال يتم ويصلي فاذا اصاب ماء غسله واعاد
 الصلوة وهي ضعيفة السند ومدفوعة بان الامر الاجمعي اتمى ويصلي في الركوع والنجود
 لا بالاجازة والظاهر انه لا يجب عليه إعادة الصلوة في وكذا اذا صلى في الحرث وجعل
 بكل حجر والمسية والمضروب للضرورة ولكن الاحوط في الاول الاعادة التام حتى
 لو وجد النجس والحرث واضطر الى لبس احدهما فبطلت من جملة ان الاولى احتار
 النجس قال في كركي وكذا لو وجد النجس والحرث واضطر الى احدهما للبر والحر والحرث
 ليس النجس لان مانعه عرضي وباد في الثاني لوجود الصلوة فيه مع الضرورة والاحتياج
 التام عن لبس الحرث وفي سنن لواء اضطر فوجد الحرث مع النجس تجب النجس وفي
 لو وجد الحرث والنجس مع النجس لودود الاذن في لبسه وفي شرح المفاتيح اذا
 وجد النجس والحرث واضطر الى لبس احدهما فالاولى اختيار النجس لعدم تحريم لبسه

غير الصلوة وورد النص في الصلوة فيه مع الحاجة اتمى ويناد كونه نظرا ولكنه لا يخلو ولا يخلو
 بين العصب واحد مالا يجوز الصلوة فيه او يجهل فانها تظهر جميع الامكنة ولو كان الاذن بين
 مالا يركبها والمسألة المذهب وبين المجلس والحرث في التام مع اشكال واحتمال في التحريم
 القوة ولكن في البيان يجوز لبس الحرث في الصلوة عند الضرورة كالبدن ما تجلس اولى ثم
 الحرث ثم جلد مالا يركب الحرث ثم لبسه المأكول ثم لبسه غير المأكول وفي تقديم المديح من المسئلة
 على ما لم يدع وجهه ضعيف ما نقله قول ابن الجليل بالدفع نعم مذكي الكفاي اولى من المسئلة
 المدبوح من مذكي غير المأكول اولى من المديح مدامت ولعل الاحوط مواعاة ما ذكره
 التام مع عشر حيث جازب الصلوة فعلا لا يجوز الصلوة فيه للضرورة فبطلت بغير الايمان
 بها في اول الوقت كالغاري او يجب تأجيلها الى آخر الوقت فيه اشكال ولكن الاحوط
 الاخير وان كان احتمال الجواز في صورة العلم بعدم ارتفاع الغد في الوقت في غاية القوة
 الضعيفة انما هو المعروض اذا وجد ان المصير في أثناء الصلوة فان امكنه التمسك به ففعل
 المأني وصرح في كركي ولكه والذخيرة بان يجب عليه التمسك وانما الصلوة والطلاق لا يصل
 في شرح المفاتيح فقال لو لم يتوقف وجب التمسك مع الضيق والاستيناف مع السعة لعدم
 تحقق التمسك مع التمسك من التمسك في وقت الصلوة اتمى والمسئلة محل اشكال وكيف كان
 فلا اشكال في عدم جواز الارطال في ضيق الوقت واماني السعة فلا ينبغي ترك الضيق باجماع
 الصلوة ثم الاعادة وان لم يتمكن من التمسك الا بالارتكاب المأني والمبطل كاستدبار القبلة
 وصرح في جلد من الكتب بان تبطل صلواته ان كان الوقت متعاقدا ولو كره ولا يستمر في كركي
 لو وجد التمسك في أثناء الصلوة فان يمكن من التمسك بها من غير فعل كثير وجب ولو احتاج
 الى شيء فطره او طهرت امانا لو احتاج الى فعل كثيرا الى استدبار القبلة بطلت صلواته
 ان كان الوقت متعاقدا ولو كره والا استمر ولو وقف حتى جعل اليه فالوجه القوية وفي
 المدارك لو وجد التمسك في أثناء الصلوة فان امكنه التمسك من غير فعل المأني وجب
 تركه على فعل المأني كالفعل الكثير والاستدبار بطلت صلواته ان كان الوقت متعاقدا
 وكركي والا استمر ويجهل وجوب الاستيناف بطلت صلواته كركي الاصل وعموم قول تعاق

لا يتناول اعمالكم وفي الذخيرة لو وجدنا ان افان امكنه السحر من غير فعل المنا في حجب
 ترفع على فعل المنا في صحة الصلوة عند تعيين الوقت ولا تطلبت مع افعال وجوب الاستمرار
 وفي شرح المفاتيح اذا لم يجدنا ان افان في انشاء الصلوة وكان الوقت مستعاضا ولو قبلد كعبه
 وترتفع ستره على الفعل المنا في كالفعل الكثير ونحوه فالأخرى قطع الصلوة والايان بها
 متجعة لشرايط صحتها لعدم صدق الامثال بالصلوة عاريا لان الضرورة بعد ريقها
 ولشمول العرفان مع التمكن من الشا وتقبل بعض عدم لغتها عن ابطال الاعمال ولا يخفى
 ضعفه لان شمول التمكن محل النزاع محل نظر وعلى تقدير ان شموله يقول انه يخصه لانه
 الدالة على وجوب التمسك بالصلوة المخصصة لبطايقها مع عدم التمكن منها وانما
 لو كان الوقت صيقا والحال هذه فلا شك في وجوب الاستمرار وانما الصلوة عاريا
 اعني وما ذكره من وجوب الاستمرار وانما الصلوة في صورة ضيق الوقت فيجد انما
 ما ذكره من وجوب القطع في صورة السعة فعمل اشكال ولكن ما ذكره في عاتيه
 القوة ولو ان الصلوة عاريا لم اعادها حيث لا يكون هناك ماطر لا يجوز نظره الى
 عورة المصل كان احوط الواحد والعشرون انما يمكن الامن ستر احدى العورتين فعمل
 يتعين عليه سترها ج او يقطع السحر مطلقا المعتمد هو الاول كما في التعيين والمنتهي
 كنه والقواعد والبيان والتدوين والمجهر به وجامع المقاصد والذخيرة وشرح المفاتيح
 والكشف وظهر من هذا الاتفاق عليه ومنها اصاله بقاء الوجوب ومنها ما تمك
 به في المنتهى والذكر في الاول لو وجد ما يستلزم به احدى العورتين وجب سترها
 وصح كما يصل لان ستر العورتين واجب فلا يقطع وجوب احدى منهما بقوات الاخرى
 لا يقال الواجب ستر الجميع والبحث ليس فيه بل في افراده لاننا نقول ان وجوب ستر
 يستلزم ستر كل واحد من افراد لا يلائم الواجب الا به فهو واجب ولا في وجوب ستر
 كل واحد من العورتين ليس بشرط ستر الاخرى لاننا لا نجيب فهو مرد الا في وجوب
 بلا مرجع والا لمصلحة فثبت الوجوب والا لما ررنا لكل واحد منهما الا سترها طرأ على
 غير واجب التحصيل وفي الثاني لو وجد ستر احدى منهما وجب لغيره فانها منه ما

ولا اصال عدم اشتراط احدىهما بالافاضة اعني ويصلح كفا قد الساترين فيون في التزكيع والتجويد
 كما في التعيين وجامع المقاصد وادفعين احدىهما السحر فلا اشكال وان كان فيهما فعمل يتعين
 ستر الصل مطلقا او الدين كك او يتعين ستر الصل حال قيامه والدين حال كونه
 وجوده امهات لا ت وصا الى الاول في حله من الكتب ففي التعيين لو وجد ما يستلزم احدى
 العورتين وصلى كالعادي وهل يتعين في ستر ايهما شاء قبل نعم وقبل القبيل اولى
 واستان الدين باللاتين وكون التزكيع والتجويد اعم فلا يظهر كلف ستر القبيل وهو
 وفي المنتهى هل يتعين في ستر ايهما شاء ام لا قال قوم يتعين لعدم الاولوية وقال قوم
 اخرون الا في ستر الدين لانه اغشى ونخرج في التزكيع والتجويد وقال اخرون
 القبيل لانه يتقبل بالقبيل والدين مستورا باللاتين والافاضة عندى على قرب الان ذكره
 وجوده بالايجاب وفي القواعد لو وجد ستر احدىهما قالوا في القبيل وفي الذخيرة وكما
 الموجود بل في احدى خاصته فالقبيل اولى نظيره واستيعمال القبيل به ولا يجوز
 في غير ستر العورة وفي الذكرى الاولى مرفعة الى القبيل لسمعه واستيعمال به القبيل
 والافاضة ستر باللاتين الا انه في بقا وفي التدوين لو وجد ستر احدى العورتين
 فالقبيل اولى وفي البيان لو وجد ستر احدىهما فالقبيل اولى ويمكن رجحان الدين لانها
 التزكيع والتجويد مع كون القبيل مستورا باللاتين ويجعل جعل انما ستر على القبيل في حال
 الصلوة وعلى الدين في حال التزكيع والتجويد ولا بعد ذلك مبطلا لانه من افعال
 الصلوة وفي المجهر به وواحد ستر احدى العورتين بستر القبيل وفي جامع
 المقاصد لو وجد الرجل ستر احدى المذكورين اعني القبيل والدين بحيث لم يجد الاخرى
 سترها فالواجب ستر القبيل به لغيره وكون الا في مستورا باللاتين لكن يجب
 عليه الا يا لعدم تحقق الواجب من السحر وفي الذخيرة لو وجد ما يستلزم احدى
 العورتين وجب ولعل الاولى صرفة الى القبيل لعدم في بعض الاضمار اما الدين
 فتشترط باللاتين فاذا سترت التعيين والبيق يتعين فقد سترت العورة وفي الكشف
 لو وجد الرجل ستر احدى خاصته فالاولى بالستر القبيل كما في المعبر لغيره وكونه

الى القبلة واستأثر الله ببره بالدين كما في قوله تعالى وفي شرح المفاتيح اذ لم
 ينظر الى ما في العيون من ذلك في وجوب التمسك بالظن الا ان ستر القبلة اولى
 اليه من غيره وما ذكره هو الا قرب والأحوط عندي وان كان ما ذكره من الوجه
 لا يخرج عن اشكال وعلى المختار لو خالف لم يضر في هذه من الكتب بانه جليل
 الصلوة في الذكرى ولو مر منه الى الأرض فالأولى البطلان ليقع المعافاة في البيان
 فان خالف عند ما لا قرب البطلان وفي جامع المقاصد لو خالف فستر الذير فالصحيح
 بطلان صلوته وبه صرح في ذكرى وفي الكشف لو ستره الذير فالأولى البطلان في التمسك
 وهو موجود ولو خالف جهلا بالعلم او نسيا فاصح في البيان بالعبادة فقال ونقد
 الجاهل هنا لعنا الحكم والناسي لرفع العلم وما ذكره بالنسبة الى الناسي حله وما
 بالنسبة الى الجاهل فعل اشكال والأحوط اعادته للصلوة بل لا يخرج عن قوة وقال
 في الذكرى وجامع المقاصد قال الشيخ ان وجد ما يستر به بعض عورتها وجب
 عليه ستر ما بقدر عليه واطلق انتهى وصرح بما ذكره الشيخ في كونه ايضا فقال في
 وجوبه من الثوب ما يستر به بعض العورة لزمه التمسك بخلقه ما لو وجد في الماء
 ما يستر بعض الأعضاء وهو أحوط وان كان في نفسه نظر ويجب عليه الا يستر
 للذكر والسجود كما صرح به في ن فقال لو امكن ستر بعض العورة وجب الا يستر
 بها لغيره انتهى في ن في جامع المقاصد لو وجد في المرأة ستر احد السجود فافاد
 ستر القبلة كالرجل انتهى وفي الكشف وان لم يجد المرأة الا ما ستر السجود في الله احد
 فالأقرب ان يستر ما عرفت ولا اولوية لاحدهما وقال في الذكرى اما المحقق المشكل
 فان امكن ستر القبليين وجب وقدم على الذكر والابان قرب ستر الذكر ليرى
 وقال بعض العامة يستعد ما ليس للمطلع فان كان عند رجل ستر الله للنساء وان
 عند المرأة آله الرجل لزيادة النفس انتهى ونحوه ما في الكشف ولكن لم يفي في
 التعليل وفي العفوية وجامع المقاصد اجعل ما صار اليه بعض العامة في الأول
 وواحد ستر احد من العورتين بستر قبلي واحد فيقبل الحشيت قبل من الذكر

ويجوز مخالف عورة المطلع وفي الثاني لو كان الواحد ضئي فان امكن ستر القبليين
 والا فيقبل ستر الذكر ليرى وجهه ويجوز مخالف عورة المطلع فان كان رجلا ستر عورة
 المرأة وبالعكس وفيه قوة لانه فيه رعاية الخشوع ولو اجتمعا فاشكال وفي الذكرين ضعف
 الا احتمال المذكور فقال المحقق المشكل ان امكن ستر الصلوات قدم ذلك على ستر الذير والا
 فالذي قبله في ذكرى وجوب الذكر وفيه اشكال وقال بعض العامة ولا دليل
 عليه انتهى يقتضيه الجماعة للعراه وانما بعضهم ببعض كما صرح به في الذكرى
 والمعتبر والمنتهى والتعريف والتذكير والبيان والدروس والمدا رك في الذكر
 وشرح المفاتيح وهو ظاهر من حكم وجهه منها كونه الاتفاق عليه وضمان ظهور جملة
 من الصلوات في دعوى الاجماع عليه ففي المعبر الجماعة مستحبة للعراه رجالا كانوا او
 نساء ويصلون سقا واصل صلواتهم بركبتيه وهو اختياره وعلما في المذكور
 والمنتهى ولم يستحب الجماعة للعراه ذهب اليه علما وفي الذكرى يستحب للعراه
 الصلوة جماعة ورجالا كانوا او نساء وجماعة وفي شرح المفاتيح اجمع علما على اختيار
 الجماعة للعراه رجالا ونساء ويدل عليه بعد الاجماع اه ومنها ما يملك به في المعبر
 والمنتهى وكره وكري ومن شرح المفاتيح من العورات الدالة على شريعة الجماعة
 على فعلية ومنها ما يملك به في المنتهى وكره وخبره من صحيحه عبد الله بن سنان
 قال سألته عن قوم صلوا جماعة وهم عراة قال يقدحهم الامام بركبتيه ويصل بهم جلوسا وهو
 جالس وفي من وقته في حديث الحسن بن عمار وعبد الله بن سنان وينبغي التمسك بالصورة
 المعبر في التعريف والتذكير والبيان والتذكير ولك وخبره وشرح المفاتيح بانه لا فرق
 في ذلك بين الرجال والنساء وفي الذكرى والمعتبر وهي لو اجتمع النساء والرجال بعدد
 الاامة للمع ان قلنا بتجريم المعافاة والا حان ولو كان هناك ما لا يحج وصرح في ذكرى
 يصل كل على حدة في المتعبرة الأولى على القول المذكور وفيه يصل الرجال
 اولاً ثم النساء والحق في الأول الجاهل الظلمة والافه المانعة من الروية وربما يظهر من
 البيان حبان اقتداء النساء بالرجال في الصلوة الأولى فانه قال لو اجتمعوا فليقبل النساء

خلف الرجال لتجسيم الخرافات او كراهيها ولكن على الكراهية عقول سامية النساء والرجال
من نظرهم الى عبادة الرجل لو امكنوا بل عقول ذلك على العقول بالقبول لان تجسيم الخرافات
اخف من تجسيم العورة وفي طاعة لا يعبد في النساء هذا ان الرجال لا يستلزموا الخطة ولا
مع الخرافات تبطل عبادة الجميع ومع القاض طرفة الى عبادة الرجال ولعلنا نرى على
وكوع الرجال ويحجدهم وحوزه مع العالم الثاني هل يصلون في سائر ايام اوجالين
موج بالثاني في السرائر والمعتبر والمنتهى والتعبد وكرة ومن ذلك وهو المعبد لصبيته
عبد الله بن سنان المتقدم وبعضها طين وعار من السرائر والمنتهى في دعوى
الاجماع عليه ففي الاقل فان كانوا جماعة صلوا معاً واحداً من مجلسين لا خلاف في
بركته وفي الثاني اتفقوا على انهم يصلون جلوساً انتهى ونظير هذه الدعوى من
عبادة المتقدمه الثالث صرح في السرائر والمعتبر والتعبد في الذكر والبيان
والمدارك بانه يتقدم امام البركته ومكانه في المعنى عن الشيخ وهو جليل المراسن
به في ذلك من صحيح ابن سنان المتقدم ونظيره عبارة المعبر في دعوى الاجماع عليه
الراجع يجب على الامام الايام وكما صرح به في التعبد والبيان والذكر ومن هذا الظاهر
انما لا خلاف فيه وهل يجب الايام على المأموم ايقم سجداً او تسعداً اذ كان
الصف واحداً ولا اختلف في ذلك الاصحاب على قولين الاول انه يجب عليه الايام
ايضاً كالامام مطلقاً وهو المذكور في البيان والذميمة وشرح المفاتيح والقرآن وحكمه
في المعبر والمنتهى وكرة والتعبد وكري وحجته والكشف وشرح المفاتيح
عن السند وزاد في المنتهى وكري والكشف وشرح المفاتيح والرياض فحكه عن المعبد
والجلي وحكه عن المعبد ايضاً في س. وعن الجلي ايضاً في حجه وهو ظاهر الجلي في
عن المعبر وفي الرياض في قيمة اطلاق العبادة وكثير في الكشف هو منبه بها الاحكام
الثاني انه لا يجب عليه الايام بل يجب عليه الزكوة والتجويد وهو المنتهى في
الذكرين ومكانه في المعبر والمنتهى وكرة وحجته عن الشيخ وفي الكشف لم يذكر سلاط
والشيخ واباحظه والبراج الا ان اصل العبادة جماعة فاجب الايام على الامام

وعليه

وعليه الاصباح والجامع ونظير التوقف في المسئلة من التعبد ولك للاولين ومجان احدهما
حكاية جميع دعوى الاجماع على ذلك عن الجلي ففيه وكري وحجته وشرح المفاتيح
الرياض ادعى ابن ادريس على ما ذهب اليه السيد لا يقال هذا مدعى بما ذكره في المتن
فانه قال بعد الاشارة اليه وهو جهل لا نقول هذا لا يصلح للمدعي بل بما عايننا
على جميع الاجماع المنقول بتجويد الواحد وتأيمها ما نملك به جماعة ففي شرح المفاتيح وبلي
عليه مضافاً الى الاجماع المنقول اطلاقاً في الايام وفي الكشف والرياض او حسب المعبد
والسيد وابن ادريس الايام على الجميع لعموم ادلتهم مع كثرتها وللآخرين عموم
مادل على وجوب الزكوة والتجويد وموثقة استحقاق بن عمار عنه ثم عزمهم قطع
عليهم الطريق فيقولون انما حضرت الصلوة كيف يصنعون فقال يتقدم امامهم
فيجلسون خلفه ويروي اياماً بالزكوة والتجويد وهم يركعون ويسجدون خلفه
وفي كلامه انهم يركعون فيكونون خلفه فيكونون خلفه فيكونون خلفه فيكونون
الذلة على وجوب الايام وعلى العارى بل بعض الاخبار المتقدمه كما تخرج في حجه
على المأموم العارى لا يقال هذا مدعى بما اشار اليه في المنتهى فانه قال بعد الاشارة
الى موثقة استحقاق بن عمار والاولى العمل على التواتر لا يقال انه قد ثبت ان العارى
مع وجود غيره يصلي بالايام لا نقول انما ثبت ذلك فيما اذا كان من المطلق
هو مقتود بهما اذ كل احد منهم في حجت صاحبه لا يمكنه ان ينظر الى عبادة والى
الزكوة والتجويد على لا نقول ما ذكره نفس الاطلاقات من غير دليل فلا
يها واليه ومع ذلك فقد بناه فيما سبق ان وجوب الايام على العارى لا
مقبولة وهو المطلق اما الثاني فلما ذكره في حمله من الكتب ففي الذكرى في المعبر
دجج مضمون التواتر لحدوده سندها وشكلها بان فيه يعرفه بين المتقدم والجامع
وتدفعه المقدر عن الزكوة والتجويد للاتباع والعبادة والجماعة بل من العمل
برواية استحقاق احد من ائمتنا مومنين بهذا الحكم واما وجوب الزكوة
والتجويد على كل عار اذا من المطلق والامور الثاني لا يسبيل اليه والاصل الاول المعبد

عرضا معطاه طولاً فان معنى قوله ان اذا التفت بها انه اذا لم يحصل الف كان فيه
وهو صادق مع عدم سائر القديمين فيجب التحريم عنه توفيقاً عن اليأس ومنها صحة
بن جعفر عن ابيه عن المرواة ليس لها الا ملحقه واحدة كيف يصلي قال يلقى فيها
وقطى رأسها فان خرجت رطلها وليست نقد على غير ذلك فلا بأس فان المأمور
مؤ قوله فان خرجت حصول اليأس في خروج الرجلين اذا كانت قادره على
سرها وللأخر بن ابي بصير في تفسيره منها صححه عن زرارة قال سألت ابا بصير عن
من ادعى ما صلى فيه المرواة قال فرجع ولم يفرغ فذكرها على رأسها وتحلل بها
ومسحاً صححه عن بن مسلم عندهم وفيها المرواة صلى في الذرع والمقعة اذا كان
الذرع كشفاً ومنها رواية ابن ابي يعقوب قال قال ابو عبد الله عليه السلام يصلي المرواة
في ثلثة اوثاب ان رجع ورجع وحده ولا يضرها ان تضع رأسها بالثياب فان لم يجد
ضوءاً نأوى باليد او تحتها بالثياب فان كان درعاً ولم يفرغ ليس عليها مقعة فقال
لا بأس والتعريب في دلالة هذه الاخبار وانما دللت على الاكتفاء بالذرع وهو
اخر من كونه سابقاً للقدح ولو كان الواجب سراً لما كان الاكتفاء لا يقال
هذا انما يتم لو كان الذرع يؤمنه على قميص وهو صحيح لجوان ان يكون الذرع
في ذلك الوقت فخصر فيما بين القدمين بل دائماً يمكن دعوى طهر هذا الا
دعوى نأى اعراب النجاشي بل اكثر لما كان العرب كما ادعاه بعض الجهل هكذا لها
في هذه الاذهن فاصلاً كونها في السابق كك وربما يتبادر هذا من قوله سماعة
عن مولانا الصادق عليه السلام في الرجل يفتن قوله ان لا يتركه ان يثيبه بالنأ ولا تقول الله
حقيرة في الأعم من النأ وغيره والأصل وجوب حمل اللفظ على المعنى الحقيقي وهو
الممنوم الكلي حتى ثبت الضادف وليس ودعوى كون ذرع نأى العرب في زماننا
مختصراً في النأ قد مضى بعض وادعى ان ذرع نأى العرب الآن على قميص
سابق وقسم غير سابق فالأصل ان يكون يؤمنه كذا هذا وما يقوى الاستدلال
بالأخبار والمذكورة استدلال كثير من اصحابنا عنهم العلامة والمحقق الثاني بما على

عدم وجوب سائر القديمين وتوجيههم الاستدلال بما ذكرناه بما ادعوه عليه عدم سائر القديمين
للقديمين وهم لعلم تحقيقه الحال واكثر اطلاقاً بدعوى نأى العرب في زمانهم وفي زمان
صدور الروايات وليس في قوله سائر القديمين على خلاف ذلك كما لا يخفى وقطى
هذا القول انه لو وجب سائر القديمين لوجب سائر الوجوه اذ لا تأكل بالفضل الا نادر
لا يمكن الاعتماد عليه والتألي بكل لزومه المخرج فكذا المقدم ولا يسل هذا القول دليل
الاختصاص لا نأى تماماً فيجوز التمسك به حيث لا يكون دليل شرعي يعارضه وامامه
كما في محل العرض فلو كان لا يعارضه الاخبار التي ذكرتها للمقول بوجوب التحريم
لمنع دلالتها عليه ولو سلمت فهي لا تصلح لمعارضه هذه الاخبار لا اعتقادها بالتحريم
العلوية التي لا يبعد معها دعوى شذوذ القول بالخلاف وان كان لجامه على النأ
كونه قولاً لجامه فان الشيخ وان قال به في الاعتقاد ولكنه ذهب في غيره الى
المشهور والمجمل وان نسب وجوب التحريم لكن العبارة المحكية عنه لا تأخذ
النية فاختصراً القائل بالوجوب في ابن زهرة لكن مع هذا لا ينبغي ترك التحريم
خروجاً عن شبهة الخلاف وعن دعوى الملازم بين وجوب التحريم من النأ
المشترط الثابت في القديمين وبين وجوب التحريم في الصلوة وان كانت صلوته
كائناً اليه في المدارك لعدم الدليل عليها ويحتمل على الرجال في غير
حال العرب والفروسة وغير حال الصلوة ليس العربي المحض الذي يصلح
للبعد كالتوب والتراويل ونحوها وكذا يحرم ذلك في حال الصلوة
ولا يجوز فيه في غير حال الفروسة والحروب ولا اشكال ولا شبهة في الحكم فسق
من ليس العربي على الوجه المبرم وهو وجه من العدالة اذا اضطر على ذلك وهو حكم
بالخروج عن العدالة بمعنى نأى به هذا المبرم او لا يظهر من بعض الاصحاب
الاول ومنهما عن الثاني وهو لا قرب وادعى على عالماً غاصلاً في العرب
المحصن في غير العرب والفروسة بطلت صلوة ولا فرق بين ان يكون العربي
هو ائمة للحرمة غيره ولا فرق في الصلوة بين ان يكون واجبه او نافله

ولا في الواجبين ان يكون يومية او غيرهما كصلوة الآيات ومنه صلوة الجنازة
 بناء على المختار من صدق اسم الصلوة عليها حقيقة واما على غيره فلهذا عدم جاد
 تلك القوى وبالجملة كلما صدق عليه اسم الصلوة حقيقة فقد اذا كان
 لا بين العربي وعالم به ولا اشكال ولا شبهة في انه لا يحرم على ذكر الغير البالغ
 لبس العربي مطلقا وهل يحرم على الولي تمكينه من لبسه او لا يمكن عن بعض
 الاول والمختار هو الثاني وثالثا للمعظم وعليه فيجب ان يلبسه بنفسه ايضا ويجوز
 لغيره الولي ذلك ايضا وهل يفيد صلوته فيه كالبالغ اولا اشكال والا في الثاني
 ولا يحرم على الولي تمكين المجنون من لبس العربي ويجوز لبس العربي المحض
 في حال الحرب من غير ضرورة والمعتبر ما ليس مراما حقيقة فاطلاق عليه اسم
 طحا في الحقيقة به وهل يتحقق الحكم بالعرب المباح او يعجز المحرم فيه اشكال
 ولكن الاول احوط بل لعله لا يخفى عن قوة وهل يجوز لبس قبل الشروع في
 الحرب وعند اعدائه والنزول له او يتجنب الجوارح حال الاشتغال بالحرب
 اشكال ولعل الحكم بالجواز قبل الحرب بقدر ما وجدت العادة بلبس شيء
 لا يخفى عن قوة ولا فرق في ذلك بين حال الصلوة وغيرها فيجوز لبس
 وهو طحا حال الحرب ولا يفيد صلوته بذلك ولا اشكال ولا شبهة في
 جواز لبسه في حال الضرورة مطلقا ولو في حال الصلوة ولا يفيد به
 منها العبد والعراق الكنديين وهل يجوز لبسه لمجرد دفع العقل وان لم يكن
 هناك ضرورة او لا يصرح بعض الاصحاب بالاول ومنعه آخر وهو احوط
 بل واقرى وقال بعض الاصحاب يجوز لبسه لصاحب الحكم والمريض
 اذا كان يتعذر وهو جاز ان ارا حادثة فيجوز لبسه واللبس والا فلا وإذا
 جاز لبسه للضرورة فهل يجب الانتصاف في ما ساند به بالقروية
 فاما كانت منه فمع شرب مثلا فلا يجوز الزيادة عليها الا لا يجب ذلك بل
 يجوز له لبس كل شيء ومنه وجهان احوطهما الاول بل لعله لا يخفى عن قوة

كان عند فوج واحد منه فمع القروية وقد رخصه فهل يجب عليه الانتصاف عليه
 وقطع الزائد والاول يجوز له لبسه من غير قطع ومجان ولعل الثاني لا يخفى عن قوة
 ويجوز لبس العرب المحض اخصا ومن غير ضرورة ولا يحرم ذلك
 كما يحرم على الرجال ويصح صلواته فيه ولا يحرم ولكن الا حوط الترك كما صرح
 به جماعة وصرح بان الافضل الترك وعن بعض الحكم بكراهة الفعل فهل
 الخفى المشكل يلحق بالرجل فيجوز عليه لبس العربي المحض ويفيد صلوته
 به او يلحق بالمرأة فلا يحرم عليه ذلك ولا يفيد به اختلاف الاصحاب فيقول
 بالاول مطلقا وهو احوط بل لعله اظهر وقيل بالثاني وبكراهة الصلوة في الثياب
 التودع فلا يحرم ولا يفيد الصلوة به ولا فرق في الصلوة بين الفرقة والثالثة
 ولا في الفرقة بين اليومية وغيرها ولا في الثالثة بين الثابتة وغيرها وفي ذلك
 صلوة الجنازة ان جعلنا ما من افاد الحقيقة كما هو التحقيق ولا فرق في الثياب بين
 المنسوجة وغيرها فلا بين العربي وغيره ولا فرق بين الثوب الواحد والعدد
 ولا فرق في الرجل والمرأة والخفى في ذلك وصرح جماعة من اصحاب بانه نكاه
 الكراهة في القنسوة ولا بأس به ولا فرق في كراهة الصلوة في الثياب التودع
 والقنسوة التودع بين ان يكون لبسها اصل غرا او احد من المعصومين اولا
 او غير ذلك وكما يكره الصلوة في الثياب التودع كما يكره لبسها في غيرها كما
 في جمل من الاضمار ولكن لم اجد به مصرها من الاصحاب واذا كان احد وجهي
 الثوب اسود والارض لبس باسود اما بالصبيغ او باعتبار كونه بظلمة مثلا فلهذا
 يكره الصلوة فيه اولا التحقيق ان يقال المقصود صدق اسم الصلوة في التودع
 لبسه حقيقة وان صدق حقيقة تحققت الكراهة ويجوز لبس السواد من غير
 كراهة للمقابلة كما صرح به بعض الاصحاب ويستفاد من بعضه الاخبار ويجوز
 الصلوة في العامة التودع من غير كراهة سواء عدناها من الثياب ام لا
 على التقدير الاول يكون الاول تركه فهل يلحق بذلك المتبعة التودع

فيه اشكال والاصحط الاتفاق ومجتمعة الصلوة في الخيف الاسود وهل يلحق به
خلاصه غيره مما يكون وقاية للرجل اوله الا اصطلاح الاجمعي وصرح جماعة من
الاصحاب بانه لا يكره الصلوة في الكسار الاسود وظاهرا طلق العلم ثوب
كراهته فيه وهو الاقرب وصرح جماعة من الاصحاب بكرهه الصلوة في الثوب
الاحمر وكأشبهه وقيل لبعضهم بان كان شيعيا وبما استفيد من الاكثر عدم
كراهته ذلك بل عدم كراهته على الاسود مطلقا وصرح جماعة ايضا بانه يكره للرجل
الصلوة في المعصر والمزعر والاباس به وربما استفاد من بعض الاصحاب
كراهته لبيها مطلقا وصرح بعض الاصحاب بانه لا يكره الصلوة في غير الاسود
والاحمر والمعصر والمزعر واستفاد من جماعة كراهته الصلوة في كل ثوب
مصبوغ شيع ومن بعض كراهته الصلوة في كل مصبوع وقال العامة مشايخ
من الاسود ولا غير ومجتمعة للرجل الصلوة في ثوب واحد لا يبر ما يجب
عليه منه في الصلوة مطلقا ولو كان رقيقا ولكن يكره الصلوة فيه كاستيفاء من كلام

والخف^٨م^٩

بعض الاسماء

الاضلاع بتركها الا حرم من يطولها الصلوة وما كان ذلك له
 سهوا او بخلاف هذه الدواعي من الاول الاحكام التي في كلام جماعة عن الاحتياط في المصيبة الكبيرة كذا في الفتاوى
 وصنف الصلوة تركها ما يطول الصلوة تركها عدا وهو ان ذكره كذا في المصيبة الصغيرة وهو قول علي الاثر عند القدر
 الاول راسي فاجابنا ان يطول الصلوة تركها عدا وهو ان ذكره كذا في المصيبة الصغيرة وهو قول علي الاثر عند القدر
 المسلمين من عداه الكبير يجب في الصلوة وهو تركه عندهم عدا الزهرى والاولا في فاجعنا قالوا لا
 احتياط في الصلوة عند طيلت صلوة في الاصل في ناسيا اجزاء تركية الزكوى وبقوله عدا من المصيبة
 وقتنا ودها حكم وقال في الذكر في ترك الصلوة يحسن بطول الصلوة تركها عدا وهو اجماعا ثم
 قال عدا الا ان راسي في روايات فاجعنا فساد ذكره وهذه الرعايات في اجزاء الصلوة الاحتياط في اجزاء الاثمة
 الا ان عدا والاولا في فاجعنا بطول الصلوة تركها سهوا وقال في الزكوى وهي يمكن في الصلوة يحسن
 بطول الصلوة تركها عدا وهو اجماعا وقال في اجزاء القام مع فاجعنا الاحتياط في اجزاء الصلوة
 يحسن تركية الاحرام من الصلوة وتركها يحسن بطول الصلوة تركها عدا وهو اجماعا في الثاني ما
 ذكر في الذكر عن اثم كان في الصلوة بالترك في امثال الاحكام المستغنية منها جاز في تركه في
 حكم المصيبة جماعة عن قولنا الباقية عن الرجل يترك تركية الاحرام قال عدا من جاز في تركه
 يحسن ايضا جماعة عن جاز في الذي يذكر تركه بالترك في اول صلوة فقالوا الاستيقان انه لم يكن فليعد
 ولكن كذا في المصيبة ومنها جاز في الصلوة عن عبد الملك بن ابى عوف بالذي حكم بحجة في المصيبة
 عن الرجل يترك تركية الاحرام في الصلوة بالترك في اول صلوة فقالوا الاستيقان انه لم يكن فليعد
 عن الذي دام طوله العالي من المصائب عن الصادق عليه السلام عن الرجل يترك تركية الاحرام في الصلوة
 الصلوة قال عدا في الصلوة والصلوة غير فاجعنا ومنها النوى الذي رواه جماعة لا يقبل
 صلوة امر من وضع الطوبى بها فعدته في تقبل القبلة يقول الله اكبر وما الاثمة والاثمة
 ذكر في المصيبة في الصلوة عدا في جاز في الصلوة بالترك في اول صلوة فقالوا الاستيقان انه لم يكن فليعد
 عدا في الصلوة عدا في جاز في الصلوة بالترك في اول صلوة فقالوا الاستيقان انه لم يكن فليعد
 في الصلوة عدا في جاز في الصلوة بالترك في اول صلوة فقالوا الاستيقان انه لم يكن فليعد
 في الصلوة عدا في جاز في الصلوة بالترك في اول صلوة فقالوا الاستيقان انه لم يكن فليعد

الارض منها بالكلية اعلم ان بكثرة الاحكام جزء من الصلوة وفيه الذكرى وعرض الاجماع عليه
بل رجع برؤي جوامع القاصد والمداور في رايحه لاجتماعه بقول النبي وادله انما هي التكبير باليسبوع وحسب
عن الكرخان العاشرة الحكم بعدم التبرئة لقوله من خرج بها التكبير ان الحضانة مغايرة الحضانة اليه
اجاب عنه في المغيرة المنهية الذكرى وجامع القاصد بان الحيز مغاير لكل ولد لا يصح يذود ولد وكره
الصلوة قال في الذكرى واداروا فيه من غير ان ان اول الصلوة وكسح فاما ان اول ما يركع كون الامانة
مصلحة لان ما قبله محتمل الصلوة ومنه ان الركوع افضل مما سبق فكذلك ان في الغيبة الى الفضل
ويؤيد ما في زبدة روى في القوم وفي بعض الصلوة انها الوقت والظهور والركوع والصبح والغيبه والادعاء
انتم لم اذمر في الحديث كما في نسخ في الخلاف بان الدخول في الصلوة لا يكون الا باكمال التكبير
سواء بكثرة الاحكام التي يجوز الحد او لغيرها انما كذا في كفاية المستعمل في الانصاف والذاتية وعرض
الاجماع عليه وقوله جامة صيغاته فالغيبه وهي بكثرة الاحكام وعلى ان قول المصنف ادرك من صلوة
ولان من الاقفاظ بدليل الاجماع المشار اليه في الغيبة لا يعقد الصلوة الا يقول الله اكبر مرتين
كذلك ذكره في الحديث وهو قول علي بن ابي طالب في الشافعي قوله لا تكبر الا كبر جازي وقال ابن الحنبل وقال في المنهية
الصيغة التي يعقدها الصلوة الله وعليه علمنا انتهى ويؤيد ما ذكرنا من الامة لان النبي في ما روى
كان يدوم على هذه الصيغة بالحوار كما في المنهية فلم يحكم بوجوبها الا لانها لم يكن واجبة
لعدمها بعض الاوقات كما اشار اليه في المغيرة المنهية واما الاصل الاوجب الشافعي واما القائل
كما لا ينبغي في الصلوة الا اشارة الى جامة لا لا ولا ان فعل قد وقع في مقام الياسين اعذب
اسارته في المغيرة فان قال لنا اتصاف النبي به في الصلوة التي قلنا ها وهما مثال الاصلين
فيكون ما في الثالث ان العبادة في غيبة يجب فيها الاقتصار وعلى المتيقن وليس هنا الا ما ذكره
اسارته في الغيبة وجامع القاصد والارض والمداور في الثالث الشبهة المقدم اليه الا انه لا يحصى
محمية حار الواردة في بيان كيفية الصلوة بعضها فقال بخشوع الله اكبر ويتوقف على ما ذكرنا من الاول
وجوب التذيق بين التكبيرين وتقدم وجوبه بالخصوص في المنهية والارصاد والقواعد والذكرى
والا فيه جوامع القاصد رتبة ما استدل عليه في المنهية بالخصوص بعدم التكبير في الموضع وتلاوي
جود فلهذا على بان قدم الصلوة على الوضوء لم يكن اياها بالمحورية لم يكن عزها بالاجماع الشارح

777

جواز تبدل الكلبيين اوجز هما خلاصه الشيل الاكبر والحد الحليل اوجهه حكمه من اوجز خبر
الخلقة في هذا المقام وهو علم الثالث عدم جواز تدوير البر بعد بر في المعبره المتين والقواعد
وجامع المقام عدم التدوير وبها كما في شيخ وحكي في الاسكان بخلاف واحد لكونه موافقا لقانون
التدوير ويقتضيه الجواز المقول للمقتضى بالثقة العظيمة وبها من الوجه المقتدر الرابع عدم جواز
وبها وقد لاقت بين الامم والها بحيث يخرج عن وضعه الطبع الواجب وقد مر بدو الذي قد لا
العالى كما في المديح وقد مر كما في الامم كالفاصلين في الرابع والقواعد الاساسية والتهديد
في الذكرى والوجه من سبط الشهيد في المار لند الحق الثاني في جاس المقام الجواز للمدعى من حيث
تركه لا لخلقه من حيث هو غير عاقل الناس فلما كان فيها علة لا شر لازم ان يكون موافقا لدواعي علمه لان
الاصل الجواز من غير عاقل ولا لاجب على وجهه الله اكبر سوى الاجماع القوي والعقوبة
بالشدة وهي هنا موصوفة لان الاكبر على الجواز وما لا يوجب الساقية فلا يصلح لافادة الوجه في حقها
عدم جواز ترك التميز من الكلبيين وقد مر بدو جاز من الامم فلو وصل خبره اكبوا ومن الله
كما في الذكرى وجامع المقام عدم والافقية والمقام العلوية والروى في المذهب ذلك المسالك المتماثلة
وبغيرها لا يقال خبره الله عز وجل وصلى على اسباطها في المذبح فيما اذا انقضت لنية فلا يصح الخلاف
منه جواز عدم ترك هذه التهمة ولذا صار بعض متاخرى المناظرين فيما حكمه من خلاف ذلك
بحكم الوصل لاننا نقول هنا باطله اما على القول بان التهمة المذكورة هي قطع دماغه من
الاسم الشريف كما في بعض فاضل والمذبح هو احد على التكم حذف جزء اكبر لانها غير قطع دماغه على القول
بانها غير وصل كما في الشيخ فلو تقدم من الاطلة على وجوب الاتيان بالأكبر لا يقتضيه حديث
الثمة على ان سقوط طرف الوصل بالدرج عند استبعاد من التهديد والمقتضى الثاني انما هي انما
كان الكلام السابق عليها غير اولى الحكم ان النقط بالنية لا يعرفه من حد صا المار لند الثاني
البره ودون عدم الفرق بين الكلام المعتبر عن لا يوجب عن الشك كما في حصة النقط بالنية
في المذبح وعندها هذا باسنادهم ذلك اما مخالفة اهل اللغة والشارع وكلاهما من حكم الاول
عليه من مخالفة اهل اللغة علم الاسس وجوب التي الى بين الكلبيين للوصل بين مخالفة من حكمه
تقوله الله الحليل او يقال اكبر وسكت فلو لم يصح في الاخرى فمما اذا لم يقتضيه بر في الذكرى

بغيره فلم يظهر دليل على وجوب الاتيان بغيره بل يقتضي الحلق بالامر بالصلوة ونعم الحق لا يتبادر
 الا من جهة الظاهر والوقت والقبول والبرهان والحقير بين ما عليه من القاطع ويترك ان يرجع
 بعض على انهم في مرجع جازم وسقوط التكليف بغيره فيثبت التحريم لظاهره به جازم كالتسليم الثاني
 وقال الشيخ البهائي في هذا الموضع ما يلهي العاقل كما عن نهاية الاحكام وفيه نظر لا يمكن المناقشة في قوله
 العيص في حلق الفرض فيجب الاقتضا وعلى ما يحققه الترتيب عن التكليف ثابت قطعا وليس الا الاتيان
 بغيره بل يتردد ان بعض الافراد على الارض من غير مرجع كما لا يخفى لا يلقى الاثم الحلي بالمعصية بل يتردد
 ذلك لو لم يكن قول بتعين غير مقتضى وهو بطلان لا رجوع عن ذلك بتعين الربانية فان امتنع منها
 فاعلم بانها لم يتكلم بها فانما هي مستوية في جازم القاطع لا فضل قد تم الربانية والعبادة في غيرها
 بل قيل هو جازم في وجه القاطع والتمسك العالي فقد اقتضى اوضاع الوقت احرار من غيرها في جازمها
 الصوري وجوبها بغيره وقد عرفت كما عن نهاية الاحكام واحق القول في الربانية والعبادة لا زعمنا في قول
 الكتاب فان احسن حال بعد انهم جعلوا الفاعل مستبعدا عما اولى من الربانية والعبادة ولهذا جازم
 احتمال انه في كتاب المحسن هو ما قيل انما هي حجة العوض الا نقول القول المحققين بغيره في الربانية
 قولنا نادر يدفعه ما يستلزم من ضرورة القاطع من وجوبه على وجوب كون الربانية بغيره
 فيمكن جعل هذا من يد الكسوة على وجوب الاتيان بغيره المقدم اليها الاشارة وتخصيصا للتحريم في مقتضى
 نحو كمال الحلق الفرض ثم وكيف كان فلا إشكال في ان الاحوط الاقتضا على عيشة الاتيان بالبرهان ثم
 اعلم اننا اذا لم نكن من تعلم التكليف وجب عليه ذلك كما في القواعد والادب والشعر والشرع وما جازمها
 فالبرهان في قول الربان وجوب التعليم ما يمكن من اختلاف احوال تتوقف الواجب عليه والامر بالبرهان
 ما لم يقتضه انتهى ويلزم من ذلك وجوب تأخير الصلوة الى اخر الوقت اذا علم بان تعليمه وكذا اذا احتل
 كاستيفاء من العجز عن المنزلة والحق عند الذكرى والدارنة والمفاتيح وغيرها وما اذا علم بان الاستيعاب في
 الوقت فلا يجب عليه تأخير الصلوة الى اخر الوقت ايضا كما يستفاد من المتن والقول بعد ذلك ان
 يجوز الاتيان بها في اول الوقت كاستيفاء من السالك الجاهلية والمضايقة
 انما يمكن من التكليف ولا من شأنها بل من امر الاقل فقد القيد بها او قد يجرى في القواعد
 الاشارة على التام في الشرع وجازم القاطع والزم من كمالها في بل لا يجد فيها مخالفا نعم في

التكليف

من الذكر

من المداورة التي يجب عليها بدلا عن اداء الصلوة بدلا من صحة فانه قال والعقل بقوله الفرض المحقق
 عنه كاذب في بعض العاقلات لئلا الامم المجرى الى ما ذكره الاصح اولئك انهم وجبا على الربية كلام المقدس
 الا بدلي في جميع الافان فانه قال وما وجوب عقد الاخرس مع القربان والاشارة فكان الامم
 موجودا في الفسوة والاشارة والحق في ذلك لا بد لمن لم يدل على كونه في الصلوة ويكون في الجاه
 وجوده ضد ذلك لا ينبغي فيهم ما يشعر به من ان القربان كان واجبا فلا يسلط والكل كما في ذلك
 رافض ولو كان الاجماع في ذلك عدم ظهور الخلاف في انهم وفيه نظر لا يتحقق ما عليه المعظم وذلك لان
 النبوي لا يقبل منه صلوة امر حتى يرضى القلوب وهو من صفة يتقبل الصلوة يقول انه ذكر بطلان كل صلوة
 خلا من قول انه اكبر ولكن خرج منها الصلوة وهو ما اذا في بالهدى الذي يدعي المعظم بالا جازم
 على صلوة في ذلك دليل على خروج الجرح من الدلالة الذي يظهر من الملة لا يحتمل في سند جازمها
 عند الرواية ويعضدها النبوي الذي في التمسك على السجدة والتكبير وقراءة القرآن وسائر ما قال
 سلت ابا عبد الله من اجل من طاعة الامم فلم يقتض الصلوة قال في هذا الصلوة والصلوة غير
 وقد قالوا للعبادة المذكورة معارضة بالادلة الامم بالصلوة الذي في الكتاب خمسة فانه يقتضي
 صحة الجرح من الدلالة فان صلوة حقيقة والاشارة بالكل تحقيق في ضمن جزئي منه اتفاق والتعارض
 بينهما وان كان من قبلهما ومن العوض من وجوبه في تعيين كمالها ما لا يخفى الا ان الرجوع مع القول الامم
 بالصلوة من الكتاب ووضوح المرجحات لتخصيصه في وجوبه بالادب والاحكام وما في مقتضى المعظم
 وهو من المرجح المعبر عنه في ذلك فهو اقرب والادب من معارضة ان كل هذا على تقدير كونه في
 الصلوة من منها الامم من الصلوة والاعتماد وما على تقدير كونه من صفة الصلوة فلا معارضة للاختصاص
 المذكورة والادب من الاتيان بكنائس محقق وجوبه كالاختصاص على وجوب القاطع والادب من
 جازمها على جرح عقلا قلب معناه لان الاشارة الى القربان للاختصاص بها بالاعتقاد لا بد لها من
 عنصر ليس الا الاعتقاد بعبادتها وكيف كان فهو جازم وامر لا لبس له لا يعقد القاطع بالمتعين
 القاطع الذي هو المتعين الحقيقة المتعارفة بل لا بد من عقده بالمتعين الظاهري وهو كونه في القواعد لا في القواعد
 في الجاهل كما جازمها القاطع والادب من الدلالة في الاول ان الادب لا يجب على الاخرس من ادب
 الرض فقال لا ينبغي على اداء هذا المتعين في القواعد ايضا مع ان تفسير القواعد لا يجب على كل

الذات من قوام الاشياء والصلق الامن خسة الطهور والوقت والعقل من اركان عالمنا
 صغيرا لذي وحكم والده وجازى به نصيبه من اجزائه من قال على الامام ان يرفع يده في الصلوة ويسرع
 غيره ان يرفع يده في الصلوة ليقال هذا الشريد على وجوب ذلك على الامام مع ضرورة عدم تقايله
 فيكون سائرنا يطيعه فلا يشيب التمسك به في المقام لاننا نقول الطرح انما هو في الرجوع الى ما يكون
 التماسك القريب من العلم انه يمكن انكار التماسك القريب والرواية ذلك على الاستدلال برفع اليد با
 نسبة الامام على ما ذكرنا وقد ادى بعض المحققين انما في الالفاظ على هذا التماسك يدل على
 من غير الرواية على ما ذكرنا في وجوب رفع اليد من غير ما لا يخفى في سائر ما لا يصح للمحققين من ان
 ذلك لو كان حيا لا يشترط في الشهر واليوم والشهر لان ما يرفع به اليد في الثالث عشر فالحمد لله الذي
 في بعض الاحكام من كونه ذلك ذرية الصلوة السابعة ما راسا والي بعض المحققين من ان ذلك ضرب من
 الالتماس وكل ابتداء لا يتبعه شيئا من ذلك متحيا واما في الثالث فمطلع من المقتضى انما يشهدنا في
 التماسك واما في الرابع فمطلع من الملازمة واما في الخامس فمطلع من كونه الامر حيا حيا للوجوب
 اما لما ذكرنا في كونه ذلك متحيا او لوروده في سياق المحكي لان الامر في اخباره لا يرفع يده
 الوجوب كاذب على جملة ما ينبغي التنبه على ان الاول اعلم ان اختلاف الالفاظ في هذا من على قول
 الاول انه يرفع يده حتى ينادى باليهود من تحت المذنين وهما في الشيخ في الخلاف والعلاقة في الصلوة
 المنتهى والمحقق الثاني في وجوب القاء السجدة في الارض وما الذي العلاقة في الامام فلهذا العالم في
 الياض وادعى انه سجد في الصلوة لما رآه من الجهر من قبل بل يجره ما لا يثبت من الشك من الالفاظ
 انه كان يرفع يده اذا كبر حتى ينادى بهلاذ فيه من طريق اخر اختاره واه ابو بصير من ابو عبد الله
 انما في الصلوة يركب فلا يجاوز ذلك وفي رواية اخرى انما يركب عليه يرفع يدهما احيا له به
 انما في ان يرفعهما حذو منكبيه او حيا الحذو لا يجاوز بهما ان يرفع وهو القائل على ما حكى الثالث
 يرفعهما الى القبر ولا يجاوز بهما الا ان يرفع وهو الصمد في ما حكى الرابع ما ذكر في الذكر من قال
 وحده الرافض في هذا ان لا يرفع يديه في الصلوة ولا يركب يديه في الصلوة ولا يركب يديه في الصلوة
 ان التماسك عند يده في الصلوة من غير ذلك ولا يرفع يديه في الصلوة ولا يركب يديه في الصلوة
 في المنتهى ما ذكر في وجوب القاء السجدة في الارض وما الذي العلاقة في الامام فلهذا العالم في

فلا يجاوز

فلا يجاوز ذلك من على من يركب يديه في الصلوة ولا يركب يديه في الصلوة ولا يركب يديه في الصلوة
 ايدى من فوق رؤسهم كما انها اذان خيل تمشي في الذكر في الحق بالبر الا انه وفي الارض لا يجاوز
 في رفعها حتى لا يرفعها في الذكر وجاز القاء الارض باز يرفعها فيكون ما سبقه من الرابع
 صرح في المنتهى والكتيب الكتب المقتضى في هذا ما يرفعها باز يرفعها فيكون ما سبقه من الرابع
 عليه خير من حازم الذي حكم بحقه قال رايته باعدا من ارفع بالصلوة فرفع يده حيا الى جهات
 استقبل القبلة بياض كفيه انما سئل في المنتهى فيجب في الاصل بوجوبها وما السيد في الجهر في
 الاربع ويعرف الالهام لنا ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما دخل في الصلوة فرفع يديه
 مدا وبجبهته زلزاله عز وجل في راسه ولا يشك احاديثه انتهى وقال الذي علمه العالي ويعرف ان يكون
 يده مرفوعة في الاصل ككلها كما علمه الا انه يرفع يدهم في الصلوة مدعا على الاجماع الذي روى في ذلك
 العالمات من ذهب الا انما في كونهما في الرفع مع ابتداء التكبيرة وانما روى عنهما انها قال ابو بصير
 العترة في المنتهى انما في الصلوة يرفع يديه في الصلوة ولا يركب يديه في الصلوة ولا يركب يديه في الصلوة
 فرفع يده في الصلوة لا يركب يديه في الصلوة ولا يركب يديه في الصلوة ولا يركب يديه في الصلوة
 يرفع يديه في الصلوة لا يركب يديه في الصلوة ولا يركب يديه في الصلوة ولا يركب يديه في الصلوة

وتوجه الكثير مما قلنا لما كانت النية قصد البسيط لا يقتضي زينة طيلة ذلك القدر المتقدم على
 كان فيمن كان القصد كذا استمر زمانا طويلا لم يثبت النية بجميع ما وقع منه في الزمان بل كل جزء منه وقع
 في طرف من الأزمنة وان قلنا كان في تحققها والجزء اليسير من القيام كاف في تحققها انتهى وان حصل
 عبارة عن الصورة الخطئة بالبال فالقاعدة في النزاع متعلقة بالحق في التفصيل بان يقال ان كانت
 النية شرط في الصلوة فلا يشرط فيها القيام كما انما راجع من سرعة والذين ظنوا ان الصلوة لا تصلح
 وعدم القبح للقيام بالصلوة الاخرى في الطلوع والوقت والنية والركوع والتسبيح وان كانت جزءا فيها
 فيشرط فيها القيام وبعد ذلك تصح الصلوة لانه المستفاد من الاجابة والامتناع بالصلوة تمام انقضاء
 الصلوة تمام وانما هي تليق ان يقع جميع اجزائه لان الحكم الثابت للركب ثابت لجميع اجزائه لا يقال
 لا يمكن اعادة انقضاء مجموع اجزاء الصلوة تمام فانها لا يجوز فيه القيام كما لا يجوز في الاجزاء
 وهو غير معلوم وهذا لا يصح الاستدلال لانا نقول ان اجزاء الصلوة التي ثبت فيها عدم القيام لانه
 اقرب الجوازات فتم هذا بعد ما ذكره من عدم الاستدلال في الاجماع على وجوب القيام
 فيها لاجل ان الركنين يخصان طلاق الامر بالصلوة وعدم الجزع على الله في حصول الاثر لاجل ان
 تاملا وكذا في الثاني لان متوقف على اعادة المحققين وهو علم بطلانها وانما على التخصيص
 فيكون ذلك من غير جرح اكثر من ذلك في تمام وهو غير جازم فتم وعلى هذا ان الحكم بعدم امتناع
 القيام فيها على تقدير كونها شرط بل يلزم الحكم بالانصراف كما باستصحاب استصحاب النية بالصلوة
 بعبادة وهو الإجماع المتقدم اليها الا ان في ذلك وكذا كان مديني تركه على تقديرين ثم انما يجب
 على القول بوجوب القيام فيها اقتداء بغيرها فانما يفسر على صانع به بعض الاحتمال وقوله بان شرط
 للصلوة قال المتقدم عليها واعتبارها فيها الثاني على ان صريح جازم لا يصح كما ينبغي ان وصاحبها ان
 وغيرهم بان القيام في القراءة واجب غير ذلك واجبه عليهم بل لو كان ركنا لما كان ملغى
 ناسي القراءة وانما فيها محتمل لا يستلزام ذلك فوات القيام والتمسك بالعدم مثلا انما
 اعلم اذ لا يحقق الثاني في صريح القواعد ولا اسكال في وجوب القيام قبل القراءة وفي خلال
 السورة وان طالت ولا سكوت لنفسه ولو ادخل التكبير الزيادة على التسمية في الصلوة او سكت
 الحيز ولو استغاث النار في خلال القراءة او قبلها فالظاهر وجوب هذا القيام ايضا وان لم يتعمد فعله انتهى

وروي

ونفاد من ذلك الميراث ما ذكرناه من ذلك القيام في حال الاتيان بالمسح بالاناء قبل القراءة فقلنا
 فانما هو في وجوب انتهى وما ذكره من ان لا يبيح العبد ولا الله عبده تركه خلا من الاحتياط الركن
 حكم من التمسك بقوله بان القيام في الصلوة مستحب لا يرضى على الحق الثاني حال بعد الاثر
 الميراث في كل بان قيام الصلوة متصل بقيام القراءة في تحقيقه هو كقيام المسح بغيره
 بالوجوب وبعضه بالاحتياط انتهى وروى الشهيد بسطه في الاقل وهذا السند ضعيف فان
 اتصاله به وجوب التمسك به لا يثبت في حال الوجوب والحال انه مستحب في الانقسام الى الواجب
 والندب وقال الثاني وهو انما يستحب ان يصح فان القيام بعد تمام القراءة يجوز تركه لا العبد فلا
 يكره واجبا واستمر في حال الصلوة مطلقا مطلوب للشارع فيكون مستحبا في حاله في الوجوب كما
 عن الشهيد في القيام في الركوع واجب فيركن اذ هو وجوب من غير تناسيا لم يطل صلواته
باب في تحقيق الثاني والثالث والاربع من وجوب القيام في الصلاة
 المتصل بالركوع وهو من غير الاثر الذي يركع كما ذكره بعض الافاضل من لا يقال ان القيام المتعوض
 في الركعة الا في قيام القراءة اذ لا يجب فيه تسليم القيام اخرين كما ذكره المحقق الثاني وهو
 يتركه فلا يجوز ان يكون جزءا لا يضر باعتبارها واقعا له بالركوع وكذا لا يمتنع انما في الواحد
 بوصفين متضادين لانا نقول ندفع هذا بما ذكره المحقق الثاني في التمسك الثاني في وجه الاراء
 المذكورين ان الركن هو ما يصدق عليه اسم القيام متعلبا بالركوع وان قلنا ان كان القيام بالقراءة
 ام لا كما في بعضها فالركن هو الاثر الذي يقد في ادى بقيام القراءة ويجوز قيام القراءة على تقدير
 تحققه يكون مجموعا واجبا باعتبار القراءة ويكون جزءا لا يضر باعتبارها واقعا له بالركوع وكذا لا
 يشترط انما في الواحد بصفتين مختلفتين من جهتين ولا يقال ان القيام المفترق في الركعة الثانية
 قيام الصلوة وهو مستحب فلا يجوز ان يكون الجزء لا يضره وهو المتصل بالركوع وكذا لا
 ان الواحد بالوجوب والاحتياط لانا نقول هذا مستند بما تقدم الى الاشارة كما انما روي بعض
 الافاضل في حال في تمام الاثر في بعض الجزع الذي يركع عنه في الوجوب وانما لا يضره من جهة اخرى
 بعيد على ان يجوز ايضا في الفصل الواحد بالوجوب والاحتياط من جهتين مختلفتين كما في
 الجمع بين الصلوتين على انهما متساويتان في كونهما ركعا في الماسوم المسوق للاطعام وتعد

والتقصير والافتقار كائن من الزمير بالزجر لا باعتبار على الجليل وان لا يجزى الواحدة الفردية
 واختار جدي وجمهم على ذلك مجموع الاول وهو بعض الاجل انما الاتفاق الاتحادي ذلك الثاني
 المعصومين عليهم السلام اعقروا عليها الجليل الاول فلا من جمل من اجلاء الاصل كما لا يدين والحق
 والحق ان الحدي وحدي فقلوا ذلك عنهم وهذا محذور معصوم انزلوا بعد ما عجلوا ذلك لانه
 الثاني بكم فالقيام مثل ذلك الثاني فاما لا صلا وجوب الناس كما اشار اليه السيدان والحق الثاني
 والحق ان الحدي ولما القوا لم صلا كما لا يتصور الصل اولان مدادهم على فعل تدل على جبر
 الثالث ان الامر بالقيام ينصرف اليه لكن المبدأ وروى كما صرح به في الاصل في انما احل عند غيره
 ما تمسك به في جبرها المقاصد والكشف ان القيام على الواحدة بعد من الاستقلال في غير سبيل
 محال الالباب فلا يخفى انما من حيث هو من البراءة القيدية عن التكليف انما ثبت فيها
 لا يحصل الا بالاعتقاد عليها فيقال عياد من اذكار الاحبار الدالة على النبي وان كان يعين على
 احدي الرجلين واصحابها لا نأقول هذه الاخبار لا يصح للمعاصرة حذو النبي القيدية لا من الله
 قال جدي ولو كان الفعل والاعتقاد على احديهما الزيد فلهذا من غير علم من شانه وعدم
 الشارع اذ لو كان حراما لصد عن العمل بالبري وشدة الشبهة وعدم حلول الكافرين من مثله وعدم
 الا لزام والالتزام بالبريات من الفقهاء ولا المسطر في الاعصار والاصار مع غفلة من هذه التعقيد
 وسبوع المستحق الخالف واليت من الافراد الفادية فلو كانت واجبة للزم على النبي تنبيههم ولو فعل
 لساع وواع وصدور القوى من واحد لا اقل لكن للاسوط او كملها كانت مما تفسر ومنها
 صحيحة من ما يرد في الاشارة قطعاً ولا يدانها ما يشاير في خبره واما يمكن القول بان الفاعل المتبادر من المشا
 والمتعارف والشايع الذي يعرف الى الاطلاق ويبا الى انزور ما انزور له انزور كلامه في
 اشكاه فاصد وما ذكره من عدم كونه ذلك من غير انزور بعد ويمكن ان يندلج عليهم محذور لا
 تمام الصلوات الا من حصة او من يدعيها استدل ببعض على ذلك من جبره من ان حصة الذي حكم
 قالوا ان على النبي تنبيههم في انما الكعبة في الليل وهو يصلي فاما القيام حتى جعله من يومه على
 رجله اليمنى مرة على رجله اليسرى الثاني من ذلك في وجوب المقاصد والحق في وجوبه
 بان لا يخرج من هذا القيام وجوبه بان لا يخرج من هذا القيام وجوبه بان لا يخرج من هذا القيام

معلوم من هذا القيام اصدق القيام موقوف على ما انشأه القديم من نوح حقيقة وهذا القاد
 واذا بعد لير لها حية شريفة تصحها اليها لجمع فيها الى العرف فالتباعد المخرج عن هذا القيام عرفت
 مبطل للصالح كونه حجة للقيام المأمور به وما لا يخرج من هذا القيام وهو القاد والحق في الجبر
 في ذلك وقد لا ينافي في جمل كلامه وما ذكره من جواز تنبيه الرجلين بما يخرج من هذا القيام المتبادر
 التكمين اللين والصادر عن المسطر في الاعصار والاصار بعد المصلح والاعتقاد عليهم **مسألة**
 او انما على الاستقلال والقيام وجوب على من عجل على شيء لم يقطع عنه القيام على ما صرح به في
 النافذ والمعتبر في الشرائع والمهم والقول على وجوب المقاصد للتعقيد في غيرها لهم على وجوب
 الاول في اطلاق الامر بالقيام لا يقال قد ثبت تقييده بالاستقلال وهو ما لا يمكن فيسقط من القيام
 لا نأقول غاية ما ثبت ما دل على وجوب الاستقلال والزم الاتيان في صورة التقييد لا
 علم بحيث يسلم على الفرض في اطلاق الامر بالقيام في سلبها عن المعاصرة في الجبر وقد اشار الى
 هذا الوجه الحق وحدي وقد يناقش فيه بان هذا على تقدير تسليم ما يصح لو يمكن الاستقلال
 من من مفهوم القيام واما على تقدير كونه من انما لا كالاخفى الثاني انما ثبت في وجوب المقاصد
 وفيه من ما دل على ان المسطر ولا يسقط بالمعصوم وفي نظر الثالث ما اشار اليه جدي في مقال
 في جمل كلامه ان الاظهر كون المراد من محذور على جبره من قوله ان يكبره وانه سعيد عدم التباس
 من القيام مستند في الصلوات حال الكس والجز على اذ على تقدير بيانها على الهمم والاطلاق من جملها
 صورة القدرة والاختيار بما عرفت من الدليل في السابق انتهى وينبغي التنبيه لاسم الاذ لم يعلم انه
 قال في وجوب المقاصد لانه فيما يعين بين كونه او ساقا انتهى وهذا حقيقة اطلاق النافذ في
 الشرائع والمعتبر عند المنتهى والاعتقاد في غيرها انما اعلم ان ذلك في الاذ كما في قوله في
 يعين عليه المعصوم وجب بذلك وان كان المانع من ذلك من غير الجبر والحق في وجوبه في ذلك
 في قوله ايضاً وهو حقيقة اطلاق النافذ في الشرائع وعقد المعصوم والاعتقاد في بيان ذلك فيوقف
 على ما دل على وجوب القيام على الجبر وهو محل التنازع وكيف كان فهو احوط الثاني من جمل
 الحق في النافذ والمعتبر والعلامة في عدم اذ لو خرج عن القيام في بعض الاحوال بالمكن من الثاني في
 صريحه الذي واطلوا وادعى انما لا خلاف فيه ما صرح به في وجوب المقاصد في قوله اذا امركم بشي

فانما استلزم وقوعه لا يسقط الميوس والمجور وفي العبرة بالقيام بحرف افعال الصلوة
عن البعض لا يسقط الاخر الا في صرح في عقد وجايع المقتضى بالادعاء عن الانشائيين مستقلا
نعم محتملا فاما تخيلا ولو ان هذا الركوع والايحوز له الصلوة واجبه لكان محتملا للميوس لا
بالصواب
اذا لم يقدر على القيام للقرارة والركوع معا بل انما يقدر على واحد منهما
اذا اتي بالقرارة فاما في الركوع والايحوز واذا اتي بالركوع فاما في الركوع والايحوز
قيام لزم القسمة المجلوس حال القرارة فاختلص في الترجيح فليها اولا احكام الزموم قاريا لم يجلس
ويحركه وقيل لم يجلس ثم يركع عن قيام الاول اذ في حال القرارة التي هي قبل الركوع غير ما جاز
يجب عليه فانما يحصل الترجيح بعد هذا لا يسقط التكليف بالقيام فيها فليست نظر القوم عن الدليل على التكليف
بالقيام فيها لا يقال قبل طر والقدار الموجب للدمية من الامرين كان ما نورا بالقيام فالاصل
بقاء بعد طر هذا الدليل على التكليف لا فاقولك هذا يدفع ما ذكره من احواله بقا الامر بالايحوز
عن قيام المقتضى قبل طر والقدار المفروض لان يقال ان الامر بالركوع عن قيام لا يتوجب له الا بعد الطر
عن القرارة المأمور بهما وجعل في ان الامر بالايحوز المشاوخ لا يتوجب له الا بعد الطر عن القرارة ايضا
بالايحوز المقدمه فيه نظر مع هذا فالدليل المذكور لا يجري فيها انما كان قبل الصلوة مأمورا بالايحوز
ثم طر القدر المفروض من اخصه من المديته والثاني ان الركوع عن قيام لم يكن اولى بالدمية من القرارة
فاما ويؤيد النص في الواردة بان الحال في اتمام فاخر السورة فركع عن قيام بحيث يصلح القيام فيه
نظرا فاما لا ان جرد الركبة فوجب الدلوية واما النص في المشار اليها فلا تنافي في ذلك لما اشار
اليه والذي دام فلهذا فلا يمتنع الاحتياط بالايحوز في الزواجر احتيازا كما احتمل المذهب في غير
غير القرارة انتهى والمستند على ان كان فالاحتياط فيها لا يزيل ان امكن والا فليكن دعوى الترجيح بين الا
وربما يهدى بهم صحته بزيادة لا تعاد الصلوة آه حضا في اطلاق الارباب الصلوة ثم
اذا كان المصلي بحيث لو قام لم يقدر على الركوع والمجور واذا اجلس تمكن منها في وجوب القيام وترجيح
عليها والاعمال فكان لا روجح جازع فيها حكومهم الاول ولهم على ذلك وجوه الاول على قولهم
لا صلوة لمن لم يقم عليه في الصلوة المذهب باخلاق الامر بالقيام الثاني دعوى الاجماع عليه وفيه فانه قال
لان الركعة القيام بغير ركوع فاما التخييل لا يسقط عنه فرض القيام بل يصلح ان يكون في الركوع

ثم يجلس

ثم يجلس ويؤتي السجدة عليه علمنا انك منهم حائز الاختيار المستفيض منها الميسر الذي عن العبرة
الذين يصلحون انما كان لا يتسلط على حاله هذا من انهم من الغنم ما يصلح للميوس فان كان له قول
على ذلك صلح حاله منها النبوي صلح فاما وان لا يتسلط فقا حاد في جميع ما ذكرنا نظر اساق الاول
فلما رتبته بقوله لا تعاد الصلوة الا عن عجزه وعجز من جعلها الركوع والتجويد وقوله لا صلوة لمن لم يركع
ثالث فليكن ذلك ركوع وتلك سجود وقوله ان الله فرض في الصلوة الركوع والتجويد وقوله انما الصلوة
صلوة ما عدا ذلك وكبر وقراءة وركوع وسجود ويؤيد اطلاق الامر بهما وما مر به في التفسير من ان اسم
التخييل يهدى بهما واما الثاني في التخييل من ولا العبارة المعنى على انما كان لا يتسلط على حاله
فاما ان هذا والدمية فليكن العالي فانما في مقام الطعن على من توهم منها دعوى الاجماع على كل
الركعة وتوجب سري الضعف ودعوى جزمهم طعن الاجماع من انهم في انهم استعصا به بذلك
بادي التخييل قال في المسألة الا ان سياقه حجاجه فيما بعد لا يبرأ من اجسام لان اتفاق المذهب بصحة
التي فيها اسم ولو جازع ان قوله لم يجلس في الركوع والايحوز ظاهر بل يجب فيها ذكرنا فليكن هذا انتهى واما
والثالث فليكن الاجماع وسنأوضحه بعد ذلك فليكن يظهر من الحنفية ان التردد في السجدة فانه
قال في وكان بحيث لو قام لم يقدر على الركوع والتجويد وان صلى تا عدا امكنه ذلك فليكن تقديمهما ترد
يضا عن فوات الاعمال على كل تقدير فيمكن تجزئته يمكن تجزئته المجلوس باستيفاء عظم الركعات
سواء في ذلك يظهر التردد عن والذي دام فليكن العالي وكيفية كان فالاعمال مجمع بين التخييل والايحوز
صلحتين ان امكن والا فالا لاولى ان يجزا والقيام وان كان القول بالتخييل للرجح من وجوه
قال والذي دام فليكن العالي ولي تجزئ الركوع والتخييل اصلا من القيام لا يسقط عنه لسقوطهما معا
فيها كما جزم من المعنى وكذا عظم غير لان كلاهما يحجز الرقعة لا يتعدى
المالك في الصلوة ما يشاء فيتعذر الصلوة فاما مستقلا في الترجيح استكمال الركعة فليكن
في على تعيين الاول لا يلزم من الثاني وهو التخييل في الركوع والحق الثاني في جوامع القاء صاحب
المالك الثاني ان يلزم الاول وهو التخييل الثاني في ذلك والمقتضى عليه حكمه في الصلاة للاد
جوه الا انما قيلت به في ان من ان الاستقرار ركع والقيام اذ هو المعنى من صلح الركعة فانه
انقضى في وجوب القيام وفيه نظر للنسب من الاستقرار وكما في القيام حكم حتى في حال الركوع في وجوه

أول الدعوى وقد اشار الى هذا في الفخيرة الثاني ما تقدم من جوار المقادير في ذلك من العلم
اقرب الى الحال الصالح من الاضطراب عطا وشرا لم يتغير الذي هو روح العبادة لها تحقيق فيه
تطرق فان الوجه المذكور لا يصلح لنا سبب حكم في كماله في الفخيرة الثالث ما ذكر في ذلك
من ان العبودية من صاحب عبادة الصلوة في حال القيام مستقر انجبا للصلوة حال حال الاضطراب
بالمرضى لما يتعلق ما يشا حال المرء فيصير مريض من صاحب عبادة فليكن له سبب انجبا لحياته
لحقه اليان التعليم وفي نظر كماله في الفخيرة الرابع ما تقدم من في الفخيرة قال ولا تقبل
المحلول من على القيام ما سبب انجبا لحياته على القول المحقول هو الجواب في تبيين ان الادوات
المحلول في خصوص محل الحب على الجواب في قوله من كان اراد ان يخلو الصلوة جالس بعد التقدير من
القيام قد ثبت شرعية وقيل من صاحب الجواب في الفخيرة دون جمل الصلوة ما يشا في جمل الجواب
في الفخيرة وقد عرفت ان مقتضى ذلك لا يستلزم تحت شئ من الادلة الاربعه الكتاب والسنن والاجماع
ودليل العقل نعم يمكن وجوبه الى قاعدة الاستقلال لكن في محبة كلامه في ذلك فتمسك بها في محل
الحج اسكال لا من الفخيرة اذ في الفخيرة ثمة ولا من ايضا وجوبه الاقل ان الواجب في القيام
امور في نصب فقا والظاهر والاستقرار في ذلك يمكن من جمل الجواب في الفخيرة في ان
المسور لا يسقط بالمسور وقد اشار الى هذا الوجه في قوله في رفع ما قلنا من عدم كون الاستقلال
واجبا في القيام لا سيما في تقديم المحلول على القيام بدونه فان الشئ يرفع وصف القيام وهو الاستقرار
والجواب في رفعه في وقت الوصف فاحتمل ان يكون في وقت الوصف ومن ثم انعكس الجواب على ان قوله
على القيام على وجه ما على المحلول من فوات وصف القيام وهو الاستقرار لا يرفع عن غيره
الذي هو فقا ان الاستقرار ليس من اوصاف القيام بل هو وصف لوصف الصلوة يعتبر في جملته
من اوصاف الصلوة في حال القيام او القصور في جميع القيام على وجه ما في ذلك وفي نظر انكم
من الاجماع ان الاستقرار من اوصاف القيام وفي الفخيرة كره في وجه القيام فتم والافعال في الفخيرة
الوجه المذكور في جملته في اسكال الثاني ما استدرك به في الفخيرة من ان رتبة الصلوة في جملته
المؤدعة في حال القيام في جملته في اسكال الثاني ما استدرك به في الفخيرة من ان رتبة الصلوة في جملته
صلوة الى ان يرفع فقا في الفخيرة فقا في الرواية ضعيفة السند غير انه لا يخلو من الصحة

فهمه

فهمه مع انما على هذا المحل يتحقق جوار المقادير على القيام في بعض الصلوة وهو غير جائز انما في ذلك
جائز انما يمكن مع هذا الصلوة يكون صلوة فاسدة لعدم المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في القيام
صلوة فلا صلوة لا لافعال بل من على هذا الجواب جميع الصلوات التي تعجزها التحليل لا تقول بل من
هذا الوجه في جملته على خروج بعض الافراد من هذا وتامره كما في جملته من الافراد فلا يمكن ما نحن فيه
لا يقيم دليل على صحة خروج من بقي منه رجا نحو العام المخصص في الفخيرة في الفخيرة في جملته
هذا لعدم الطلاق ولا في حق الله تعالى هذا في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
هذا لعدم ان لا يرضى من العبد من يقيم على حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
لعدم الرتبة الشبهة على وجه ما يمكن وهو ان لا يرضى من العبد من يقيم على حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
فيمكن من الشئ اصلا ولا يمكن دعوى ان لا يرضى من العبد من يقيم على حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
لا يرضى من العبد من يقيم على حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
محمد بن ابراهيم يصلي المرفوع في اسكان لا يقيم على حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
منه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فان قلت يصح على الصلوة طهرا ان لا يقيم على الصلوة فاما ان لا يكون
من الصلوات المتعبد في الصلوة وعدم القدرة على الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
بعدم الفخيرة يصح الصلوة فاما ان لا يقيم على الصلوة فاما ان لا يكون هذه المرفوعة من الصلوات المتعبد في الصلوة
فيما مر في هذا الجواب انقسامها الى الصلوة مستقر اوصافها وقاعدتها لا يخفى ان الاستقرار ليس يعتبر
في الصلوة الصلوة في حال القيام فقا في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
قد مر في الرواية في جملته من يقيم على الصلوة في حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
فقا في الفخيرة من الجمل من يقيم على الصلوة في حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
بالصلوة ما يشا فان وحالها اخرى كما اشار اليها جدي قد مر وان لم يتبين منه فلا يصح القول
بالقيود بين الاعراب بل في جملته لا يثبت فيه شيء
اصلا في جملته من الجمل من يقيم على الصلوة في حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
وفي الفخيرة من الجمل من يقيم على الصلوة في حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته
الادان في الجمل لا اسكال في الفخيرة فاما ان لا يكون في جملته من الجمل من يقيم على الصلوة في حاله في الفخيرة من الجمل من يقيم على حاله في الفخيرة في جملته

في الفخيرة

السابق في مقام ذكر القول بالتحديد بين الاضطهاد على الامين والاضطهاد على الابدية عند تقدم الاضطهاد
 لا يخرج من هذه الشبهة ثم ولما قلنا ان الثاني اقل من هذا الوجهات المتقدمة اليها الاشارة وذلك لان
 في بعضها هي العوارض الدالة على العدد والى الاستسقاء بعد الحجج من قبلهم وقد تقدم اليها الاشارة
 ايضا وقد يجب ان يكون الوجهات بحيث يخصصها بما تقدم من الدليل على صحة الاضطهاد على الابدية ان
 الوجهات الدالة على العدد على الاستسقاء لا يخرج من الخصم الاستسقاء اليها الوجهين الاول انها متعينة
 الثاني انها تدل على وجوب وهو لا يتوكل على ان يكون له شبهة على الوجه لان العوارض قد
 على الاضطهاد بعد تقدم الحق بل انما يقدر على الاستسقاء في حق الله وهذا وقد روي عن بعض
 مؤلفي بعض العارضة فيقول ورواه في بعض النسخ ومنها قوله في بعض النسخ والمقدمة فان لم يقدر
 على جارية الامين فكيف ما قدره فان جازيوا وقد جازيوا من صلاحيتها لمعارضة ما ذكره
 القول الاول على ان يدعى ولا لها عليه قال الشهيد الثاني وفيه ان كان قسمة استسقاء
 والاضطهاد على الابدية عند تقدم الامين لقوله فان لم يقدر ان كان قد لا يقبل وجوب
 الضمير على الاشارة الى الابدية لا تحصيل الاستقبال بالوجوه حقيقة دعوى الاستسقاء انتهى وقد
 المصنف من وجهين اثنين وعندي ان قول الاول لا يخرج من قول من ادعى وجوب
 من وجهين مضطهدا ان يستقبل القدر من تحججه وجوب الاول فهو اتفاق الاضطرار عليه كاشرا به
 في الدخيل قبل في المنهوى من الاضطرار عليه الذي كيف يدعى ظهور اتفاق الاضطرار واما الوجه
 اطلاقا فينبغي والارشاد لا ينفرد به وجه والشك في صحة وجوب ذلك لانما يقول الاضطرار
 يدل على ما ذكرنا ديهيد به عدم اشارة احد من المحققين بما ذكرنا في عبارة الكتب المذكورة في الاستسقاء
 ان الضمير بما ذكرنا اختلف كلامهم كازايات القول فيهم من انهم على كسب بوجوب استقبال القدر
 وهو العلامة في المنهوى والضمير بالشهاد الثاني في وجهه من ذلك في النسخ اليها في الاضطرار منهم من وجه
 استقبالها عقابا من الدين وجوب الاضطهاد كالمخرج وهو العارضة في مقابلة الشهاد في كونه
 الحق الثاني في جامع المقاصد والشهاد الثاني في ذلك والدي في الرأى من وجه من المثل وجهي الوجه
 الى القدر وهو القاضل في الدخيل والضمير مراد الكل واحد وهو التوجه عقابا من الدين الى
 القدر لان الضمير اليها بالوجهين لم يوجبه اليها عقابا من الدين بل هو القدر على احد خلاف

هذا الباب من وجوب على الاضطرار على الاضطرار فان لم يقدر على الركوع والسير واصلا
 عليه الاية لا ينافي ان قد علمنا ان يجب عليه الاتيان بها ولا يخرج الاية اما الاول في تقدمه كثير
 من الاضطرار كالمضطررين في الشهادتين وصاحب ذلك من غيرهم وبما عليه في ذلك
 بينهم والى ايات كثيرة منها تقدم اليها الاشارة ومنها المرسل الذي في الحقيقة قال في الرأى
 صلات الله عليه وعلى رسوله الله به على كل من الاضطرار وقد يمكن التمسك بقوله تعالى يا رسول الله
 كيف احب اليك ان استسلمت ان تخلص فاحلوا في الاضطرار الى العبد ومروه فيقول من راسه ايا
 الضمير اخضر من الركوع ومنها خبر الخليلي رحمه الله عن ابي عبد الله قال سئل عن المريض ان لم يستطع
 القيام والحج قال يري راسه ايا وان تضج جهته على الارض لحيات الله ومما روي عن ابي عبد الله
 الكوفي قال قلت لابي عبد الله عم رجل ينجح كثير لا يستطيع القيام الى الصلاة لضعفه ولا يمكنه الركوع والسير
 فقال لعمري راسه ايا وان كان من يرضى الله به في ذلك فليكن ذلك فليكن راسه ايا وان كان
 فليكن راسه ايا وان كان من يرضى الله به في ذلك فليكن ذلك فليكن راسه ايا وان كان
 الفقيه في الاضطرار يستقبل وجوبه ويخبرنا في كتابه ويضج بهجه في الفريضة على ما يمكنه من وجه
 يرضى في النافذة اياه وبعضها امور الاول العوارض الدالة على انه ما في الصلوة الثاني عدم
 الميسر للاسقاط بالمسح والموت بالاسقاط الثالث ما ذكره في الفريضة فانه قد لا يقدر المريض على
 روضه من التحجج للحد عليه ويريد ان يصعد عليه وكانه لا خلاف في وجه الاضطرار على ما عليه رواه
 في الحسن في قوله عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عليه السلام لم يزل عليه عارضة في
 في الضمير عن زيارته قال سئل عن المريض قال يصعد على الارض او على حدة او سارده وهو مضطرب
 هذا لا ينافي انما كان من كونه في كونه على الموضع من اجل الدلالة التي كانت تعيد من دون الله وانما لا يقدر
 غيره فاصح على الاضطرار على وجهه قال سئل عن المريض هل يصعد عليه في الصلاة
 قال لا الا ان يكون مضطربا ليس عليه في حاله انما لا يقدر على الصلوة ولا الاضطرار
 بها نظر انتهى المضطرب الذي لم يقدر على التحجج انما هو على وجهه من وجهي الوجه
 وجوب عليه ذلك عند الشهادتين في كونه مضطربا وذلك في المقاصد الحلية والحق الثاني في وجه
 وهو ظم المنهوى في المقاصد كلام جاري في وجهي ذلك وجه الاول عدم ما ذكره في المنهوى

لا يفسد بالمسود وفيه تطلب البناء فالساكن اذا في مأكلا في المعتبر والمنه من ان ذلك اشبه بالحيث
 الايمان انك الانبات به واجا وفيه نظر فانه امر اعتباري للحيث انك اسبق الاحكام التي في ذلك فهو عبارة
 بعض الامور في هوى الاجماع قال في موضع من المعتبر في حيث الحيث والاعتبار الا انك انما
 ما يجد عليه لم يجر الا بما احلها للتساخي ما وجد في ذلك ان من الدنيا وهو جرحه الضمير ولا
 تكلف بالحيث يتكلم المرحوم وتكلمه الا بما من الحيث من القدر على جود ذلك واديات من طريق
 الاصح منها واداة الى جرح من لا يجد انهم قال سلكه عن القدر على جود ذلك واديات من طريق
 الا ان يكون مضطرا للحيث من غير ما ليس في حرم الله الا في حله من اضطر اليه وشي ما في حيث
 القيام من التمس وفيه حيث الحيث ولو بعد ذلك الا انك انما تراضى رفع ما يجد عليه ذهب عكسا
 اجمع ان ان يجد الحيث واجب يجب بقدر الممكن ولا يشبه بالحيث من الامور فيكون اولى من الاجاب
 فيكون واجبا لا يستلزم الاجاب على الصالح المطلق من الاجاب انتهى وفي هذا الوجه نظر الاحتمال
 اختصار ما ذكره من وجوب رفع ما يجد عليه في تحقيق من الحيث وليس هذا من حيث الحيث هو
 وضع الجبهة على ما يجد الحيث فيها حصل الحيث في الانبات بمفهوم الحيث سلكا فكما ان المطلقا وجوب الاجاب
 على المضطرب وادعاء الاجماع عليه فيحصل التعارض بين كلامهما وهو من تعارض العقول من وجه كالاتي
 ولا ترجح لاحدهما على الاخر فلا يرجح التمس بما ذكره ثم الرابع الملاقاة جرح عبد الرحمن بن ابي عبد
 المتقدمين وفيه نظر لمعارضته بالجزء من المتقدمين باطلا ما جرحوا الاكتفاء بما لا يحتاجه من وجوب
 وضع الجبهة على ما يجد الحيث عليه كما استفاد من المدارك والحدود في التمس في المصلحة احداهما
 ما دعى من معارضه ان عبد الله الذي معه الخوق قال للمضطر ان لا يفتدك بصلية فاعدا كيف عدل
 اما ان يوجد في ميار وما كان يوجد كما يوجد الرجل في حلقه ونيام على جبهة الا ان ثم يري بالصلية فانه
 لم يقدرا ان ينام على جبهة الا ان كيف ما قدره رجا في جرحه ويستعمل به القبل ثم يري بالصلية انما
 وتاما ما نقل عن المعتبر قال ردوا صاحبنا عن جرحه ان عبد الله قال للمضطر ان لا يفتدك بصلية فاعدا
 فاعدا يريه كما يوجد الرجل في حلقه ونيام على جبهة الا ان ثم يري بالصلية انما ردوا عن جرحه
 المعارضين من قبل تعارض العقول من وجه والرجح مع ما ذكره الاكتفاء بما لا يحتاجه من وجوب
 الذي وصفه في ذلك بالحسن المصير الذي لا يستطيع القيام بالخلوص بين وجهيها انما ان وضع جبهة

عنه

على ما يجد الحيث عليه ويدل على صحة ذلك عن ابي حنيفة عليه السلام قال سلكه عن الحيث هل يجد على الارض
 او من جهة اخرى سلكه بوجهه فقال هو افضل من الامور ما قيل بالوجوب لان الجرح عبان عن الاختار
 وملاقات الجبهة على ما يجد الحيث عليه فاذا سقط الا في القدر بقى الثاني لان المصور لا يسقط بالحيث
 ويتركه مطرقة سماعة
 الا ان العمل بما تقدمه لحيث انتهى وقد قبان الملاقاة ما دل على وجوب الاجاب في الضرر العقلي من حيث
 الى هذا الحيث فان الغالب ان المضطرب جرحا وعلى وضع جبهة على ما يجد الحيث عليه في جرحه على
 وضع الجبهة على ما يجد الحيث عليه في الفرض ليعلم ان التعارض بين وجهيها سلكا بالوجوب المتقدم اليها الا ان
 واما جرحه في جرحه فليس فيها اثر في الملاقاة لهذا وجهه والذي لم يملكه بدو نظم جرحه في جرحه
 وان لم يتناولين ثم وكيف كان فالاصح ان يعارض الامرين وضع الجبهة على ما يجد الحيث عليه والادعاء
 اذا لم تقدم المضطرب على وضع جبهة على ما يجد الحيث عليه في جرحه وضطره على الجبهة وتقرير
 اليها انك اختلف في الاصح على قولين الاول ان لا يجب وهو المذكور وفيه وجهه وصديقه والذي
 صاحب الكشف ومحقق في كونه ونهاية الاحكام الثاني ان لا يجب وهو لما نقل في الجرح في الذي في القول الاول
 وجوب الاول ان البراءة القينية من التكليف الثابت للحيث الا انك لا تجرح وفيه نظر الثاني ما تنك
 المسبب وجوبه في رد الذي وصاحب الكشف عن معصوم ما دل على ان اليسود لا يسقط بالمسود وفيه نظر
 لما بيناه في الوسايل قال في القدر لقا بلان يقول بعد تسليم هذه الزيادة فالاعراض من الاجمال الذي
 انما انما يجري في الجرح منه تعذرا لكل لا لان الثاني بغيره من الطريفة عند شد الضرر الوجوب فيه
 حتى ان الامر هنا كذلك انتهى رد جرحه فقال جرحه لا ساقه الحيا ذكره وفيه جرحه ان الرواية جرحه في رواية
 ما لا يدركه كالاتي في كلامه ورواية اذ لم يركب شيئا فانما سلكه استطعم فانه متلفا في القبول في السنة
 العقوبة التي تستدعيه اليها من جرحه على سلكه او رد التماسه بغير العقوبة ايضا حتى يصل الى الجنا
 نقصان العلم بالحقيقة ومنه ايضا في العلوي بالطريق الذي فيه وما الحيث فربما كان اسما للهيئة
 المركبة من امور وادعية هو التمس او الملاقاة وكون الهيئة على شي وجوبه في الاعتقاد ولعل الصحيح اجزا
 خارجية للمركبة فيكون كالاتي والاشارة جرحه الا من يراها وان اذ الجرح الموجه في المركب غير
 الجرح الموجه في وجهه المركب لان زجره اخبره ان الامر في كل جرح كك لان الجرح الموجه في وجهه المركب

مرحوق كرم وجانب المقاصد والتمكيد من قول به خرافة م والتمكيد ايضا انه اذا عد الذي يخرج عليه
 كذا لم يندرج في الالزام بالاراس اذا لم يتكفل بالتحقيق من الالزام بالاراس وجب عليه الاعمال بالعين
 ما خرج به في الحقيقة وهو من ذلك وهو لا يراى من ادعى على الشبهة بل يظهر من بعض انزاعه
 ويدل على بعض الاحبار وينبغي التنبه لافق الالزام الذي ذكره الى ان اذا لم يتكفل من الالزام بالاراس
 وجب بالعين الواحدة لان الميسور لا يسقط بالمعسور الثاني اعلم ان ذكره ايضا والذي دام على الاعمال اذا
 لم يتكفل من الالزام بالعين اصله لا يسقط بالتكليف بالبحر في سقوط الصلوة في ام يقار وجوبها بالالف
 الكثرة المطلوب مستينا مكميا اعظم ذلك فاذا استحق المطلب والتمكيد ولهذا لا يوجب عزم الاعمال
 الاعمال والتمكيد على ان الميسور انه وما لا يدركه كما هو اذا لم يكن له مصانعا الى ان لا يتكفل في ذلك
 حتى يملك التمسك انتهى ويظهر هذا من جملة ما في الصلوة في النهاية على ما يملك ولو خرج من الالزام بطريق آخر
 افعال الصلوة على قوله وحركه في ان الفقرة والذكر وحكي يخرج عن كون وقال في عدم وهي الاعمال
 الا ذكره على السادة فان خرج لصلواتها بالاراس وقال في التحقيق الثاني والتمكيد من اجراء الاتصال على الاثر
 بعضها وحله على اذنه فيتمتع بصلواتها في تكلف ولما اذكر في الواجبة والقرارة فيجوز ان يكون بها
 على حكمها وان يخرج من ذلك والاتصال بالاراس الواجبة لصلواتها بالاراس مستينا فثبت ان هذا هو المقصود
 وقال في التمسك الثاني في حق والتمكيد من اجراء الاتصال على قوله كل واحد منها في محله واجري الا ذكر
 على السادة ان يمكن والاخرها بالاراس الثالث اعلم ان قد تفتت عبارة جماعة من كسفة الالزام
 بالعين في تعامد الغيبة وقد تقدم اليها الاشارة ومنها عبارة عدو الارصاد في الاول ويمكن ان يار
 ويقوم ثم يجعله يكون تعميم عينية وروى فيها وسجده فتمتعها او يتجوز فاما في تعميمها وروى
 فقها اذا وجب الالزام بالاراس والبعين بعد الامن والركن واليحيى فصح التحقيق الثاني في
 المحققين في التمسك الثاني في حق بالاراس ان يكون ما هو به في البحر ما خفف مما هو به في الركوع فقد تعلق
 به والذي دام ظله في كون الالزام بالاراس وحكمه في كسفة عن الصلوة والجماع والملازم في جود
 كون الالزام بالبعين ولهم على ذلك وجوب الاول في البرة القينية من التكليف الثالث لا يحصل من وجب
 الثاني في العمل عند الصلوة برك البحر والركن في حرمه من الذي لا يار بالاراس على العمل في المشايخ والاراد
 دليل على خروج خلافه في حق من وجب واجتهد ولا يخرج في ذلك الثالث ان اجزاء المسئلة في اقسامها

نقوم براسها وبجعل البحر اخص من الركن وفيها منصف يتأخر مع ذلك فيها معارضان
 باختلاف كثير من ركني الدالة على حرم الالزام وبعضه الملا في كثير من العبادات الدالة على كون الالزام
 ذكره وان كان في الحقيقة فظهر بعض الالزام في كلامه بحجته في قوله قال والاصل تعيينه ان يكون ما يمكن
 الالزام من اجبا للركن لان الميسور لا يسقط بالمعسور فلا يتحقق ان كان جعل البحر اخص كان
 اذا قدر على الاخذ بالركن في ولا يمكن ان يارة وجب للالزام. بذلك القدر للركن واليحيى
 معادان قد روى في الاشارة كل الركن كان غير اربع جعل للالزام بين متماثلين بقدر على الركن وجعل
 ما للبحر اخص مما خرج عن ذلك في التحكيم جماعة منهم العلامة في النهاية على ما يملك في كونه فادى وجب جعل البحر
 اخص مما للركن في ما في الروايات في مسلمات الا ان يقال ان هذا الذي قاله من يمكن في كونه في الاشارة اصله
 بل انما يروى براسه من اخص الالزام مدخل في الركن في ذلك في جمل ما قبل ما للبحر براسه القارة
 على الاشارة لكن لا يخلو الركن فيجب على ان يتحقق بعد ما كان كما ان انتهى اعلم ان امر المحقق
 الثاني وجب على المقاصد والتمكيد في حق التمسك بالبحر على الركن ان يوصله بما يار ذكره في قوله
 يتجوز في الاول من تقدير الالزام بالاراس او في تخفيف عينية فاصلا بالاراس لان الاتصال وكلامها
 وان كان خفصا حصة الالزام بالبعين الا ان التمسك بهما التمسك وهو كما صاحب الكسفة فلم يزل
 وجوب الاول ما سار الى جعل الالزام في حق من ان البرة القينية من التكليف الثالث لا يحصل الا بكون
 فيجب الثاني ان تمام الصلوة برك الركن في البحر وخروج منها ما حصل القصد المذكور مع الالزام
 دليل على خروج الثاني من القصد المذكور في حق من راجعته غير القصد المذكور الثالث ما ذكره صاحب
 الكسفة في العمل بالاراس لا يتحقق حقيقة الا بالبرة في حقيقة كانهما منصوبين بها في الصلوة في اشارة
 الالزام الرابع ما ذكره ايضا فقال لما كانت هذه الابدال لا تفضل زيادة وتماثلها في الصلوة في حقيقة
 لم يخلو بالصلوة في الحقيقة استصحابا بالهكم ولا يمكن ان الذي يكون بدل الركن في البحر وكن يخلو
 زيادة نقصان الصلوة فلا بد من ان يكون الذي ليس برك فلا يورث في حق الصلوة في جملتها وليت
 المعارضة الا ما شير انتهى وفيه نظر الخامس ما ذكره في جمل ما قلنا من سابقا
 لتيقن البنية الا بعد التمسك وكما ولا يخلو المكلف عند عاها فلا يصير بل ان الركن في الا
 بالقصد واخره في حق وقد لا يحصل التمسك بالقصد كالاشارة في القارة والاشارة والركن في

ومن الحق الثاني في جامع المقاصد والتحقيق وابن جهم في المسالك الجامعة صاحب المذكر
والذي هو الكسوف والمقاصد وحديثه في الذي دام لظلالها في حكاية في قديم العار في
ابن جهم الثاني انها يمكن ان يكون الاختلاف بينهما في العشا واليهما وحكاية في قديم بعض
وفيه ابن جهم في الشيخ فقال والمثني انها ليست بركن فلو تركها المكلف في مجموع صلواتهم
ما تبطل صلواتهم وتلك الشيخ القول بطلان الصلوة اذا خلعت من القراءة من اولها الى آخرها وان
كان سهوا فظاهر القول بركنيتها من حيث المجبوع لان حيلتها تخصص انتهى وحكي عن الشيخ انه
ناب هذا القول الى ابن حمزة للاولين ويحق الاول ما ذكره العلامة في تحت فقال ان جعل القراءة
وكنها متعلقين بمقتضى ما ثبت في غير الصلوة بالاجزاء من غير دليل لازم ومقتضى لا نسلك
مناطات الدليل الذي يعين العمل بما ان يعمل بالمستأففين ووصلهم قطعاً او يبطل العمل
والاصل في الدليل اعلاه وما يات الملاءمة فلا نسلك من ادعى من اخطأ والسياسة
استحكم عليه في الجواب الاعادة تخصيص هذا من غير دليل انتهى ومنه نظر الثاني في ما اشار
اليه ابن جهم فقال بعدما استظهر من الشيخ في المسحور من الاجزاء رده فلا تبطل الصلوة بترك
القراءة وان كان في مجموع الصلوة اعتماداً على اصله البطلان في الركعة وطلان التمام غير مقدور
فلا يتعلق بحكم انتهى وفي نظر الثالث الاجزاء المتعينة منها صحيح فلهذا سلم المقدرة ومنها
صحيح فلهذا سلم الجعفر في الاعتناء والصلوة الخمسة التي هي في الوقت والصلوة والركوع في
الشيخ ثم قال لا قراءة مستندة لان مقتضى الفرضية منها غير متعين عار الذي وصفي ا
الشيخ في الصلوة من عبد الله ثم قال قلت الرجل يهوى من القراءة في الركعتين الاوليين فيترك
في الركعتين الثانيةين انه لم يقرأ في الركعة والشيخ قلت نعم قال لا يمكن ان اجعل الصلوة
اولها ومنها غير متعلق بركعتهم الذي في المتن من المتأق قال قلت لا يصح ان يترك في الركعة
المكتوبة فثبت ان اقل في صلواتي كلها ما قلنا ليس قد تمت الركعة والشيخ قلت في احتمال فقد
تمت صلواتها غير متعلقين بركعتهم من احده من يترك غير ما لم يترك في الركعة والشيخ
قال ان كان سهوا فلا صلوة له وان كان سهوا فلا بأس منها غير المتعين من جازع عن عبد الله عليه
قال قلت له اسبغ من القراءة في الركعة الاولى قال قلت في الثانية قلت اسبغ في الثانية قال قلت في الثالثة

قلت اسبغ في جميع صلواتي كلها قال اذا حفظت الركوع والشيخ قد تقدمت الزعم ان جازع حكاه الشيخ
ازاد في الاجزاء على عدم ركنيتها وبعضها ما في الحديث قال في بيان القراءة لا تقدر في الصلوة وهو من
على ان لا تقدر له رفع عن اثنى عشر الخطا والسياسة لم يرد في النص نفسه غير تفصيله لا تقرب الخوازم
لنظم يجب الا يقال لا يجب الاعتناء على ما حكاه الشيخ فلهذا يصح ان يخلو ما ادعاه لانا نقول ان هذا
لا يصح للرجوع مع اعتناء دعواه بالنية العظيمة التي لا يجعل معها عوي الاجزاء من المناخير على
ذلك ملنا ازوس من ولكن يمنع من هذا الفهم فان اعيان العلماء الذين داهمهم نقل الاثر الحق
اقول الشيخ لم ينسحب الى القول بالركنيتها لركنيتها لو كانت ما ملها لا طائل عليه وفيه ان عار
لنقص ذلك ما تقرر بطلان القول بالركنيتها من جهم وكنه لم يقطع في قوله الثاني ان القراءة
جزء من الصلوة والاصل في الخبر الركعة الثانية صحيحة عند من لم يترك في الصلوة من الذي لا يترك
قال في الكتاب في صلوة قال لا صلوة له الا ان يقرأ بها في جهل الخفات ويؤيد هذا النبوي المسمى
لا صلوة الا بقراءة الكتاب والنبوي الذي نقل في الحديث لا صلوة الا بقراءة والمعتبر عند بعض القول
الاول وفي هذه الوجوه لا يصح المعارضة ما دل على اختيار من الوجوه المتقدم بها الاشارة **صحيح**
يجب قراءة الفاتحة في كل ركعة من الفريضة الثانية والاوليين من الفريضة الثلاثة والارباعية
لدرعوى جماعة من الاجماع كذا في ذلك ولم ينظم فيهم مخالفت قال في الغنية ويجب عليه ان اكسب
قراءة الحمد وسورة معها على حدة في الركعتين الاوليين من كل باعية والحزب وهو صلوة
القراءة والغير بعيد لعل وجوبها على الوجه الذي ذكرناه الاجزاء المتناوبة في المتن ويتعين
الحمد في كل ركعة وفي الاوليين من الثلاثة والارباعية ذهب اليه علماءنا اجمع وقال في مجمع
الكيس جامع المقاصد اما وجوب الحمد فلا خلاف فيه عندنا وعند ائمة العار وقال في الزوائد
وجوب في الفريضة الثانية والاربعية وفي الاوليين من غيرها وهو الثلاثة والارباعية الحمد اجماعاً
وقال في المقاصد العلمية اما وجوب قراءة الحمد فليس في ذلك خلاف وخلاف ما قاله الشيخ الهادي وقال
في المسالك الجامعة اجماعاً على وجوب قراءة الحمد فيجب الصلوة الثانية والاربعية والصلوة الثالثة
وفي كل ركعة من غيرها وقال في المدارك ويتعين الحمد في كل ركعة وفي الاوليين من كل ركعة بلغة
هذا قول علماءنا ائمة العامة ويعد حاشا الى الاجماع الناسي وقال في الكسوف ويجب قراءة الحمد

بالاجماع والقبول في ركعتي الثانية والاربعين من غيرها وقال في المباح يجب قراءته في الصلاة
 في الصلوة للقبول والامام في كل ركعة من ثمانية والاربعين من كل صلاة وسرعة بالاجماع وقال
 في الوضوء والاقامة الواجبة ليست مطلقة بل متقدمة بالجماع في كل صلاة كالصلاة كما
 اركعتين الاربعين في كل باعية كالطهين والعمامة فلا يشترط كالتقريب لاجماع في الصلاة انتهى وبهذا
 ذكرنا من الاول ما يثبت في الغدير من الاحتياط الثاني ان البنية لا عدمه هكذا فعلوا واشتغلوا عليه
 فيجب اما المقدمة الاصلية في الصفات واما المقدمة الثانية فاما الاصلية وجوبها في الصلاة فمعلوم
 صحتها واما في اصول اولادها المتأخنة على ما تقدم على وجوب الثالث جملته الاجزاء منها هي
 مسلم المقدمة ومنها رواية ابن عمر عن رجل عن ابي القزاعة قال ان كان ابنك يخطب في الصلاة فقل
 خبره ما عن الرجل يقوم في الصلوة فيسبى في الكتاب قال لا يخطب المستعبد والله في كتابكم ان
 الله صلي الله عليه وسلم لم يقبلها ما دام لم يكن كما قاله في حديثها في جهرا وحدا
 حكى عن العاصية في تركه انما لا يجب قراءته في الصلاة في كل ركعة وسرعة بالاجماع في كل ركعة
 في الذكر وسط السجدة في كل صلاة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 اراد الوجوب بالحق المصطلح عليه في حق لان الاصل ان لا يكون واجبا لا يجب اجماعا وان اراد
 الوجوب المطلق ليدخل فيه الوجوب بغير الشرط يجب انعقادنا لزم من ذلك في كل ركعة في كل ركعة
 والاقرب وجوب ذلك واد من عند الله تعالى لان الصلوة كيفية متعلقة من الشرائع فيجب
 الاتصاف بمعية من قبل الفعل وهو لا يستلزم جزم قوله لا صلوة الا في الصلاة والكتاب
 وقد بينا في الوجوب الاول بانها امر انما تم حيث لا يكون هناك خلاف في الامر بالصلوة ولما اذا
 كان ملازمة للصلوة بدو من الفاتحة وحصول الاشتغال الامر بالمهبة المطلقة بالانابة والوقوف
 منها كان في الوجوب الثاني بانها امر انما تم فيما اذا كانت هناك خلاف ايضا واما اذا كان فلا
 يعارض بذلك الاطلاق فعارض القبيح من وجوبه كما لا يخفى وبعضه الاطلاق على الوجه لا تعارض
 الصلوة الا من جهة الظهور والوقت والقدار والركوع والتسبيح وعلى ان الحديث المتفق لقوله لا صلوة
 الا بفاتحة الكتاب ضعيف عندنا فلا يصح الجحيم وقد يقال ان الاطلاق الامر بالصلوة ينصرف الى
 المقادير وهو ما كان مستلزما على الفاتحة لو سلم فعارض بغيره من الحديث في المقادير

الركعة الثانية في كل ركعة من ثمانية والاربعين من كل صلاة وسرعة بالاجماع وقال
 لا بعد دعوه وجوبه في كل ركعة من ثمانية والاربعين من كل صلاة وسرعة بالاجماع وقال
 صغير المقدرة وبطلته استلزام النافذة من الفريضة فيها يجب التام في الفريضة فيما يوجبها
 في كل ركعة من ثمانية والاربعين من كل صلاة وسرعة بالاجماع وقال في كل ركعة من ثمانية
 على ما يعلم بحدته وهو المستعمل في الفاتحة ثم والتحقيق ان الاصل في الثانية الوقت على الفاتحة
 لكن الحكم بعدم تخصيصه يحتاج الى الجواب عن كل ما قلناه وكيف كان فالبيان بالصلوة في كل ركعة
مصاب لا اشكال ولا شبهة في ان يجب قراءته الفاتحة في كل ركعة **بها** ولا يجوز الاخلال بها في كل ركعة
 في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 جازع من الاعجاب والاجماع عليه قال في الخلاف بين من قال ان كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
 وهي الزمن او لا وسواء في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 احكامها انها اربع ركعات في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
 لرضا او فلا وقال في المختار السجدة اربع ركعات في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
 لا خلل في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 انها اربع ركعات في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
 وكل سورة الا براءة وهي بصلوات في سورة الفاتحة يجب قراءتها في كل ركعة من كل ركعة
 مذهب فقهاء اصحاب البيت عليهم السلام وقال في نهاية الاحكام السجدة اربع ركعات في كل ركعة
 براءة وفي سورة الفاتحة اربع ركعات في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
 سورة وقال في الذكر بين من قال ان كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
 في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
 في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
 ابن الجوزي هذا الحكم مما وقع عليه الاجماع بين اصحابنا لا سيما في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة
 فلا يصح تركها وقال في كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة من كل ركعة

صح في الظنية باستصحاب التصديق في القول فثبت ان قول الشهيد الثاني فان انتشار التيقن في الخط
 على تقدير انما يصح له لا يثبت بالحق في غير كسره او جازي وحيث هو على وجهه لا يثبت بالحق
 كما ذكرته له في جميع ما ذكره من انتشار اعتقاد الصادق في الخطا لها من تحضها حقيقة وصحة الثاني
 صح فيها باستصحاب تكميل حروف المد والظن قال الشهيد الثاني في رد المحتار في الكافي والمواديا
 بعد حريف جانس لها كالمدين والجمع ويستعين ونظايرها فان كان في الفا هاء او واو
 وعلى التقديرين ليجب ان يخط على ثبوتها لانها حروف جوفية حضيضه فيجعل عند الضرر في تحقيقها ومن ثم
 وجبت مدتها عند الضرر او يبرح مما عطفه على بانها ليست في الخط لانها لا يخط في ولا يخبر
 الرابع هو صح فيها ايضا باستصحاب اخلاص لئلا في الدين والياء في ياءك والفتحة في الكاف من ياء
 بلا اشياء من غير ما قاله في الثاني لا يبلغ حد الالف فيفسد الخامس صح فيها ايضا باستصحاب
 الاتيان بالي او بعد وال نصيبه قال الشهيد الثاني فان خطه التمدد عند الخطه من حيث ان
 الصوتين متباعدتين لانهما في غير مكانين **مصاب** ذهب حلقم الاصح كالفاصلين في السان
 والشرائح والمعتبر في الفتح على المتباعد من اية الاحكام وكثرة الشهيد في الذكر والذكر
 والافيه والاربع في الحروف الثالث في جواز المتصادم والمخففة والمقدس لا يروى في جميع الفا كان
 وسبب التهمة الثاني في المداينة وانما هو في المداينة الجاهلية وصاحب الكسفة جدد وقد يروى
 وما الذي دام ظلاله العالي انه يجب في الفقرة الاو رب المقول ان لا يخلو ان يوجب القضا ولهم
 على ذلك وجوب الاول وهو في الاجماع عليه في المعتبر في عيدها الشهادة العظيمة وقول ابن جهم لم
 اصح فيه خلافا لا يقال لا يجزى الاعتقاد على هذا الوجه لانه حكمي من استبد المصير في خلاف ذلك
 وينبغي بانه كونه من اية الاحكام لانه يقول يجوز في الفقرة المستدرة في قوله على ان يثبت من
 السيد بل يظهر من جوابي من سئل من حكم اللحن المصير الى ما عليه المصنف فان قال في جملة كلام الله
 اما اذا اعتد اللحن على الصواب وقامت الاعراب فالاولى ان يكون صلاته فاسدة ومن اتقى من الخطا
 فخلوة كان غير صحيح ولعله لانه لم ينقل عنه في المعتبر والمنهى والذكر في الرد من جازم المقاصد
 الخلاف في المقام هو يمكن ان يكون ما في كونه وانما في الاحكام ما سارة في الخلاف بعضها ولكن
 عبارة السيد ظاهرا في وجوب الخلاف من اجابا بل يظهر من صيانة السائل منه ان القول بل يخطم الفا

فانتم

فان قال اذا كان حقيقة القاري هو الحكمي الكلام اذ كانت اشكاله في تقديره في اللفظ وصحة في
 فما حكم من لحن في قوله القرآن هو قاري لم يتكلم ولا يجوز ان يكون قاريا لكونه غير الحكمي الكلام
 تعالى في الحقيقة وان كان حكمه اصلوه باطلا مع جعله لاجراء الامة على ما وصلوا من تكلم بما
 ليس من اذكارها عائد او في ما وصلوا بخلاف لما روي به الخبر فيكون عليه كونه الخاطئا او مكررا
 تحسن برغم انزل وايضا في اوجدها احد من علمائنا انقضا او صلوة من لحن في قوله تسبحا مدحا
 بلا الغيابا من اخطا من فهم وفي ذلك ما فيه انتهى من عبارة من النهاية والسرير والمسلم والفتحة
 اختيار هذا القول ان ليس فيها التوضيح بوجوب الاعراب وغيره شيئا صح بوجوبه المتأخر من ذلك
 كان ذلك واجبا لثبوت عليه فان عاودته وذلك في نظره وكيف كان فالاجابة الحكمي المتصدق بالثبوت
 الاخذ به مجرد وجوب الخلاف غير ما روح الثاني ان المتباعد من الالف حتى بالاعراب وادوم عليه يجب
 غير ايضا اما لوجوبه بالثبوت او لغيره او لغيره من والحق كما رايت في احواله ان لا مدونه على امر
 يدل على وجوبه في الجمع نظر كما بينه في الوسائل الثالث في الخلافات في ان من حلى بالاعراب
 المقبول بين ائمة من التكليفات ثابت واما اذا اخطأ في براءة من اختلاف ولا دليل عليها صح
 يجب تركه تحصيل القطع بالبراءة القينية من التكليف الثابت فان وجب الاقبال برغم هذا الامر
 الا ان كان مقتضى إطلاق الامر بالصلوة جواز الانشائه بها ولو من غير قوله ولكن خرج هذه الصلة
 بما ذكر على وجوب الفقرة ولا دليل على خروج الفقه عنه فيجب من وجوبه والاصل عدم القيد
 الثاني ان قوله في الفقه انما هو في الصلوة لا في غيره الوقت والطهر والقبله والركوع والتسبيح
 يدل بوجهه على ان ترك الاعراب على الاوجب اعادة الصلوة فحصل براءة الذي منعه من ذلك يجب انما
 نقل هذا من الامرين لا يخطى ان ذلك اما لا لغيره من القول يكون في الفاظ العباد من غير اللحن
 منها حصول التكليف من عدم تمام الصلوة اذ اصل ما لا يخطى في قوله فلا يعلم بعد الخلاف الامر لمصلحة
 وهو يجب تحصيل القطع بالبراءة القينية واما في القول بان تلك الافعال من غير تلازم من اللحن
 والقاسم كما هو الحق فلا يمكن منه قبول الاطلاق لمحل الفرض في قوله ولما الثاني فلا مكان التماسه
 في ذلك على ذلك ولو سلمنا الامر من فقوله يجب ارتكابه التحصيل بما يثبت من عدمه في الخبر الاول
 الرابع ما اشار اليه جلد من الاصح منهم صاحب المآخذ في رد المحتار في الكافي والمواديا

والصدق شرط في صحتها ولا بد ان الفاظه اسم للجمع الكبر من الكثرة لا من الكثرة على الصفة المخصوص
من الاعراب والباء والانيات بالكل فاعني عند الانبياء نكاحي منه فليكن من جنس الذي ان كل
كلمة منها على الهيئة المعينة منها انتهى وقد بنا قسرية بالجمع عن ذلك فان من قرأ الفاظه وفيها من
السورة غلطاً بعد في علمه ان الفاظه والسورة العادنية والاسم السليم والاسم السليم ان يقال في
الفاظه التي عند عرق من صحيح غلطاً وايضاً لا شك ان لفظة سورة الفاظه والمجاز سميها
كانت صحيحة او كان غلطاً ولاصاً في استعمالها من ان يكون حقيقة في القدر المستعمل بينهما ان
يقيد اللفظ المزبور بالعديد من الماصلياً يقيد بالصدق ان يكون حقيقة في القدر المستعمل بينهما
ايضاً لو قيل من كتب سورة الفاظه او اقرأها او ادى سورة من السور المأثورة ما كان قد روي حكمه وقا
بالتحقيق من كتب غلطاً ولا بعد ان يكون الفاظه السورة من سورة واحدة عام ويكون المثل منها سميها
سماحاً كما ان الفاظه العبادت وضعت للجمع الا ان من الفصحى والقاسم مع انه المطلوب منها الفصحى لا يقال غاية
ما ثبت مما ذكرنا كونه من سورة واحدة للجمع الا ان عرفنا ولله بيانها في موضع آخر من كتابه
لانا نقول اصل عدم النقل ولله عليه كما كان وليد على انها وعرفنا مع عرفنا في الفاظه العبادات
ثم نالوا بل ان اسم السورة من سورة واحدة للجمع نقول اذا ساءلها القصة وتعلق الامر بها اياد
من المعنى الا ان من ضرب حجره وخرب معجزة حادثة بان زيد موضوع طبعها الاجزاء لا يقال
ان اطلاقه في الآية على الفاظه معناه عينية كما انما في الآية في الآية في ان قال وقول السيد غلطاً في
من قرأ الفاظه على هذا الوجه بعد في علمه المستعمل في الفاظه ان في التغيرات مما يقع فيه التسامح في العمل
في الاطلاقات الصورية في الاطلاق العرفي مستعمل في الفاظه في العبارة والاشارة لا من صيد اللفظ
حقيقته لانا نقول الاصل عدم التسامح لا في الغالب مودر ولا في ذلك في خارج النفس باكثر ما رأت
الحقيقة عليها فلو سلمنا فنقول ان التسامح عرفاً حصل عند الاطلاق من غير ان يكون له ما نسب
به الاصل كاللحن ولا يقال في التسامح للجمع الا ان من عنده من اطلاقه تعلق الامر بالحكم فان
ما دل على وجوب الفاظه ليس فيه اطلاق الامر فيها ولا تعلق الحكم عليها بل انما نقول هذا في
كما لا في على التسامح في الاطلاقات الامور على الفاظه من سائر المسوق وتعلق الحكم على
وهي في غاية الكثرة كما لا يخفى في النقول في الاطلاق ولكن نبي من انظر الى الغلط في الامور

بالقوة

بالقوة لا يفرق الى القوة غلطاً منها ولذا انما السيد عبد القادر كما بد وقوله غلطاً بعد
لانا نقول لو لم هذا غلطاً لم يكن غلطاً في انفسها عند الناس واما اللحن الذي جرت العادة
بما كان في القوة في الاعراب في الجملة ولحنه فلا لا يقال في اللفظ اللحن ايضاً في القوة في اللفظ لا في القوة
ولو علم ان يكون غلطاً لما حكم بان نظيرها لانا نقول هذا كما ان الحكم اذا خاطب في جملة من
انظر الى ان يروى في بيتهم ما يقتضيه عدم الاضرب المير كان ذلك وليد على يمين في الاضرب
ايضاً في ان يروى في بيتهم ما يقتضيه عدم الاضرب المير كان ذلك وليد على يمين في الاضرب
ما ذكره لان ما ساءلنا انفسنا استفا من نقول من الشرع لوقول الدواعي عليه ما لا يلزم كما لا يخفى على
تتبع الاحاديث ثم وكيف كان فالعقد ما عليه المعظم وينبغي التنبه للحن في الاضرب
هنا ما به صفات النبا في الاضرب في الحركات والمكسرات سبيل كما هو مقتضى مرجع حادثة قال في
المقاصد المراد بالاعراب الرفع والنصب والجر والمجرم من هذه صفات النبا وهي الخمسة والفتحة والكسرة
السكر وكذا ما يتعلق بمعنى الكلام ما يقتضيه اللغة العربية قبل اجل الكلمة وقال في المبادئ والند
بالاعراب ما يتعلق بحركات النبا من تعاقب في الكسرة بعد التجرع ثم في الاعراب في اللحن بين الماد
والصحة في الاعراب وخرج اللفظ بفقدها انهما كانت من القواعد الثابتة لا فرق في الطلوع
بالاختلاف بالاعراب بين كونه من غير المعنى او لا كما خرج به حادثة قال في المنتهى لاصل الاعراب في
يطلق صلوة عاتقاً لسواء في الحركات مضادة لحركات الاعراب او حذف الاعراب من سكن في حرف
وسواء اختل المعنى باللفظ كما ان كسرات اياك او ضم ما انعت او لم يغير كما لو ضمها انما خلافاً
لبعض الجوهرة وقال في الذكرى لا يجوز الاختلاف في حركات الاعراب سواء تغير المعنى بالاختلاف في
او لا تأسيساً على ما خرج من اهل بيته وقال في جامعها مقاصد الاضرب في الاضرب بالاختلاف في
لاضرب بين كونه من غير المعنى مثل ضم ما انعت او لا كسرة والجهاد في الفاظه كذا لا يكتفي
ذلك لان اختلاف الحركات يقتضي اختلاف المعنى فتغير المعنى لا كما لا يرد في الرفع من الاختلاف في الاضرب
ما ذكره بين كونه من غير المعنى كسرة ما انعت او لا كسرة والجهاد في الفاظه كذا لا يكتفي
الفاظه الموجب لتغير ساء الفعل في كسرة من غيره فان اختلاف الحركات يقتضي اختلاف المعنى
تختلف المعنى وتقال في المسالك الشامية لو لم يبا على ما لم يطلت صلوة سواء كان اللحن تغير المعنى

منها بلكت لانهم اخلا ل حرب ايات بالفاتحة وكذا القس يد لاد اقيم مقام حرفين وقال جبر
 الجهر لا يطل لعدم نجاتها في المحقق ونسجها كها تاريا وقال في نهاية الاحكام والقس يد
 فلو خفف شدة انقلاخل الحرف لانه المشهور حرفان متماثلان اخلصا ساكن فاذا خفف اسقط
 احدهما وقال في كرم لا يجوز الاخلال بالقس يد لان الاخلال بها الاخلال بحرف وقال في جواهر القفا
 الاخلال بتقصي الاخلال بسنين احدها الحرف والاخر ادغامه في حرف اخر وهو غير الاخر
 حتى لو تلك الادغام ان لم يسقط على المطبعت صلتها ووجه الجعلان انهم فتمد يكون منتهيا من
 قراره فلا يكون محسوبا بل كمال الامرين فيطو الصلوح وقال في الرضا من حرف مزاو
 فالاخلال بتقصي الاخلال بسنين احدها الحرف والاخر ادغامه في حرف اخر وقال في ا
 المقدار لسون الحرف القس يد بل لكان شدة الرجز والالدين اقيمت مقام الام
 وقال في المسالك لو تركتم الاخلال بحرف فلا يكون آتيا بالقرارة على وجه القول بعينها
 التنبه على ممد الالة في العلامة وان في صفة التمداد عشرة قس يد فقال في المنهني و
 في سون التمداد بعشرة قس يد بل لا خلاف وقال في التكرار وهو اربع عشرة من في الفاتحة ايما
 اذ في صفة العلامة بان لا يتبعها القعة فيه فقال في التمرين لا ينبغي المباهة في القس يد لانه
 في كل من حقه اقيم مقام حرف ساكن فاذا ادخل على ذلك يكون بمنزلة من زاد على الحروف الاصل
 وقال في النهاية ولا يجب المباهة في القس يد بحيث يزيد على قدر حرف ساكن لانه في كل من حقه
 اقيم مقام حرف ساكن انتهى وقر في الفطنة بالتحقيق القس يد بل لا اقراطة بالمشهد الثاني في
 سرهما والسنه هسا هو ترك الاقراطة لما اصله فوجب لانه اقام مقام الحرف الثالث ص في
 القلية باستحباب التمرين القس يد في تحيد نحوهما من فاضادها قال الشهيد الثاني في كبر
 مانع فيمن يباله في تحريرك من غير معرفة الابع صرح فيها ايضا باستحباب التمرين من قس يد الثاني
 في استعين قال الشهيد الثاني في ترجمه ان القس يد الذي هو يد الحرف داخل في القس يد الحرف
 المشدود لا القس يد الوضع فان البيا حرف قس يد فدرج على النحو قس يد بل لا يصح
 دخول كانيق فيها كرا حتى ادخلها لانه لا يسو في حروف القليلة المتخامس صرح فيها ايضا
 باستحباب اجتناب قس يد تا اقيمت وصار المحقق قال القس يد الثاني في ترجمه الماد قس يد ا

لا بد

لا بد ليدخل في حكمه في السان وانما احصاها لانها منظمة ذلك عند غفلة الجوهريها **اصباح**
 صرح جماعة من الاصحاب بان يجب زيارات المقتضى ولا يجوز الاخلال به وقال في البيان في بطل
 لداخل بعض الحروف من حرفا القس يد انهما متصلا وقال في المحقق ويجب رعاية المقتضى
 المقتضى وقال في المسالك وكذا يجب مراعاة المقتضى وقال في الرضا وفي حكم القس يد المقتضى
 المقتضى اما المقتضى فتجب صرحا في قوله وقال في المذكر ومنه الحرف القس يد وكذا المقتضى
 قال في الرضا ويجب المد على الوجه المذكور في علمها انتهى ولهم على ذلك وجوب الاداء لان اليقين
 بهارة الذي من التكليف الثابت والخروج من عهده لا يحصل الا بالقيام به في ان اليوم ما له
 قد ان في دوام عليه في الدنيا لا على غيره اما الاصل وجوب الثاني اوله اقام صلوها كما روي
 اصلى اوله مدوا منه على امره تد على وجه الثاني فهو عبارة المحقق فيخرج على في عمومها
 على وجوبه فان قال لا يجب ان مراعات المقتضى في صفات القول والتسبيح والقس يد من حرمان
 سكنات الاعراب والبيان وشي ذلك في القس يد التمرين العربي كالادغام الصغير على ما روي في الثاني
 والمقتضى واجبة ومع الاخلال لا يجوز ذلك يطل الصلوح ولا يعرف في ذلك كذا خلافا انتهى
 يوبده نص في جماعة كالمهديين في صرح هو حقه في الحلي وغيرهم يوجبون من قبل خلاف الرابع
 ان الاخلال بالمقتضى الاخلال بالحرف فلا يجوز نقصه لا قبله به اما الاول فلا حرج به المحقق
 الحلي وغيرهما قال الاول لا يجوز الاخلال بحرفين هما الفرق في الحرف بين كونه احدا من
 المشدود واخفقه او غير ذلك حتى ان ترك المقتضى يحقق اخلاله بحرف وقال الثاني في اخل
 بحرف اربع من حجة القس يد والمقتضى واما الثاني فلما بيناه من انه لا يجوز الاخلال
 بالحرف الخامس انه ليجاز ترك المقتضى لاشتهر ليس الحاجة اليه وانما في بطل المقدم
 منكر السادس **الحرف** قراءة القرآن كما يقره الناس ومراعاة جميع ما يراعى فيها من جملة
 المقتضى بحسب اما الاول فلا رواه في العلم من محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن
 الحسين عن عبد الرحمن بن ابيها عن ساسم بن ابي سلمة قال قال رجل على عبد الله وانا اسمع
 حذو قاس القرآن ليس على اقرها الناس فقال ابو عبد الله هم كف عن هذه القراءة اقرأ
 كما قيل الثاني في قول القاسم فاذا قام قرا كتاب الله على حذو ولا يفرج المحقق الذي كتبه ويوبده

وفقد بدا لها وفي جميع الوجوه المذكورة نظرنا في الاول نلتزم من توقف الشرح عن غيره
 التكليف بالقرارة والقراءة على ما عرفت هذا المتصل بالمتصل بدونها لان اطلاق الاسم بالصلوح
 القرارة يقتضي حياز الانبياء بكلامه صديق عليه ان يصدق وقراءة منه ما خفي عن الذلقة فيكون
 غير بالانقياد للاطلاق المذكور ينصرف الى الغالب وهو احتمال على المتصل فيبقى الغير المتصل
 فقابل لك فلا يكون جزيا لانا نقول لا ثم كون ذلك هو الغالب بل قد يدعى ان الغالب هو
 الحجاز عن المتصل فلا شك في ان هذا لا يطلق اليه فيكون ولا يقال الاطلاق وان شئت
 الا ان يجب تقيده بغيره انما هو المتصل لا نقول هذا التقييد في غاية البعد بعد ما
 من كون الحجاز في ذلك هو الغالب لهما ولكن التقييد على خلاف الاصل فلا يصح الا بالادليل
 وليس لعل في الثاني ظاهرا بينه في الوصل لسا في الثالث فلتلخص من ظهور عبارة يمنع على
 دعوى الاجماع على وجوب ذلك اذ عدم العلم بالمتصل في غير العلم بعدم المتصل لهما ولكن
 الدعوى المخبرية من هوية لعدم وجوب ذلك من كبر من التقييد الكتب كالتعريف والشرائح
 القواعد والادبيات والمنتهى في نهاية الاحكام والقواعد والقوانين والادبيات والقوانين
 والسرير والملازم وغيرها اذ لم يصرح بوجوبه ولو كان واجبا لمرجوع به كما صرح بوجوبه
 التثديب والاعراب ومحافظة شرف الواحد بل انصرح بهذا كان اولي لان المساعدة في ذلك
 المدد اكثر من المساعدة في تركه الثلاثة المقدمة كما لا يخفى لا يقال في صرح بوجوب الكتب المقدمة
 بوجوب القرارة بالضرورة وهو مستلزم لوجوب المدد لا نقول لا ثم كما يشاء الى الاشارة
 هذا وعبارة من الدقيق والكفاية عدم ثبوت الشهرة في وجوب المدد واختاره لعدة قائل
 الاول وقد عرفت ما يميزه في صحة القرارة المتصلة ومن المتصل وكان بناء على ان الاول المقتضى
 عند الضرورة في الثاني ووجوب القرارة قراءة المدد المتصل ومن المتصل انتهى وكذا
 يظهر من جديد من اختيار هذا فان قال ولا يمكن دعوى وجوبه باعتبار وجوب الاسم المخبرية
 اذ ذلك فيما سواه من الفارق لان الاختلال في جميع الحروف وجميع افراد الاعراب
 والتثديب لا يوجب اسما القرارة والسرورة قطعاً نعم الاختلال ببعض المخبريات لا يوجب
 الاختلال في جنب الاكثر ولا كذلك الاختلال في المدد فانه لو اخل في بعضه لم يمتد الى غيره

لم يوجب ذلك

لم يوجب ذلك قطعاً فظهر فيه ان المدد ليس جزئياً ثم ان قام دليل قوي على انه جزئ فلا يبعد دعوى
 وجوبه واستفاد من كلام الاعراب وكذا محله من كلامه بالحق في وجوب قراءة المدد في كل
 والاحتياط لا يتوقف تحصيله للعلم بالاشارة وما في الرابع فلتلخص من قول سادس على عدم جواز
 الاختلال بالشرح في كل الجنب لان اطلاق لفظة شرح يقتضي على انفس المدد حقيقة منقسم فان القسم من
 الحرف والابتداء ومنه ما كان صالحاً لان يحصل علوة كعدد كاللث والياء وعبارة اخرى ان الحكم
 من الحرف المقسم الحكم الصانع على حاد حروف التهجى وهي اللث والياء واللام ووهو المعلوم
 نعم المدد ليس بها بل من صفاتها كالاجزاء فلا يستعمل فان قلت فليس اذن من صفاتها ولكن ذلك
 اذن الصفات التي يتقسم بها مهية الحرف ولا يوجد الا بالاشارة الى ان صفاتها في كل
 باختلاف الحرف اذ الحرف لا يتقدم بدونه فلهذا فلتلخص الصانعين مثلاً مركب من الحرفين خصوص الا
 الحرف المركب المطلق نعم هو متحقق في خمسة فان الكلى متحقق في خمس فلهذا قلت من الحكم ان المدد انما
 يتحقق بعد تحقق حروفه وليس من مقومات المهية وما دل على ان الاختلال بالحرف يوجب الفساد
 غاية الى ان لا يخلو عن ان الاصل هو حصول الصانع لا من صفاته وما في الخامس فلتلخص من المقدمة
 بل لا يخفى ان المدد كان واجبا لاشتهار الثاني في العلم والمقدم من علم كان اوجه وما في السادس
 فلتلخص من المقدمة الاولى والاخبار المذكورة صحيفة السند فلا تصحح في صفاتها الى انها تصح
 بالاطلاق الامر بالقراءة في الصلح لساننا المقدمة الاولى ولكن يمنع الثانية وجهه وانما
 في السابع فلتلخص من المقدمة الاولى وما في رواية المدد في وجوبه الاعتناء عليها اشكال لساننا
 ولكن يمنع المقدمة الثانية وما في الثاني فلتلخص من المقدمة الثانية لعدم الدليل على ان حكم
 القرارة بوجوب شي باعتبار ذلك كما عرفت فلتلخص ان القرارة لا يوجب بين القواعد التي
 يقتضي عليها اصل اللغة والعربية ويجعل بالاختلال باللفظ والخط او بيان القواعد التي يحصل
 بمرادها تامة انما هي الفصاحة والبلاغة فلا حكم بعد فان يجب هذا الاعتبار في وجوبه كما لا يخفى
 لا يقال ان احكامها بوجوب شي كان دليلاً على ان في الشرع واجب لان منهم من انفرد في
 المصنوع ثم كما ذكرنا في المصنوع اوجب هذا لانا نقول لا ثم هذا كما اشار اليه المقدس لا بد على
 نعم يمكن ان يقال لا دليل على تحقق الضرورة وعدم الحكم بدون المدد المتصل وهو محل الشك

٢٠١
 مع لا يحصل اليقين بالبرهنة مما ثبت وجوبه في الفقرة وهو القدر الذي لا يتحقق في
 الثالث في الشرط بوجوب تلك في الشرط لغير الاقتصار على ما يعلم بالبرهنة وهو الاثبات
 لهذا الفصل قد يجاب بالمتن من عدم تحقق العربيه من هذا الفصل في من قبل من غير هذا يقال
 لا اذ قرأ بالعربية بلا بعد في عرف زماننا اختار الاصل كونه في السابق كذلك لا صلا لعدم
 النقل كما في دعوى اتحاد الوضع بالنسبة الى جميع الانتماءات وبالجملة كون الشرط بوجوب
 التوجه الى العربيه كما في قوله الرجل بعد اذ انتمت اولاً بشرط في النسبة المساواة من جميع الوجوه
 ولذا الحكم بالاختيار في الفقرة بالعربية وقيل من غير ذلك بل مع العلم فلا يستفاد من
 حكم الإيجاب بوجوب الفقرة العربيه لزوم ما يجمع الاسماء المقتضية والعلوم الاولية والاسود
 في علم الفقرة بل غاية ما يستفاد من كلامهم ان لا يجوز الفقرة بما يخرج عن العربيه كما اذا قلنا بما
 لغا جبراً او غيرهم في ذلك الزمان على ان يفسر الجواز للفرقة ان كان غرضهم بيان مدعى
 جميع ما ذكره في خلاف هذا عن الموقوف ولم يفسر بالجنسية ولا كونهما ذكره بل الحكم بوجوب
 العربيه على جميع الاطراف والتشديد في غيرهما لم يذكره فانيا لا يقال قد قرئ من
 المتفق بان الماد بالعربية ما كان من كلام العرب في جميع فاقه في الماد بالكلام العربيه
 على اسلوب كلام العرب وتواضعهم ولا يخفى ان ذلك يقتضي رعاية الاطراف في جميع احوال الصلوة
 انتهى لاننا نقول من جهة قصر خبره بل ما ذكرناه على اذ ورد في مقام اخر بانه لا يجوز ان يفسر
 من الفقه فاذ في جملة كلامه ان كان اذ بالعربي ما ليس بالعربي سواء كان على ترابك كلام العرب
 او لا والاصل بارة الفقرة من الجواب حتى يثبت انتهى وبالجملة القاطنة بما لا يصح التكليف
 مما ذكرناه والخروج عن الاصل يستند في الاطلاقات الامر بالفقرة احتياج الى دليل وحسب
 لم يثبت بوجوب الاحتذاء بتخصيصها في بعض النسخ وهو ما اذا اخطى بالاعراب والتشديد
 بالدليل لا يقتضي فيه التبدل في عصر لم يتحقق فيها الدليل على خلاصتها بالجملة الحكم بوجوب
 مرتبة المد لا يجوز ان يكون بالاحتياط لا يترك خصصه للاشكال وينبغي التمسك على امرين الاول
 لا يجوز الفصل كما هو الظاهر وكلام الاصح يظهر من الروايات المذكورة والفتية احتجاً بما قال
 السيد الثاني في شرحه هو افضل مما فيه من تحقيقه ولو لم يتوسط علم سواء كان مدافعاً لسلام

بالجدة

بغير تفصيل

٤٠٢
 ام يترك الفصل واجبة لم جازة فان زاد من القوس لم يكن بوجوبه كما يخرج عن هذا الفصل
 ويقتضون لزيادة استماعه وحسن المأخذ ومن القوس الاثني عشر في المدياناً واثني عشر في
 معارضها كما في ولا يكمل بان الجميع متساوياً ولا بعد في فصل بعضه على بعض ان اشترك
 الجميع في اصل البلاغة ومنه هذا الفصل حتى من البين ان في بعض تركيب القرآن ما هو اوضح من
 واجه له في اقل البلاغة ومنها هذا الفصل الثاني في حرج في بعض شرح المحقق في بيان الماد من المدة
 الفصل ما يكون من حرج المقدس حجية في كل واحد من الفصل ما يكون حرجاً في كلمة وحسب
 في اخره فيكون في الاذن مدلولاً لك وقد لا يقتل من ذلك الفصل من جملتهم ا
 السوالم في الامعان وبعض الشراح الشاطبية ان المقدس بيان حثاً كان سبب وقوعه
 الحرف بعد حرف المقدس في كل واحد من الاخرات عند ويدخل في الثاني في لا الا الا الله
 وفي شرح الفقيه السيد الثاني المقدس ما كان حرف المداخر الكلمة بشرط ان لا يكون اخرى
 الثالث قال في المتن فيكون المحصية وهو المدة المظنة لا يخرج الحركات الى الحروف **مصاب**
 صرح جماعة بوجوب الادغام الصغير قال في البيان وبطلان الفصل سبعين وكذا ان يفسر
 او مدغم الا وادغاماً لا كبيره فقال في جملته المقاصد بعد الصريح بان الادغام بمنزلة الادغام
 وان فله وجوب التلاوة في المدغم الصغير كما قرره برفق وقال في الوضو الادغام
 مجزئة الاعراب لا يجوز الاخلال به فلو لم يطل وان لم يقطر ومدغمات الادغام الصغير
 وقال في المسالك الجامعة وجوب مدغم الادغام الصغير يعني ادغام التنوين في الفوق المسكتة في
 اصحها ف يملحون وقال في بعض شرحه الصغير وهو وجوب الادغام الصغير هل مدرج
 المسكن لا يخل في المخرجه صلى الله عليه وسلم قال في بعض شرحه الصغير وهو وجوب الادغام الصغير هل مدرج
 المكسفة في ادغام من ترك المدغمات ان فاسد في بعض شرحه الصغير وهو وجوب الادغام الصغير هل مدرج
 التقدير من ترك المدغمات في ادغام من ترك المدغمات ان فاسد في بعض شرحه الصغير وهو وجوب الادغام الصغير هل مدرج
 المدغمات في ادغام من ترك المدغمات ان فاسد في بعض شرحه الصغير وهو وجوب الادغام الصغير هل مدرج
 المدغمات في ادغام من ترك المدغمات ان فاسد في بعض شرحه الصغير وهو وجوب الادغام الصغير هل مدرج

ان قال ما استوى رجلان في حسب ودين فكيف الاكان افضلها عند الله وجعل ايتها قال قلت
فذلك قد علمت عند الناس في الدنيا وفي الدنيا من غافل عند الله عز وجل قال في القرآن ان كان
ووعاء الله عز وجل من حيث لا يلين من ذلك ان الدعاء المحسن لا يصعد الى الله عز وجل الا بالمقدرة التي
فلان كل من قال بعد من جواز الخلق قال بعد من جواز الخلق على التقديرين بل من عدم جواز الخلق
اولى واما المقدرة ان لا تخلق الا ما تقول المقدرة الاولى ممنوعة والرائية لا تفيض لانيها
الوجهين في بعضها سند او لا الشا واليه ابن هند في هذه الذي يقال ان قلت قد ورد من وجهين
به ان قال ما استوى له وتقرب منه قوله الصادق ع من قوم فحقوا اذا رويتم عنا فافهمها فان كان المراد
من هذين الحديثين ما دل على ظاهرهما فكيف لما روي من اجابة الدعوات والبريات وكذا انما شاهد
اهل الصلاح والورع ومن يري اجابته دعائهم لا يعرفون شيئا من الخلق ايضا انما يكون عارضا
لا تامة فيه فلا يكون ساس الاستغفار فابعد ترجح ولا يوجب الامر بالدعاء الا في حدائق القادة بل
الخلق ايضا بما يلحق به بعض الادعية لاقتضاه الى الاجتهاد والتقدير والتخلف واستغفاله
حالة الدعاء بالخشوع واليقين الى الله سبحانه عواستغفار اوله الخلق وقول الله وكل هذه الامور
ما ظله وحلا في شانه من العالم ومنه المعلوم من وصاياه فانهم وكوا على كل شيء عباد العباد
ومع ذلك في اوله دعاءه وشروطه احكام كثيرة تستحق عليها لم يذكر في الامور ولا معرفة الخلق فيها اذا
لم يكن الا من هذا ذلك فاصحابها فحقنا فاعلم ان الله لا يخلق الا ما كان الواقع خلافا ما دل عليه في
يدل الناس اني تاملها في حق الدعاء المحسن وعاء الانسان في حال شدة حاجته فيه فانه يفرح بها ويصعب
الدعاء المحسن وعاء التواكل على ذلك في حال شدة حاجته منه وبعضهم قال الذي يكون جامعاً لطرف
الكلام عن ابن الحقيق لان مقدرة الخلق لا يد في على ذلك لان الكلام قد ورد في موضع مدح الخلق
بل الحقيق ان يقول اما الخلق الا في حاله من قوله ان الله لا يسمع الدعاء المحسن الا لا يسمع
وحجابه ان يصدق الانسان من وعاءه كاسع بعضهم يقول عند زيارة المعصوم ع ما شهد انك
تتلى وتكلم وتعتب بقول الله ومن العلم بالضرورة ان هذا الدعاء لو سمع من جازيا
على حدة لم يكن بارئاً له وجوب تفرجه ولم يقل يا احمد فذلك لان على ان الدعاء لا يسمع على
على هو لفظ اذا كان المقصود به غير ذلك ويدل عليه ايضا الجواب الكافي على ان انما قال لو قد افترق لفظ

لا يسمع الدعوات في وعاءها ذلك لم يكن فاذن لا يسمع عليه عقوبة وان كان ذلك اللفظ مقيداً
في وعاء غير فعلم ان الرب الالفاظ ليس شرطاً في اجابة الدعاء والا ما يعلية بل هو شرط في تامة
فصلية وكان شرطه وعلوه رتبة وخرج قوله وعاء الله من حيث لا يلين عن المرح وذلك ان
الدعاء انما يمكن لخلق ما كان على الله لا في وعاءه والالفاظ التي هي الدلالة على معانيها افضل
الالفاظ المتأهل ولهذا كانت الحقيقة افضل من الجاه والمبين اوله الجاهل واعياناً واضمح
مارة في الدعاء خصوصاً اذا كان مقولاً عن الله عز وجل لم يدل على خصوصية المقول عنه وفيها
لعضلة المعصوم ع وايضاً فان اللفظ اذا كان معرباً لم ينفرد به السامع اذا كان محلياً وان كان
محلياً فانه عليه الحفظ بما يوجب الخلق اذا كان مقولاً للمعنى ويجازى عليه كذلك بل يجازى على ذلك
تصدده ورواه من وعاءه ويؤيد ذلك ما روي عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابي حمزة عن ابي
النفوس عن السكوني عن ابي عبد الله ع قال قال النبي ص ان الرجل لا يجزيه ان يقول اللهم اغفر لي
الملائكة عني بغيره مع انما جازى في ادعية اهل البيت عليهم السلام لا تعرف بها من يملوك كثير فيه
اسماء واما ما روي عن ابي جعفر ع وجازى في ذلك فقلت بالاسم وتطلب منه ذلك الاسماء
يعرأ روي عن ابي جعفر ع واما يقبل احدان من هذا الدعاء اذا كان معرباً يكون مدحاً وانهم العاني
للعاني الالفاظ المحسنة اكثر من نعم الخلق للعاني وعاء شدة الخلق على نفسه او لغايتها بل روي
عنه عن ابي عبد الله ع انما يجازى به على قد وقصده ويؤيد على نفسه لقوله ص انما الاعمال بالنية او
ثم نية المؤمن خير من عمله وهذا يلحق في الباب لان الجاه وقع على النية فاستغفر بالدعاء والنية
على العمل لفظ لعلك ولقوله ع ان سابق بذلك عندنا قد سبق وجازى على اسم النبي ع فقال
انما امر النبي ع ان بلا الا كان نية التوهم فلا فاعلم الخلق في كلامه وفلان يعرف بعضكم
بذلك فقال النبي ع يا عبد الله انما يراى من الكلام وثق به ليقوم الاعمال وتكلم بها ما تسمع فلا
اعلم به وثق به الكلام اذا كان على الحقيقة وما يغير بالالحسن في كلامه اذا كانت افعاله رقيقة
احسن فتعبر من هذا الحسن تهذيب فقد ثبت لخلان الحسن تدبيره في القول كما يدل على اللفظ
وان الضرر فيه عايد الى وقصر في العمل من اللفظ واما الخبر الثالث فالمراد في الاسكاه من مثل
هذا القول لا يسمع من رويهم من سمع معاني في وعاءها فاذن كما سمعها من حامل علم الدين فليعلم ان

الاحكام تتغير بتغير الاطراف في الكلام انتهى كلامه الثاني في حلا من الاحبار وما رواه الشهيد الثاني
عن امير المؤمنين الفضل قال قلت لابي عبد الله ع من الصلوات وما فيها من غير فقال ما يقتضيه على السائل
اعلم في شيئا من وقتها فليعلم من هذا ما رواه عن الجواب عن الرجل يحكم في صلوة بكل شيء يتأخر فيه قال نعم
وهذا ما رواه في صحيحه في صلاة الفجر انما يؤخر الدعاء في الصلوات وفي صلاة الاحول والصلوة التي
والدنيا باء ليس كان له يوم الاحبار والصلوة التي على الدعاء والثناء والاستغفار وصح ما رواه الجواب
في الفقيه بعد ما رواه في صحيحه عن ابي عبد الله ع قال سئل عن العيوب فيه قوله معلوم فقال
ان على نيك وحسن عيتك واستغفر لثابت منها ما رواه عن الصادق ع والرضا ع كلتيهما جيت
برئيك في الصلوة فليس بكلام قال في الحجة بالمتن وكذا العرفان يريد ليس بكلام جليل لا يقال
هذه الاخبار ضعيفة سندنا جميع الاعمال عليها لاننا نقول ضعف السند هنا فخرنا روحنا
بالنقطة الضيقة مع ان جدي ع حكم بغير خبر عليه ع في هذا المقدم ولا يقال في ضعيفة الدلالة كما اننا
اربعها لا اعلام فقال ان العلم ان المراد منها انما هو العلم من المطالب الدينية والدينية لا باعتبار
المعقبات ولا يخرج من هذا الحنف ان لم يكن القريب والظاهر من هذا الخبر فلا اقل من التساوي لما ذكره
وبه لا يتم الاستدلال لاننا نقول هذا الاحتمال بعيد عن الظن فلا يصح ان يثبت الاحتمال والمزوجة
ضعيفة الدلالة لسندنا واما الاحتمالين من انما يمكن يرجح الاحتمال الذي يرجح مدعيه المصنف في الاستدلال
بما عزم من تحقيق الاتصاف بها عليه ولا يقال ان بعض الاحبار المذكورة فيتمتع بوجوه المناجات
فلا دلالة على جواز غير العربي في غيرها لاننا نقول هذا غير خارج لان الظن ان لاقا في الفصل
بين الصوتين ولا يقال غاية ما استفاد مما عدا الخبر الاول من الاحبار المذكور في جواز المناجاة
في احوال الصلوة بغير العربي وهو لا يتبين حصول وظيفة الصلوة بغيره لاننا نقول ان الظن ان لاقا
بالفصل بين الصوتين فلا يتبين مع امكان الدعاء بوجوه لغزمت في لا يقال في جواز الصلوة
المذكورة امور يمكن الاحتجاج بها على مذهب جده واعتناك المتن والاعتراض بغيره في ذلك
الاول ما رواه في الصحيح الثاني قال عبد الله ع قال لا يصح الدعاء بغير العربية لان كيفية الدعاء
متلفا من الدارج كالعبادة ولم يبعد في ذلك الثاني ان المصنف يعلم ان لم يأت بغير العربي
بلا فقر في عليه وادوا عليه فيجب اعلالا لا وجوب الناس في القول بصلواتهم كما استوفى احسن

اولان المدامت قد رتب على الوجوب الثالث ما رواه الجواب الثاني في حلا من الاحبار وما رواه الشهيد الثاني
الحاجة سيما مثل الصلوة في الحج والعبادة اختار الا في العبادة استهان استهان التمسح بما كان
المكلف بغير العربي بالاصح العرب في جميعهم الا في الصلاة التي فيها ما رواه والده في الصلاة
فقال في القول بالحنفية ان العرب بالاحتياط لا يلزم في العبادة وعدم ثبوتها بالاصح المتقدم بها في
بالاصول كما لا عدم كونها العبادة واصلا لقار الزمة تحت التقدمة وجوب الثاني في الجواب
الا في صلواته عليه ورواه في صحيحه في الفقيه ما رواه في صحيحه ما رواه في صحيحه في صحيحه
في الصلوة انما هو المراد ولا يخرج عندنا نقول الجميع المذكورة لا تصلح للمعارضه لوجه عديدة
لا تقع في الجواب القول بجواز الصلوة بغير العربي وكذا الدعاء في احوال الصلوة في غاية القرية وعليه
يجوز الدعاء والحنفية هما كذلك في الحنف في الاذكار المشبهة بل يتفاد من جماعة من الصحابة عدم
العربية فيها لكن الاخر لا يترك غير العربي والحنفية طلبها الوقت للوجوب ع ولا يستعين في
موضع وان كان مما وجبه القرية فيجوز له ان يصل بغيرها وكذلك الوقت الا اذا اخل العلم بالبحر
والخبر فيما ذكرناه امور لا دل عليها اتفاق الاصحاب عليه وعن محمد بن عبد الله الشهيد الثاني في الذكرى
والمقاصد العلية والروضة المحققين في جامع المقاصد وابن جبرين في المسالك الجامعة والمقصد
الاربع في مجمع الفوائد وسجل الشهيد الثاني في المقاصد وكذا في المتن في المصنف وصاحب الكشف
وحيد ع في يظهر منه دعوى الاتفاق عليه فانه قال في حلية كلام له لعدم خلاف من اعيد في محض
القران مع ترك الوقت لغيره المطلق والحسن بل تركه وقتا لا يتم ايضا انتهى ويظهر من ذلك ان
خلد ان دعوى الاجماع على ذلك لا تنفذ في اعتبارها قال في حلية كلام له من يظهر عليهم وجوب الوقت ع
مضافا الى الاثر ودعوى الاجماع في كلام محمد انتهى الثاني انما يبعد قبح الوقت وعدم الاتيان بالقران
وكلها معا مع كونها غير ما ثبت من انما اشكال الامر في حقيقة الاجزاء وقد اشار الى هذا جماعة قال في
الذكرى اما في وقت في موضع لا تنفذ القرية عليه ويعد ذلك في حقيقة فانه لا يبعد لصلواته في القران
وقال في المقاصد العلية ولا يقدح الوقت على ما يعبده القرية فيما يحصل من التمسح بالقران مع عدم الايراد
ترك الوقت على ما يبين وجبا وقال جدي ع في لا يفتي ان يحرم القرية والافلاها بها بل هو لا يفتي
في الاصل عدم ثبوتها بالاصل بل في القرية الثالث انما لو وجب الوقت او الوصل في موضع الاصل

كتابة وقال في الثاني ينبغي ان يكون على ما مضى وفي ما مضى وعنه واحد هو الاصل الثاني
ثم الحسن ثم الكافي على ما هو مقرر في محله وفي مقام اخر انما والحسن فقال في الاثر هو الذي
لا يكون للكلام قبله تعلق بما بعده لفظا ولا معنى وقال في الثاني هو الذي لا يكون له تعلق من
حقبة اللفظ ومنه ان ذلك يعرف وهو الوصف بالانام والحسن فان الوقت على الحسن في
نفسه مفيد لحسن الكلام وهو في النظم لكن لا الحسن الاندما بما بعده للتعلق اللفظي فهو وزان انما
وفي القاعدة او عبرة وتوفى توفى على السبيل ومالك يوم الدين واستعين واخرها وعنه حنة
على علم الله وعلى الرحمن وعلى المودة وعلى رب العالمين وعلى الرحمن الرحيم وعلى اياك نعبد
المستقيم وعلى الله عليهم وعلى غير الغيوب عليهم انتهى
والشأن والمعتبر في الشرائع والمنهية الاحكام والقواعد والفروع والاشياء والذكريات والعلية
واللهة والدرجات والصورات وحاجات المقاصد ومجيبات المقاصد والوجوه والمداير والاشياء
المغايب والراياض والمخفية منه وجوه الاثر وعبرها عما لا يراه عليه قال في المداير والوجوه
العلية كانه على احتجاب توبيل القراءة في الصلوة وقال في المقاصد ويترتب بذلك القراءة توبيلها
لكتاب والسنة والاجل من العلم كانه كما حكا جاعة الثاني ما استدل به في نهاية الاحكام
والمنهج كرم والذكر وحاجات المقاصد والوجوه وشرح العقيدة والمداير وغيرها من غير ما يتعلق
وتوبيل القرآن توبيلها في السال من الصلوة قال في توبيل الصلوة ان يترتب على ان يترتب على توبيلها
ما في المتن قال وسنات عافية عن قراءة رسول الله صلى الله عليه واله لا كسر هذا قوله السامع ان بعد
حرفه فلهذا هاهنا سلت ام سلمة عن قراءة رسول الله صلى الله عليه واله قال كان يقطع قراءة سورة ويقرأ في الجوار
باسناده عن النبي قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه واله من قرأ به الله الرحمن الرحيم عبد الله
بالرحمن وعلم الرحمن انتهى وينبغي التنبه على عدم الاثر في اختلاف الاصحاب في توبيلها في العلم ارق
تفسير لترتيب في المعبر ونفع بالترتيب في القراءة تبيينها من غير ما فيها الغنة وبقا في الشيخ وربما كان
واجبا اذا اريد بالخلق بالخرق من عوارها بحيث لا يدعج بعضها في بعض وفي المتن في بعض
ان يترتب على ما يبينها من غير ما فيها الغنة ويجب عليه الخوف بالخرق من عوارها بحيث لا يدعج
بعضها في بعض لقوله في قوله تعالى في توبيلها في القرآن قوله تعالى في توبيلها في قوله

واشياء اخرى كانت حتى يجرى مثل المتعلق بها بالخلق المودع وهو المبلغ المشبه بنور الانوار وان لا
هذا ولا يسير وستر حتى يشبه المتعلق بها بالخلق المودع في نهاية الاحكام ونفع بالترتيب في
الحروف واخرها والذكر والترتيب في حفظ التوفى في الحروف وفي السلفية لترتيبها في
الحروف لصفاتها العبرة من الجهر والنسب والاستحقاق والاطباق والغنة وغير ما في كل من
الترتيب في القراءة ستمد كذا واختلف في تفسيره هل هو ترتيب الحروف داخلها من خارجها و
ترتيبها من الحركات لاسبابها وعلاقتها بين الحركات على حدة وعلى علم معناه تبيينها
والله في هذا التصور ولا تنسوه في التوبيل ولكن افرغوا بالقلب بالفاصلة ولا يكون في احد
اخر السورة وعن الرضا عن تال اذا مررت بآية فيها ذكر الشجرة فاستلم الله تعالى في الشجرة والارض وما
ذكر الثاني وتعد ما به من التال فيقول المداير بالتحقيق بالقرآن في تصحيح حرفين وتوبيلها
البحر في الصادق قال هو ان تمكث فيه وتحسن صوتك والتحقيق ان الخرج من التوبيل توبيل
القرآن في صحابه والاعتقاد عند اعراسه والاشجار عند ذابح وفجاء مع المقاصد في
المنافى للذكر وفي المعبر والترتيب هو ما زاد على القدر الواجب من التبيين وفي الروضة لترتيب
صلوة لترتيبها والتبيين من غير ما في سورة القدر في كرى سورة وهو ما في سورة القدر في كرى سورة
من على الاثر قال وبما ان الخوف في بدل له ما في الروض وهو لترتيبها والتبيين من غير ما في
قال في المجهول واختلف العبادرة عند سماع نقل توبيل المعبر وفي نهاية الاحكام ثم قال وهذا
التعريفات مناسبت المعنى الملقى والاحتياط في الذكرى سورة ومعنى لدخول فيه وفي المداير
والترتيب لترتيب التبيين وحسن التاليف ونسرة في المعبر بآية تبيينها وهو حسن وفي
الكشف قال على بن ابراهيم في تفسيره في القرآن توبيلها تبيينها ولا تنسوه في التوبيل والاهتمام
الشعر وفي التاليف ينسج السبي غير تاليفه من القصد ومن قبل المبلغ ونسبت الكلام توبيلها في
في وحسنت بالقرء هو توبيلها في كلامه ويترتب على ان افضل اصحابه بعض وفي المداير قال في
القصاص التوبيل في القراءة لترتيبها والتبيين غير ما في وفي نهاية الثاني فيها والمعبر و
تبيين الحروف والحركات تبيينها بالترتيب والترتيب في المخراب والترتيب في الاثر في غير ان لا يجعل
فيها الحروف بل يثبت فيها ويثبتها تبيينها ويوجبها حقا من الاسباب من غير ما في قوله

لذلك قد تقدم مؤخر الاخر قدما على ما علمت صلواته لا سيما في غير الماسورة يقال والذوق دام ظله في
 شرح المغني في الاصلين الذي علمنا ان اصله بطل الصلوة ام لا لا يجب استيفاء ما قدم من اية او سورة
 يصح صلواته قولان صرح جماعة من الصحابة بالاقول ومنهم الشهد في كتبه الكثرة والهدى الثاني في ذلك
 العدالة في المنهج عند ضرورة التحقيق في صحة الصلاة والهدى في صحة الصلاة في حق النسا
 ما خالف في ذلك ولم يبق القول بذلك عما سورها واحدا الا في اقرب النسا ان لا يصح بعد ذلك بل نما
 به القرارة فيجب عليه التدارك وهو صاحب التدارك والفاضل في كتابه وفي غيرها وربما يكون استقامته
 من خاتمة الاحكام فان قيل لو قدم مؤخر ادا اخر فمذموم اعاد ما علمت صلواته في ذلك وفي الاستيفاء
 لا خلافا بخلاف الصور في انهي لم يبق في المفسر الا رد على الدليل في ذلك في الرابع لو خالفنا
 اعاد انهي وهذا القول لا يخفى عن قوة صدق الاشتغال واصلها في الحق وما ثبت عليه من التمسك
 بكتبة الاجرام ظاهرا او يدعيها بحسب ضرورة لا تقاوم الصلوة الا في حق العلم والوقت في الصلاة
 والركوع والتهنئة لا يقال ما قدمه من احكامنا في اعتبار عدم تعلق الامر من كلام الاوسيين فيكون
 مبطلا لاننا نقول الصلوة منوعة بل التقديم لا يخرجها عن صدق القرآن عليه كما اننا في جملة
 قال في محل الغامضة وبما علمنا ايضا وجوب الترتيب بين الايات فان الفاتحة هي المرتبة في تصد
 التوسيع العالم والجاهل وبعثنا في الاخير اليه مع احتمال الصحة في الاية ايضا لاننا في الفاتحة
 بعد ذلك لا نقر ان ولا يخرج بذلك التمسك فيكون منها ختم فقط وقول في المذرك لو خالف
 عند اعادة الصلوة على ما قبل فقط به التمسك وهو جيد ان استداركها قبل الركوع لا يصح لان
 المقر على خلاف الترتيب وان لم يصح في علم الصلوة لكن قد لا يخرج بذلك عن كونها في حال
 الذميرة في حكم وجوب اعادة الصلوة في صورة الخطا في الصلاة لان المقر على هذا الوجه وان لم
 من القرارة المعتبرة في الصلوة لكنه لم يخرج عن كونها في حكم عدم ماله في جواز قرارة القرآن في الصلوة
 لا بد من دليل في ذلك فيحتاج الى التدارك انتهى ثم قد يقال لا شك في ان مخالفة الترتيب في بعض
 الصور يجب سلبها من القرآن ما دعاه كما اذا قدم بعض حرف من الكلمة على بعضها فيجب في حكمها
 لتفريق كلام الله الذي ليس بارساء ودعاء منه فيكون هو مما يجب في الصلوة وان ثبت ان مخالفة
 الترتيب في هذه الصور في وجوب القضاء وان لم يكن موجبا للفناء في جميع الصور اذ لا ينافي الفصل

بالفصل من مائة في نظر البعض من عدم القول بالفصل على الترتيب ان باب القول الثاني لا يحكي في الثاني
 الصور المعتبرة ولا يحكي في الفصل في مخالفة الترتيب مع ما سلفنا وكذا في ذلك عارضه فيكون
 ان يقال ان ثبت الصحة مع مخالفة الترتيب في بعض الصور وهو ما اذا صدق اسم القرآن لم ان
 ثبت مع ذلك وفيه تطهير والصحة ان يقع دعوى الاجماع المكمل كما انما في الفاتحة يمكن
 ان يقال الاصل في كل كلام غير موصف سبلا للصلوة ختم قرارة القرآن الماسورة بالادلة
 ولا دليل على خروج ما لم يترتب بغيره ومنه محال فيكون مندرجا تحت التمسك في حكمها
 مخالفة الترتيب وفيه نظر ولا يقال مخالفة الترتيب في الحالات الواجبة في القرارة لانها
 لا تتم في كل يوم وبما يتحقق معها ذلك واللازم في ذلك القرارة التي يجازيها في الصلوة
 عذرا بل ولو سلم في ذلك عذرا من هذه الجهة لان من جهة مجوز مخالفة الترتيب التي هي المقصود
 منها ولا يمكن دعوى الاجماع المكمل وعدم القول بالفصل بين الصور لعدم صلاحيتها لظواهر
 مخالفة الترتيب في غيرها والتي في العبادة يقتضي الفناء لاننا نقول في معنى قبل الركوع سلمنا
 لانه انما هذا الذي بالخصوص في الصلوة قد تدبر ولا يقال استقامته بالصلوة في
 البركة القطعية وهي ما تحصل باستيفاء الصلوة لاننا نقول كذلك اشتغال الذميرة بقطعها
 فيدعي ذلك وانما يحصل بالانتماء لعدم قيام الدليل على ان ذلك مفسد لها في جميع هذا
 ذكرنا من اول الفصل بمحتملة البركة ولا يقال عظم الاحتياط في الحكم بالفناء لا يخرجنا من هذا
 نقول هذا من غير حجة البركة ولا يخرج عن استحساننا ان تكون في كلام الاحتياط في الحكم بالفناء
 غاية الاطلاق ودعوى انه في المحل المثل لا يخرجنا من استحساننا ان تكون في كلام الاحتياط في الحكم بالفناء
 الجمل والغائب في حال حال الاستمرار عليها حتى يركع فالاطلاق في غير اليه ولا يقال ما دل على
 التي من قرارة اكثر من سورة يقتضي حكم بالفناء هنا لان القول بالاعتناء على هذا مناسك
 كما لا يخفى وكيف كان فالاحوط انما الصلوة تمامها او قضاها بالاداء في مخالفة الترتيب في
 حتى يركع فلا يفسد صلواته ولا يبعد من ان يركع كما صرح به في القرارة والظاهر ان هذا في غير الصلاة
 السابع اذا خالف الترتيب سهواً من غير قصد في الركوع فلا يفسد صلواته ولا يقال في العلم وهل
 يبعد عن المحصل بالترتيب مع انما في القرارة مع انما في القول ان مقتضى الحالات في كل

فانما ان اختلف فيه عبارة الاصطلاح في الرابع وان كان ناسيا استاءة القراءة وفوقه والاحتل
 ناسيا استاءة القراءة سادس في حالها وفي الخبر وان كان ناسيا استاءة القراءة ما لم يكن
 ضيق في القراءة ولو خالف ترتيب الادوات استاءة القراءة ان لم يكن في نهاية الاحكام
 وان كان ساهيا اعاد الى موضع الذي اصل منه فخره وفي الذكر ولو كان ناسيا استاءة
 يجوز ان يقرأ على ما حصل به الترتيب للاختلاف في المولات نعم لو قرأ النصف الثاني من الحمد ناسيا
 ثم قرأ الاية لم يقرأ استاءة النسيان ثم يذكر بيني وفي الرابع نسيان القراءة مع الفسا ما لم يكن وفي
 النسيان العلمية لو خالف ناسيا اعاد على ما حصل به الترتيب وفي جاب المقادير لو خالف ترتيب
 الادوات ناسيا فاعاد بعد الاداءة نعم لو قرأ الحمد ثم قرأ النصف الثاني من الحمد ناسيا ثم تذكر في حقها
 اخرا وناسيا فاعاد على ما حصل به الترتيب والمولات معاد في شرح الاقضية والمولات في قوله خالف
 ناسيا فاعاد على ما حصل به الترتيب وفي المذكر في قوله خالف ناسيا فاعاد ناسيا في قراءة الاية اذا لم
 يمكن النسيان ولو لم يقرأ المولات والادوية عليه كما لو قرأ الحمد ثم قرأ لها وفي الذكر
 لو خالف الترتيب قال في شرح الاصل له وذكر الفاضل من تبعها انه يصيد الصلوة ان كان
 عامدا في القراءة ان كان ساهيا ما لم يقرأ الحمد ولو لم يقرأ الحمد باستئناف القراءة استئناف ما لم
 معه الترتيب كما خرج به المقتضى انتهى والتمسك بحال استكان عندى والاصل فيها اذا كانت المولات با
 لعدم على ما حصل به الترتيب بالقراءة اليه والمادة الصلوة وقيل في جابها واحتمال عدم وجوبها في قوله
 واما في المقتضى المولات بعد ذلك فلا استكان في عدم وجوب استئناف القراءة واجزاء الصلوة على ما
 يحصل بعد الترتيب ح الثامن قال في المقاصد العلمية يجب ترتيب كل صلاة عليها على المتواترة
 فلو خالف ناسيا اعاد على ما حصل به الترتيب ولا فرق في ذلك بين ما روى انه كان على خلاف
 هذا الترتيب وفيه جملة لا ولا الصادرة عن المتقدم في القراءة على سبق الترتيب الخاص على ما
 اكثرهم

وفي الذكر في بابيات والمقتضى والرباعين ما ذهبوا الى انما النظم الذي به
 تحقيق الايجاز وهو في الاقضية وجاب المقاصد والمقاصد العلمية ونحوها في بابيات والمقاصد العلمية
 وشرح الاقضية في بابيات والمقاصد انه في الاختلاف في ترتيب الادوات فيهم على ذلك وجوبه
 الا ان استاءة القراءة بالتكليف الواجب لا يحصل الا بعد الترتيب الثاني ان العسرين صلوات

عليهم

عليهم اجمعين قد روي على وجهها بالاسماء الوجوب التي تليها وصلواتهم رتبة في الصلاة وان
 القرون عليه تصدق على وجوبه الثاني انما استاءة الاداءة لا تحقيق الاداءة لا يصح في الاداءة
 الاسم يجب الرباع ان ما دل على وجوبه في الغالب قد دل على وجوبه بطريق اول لما دل عليه
 بعض الاصطلاح في الذكر لما كان الركعة الاعظم في القرائن فليكن في الخبر القرائن باطل بالنظم وينبغي
 التنبه على امور الا ان اذ قرأه فخطا كما ساء العود اصل النظم فلا يجوز وقد خرج به جازة قال في
 الذكر لم يجز القراءة بما حصل بالنظم كما لو قرأه فخطا كما ساء العود واما ما روي في قوله في الاية يخطئ
 لو قرأ الحمد في الصلوة او بالنظم كما لو قرأه فخطا كما ساء العود وقال في الدرر النظم في القراءة ما
 العود في خطم القراءة مقطوعة كما ساء العود وقال في الكشف ويجوز الوقوف على كل كلمة اذا قصرت
 واما المقتضى في الاقضية ما لم يذكر في النظم والنظم في ذكر الاسماء المصدرة وقال في المقاصد
 لو وقف على كل الكلمة تجزئها بالنظم ويجزئها سواء التعداد في الوقوف مطلق الصلوة لان
 الركعة الاعظم والقراءة نطه لان به عتبار من كلام الخلقين فيصير معنى لا يفرق ومركبه
 عربيتة لمساواة القراءة في ذلك وفي الجمع المقاصد اذا اكثر الوقوف يجب في النظم الذي به
 الاجازة كما لو قرأ مقطوعة صارت قرائنة كما ساء العود في جابها واما العود قد خرج في
 هذه القراءة وقال في الدرر الكفا في شرح الاقضية لو كتبت على كل الكلمة تجزئها بالنظم كما ساء العود
 وفي النظم العلمي بطلت الصلوة مع العود الثاني انما اصل بالنظم في هذه القراءة وهذا فيه
 الصلوة او لا فيعيد القراءة في استكان الاسماء اذا علم بعد تقدم القرائن على ما في مقتضى
 الصلوة الثالث قال في الترتيب الثاني في المقاصد العلمية وما دل به في شرح الاقضية في
 بطلان الصلوة بالاختلاف بالنظم هذا هو الجواب عن الترتيب في النظم في قوله لا فيترام
 يخرج عن كون مصليا وازار الا في قوله لان تلك القراءة يصير كالسلام الا ينبغي ان يقرأ
 في المقاصد العلمية الملاء بالنظم هنا تالف طماتة ترتب المعاني متناسقة الدلالة على جاب مقتضى
الاصل مصباح العلم ان اتفاق معظم الاصطلاح على توقف صحة القراءة على الملاء في جابها
 فيها وقد خرج بالامرين في نهاية الاحكام والخبر في الاسماء والادوية والادوية والادوية
 والمختصين بالرباعين المسالك المجامعية والكشف في الرابع انقص على الصلوة بانها سلم والنظم

في قوله في الاية يخطئ
 لو قرأ الحمد في الصلوة
 او بالنظم كما لو قرأه
 فخطا كما ساء العود
 واما ما روي في قوله
 في الاية يخطئ
 لو قرأ الحمد في الصلوة
 او بالنظم كما لو قرأه
 فخطا كما ساء العود
 واما ما روي في قوله
 في الاية يخطئ
 لو قرأ الحمد في الصلوة
 او بالنظم كما لو قرأه
 فخطا كما ساء العود

وهو لا فصل الا بذالك في جميع ما ذكره ولا قوى ان الخلل اذا كان غير الكلمة والكتيب من القرآن
والذكر فهو غير قاصح وان المعبر كونه قاصحا كما في قوله تعالى في المتيقن من قطع القرارة
فكوت ودعا. وثنا لا يخرج من اسم القاري ولا يعرفه خلافا بيننا على ما ساق في الخبرين
قول خلتها من غير ما استنفذ لا يخرج من اسم القاري وقال في نهاية الاحكام ولو جمع
هلا في انسابها او قرأنا اخرى مطلبت المولات مع الكثرة قال في الرض ان كل كلمة والكتيب لا يقيد
في المولات فلو قيدت الاعادة بما خلت بالاول استمرنا كان حسنا قال في المقاصد العلية ان معنى الخبر
والكتيب لا يقيد في المولات حرفا وقال في المدارك لو ان قوله تعالى في خبره خلتها فلا يتم على القول
اذ القيد ليس من ذلك لا يقيد في المولات قطعا ولا في جميع الوجوه في ذلك لا يعرف وقال في الله
ويخرج ان يقطع القرارة فكوت ودعا وثنا لا يخرج من اسم القاري وقال في الرضا في حجبها
المولات العوية التحفة بان لا يكتفى فيها على ولا يقر لها فخرنا اورد في الخبرين عن كونها
عرفا ولو ان يجمع صدق القاري عليه جاز بلا خلاف يعرف من بين علمنا كما في المتيقن ان
فيما ذكرنا ان التحفة مستفاد من خلافا لا امر بالقرارة وتعيينه في بعض الصور لا يكتفى
ويبين ان اول الاول عمم ما دل على احتياج المذكور فلا والله في من ساق في المولات
العوية بالليل ولا دليل على غيره من غير الاصل العمم الثاني عدم تحفة زارة المقدرة انما
ان يظن من كثير من الصحابة ان لا يقدح في المولات سؤال التحفة والاستعاذة من القدر عند كراتها
ورق السلام وغيرهما قال في الشريعة وانما من جهة مسألها او ابتغى استعاذة وقال في المتيقن ان
بانه رجحنا حيث انك بطل انفسهم اعيانها الله وبان يقر بغيرها قال في نهاية الاحكام لا يطل
المولات من باب الرجعة عند انهما والتعويض من القدر عند انهما ولا يفتح المسامحة على الامام ولا يبا
على العطف بله بانه لا يستعملها باحد من سبيلها لا يجلد قد حانها قال في القواعد
يجب سؤال الرجعة عند انهما والتعويض من القدر عند انهما قال في الدرر من سنن القدر سؤال الكل
والاستعاذة من القدر عند انهما قال في الذكر ولا يقدح في المولات سؤال الرجعة والاستعاذة
من القدر عند انهما وكذلك لا بأس بالجلد عند العطف في انساب القدر قد سميت العاطس وقال في التفتية
في مقام ذكر استحباب القرارة والكثرة والنوال والاستعاذة والاعتبار عند القدر والرجعة والقدر وقال

في جامع المقاصد ويستثنى من قطع المولات القرارة في حلالها الدعاء في جميع احوال الصلوة بالجماعة
والدنيا النفس والغير ومنه سؤال الرجعة والاستعاذة من القدر عند انهما في رواية القوي عند انية وهو
في رواية خذ خذ ورواه السلام قبله في سميت العاطس والشهد عند العطف وقال في المحققين في سؤال
الرجعة والاستعاذة من القدر عند انهما ولا يقدح في المولات سؤال الرجعة عند العطف والفتية للعاطس فان ذلك
ورق العمل السلام قبله وقال في حاشية الشرايع يستثنى في جواب السلام قبله رسول الرجعة
الاستعاذة من القدر عند انهما والدعاء بالمباح للدين والدنيا والغير وتبيين القدر بالقران ولو
اذ قصد في ذلك القرارة وتسميت العاطس وهو الدعاء له ورد جوابه فان ساق في ذلك لا يقطع
المولات وقال في حاشية الشرايع ويستثنى في ذلك جواب السلام قبله في رواية وسؤال الرجعة والاستعاذة
من القدر عند انهما والدعاء بالمباح للدين والدنيا وتبيين القدر بالقران ولو قصد القيد اذ قصد
ذلك القرارة فسميت العاطس ورد جوابه فان ساق في ذلك لا يقطع المولات وقال في الفتية
ويستثنى من القرارة الخلل في السلام وتسميت العاطس بالجلد عند العطف وسؤال الرجعة والاستعاذة
من القدر عند انهما والدعاء بالدين والدنيا وتسميت العاطس بالجلد الصلوة فيصعد كاهن من هو وقال
في كتاب الشياطين قد ورد في الخبرين سؤال الرجعة عند انهما والتعويض من القدر عند انهما والشهد
العطف وقال في المهدى والجامع اخر الخبرين كان ما من ولا ما سارة السلام بالجلد
يطلب المولات بذلك في جميع وقال في جميع الفوائد وظاهر جواب المولات بين الخطا في عدم
الكوت الطين والجلد وعدم قرارة في بينها الا ما استثنى مثل الدعاء بالرجعة والاستعاذة من
القدر عند انهما وكذا في السلام والرجوع وتقول في القدر عند العطف او غير ما دعاه لمع عماله
ترى على الاحتمال وبعض الاصول المستوية عند خصالها وما مطلق الذكر والدعاء في غير ذلك وان كان يتم
بعض عبارات الصحابة ذلك وقال في المذكر وقد مضى في خبره وغيره على الاستعاذة في المولات الدعاء
بالمباح وسؤال الرجعة والاستعاذة من القدر عند انهما وردت في الدعاء والشهد عند العطف و
تسميت العاطس وخبره ذلك ولا ريب فيه وهو جدير لما ذكرنا من عدم خلت المولات في رواية
سوى خلافا لسورة من غير ما رتا الحكم في القدر والاطال الدعاء في خلافا لقرارة كونه ودعا
اطال ان يخرج عن نظم القرارة المصدا وهو حسن وقال في المعانيق والمحجب ان دليل الخبرين

واما ان نعلمهم حقيقة زيارته المقدسة في السنة الموقرة بأصل الاعتقاد الصحيح والملاقاة الاثر بالصدق
والشدة العظيمة ومن هنا ظهرت ما صار اليه من جملة في المسائل الثمانية عشر وسال الراجح من
اطلاق الصلوات بالسكوت المفروض ليس بجيبه ولكن من جهة الاحتياط بان تمام الصلوة فيها وبينها اول
ويبقى التنبيه على عدم الاقوال ان من خرج جماعة بان السكوت المفروض لا يوجب سنا والاقوال كان
باعتبار ان ارجح عليه وطلب التذكير في الصلاة في نهاية الاحكام وانصرفت عدة السكوت لم يوجب
وكذا لو كان السكوت الطويل سهوا او لاستباده الامارات حتى تذكر وقال الشهيد في الذكر من ولو
سكت في انشائها بايزيد عن العادة فان كان لا ارجح عليه فطلب التذكير لم يضر الا ان يخرج
كونه مصليا وان سكت لا حاجة حتى يخرج عن كونه تاريا استأنف القراءة قال الشهيد الثاني في المقام
العلوية ولو خرج بالسكوت عن كونه تاريا خاصة فان كان واقعا عن ارجح عليه قصد التذكير لم يضر
والا طلت القراءة وقال والده الشيخ البهائي في شرح الفقيه ولو خرج بالسكوت عن كونه تاريا فخطا فان
كان عن ارجح عليه قصد للتذكير والاطلقت القراءة خاصة وقال والده دام ظلها في شرح المفاتيح
السكوت الطويل ان كان للتذكير بعد النية لم يضر الا ان يخرج عن كونه مصليا وان كان عن سجدة
مخافة حتى يخرج عن كونه تاريا اعادته انتهى وما يستفاد من الملاقاة بعض الصلوات خلافا لـ
قال في نهاية الاحكام ان طالب عدة السكوت طالت عمدا لا ذم كان يوالي في فراشه وقال صلوات
كلما يتخير المصلي وقال في الروض فان طال السكوت بحيث يخرج عن كونه مصليا طالت وان لم يخرج
عن كونه مصليا لكن يخرج عن كونه تاريا فاعادته القراءة انتهى فيه نظرا وما ذكره اولنا في الجملة
لا بأس به بغير ما ذكره السكوت الطويل لسهال ومذرا اخر من عرفه كاستادنا واليه بعضنا في
وقطع القراءة لسهال ويخرج من الاخلال بالموالات وقال في المسائل ان الحاجة لا تفسد الفصل
بالضرب ولا بالسكوت القصير الذي لا يخل بالموالات عرفا وكذا لا يفسد الفصل بسهال لما يخرج به
عن كونه مصليا انتهى الثاني انما سكت سهوا في انشاء القراءة للحاجة وطال سكوته بحيث يخرج عن
كونه تاريا فخرج المحقق الثاني في حاشية الارشاد بما ذكره من ان السكوت هو الذي وجب معه
المقاصد والمقاصد العلوية والارضية من مخرج والشيخ البهائي على الاقضية ومجمع الفائدة والمذكور في
والذي على المفاتيح كلام جدي قدس سره ولكن يظهر من نضائية الاحكام خلاف ذلك ولست استشكله

ولم يأت الاحتياط بما يمكن ان في الثالث انما سكت في انشاء القراءة وظال حيث خرج عن كونه مصليا
فقدت صلواته فلا شك في ذلك وفي جميع المقاصد والمخبر في حاشية الارشاد من
الاربع والمقاصد العلوية وحاشية الفقيه عدم الجمع في الصلاة والمذكور والكلف والذلة في الصلاة
دام ظلها العالي وقد يخرج من المقاصد العلوية بعدم صدق اسم المصلي عن غير ما في الحقيقة للفساد
ولم يكثر من الكتب المتقدمه يخرج بعضها كالمحقق وجميع المقاصد وحاشية الارشاد والمقاصد
والمقاصد العلوية عدم الفرق بين العبد واليه وهو كذلك الراجح انما سكت عند انشاء القراءة
ولم يطل سكوته بحيث يخرج عن كونه مصليا تاريا وفي قطعها بالاعراض عنها بالكلية فاستغنى
الاستغناء عن احوال الاقوال في الصلاة ويوجب عليه اعادتها وهو محله من الصلوات قال في
الاربع المولات في القراءة من غيرهما فلو قرأ من خلالها من غيرها استأنف القراءة وكذلك لو قرأ
قطع القراءة وسكت وفي قوله بعد الصلوة وقال في القواعد ولو دخل بالموالات فقرأ منها من غيرها
تاسيا اقطع القراءة وسكت فغيره لا قريب وجوب استئناف القراءة لاقتراء الفصل في القطع انتهى
ويجوز من الصلوات قال في الارشاد وجوب المولات في القراءة فلو قرأ خلالها ولو يقطع وسكت ارجح
ما لو قرأ احداهما وقال في الفقيه المولات في القراءة فلو قرأ خلالها من غيرها استأنف وكذلك لو قرأ
قطع القراءة فلو قرأ في الصلاة من غيرها لم يضر ما لم يقرأ خلالها من غيرها تاريا نكلا
وكذا لو سكت في انشائها بنية القطع والاقرب بناه على ما يترتب في اوجع طول السكوت بحيث
يخرج عن المصلي وقال في المحقق ولو يقرأ بنية القطع مع السكوت بني على ما يترتب في وقد سبق
ان سجد وقال في المقاصد العلوية ولو يخرج بالسكوت عنها لم يضر ما لم يكن بنية القطع المصلوة
او القراءة ليس عدم العود اليها لانها كنية للمسا في منجوه من مخرج الشيخ البهائي في شرح الاقضية
وقال في الروض ان غير قطع القراءة ان كان بنية عدم العود اليها بالكلية فهو كغير قطع الصلوة
في الموضوعين سواء سكت او لم يركب الثاني انه يطل الصلوة وهو جماعة قال الشهيد في الذكر
ولو يقرأ بنية القطع القراءة وسكت قال في المصلي الصلوة وقال المحقق الثاني في حاشية الارشاد بنية
قطع القراءة وقصد الاعراض عنها بالكلية يستلزم نية قطع فيخرج عن ملاحظة عدم الاقضية
سبب الراجح كونه سببا في بطلان الصلوة ولو يقرأ بنية القطع المصلوة بطلت بطريق اولي وقال في

في حاشية الارشاد السورة التي ولو لم يكن في القطع كان كان الصلوة في بطلان او القارة فان سكنت
 ذلك بطلت الصلوة كما خرج به العباد قبل ان يلا من قولنا قطع القارة فصدق بنية العبد لان ذلك
 السكون وانما المراء القطع الذي هو الاعراض وذلك مغفوت للاستدانة لا محالة وقال في جامع
 المقاصد في قطع القارة وعدم العود اليها في الحقيقة كنية قطع الصلوة وقال السيد الثاني في حاشية
 الفرق بعد المنسوبة الاقوى ان قطع القارة بالسكون سواء كان بنية قطعها ام لا لا يبطل وان شهد الا ان
 يخرج عن كونها قارة في بطلان القارة او كونها مصلية في بطلان الصلوة نعم لو كان بنية قطع القارة ابدان
 في معنى نية قطع الصلوة في بطلان الصلوة بمرغم وقال في المسالك الشيا معية في سكنت في اننا القارة
 فان كان بنية قطع الصلوة بطلت قطعها فحصل فصل المتأني وان كان بنية قطع القارة لا غير كان
 سكنا طويلا يخرج عن معنى القارة في بطلان القارة فانما متلا فتران نية القطع فيها لا يستدعي
 الصلوة لعدم تعلق النية بها فيكون الاستدانة محققا ولا اقوى بطلان الصلوة ايضا لان بطلان
 الجز مستلزم لبطلان الكل لم يكره من الاجزاء لعدم المركب بعدم بعض اجزائه وقال صاحب المسالك
 والاصح ان قطع القارة بالسكون غير مطلقا بل يحصل بنية القطع ام لا الا ان يخرج بالسكون
 عن كونها قارة في بطلان القارة او مصلية في بطلان الصلوة ولو لم يكن في القطع لا بنية العود محققا في نية قطع
 الصلوة الثالث انه لا يفسد صلوة ولا قارة وهو المقدس بالارادة سبقة في جميع القابلة للتحقق
 في المقام ان يقال ان كانت ما يلزم منه فساد العمل بوجوب فساد لم ولو لم يقع القوي وجوب
 فساد الصلوة هنا لان نية قلة القارة على وجه لا يعود اليها نية ما يلزم منه فساد الصلوة فيكون
 مفسدا وعلى هذا ينبغي الحكم بعدم الفرق بين مقاراة النية للسكون وعدمها فلا يكون للسكون
 مدخلا في فساد الصلوة وان كان ان ذلك لا يوجب فساد العمل بل التوجب له نية فساد الصلوة
 فلا يمكن الحكم بفساد الصلوة باعتبار النية المفترضة لانها ليست نية فساد الصلوة بل نية فساد
 نية الصلوة لان النية المفترضة نية فساد العمل على قاعدة التامس والاحتياط وما دل على ان اربا
 في الصلوة مطلقا وكلها لا تصح لاسباب ذلك وان قلنا ان كانت المتأني وقطع العمل فيها
 لا تصح لاساؤه بل المفسد هو نفس المتأني فلا يبعد الحكم بحج القارة والصلوة مع العمل معية

بزرارة المقدسة وما سار اليه المقدس بالارادة سبقة من الاصله الادوار المظلمة الدالة على الاجراء وقولهم
 الصلوة على النية فيكون عليه ان يقطع الصلوة محصورة وليس فيها المفترض وعدم ظهور دليل يثبت على
 كون خصوص من النية المفترضة مفسدة للصلوة او القارة لا يقال الموالاة واجبة في القارة ويجوز نية
 الاداء منها على وجه لا يجوز اليها لا يتحقق الموالاة ولا يبعد في انفسه استوالي لا فانقول هذا غير
 معلوم عن قابل لا يبعد عوى ان العرف يثبت خلافه فترغم والاصح فيها ان اتفق النية المفترضة في اننا
 قارة للمقدار اعادة القارة من واس وانما الصلوة ثم اعادتها وما اذا كانت وقعت في اننا قارة ^{الصلوة}
 القارة ^{الصلوة} ليس ^{الصلوة} في السورة فالحكم يكون المذكور احتياطا لا يخرج عن الاحتياط ولكن جعل حكم السورة
 مع قطع القارة بقصد ان لا يعود اليها الاعادة المفترضة عن كونها قارة باحكم حال حيث احتمل ان لا يحل
 المسالك اقوى لما يستحق الحلاق حاشية الصلوات فيجعل هذا الغرض الخامس المانع من قطع القارة على
 وجه لا يعود اليها اعادة لم يكن فاختلاف الاحتياط ايضا قال في المسالك اما لو سكنت في بطلان القارة
 لا بنية القطع او بغيره فيقطع ولم يقطع مفعول صلوة وقال في القواعد مدلول سكنت لا بنية القطع او بغيره
 القطع ولم يقطع محققا في التحريم ولو سكنت لا بنية القطع او بغيره ولم يقطع لم يبطل وقال في
 لقائه الاحكام ولو سكنت لا بنية القطع وقراه ولم يقطع محققا لان الاعضاء بل هي لا بنية
 المفترضة بخلاف ما لو لم يقطع الصلوة فانها تبطل ولو لم يقطع الاحتياج الصلوة الى نية في بطلان
 بخلاف القارة لان النية ركز في الصلوة بحسب احتياطيها حكمها ولا يمكن اداها حكمها نية القطع وقارة
 الفاتحة الاحتياج الى نية فلا يعود فيها نية القطع وقال في الذكرى لو لم يقطع القارة سكنت قال
 في تجديد السورة بخلافه ولو سكنت لا بنية القطع او بغيره فيقطع ولم يقطع محققا في التحريم ولو لم يكن
 القطع ولم يقطع محققا لان اهمها البطلان بطريق اولى وقال في حاشية السامع ولو لم يقطع
 القارة ولم يقطع بعد من المفسد ^{الصلوة} ويصح الحكم بالبطلان بطريق اولى لان المتأني بمرغم ^{الصلوة}
 بعد نية القطع بمنزلة نية الاحتياط في اننا قارة الصلوة وقال في حاشية السامع ولو لم يقطع
 سكنت فتعزلان اهمها البطلان وقال في جميع القواعد اما نية القطع فغير مطلقا بل هي من
 المتأني ويحتمل بطلان الصلوة قبل ان يبطل في طريق الاول لانه اذا القارة التي ليست من
 الصلوة ويمكن ان يقرأ بالمعنى ان نية القارة ما يقع نية القطع اذ لا يتحقق نية القطع مع القارة

يجب على غيرهم ذلك اما المقدمة الاولى في خطاها وقد تقرر من
 ان يحجب بالسرعة بعد الشهود ودوامه عليه وذلك يدل على الوجوب وقال في نهاية الاحكام انهم كان
 يقر في الظاهر للاولين بام الكتاب وسوهمين وقال في كذا لغيره ان لما ما تقرر من فعلهم ان كان
 يقر في الاولين من الظاهر بالفاخرة وسوهمين وقال في الذكرى انما فعل النجس والامر بالمعروف وقال
 سحره من سحره من الامور والامر بالمعروف عليهم من سحرهم في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 بها حيث لم يبعد عنهم فظلم بغير سحره ولو صدر كذا نوع ودفع لهم السورى من سحره في ذلك
 والتمس العالج المحجب اليقين كذا من السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 واجب وقال بعض المحققين من الامور على وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 قوله ما قلتم في نيلهم منهم ثم في هذا فخره من الفقيه من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 الثانية ما لا صلا وجوب الثاني من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 على وجوبه وقد ناقش في هذه المسألة في جماعة من الامور وهو في حكمه ما بيناه في الامور ولكن
 باسمه على ما تقرر في الامور على وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 من الامور وقرنا ما تقرر من وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 ما تقرر من وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 الاصول في ان في لفظ ما هنا للجمع نحو الاستسناد الذي هو خارج ما بيننا واللفظ قطعاً في ذلك
 كما في هذه النكاح ان النكاح لا يجب في غير الصلح وهو اجاب ان ثبت هذا فنقول يجب بنفسه هذا
 الامر وجوب قراءه كلما ثبت من النكاح في الصلح خرج عنه ما زاد على الجهد والسورة بالاجماع فخير
 الباقي على ما لا يصلح السام على ما رآه من الاجماع الدال على خلافه وقال في جلية المصنفين انما قلتم
 فاقروا ما تقرر من ان الامر حقيق في الوجوب والامر بالمعروف والامر بالمعروف هو ما زاد على الجهد
 وغير الصلح انتهى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 صلح الدليل لا يبعد حكمه بغير هذا الاحتمال لما ذكره جماعة من الفقيهين في سحره في ذلك
 الاحتمال المذكور على ما حكمه هو من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 الايام سلم فاقروا ما تقرر من ان الامر حقيق في الوجوب والامر بالمعروف والامر بالمعروف هو ما زاد على الجهد

بالابن
 الشريف في سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 الخرج الجهد وصاحب الكتاب وغيره من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 على غير الصلح والامر بالمعروف والامر بالمعروف هو ما زاد على الجهد والسورة بالاجماع فخير
 في الامور على وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 الاستدلال راسا وهو ان المحققين من الامور على وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 صلح الدليل لا يبعد حكمه بغير هذا الاحتمال لما ذكره جماعة من الفقيهين في سحره في ذلك
 بالقيام من الوجوه والتحقيق يريد حصول ما تقرر من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 الفقيهين في وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 والامر على وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 فان صير الى الامور على وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 فان صيرت فلو سلم في امثال هذه المسائل لم يثبت ثم واما الامور على وجوب السورى من سحره في ذلك
 يمكن جعلها دليلا على ان الامر على وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 السا الى هذا ما تقرر من ان الامر على وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 ليلا وقال في الفقيهين في وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 عن غير الجهد وقال في جميع الفقه في تفسير قوله تعالى فاقروا ما تقرر من ان الامر على وجوب السورى من سحره في ذلك
 الدليل ما اردتم واحسنه انتهى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 الاطلاع على ذلك في كل خصوص صلح استدلال كثير من الامور على وجوب السورى من سحره في ذلك
 السورى في الفقيهين في وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 ثبتكم بها موصولة وهو موصوع الاحتمال كونها موصولة وموصولة الاستدلال كما اشار
 اليه جماعة من الفقيهين في وجوب السورى من سحره في ذلك ثم قال في خاتمة الفقيه في
 اجتمع وهو في القرينة ارادة التخييل ولا وجه للتباين من هذه القبلة ولهذا القول على ما لا يخلو
 ما يفسر وهو لا يفهم في الجهد في ذلك وقال في جلية السورى من سحره في ذلك
 ليت اسما موصولة بل نكرة فانه فلا يفسد المعنى بل يكون حاصل المعنى اقرا ما تقرر من ان الامر على وجوب السورى من سحره في ذلك

دعوى كثر زيادة التحصيل ولا لئلا يتبادر من هذه العبارة ولهذا قيل اعطى السيد المتبرع وهو
 لا يمتدح الخطيب الا ذلك وقال سبط النبي الثالث في المدا والذولان لانه ان ما ليس له من الاموال
 كونه قاتر فلا يبيد اليوم ويكون له حاصل الحق اقربا مقدار ما اودتم واجتمعوا في الفاضل الخاسر في ذلك
 وايضا يجوز ان يكون لفظ ما ذكره موجبة لادعوى موجبة فيكون المعنى متى قيل ان ادعوا مقدار ما اودتم
 وجبتم ولعل ذلك لانه لا يكون له المتبادر عسوا كما يقال اعطى ما ليس وكونه انب ببيان الاية وغيره في تعريف
 والامتنان المقصود بيانها في هذا الفرع على قولنا في كتاب عليك واستلزمه القضي في المثلوع
 مثل ذلك الخصص فينتج من التحقيق انه في نهاية البعد وقا لا يمتدح اليها في فاضل الدين وما
 الاستدلال بالاية الكريمة فانما يتم لو ثبت كونه لفظا مضافا بموجلة لتقدير العوم لا موجبة بان
 يكون المعنى فافرا في الدنيا لا يمتدح في قوله في سورة الانعام ان ما للعوم مطلق بل ان ذلك عندكم ما
 للاستفهام والمجازات لا يمتدحها كما هو مقرر به سلمنا انها في بعضها كك كاختاروه بعضهم لكن
 ذلك مخصوص بكونها موجلة كانه في بعض الحالات والحقوق المصداق وهذا لا يمتدح للموجلة فيجوز
 كونها مذكورة والمعنى في قوله انما يتبرع وهو قد قد على العكس والكتير في مقتضاها الاجتناب عما يمتدح في
 هو محصل بقوله الفاضل انه قد انتهى وقد ينشأ من ذلك بالمتبع من ظهور كونها موجبة بل لا يبعد
 ظهور كونها موجلة لما اشار اليه بعض المحققين فقال في المثلوع من لفظ ما انها الموجلة التي اودتم
 العوم لانه لا غلب في الاستدلال كونها موجلة انتهى سلمنا كونها موجلة ولكن معيار الاستدلال
 ايضا لان المطلق الامر القارة يجب تقييدها بما لا يمتدح او غيرها لعدم جواز البقاء المطلق
 على حاله من غير قيد فيكون الامر الجواب ولكن القيد بالفاع لا يلازمه قوله نعم ما ليس
 كالا يمتدح في القيد غيرها وليس هو الا سورة لا تنفعا القول بوجوب غير السورة ولكنه في
 تعالى مفسر لشارة الى التخيير بين اقل السورة فتم التنازل على الامر على الجواب لفظ ما على
 العوم مما لا يجوز وان كان هو الاصل في التنازل وهو كما يمكن بازاء كتاب التخصيص في لفظ ما
 يمكن جعل الامر على الرجحان المطلق وموجب الاستدلال بعد الايقان في التخصيص او في المجاز حيثما
 متاوترا لا فانقول الاولوية من جهة عند مجاز غير المحققين سلمنا هذا ولكن التخصيص هنا بالحق
 مرجح لانه تخصيص العام الى اقل الزيادة وسلك هذا التخصيص مرجح بالنسبة الى المهور في بلاي

بل ذهب جماعة من الأصوليين الى عدم جواز ولا يمتدح من قوله ولكن تنزل فلا يمتدح من السورة وما
 الاستدلال ايضا وانما ذكرناه استاذ في الفقرة فقال ولو سلم ان الملا بالقرارة معناها الممتدح في
 ما للعوم لكن جعل الامر على الرجحان المطلق احتمالا قريب من ان ليس بيان الاية وفيه جواز على
 الذي يمتدح عليه كلام المستدل انتهى فلما اوجبه عدم جواز حمل الامر على الجواب انه على علم
 للزم استعمال الجواب المعنى والتخيير لان وجوب الجواب معني وجوب كل من يمتدح في ذلك
 غير جازم لانه الجواب العيني حقيقة والتخيير جواز ولا يجوز استعمال اللفظ في حقيقة وجب
 في المطلق واحد وبالمجزة الاعتقاد على الاية المفسرة في اثبات وجوب السورة بشكل وما يوجب ضعف
 الاعتقاد على ما فيها ما اشار اليه السيد في الارسل فقال وقد استدل بالاية في قوله تعالى
 مقتضاها كقوله ولا لانه له اذ في القرآن ان الخطا يخص بها في اجرة في وقت خاص لانه مطلق الصلة
 وهو الظاهر انتهى منها ما اشار اليه والده في النسخ اليها في قوله تعالى ان الله يحب من كان
 القرآن غير الجواب اتفاقا ولعل الاية من ذلك القبول لان التمثل على الجواب يستلزم الفقرة بالغة
 والمحال على الجواب لا يخرج الفقرة من المثلوع فالتخيير في سائر الامور من المطلق الطلاق وادعوا
 المقصود سلمنا ان في الاية للجواب لكن لا نفهم ان قراءة القرآن لا يوجب في غير الصلة بل هو واجب كقوله
 اجمعوا لتعليم والتعلم ولما يترتب عليها من حفظ وصلى الله من الاية وليس فيها عدم استدلال
 الاية في خزين للقبائلين بوجوب السورة كما لا يمتدح صاحب الكيف وجد من قوله الذي دام ظله
 العالي بالاية على ما فهم ومنها ظهور بعض الاخبار في وجوب الفقرة ثابت بالنسبة لا الكتاب
 الرابع ان الحق بوجوب السورة مشهور بين الصحابة من غير خلاف فيكون مقتضى الاحتياط انما المقصد من
 الاية في غاية وقدمه بها في المهور والحق والذكر في ذكر العرفان رجاء الحق والمفاد الصلة
 ان يمتدح بجميع القامات والسالك الجامعة والذخيرة والكشف في حمل الدين والامراض وسرعة والده
 الهام على الاية وسرعة جديده على المعانيخ وربما ينظر في استفاذه القول بوجوب السورة
 الهامة من ذلك المنه والاسكافي وعلى هذا ان القامات باستحقاقها لا تخص في الدين في الحق في
 المعصية صاحبك والفاضل في السان والحدث الكاسات في ذلك لا يمتدح بل يمكن منه ولا لانه
 صفة جلية في ذلك الذي هو صاحبك في شيخ الهام على المفسر لا يمتدح في بيان القول به فافهم

زور باس اي شدة دفعه والى ما ذكرنا من ان الله تعالى يقول بعد ذكر الرواية في قوله تعالى
 الباس العذاب والى ما ذكرنا من ان الله تعالى يقول بعد ذكر الرواية في قوله تعالى
 قلت الباس فيجب الاحتراز ان كان مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 فيما لا يقتضيه قلت ذلك من غير انما كان مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 لغز الذي يوجب من سقوط الوجوب ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 بين التفسيرين المقتضين الروايتين فلا يوجب السورة بينهما من غير ما يجب كلاهما
 اما ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 به دليلا على الرواية في الدلالة على الوجوب ويقتضيها على الوجه الصحيح في قلت لا يوجب
 لا يوجب عدمه انما يقتضي ان القول في التفسير فائدة الكتاب وحدها اذا كانت مستحيلة
 المحل في قول الباس انما يقتضي ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 سورة سقط منها لا يقتضي فاقدم منه اما الملاءمة فمقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 معوتين من غير ما يقتضي فاقدم منه اما الملاءمة فمقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 الرواية بالحق جاعلة منهم صاندا للملك والذبح وجدي في غيرهم ولست في ما جاعلة للملك
 الا وهو مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 ولم لا يجوز ان يكون السورة مستحبة ابتداء ثم تحببها اذا غلط في سورة اخرى فقال هذا بعيد
 في غاية البعد بل انما مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 التالي لان مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 الا وهو مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 بوجوب السورة لا يوجبونه فانه مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 قال في ذلك في مقام الجواب عن التساؤل بالرواية على وجوب السورة الرواية قد ذكره الله الا ان مقتضى التفسير
 قرارة التوحيد وانما هذه هيكلها على الاستحسان في قوله في الآية الا بالرواية المعينة في قوله
 ليس محلا على الاستحسان علم عندنا ان مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 انتهى لان مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون

سورة التوحيد للزم استعمال العقل في الحقيقة والحجزي في المطلق واحده هو جازي لان مقتضى التفسير
 مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 حقيقة واما ما ادعاه جماعة من عدم ظهور الامر في الاخبار من ان مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 اليه لما بيناه في التوسيل واما دعوى عدم إمكان حمل خصوص هذا الامر على الوجوب بالاقتضاء
 المتقدم اليه الاشارة في طائفة المتكلمين من ان القائلين بوجوب السورة لا يوجبون خصوص سورة التوحيد
 في غير الرواية ومن اين علم ذلك منهم نعم لا يوجبونه ذلك ابتداء في المحل على الظاهر لكنه يقتضي في
 الرواية سلمنا ذلك في ذلك لا يوجب حمل الامر على الاستحسان في مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 السورة تجوز ان يحمل على الوجوب التخييري الذي يوجب حمل الامر على الاستحسان في مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 المحل على هذا غير ان مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 تسليم عدم الترخيص بل يحمل على الوجوب التخييري اولى اما على القول بكون الامر حقيقة في الاثم من
 الوجوب العيني والتخييري في الفعل واما على القول بان مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 اقرب للمحال في مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 نعم قد يقال كما يمكن الحمل على الاستحسان في مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 التوحيد في مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 على الاستحسان في مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 المذكور يستلزم لزوم الاطلاق على ان مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 المجاز فلا يلزم من كونها سائلا له فينبغي التوقف على ان مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 الرواية بالصلوة الواجبة لا كذلك المحل على الاستحسان في مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 يوجب عدم الاستدلال بالرواية على وجوب السورة كذا ما بيناه من الحجة على اللازم من ان مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 على الاستحسان في مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 السورة ومع هذا كما مر في ذلك وغيره في حجة مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 قلت لا يوجب من وجوب السورة في حجة مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون
 اذ يدعي ذلك السورة في حجة مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون مقتضى التفسير الا وهو ان لا يكون

ركب الثالث عشر جبر محمد بن مسلم الذي وصف في الفخرية مجمع القائمة بالحق غير واحد ما فاهم من الرجل
 بقوله من في كل كنهه فقال لكل من كنهه وقد استدل في هذه الآية على وجوب السور وقال العبدان
 مثلها ما في غيره من غيره قال قلت لابي عبد الله ان السور من في كنهه قال نعم قلت اليس فيها العظماء
 حقها من الكون والوجود فقال ذلك في الفخرية ثم قال وجعلها على اعتبار رسوله فكل مقصود والغير انما
 بعيد انتهى اجاب عما ذكرنا في الفخرية فقال ان في الحديث المتفق من القرآن بين السورتين وان هذا من الجاهل
 السورة الاولى انهم قال لكل سورة وكنهه لم يقل لكل كنهه سورة ولعلك تستعيد هذا الخبر
 في بعض الاحياء انتهى ان ابي عبد الله بن سنان الذي وصف المقدس الارسل في جبر سورة والحمد لله
 على العالي بالحق في المصداق قال في الجبر في المصداق ان قرأنا هذه الكتاب وحدها ويجوز ان يتقوا صلوة
 الظن بالليل والنهار ويؤيدون غير هذا من غير ان يبعد الله عن الجبر ما لم قال في الجبر على الدلالة
 الا في غير ما قبله في قوله ويجوز في نسخة الكتاب وقد استدل بالجبر الذي على جبر السور في جماعة من
 من والحمد لله العلامة دام ظلها العالي قال في ان خصيصه الجبر بل لا يضره بل على عدم الجبر في غيره وفيه
 نظرون هذا من على القول في غير مفهوم الصفة وهو خلاف التحقيق وقد استدلنا في هذا في الفخرية
 في تمام الجبر في الاستدلال المذكور قال الاول ان دلالة لفظ الله من اجزاء الحق بالناحية في الفخرية
 انما هو المفهوم الضعيف وقال الثاني ان التحقيق ان مفهوم الصفة انما يكون حجة او اصل الظن
 ذكر الصفة بخصوصها لا فائدة لرسوخ التحقيق واللام منها لا يكون ذلك الاحتمال ان يكون فائدة
 تخصيص حكم بالمرض مقدم التعميم حذوا عن اجزاء المكلفين المساحة في هذه الصفة المذكورة
 وجوبهم على مقتضى الترجيح ومن مارس الاعاوي وتحقق الجبر فظهر ذلك من الكثرة والشروع
 ويريد ان يقول في قوله ويجوز الحق في قضاء صلوة النوافل ولا يخفى ان الغرض انما هو انما قالوا
 سره من ان المفهوم هنا مفهوم القيد فلا يخفى عن اشكال ايضا سلمنا جبر مفهوم الصفة ولكن نقول
 متفق اطلاق قوله ويجوز الجبر في جواز الاقتصار على الفاحشة وان كان المراد منه ما من من السورة
 وهذا خلاف اجاع القائلين بوجوب السورة وتحييد المرض المانع من ذلك ليس باولى من
 تقيده الجبر على الجمل على النسخة بالمعنى المصطلح عليه بين الاصوليين ومع هذا لا يمتنع الاستدلال جذا لا
 نقلا لانه لا اولي لان الغالب في المصنف هو المانع من ذلك فيصرف الى الاطلاق لا ان يقول ذلك

ملق

قوله

من

منه بل الغالب في المرض خلاف ذلك فتبيد الاطلاق بمرسوم التمثيل الاطلاق على القول في وجوب
 في غاية المرجحية تعيين ارتكاب تقييد الجبر بما تقدم اليه الاستدلال فان لم يرد هذه المسألة لان
 اخلاق الجبر على الاطلاق في غاية اليسوع حتى ان تقييداً ومن الفخرية كونه حتى حقيقة ما قال
 ولو سلم ظهورها فيها وذكر مسلم ما اوجبهما التحقيق في بعض النسخ كما هو التحقيق وان منع جها
 من الاصوليين فنقول قد رتبها لها وترتيبها بين الاضداد انما بعد الدلالة على جواز ذلك ويمكن
 الجمع بينهما بوجهين احدهما على ان الجبر على حالة الضرورة وانما هو انما يثبت التماس في الجبر
 المذكور اما به انما في المفهوم في غير مطلق بل في المانع من الجبر في الاطلاق لا في المانع ان مل
 المذكورة والاطلاق على ما يمتنع مشهور حتى يمكن القول بكونه على سبيل الحقيقة ولا يرب في جحان
 الثاني على الاول ومن هنا يظهر ان ما ذكره بعضنا من انما في جبر من لزوم حمل احاد الجبر
 على حال الضرورة استنادا الى ان المطلق في العالم يحمل على التقييد والخاص يحمل على المانع من ذلك
 فيحمل الجبر على الاطلاق انما هو حمل على النص الا انما هو انما تقييد المطلق الزيادة انما هو في
 بعضه انما لا يصلح عدمها في الجبر الا على انما في الجبر في جبر الحق في كل الحق في كل الحق في كل
 مع امكان المناقشة في سندها بانها والحمد لله في المذكر والذكر فقال لان في قوله ما بعد جبر
 يونس وقد مثل الصدوق في جبر الجبر في قوله انما قال ما تقدمه محمد بن عيسى عن يونس من كتب يونس
 وحديثه لا يعمل انتهى في نظرنا على جبر محمد بن عيسى الذي وصف جماعة منهم جبره في قوله
 دام ظلها العالي الحق قال سئل فقلت كونه في طريق مكنته في المصنف في قوله في
 الاعراب انما المكتوب على الارض فنقول ان الكتاب وحدها ام ينفي على الجبر في قوله
 في هذه الكتاب بالسورة فقال انما خلت فصل على الاحكام المكتوبة في غيرها وانما في قوله
 احب الى ولا ارفع الذي فعلت ياسا وقد استدل بهذا الخبر على جبر السور جماعة منهم في قوله
 وجبر سورة والحمد لله دام ظلها العالي في قوله انما والحمد لله دام ظلها العالي فقال جبر الدلالة
 من وجهين الاول ما يظن في قوله انما في جبر سورة في قوله انما في جبر سورة في قوله انما في جبر سورة
 حال الخوف وصارنا في جبر سورة في جبر سورة في جبر سورة في جبر سورة في جبر سورة في جبر سورة
 خلت فصل المكتوب في قوله انما في جبر سورة في جبر سورة في جبر سورة في جبر سورة في جبر سورة في جبر سورة

فانما العلم تام فقلنا بام الكتاب وسورة ثم بعد فقهه ثم فقهه ليس بهلولة في
 في بعض النسخة على المسوق في الاولين ان المبدأ وكما خلفه الامم انتهى قد استدل به في خبر علي
 ذلك والقرى دام فلهذا العالي وهو حسن على القول بوجوب القراءة في الحجة كما في القيد القديما وما على
 القول بعدم كونه جازعاً من الاحتجاج خلا كما لا يخفى الواحد والعشرين انه لو لم يكن قراءة السورة
 واجبة في أصل الصلوة بالجملة في من وجب الاختصاص فيه بالاختصاصات فما في موضع جزمها في الجملة
 والناظر في المقدم عليه ان الملائمة نظارة وما بالجلال الثاني فلما رآه زيادة الذي وصف بالحق
 والبارئ على من رجل من القراء فيما لا ينبغي الجهر فيه او الخفية في لا ينبغي الاختصاص في ترك القراءة
 فيما ينبغي القراءة فقلنا ان فعل ذلك ناسياً او سهواً فلا شيء عليه لا يقال في الرواية فلهذا هنا
 قراءة الحمد لا نقول هذا بل لا نخصص لعدم القطع في ذلك وقد مر في خبره في الخبرين وجوب
 السورة جهرية وفيها شاذ من الثاني والآخر في الرواية في رواية السورة في الركنين الثاني
 ولا يفرق في المكثرة سورة فاقصد قد استدل به على وجوب جهرية جهرية في رواية جهرية في رواية جهرية
 ما استدل به جازعاً على وجوب سورة منهم العدة قرة فقال في الخلف ولان وجوب السورة القصيدة
 انما ثبت للذين لم يقرأوا ويجوز عن غيره القصدات قال في كتابنا في جهرية ما نقول في جهرية السورة
 التي لا يجمع في صلوة وحده في الكتاب فلهذا صار الى غير لم الكتاب في السورة وكما قال في الخبرين
 ليس بذلك بل يكتب بعد هاتين على غيرهم الفة لا يقال في جهرية خصوصاً وجوب التسمية في الرواية
 عن قراءة السورة لا يحكم لاننا نقول ان المكين السورة واجبة لم يكن ابدانها واجبة لان علمنا بان
 قائلين احدها اوجب السورة والاخر لم يوجبها فلم يوجب ابدانها وما لفرق ثالث انتهى لا
 يقال هذه الرواية ضعيفة مستند لا يستدل على جهرية السورة في الحديث وهو مجهول كما انما
 المير في ذلك والخبر وكما سمكاً تبة لاننا نقول ضعف كنهنا غير قاصح لا يجازي بالهرة
 العظيمة كما انما والير جهرية ومع هذا فقد ضعف الرواية بالحق في المنهج ولا يقال بدخ
 التمسك بالخبر الذي ذكره من انما والير في الخبرين فقال ان قوله بيبعد ما يحل على الاشارة بيبعد
 بينهما وبين ما سبق من الاول في خصوصاً واسباباً جهرية في الحديث والاقرب ارجاع خبره في
 الى السبيلة فكلما قال عليه ان تعييب السبيلة اذا اراد قراءة السورة والاعادة وجوبه في

ثانياً ولا يعتبر في استمال الاول على حال الا في عزت خاص بالاحتجاجه وما اوردنا الى الصلوة
 الامر باعادة الصلوة لاجل ترك فعل مندوب وهو لا يخفى عن بعد ولان كان نظيره في حقيقة الاحتجاج
 ما ذكره لا يصح له في ذلك كما لا يخفى قال جهرية بعد الله لا في غاية الرواية لا يكتب المكين الجهرية
 يقول ليس به كتب بيبعد هاتين على غيرهم الفة انظر الى تشديد وتعليل بل غبطة ما قاله
 الجاهل بوجوب ان لم يقل الامامان لبعضهما البعض في بيدهما اما احتج الى الصلوة او الى
 وعلى اي تقدير تكون الدلالة في الخبرين ان الوجوب الى الصلوة فلهذا الى الفاشية والعقد من
 غير خفي ان قد يد وتوقع مع احتمال الوجوب على غيرهم الفة لكن لا يلزم ان يقول بيبعد
 اي كتب هذه العبارة من بين انتهى الرابع في الخبرين ما اسأله في بعض الاجل فقال وبيد استدل
 على الوجوب بالاجزاء والدلالة على التي من القرآن في الفاضلة بان يقال ان الذي حقيقة في التسمية
 والوجه لغيره في ذلك الا من حيث ان الذين زيادة واجب في الصلوة كما هو من اجلها انتهى
 وفي نظره قد استدل الى جهرية المستدل فقال وفي رواية ان ذلك ينبغي على تسمية القرآن
 فلا يفيق هذا الدليل في جهرية على غيرهم الفة كما لا يخفى وثانياً ان العبارة جهرية كانت كجهرية ففقهين
 اثنان في الجاهلية في السورة متحدة في التي من الاتيان بها ثانية لكن ما خلافاً في الخلف سراً
 وكان ان التفسير يحصل بزيادة الواجب باعتقاد انه واجب ومشروع كذلك يحصل باعتقاد
 زيادة التجب باعتقاد وتعليله في ذلك او في ان الايمان لما من حيث كونه قولاً
 فلا يجل سلاً فلما بوجوب السورة او تسميتها بها فخرس والعرض ما اسأله في بعض الاجل فلهذا
 فقال وبما يمكن الاستدلال على ذلك بالاجزاء والدلالة على تسمية الحمد في سورة الحمد
 والتجدي انما على سورة التسمية والمتنافعين واتفاق جمهور الا في ذلك وجه الاستدلال بها
 ان لو لا وجوب التسمية هنا لما حرم الحمد لغيرها وليس وجوبها تاسياً عن جهرية في غيرها
 الا ان من المتيقن في الرواية في الاما اخرج الدليل الخاص كما لا يخفى من جهرية الحمد ولما وجب
 اتمامها متى ثبت الوجوب في هاتين السورتين ثبت في غيرهما فلا يلزم الفصل وجعل القدر
 في جهرية الاتيان به كما لا يخفى في ذلك لا ينافي في الجواب بل يؤكد وهذا أقوى ما يمكن
 ان قد تدلى به على وجوبه وان كان صحيحاً قد ما لا يخفى عن المناقشة انتهى في فقهنا في

فقهنا

تدبر في التفسير وهو لا يتناول الا على القول بالاستصحاب اذا قلنا ان ذلك لا يجوز في التفسير بل يفضل في
 التفسير او النقل فيكون عاما منها خبر عن بعض الفضل قال صلى الله عليه وسلم يا ايها الذين آمنوا انزلوا من
 بقا هذه الكتاب واخرجوا من المائدة فلم سلم الوقت اليها فقال ان اردت ان اهلكم وقد وصفت هذه
 الرواية بالحق في المدارك والذخيرة وفي نظر الاستقراء سندها على ايمان من عثر وقد استدل بها في الاول
 كمالها في على اختيار السورة ومنها خبر على من عثروا في نسخة الحسن بن علي بن فضال عن بعض السور في
 اكرم ولا بأس به في النسخة وقد وصف هذه الرواية بالحق في المدارك ومجمع الفائدة والمغني في نسخة
 وشرح والده بها في على الاختصار والحق واستدل بها في الاول على اختيار السورة ومنها خبر عن يزيد
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اقبل الرجل السورة والوحدة في الركعتين من الفريضة فقال لا بأس اذا كانت
 اكثر من ثلث آيات وقد وصف هذه الرواية في المصنف الذي ذكره والذخيرة غيرهما بالحق ومنع منها
 الاصل في نظر الاستقراء سندها على الحسن بن السري ولم يذكر فيه مدح ولا توقيف لاستدراكها بالادلة
 اليها في على استصحاب السورة ومنها خبر ابن بكير عن زرارة قال سئلت ابا عبد الله عن الرجل يقرأ بين
 السورتين في الركعة فقال ان لكل سورة حقنا فاعطها حقها من الركوع والسجدة فليقطع السورة
 فقال لا بأس وقد وصف في الرواية في الذخيرة بالحق ومنها خبر ايمان بن عوف عن اخيه عن ابي عبد الله
 قال سئلت عن السورة في ركعتين فقال انهما كيف كانت وقد وصف هذه الرواية بالحق في نسخة
 وغيره من سند له بار الله بها في على اختيار السورة قال في ترك الاستقصاء دليل العموم ومنها خبر في
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان سئل عن السورة التي اجعل بها ركعتين من الفريضة فقال نعم ان كانت ثلث آيات
 قرأ نصفها في الركعة الاولى والنصف الاخر في الركعة الثانية وقد وصف هذه الرواية بالحق
 والذخيرة في استدل بها في على اختيار السورة وقال في الذخيرة وهذه الرواية قد فعلها الحق عن
 عن ابن عبد الله عليه السلام في الخبر ولعل في ذلك عن كتاب من فيكون صحيح ومنها ما قال في الذخيرة فقال
 وفي الخبر عن عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن السورة التي اجعل بها ركعتين من الفريضة فقال
 ربي العالمين ثم قرأ السورة التي عبد الله ولم يصبر اليه الله الروح الجهم ثم قام في الثانية فقرأ الحمد ولم
 يصبر اليه الله الروح الجهم ثم قرأ سورة اخرى ويمكن المتأخر في الخبر المذكورة بالحق من بطلان الثاني
 والاختيار المذكورة لا يصح الا باحد الامر الاول فلهذا لا يثبت على الوجوب الاثبات مما في الخبر التي

قرنها

التي قرأها في الركعة الاولى في الركعة الثانية في الركعة الاولى ان احدهما القابلين لعدم وجوب السورة لم يقرب
 الزوال على الاستصحاب ليس بارادته من التقيد بحال الفريضة بل هو لا في التقيد ارادته في الجواز
 وجه لا يثبت الاستدلال بالرواية على جواز التخيير اختيارا على ايمان من قول الرواية للفريضة التي هي
 للحج وتخييل اختصاصها بالنسخة لا يثبت ترك الاستقصاء انها تقتضي عدم الحكم بالنية الا ان قلنا
 الفريضة لا ما تقول لان ذلك لان السؤال يتبع من الموضع الذي يفي بالتخيير بالحق من كلام
 التفسير الذي السؤال عن كيفية التخيير في الموضع الذي يجوز فيه ترك الاستقصاء
 متقدما لذلك فمتم في سائر الروايات على جواز التخيير في جواز معارضة ما ذكره على وجوب
 اتمام السورة وهو كراخي التي ذكرناها للقابلين بوجوب تركها ان الترجيح هو هذا وقد مر في
 وجهه الاشارة ويمكن نقل الرواية على التقيد بكون التخيير من غير العارضا كما اشار اليه المحقق
 وحديثه من راسا رابعا في تركه ايضا قال في نقل جملته من الرواية الدالة على التخيير يمكن حمل
 هذه الروايات على التقيد على كراخي على جملتها في خبرها عن العلم من العلل التي ما
 الخبر الثالث فلهذا صلاحية لقائه لمادة على وجوب السورة الكاملة لما تقدم الى الاشارة
 واما الخبر الثاني فلهذا ذكرناه في دفع الخبر الثاني واما الخبر الرابع فلهذا ذكرناه على ايدى على جواز
 تركه المصنف بعد وهو ما لم يوجب اليه من سائر ما ينبغي طرحه كما اخبر عنه في الذخيرة والخبر
 ان حمل هذا الشرط على التقيد او لان ظاهره وجوب تمام السورة الاخرى وليس الا في ذلك
 واما الخبر الخامس فلهذا ذكرناه في وجوب المذكر وما اشار اليه من جاز قال في مجمع الفائدة وصححه اصيل
 حملت على التقيد بقرينة قوله تعالى لا يجوز ان يكون نافلة يجوز فيها الجماعة او يكون الفرض من قوله ان اردت
 الذخيرة وهذا الخبر صحيح مما استدل به جماعة من الاصحاب على الاستصحاب وهو غير صحيح لكنه لا يثبت
 اقيام الاحتمال ان يكون ذلك في صلوة عند من يصح فيها الجماعة او يكون الفرض من قوله ان اردت
 ان يعلم طريق التقيد لكن الاحتمالين بعيدان وقال والذي دام ظله العالي ولعل في قوله ان اردت
 اردت الخ اشارة الى التقيد ويهمل بذلك لان الاستصحاب لا يثبت منه وقا في نسخة اخرى ان
 ضرورة فينا في اختيارها فيكون ذلك وتليد على كونه الفريضة الداعية الى تركه في التقيد واحتمال
 كونها تعليل جاز في تركه ويبان عدم الوجوب مدعى بما كان ايقان ذلك بالحق فالعدم

عن الفعل بما يعبر به ذلك فتم ولما انفرد بها من فلو جره المذكور ولا دلالة على جواز ترك السورة
 من قولنا في كذا لفظ الكراهة في الالفاظ بصحة في المعنى المطبق عليه بين الاصوليين وهو معنى
 في اللغة من منع كلفه الاثم التام للشيء فيجوز له اذ لا يرد هنا بوقيل استدل بالتحليل المذكور على جواز
 السورة ولما انفرد بها من فلو جره المذكور ولما انفرد بها من فلو جره المذكور فاما في جامع المقاصد ان الزيادة جاز
 السورة الواحدة في الركعتين لانهما من باب الترخيص في الالفاظ فلو كانها من باب الترخيص لكانت
 بغير ذلك فاما في جامع المقاصد السورة البعيدة في معانها ان كان المحل على التقيد نظر في الالفاظ فلو كانها
 ومنها ما عليه العاصم قال في الذكرى ومثل الشيخ الخجيري ان الزيادة تكرارها في الركعة الثانية ومنه ان
 في ركعتين وهو شكل لا يرد او تكرارها لم يكن في التقيد من مادتها على تلك ايات فانه ان
 يكون تكرارها من بابين ولو حلت على الفدية كان احسن ان لم يتمكن من فدية سورة كاملة في
 الركعة يتمكن من فدية سورة في الركعتين وجب اذا استكمل ركعتين فمضى عدوا فمضى في ذلك
 ان التمسك بالثبوت بعد مدة من الآتي وانها مع الآية التي بعدها كما ملأه لان اقل السورة فدية لا
 ينقص من السورة الا ربع ولا بد من ذلك في الالفاظ فلو كانها من باب الترخيص لكانت
 اذ لا تبقي في الركعة لانه لا يرد في الركعة الواحدة فلو كانها من باب الترخيص لكانت
 بل هذا هو الذي فهم منها جماعة وان استبعدوا فلو كانها من باب الترخيص لكانت
 على تلك ايات فدية وبما ياتي في غير هذا تكرارها اذا كانت تلك ايات تقيد ودرهم بعد
 القابل به مشترك في الورد بين هذا الاحتمال واحتمال فدية التخييل في كل من قال يجوز لم يشترط الزيادة
 عليها من ان اشترطها على هذا الاحتمال في غير وجه الورد في التخييل لانهما على كون التمسك بالثبوت
 السورة اذ ليس في السورة ما يكون مع التمسك بالثبوت ايات فان انقصها الكون وهو مع السورة
 ايات فاستدلوا الزيادة لليناسب طريقة الاما سيد فيكون الزيادة من جملة الدلائل على وجه واحد او
 التبعيض للثبوت انتهى ولما انفرد بها من فلو جره المذكور ولما انفرد بها من فلو جره المذكور فاما في جامع
 الخليل على فلو جره المذكور ايضا ولما انفرد بها من فلو جره المذكور فاما في جامع المقاصد ان الزيادة جاز
 كون تركها للسورة او التخييل والتخييل في كل من قال يجوز لم يشترط الزيادة في الركعة
 في الفرضية وانما يجوز اعم بالصلح وينبغي التمسك على اصل الاية في كل سورة كاملة في الفرضية

فقد ملو كما اذا ترك الفاتحة والافق في ذلك بين ان يقرأ سبعمائة السورة او اقل من سبعمائة
 من باب التمسك بالثبوت بل في بعض الاستنطاق والفقهاء من هذا المعنى فلو كانها من باب الترخيص لكانت
 عليهم ولكن استغفروا من الالفاظ والتسليم لاجل جواز السورة من كل الايات بدعي والالفاظ
 بالا التزام ولا يخرج عن قواعدها شيئا في كل من جاز السورة وعدم بطلان الصلوة اذا انقص على بعضها
 فان قال على احكي قوله سورة بعد تشهد واجب غير ان انقص سورة لا يحكم ببطلان الصلوة
 وبعد على الحكم الاخير كلام الاسكان في فدية كل من احكي ولو لم يقرأ بام الكتاب وبعض السورة في ا
 الفرضية جاز ان يتركها في كل الركعة فيها ما يرد في كل الركعة بالاجزاء والافق على جواز السورة
 والالفاظ والافق على ما في الصلوة ببعض السورة لانه لا يرد في كل الركعة بالاجزاء والافق على جواز السورة
 فلو كانها من باب الترخيص لكانت فدية كل من احكي ولو لم يقرأ بام الكتاب وبعض السورة في ا
 ظاهرهم ان كل من قال يجوز السورة في كل ركعة في كل ركعة بالاجزاء والافق على جواز السورة
 وجوبها من اعم من فدية كل ركعة في كل ركعة بالاجزاء والافق على جواز السورة
 الدالة على جواز بعض السورة عدم وجوبها اصلا فلو استدل بها بما جاء من الالفاظ فلو كانها من باب الترخيص لكانت
 خصوصاً مع تعارض بعضها مع بعض اطلاقاً وتقييداً وهو بعضها في التقييد ولما كانها فدية
 حكم بوجوب السورة الكاملة وجب الحكم بان تركها عند اوجوب فدية الصلوة لان الغالب فيها
 يجب الصلوة في كل ركعة بالاجزاء فلو كانها من باب الترخيص لكانت فدية كل ركعة بالاجزاء
 والالفاظ والافق على جواز السورة على وجه الذي يحل تركه بالصلوة لان الغالب فيها
 المانع من الالفاظ الدال على فدية اعم من استيفاء بعض الاجزاء في كل ركعة بالاجزاء والافق على جواز السورة
 بعضها واجب في كل ركعة من باب التخييل بين الزيادة والافق على جواز السورة في كل ركعة بالاجزاء
 السورة في كل ركعة اعم على القول بعدم وجوبها فلو كانها من باب الترخيص لكانت فدية كل ركعة بالاجزاء
 الاجزاء المقدرة في كل ركعة اتفاقاً كل من قال يجوز بها عليه ويؤيد ذلك كلام الحكماء في كل ركعة بالاجزاء
 قال ولما انفرد بها من فلو جره المذكور وعدم استكان التعميم فلا يجب قول واحد انتهى واعلم ان الزيادة
 بالسورة الفدية المستغفرة لتركها جميع الوجوه من جعلها الفدية كما هو في بعض الاجزاء انك
 اذا قلنا يجوز في السورة ودار الامر بين تركه القيام او السورة فالأمر بتركه السورة الرابع اذا

اذا قلنا بوجوب السورة والامر بقرائنها بين الفاشقة والاحول ترك السورة بالظواهر فبقيت المسألة
 اذا قلنا بوجوب السورة فيجب فيها ما يجب على الفاشقة من تركها فاعدا الاطرب والنجار والقرآن و
 التزيين والمزلات والنظم والنظم انما يتحقق عليه من القابلين بوجوب السورة وقد مر بعضهم ببعضها
 ذكرنا ان السورة لا يوجب حملها ولا يوجب تركها على ترك السورة هذا اذا لم يجزها فاسمع التمكن
 من غيرها فان لم يكن ذلك لما رواه عن ابن جبر عن ابي الحسن في الرجل يقرأ سورة واحدة في الركعتين من
 الفريضة وهو يحسن غيرها قال اذا احسن غيرها فلا يفعل وان لم يحسن غيرها فلا بأس ان يقرأ سورة واحدة
 هذه الرواية بالصفة في المنهوت وظاهرها عدم الجواز في غير الاخذ به الا ان الله انشأ في كتابه
 بالحق ما يريد ويمكن ان يكون على بعض النسخة فيكون من الادلة المانعة منه فتقوى بها الحشاش
 اعلم ان يجوز قراءة الحمد والسورة مما اتفق عليه القراء السبعة وما اختلفوا فيه من اختيار احدى طائفتهم
 من السورة والاعتماد على السورة في غير السورة فيكون من السورة ما لا يجوز ان يقرأها من غير السورة
 من السورة لقولنا انها اجزء من السورة في الذكر يجب ان يقرأها من غير السورة وقال في التحرير يجوز ان
 يقرأها من غير السورة من غير السورة ولا يجوز ان يقرأها من غير السورة انما تروى في الخبرين ويجوز
 القراءة بالمتواتر في السورة وقال في التحرير ويجوز القراءة بالسبع وقال في التحرير يجب قراءتها
 اجمع وعبر على الوجه المقصود بالمتواتر وهي في القرآن قراءة السبعة وقا من المدعيين المتواتر انتهى
 وسلكي جليزا من العبادات المداومة على ما ذكر في التحرير وجوز الا ان يكون كلام جماعة في دعوى الاجماع
 عليه وقال في التبيان ان المعروف من مذهب الامامية والنظم في اجزائهم وفيما بينهم ان القرآن
 نزل بوجوه واحد على نبي واحد غير انهم اجمعوا على جواز القراءة مما ابتدأه القرآن وان الانسان لم يجز
 ان يقرأه من غير السورة فيكون قوله بيننا وقال في التحرير البيا اعلم ان النظم من مذهب الامامية اجمع
 على جواز القراءة بليد اوله القرآن بينهم من القرآن الا انهم اختلفوا بما جاز من القرآن وكرهوا
 غيره من القرآن من غير السورة وقال في التحرير للاختلاف في جواز قراءة السبع من السورة وقال في التحرير للاختلاف
 في جواز القراءة بالسبع وقال في التحرير لافان كان الاختلاف في السبعة وقال في التحرير لافان
 منسقة على جواز القراءة بقراءة القرآن بغير السورة فيكون للصالح ان يقرأ بكل واحد من غير ان
 عليه من قوله واحد بغير السورة فيكون قوله الحق بالحق اجمعاً في غير السورة بالسبع اجمعاً

من الصلح

من العلماء لقولنا ان السورة هي التي فيها ما يجب من الايمان بما فيها من السورة من غير السورة
 في غيرها وقد مر جماعة وقد حققنا الكلام المتعلق بهذا الكلام في السورة والامر بقرائنها على السورة
 لو لم يكن غير ذلك في ذلك الزمان والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
 لا يشترط في الدعوى عليه ان يقرأها من غير السورة بل ان يقرأها من غير السورة من غير السورة
 عن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله تعالى قال من الله فقال ان الله تعالى
 ان تقرأ القرآن على حرفة واحدة قلت يا رب وسع على اتقى فقال ان الله تعالى قال ان الله تعالى
 على سبعة اجزء منها ما شاء الله في حجة البيا قال روى عنهم عليهم السلام جواز القراءة بما اختلف فيه
 القرار منها خبرنا من ابن ابي سلمة قال قال رجل عن ابي عبد الله عليه السلام ما استمع من قارئ القرآن ليس على
 ما يقرأها الناس فقال له من كلف من هذه القراءة اقلها قال لا يقرأها الناس حتى يعقروا القائم عليه السلام
 القائم في كتابه على حدة وحده في الحنفية الذي كتبه ومنها خبرنا من غير السورة من غير السورة من غير السورة
 المشهور قال قلت لعليت ذلك انما سمعته من الابرار من القرآن ليس من غير السورة بل انما سمعته من الابرار
 فقرأها ما بلغنا عنك هذا انما سمعته من الابرار ما بلغنا عنك هذا انما سمعته من الابرار ما بلغنا عنك هذا
 انما سمعته من الابرار ما بلغنا عنك هذا انما سمعته من الابرار ما بلغنا عنك هذا انما سمعته من الابرار
 الحكم فتم ويصح التبيين على ما رواه في الاصل انما سمعته من الابرار ما بلغنا عنك هذا انما سمعته من الابرار
 العشرة من الابرار ما بلغنا عنك هذا انما سمعته من الابرار ما بلغنا عنك هذا انما سمعته من الابرار
 ولا يجوز ان يقرأها من غير السورة وقال في التحرير ويجوز القراءة بالسبع من السورة من غير السورة
 ابو جعفر ويعقوب وخلفه في كل العشرة الا في جوازها الثبوت قواها كقوت قراءة السبعة
 في الدرس ويجوز القراءة بالسبع والعشرة الا في جوازها الثبوت قواها كقوت قراءة السبعة
 ويجوز ان يقرأها من غير السورة من غير السورة من غير السورة من غير السورة من غير السورة من غير السورة
 في ذلك الاختلاف في جوازها الثبوت قواها كقوت قراءة السبعة من غير السورة من غير السورة من غير السورة
 قواها كقوت قراءة السبعة من غير السورة من غير السورة من غير السورة من غير السورة من غير السورة
 يجوز القراءة بما قال في الزمان على ما رواه في السبعة من غير السورة من غير السورة من غير السورة
 ابو جعفر ويعقوب وخلفه من المشهورين في الزمان من غير السورة من غير السورة من غير السورة

القول

عن نبوت الاجماع غير الواحد يعني القول مع ان بعض محققينا خربوا في كتابا في اسرار الربا
 الذين تعلموا في كل طرفة وهم يريدون ما عاين في التواتر يعني القراءة بها انتم وقال في القصة
 العلية وفي تواتر تمام العشرة باضافته الى جعفر بن يعقوب وخلف خلافا لغيره وبنو قيس بن كلاب
 كره تواترها وهو لا يقصر عن فعل الاجماع غير الواحد وقال في المسالك والنجاة واصل القول تمام
 العشرة بخلاف قيل بالتمسك والصلح وغيرها لعدم تواترها عند حمل في السواد وقيل بالتمسك
 لا وعاء التواتر كما لا يسقط وقيل بالتمسك والنجاة وغيرها احتياطا للصلح وهو اقربا
 الى الصواب وقال في الدرر وحكي في كرهنا جعفر بن محمد الاصحاح من قراءة ابن جعفر بن يعقوب وخلف
 وفي كمال العشرة ورجح الجواز ثبوت تواترها كقولنا في المسالك والنجاة واصل القول تمام
 عن نبوت الاجماع غير الواحد يعني القراءة بها وهو غير جيد لان ذلك رجوع عن اعتبار التواتر
 وقال في النجاة واصل القول تمام العشرة ورجح كرهنا جوازها موقفا على ما كان السبب والاصول
 على التمسك وقال في جملته وكان لا خلاف في السبب وكذا في الربا وعلى العشرة اما السبب فانه
 بينها انتم عدم الاكتفاء للعلم من جوب قراءة ما علم كنهنا تواترها وهو غير معلوم وانما انما تواتر
 غير ثابت ولا يمكن شهادة مثل التمسك لا ضرورة التواتر الذي يجب ثبوت العلم ولا يكفي في
 نبوته الظن بالجماع الواحد وهو كما ثبت في الاصول فلا قياس بقول الاجماع بنقله لا لا يقبل فيه
 قول العدل وكيف يقبل ذلك مع انه لو نقل عنه ذلك اعني بقول المحقق الثاني والتسديد الثاني
 ان يخرج ما في جميع التواتر بينها التسديد بالتواتر وهو كان بعدالة واجبا بنبوته
 كقول الاجماع غير ما ينبغي ان يكون ذلك اذا كان عندهم ثابتا بطريق على وهو ما
 بل منهم من احتج بالادلة ان يثبت بقراءة ما ليس يعلم كونه قرايا فتقبل كرهنا فكل الذين يعلمون قينا
 ان تواتر من كونه قرايا بعتنا على ما قال في احوال المحقق الجوزيها على عهده هو في القراءة بها العشرة
 باضافته الى جعفر بن يعقوب وخلف الى السبب على قول قيس بن كلاب المسالك والنجاة واصل القول تمام
 التسديد وكرهنا تسديد تواترها وهو لا يقصر عن فعل الاجماع غير الواحد كذا في المسالك وبنو قيس بن كلاب
 التواتر غير العدل بعيد لانه لا يعلم في غيره وبما عجز العلم وجوب العلم يكون ما في التواتر
 وان ما ليس بقرآن لا يجوز القراءة به فلا حرج في الافتقار على السبب وعدم التواتر منها كما هو مقرر

القول

الاجماع وقال والدي دام ظله بعد الاشارة الى القول بعدم الجواز وهو غير بعيد مضافا الى
 استعمال الذين بالعبادة اليقين في تدبير القصة اليقينية ومعلومها الاختلاف في فهمها
 مع عدم دليل صالح عليها على الشكال انتهى والمحدث عندي هو القول بعدم الجواز على الاصل
 ولا معارضه من موهن ما ذكر في كرهنا وهو لا يصح المعارضة لافغاية ما نفيها ومرة الظن بالتواتر
 حجية في مثل المقام الا اني لا دليل عليه على التمسك من حصول الظن سنة الثاني لا يجوز القراءة
 باعداد العشرة والشواذ على ما مر جوابه قال في المسالك ولا يجوز ان يقر بان ذلك وانما انصت وادلت
 لعدم تواترها قال في كرهنا بانفسه في المحقق الذي يقر بانها من جملة ولا يعمل على ما يوجب
 ابن مسعود لان القرآن ثبت بالتواتر ومعه ابن مسعود لم يثبت ثبوتها ولو قبل بطلان صلوته
 خلافا لبعض الجمهور لكان التواتر غير القرآن فلا يكون جازيا وقال في نهاية الاحكام لا يجوز ان يقر
 بان ذلك ولا يقر بجوابه ابن مسعود وابو سوار انما يثبت به التواتر اولاد الاحاديث في قوله وقال في ا
 التواتر لو يثبت في ابن مسعود بطلان صلوته وقال في كرهنا لا يجوز القراءة بالسواد وقال في الا
 ولو تواتر بالسواد بطلان صلوته وقال في جازية المقام جازية وما عد العشرة من كرهنا ابن جعفر بن
 مسعود لم يثبت في من ذلك فلا يثبت صلوته وقال في احوال لا يجوز القراءة بالسواد وان كانت
 جازية وكذا بانها اذا روي عن جماعة العشرة المذكورة كرهنا ابن مسعود وابو جعفر وقال في المسالك
 الجازية واما القراءة بغير العشرة فغير جازية لان الاحياء واليسير يقر بان انصت وادلت وما
 ليس بقرآن لا يصح احواله في القرآن وقال في كرهنا ولا يعمل بالسواد وقيل في كرهنا جازيا وقال في كرهنا
 المنهوية لا محالة عدم جواز قراءة السواد في الصلوة بل في غيرها ايضا وقال في المحقق الجوزيها على
 وسأزيد على العشرة من السواد كرهنا ابن مسعود وابو جعفر في خلاصة الناسل في عدم جواز القراءة
 بها وانما انصت العينية وقال والدي دام ظله الثاني واما ما سوي العشرة فظاهرهم لا يطابق على عدم
 جوازها مع ما ذكره في السواد انما انصت ان المعرفتين من القرآن في قوله تعالى وتقرأ بها وهذا
 في نهاية الاحكام والمعروفان من القرآن يجوز ان يقر بها ولا اعتبار بانها من سبب النبوة
 الدلالة عليه بانها التي سمع ما ذكره في الحسن والحسين اذ لا منافاة في القرآن صلح
 للمعروفين في كونه صلى الصادق في الغرض نظرهما فقال في احوال المعرفتين في التمسك به انتهى

الامر بالقرابة والصلوة وغيره نظر الثالث في المعاني ولا يجوز يصلحها ولا خلاف في جوازها بين ذل ولا سيما
 قال في المدرك وجه الدلالة ان النهي لا يجوز تعلية حقيقة النهي والاصناف لا تستلزم ان تكون الاصل منها بل
 الامر والاعمال مما هو من الصلوة في تفسير الامر وهو يتعلق بالنهي بالجمعي العامي الذي لا بد من الصلوة والاصناف
 اكثر من الذي يصرح من الاسماء والامر بالقرابة الذي يمتد بين الاربعين وهو من اصلها كلها لا يقال
 لعل الكراهة من الالة الشرعية لا يجوز بانها صلواتك ضد من يترك ولا خلاف في بطلانها من بانها من ذلك
 فليست الاستدلال بها لانها تقول يدعي هذا ما ذكره في التفسير فيقال في مقام دفع الاحتمال المذكور
 ان الجهر بالاصناف مستفاد من تعقيب القرابة واستصحابها في غير صلواتك كما هو في الامور صاحب
 الكشاف ويستفاد من كلام اهل اللغة ان الاصناف خصوصاً بالالفظ حقيقة تقع القرود بين حذو الصلوة
 والقرابة على ما ذكرنا وارتكاب الجاهل في خلاف الفظ الاصناف وليس الثاني ترجيحاً فان قلنا بترجيح الالة
 وذلك ولا يمكننا في ترجيح ما يرجح من الجهر بنهي النهي ولا يقال لعل الامر من الالة لا يجوز يصلحها ولا
 تخاف بها كلها وانما يتبين ذلك بان تفرق في صلواتك الفيل مستفاد من قوله انه لا يقول اجاب عن
 في الذخيرة فيقال ان العلم ان متعلق النهي هو المصلح ان هذا المعنى تسليم الاجمال والبيان يرجح
 عليه انتهى وفيه نظر ولا يقال لعل الامر من الصلوة في الالة الشرعية الدعاء لا نقول اجاب عن هذا
 في الذخيرة فيقال ان الالة على هذا المعنى ينال قوله نعم ادعوا ربكم تضرعاً خفية وما يدعي من التضرع لم
 يثبت من كونه خلاف الاصل بل ان دعوى تبارك الاكمل المحقق في حفظ الصلوة في جهر ويرجع ما ذكرنا
 ما رواه الشيخ باسناد معتبر عن جماعة قالوا قلنا من قول الله عز وجل ولا تجهر بصلواتك ولا تخاف بها
 قال الخاتمة ما رواه صاحب الجهر في ترجمته صلاتك شديداً وروى الكليني باسناد معتبر عن عبد الله بن
 مسعود قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان يصح من خلفه وان كنا في القبلة لئلا يسمع من خلفه وسقط القول
 بباركته وقلنا ولا تجهر بصلواتك آه فلهذا ان رواية الاولى برقع احتمال الاخصا بالجمعي
 انتهى ولا يقال لعل الامر من الالة لا تتعلق بصلواتك احداً تباركهم الربا ولا تشرها بحيث ينظر بانها
 لا نقول هذا خلافاً لغيره فلا يصح ان الالة لا تتعلق بصلواتك بل لا تتعلق بصلواتك او لا تتعلق بها
 الظاهر وهو لا يصح لغيره ما رواه في القل في الالة الرابع في تفسيره بن جعفر بن حمزة عن حماد بن
 سلمة عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

والما ذكره المحقق

لأن هذه لا تتعلق بالمعاصرة ما دل على القول الالة اربع وجوه شتى اولها وقد علمنا ان النهي على الصلوة
 هذا الجهر بنحو الصلوة كسائر الجهر في العمل على الالة قال في المتن بعد اهل هذا من جهة
 جواز ان يكون قد خرج عن حيز الصلوة فلا يتعلق بصلواتك انتهى محتمل ان يخرج من ان العمل على الصلوة
 محقق الاصل لا يرد وجوب الجهر بصلواتك فضعف ذلك لا يمنع من العمل المذكور كما هو في جملته
 هذا وقد ادعى بعضنا ان الرواية لا تتعلق بصلواتك لعدم وجوب الجهر بصلواتك وهو ليس قولاً واحداً فيكون
 سادساً وقد علمنا على الخلاف على الجهر بالمال واحتمل في الكلف الالة اربعة اشياء في غير الفلانة والاذكار
 الخامس ان الامر من الصلوة في الالة في صلواتك النهار بالاصناف والسنن في صلواتك الليل بالاجزاء
 فان السنن يرد في الذنب وفيه نظر ضعف سند قصور الالة كانت اثاره في الذكر في الذنب
 ان الجهر بالاصناف ما دل على الجهر بالمال كما هو الجهر بما عدا كافي اكثر التكليف والثاني ان العمل على الصلوة
 متعلق بالمال في هذا الوجه في غير الصلوة وفيه نظر في الصلوة عند من هو القول الاول
 لا يجب الجهر بالاصناف في غير الصلوة بل الجهر من سائر الازكار بل يتخير بينها فيها الجهر فيها وجب الالة
 ان جده عن ابي ابي الجاهل عليه السلام ان الجهر بالاصناف انما يجوز في صلاة واحدة من ركعتين
 الصلوة اجاب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لعلنا في السنين والسنن وهو الفاضل في الحديث وغيرهم اليه انما في تفسيره على ما هو عليه فيقال
 سلمة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لم يجز وجوه الصلوة على من يخطئ من غير فيل العلم ان ذكر هذه الاشياء في الالة انما هي على العمل
 فيكون حكم سائر جميع الازكار الا ما خرج بالليل اذا اخطأ في الركعتين الاخيرتين
 في الازكار الاخيرتين في المغرب فيجب فيه الاصناف كما اذا اخطأ في الركعتين الاخيرتين في
 وبين الجهر بصلواتك الازكار واختلاف في الاصناف على قولين الاول ان يجب فيه الاصناف وهو العمل في الارض
 والذكر والالف وجوبه المقام الجهر في الالة والسنن والاستدلال بصلواتك الجهر في
 وسر في المناجاة والاباض في الذكر والحمد العالي وعز ابن جهم في كثير من الاشياء والسنن في
 في الارض والمقام العلية والاذكار في المناجاة في سر في الالة والسنن في سر في المناجاة في السر
 قال في الحديث ان المنصور بن الاصب وجوب الاصناف في سر في الالة والسنن في سر في المناجاة في السر

تجدي راحة والرياض والكفاري وشبهه الاغنياء والشيخ اليه ما والاشي غير راحة المعالي في رجا
 وحكي عن بعض الحكماء ان القول بالوجوب يقال واما المقتضى انما موضع الاختلاف
 واما في موضع اخر فانه يقتضي بين الجهر والاختفاء ما لم يسمع الاجلبي فيعين الاختلاف وجوب
 الجهر في موضع محلي لا يسمع الا اجنبى ووجب عليها ان تحرف موضعها كما في ذلك انتهى
 القول خفيف قبل ان يحدوا الاختلاف بين المصلين والشهيدين والمحققين الثاني والثالث المذكورين
 والذي ولم يقد العاني وبعض سراج المحققين او هو الاجماع على عدم وجوب الجهر عليها ويؤيد
 الاول الشهرة العظيمة التي لا يبعد عنها وعن شدة مخالفت الثاني في ان وجوب الجهر عليها
 لا يستلزم كاشتها ووجوبه على الرجل لتوقد الداعي وانما في ذلك تقدم سلكه ان الذي وجب
 عليها الجهر لوجب عليها ان تطلب مكانا للصلوة لا يسمع فيه صوتها الاجنبى لان صوتها مسموع
 ان لم يكن لا تسمع ذلك الخارج غالباً في المقدم على الرابع عن محقق تبريزي في الجهر والصلوة
 من حيث العلوية والوقت والقبل في الثاني في سراج المحققين ما روي عن علي بن عبيد بن خنيس
 قال سئل عن عكر النساء هل عليهن الجهر في الصلاة في الفريضة قال لا الا ان يكون امرأة تقرأ النساء
 بقدر ما يسمع قل تها لا يقال تعارض ما ذكرناه في وجوب الجهر في موضع المقدم اليه الا ان
 لا نقول لا نسلم ذلك لان ما روي عن وجوب الجهر على المرأة انه يوجب لا يوجب ولا يقال
 ان الغالب اشتراك المرأة في الرجل في الحكم فكذلك هنا علم لا يستلزم لا نقول هذا لا يصلح القعا
 جدا وينبغي التمييز لا سيما في الاول لا علم انه ذهب المحقق الثاني في وجوب الجهر في الصلاة
 الشرايع والشهادات في الرض والزوجات لها صداعية والذكرى والذكرى في الصلاة في
 الكف والمحققين في الذين في الحديث الكافي في شرح المفاتيح والذي وانما في القعا
 في الرضا وفيهم الى انما يخبر في موضع الجهر بين الاختلافات اذ لم يسمع الا اجنبى في
 من ابرز جهوا وصاحب المعالم في وجوب الاختلافات عليها ولا يبين ما اشار اليه في الذكرى فقال
 ولو جرت رجعها الحرم والنساء اذ لم يسمعها احد فالتمس الجواز الاصل وان عدم وجوب الجهر
 عليها لمعنا يكون صوتها مسموع انتهى وقد اشار الى بعض ما ذكره المحقق الثاني في الثامن من الخراساني
 قال الاول ولو سعى اجنبى الجهر في الجهر الا جاز في موضع على التمس تقدم المانع وقال الثاني

في الذكرى

في الذكرى ولو جرت ولم يسمعها الاجنبى فالتمس الجواز لمحصل الاشتغال وللآخرين ما ذكره في
 المسالك الجاهلية فقال لا لا تقوى وجوب الاختلافات عليها لعل لان صوتها مسموع فيجب عليها الاختلاف
 كما يجب عليها اختلافاً وصار بينهما انتهى في نظرنا فيمكن الاستدلال لهم بان البراءة البينة
 لا يحصل الا بالاختلاف عليها لا يقال يد هذا طلاق الامر بالقراءة المستغنى للبيان الا انها
 بما يخفى كان على جهر لا نقول بل نجد هذا الاطلاق بالنسبة الى المرأة وتقدم لا صلوة الا انها
 الكتاب ليس من ذلك فانه يحل الشك بما ذكرناه من الاحتياط في يد جاز احد اخر على من جهر
 الذي وصف بالصح عن اخيه موسى قال سئل عن المرأة تقرأ النساء ما حد رفعت صوتها بالقراءة
 واليك قول قد مر صريحه والآخر جهر على من يظن ان الذي وصف بالقراءة عن أبي الحسن في قوله
 من المرأة تقرأ النساء ما حد رفعت صوتها بالقراءة فقال لا يسمع لا يقال يمكن ان يقرأ الجهر بما
 يسمع النساء وكما يلزم فيكون معناه ما من باب لا تسمع لا يسمع الاستدلال به على جواز الجهر بالقراءة
 لا نقول في قوله في قوله الثاني في الجهر والصلوة في الذكرى ما لم يذكر فيه فيكون وليد على عدم جواب
 الجهر لها بالقراءة في الجهر في قوله في الجهر اما بان يفي او بعدم القابل بالفضل على التمس وفي نظر
 بل لا يبعد من حجج القراءة الاولى في ظهور سياق الخبر منها ولعل الاكثر على التمس الجواز الجهر لها في كل
 قوله لا تقا والصلوة المستأنون لا يبعد ترجيح القول الاول ولكنه لا يوجب عدم الاستدلال فلا ينبغي لها
 ترك الاحتياط انما في العلم ان القابلين يجوز ان يجهرا اختلافاً في جوازها اذا سمعها الاجنبى على قوله
 الاول في الجهر ويحكم ويحد الصلوة عليهم وهو الشهيد في الذكرى وسر والروض والمقا العلية
 والمحقق الثاني في وجوب المقاصد والمحقق في رواية الشيخ في قوله في شرح الاغنياء عن
 جواز ذلك في شهره انما في الجهر ولا يفسد هو صاحب المذكرى والقائل في الخراساني والمقدم
 الا وهو يسل وعنه هم انما لا يجرى في بعض المصنفين الصوفى وهو الجهر في الكاشف في قوله
 واما النساء فغيرت مع عدم اسماع الاجنبى ومعه قبل لا يجوز لغيره في جهر في صلوة من وفيه نظر
 اشترط الجهر اسماء عن خوف النفس في جهر انتهى والقول الاول ما ذكره في الذكرى فقال ولو جهر
 وسمعها الاجنبى فالتمس الجواز مع علمها بالحق في العبادة وقد تمسك بهذا الوجه في الرض
 رجاء المقاصد في نظر الشيخ من وجوب الذي لا يقال صوت المرأة عن يجر عليها سراً انتهى

وهو المدونة في وجوب الفعل الثالث ان البراءة القينية من التكليف بالبراءة تنقضي بالمجرد
 بالعبادة فيجب على المؤمن ان لا يفعل الا ما هو المأمور به من وجوب العبادة لا يثبت وجوبها بما لا يثبت
 وجوب الثاني ان لا يعلم وجوبه من المدونة ولا لا يعلم الوجوب كابدان في الوسايل انما
 على القول بما لا يثبت من علمه كونه معارض بما لا يعلم عدم الوجوب وهذا أقوى كما اشار
 في الذكرى فقال لو علم ان البراءة هي مدونة الا على ذلك فيجب التاخير ويدفعه الشرع بين الا
 وقد روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله في الرجل يفتي بغيره ولا يفتي باسم الله الرحمن الرحيم قال لا
 يفتي ولا يفتي بالافتاء في الدين في احد ما يفتي بالتاخير الا في الضرر كسب العيلة فاسأله عن
 غيره من الجليل وسأله الرواية قال وهذا مريض في عدم الوجوب مع إمكان حمل كلامه على
 الوجوب للحقير اذا القارة الواجبة لا تنقل من صحة الجهر بالافتاء في علمه على القول وهذا
 يتم ان قلنا بتبليغ الصفتين وان قلنا بان الافتاء من الجهر فلا انتهى واما الذي قلناه وشره
 بما هو أقوى فشرع ان الاجابة المذكورة ضعيفة السند ما حذر الدلالة فلا يصح الجواب وما الثالث
 قلنا من وقف البراءة القينية على ذلك لتمام الدليل على اجراءه في ذلك ما ذكره في الفتا
 فقال لنا الاصل براءة اللغة من الوجوب ولا يجوز السيرة التي تجب الافتاء فيجب فيها
 المساقا لكونها الى الاستحباب فلا يصح للافتاء ولا في الاغنى المصير الى القول بما تجب فيه
 بالعبادة لغير الام لان الاصل وجوب الافتاء بما فيه الافتاء لانها بعض الفتا حرم عننا
 اذا كان اماما يصح صغرنا ولا دليل على حرمه عن غير من دعا تحت الاصل لاننا نقول ذلك
 بطل ما بيناه من الدليل على تحريم الجهر لغير الام ومع هذا فقد شرع في مختلف الاصل المذكور
 وكذا في المداركة قال لا يتم ان يقتضي الاصل وجوب الافتاء بل يقتضي الاصل صوره وروايت
 زائدة التي هي الاصل في الباب لا يدل على الوجوب اذ لم يثبت كونه الجهر بالعبادة مما لا ينفق
 تركه بل المسمى بالافتاء في وجوبه لا لا ينفق انتهى ولا يقال لا يمكن المصير الى القول بما لا يثبت
 في التحسين الاخيرين لما خلفه عن ابن ادریس فقال لا يثبت كونه الجهر بالافتاء في المدونة
 او افتاء تارة الافتاء في الظاهر والظاهر الجهر بالعبادة في الركعة الاولى حتى كونهما يتعين
 القارة فاما لا يخفى ان فلا يتعين فيهما القارة ولا خلا في ان الصلوة الافتاءية لا يفي الجهر

القارة في المسألة

بالقارة والسبلة من حلق القارة وانما روي في الصلوة الافتاءية التي يتعين فيها القارة ولا يفيق
 الا في الاولين من حيث ايضا قد لا في سقوط الدم من غير ان يجرى من الجهر في الدم فيكون
 تركه اولى ايضا فتدري ان الاخيرين لا قارة فيهما لاننا نقول هذا مدغم مما بيناه من
 الدليل على وجوب الافتاء في المدونة وما روي من المدونة المتقوية بالسبلة لا لا على ما حكى في مقام الجهر
 القول المذكور هذا يخصه لما انفرد به الافتاء في روى عليه الروايات فان قيل بوجوب الافتاء
 نقضنا عليه بما يتعين في القارة من الافتاءية وان قلنا بجهر الافتاء المتقوية لا لا على ما لا
 في كل موضع فيروا يتعين اذ لم يتعين وقال في الذكرى وقد روي ابن ادریس لعدم تعيين القارة عليها
 للافتاء في القول في الجهر وهو قول مرجوح عندنا اوله فلا يلزم بيقول الجهر بان الفتا
 الروايات الافتاءية بل بانها تصح في الجهر واما ثانيا فلان المشهور بين شعاع شعبة الجهر بالعبادة
 وذلك كونهما بعبادة في موضع الافتاءات فلا يخفى ان الحال في ذلك انما قد للشعاع والجهر
 فتشكك بتعين القارة ان ذلك معنى المتنازع فيه ونحن لا نقول به بالنسبة الى عدم القارة فضلا
 الجهر بها اما حال وجوب القارة فهو صاير الى القارة واما الاحتياط فعارض باصل البراءة من ترك
 الافتاءات بما واما الموضع ان لا يكون ان ان لا يفتي حيا كانت واق في السيرة انتهى
 اشتمل الافتاء في الجهر والقارة في ظهورهم المحقق على احوال الافتاءية من حيث علمه والاشارة
 والمنه والفتوى حجاج المصاحف والمعارضة والمعارضة في مشروعية الفتا في جهر الروايات من حيث
 غرضهم ولا يتحققين واكتندروا في حكم الصدوق وفي المداركة في روى عن الشجرة عليه السلام فيجب
 للامام روى عن المتقرب من المصطفى وسكاه في الذكرى عن ثم الصدوق الثالث ان من جازع
 لبعض الافتاءية في حكمه في الجهر وقال ان ذلك لا يثبت بالمذهب ويظهر من الذكر المصير في
 الذكرى فيجب الجهر بالقارة في صلوة الجهر لا الظاهر ان صلبت سجاء القارة الاولى لوجهين الاول
 ان حكمه في الجهر لا يثبت في الجهر ولا يراجع عليه ويضد هذا وضوء الشجرة عليه السلام في الجهر فيكون
 فيها صحة الجهر في قال سمعت ابا عبد الله عن رجل يسأل عن الجهر في ركن الجهر فيها بالقارة
 والفتوى في الثانية ومنها حصة الجهر في قال قلت ابا عبد الله عن الفتاة في الصلاة اذا صليت وحدي
 ارجع الجهر بالقارة فقال لا نعم فيها حتى يجرى من علمه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لنا من في الشعر

سلوك المحبة جماعة غير خطية ووجه القراءه فقلت انه ينكحها الجهر بها في السفرة لا جهر بها
 معتبره بغيره من عادات عن الصادق عليه السلام يوم التقيت في السفر فقال جهر بها ويبريد ما ذكره في كراهه
 في السفر الا ان الاصل جهر بها في السفر لان الظاهر من الاصلين الموصفين في يوم المحبة الجهر
 بالقراءه فيها حتى تكلفا في بعضهما الاصل انك لا بد من المبدل منه في الاحكام الثاني ان في
 جهرها يسا على العباد فان كان سجدا لا يقال بها رضى وكرامه الاول ان البراءه القيدية من التكليف
 بالعباده الثابتة بيقينا لا يحصل الا بغير الاجرة الجهر بالقراءه في غير يوم المحبة لانه اذا لم يجز
 صلوة بالاجرة الاصل الذي حكمه لا يجوز في غير يومه ولا بد من الجهر به في ذلك فذلك
 للبراءه القيدية الثاني ان من اذن اطلق دعوى الاجماع على حكمه وجوب الاختصاص في الظاهر والاجماع
 المستقر في الواحد العدل وبعضه ان حكم الاختصاص اطلق الحكم بجوب ذلك في المقام الذي
 بينا انما يجب فيه الجهر بما يجب فيه الاختصاص الثالث الاجماع والكثرة منها تحقيقه جازم قال
 ابا عبد الله من علم الجهر في المحبة في السفر قال تصحون كما يصحون في غير يوم المحبة ولا خلاف
 ولا جهر الا ما فيها بالقراءه اعلم جهرها كما تستحبونها جهر على من جهر الذي هو جهر والدي بالحق
 عن اخيه من يوم اذن من جهر على العبد رضى والمحبة فعل جهر فيها قال لا جهر الا الامام
 ومنها ما ذكره الشيخ الاصح في الحياض عما ذكره في حال السفر معلوم بصحة الظاهر قد روى انه
 جهر بالقراءه احتجابا وروى ان الجهر بها يجب من صلاها مقصوده خطية او صلاها فلهذا ارجح
 في جهره ولا جهر على السفر لانا نقول ان الجهر المذكور لا ينحل المعاصاة لانه انما هو مجموع
 سنة كالسجود وقد حكى الشيخ في كراهه الاجماع على جهر يوم المحبة من علم على القيد وهو جهر
 فعل الاصول لم يزل الجهر به كما صرح به في الكشاف والاشياء كما صرح به جهره الاقرب الى حال
 اعلم ان الجهر به في صلوة المحبة كما في السفر والشرع في السفر والشرع في السفر والشرع في السفر
 المذكور وجازم المقاصد والمقاصد العلنية وشرح الالفية في ذلك الشيخ اليها في علم الذكر في
 المقاصد العلنية وجازم المقاصد والحق عن العبد في المسألة اجمع كل من خطية العلم على الجهر
 بالقراءه في صلوة المحبة ولم اتم على قول الاختصاص في الجهر وعده الاصل عدله انما جازم
 مستقيمة اشار اليها في المتن فقال ويدل على جهرها روى الشيخ في الجمع عن جهره في الجهر

اعلم

اعلم جهرها انما كان خطية ويطلب دعوى في الجمع عن جهره من مسلم وما رواه عن عبد الله بن محمد بن عيسى بن عبد الله
 قال اذا ذكرت الامام يوم المحبة وقد سبق لك كراهه فاصفها وكراهه اخرى واجهر فيها وما رواه
 في الجمع عن جهره من ابي عبد الله في جهره بالقراءه انما لا يقال في هذه الاشياء بل يقتضيه الجهر
 فلا يجوز القول عليها لانه لا يستحب لانا نقول لا يجب جهرها على الاحتجاب لعدم مكان القول
 بالاجرة الجهر في الحكمة المقدم اليها الاشياء وتعينها ذكره في المقام الذي قد علم
 الاحتجاب بعدم وجوب الجهر في هذه الصلوة ويدل عليه مشافاة في الاصل السلام عن الجهر
 محبة على من جهر من غير يوم قال سئل عن الرجل يجهر في الصلاة في غير يومه بالقراءه هل عليه
 ان لا يجهر قال لا نعم وان شاء الله الجهر اعلم ان قضاء الرضا في يوم كراهه في الجهر
 كما في الخبرين المذكورين وغيرهما فان قضى بالاجرة الجهر في الاختصاص او اخذت قضاءه وان قضى
 فيه الجهر اذ جهر لا فرق في ذلك بين نوع القضاء وبها والليل والليل فيها ذكره في الله
 دعوى الاجماع عليه وقال في المتن حكم القضاء حكم الاداء في الجهر والاختصاص بل خلافه عندنا
 سواء كان القضاء مقصودا لئلا ينهار وقد جاء هذا العلم على الاصل في صلوة النهار اذا قضيت
 في نهاره او ليل مكذبة في الليل اذا جهر بها وان قضاها بالليل اذ جهر بها بعد رضى في
 النهار يحكم القضاء بالاجماع وعدم قبحهم بغيره ما كان قد روى في الذكر في بعض النسخ
 الاختصاص كما كانت يردى لئلا يثبت انما لا يثبت في الجهر بها من قبل الجماعة الثاني انهم قروا
 من ثلثه صلوة في بيته فاقفها كما قلنا فان النسبة فيها استلزام النسبة مع المسبب في جميع الاحكام
 ويوجد ما ذكره من احكامها انما روى في ذلك وانما روى في ذلك وانما روى في ذلك والمستند في جميع الاحكام
 اخذ ما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا انما قلنا
 وان كان السبق الى الاداء الا ان الاحتجاب في الجهر به عند رضى الجهر بها في جميع النسخ او بعدمه
 القائل فيها وفي النسخ فمقتضى ان بل لا يثبت على الجهر به في جميع النسخ فمقتضى ان بل لا يثبت
 في علم الامور كذا في الجهر والاحتجاب على ما لا يستلزم في باقي النسخ لا علم انما لا يثبت
 الرجل عن الرجل يجهر في الصلاة في غير يومه لان الله في القيدية من التكليف الثاني
 للحصول الا بدالك يجب لعدم الاجماع المقتول على ان حكم القضاء حكم الاداء ويدين في الاول

اعلم ان اذا انتقلت من الملة الى الملة فالحكم الذي سبب الملة المتغير بها انك تعلم ان اذا اختلف
 القاضى والمقضى به بان كان القاضى الرجل والمقضى عليه الملة بالانكسار فالحكم الذي سبب الملة المتغير بها انك تعلم ان اذا اختلف
 القول بان لا يتغير القاضى بين الملتزمين الاختلاف وتزول الاصل من الملة المتغير بها انك تعلم ان اذا اختلف
 حكم ولو كان الملة متغيرا على القول القاضى بان الملة تتغير بين الملتزمين الاختلاف وتزول الاصل من الملة المتغير بها انك تعلم ان اذا اختلف
 على الرجل لان الملة في الواقع لها حال القاضى والمقضى به على تقدير يحصل عما ذكر يحصل
 من القاضى بمرارة الذمة عن التكليف الذي يقتضيه الفصل عليه يتم
 في علمها بما لا يحكم فلا يتصل بصلوة كافي الترابي والمشيء ما اقتضاه الادعاء والتغير والذكر
 الملة والاعية والذكرى وجامع المقاصد والمعرفة والرضوان وستر ما اقتضاه الفصل عليه ولا
 عثرة لاجل العلم والذكرى والاعية والمقاصد والمعرفة والرضوان وستر ما اقتضاه الفصل عليه ولا
 وتم الملة والذكرى والاعية والمقاصد والمعرفة والرضوان وستر ما اقتضاه الفصل عليه ولا
 ان نقل ذلك منها فقد انقضت صلوة وعليه الاعادة فان فعل ذلك ناسيا لمصل او لا يدرك ملة
 عليه انك ما انما انما في الملة في مقام الاحتجاج على حكم الملة فيقال ويدل عليه الاما
 فوضعتا في الملة والادعاء والاعية والمقاصد والمعرفة والرضوان وستر ما اقتضاه الفصل عليه ولا
 الطهور والتغير والذكرى والمشيء ما اقتضاه الادعاء والتغير والذكرى
 صلوة كافي الترابي والمشيء ما اقتضاه الادعاء والتغير والذكرى
 وجامع المقاصد والمعرفة والرضوان وستر ما اقتضاه الفصل عليه ولا
 المشيء ما اقتضاه الادعاء والتغير والذكرى
 لم يات بالمعروف على وجهه في هذه التكليف وهو من اجل ان الملة اذا اختلفت
 فلو بدلت صلوة ناسيا كما مر في الاحتجاج بالعلم انما كان الملة لا يخلو في الملة
 ان وجهه في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 وجهه في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 كان جاهلا ناسيا لم يطل في كونه في الملة انما كان الملة لا يخلو في الملة
 قال في الملة في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة

غيره

من الملة في الملة في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 لا في كونه بعد خلت مراتبها لم يستفصل في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 لم يخلو في كونه بعد خلت مراتبها لم يستفصل في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 وضع من الملة في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 قال في الملة في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 حكمه بما لم يكن ناسيا في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 انما كان الملة في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 المشيء ما اقتضاه الادعاء والتغير والذكرى
 فان لا يخلو في كونه بعد خلت مراتبها لم يستفصل في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 تارة كما قبل في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 صحيح في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 او وجهه في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 لا يخلو في كونه بعد خلت مراتبها لم يستفصل في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 كذلك لم يجب عليه استئناف بل في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 لفظة مستول عليها بحيث لم تكن ضبط نفسه في ترك الفقرة او تبدلها من الملة في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 بان ما ذكره من صحيح بل في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 ضبط نفسه الى ان يكون الضبط وتيسره فان لم يكن ضبط نفسه في ترك الفقرة او تبدلها من الملة في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 صلوة وعليه الاعادة ولا شك ان ما صدر عنه في تلك الحالة ليس بجهل وقا لافضل الشياطي
 ويعلم من كلامه ان وجهه في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة
 قال ويطلب الى من خلت الحذر لا على عدم التلاقي معقباته انما كان الملة لا يخلو في الملة
 الربا في حان الاصل بمرارة الذمة من وجهه في الاحتجاج او خافته فيما يجب في الملة ناسيا لم يكن عليه في الاحتجاج انما كان الملة لا يخلو في الملة

يجوز ذلك لا يجوز كالتحيز في تكليفه وإن كان الإصلاح أو للتأمل في المعنى والتوجيه وهو الذي
هذا لا يفرضه حاله البهاقي في شرح الألفية في وجوب إعادة القراءة لو كان هاهنا قبل الذكر فلو أن
احتاد وأيضاً عدم إعادة في الثانية لو كان في صلاة فلا يجزئ العذر الاستدراك زيادة فلهذا احتجنا عليه
إعادة

لا اشكال طابته في وجوب الذكر في الركوع وقد استفاض بعد الاجماع عليه قال
المفتي يجب فيه الذكر ذهب العلمنا جميع وقال في التذكرة يجب فيه عند علمنا جميع وقال في التذكرة
يجب الذكر فيه باجماعنا وقال في غايه المراد للاختلاف في وجوب ذكر الله نعم في الركوع وقال في جامع الفقهاء
يجب الذكر في الركوع باجماعنا وقال في الماراد اجمع الانصاف وجوب الذكر في الركوع وقال في التذكرة
لا خلاف بين الانصاف في وجوب الذكر في الركوع انتهى وهو يجب ان يكون نسيها او نسي طلاق الذكر ولو كان
تكراراً متديلاً اختلف الانصاف على قولين الاول لا يجب ان يكون نسيها وهو المأثور والانتصار
والمرام والغلبه والانصاف والالتزام والردح وقلم الذكرى وحكى القولان في الاسكان في المعتمد
المجلد وابن حزم والقاضي والشيخ في النهاية الثاني انه يمكن طلاق الذكر لا يتعين التيسير وهو لها في المصنف
والناسخ والمفتي والارشاد والشرح وقلم التذكرة والشيخ والمجيزه وجعلوا القولان في الركوع
وغايه المراد اجمع العلماء والممارد والذخيرة والكفاية والمجلدتين للمحققين في بعض وجوب نسيها
المجلد والاسكان في بعضه ونسيها بين سعيد للاولين ووجه الاول ان البراءه اليقينيه لما حصل بها
بفتح يجب وقد عرفت هذه النسخه في الانتصار والغلبه والمجيزه ايضا انظر الاندغام في جامع الاحكامين
وسيناقى في الاشارة اليه الثاني ان شيئا من التيسير واجب علينا ولا سيما في الصلاة في الصلاة يجب
في الصلوة وليس محلها هذا الا في الركوع من السجود اما المقدرة الاولى لمقتضى قسم فتح باسم ركن العظم في بعض
الامم بالتيسير والامر للوجوب لايقال فعل المراد بالفتح معناه وهو التيسير لا لفظ لا تقول المحققين
من المفتين الاخر قال في غايه المراد كما ذكر من القسرت كل سيجان في العظم وقال في جامع الفقهاء كما ذكر
من القسرين ان معنى فتح باسم ركن العظم سيجان وفي العظم وعصيدة عذارية عصبين عامه المقدرة قد
غايه المراد الذكر وجعلوا المعاصد انما تزل فتح باسم ركن العظم في النسيح وما لا يحصل ما ذكر
وما تزل فتح باسم ركن الا على ما لا يحصل ما في سجود كما في المقدرة الثانية فله عوف والسند في غايه المراد
الاقتناع عليها واما المقدرة الثالثة فلا تتفق عليها ايضا لايقال لان هذا كيف وقد عرفت وجوب
التيسير فيما عدا الركعتين الاولتين لا نقول هذا التيسير لا يجب علينا بل يجب عليه ان يذكره ولا يثبت
منه بالضرورة بل لا حرج في يجب حريته لا يكون محله في الصلوة الا في الركوع وقد اشار الى ما ذكر في غايه
المراد حال وجوبه من الصلوة لانفسه هذا الظاهر للفظ ولان الوجوب هناك تحفيزي وظاهره هنا

والاخرى من القول الاول وان كان في تعيينه نظر بل المصير الى القول الثاني اقرب لغيره من القول
 بما تقدم من الوجوه الدالة على هذا القول بغيره من القول الثاني اقرب لغيره من القول
 بها على القول الاول وذلك اما للتمسك بالادلة على كونها لا تضعف من دلائل جبرها
 على القول الثاني ولما تضمن بعضها بعضا فقد جمع بين هذه الاخبار بوجوه الاول يحمل ما دل على وجوب
 التيسر على الاحتياط وقد ذكره جماعة في غاية الملا في حله كلام له وهذا اقرب لعدم مناهات الاول
 اياه من يحمل على الاصلية سبحانه وقال في التيسر لادلالة في رواية هو لا على الجواب ويمكن حملها على
 الاحتياط وقال في الذكر وكذا هذه الاخبار يصح من الجانبين فاما على الاصل في الاخبار والآثار
 الا ان القول على الاحتياط او في القول في جميع القامية فيجب حملها على تعيين بعض التيسر
 تأكيد الفصل بالاحتياط على ان لا يمتنع وهو علم الثاني ما دل على ذلك على وجه التحريم قد ذكره بعض
 قال في المسمى في الجواب عن الاحاديث ان هذا الذي هو جوب التيسر ونحوه قول به لكن على وجه التغيير
 وبين الذكر والتحريم لا ينافي وجوب كمال الكفاءة وقال في الرحمة وعلوه في غير صلحنا غير
 مناهات لان بعض الافراد التي يجب التحليل بها يحصل الجمع بينهما بخلاف ما لو سئل في ذلك
 وما تضمنتها اذ كان مخصوصا لا ينافي لانها افادته ولا دلائله على الخصا به فيها وذكره في الرواية
 والتحقيق عندى الانساعات بين هذه الاخبار والتحقيق من الجانبين فان التيسر الكبرى وانما
 مقامها واحد وكلاهما فيكون احدهما الذي يجب المدلول عليه بالاخبار الاولى فانها دلت على
 اجراء اسطق ذكر كماله وهو ان كل مناهة في ضمن التيسر الكبرى والكبرى المذكورة والحققة فيجب الجمع
 بينهما وهذا ما كونه موافقا للقواعد الاصولية في حيز من الاخبار وانما في من القواعد بعضها
 او حملها على التيسر غير صانع واثباته من قار قد ياب هذا الحمل لكونه لا يمتنع فيها ان ذلك اختلف
 والمحتجب فيحمل على خلاف المدرك فانما في مناهة اذا لم يتبين فيه الفرق المنسوب اليه الاختصاص
 فيما يأتى على ذلك على ما ان الاصل في الذكر هو التيسر وقد سار الى هذا في الراب من القول
 لتيفاد من اخباره سلم مع جميعها الى بعض ان الاصل في ذكر الركوع والتيسر هو التيسر وانما
 من الادوار في غير هذه وانما كان ان يزل على هذا كماله من عين التيسر ما رادهم كونه الاصل وان ذكر بعضهم
 ان الاصل من التيسر لاحتمال الدلالة في الاصل مع عدم التيسر وبهذا الاثر الى الصدوق انه

فقد انما

قال في الاسان من دين الامامة الاثر في القول به في الركوع والتيسر تلك تيسر الى ان قال ومن ثم
 فلا صلح له الا ان هاتيك لو يكنه ويصلي على النبي ثم لم يركع بعد التيسر فان ذلك جائز وعلى هذا
 فلا خلاف وتبين في التيسر على ما في الاول اعلم ان اختلف القائلون بوجوب التيسر وانما لا يفرق
 منه التيسر على القول الاول ان لا يفرق من الاثار بغيره من الاخبار بوجوب التيسر تلك مرات وقد حكاه في
 كونه عن بعض فقال قال بعض علماء التيسر في التيسر هو سبحانه ربنا العظيم سبحانه تلك انتهى
 المحذور من الاجزاء منها حصة جازية على الطولية المقدم اليها الا ان ومنها جازية في كونه
 المقدم بغيره من تلك الاثار بان ذلك يوجب قطع الصلوة وانقطع الصلوة من فسادها ومنها
 خبر داود الانباري عن ابي عبد الله قال في التيسر تلك مرات انت حاشا ومنها جازية بغيره
 تلك تيسر فان المزمع التيسر هو سبحانه ربنا العظيم سبحانه لا سيما وروى الطائفة عن علي بن
 هذا القول لوجوه الاول هو عبارة الخواص والمتم في دعوى الاجماع على خلاف هذا قال
 في الاول ان كل ما يجرى من التيسر فيما سجد واحدة وتلك افضل من الوحدة وقال داود اهل
 الظاهر انك فرض لم يمتنع اجماع الفرقه وقال في الثاني يجب ان يقول في كونه سبحانه في
 العظيم وسجد في الجواب سبحانه ربنا الاعلى به سبحانه ذهب اليه على انما اجمع انتهى ويعين ما
 ذكر المشقة العظيمة فان معظم ارباب القول بوجوب التيسر على عدم وجوب ذلك بل انما
 ادعى سند في القول بوجوبه وشره كثير لم ينكر ان في جملة من الاخبار الدالة على اجراء في ذلك
 منها جازية المقدم اليها الاثار ومنها جازية من عمار المقدم منها جازية من عمار المقدم
 ومنها جازية من عمار المقدم اليها الاثار ومنها جازية من عمار المقدم منها جازية من عمار المقدم
 المقام صدق على التيسر من الحسن الاثر في ركعة من الركوع والتيسر كما يفرق بين التيسر
 فقال في تلك وتفرق واحدة اذا مكثت جهتك من الارض ومنها جازية من عمار المقدم اليها الاثار
 ومنها جازية من عمار المقدم اليها الاثار ومنها جازية من عمار المقدم منها جازية من عمار المقدم
 تلك ويجوز واحدة ومنها جازية من عمار المقدم منها جازية من عمار المقدم منها جازية من عمار المقدم
 فذلك تيسر القول سبحانه تلك لا ينافي لاجزاء هذه الاخبار الاحياء والمقدم اليها الاثار
 لاننا نقول للاخبار والمقدم لا يصلح المعارضة هذه الاخبار اما حصة جازية الطولية وجزء في كونه

فلما تقدم الى الاستدلال بقول ذلك لا يخفى المحض على عدم وجوب ذلك اظهر كما لا يخفى واما خبر
ابن داود والبرزاري والبيهقي فليضع سندهما ونحو ذلك لهما للنجس من ان المادحة للشيخ منها هو
الشيخ المشاء والبرزاري وغيرهما ثبت الثالث ان ذلك لو كان صحيحا لكانت الاستدلال في حق علي عليه
والثاني خبر ما تقدم من ان الثاني ان لا يخفى الا ببيان ان العظم ووجه ويجوز الاستدلال برؤية واحدة
وهو الشيخ والديلمي في الاول في النهاية انما لا يخفى من الشيخ في الرتبة والنجس في رتبة واحدة وهو
يقول شيخنا ووجه العظم ووجه وانما لا يخفى في النسخ ان يقال شيخنا ان لا يخفى ووجه في الثاني في قوله
شيخنا في الشيخ العظم ووجه ذلك في النسخ في جميع النسخ في الواحدة واجبة انتهى ولعل في
جزء من سائر المتقدم الى الاستدلال وقد استدل به هذا القول بعض اصحابنا استدل بال
بعض الخبر في المتقدم اجماعا على ان المادحة من قوله من لم يسمع آية من لم يسمع الشيخ المذكور في الرواية
وهذا القول ضعيف اما اوله فلهذا القائلين بوجوب شيئا من عبادة النبي اليها الاشارة ودعي
الاجماع على خلافه ولما ثابته في خبر معروفين عار وسامعة صريحا في رتبة واحدة على اجابة
الاجابة المتقدمة الثانية على اجابة الشيخ تلك رتبة واحدة فانه يطلق على شيخنا ان لا يخفى
على شيخنا ووجه العظم ووجه ولا يعمد من اذكر في الجواب المتقدمان تضعفها سندوا في خبرها ولا
اما الاول فلهذا استدلوا في الخبر فقالوا في محتمل ان يكون ذلك اشارة الى مطلق الشيخ المتكلم
وهو غير بعيد في مقام اجماع على ان هذا الخبر مطلق على المدعي لعدم اشتراطه في لفظ ووجه
واما الثاني فليضع من الباب المذكور الثالث ما نقله بعض اصحابنا عن علي عليه السلام في الذكر
والصلح اوجب ذلك على الحسن وعلي المصطفى واحدة انتهى في النسخ المذكور بعد الاشارة الى هذا
القول ومظاهر ان الخبر لا يعمد الى شيخنا ووجه العظم ووجه ذلك كانت واجبة وربما كان مستند
ما رواه الشيخ عن عثمان عن ابي بكر بن الحنفري وقد ساق الرواية في المتقدم اليها الاستدلال وفيه نظر فانه
الرواية المذكورة على تقديره لا يعمد على وجوب الشيخ اجماعا على وجوب الاتية ببيان وجه
العظم ووجه ثلث مرات لا يخفى ويمكن الاستدلال في القول المذكور بخبر في خبره واني في
البرزاري وكثيرا ضعيفا سنداه عارضان بملخص الاخبار المتقدمة الدالة على اجابة الشيخ في رتبة
وجعلها على الطريقة في الاصل في بعيد جدا ومن هذه الاخبار اولى بالثبوت في خبره سنداه

واعقنا دعاء الشهادة فان هذا القول لما لم يعمد على العظم من القائلين بوجوب الشيخ في مقام
من المنقح في العظم للاجماع وبالحمل على هذا القول ضعيف لا يمكن المعبر اليه الا بوجوب اجابة الامرين
الشيخ الكبير ووجه شيخنا ووجه العظم ووجه من واحدة او شيان الله تعالى ومن اجابة بل العظم انما يجب
معظم القائلين بوجوب الشيخ قال في الذكر والذكر واجب على شيخنا ووجه العظم ووجه على الثاني
او شيان الله تعالى ويجوز المصطلح واحدة وقال في الدعاء والذكر والذكر واجب على شيخنا ووجه العظم ووجه
او شيان الله تعالى ويجوز المصطلح واحدة وقال في الشرايع وانما لا يخفى في الخبر ما تقدم في شيخنا
وجه العظم ووجه ووجه شيخنا الله تعالى وقال في النسخ يجب شيئا واحدة كبرية وصورة ما يتبعها رب
العظم ووجه ووجه الله تعالى انتهى ولهم على اجابة الشيخ الكبير في خبره في رتبة واحدة وخبره في سائر
وجوابه بذكر الحنفري لاقبال هذه الخبران ضعيفان سنداهما لا يوجب الاجماع وعليهما في القول
في قراوح لا يجب انما الشهادة العظيمة فان القول باجابه هذه الشيخية مع اعلمية عظم القائلين بوجوب
بل الحنفري الموجب لتسليمها ساد ولهم على اجابة الشيخ الصغير في ثلثا ضعيفا عن ابن عمار
من قد ساءت وخبر ابي داود البرزاري والبيهقي في الخبرين في هذا الخبرين مطلقا فيقولون انما
المادحة الكبرى لان القول بقول بوجوب التسليم في مطلق الشيخ اولى بالشيخ المذكور قد عرفت
فما وجب حلالا للاق في الخبرين على الشيخ الصغير لاقبال هذه الاخبار لثباتها على وجه
الشيخ الصغير ثلثا عينا وهو ثبات هذا القول وكذلك ثباته في الاخبار الدالة على اجابة
الشيخ الكبير المتقدم اليها الاستدلال فانه ثباته على وجه باعينا لاننا نقول لثباته بعد ذلك
فان كل من اخبار الطرفين انما يرجع الى الاخر وذلك على ما دل على وجوب الشيخ في الخبرين
الخيرين وفيه نظر فانه لا يعمد الى ما على الاول في هذه الاخبار لسقط الاستدلال بها على اصل وجوب
الشيخ كما لا يخفى نعم فانها الدلالة على كفاية الشيخ في الكبرى والصغرى ثلثا وهو ما يقول
به القائلين في مطلق الشيخ وحكاية في الخبرين عن المرتضى واختاره وهو في الخبرين والحمد لله
وعلى الاجزاء عليه ريد على وجه صافا انما ذكر ان احداهما ان الاصل كفاية مطلق الذكر لكن
قام الدليل وهو الاجماع المذكور على وجوب اصل الشيخ في الخبرين منه ولا دليل على وجوب
صورة خاصة من الشيخ يجب فيها بالاصل وانما هما الاطلاق في الخبرين من يخطئ وخبره في رتبة

الاطلا لا استحق التكرار في الرضى واجزاء جاعلة لا استحقاقا لا يحصل التمام الا ان يكون
 اما ان لا يزيد على ذلك نعم لا يحظر الماسومين واجزاء الاطلا لا استحق التكرار وقال في الزينة
 والزينة الامام لا يزيد على ذلك الا جملة طالة الشا في هل يجب في غير البتحة الكري انما
 بالزائد على القدر الواجب لا جديضا ولا نقوى يد على استحقاقهم الملاقاة احتياجا التكرار البتحة
 وكلام الاكرار بما اذا استحق التكرار البتحة الصغرى زيادة على القدر الواجب الا ان يدعى ان
 منزل على البتحة الكري ولا يخفى عن قوة ثم الشا قال في الذكرى ولو شك في القدر على الاقل
 الرابع اذكر البتحة وادى بالقدرا الزائد على الجزى فصار على جميع الواجب اولا بل يكون الوا
 الواحد من المكرويات بالمعنى السابق مما ياتى في قال في الذكرى والقرب ان الواجب على الاقل
 لا بد من طلبة بذلك الحال في جميع ولا ينفق المقتضى لثمنه كونه يوجب به ما لا يقرب
 لعدم تعيين التحقيق قال في المقتضى في تعيين الواجب منه ولو اطلق امر او حمل على الاقل
 وقال في جميع الشا القادمة اعلم ان القم على تقدير تعدد البتحة الواجبة واحدة والى البتحة
 لم يعمد في الاصل لانه الفتح والا فاصح احتمال الكمال في الماسوم ان الجزى في ذلك مع
 الزكوى في جميع ما ذكر

في المقتضى في تعيين الواجب منه ولو اطلق امر او حمل على الاقل
 وقال في جميع الشا القادمة اعلم ان القم على تقدير تعدد البتحة الواجبة واحدة والى البتحة
 لم يعمد في الاصل لانه الفتح والا فاصح احتمال الكمال في الماسوم ان الجزى في ذلك مع
 الزكوى في جميع ما ذكر

القول في التكرار وهو اختلاف الاحكام فيما اذا اشد بين الاثنين في التكرار والى
 على قول المفسر الاول انه ينبغي على الرابع وقته وويلم ثم با في بركتين من ماسومين وكيفية
 وهو المقصود التفرقة والتفريق والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى
 رجوع الفاعل من المقتضى على الشا في الزينة على الرابع ولكن يحل كغيره في ماسومين وكيفية
 وهو المقصود التفرقة والتفريق والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى
 على من لا يسكن في ولا دلل القرب لوجهين الاول لا لا جماع الحكم عليه في النصا المقصود التفرقة
 والاختلاف والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى والذكرى
 الاسلام على طين ابراهيم عن امير المؤمنين ع من بعض خطابه عن ابي عبد الله ع في رجل صلى
 فم يد راسه على ام تلك ام اربعاً عا في يقوم ويحس ركعتين من قيام وويلم ثم يحس ركعتين من
 جلوس فان كانت اربع ركعات كانت الركعتان تامة والا اعتد الرابع ولا يقال هذه الركعة لا تصح
 بل يقتصر سندها على اختلاف قسمها الا ان كان ركعة على ابراهيم فانها الفاعل مقتضى وعلى
 احوال وهذا الذي روى عنه ابن ابي عمير اما الشا فلا يفسر في بعض نسخ الكافي انك لم تكن
 منه بل الركعتان الركعتان كما يظهر من القدر على الاو وويلم في فية فان كانت الركعتان تامة
 تمت لا ربع لا ناقصة فم من قسم سندها بحيث من جملة فان ابراهيم وتمام ذلك ابراهيم
 بتواجد كغيره من احسن حجة به على ان يظهر من القدر الرجال راجعاً الى من روى عنه ابن ابي
 فغير صالحة لان التحقيق ان راسه لا ينال في غير حجة كايضا في الوسائل ثم اذ لم يكتم قصودها في
 بغير الشبهة وها يمكن ترجيح النسخة التي فيها النقص ام تلكا ويؤيد وجوده في فية ركن والمقتضى
 والذكرى وفي جميع القادمة وفي كايضا فيها ام تلكا ان بدل الركعتان كما في فية لكن وجه
 ام تلكا في نسخة اخرى وهو التفرقة في بعض نسخ كايضا وانما على ام ابراهيم وليس بجميع
 والاختلاف في غير هذه الجهة وهو الذي عليه في نسخة اخرى كايضا في نسخة اخرى كايضا في نسخة اخرى
 افتاده تمام المدعى ان غايتها الدلالة على وجوب الركعتين من قيام ومن تعذر وليس فيها الاشارة
 وجوب البناء على الاكرار ولا ينافى القول بخوان البناء على الاقل لا ناقصا من التعليل وجوب البناء
 على الاقل لا ينافى في غير ما ذكر من غير ما ذكر من غير ما ذكر من غير ما ذكر من غير ما ذكر

على الاقل لا ينافى في غير ما ذكر من غير ما ذكر من غير ما ذكر من غير ما ذكر من غير ما ذكر

الخروج من القصر والاعتقاد بالبرهان والذكرى والقبول بالمدرك والاعتقاد بالبرهان
 في عدد وكذا صلوغ المغرب فيقف بطلان ما قبله من الصدوق فقال بالنسبة على الاثر
 الاول للاجماع الحكم في الغيبة كما عرفت بالاعتقاد والاختلاف والنقص في المقدمات التي في النص
 يوجب بطلان ما بعدهما النقص الدالة على ان النسبة في المغرب يوجب الاعادة منها بحسب
 سلم عن احدهما عليها كما ان سلمه عن الهوى في المغرب قال بعد حتى يخطئها السبيل في الجمع قال جماعة
 الحكم ان الملاء بالجمع الاربع منها سلبوا بنسب الباقيهم قال الذي للمغرب والعجم حوزة رتبة
 عن الصادق اذا استوفى في المغرب فاعاد الصلوة ومنها المروءة من المؤمنين عليهم السلام يكونون اليهود
 من في الزمر والمجعة والركعتين الاولتين من كل صلوة وفي الصحيح والمغرب لا يقال لهذه الاضحية
 سورة هذا الوجه هو خير من ذلك لان النبوة على ما خرج من الخبر الاسلام واليهدي الثاني في هذا الخبر
 والقيوم ع من عزمه بالمعنى عن القوة المذكورة مع ثبوته في الحافظة وهو كذلك سواء
 بما قبل الظن كما هو المذهب كذا ان ينادى بالحقا لكن كما هو في الاصطلاح كذلك فلا يخفى ان الاول
 بهما في هذا الوجه لاننا نقول الملاء بالجمع في الاضحية للمذكورة انك ولو عجزنا انما ذكرنا في المثال
 المس في ذلك ان الخلق انما فيهم واما ما سبقنا من عزم الصادق في احد من اهل البيت
 وجعل لك والمغرب فلم يدركت حتى صلى ام تلكا لم يتم بيقوم فيضيف اليها كعبه هذا لا يفيض
 اديا يشهد ويصرف ثم يقوم فيصلي ركعة فان كان قد صلى ثلثا كانت هذه تطوعا وان كان صلى
 اثنين كانت هذه تمام الصلوة وهذا لا يفيض اديا وفي الاخرى بعد التوالع من صلوة على الف
 ثم يدرك اثنين صلى ام لا واجاب عنها النسخ في كتابها انها لا يعارضها الاضحية والاشارة لان الاصل
 فيها واحد وهو عارضا باطن وهو ضعيف فاما المذهب لا يجعل على الخضر برهانته وقد جمعت
 الطائفة على ترك العمل بهذا الخبر فيكون ان يكون الوجهين من شئ فله المغرب جازلا لا ينبغي على
 ما تضمنه الخبر ويتم ما يتوهم فيكون ان يكون على من يغيب على طرفة ذلك وان لم يكن متحققا
 جازلا ان يبنى على الاكثر ويكون ما تضمنه من اشارة الركعة المروءة على وجه الاستحباب انتهى وعرض بعض
 انما سترج جملها على الخيرة فان لم يتقدم المذهب من الجماعة واعلم ان الفرق في بطلان الصلوة
 في العدد بين ان يتحقق ان الزيادة او القسمة للاضحية المعصية والاطلاق كلام الصحيح على ما تقدم في الخبر

الخروج من القصر والاعتقاد بالبرهان والذكرى والقبول بالمدرك والاعتقاد بالبرهان
 في عدد وكذا صلوغ المغرب فيقف بطلان ما قبله من الصدوق فقال بالنسبة على الاثر
 الاول للاجماع الحكم في الغيبة كما عرفت بالاعتقاد والاختلاف والنقص في المقدمات التي في النص
 يوجب بطلان ما بعدهما النقص الدالة على ان النسبة في المغرب يوجب الاعادة منها بحسب
 سلم عن احدهما عليها كما ان سلمه عن الهوى في المغرب قال بعد حتى يخطئها السبيل في الجمع قال جماعة
 الحكم ان الملاء بالجمع الاربع منها سلبوا بنسب الباقيهم قال الذي للمغرب والعجم حوزة رتبة
 عن الصادق اذا استوفى في المغرب فاعاد الصلوة ومنها المروءة من المؤمنين عليهم السلام يكونون اليهود
 من في الزمر والمجعة والركعتين الاولتين من كل صلوة وفي الصحيح والمغرب لا يقال لهذه الاضحية
 سورة هذا الوجه هو خير من ذلك لان النبوة على ما خرج من الخبر الاسلام واليهدي الثاني في هذا الخبر
 والقيوم ع من عزمه بالمعنى عن القوة المذكورة مع ثبوته في الحافظة وهو كذلك سواء
 بما قبل الظن كما هو المذهب كذا ان ينادى بالحقا لكن كما هو في الاصطلاح كذلك فلا يخفى ان الاول
 بهما في هذا الوجه لاننا نقول الملاء بالجمع في الاضحية للمذكورة انك ولو عجزنا انما ذكرنا في المثال
 المس في ذلك ان الخلق انما فيهم واما ما سبقنا من عزم الصادق في احد من اهل البيت
 وجعل لك والمغرب فلم يدركت حتى صلى ام تلكا لم يتم بيقوم فيضيف اليها كعبه هذا لا يفيض
 اديا يشهد ويصرف ثم يقوم فيصلي ركعة فان كان قد صلى ثلثا كانت هذه تطوعا وان كان صلى
 اثنين كانت هذه تمام الصلوة وهذا لا يفيض اديا وفي الاخرى بعد التوالع من صلوة على الف
 ثم يدرك اثنين صلى ام لا واجاب عنها النسخ في كتابها انها لا يعارضها الاضحية والاشارة لان الاصل
 فيها واحد وهو عارضا باطن وهو ضعيف فاما المذهب لا يجعل على الخضر برهانته وقد جمعت
 الطائفة على ترك العمل بهذا الخبر فيكون ان يكون الوجهين من شئ فله المغرب جازلا لا ينبغي على
 ما تضمنه الخبر ويتم ما يتوهم فيكون ان يكون على من يغيب على طرفة ذلك وان لم يكن متحققا
 جازلا ان يبنى على الاكثر ويكون ما تضمنه من اشارة الركعة المروءة على وجه الاستحباب انتهى وعرض بعض
 انما سترج جملها على الخيرة فان لم يتقدم المذهب من الجماعة واعلم ان الفرق في بطلان الصلوة
 في العدد بين ان يتحقق ان الزيادة او القسمة للاضحية المعصية والاطلاق كلام الصحيح على ما تقدم في الخبر

دوت بعد دلجا شيخ و صاعن هاتين الروايتين بالجل على شيخ من الفقيه لانهما موافقات
لما ذهب كثر من العامة وهو حسن انتهى

أختلف المصنف في لزوم الفاتحة فسلطه الاحتياط الوجه يحصل ذلك في عدد
الركعة على قولين الأول لزومها بعد تحية الاسلام في الكافي والفاتحين في الترمذي والقرطبي
والدرر والشيخ والخلف بالمزيد في الدرر والذكر في الفقيه والروضة والروضة المسالك
المقاصد الحاشية والمؤيد والروضة في صحيح الفقيه وبسطه المزيد في العبدات في الدرر والروضة
عشره والحقائق في الحاشية والفاتحة في الفرائد والذخيرة والمحدث الكاشف في الفاتحة والمحدث
الشيخ الهادي في شرح الاغنية وحديثه في الفاتحة بعد الدوام فذكره العائني في الراس وشرح الكفا
وحكامه فأن من الصدوقين وابن خزيمة والمفيد في الخبر وفي حاشية الكافي كالذكر والمؤيد
المدرسة والكتانية وغيرهما دعوى الشيخ عليه ان في عدم لزومها في غيرهما وبين التبع وهو المفيد
في مقدمة فخر الشر يقول الاول انه يجوز الاول ان يعين البرية عن التكليف الثابت بالتحصيل به
فيجب ان لا ينشأ كثرة منها صحته بحسنه فان كنت تبا عبادتهم عن رجل حتى يكتبه في كتاب
وكتبت في واحد من ايامك فمعه في كتابه وكتبت فيها خبره في وصفه في المدارك بالصححة
عليهم السلام فقلت ان لم يزيد في اربع هو او في ثلثين وقد احرز الثبوت في اربعين كبركتين
دارج صحوات وهو في بضعه الكتاب منها خبر في كتابه الذي عنه في المدارك عن علي بن
ان قال وان كنت لا تدري انك اصبحت ام لم تصب فذهب ذلك الى شيء فمعه في كتابه وكتبت في
جائز في كتابها ما كانا بسببها في الاخر عنده قال انما لم تدرك ثلثين صليت ام لم تصلي ام
يذهب وهذا الى شيء فذهب وذهب من كل كعتين اربعين صليت فذلكها بام القرآن منها صححة
ابن ابي عمير ومنها صححة الحسين بن ابي العلاء ومنها صححة ابي بصير لا يقال يمكن ان يثبت هذه الاخبار
على الاستصحاب لجهين الاول شيوخ استدلوا بالامور اجابوا لا يعلمون في الاستصحاب يجب
من الخبرات ان الخبرات لا على افعالها الا على الحقيقة التي في معارفها بالاطلاق لا على صلاتها
في رسالة ابن ابي عمير ورواية عبد الرحمن بن ابي بلبدة ورواية جليل ورواية ابي بصير لا تقول هذا
الوجه الاصح ان ذلك اما الالة فاعلموا انهم ما انشئت في الاصول في الاصول في الاصول في الاصول
منه لاطلاق على المفيد وقد مررنا هنا في الاطلاق هذا لم لو كانا غائبين كما اذا روي عن ابي بصير
والاستصحاب كافر ولما علم عدم المساناة في فعله الاحتياط فلا فائدة في هذا المقدور الا في

صحة في الشريعة القواعد التي لا يخرجها ولا يتركها بان احكامها بالصلوة على
 الميت اولادهم غير ان كانا غافلون والتسليم والجليل العفة والمعبر بالاسارة في المنهج لم يعلم انما في ا
 المذرك هذا الحكم سقط في كلامه الا في كلامه وظاهره ان جميع عليه وفي الحديث وهذا الحكم في الجملة
 والاحكام بين الالهيان وان كان لا من الشريعة في بعض جزئيات المسئلة وحكي من اختلافه في
 الاجماع عليه ايضا وانما صارت المسئلة في جعل العلم او في الناس به او في الناس بالصلوة
 هذه المسئلة اولادهم غير ان كانا غافلون والتسليم والجليل العفة والمعبر بالاسارة في المنهج لم يعلم انما في ا
 اومن يارسى الولي وفي النص والشيخان في عدم للصلوة او في الناس بالميت ان من يقدمه ويؤخره
 والمقتض وسرا لا على بن باجران الاول به الذي هو في غير الثاني في شرح جعل العلم والعمل عونا في
 على تقديمه الاول بالميت وعنا لا سكا في الاول بها امام المسلمين ثم خلفا من امام القبيلة ومن الكا
 لافي الصلاح او في الناس بامانة الصلوة امام الملة فان تعدد وجوهه عاونه في الميت او من جعل
 للامانة ويمكن في هذه الجمل على ما عليه في الحديث كما انتم في بعض المصنفين وبعضهم عدم
 فرض المسئلة خلافه في كلام الا في كلامه انما من الاجماع الحكمة العتمة لعدم ظهور الخلاف محتملا
 الحق به الاولون ويحتملها اية او في الارحام وما رواه ابن عمر في الحسن كما في بعض اصحابها بعن ابن
 عبد الله عنه قال صلى على النجاة اولي الناس به او يارسى حبيب وما رواه الكوفي عن جعفر بن ابي
 عليهم السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام انما احسن سلطان من سلطانه انما احسنه بالصلوة عليها
 ان تقدمه والميت والا فهو غاصب والحق في ورسالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما عليه القدر
 قيل من الاول بالمرث لما كان احسنه كان استا به انما في فعل ما ينبغي فعله على الوجه الاكمل
 واكثر احسنه او استا به على عيوبه ذلكا في الاية الشريفة على ما استفاد الله في ما عليه من عمل على
 التزاد كما انفق جماعة ضعيفة كضعف المسئلة في الاحكام وبعضهم من دفع الدلالة من حجة الله
 احتملا ان يارسى الاول بالميت من هو من علاقة به واقرب رحما ما ضعف المسئلة في الاية
 الشريفة ثلاث المعنى من هذا العلم وان سلم قدر ودعا في بيان فيه ما كانا عليه من التوارث بالمعنى
 والحق في المسئلة ولقد استدل بها على اثبات الامانة وما ضعف المسئلة في الاحكام فلا تضعف
 السند بجعل الثاني من ان يارسى بن علي لا يقتصر على كذا بيتا في ان يارسى وقصود الدلالة

القول في صلوة الميت

صحة في الشريعة القواعد التي لا يخرجها ولا يتركها بان احكامها بالصلوة على
 الميت اولادهم غير ان كانا غافلون والتسليم والجليل العفة والمعبر بالاسارة في المنهج لم يعلم انما في ا
 المذرك هذا الحكم سقط في كلامه الا في كلامه وظاهره ان جميع عليه وفي الحديث وهذا الحكم في الجملة
 والاحكام بين الالهيان وان كان لا من الشريعة في بعض جزئيات المسئلة وحكي من اختلافه في
 الاجماع عليه ايضا وانما صارت المسئلة في جعل العلم او في الناس به او في الناس بالصلوة
 هذه المسئلة اولادهم غير ان كانا غافلون والتسليم والجليل العفة والمعبر بالاسارة في المنهج لم يعلم انما في ا
 اومن يارسى الولي وفي النص والشيخان في عدم للصلوة او في الناس بالميت ان من يقدمه ويؤخره
 والمقتض وسرا لا على بن باجران الاول به الذي هو في غير الثاني في شرح جعل العلم والعمل عونا في
 على تقديمه الاول بالميت وعنا لا سكا في الاول بها امام المسلمين ثم خلفا من امام القبيلة ومن الكا
 لافي الصلاح او في الناس بامانة الصلوة امام الملة فان تعدد وجوهه عاونه في الميت او من جعل
 للامانة ويمكن في هذه الجمل على ما عليه في الحديث كما انتم في بعض المصنفين وبعضهم عدم
 فرض المسئلة خلافه في كلام الا في كلامه انما من الاجماع الحكمة العتمة لعدم ظهور الخلاف محتملا
 الحق به الاولون ويحتملها اية او في الارحام وما رواه ابن عمر في الحسن كما في بعض اصحابها بعن ابن
 عبد الله عنه قال صلى على النجاة اولي الناس به او يارسى حبيب وما رواه الكوفي عن جعفر بن ابي
 عليهم السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام انما احسن سلطان من سلطانه انما احسنه بالصلوة عليها
 ان تقدمه والميت والا فهو غاصب والحق في ورسالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما عليه القدر
 قيل من الاول بالمرث لما كان احسنه كان استا به انما في فعل ما ينبغي فعله على الوجه الاكمل
 واكثر احسنه او استا به على عيوبه ذلكا في الاية الشريفة على ما استفاد الله في ما عليه من عمل على
 التزاد كما انفق جماعة ضعيفة كضعف المسئلة في الاحكام وبعضهم من دفع الدلالة من حجة الله
 احتملا ان يارسى الاول بالميت من هو من علاقة به واقرب رحما ما ضعف المسئلة في الاية
 الشريفة ثلاث المعنى من هذا العلم وان سلم قدر ودعا في بيان فيه ما كانا عليه من التوارث بالمعنى
 والحق في المسئلة ولقد استدل بها على اثبات الامانة وما ضعف المسئلة في الاحكام فلا تضعف
 السند بجعل الثاني من ان يارسى بن علي لا يقتصر على كذا بيتا في ان يارسى وقصود الدلالة

المذكورة
الثاني كذا قال في الرواية قاصرة الشئ عن بيان الوجوب قلت وقد يمنع من الإطلاق الاطلاق الى
الغالب من وجوه ذلك نظر

251

القول في قضاء الفقا

[illegible]

على الاجماع على ذلك جماعة من الصحابة اذ قال في المناهج من ترك معلق فبعضه من استكان ان يطأ
 اداخله بالنوم او شئ من القضا الا في المحنة والعديد على ما راجع للاجماع والفتا المقتضية
 اعلم ان الشهيد في الذكر لم يوجب القضا اذا كان تركه الا اذا كان تركه الخارج عن الحاجة والمصلحة
 بالاجماع في سقوط القضا عنه قال وقد ثبت عليه في تركه للاصل فان القضا بغير جليل لا يفتل
 بغيره ما هو حق منه وهو طلاق النكاح في الفتوى في القضا بالنوم لانا نقول لغيره الاطلاق المذكور
 صلاحية له ما يقتضيه كالتبني من فاته في غير نكاحها اما الاصل فلا ينافي الى النوم الغالب فلا يمتثل
 غير ما اذا كان في المجلس من يملك له الحال المخرج لان موقفه وجوب القضا بالفتوى وهو غير معلوم
 في الفرض لان الفتوى انما يصح اذا كان الاوارم مطلقا بغيره ومن المعلوم ان الثاني في الوقت لا يطالب
 منه الا اذا لم يستند التكليف بما لا يطابق على الزور وفيما في القضا وقد تضمن الاطلاق اذا
 في بيان الحكم اخر لا يمكن جعله على الجموع وقد يجاب عن الاول بالمعنى من انفراد الكيفية اذا كان في مقام
 الاستفصال كما في بعض النسخ المتقدمة وما ينافي في الزيادة اذا كان مستبدا به وفي نظر بل التحصيل الا
 فوق بين الاطلاق في الاندراج الى الغالب وعن الثاني بالمعنى من توقفه على الفتوى على ما سبق
 الادعاء ما دعوى وروى الاطلاق في الزيادة فيحكم الزيادة عن كماله ولا يكون في الاصل القضا
 بل وجوب بعض الاجزاء للجب فتد ما فات من الفتوى في الصغير وفيما في الجنون
 اذ روى الكفر الاصلي بالاجماع في كلام جماعة قال في الذكر لا يوجب القضا على من فاته الصلوة وهو
 طفل لم يبلغ الحلم او مجنون بلا خلاف بين العلماء وكذا الاجماع وافق على عدم وجوب القضا لمن
 فاته الصلوة وهو كافر جاهلي وقال في الضيم ولا يلزم ذلك على الكافر لانا اخرجه بمذاهبنا وبما
 على ان يكون عليه قضا وقال في الرض ما اسقوط القضا عن الصغير المجنون والكافر في الاجماع
 وقال في المداير ما اسقوط القضا عن الصغير المجنون بعد البلوغ فيفتق عليه بين المسلمين ولما
 سقوطه عن الكافر موضع وفاتنا ايضا قال في الوقت على ما حكى المصنفين المجنونة على عدم وجوب قضا
 ما فات في الصغير المجنون والكفر الاصلي وقال في المناهج ما فات من الفتوى المجنون والكفر الاصلي
 فلا بالقدر من الدين ان يوجب ما ذكره رحمه الله الا في النكاح في احوالهم الا في ما قبله وقد
 في حجة القاطنة في حق القضا على ما تقدم في الاخر وفيه العلم على الصبي حتى يملك له

بعضه

صحيح وقد استدلت بها في المسئلة في المنه والذكرى والروض وروى جماعة من غير الثاني في بعض
 قال الذين كثر ان يفتوا بغيره فيهم ما قد سلف وقد استدل به الكتب السابقة على سقوطه عن
 الثالث ان جماعة الكفا واسلموا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يامرهم بالقضا وقد استدلت به
 المنه على سقوطه عن استدلاله عليه ايضا بان الحجاب القضا عليه وجوب القضا اعلم ان
 في فتاوى من شرب الخمر والروض والارض انما استعمل شيئا من جليل الجوارح علمه في غير القضا
 وفي غير الذكر ان هذا هو القضا وخالفه في الاصل في شرح الارشاد فخرج بعدم الوجوب
 وقد وفيه في الذكر لا يجب قضا ما من الصلوات حلالا لحض بالانكاس للمعنيين
 للوقت ان يدين الا في النقص في تفتيته منها ما رواه في بعض كالتفتي قال استدلت باجماع من
 قضا المحاضرين الصلوة في تفتي الصيام قال ليس عليها ان تفتي الصلوة وميلها ان تفتي صوم شهر رمضان
 ثم اقبل على قضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يامر به لفتا على علمهم وكانت يدر به ذلك في وقتها ما
 رواه الحسن بن راشد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المحاضرين تفتي الصلوة قال لا عنها ما رواه ابن عباس عن
 اجزم من ابن حزم في عبد الله عليه السلام قال لا المحاضرين تفتي الصلوة الصلوة والفتوى الصلوة وميلها ما
 رواه ابن حزم في تفتي قال قلت لابي حنيفة ان الغيرة من سعيد بن جندب انك قلت ان المحاضرين تفتي
 الصلوة فقال لانا لا وقد الله تعالى ومنها ما رواه في بعض ما رواه ابن حزم في تفتي الصلوة
 ثم لما لم يفتي من المحضين هذا في الجنب لم يوجبها القضا وادعى الحق الثاني في جواز القضا في
 الثاني دعوى الاجماع عليه في المنه والارض في المداير والذكرى والذين في الذكر في الجنب
 الحسين والكشف ادعاء على سقوطه عن المحاضرين في المنه والارض وشرح الاسلام في الاصل في الرض
 من الرض دعوى اجماع على الاسلام عليه وادعى جدي في ذكره في المنه والارض في المنه والارض
 عليها القضا لزم المجرب وهو منقوض بها اذا لم يكن في الوقت من الطهارة الماء الذي
 هل يسلط منه وجوب الصلوة اذا اراد لا يلزم الا ان بها في تفتيها في فتاوى من اختلفوا في القضا
 على تركه الا في الاصل وهو الذي في الرض والغافلين في السراج والفتوى على المنه والارض
 الخبر من الكفر في الاسلام في الاصل في شرح الارشاد والمحدثين في في الجنب
 والحديث الكاشاني في المناهج وحكي عن الغرض الملبوس والاسباب والناحية والنجس والى سائر

مصدق مع عدم توجه الخطاب بها الى غير ذلك من الكبري فلو ان الخطاب المستقص منها الفجور من فائده
 فريضة فليقتضها اذا ذكرها من حيثها حتى لا يترك من مولى الباقية وان كانت قد صليت الفجر فقد
 انقضت فليذكرها ما فصل الفجور الى سائر ذكراها ولو بعد العصر متى ذكرت صليها فانك صليتها منها حتى
 الا ترى اربع صلوات فصلها الرجل في كل سائر صلوات فانك في ذكراها اذيتها بها حتى حار عن مولى
 الصادرة من غير جلة فانه من الصلوات فذكره في كل وقت من وقتها قال فليصل حين ذكر الثاني
 عوم ما دل على وجوب القضاء من جميع غير الجور الثاني من ترك الاستفصال وهو ما ذكرنا
 مولى الباقية انما يستلزم من جعل صلي غير الجور او من صلوات فصلها انما هي انما قال فيها اذا ذكرها
 في ساعة يمكن الجواب عن الوجوب من امان لا بد من الصلوة في كل وقت من وقتها اما في كل وقت
 التي لا يصدر في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 فقد الطهورين والالتفات ان يقال فان صلوات الخبير والفتا وهو باطل فانما يصح فيها
 اذا كان المتروك مطلقا في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 والسليح لعدم كون ما تركه مطلقا في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 السليح بخلافه في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 وجوبه لا بد لفقد الشرط الوجوبي وهو ان لا يكون في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 وفائدة الطهورين فانما غير مطلق منها بالذات لفقد شرط شرطها وهو ان لا يكون في كل وقت من وقتها
 بالذات والوجوب في الفرق بين الشرطين ان الاول شرط الوجود الفعل من فائده لا يصلح
 في انقضاء الاول لا يلزم انقضاء اصله في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 به وذلك لانه في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 يفيصل اصله في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 الفرق بين فائده الطهورين والفتا في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 ببائنا فليذكرها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 الاطلاق ولا يلزم التكليف بما لا يطاق ولا انما في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 لا تنهض الا انها اما الاول فليذكرها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها

وجوب قضاء الفريضة الفائتة التي هي عبارة عما عتبت وجوب في الوقت وتركه لان الفريضة فليصل
 انما هي من فائده لا يترك في كل صلوة ما لم يثبت وجوبها في كل صلوة فليذكرها في كل صلوة في كل وقت من وقتها
 للفريضة في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 بالحق الثاني فلا يصح ان لا يترك في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 صادر منها وروى الشيخ في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 والاصل في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 تعارض في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 الاطلاق وهو لا يصح في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 محل الجواب اولان المتبادر من غير لان الفتوى بفقد الطهورين فانما في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 فليذكرها في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 ويدل على وجوبها في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 مستلزم لوجوبها في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 الوجوبين نظر في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 مع فائده لا يترك في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 الطهورين في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 يحتاج الى دليل شرعي وليس على القول بان الامر بالاداء والقضاء معا في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 على فائده الطهورين في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 القضاء بطريق اولي اذا الامتناع هنا فليذكرها في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 ليس الوجوب اما في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 تكليف بالاحمال في كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 بان كل صلوة في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها في كل وقت من وقتها
 حاصل

النفق بالانعام وعلى ثلثي النصف الجاهل كماله لا ينفق لا يقال ما اشرت اليه من انهم الرجوع الى
 في حقن معنى النفق لم يفسد به ما يلا في الطمانين ما يلا في غير طمانين وصدق النصف طمانين
 الا لا يقال ما يلا في طمانين وصدق النصف طمانين وصدق النصف طمانين وصدق النصف طمانين
 قوله خارج لا يجرى كالكسب لا نقول الا بجرى انما يكون حجة هنا كالكسب كما شاع عن العرب ونحن انما وجد
 العرب في كلامنا القولين وجب علينا الاخذ به ففهمنا هذا وجب علينا السبق امر واحد هما
 قوله في حقن رفاعته ان امر الصلح سديد والثاني نسبة الشبهة الى جواب النصف على من تعدل الاعا
 الى الاصلح فان قال في ذلك العقل المكلف لبي من قبله ففهمنا انما هو مكلف على عقله انما على العقل
 وجب النصف لا من باب من تعدل ونفق بالاعا ولا وكذا من المتوجب وترتيب المقادير انتهى ويمكن من
 الحد في الكاشان ان في ذلك القول انما هو كالكسب بغير الاعا لعلهم انهم انما في ذلك بل من
 الاخذ بالانعام السابق بهم بوجوب النصف اللهم الا ان يناقش في هذا النعم بما فهم من الاخذ بالانعام
 في سداد ما فهم من كفاية ما فهمنا اسهل ان يقال يكون الثاني اذا كان شيئا بوجوب الاعا لم
 يعلم قال الله فقد مرج في الزايم والارثا وفي جميع الفاندة ما لم يجب عليه النصف وجب في ذلك
 باطلا في النقص من المعقولة سقوط النصف على من عليه نصف الشئ فقال في ثلثي النصف المزيل للعقل
 بغيره لم يزل انما هو كالكسب سوزيا لا يعلم بوجوب النصف كالكسب في سكون الماصط الى استعماله
 رده انما عليه فهو في حكم الاعا فلهذا عذره اما علم ان حبه مسكر ولكن ان ذلك العذر لا
 له علم ان من ادعى عليه في وقت قتاله في غيبه ما لم يكن الا في غيبه عليه في لم يقدر لتعرضه لذلك
 ولو ادعى عليه في وقت قتاله في غيبه عليه فلا نقض ولو كان عشا في النصف ان لم يكن مثله في وقت
 ولو يقول عا في النصف والاصح ما ذكره وما الى اضطراب استعمال ما ينبغي او كره عليه فقد
 في الزمان والمسالمة والروضة باز لا يجب عليه النصف وجب ولم احد لما ذكره عما نقض
 استيفاء من الزايم والارثا وما لا يرد من الترتيب والارثا وما لا يرد من الترتيب والارثا وما لا يرد من الترتيب
 نقض ما فات من الصلح بترتيب المسكرة اعلم به وبغيره من الذكر به وبغيره من الذكر به وبغيره من الذكر به
 انتهى في العلم في خلاف ما استدعيه في المدايرك والذخيرة والعناجيع بغيره ما ذكره على وجوب نقض النصف
 وفي انتهى بان النعم يجب بعد النصف وصرح بما في فيه السكر الحرام اولي وقا من نفي في الذخيرة بجميع

وجمع الفاندة وما اذا لم يعلم به فقد مرج في الزمان سقوط النصف عنه فان قال في ثلثي النصف
 باسكاره او كره عليه لا ينفق الى استعماله ولا في حقن حكم الاعا فلهذا عذره ان لم يعلم كونه مسكرا لكن
 على اختصاصه بوقت خاص فصار لا على غيره ما علم من غيره لغيره السبب ح احتلاله ووجه هذا
 من الذكري ايضا وتاخر في الهدى من الاروس على وجوب النصف من قال الاول بعد الاشارة الى ما ذكره
 ليس على من ادعى عليه دليل النصف انما هو من غير النصف الى النصف على التام والناسي بل في الروايات هو فوت
 ما احتد به الكفر من العباد الا ان قال ليس دليل الا الاجماع وليس الا في الحرم فحق في العلم
 وصارت الاصلح سدادا بالحق في الذكر فانما هو في العلم على النصف وقال الثاني في النصف حاصر من
 من آخره الاصلح من الوجوب للنصف السكر الذي يكون الشارب فيه عالم به او كره عليه انما هو كالكسب
 ودليل هذا الاستدعاء غير ما فهم من وجوب دليل الحكم بقتل النصف بغيره ما
 نقض ما فات من الصلح ومان وفرة للاجماع الحق في كلام جاعته قال في النصف ذهب الزايم
 اجماعا وقال المقدس في الاروس على وجوب دليل النصف المدايرك والذخيرة والعناجيع وكذا في الزايم
 عليه نقضنا وصرح بوجوب الاجماع وقال في سداد الاجماع في ان المدايرك والذخيرة كانا انما في الزايم
 رجع الى الاسلام فانما هو في زمان وفرة انتهى وبغيره من غيرها على وجوب نقض ما فات
 وقد استدعيه في الذكري والمدايرك والذخيرة نقض الى الجرح على المدايرك نقض زمان وفرة النعم
 انتهى وما ادعى عليه الجرح نقض جارية عنقه الاسلام فان المدايرك الاسلام من كره في الجرح
 اسلام في النقص من الجرح احكام المسلمين والمدايرك من احكام المسلمين قبل الارتداد انتهى في المدايرك
 فيما ذكره التباين كما اشار اليه والذي لم يزل المعاني ولعلم الاستيفاء ما قلناه من سبغ الجرح في
 الاختلاف في عدم الفرق بين المدايرك والخطي وليس كما ذكره فان الشئ في المدايرك والخطي
 ذلك فان قال بوجوب النصف على الحق في قبول توبته واما الخطي فليس كذلك انما هو في قبول توبته
 لا استلزامه كالكسب الا في ان امر النصف لم يصح منه ونحن يقول توبته الشا حكي في الذكري
 على نسخ في هذا خلاف ازيد المسئلة من قبل قبول توبته قال في هذا عدم بقوله ما في غيره
 اذا استبصر على الحق اخذ بمذهب الاسلام وما من الفرق الا في عشرة فلا ينفق باصلا
 في حاله لا خلاف اذا كان حيا في المدايرك الذي كان عليه نقض الشئ من في الذكري والمدايرك والخطي

الاستفاد للعلم في كتاب الزجر في الحديث مستند برجال الاصحاح الى عمار السامي قال قال
 بن خالد بن ابي عبد الله في كتابه الذي منه عرفت هذا الاصل في كل يوم صلاتين اقصى ما في
 من عجز في قال لا تفعل فانه الحال التي كنت عليها اعظم من ترك ما تركت من الصلوات وهذا الحديث
 مع تدوير وضعف سند لا ينفذ في صلاتهم مع قوله ان ابا عبد الله يرضى صلواته التي صلها
 وسميها فانما يجب صحة الادب لا في صحة ان الحكم لم يسلخ عنها في بعض الامور فيكون
 قول الامام من قوله ما تركت من صلواتها ارضاها في لا لا افي على عدم قضا العارية في
 في الحال الا في وقال الشهيد الثاني في الارض بعد الاشارة الى خبر سليمان والاباء وقع على عدم
 التعارض من فان ما تركه الخالف يجب عليه قضا فانما الكلام في افضله وقدا لا لا في حال
 برضا الله كان يرضى صلواته التي صلها سابقا على انما في شيتها باعتبار افعالها بما استوفيت في الربا
 والا كان وهذا الحديث يرد ما قلناه من الصلوة فاسدة وكذا لا يجب قضا خارج في الحديث
 منعنا فلا يصح وليا على عدمه قال سبط المالك في توجيه قيد الكافر الاصل في من لم ينفذ الا في
 من الفرق الحكم بكونه ما اذن لقوله فان حكمهم حكم فيهم من الخالفين في انهم اذا استجروا يجب
 قضا ما لقائهم دون ملائمة صحيحا في مقتضى ما اوجب قضا العورات فليعلم الادلة الدالة
 على ذلك انما من المؤمنين والكافرين قال المقدس وان من استبرأ من لثام الزنى المستبرأ
 الاسلام سواء كان كافرا مثل الخوارج والناصبية والخلافت لم لا يجب عليه القضا ما صدق
 صحيحا عندكم على الظن ومنه الخاصة على ما ظهر في بيننا للاصحاب الثاني في قال في الارض ويعتبر في عدم
 الاعادة كونه ما صدقه صحيحا وان كان في سلبه فلا يقتضيه كونه قد حصل وانما على الصلوات لما
 في الاصل عدم جبرها فيكون في الشرائع ما جاز على مقتضى ولو افكر في ذلك بان يكون صحيحا هذا
 وكان فاستدعهم في لظن ان الاعادة ايضا لا يجب ان كان الحكم فيما لو كان احتملا بعض الاحكام هذا القول
 لعدم اعتقادهم ولا ان الجواب وقع على اصله في مقتضى وقال في الذكر في الاستصحاب الثاني
 فلا اعاد لما صدقه صحيحا عندكم وان كان فاسدا عندنا ولا لما هو صحيح عندنا وان كان فاسدا
 عنده وصح في الاعادة هذا لعدم اعتقادهم بحدوثه في الله من الادب في ما واما ما ذكره من ذلك
 فيجب قضا ما فاتهم في ما اما الفاسدة فلا تبرز في عدم الفعل فيقبل ان لا قضا ما فاتهم في غير ذلك

لان فخر المذنب الصلوات الصحيحة وقال فانه في يوم فخلد العالي في شرحه المفاخر بعد الدقة
 الخبير سليمان بن جلاله ودراسة في هذه الرواية التي هي القضا والمستفاد من عبارة الاحكام
 عدم وجوبه لا في نفسه ولكل التهم في الوجود من وروى في الوجوب كما يظهر من حال الرواية حيث
 التزم قضا ما فات فانه ليس يستملا في معناه التحقيق بل الظن ان لدفع قومه الوجوب كما ان الامر
 الخرد من وروى قومه المحظ الا يعيد سوى الاما على الاصح والمقامين والخصي والاصول هذا
 ذلك الحكم في القضا لعدم عمل الشك وان لم يكن من جهة التهم في الخبر المذكور بل الظاهر في الارض في
 القضا وعدم قيام دليل على استحباب الاعادة مع كونه ما صدق في نفسه بتوقف شرعية وجوبها
 واستحبابا على التوقف من الشرع ولم يصل الياس الا انه ما يدل على استحبابه في القول في عدم الصلوة
 في موضوع من ما استدعوا في ما نحن فيه هذا ما لم يقع لاحد من اصحابنا على قضا وان كان لم يسم

يشعر بالجران

قال الحق في الشافعي في مقام ذكر شروط قهر الصلوة باعتبار الفجر الثاني ان لا يقطع
 من غير عزم الاقامة في الوطن او نية الاقامة غيرا فلو عزم ساقط ولا في ثلثها اعتزل ماله ولا
 استوطنته ستة اشهر او عزم في ثلثها اثنا عشر شهرا او عزم في ثلثها ثمانية اشهر فقلت استفاد من هذه العبادات
 ما صرح به الولي ولم يلقه العالي بان هذا القول هو المشهور ولهم على ذلك امران الاول ان يرد
 الاجماع عليه كونه والزم على ما حكى الشافعي في المحلى انما هو من عمن وعليه فليطعن في احدها
 بعد السؤال عن الدار يكون للرجل عجزا والصيغة في نفسها ان كان مما سكنه اتم وان كان مما لم يسكنه
 فليقتصر في الاخر بعد السؤال عن الرجل يات من بلد في الطريق فيقبل منها فهو المقتل
 الذي يوقفه ويضعف هاهنا ما ذكر على وجوب الانعام بخروج الرجل الى الملك من القرى
 والصيغة وفي كلا الوجهين نظر اما في الاول فيلحق من دلالة عبارة المذكور ان الرجل يوقف على
 الاجماع ثم دام في الثا في لغة منتهى بغير من جعله يربح وفيها ما الاستيطان فقال ان يكون
 له فيها منزل يقيم ستة اشهر فان كان كذلك اتم حتى دخلها القبولها في لزوم فعله الاستيطان فانه صيغة
 المعنا في ظاهره في القدر على وجه الاستيطان في فعلها واحدا هو الثا في الدلالة على وجوب القصر
 على كل ما خلا ثلثا في الصحاح المستفيضة التي اشار اليها والى الذي دام ظلما العالي فانه قال بعد الاشارة
 عبارة الثا في فعله العبادات الاكفائية فثبت اشهر واحد ما ضيق وهو المشهور بل عليه الاجماع في الركن
 والقد كره فان تموا الاكفائية عليه في نفسه ان في الصحاح المستفيضة اعتبار فعلية الاستيطان فعبارة
 على الدوام كما هو في الفسخ وجملة من تعبد بلطاهه جماعة اعتبارها في كل سنة في جملة من لم يزل
 لا يتوكله فليس ذلك ان يقيم في هذه الاستيطان فقال ان يكون فيها منزل يقيم ستة اشهر فان كان
 كذلك اتم حتى دخلها بغير قيد الاطلاق سابقه مع ان المتبادر منه ما يؤيد لعدم صدق الوطن على ما
 تضمنت استيطان السنة عادة وكيف فوجبه ما ذكره غير ما في الا ان يكون الصحاح وساق صحاحه
 اتم فليطعن ثم قال وفيه ان رادى الاول وهو في الصحاح القدر التي هي الظاهر ولا على رادى ثانيا
 على الاكفائية بهما في الركن المانع ويؤيده وتوطئة في الثاني في تحمله كونه صيغة المتعارف المقتضية للتقدم
 الاستطارة من باب عذوق ثلثها احد في الثا في طهارة تميز الاشكال وان كان اعتبار فعلية
 الاستيطان ودرام لا ينجح من رجاء انه في طهارة ثلثها العالي وقوله لدا صاير الصدوق في رتبة في

والقاضي والخلع الناصر الخراساني الى خلاف ما عليه الاكثر وهذا الاختلاف منهم من اعتبر
 عليه الاستيلاء منهم من اعتبر استيلا سنة اشر فكل سنة وهو الصدوق
 ومال اليه والدارك ولعله لصغير ابن بروج تسم والسند كذا عمار على ما صار اليه ولا والله
 المصنفه يدعي الاجماع وهو بصحة حماد وابن فضالين في مذهب الاكثر وكيف كان
 فلا احتياط لا يترك وان كان ما صار اليه الصدوق لا ينج من فرغ

والقاضي والخلع الناصر الخراساني الى خلاف ما عليه الاكثر وهذا الاختلاف منهم من اعتبر
 عليه الاستيلاء منهم من اعتبر استيلا سنة اشر فكل سنة وهو الصدوق
 ومال اليه والدارك ولعله لصغير ابن بروج تسم والسند كذا عمار على ما صار اليه ولا والله
 المصنفه يدعي الاجماع وهو بصحة حماد وابن فضالين في مذهب الاكثر وكيف كان
 فلا احتياط لا يترك وان كان ما صار اليه الصدوق لا ينج من فرغ

1890

090

1890

009

Received of the Treasurer of the
Board of Education the sum of
\$100.00 for the year 1890
and 1891

097

-20

551

في صلح الماشي

لا اشكال ولا شبهة ولا خلاف في سقوط
 اجزى الرباعية من الضرائف اليومية في السفر الجامع للشرائط الاربعة وكذا يقطع الزوال
 الاربعة اليومية وكذا يقطع بصوم شهر رمضان ولا يقطع بدخول ركعات الصبح في المغرب
 شيئا من السفر يقتضي التقصير في الصلوة والصوم في الجملة وقد ادعى عليه جماعة الاجماع
 ففي التذكرة اجمع المسلمون كافة على جواز قصر الترابعية لقوله تعالى واذا حضرتم في الارض
 الاية وقصر النبي صلى الله عليه وسلم في اسفاره حاجا وغاربا ولا خلاف بين المسلمين حتى لو جاز
 جواز القصر في السفر ثم قال يحمل القصر الصلوة والصوم اما الصلوة ففي الضرائف الصلوات
 الرباعية التي هي الظهرين والعشاء خاصة واما التوافل فوافل الظهرين والوترية مع الاراد
 في السفر في غير ذلك اجماعا والقصر في الترابعية يحذف الشطر الاخير فيصغر على الاولتين
 منها ولا يجوز التقصير عن ذلك اجماعا ولا يدخل للمغرب والصبح في القصر اجماعا
 ولا نه لم ينقل عنه القصر فيها وقال ايضا الشرائط في قصر الصلوة والصوم واحدة
 اجماعا لقوله تعالى اذا قصرتم او قصرتم واذا انطرت قصرتم الا في كثير السفر والصالح
 للجماع فيصوم فيهما ويصوم في الصلوة وفي الذكوى يحمل القصر الترابعية من الصلوة
 الجنس اذا كان اداها في السفر بالاجماع والاية ودوى عبداثة عن ابن عبد الله
 قال الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيئا الا المغرب فركعتان قال
 ايضا لا فرق بين الصوم والصلوة في الشرائط والاحكام لقوله تعالى اذا قصرتم الا في الواجب
 الاربعة فيجب اتمام الصلوة والصوم وفي الترويض يجب التقصير في الترابعية
 باسقاط التركعتين الاخيرتين ههنا خاصة دون الثانية والدلالة بالاجماع وقول
 الصادق عليه السلام الصلوة في السفر مقتضى التقصير والصلوة
 والصوم مسافرا خاصة فليس مطلق السفر مقتضا له في ذلك التقصير والزيادة اجمع العلماء
 كافة على ان المسافر بشرط في القصر انتهى ولا اشكال في ان المسافر اذا كانت ثمانية فرائض
 وجب التقصير في الصلوة والصوم وقد ورد المسافر المقتصر للقصر بذلك في النكاح
 والغنية والانتقاء والمراحم والبصرة والارشاد والتحرير والفعل عدولك والذكرى

والدروسين والجعفرين والزوسن والزوسنة والذخيرة والكفاية وحكاية في التفسير
 والحمد فيما ذكرناه امور الاقل ظهور اتفاق الاصحاب وقد صرح به جماعة فنفى
 ما انفردت به الامامية تحديد هذا السفر الذي يجب فيه التقصير في القطر بريدنا
 والبريد اربعة فراسخ والفرسخ ثلثة اميال فكانت المسافة اربعة وعشرين ميلا
 والمحبة في ذلك اجماع المطامعة وفي الغيبة يتم من كان سفره اقل من بريدنا وهذا
 ثمانية فراسخ والفرسخ ثلثة اميال والميل ثلثة آلاف ذراع بدليل اجماع الطائفة
 وفي الذخيرة العشرة في ثمانية فراسخ قلو قصدا فلم يخرج المفضل جماعة لاهلا
 عندنا في وجوب التقصير في الثانية في الذخيرة ذهب علمانا اجمع الى ان النص تحت
 مسير يوم تام بريدان ثمانية فراسخ اربعة وعشرين ميلا حكمي ذلك عنهم جماعة وفي
 ذهب علمانا لا خلاف بينهم الى ان القصر تحت في مسيرة يوم تام ثمانية فراسخ اربعة وعشرين
 الثاني ما بينك بين السيدان في الاعتقاد والغيبة نقالا ان الله تعالى يقول فرض الصيام
 على المسافر بكونه مسافرا في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ولا
 خلاف بين الاصفهاني في ان كل سفر يعطى فرض الصيام ويخص في الاقطار فهو يقصر في
 تقصير المصوفة واذا كان الله تعالى قد علم ذلك في الآية باسم السفر فيما لو المسافة التي جعل
 بالسفر بها فيجب ان يكون الحكم بما جاء ولا يلزم ذلك ادنى ما انقطع عليه هذا الرقيم
 من فرسخ او ميل لان النظر يقتضي ذلك لو معه الدليل لكن الدليل والاجماع اسقط
 اعتبار ذلك ولم يقطر فيما اعتبرناه من المسافة وهو داخل تحت الاسم الثالث حله من
 الاختيار منها خبر سمعته الذي عد من الموتى قال سألته عن المسافر في كم مضى
 قال في مسيرة يوم وذلك بريدان وهما ثمانية فراسخ ومنها ما اشار اليه بعض فقال في
 في سيد معتبر عن الفضل بن شاذان عن الرضا ع انه قال وانما وجب التقصير في ثمانية
 فراسخ لا اقل من ذلك ولا اكثر لان ثمانية فراسخ مسيرة يوم للعاقل والمتواكل والانتقال
 فوجب التقصير في مسيرة يوم ولو لم يجب في مسيرة يوم لما وجب في مسيرة سنة لان كل
 يوم يكون بعد هذا اليوم فانما هو نظير هذا اليوم ولو لم يجب في هذا اليوم لما وجب في نظيره

التقصير

ومها

وفيها خبر العيص بن القاسم عن ابي عبد الله في التقصير اربعة وعشرين ميلا يكون ثمانية
 فراسخ قال في غيره هو حن او موثق عند ذلك مما ياتي اليه الاشارة فيبقى التفسير على امور
 اعلم ان كل فرسخ ثلثة اميال كما في الاعتقاد والغيبة والمعتبر والذخيرة والدروسين والذخيرة
 والجعفرين والزوسنة والزوسن والتفصيل والكفاية والمدارك وصحيح البحرين وقد اجمعت
 على جماعة الاتفاق في المعتبر والذخيرة والفرسخ ثلثة اميال اتفاقا وفي المدارك وفي
 الاثني عشر اتفاق العلماء على ان الفرسخ ثلثة اميال وهو مروي في عدة اخبار وفي الكفاية
 الاتفاق واقع على ان الفرسخ ثلثة اميال وفي التفصيل والفرسخ مع اهل اللغة ثلثة اميال
 وفي المحكي عن الارجمي الفرسخ عند الكل ثلثة اميال الثاني ذكر دليل نصرت منها
 انه ثلثة آلاف ذراع وهو الغيبة فانه قال الميل ثلثة آلاف ذراع بدليل اجماع الطائفة
 وهو ضعيف لعدم شاهد عليه مع ان معظم اهل اللغة والاصحاب على خلاف ذلك لا يفت
 اليه ومنها انه ثلثة آلاف وخمسة مائة ذراع قال في المعتبر هو في بعض اخبار اهل البيت
 وفي كونه هو في بعض الروايات وفي الذخيرة في كونه ثلثة آلاف وخمسة مائة
 وهذا ايضا ضعيف لضعف سند الرواية وعدم عامل بها من الاصحاب ومنهم من قال لما
 حكمي عن اهل اللغة ومنها انه الف وخمسة مائة ذراع قال في كونه ووجهه والكفاية براه
 ابن بابويه مرسل عن الصادق ع انه يمتد وهو ايضا ضعيف لما بيناه في تصحيح التفسير
 الثاني وقد صرح في كونه والذخيرة والكفاية بان الزاوية مائة وثمانون ذراعا
 بالف وخمسة مائة وحملها على الرواية وان ثلثة الاف وخمسة مائة مائة ثلثة الاف
 في الرواية واسا الى من حسنه الى السهر ومنها انه قد روي عن الارض قيدها بالمترو
 في سن وغيره ويظهر من جملة انه المعنى اللغوي ففي النافع الميل اربعة آلاف ذراع تعريلا
 على المشهور من الناس او قد روي عن الارض تعريلا على الوضع وفي المعتبر الميل اربعة
 الاف ذراع وقال اهل اللغة قد روي عن الارض لنا ان المسافة تقاس بمسيرة اليوم الاويل
 بالسير العادي وذلك يشهد لما قلناه ولان الوضع اللغوي يقارب ما قلناه فكان المصنف
 اولى وفي الذخيرة الميل اربعة ذراع لان المسافة تقاس بمسيرة اليوم لا بالسير العادي

وهو مناسب ما قلناه وكذا الوقوع اللغوي وفي الذكرى كل ميل اربعة آلاف ذراع وقد
 اهل اللغة الميل بقدر مد البصر من الارض المستوية وفي التقيح اختلف في الميل اللغة
 والعرف اما اللغة فذكر صاحب القاموس انه قد رقت البصر من الارض المستوية عن ابن
 الكيت واما العرف فاربعة آلاف ذراع والمعم ذكر القديسين وقدم العرف على اللغوي
 لعدمه عليه عند المعاصرين لما قرب في الاصول وفي الذخيرة المذكورة في كلام اهل اللغة
 انه مد البصر من الارض وفي مجمع البحرين الميل صاخر مقداره مد البصر او اربعة آلاف
 ذراع بناء على ان الفريخ اثنان عشر ألف ذراع وفي المغرب في الكلام العرف مقداره مد البصر وفي
 عن العرف في الميل بالكثر في كلام العرب مقداره مد البصر من الارض انتهى ويظهر من بعض الاقوال
 اعتبار هذا التفسير كالتفسير الاخر وكما يراه احدهما ففي اشراف الميل اربعة آلاف ذراع
 بذراع اليد تعين لا يلا المشهور بين الناس او مد البصر وفي الذخيرة والميل اربعة آلاف
 ذراع او مد البصر في الارض المستوية انتهى واعلم انه قال في ك وجبته والكفاية ضبط
 مد البصر في الارض بانه ما يتميز به الفارس من الراحل للمصر المتوسط انتهى والظاهر
 انها اشار الى ما في ذلك فانه قال مد البصر من النظر المتوسط بحيث يميز الفارس من
 الراحل انتهى ومنها انه اربعة آلاف ذراع وهو للسراير والمعبور والتعريف والتذكير
 والذكرى والمجهرية والقرضه والقرض وفي المقاصد العلية المشهور بالميل اربعة
 آلاف ذراع بل وينقاد من المدارك والذخيرة والكفاية انه مذهب الاصحاب فان
 فيها قطع الاصحاب بان قدره اربعة آلاف ذراع انتهى وحكي هذا عن غيرهم ايضاً ففي ك
 الكفاية في كلام بعض اهل اللغة دلالة عليه وفي الذخيرة وك قال في القاموس الميل
 قدر مد البصر وصار بين المفاخر او مسافة من الارض تعرجة بلا جهل ومائة الف اصبع الا ان
 الاثني عشر الف ذراع اربعة آلاف ذراع بحسب اختلافهم في الفريخ هل هو تسعة آلاف ذراع
 القدماء او اثني عشر الف ذراع المحدثين وفي كلام بعض الاجلة قال الان هري الميل عند القدماء
 من اهل الهيئة ثلثة آلاف ذراع وعند المحدثين اربعة آلاف ذراع والخلاف لفظي فانهم
 انفقوا على ان قد اربعة ست وتسعون اصبع والاصبع سبع شعيرات بطن كل واحدة في

الارض ولكن القدماء يقولون الذراع اثنان وثلاثون اصبعاً والمحدثون اربع وعشرون
 فاذن الميل على راي القدماء كل ذراع اثنين وثلاثين كان المتحصل ثلثة آلاف ذراع وان
 قدر على راي المحدثين اربعا وعشرين كان المتحصل اربعة آلاف ذراع في الترياق وراه
 الخالي الى بعض اللغويين وفي القاموس دلالة وعرفه الى المحدثين الارض في احدى قوت
 بدعوى اجماعهم عليه في ك انه مقطوع بين الاصحاب وفي غيره لا خلاف فيه بينهم
 يعرف انتهى وعندى ان هذا التفسير اولى من الكل واعلم انه صرح في بيع والتحسين باب
 المدا من الذراع ذراع اليد وفي الكفاية المراد الذراع الشري وفي الترياق الميل اربعة آلاف
 ذراع بذراع الاسود وهو الذراع الذي وضعه المأمون لذرع الباب وصاخر البناء
 ثم قال والذراع اربعة وعشرون اصبعاً وصرح بان اربعة وعشرون اصبعاً في الشرايع والقواعد
 والتحسين والتذكير وكفى والتقيح ومن المقاصد العلية وفي ك وجبته اما تقدير
 بالاصابع فالنحويل فيه على الاعتب واعلم انه قال في ك بعد الاشارة الى التقدير المذكور
 بغير تب قبضات بالاصابع المقصودة المنفردة عن الاصابع من سري الخلفه ثم اعلم
 قال في ك وفي وصفه والفاضل العلية والتقيح كل اصبع سبع شعيرات ويراد في
 المقاصد العلية وصفه وض صيلا ان صفات بالسطح الاكبر وحكي فيها وفي ك وفي القول
 بانست شعيرات عن بعض قال في ك وفي لعل الاختلاف بسبب اختلافها ثم اعلم
 ايضا انه قال في التقيح وكفى وصفه وك والذخيرة ان كل شعيرة سبع شعيرات
 من شعر البرذون وقيلك بالوسط في وصفه ومن المقاصد العلية الثالث قد ظهر مما ذكرنا
 ان المقاصد اربعة وعشرون صيلا وهذا يهتد في المعبر والنافع والشرايع والتحسين
 وغيرها وفي المعبر انه مذهب علماء اجمع وفي الترياق عليه اجماعاً وعل عليه في
 تزيارته وتجدد من سلم الذي وصفه في ك والذخيرة بالصحة قد سافر رسول الله ص
 الى ذي حب وهي مائة يوم الى المدينة يكون اليها سبيل اربعة وعشرون صيلا
 فصره واضطره وصار بسنة وخبر عبيد الله بن يحيى الكاهلي الذي وصف بالحن
 قال سمعت ابا عبد الله ع يقول في البصير في الصلوة قال يريد في يريد اربعة وعشرون

والمقاصد العلية

مبلا ويظهر فما ذكرناه ان المسافة برهان فان البريد اربعة فراسخ كما صرح به في
 وادعى عليه الاجماع وصرح به ايضا في مجمع البحرين فقال البريد باضع عن ورك فيقل
 اربعة فراسخ انتهى مبلا وروى في نسخة سنة اصيل والمتنوع الذي عليه العمل
 خلافاً انتهى وقد جدها بذلك في بيع وك وخبرة والكفاية وعراه في ك وخبره الى
 علمنا ويدل عليه خبر ابي ايوب الذي وصفه في ك وخبره وغيرهما بالتحفة عن
 ابي عبد الله ثم قال سألته عن القيس فقال في بريد بن اوبياض يوم وخبر ابي
 بصير الذي وصفه في خبره وغيره بالتحفة قال قلت لابي عبد الله في ك يقصر
 الرجل قال في بياض يوم اوبيد بن رباح قال يعارض ما ذكر خبر ابي بصير الذي
 وصف بالتحفة عن الصادق قال سألته عن الرجل يريه القيس كم يقصر قال في ثلثة
 برده لا نقول هذه الرواية لا يصلح للمعارضه من وجوه الرابع كوقوع الاول من
 المسافة المذكورة ولم يحصل كالمطلقة اي ولو بالتحقيق بالزوج لم يقصر بل يتم كافي
 الغيبة والتدكره وغيرهما بل هو صحيح عليه كاصحاته الخافس النهر كما نرى في
 في البحر ويبلغ المسافة قصر وان كان وبما قطعها في ساعته كافي انتهى والتدكره والملا
 والترياض وفي الاول لا يعرف فيه خلافاً واخرج عليه في كوة بان الاعتبار بالمسافة
 لا بالمدى وهو جيد السادس صرح في التوضيح والترديد بان مبدأ التقدير من
 آخر العجالة في البلد المستدل فادون ومن آخر محلته من البلد المتبع وراى في الاول
 فقال والمرجع في ذلك العرف وصرح في الدخيرة وغيره بان ما ذكر في الكتابين
 وكثر غير واحد من الاصحاب ثم قال في الاول ولم اطلع على دليل ولا يبعد ان يكون
 مبدأ التقدير مبدأ سحر انتهى واخرج طر في الترياض على ان مبدأ التقدير من آخر
 العجالة في المستدل بالبناء فقال وذكر جماعة ان مبدأ التقدير من آخر خط في
 المستدل وأخر محلته في المتبع ولا ريب في الاول لكونه المبداً من الخلاف
 الفتوى والنص ولعل الوجه في الثاني عدم تبادله عن الاطلاق في جميع الى
 المبداً ورويه ولكن الاطلاق التحديد بأخر المحل شكل بل ينبغي تقييده بما اذا وافي

آخر البرهان

آخر البرهان المعدل تقديره فاقبل هذا انتهى وعندى ان ما مال اليه في الدخيرة في مقابلة
 لكونه المبداً في رفعه عن عدم ورود نص بما ذكره الجاهل من التفصيل ولكن الاعتبار بما
 لا ينبغي تركه لا اشكال ولا شبهة في ثبوت المسافة الموجبة للقصر بالاعتبار بمبدأ
 للعلم بها كما صرح به في كوى وك والكفاية والترياض وكذا ثبت بكما يفيد العلم بها كما ذكر
 ومنه الشياخ المفيد للعلم بها كما صرح به في كوى وك والدخيرة والترياض وهل ثبت بالبيان المفيد
 للقطع ولا ينبغي اشكال ويظهر من المقاصد العلية والتردد الاول ففي الاول ثبت ذلك
 بالاعتبار منه وفي الثاني الظاهر ان الشياخ المتأخر للعلم بمبداً لا ينبغي بل بما كان انتهى
 انقول عليه عند الجاهل مع احتمال عدم وقوعها فالتا اصل على المتيقن انتهى وعندى
 ان المقصد من هذا الاحتمال للاصل اليقين عن المعارض ويظهر من الدخيرة التوقف
 في محله ومن ذلك ايضا خبر الواحد المحضوف بالقرائن القطعية واما خبر العدل الواحد
 الذي لا يقيد العلم فلا يثبت به وان افاد الظن المتأخر له للاصل والعموم المانعة عن
 العمل فيها العلم وقد صرح بالتميز في كوى وك ولكنها احتمل الشوب به فلا يجعل ذلك
 من باب الرواية لا من باب اليقظة لا يقال الاصل محبة خبر العدل للعموم مع قوله تعالى
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا لا تأمنوا لانهن الاصل المذكور والاية الشريفة لا ينهض
 لا يمانية لما بيناه في الوسائل والدروس والذكرى والتردد واما شهادة العالين
 فثبت بها ذلك كما صرح به في التذكرة والأرشاد والمعتبر والمعتبرية والدروس
 والذكرى والتوضيح والمقاصد العلية والمدارك والترياض ويظهر من الدخيرة المنا
 في ذلك فانه قال لو شهد عدلا في على بلوغ المسافة وجب العمل به على ما صرح به
 الاصحاب ثم احداً خالف فيه الا ان اثبات المحبة عليه اشكال لولا اعلم بضابطه
 عن شهادة العدلين متبعة كلية انتهى وليست في محلها نظير الاتفاق على العمل كما اعتبر
 به ولما تقدم اليه الاشارة في بحث صلة الكسوف وينبغي التفتت على امور الاول هل
 يشهد ان يكون مستند الشاهد من الاعتبار ويكفي ما يفيد العلم مطلقاً ولو كان الشياخ
 المفيد له اشكال والتحقيق ان يقال ان اكتفى في مستند الشاهد بالعلم مطلقاً فالمفيد هنا

الأخرى وإن شرطنا فيه العجز فنحن اغترطنا هذا التكاليف من الأصل ونفسه هنا وكيف كان فإما
 الاغترط هنا بالجمع بين القصر والتمام أولى التكاليف حيث يتبادر إلى الذهن أن لا ضرورة له ولا
 مضطرات كما صرح به في من الثالث هل ثبت بالشهادة على الشهادة أو لا لم احدا حاشية
 على هذا ولا دليلا على الأول الرابع إذا ثبت عند الحاكم الشرعي بالعلم أو بالبينة وحكم
 فهل يفقد حكمه هنا كما في غيره أو لا الأقرب أن لا يفقد للأصل السليم عن المعارض ويجوز
 وعلى البينة كالمكلف كما في هلال شهر رمضان وسؤال هذا هو الظاهر من صريح
 الاعتماد على البينة هنا وقد صرح به في التوضيح قال لا يثبت في البينة عند الحاكم
 وحكم بشهادتهما بل يكفي في جواز العمل بقولهما سماع المكلف وإن كان حكم البينة من وظائف
 الحاكم فكذلكها وشهد البينة بالجلال بالحبس إلى القوم والأطراف والبينة بطولع القوم
 القليل حيث لا طريق له إلى العلم واشتباؤه ذلك وهذا العمل من اللوازم المكلف في كلامهم
 وانما بطولع بين المقامين لا يخرج من خفاء ما عني الخامس لو تعارضت البينتان فشهدت
 احدهما بالمانعة وأخرى بعد ما طعن في المعتبرة وكذا وجوب القصر قال في كونه
 علامة الأثبات وقال في كونه لأن شهادة البينة غير مسموعة وفي التوضيح لو تعارضت
 البينتان في بلوغ الممانعة وعدمها ففي ترجيح البينتين أحدهما تقدم بینه البينة وانفردا
 الأصل من عدم البلوغ وبقاء الصلوة على التمام والأخرى تقدم بینه الأثبات لأن شهادته
 البينة غير مسموعة ولجواز بناء الناحية على الأصل بخلاف المينة فإن طرعا لا يكون
 إلا بالاعتبار الموجب لدرجته وجهي ومعه وهذا يتم مع إطلاق البينتين أما لو كانت
 البينة متضمنة للأثبات كدعوى الاعتقاد وسن القصص انتهى الوجها الموجبا للترجيح
 الأثبات وتحقق التعارض ولكن لا يفرض تقدم بینه الأثبات وكذا التهديد ويمكن
 تنزيله على الإطلاق كما يظهر من تعليلهم أما مع محذور التعارض كما مثله فممكن القول
 باطرادها والرجوع إلى الأصل وهو التمام أو مراعات الاعتبارات لاستحالة الترجيح
 من غير بينة وقد صرحنا إلى هذا التفصيل في كونه في الذخيرة ما قبل هنا من حكم تعارض
 البينتين لا يرجع إلى أمر يصح للتعويل عليه لفقد النص وضعفه الاعتماد على الترجيح

الاعتبارية انتهى ومراعات الاعتبارات هنا بما تقدم اليه بالإشارة أولى واعلم أنه قال في من
 ذلك وتعلق بكل من البينتين حكم ما يفقد فيقصر المنيب ويتم الثاني وهو جواز التماس
 قال في التوضيح لو تعارض البينة والبينة فإن أقاد الشياخ العلم قدم وإن تأخره في
 الترجيح احتمال ويمكن ما إذا هما البينتين والمعتمد عندي تقدم البينة في
 الثاني وإنما في الأول فلا إشكال في تقدم الشاع ثم قال أما خبر الواحد فإما
 مقدمان عليه ولو قلنا بجواز العمل به انتهى والمعتمد عندي تقدم البينة السابع لا
 يطلق الظن وإن تأخر العلم الأصل عدم حجية الظن في الوضعات وحده في من
 الثبوت يطلق الظن قال انه من طاعة العمل في كثير من العبادات انتهى وضعفه ظاهر الثامن
 لو شك في الممانعة ولم يتمكن من الأسباب المثبتة لها وجب الاتمام عليه كالمخرج
 به في المعتبرة وكذا والتحريم والارشاد وكذا في وسن والكفارة والذخيرة و
 الرياض وفيه اختلاف فيه عرفه وفي الذخيرة هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب
 ولم اطلع على خلافه في كلامهم وفي الكفارة قطع به الأصحاب انتهى وأجيب عليه في
 المعتبرة وكذا ومن والرياض مسألة وجوب التمام وإصالة عدم البلوغ وقال في الذخيرة
 وفيها ضعف ثم قال ويمكن أن يستدل عليه بقول أبي جعفر في صحيحه زارده
 لا ينقض اليقين بالشك إني بناء على أن حكم الاتمام كان ثابتا مستمرا وتعارض الشك في
 حصول السبب الموجب للقصر والآية فإن حكم التفسير على غيرها على شرط التعارض في
 الأرض وتوقف حكم الشرط على العلم بالشرط لأن التكليف إنما يتحقق عند تحقق
 الشرط فالشك في تحقق الشرط يستلزم الشك في التكليف فينبغي لإصالة عدم
 وفيه أن غاية ما يستفاد من ذلك عدم استفادة تكليف التفسير بالبينة البينين
 من الأدلة أنه ينبغي فيها اشتقاء تكليف التفسير أو سبب تكليف الاتمام والاستدلال
 بالخبر أيضا لا يفسد عن الممانعة بالكيفية ولكن لا يبعد استناد اليه انتهى وهكذا
 يجب عليه الاعتقاد مع الشك فيها حيث يمكنه أو يجوز له الاعتماد على الأصل
 مطلقا وتوقف فيه الرياض وكذا في كونه وقال مسألة أصالة الجواز وتوقف التماس

عليه ودرج في الكفاية والذخيرة الثاني وقال لأن الواجب عليه التقصير بشرط العلم
لا مطلقا فيكون الواجب عليه شرط وطا ومقدم الواجب المشروط ليس بواجب انما
ويظهر من كل ان هذا محتمل للاصحاب حيث قال الخلاق الشك وجوب الاستمرار
على التمام في كلامهم يشمل من تقدم معه على الاعتبار وغيره ومقتضاه انه لا يجب
الاعتبار بل يقتضي على التمام الى ان يتحقق وجهه الغل بالاقول المتقدم
يضم اليها اصله برأيه الزمة من وجوب التقدير ويحتمل الوجوب حيث يمكن
التعيين بفعل الواجب عليه انما وعندى ما اختلفا في الزمته هو المعقول
من المصالح اليه ولأن الاعتبار غالبا لا يخرج عن وجوب ولا يتم بعد من احد
من المسلمين اعتبارا مائة ولا تكون واجبا لودبه رواية ولعموم ما دل على صحة
الاستصحاب وظهور الاتفاق على انه لا يشترط في القول به في الموضوعات الخمسة
عن الواقع وقد مر منه ولذا لا يجب في العمل باصالة الطهارة واصالة بقا واستعمال
الزمن بالدين ومحو ذلك من موارد الاستصحاب الخمسة عن الواقع فلو سلم
فقد اعدا وصرح في الرياض بانه بعيد ولو ظهر انه ماض قال لانه فاض التمام ولم يأت
به وما الى بهم بزمه وهو جيد لو كان للبلد طريقا ن احدها ماض دون
الأخر فان سلك الابدع عزم او نحو ذلك قصر كما صرح به في الشرايع والقواعد والتعدي
ولف وكوه وكوي والمجبرية والمقاصد العلية والرياض والظاهر انه كما اختلف فيه
وقد صرح بدعوى الاجماع عليه في كوه وكه والذخيرة والرياض قال في كوه لوجود
وهو مصلوك المسافة انما والتقصر يجب في الطريق وفي البلد وان سلكه كجر والتقصير
قصر ايضا كما ساقى كما صرح في الشرايع والقواعد والتعدي والتذكير وللف والذكوي
والمجبرية والمقاصد العلية ولكه وكه والذخيرة والرياض وادعى عليه الشهرة في
والذخيرة وفي كوه فيصرح عندنا لانه سفر مباح فيرض فيه كما لو كان فيه عرض
واستند الى هذه الجهة في كوي وكه وفي ذلك فيصرح لوجود المقصود وفي الذخيرة
فيصرح لاطلاق الادة وفي لف لنا انه قد وجد المقصود التقصير وانقضى المانع

فيجب

فيجب انصراما وجود المقصود لانه ماض شغل بزمه بالمجبرية فيجب عليه التقصير
واما انما وانما فان البينة ذلك الطريق لا عرض سوى التقصير امر مباح وكل
سفر مباح موجب التقصير وانقضى عنه وجهه الفرج فيمكن فيه وفي كوي عن القاضى القول
بانه يصرح لانه لا لاهي يصيد وانه عيب فيكون ضمه اليه وهو ضعيف كما صرح به
في غيره وكه والرياض وفي لف الجواب المنع من المتقدمين انما ثم انه كما يجب عليه
هنا كما يجب التقصير في كل سفر مباح لا يقصد به الا التقصير كما صرح به في لك والمقاصد
العلية والرياض وادعى في الثاني انه اشهر القولين وفي الثالث انه مقتضى اطلاق التقصير
والفردى وان سلك الاخر فان لم يحصل المسافة اصلا كما لو سلك ما هو عليه فلا شيء
ورجع منه او قام في ذلك الموضع عشرة ايام اتم كما صرح به في القواعد وكوه وكوي ولكه
والرياض لانما شرط التقصير وهو المسافة ولو سلك الاقرب وقصد الرجوع بالاع
فكان في الذخيرة فالذي ذكره غير واحد من الاصحاب انه يتم لانه لم يقصد الا المسافة
المقصد التام لا حكمه قبل الشروع فيه وفي فيه تأمل فانه ماض على المسافة ولا يلتزم في ذلك
والعهد وهو محل التأمل انما واعلم ان مقتضى كلام الاصحاب عدم الفرق في الاقرب
بين ان يكون قريبا من حد التقصير في الغاية او لا يأس به بشرط في
انصر كون المسافة المشطوبة مقصورة يقصد واحد وقد صرح باشتراط ذلك في النافع
والشرايع والمقبر والقواعد والتذكير والارشاد والتعدي والتبصرة والذكوي والتعدي
وكوي والتعدي والمقاصد العلية ولكه وكه والكفاية والرياض وطرح وجوه الاول
ظهور الاتفاق عليه كما اشار اليه جماعة من المعبرين على ذلك فتوى العلماء وفي المدارس
اجمع العلماء فانه على انه يقصر في التقصير قصد المسافة وفي الذخيرة هذا والظاهر ان هذا
الحكم اجابى بين الاصحاب بل العلماء كانه كما حكى عنهم وفي الرياض يدل على ذلك
والاجماع الثاني ما بينك في التذكير وكوي فقال لان السفر باعرا في العبادات تأتى
فيه النية كما يقصر في العبادات انما وينظر الثالث ما بينك في كوي فقال ولان المقصود
السفر الى ماضه هو غير معلوم هنا فلا يترك لاطل المعلوم من انما بالعبادة انما وفيه

فيجب

نظر الثالث ما تمك به في كرى فقال ولان المقدر ان يما في وهو غير معلوم هنا
فلا يتك لاجله المعلوم من اتمام العبادة انتهى وفيه نظر الرابع ما تمك به في كرى فقال
ويدل على اعتبار هذا الشرط ان اعتبار المسافة انما يتحقق باحد من اقسامها واما قطعها
اجمع والثاني غير مقيد اجماعا فيثبت الاول انتهى وفيه نظر الخامس ان الاصل وجوب الاتمام
خرج بعض القصور عنه بالذليل والاولى على خروج صورة عدم القصد فيبقى صدوره
تحت الاصل واما اطلاق ما دل على لزوم القصد في السفر فعلى تقدير تسليمه فلا يضر في الا
الى الغالب وهو السفر مع القصد السادس ما تمك به في كرى ومن الذخيرة في خبره
عن الرضا في الرجل يريد ان يلحق رجلا على لاس ميل فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهر وان
قال لا يقدر ولا يقدر لا يلزم به السفر ثمانية فراسخ واما خرج ليلحق فليحق ناحية فنادى به
السبح الى الموضع الذي بلغه قال في الذخيرة ولا سفر الا في طريق الترابية بعد كونها
مقبولة عند الاصحاب معروفا بها عندهم وينبغي ان يسميها امور الاول يلزم بها كونها
ان لا يقصد من قصد ما دون المسافة ثم قصد مثل ذلك وهكذا الى ان بلغ المسافة وما زاد
فما كان صرح به في المنايع والشرائع والمصبر والتعريض والتذكير وغيرها وكذا يلزم ان لا
يقصر الحاتم ويتم وان تجاوز المسافة كما صرح به في التذكير والتعريض والارشاد والقول
وسن وكري والحجفيرة ومن المقاصد العلية والكفاية والذخيرة لانه لم يقصد
لان عبارته عن الذي لا يدري ان يتوجه وليس له مقصد خاص بل بلغ المسافة كما صرح
به في من والمقاصد العلية وكذا يلزم ان يتم التمام في السيرة اذا سارت به ثمانية
فراسخ وسار به ثمانية ثمانية فراسخ من غير اخبار ونحوه لانه انما في اطلاق في
الشرائع والارشاد والقواعد وكري وسن والحجفيرة ومن المقاصد العلية
والكفاية ان طالب الابن يتم ولا يقصر وكذا اطلق ذلك في التعريض وكري وبيع بالنسبة
الى طالب الغريم وكذا اطلق ذلك في بيع والتعريض بالنسبة الى طالب الدابة النادرة
وفيها نظر بل التحقيق ان يقال ان هو لا ان علم ان مقصودهم لا يحصل فيادون
المسافة قصدوها فلا اشكال في لزوم القصد عليهم وان لم يعلموا ذلك وجوبه والظفر

ولم يقصدوها يتحقق بلا اشكال ومن المعلوم ان مراد المطلقين هذه الصورة وكذا
المبادىء من الاطلاق لم يقصدوها بما يدل عليها وقد نبه على هذا التفصيل في من والمقاصد
العلية وهو مرعي بالنسبة الى المستقبل المسافر ومن يقصد حاجته مشروطة في سفره
وقد نبه عليه بالنسبة الى المستقبل في كرى ومنه وصلى في شرط في تحقق قصد
المسافة ولم يغيرهم العلم ببلوغ المسافة او يتحقق مع الظن المعادى بذلك الا قرب
الاحتمال كما يظهر من كرى والمقاصد العلية وصلى ذلك انما هو لان المسافة انما هي
التي يجرى العلم بذلك كما لا يخفى واما لو لم يعلم ببلوغ فلا يتحقق القصد قطعا
وكذلك في صورة الظن العادى بعدم بل يتحقق في عدم تحقق القصد في صورة الشك
وبالمجمل قصد المسافة وعدمه امران متباينان يفهمهما كل مائل ولا يرجع بينهما الى الشك
وعنده غير الوجدان فلا اشكال فيها ولو فرض حصول الشك فيها فافظاها عدمه
وجوب القصر بل يجب الاتمام لان الشك في الشرط يوجب الشك في الشرط ومنه
الثالث لا يشترط في القصد ان يكون بالاستقلال بل يحصل بالنسبة قطعا والثاني
يقصر المسافر كما في كرى وكري والحجفيرة والمقاصد العلية ومنه ومن الذخيرة والكفاية
والرياض والظاهر انه لما اطلاق فيه فيقصر استخاص باعتبار القصد الذي منتهى العبد
مع سيده كما في كرى وهي الذكري والذكوري ومنه ومنه والكفاية والرياض
ومنهم الحاتم مع محمد ومنه كما في المقاصد والذخيرة والكفاية ومنهم الولد مع والده كما
في كرى وكري ومنه ومن المقاصد العلية ومنهم الاسير في احدى المشركين كما في كرى
ولك والمقاصد العلية والذخيرة والكفاية والرياض ومنهم المأخوذ ظملا كما في كرى
ولك ومن المقاصد العلية ومنهم الصديق السامع كما في الحجفيرة ومنهم الزوجه
كما في كرى وكري ومنه ومن المقاصد العلية والذخيرة والكفاية ويتوقف تحقق
قصدهم على علمهم بحجم المسافر بالضرر الموجب للتقصير كما صرح به في كرى وكري ومنه
والمقاصد العلية والذخيرة والكفاية فان لم يعلموا بذلك لم يتوقفوا كما صرح به في كرى
وكري قال فيه لا يشترط احياؤهم وانما سفرهم بسفر غيرهم فاذا قصد هؤلاء الرجوع حتى

تكون لم يتحقق قصد الصبر منهم كما صرح به في كونه وكري وضمه وضم والمقاصد العلية وعكاه
في كونه من العلامة وقيد فيه وفي ضمه وضم والمقاصد العلية بصورة ظهورها
التي يمكن من الرجوع وإمكانه عادة فلا يقدح في تحقق القصد تجوز العلق والطلاق
للعبد والزوجة مثلاً وإنما يرجح ما في خلاصه إذا لم يستند إلى إرادة وبالجملة لا إشكال
والاشبه في إمكان تحقق القصد من هؤلاء وإن كانوا تابعين ولا يمنع منه التابعية
فثبت تحقق يجب عليهم التقصير وكذلك المكروه على الضرر وإذا لم يتحقق فيه القصد
المزبور فحكم في الكفاية والذخيرة عن جماعة أنهم يقصرون أيضاً فقال قد صرح جماعة
من الأصحاب بأنهم يقصرون وإن قصدوا الرجوع بعد زوال المذنب عنهم بل كلام
هم في غير كون ذلك اتفاقاً عند الأصحاب والحكم بذلك لا يخرج من أشكال انتهى والآراء
عندنا أنهم حرم ثبوت الزايع السامع إذا تخلص وأراد الرجوع فيقصراً إذا بلغ المسافة
كما صرح به في المعتبر وقال وعلى ذلك فتوى العلماء وفي الترياق نعم يقصر في الرجوع
إذا بلغ مسافة إجماعاً لموصول الشرط وخصوصاً الموقوفين الرجل يخرج في حاجة
له وهو لا يريد الصبر فيضئ في ذلك فينهاي به المضي حتى يفي به غاية
فراخه كيف يصح في صلوة قال يقصر ولا يتم الصلوة حتى يرجع إلى منزله
والمراد يقصر في جمعه قطعاً كما أن المراد بالموقوف الآخر من الرجل يخرج في حاجة
فراخه وإلى قربه فينزل فيها ثم يخرج منها حتى فراخه أخرى أو ستة فراخه لا
يجوز ذلك ثم ينزل في ذلك الموضع قال لا يكون مسافراً حتى يرجع من منزله
أو قريته ثمانية فراخه فليتم الصلوة إلا تمام في الذهاب خاصة الخاص هل يشترط
في قصد المسافة العلم بكونها مسافة أو يكفي مجرد قصد لها ولو علم أنها لسبب عيانية
ثم بين خلاصة من قصد مسافة يقفها لسبب المسافة المعتبر شرعاً ثم بين خلاصة
بعد انكشاف الخطأ صرح جماعة بالأمن ففي من لو علم في أثناء السفر المسافة قصر
هل يشترط كون ما بقي مسافة أو يكفي كون الجميع مسافة تعمل الأول لعدم قصد
المسافة فيما سبق وهو أحد الشرط فيكون بمنزلة المتردد في السفر إلى المسافة كطالب

الآن ونضعف أن المقصد معلوم وأما المجهول فقد دونه فماذا علم في الألباء كشف عن كونه قد
قصد المسافة فثبت القصر مع بلوغ الجميع وإن قصر الباقي عن مسافة وهو أخرى وفي المذلل
والرابط الآخر ما في الجوهل بلوغ المسافة ثم ظهر أن المقصد مسافة وجب التقصير إن قصد
الباقي عن مسافة ولا يجب إعادة مسافة ما قبل ذلك لأنها صلوة ما هو فيها فكانت نحو
انتهى وجميع ما ذكره وضمه عدم إعادة الصلوة جيد المأوس في شرط استمرار القصد
واستدانة كما صرح به في القواعد وكروه وكنى والعقوبة وكذا الترياق وفيه
لا خلاف فيه أجاب بل قيل أنه إجماع انتهى وربما يظهر من الكفاية والذخيرة أن الأقل في ذلك
قال اشترط الأصحاب الاستمرار القصد إلى انتهاء المسافة ونحوهم عند ذلك غير واضحة
عندنا انتهى وليس في عمله نعلي المختار لو قصد المسافة ثم رجع عن قصد ما إذا كان
بعد بلوغ المسافة فلا أثر له بل يجب عليه التقصير ما لم يحصل أحد القواطع وإن نوى
الرجوع قبل بلوغ المسافة ثم وكذا لو تردد عن مسافة الذهاب والرجوع وقد صرح
بجميع ذلك في كونه وبالذخيرة في ذلك المسافر الذي يجب عليه
التقصير إذا ورد ووصل ولمنه بالفعل الذي استولجته قبل الورود وستة أشهر
أتم الصلوة وإني بالقوم كما لو لم يكن مسافراً ولم يكن عن مسافة فيه عشرة أيام وكذا
في مسافة هذا وإذا نوى في مبداء مسيره الدخول في وطنه القروى فلا يقصر في الصلوة والقصر
بل بينهما في وطنه مطلقاً كما قلناه وكذا قبله إذا لم يكن مسافراً وكذا بعد إذا لم يكن كذلك وإن
كان يحصل المسافة منهم ما قبل الوطن المفروض كما صرح به في بيع والمعتبر والأشهاد
وكروه والتجريب وسن والمعتبر وضمه وكري والائتية والمقاصد العلية وضمه وكري
الترياق وغراه في كونه إلى علماً وفي من صرح بدعوى الإجماع عليه وفي كونه والترياق
لا خلاف فيه بين الأصحاب والكفاية لا أعلم من خالف في هذا الحكم انتهى سيأتي
من الأرومايد في عليه إنشاءه تعالى في شرط في السفر الذي يجب
التقصير في الصلوة والصوم أن يكون مسافراً كما شرعها في النهاية والمواسم والنافع
والشرائح والمعتبر والتبصرة والأشهاد والقواعد والتجريب والتذكرة واللاهية

والذكرى والدروس واللمعة والعقوبة وذلك ومن والقاصد العليين والروض المبارك
والذخيرة والكفاية والرياض والجليلة في فقه بني الاصحاب وطريقه وجود الاول وعنه
جماعة الاجماع وفقى الخلاف على ذلك ففي الذخيرة في جواز الفجر ابا حنيفة
علما وفي المعبر بشرط ان لا يكون الفجر معصية واجبا لان او صدق او ما حاو به قال
اكثر اهل العلم وفي الماركة هذا الشرط يجمع عليه بين الاصحاب كما نقله جماعة منهم المصنف
في المعبر والعلامة في جملة كتبته وفي الكفاية والذخيرة بشرط ابا حنيفة ولا خلاف في بين
الاصحاب في ان جواز الفجر بشرط في جواز التقصير وقد حكى اتفاق الاصحاب على
منهم الناصلان وفي الرياض بشرط ان يكون الفجر مباحا باجماعنا الظاهر المصريح
به في عبارة جماعة من الاستفاضات النافذة في ما عتق به في المعبر فقال لان الخطاب يومه
الى الصلوة وكانت اسفارهم صياحة فاذا لم يثبت الرخصة فيما خلف سفرهم انما كانت
ما عتق به في المعبر بقوله فقال لنا ان الرخصة اعانت على الفجر وفي التحصيل عرض الفجر
فالاذن له اعانت على المعصية الرابع الاضمار والكبرية منها ما عتق به في المعبر والمبارك
والذخيرة والرياض ووصفه فيما عتق المعبر من هذه الكتب بالتحقيق من غير غاري
مروان عن ابي عبد الله قال سمعته يقول من سافر قصر واقصر لان يكون سفره
في معصية ومنها ما عتق به في الذخيرة من غير ضرورة الذي استظهر فيه صحيحه
كما صرح بها بعض الاجلة عن مولانا الباقر قال سالت عن يخرج من اهله بالصغور
والنهار والكلام بغيره الليل والنيلتين والثلاث فعل بعض من صلواته لا بعض
قال اما خرج في طهر لا يقصر قلت الرجل لسبح احاده النعم واليومين في شهر رمضان
قال يقصر او يقصر فان ذلك حق عليه ومنها ما عتق به في المعبر والذخيرة من غير حماد
عنه عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل فمن اضطر غير باغ ولا عاد فاما
الباغى ياخذ القصد والعادي السارق الى ان قال ليس لها ان يقصر في الصلوة فيسافر
من الذخيرة اعتبارا وسند فانه قال وعنه حماد بن عمن في الصحيح باسناد وفيه محمد
يحيى الحسنه ولم يوثق في كتاب الرجال لكن كتاب برويه محمد بن ابي عمير وهذا

او رسول الله صلى الله عليه وسلم
او في طلب شخص او
في ضرب قوم من
المسلمين

على من حاله ثم ساق الرواية ثم قال وعنه حماد بن عمن بطريق آخر نحوه ومنها ما عتق
في ذلك والذخيرة والرياض وعد في الاخيرين من الموثق من غير حماد بن عمن قال سالت
ابا عبد الله عن الرجل يخرج الى الصيد فيقتل بهيمة قال نعم لا تملك من بيوتهم ومنها ما عتق
به في الماركة والذخيرة من غير ابي سعيد الخراساني قال دخلت على ابي الحسن الرضا عن
التقصير فقال لا حد لها وجب عليك التقصير لانك قصدت بهيمة وقال لا بأس وجب عليك التمام
لانك قصدت التمام ومنها ما عتق في الذخيرة من غير اسمعيل بن ابي زياد الذي وصف
بالضعف قال سبعة لا يقصرون الحائض ودور في حبائيه الى ان قال والرجل يطلب الصيد بهيمة
امور الدنيا والمعاد الذي يقطع السبل ومنها ما عتق به في الذخيرة من غير ابي بكر الذي
وصفه بالضعف قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يتصيد اليوم واليومين والثلاثة التقصير
الصلوة قال لا الا ان يشيع الرجل احاده من الذين فان القصد هو اطل لا يقصر الصلوة
قال يقصر اذا شيع احاده قال في الكتاب المذكور وعن ابن بكير يقصر باسناد وفيه ارسال نحوه
ما عتق به في الذخيرة فقال وعنه حماد بن محمد بن عمن ان القصد في الصحيح من بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله قال قلت له الرجل يخرج الى الصيد بسيوة يوم او يومين يقصر او يتم قال
ان يخرج لنوم عياله وليقصر وليقصر ومنها ما عتق به في الذخيرة فقال وعنه عبد العظيم
بن عبد الله الحسن عن ابي جعفر محمد بن علي الرضا في جملة حديث قال عبد العظيم نقلت ابي
رسول الله صلى الله عليه وسلم في معنى قوله عز وجل فمن اضطره قال العادي السارق والباغى الذي يحمي
انصد نظر اطوار الا ليعود به عياله الى ان قال ليس لها ان يقصر في صوم ولا صلوة في سفر
ويبقى التمسك امور الاول الماركة بالحوار هذا المعنى الا ان السائل للموجب والمندوب والمكروه
والمباح يجب التقصير في العزاج واجب كالحج الواجب والمندوب كزيارات المعصومين والمباح
كتاب الاشعار وقصص ما ذكرنا من التهم جماعة ففي الشرايع بشرط ان يكون سائعا واجبا كما
كلمة الاسلام ومنه واكثر اشارة النبي او ما عتق الا لسافر لناخرة وفي الصحيح انما يجب التقصير على
من كان سفره سائعا كان واجبا كالحج او من سافر او ما عتق كالحجادة وفي الذخيرة لا بشرط
في القصر وجوب السفر عنه علما اجمع به قال اكثر العلماء لا ينعى على من ضرب في الارض ولا بشرط

في التفرع كون الفرض طاعة ثبت في القرآن ان كان جاحدا عند علمائنا لما تقدم ولان الرخصة اذا تعلقت
 بالفرض الطاعة تعلقت بالمباح وفي الذكرى بشرط كون الفرض مباحا واجبا كان او مندوبا او
 جائزا او مكرها ولا يشترط كون الفرض واجبا للعدم او حلة وخلاف ابن مسعود في خروج
 لا تفرضه ولا يشترط كون طاعة واشترط عطاء واحتياجه بان النبي لم يفرض الا في سبيل
 الخير مدفع بان ذلك لا يمنع من التفصيل في غيره انتهى وبالجملة لا خلاف في ذلك لا يقال
 يستفاد من جملة عدم جواز التفصيل في الفرض المكروه ففي النهاية والمواسم بشرط ان
 يكون في طاعة او مباح وفي التنازع وعندنا التفصيل بشرط اباحة الفرض لان المباح عنه
 الاصوليين هو ما قابل المكروه فينبغي حمله اطلاقا لا مجرد عن العربية عليه لا يقولون
 عدم التفصيل بل التفصيل في الطاعة على ارادة العبد موجودة كما لا يخفى انما في سفره عن الشرط المذكور
 ان لا يرضى العاصي بسفره ومن يكون سفره حراما وقد صرح به في النهاية والغنية والتنازع
 والمعتبر في بيع والقبض والارثاء والقواعد والتحريم وكراهة والذكرى والدروس والرد من
 والكفاية والرياض وقد صرح بدعوى الاجماع عليه في الغنية فقال بينهم من كان سفره في
 معصية الله تعالى بديل اجماع الطائفة الثالثة عد في النهاية والتنازع والشرائع والمعتبر
 القواعد والتذكرة والتحريم والذكرى والمجفرية والكفاية من يكون سفره معصية
 تابع الحائز والطلاق وفيه في ذلك والمقاصد العلمية والرياض بما اذا كان تابعا له في جوده
 قال الاول فلا يفرض بغيره كرها ولا تابعه بمجرد الرخصة ولا تابعه ليعمل له على حملها ومن
 ذلك انتهى وهو الاجماد لاسانته عليه المتابعة خرج منها المتابعة في جوده والاول
 على خروج غيرها فيمنع منه رخصت الاصل ولا تعاد للملين على متابعتها اهل الجور في غير
 جوبهم على وجه اللاحقة وحسب حلت المتابعة صا والفرض مباحا ومعه تحقيق شرط التفصيل
 ولا احد يقول بان مجرد متابعتها ولو كانت متابعة مانعة من التفصيل وينبغي تبديد المتابعة
 في الجور يكون تابعا حقا لا في ظاهره وجبت بالفتنة لم يكن مانعة من التفصيل للاحقة التفصيل
 بل هي واجبة متى يكون شرط التفصيل هو جودها بالجملة حيث جاز المتابعة وجب التفصيل
 وجب ان لا يذن في التفصيل على معظم عكس السلاطين التاجين له في جوبها ليا ولعدم تكليفهم

التفصيل عنهم وكلا لا يجب التفصيل من يتبع الحارفي في الفرض واجبه مباح كذا يجب من يرسد
 الى بلد او يطلبه الى بلده بحيث يكون المسافر اليها في قصره مباحا ما شرعا كما لو كان لبعثه فغيره للجور
 مباح وكذلك من قصد السلطان لا مباحا وكذلك العسكر اذا رخصهم السلطان في الرجوع
 الى منازلهم حيث لا يكون على الوجه المأمور وكذلك بقصر السلطان اذا لم يكن سفره حراما كما اذا
 دعي الى ضيافة مشروعة او اذ تدبى ما عليه شرعا مع الوجه الحائز شرعا وكذلك انما يعرف
 له في هذا السفر كل ذلك للاحقة الفرض التي هي شرط التفصيل لا يقال المستفاد من خبرهم في سعيه
 المتقدم ان مجرد قصد السلطان يمنع من التفصيل يجب المصير اليه لا ان يقول الرواية ضعيفة
 لا يمنع الاعتداء الوجهين بحاشا عن رواية حارفي مروان الدال على وجوب الاتمام على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها سلمنا صحة ما ولكن يجب تفصيلها بما دل على جواز القصر في السفر
 المباح فانه لا طاع على ان المتبادر منها صورة كون القصد على الوجه المأمور وهو غير ما فرضناه
 وبهذا بين الوجهين بحاشا عن رواية حارفي مروان الدال على وجوب الاتمام من كان في
 لمن بعض الله تعالى انما الله لا يهدي عبدا والمنتهى به ظهرا ونظرا كما هو الغالب بين الجمهور وكما
 الجور يكون سفره ههنا سفر معصية فلا يفرض بل يتم في الصلوة والقسم كما صرح به في النهاية
 والتنازع والشرائع والمعتبر والقواعد والتحريم وكراهة والدروس والمعتبر في الرد
 والرياض والظاهر انه مما لا خلاف فيه بل صرح بدعوى الاجماع عليه في المعتبر وكراهة في الاول
 الا في سفره كالمشرك يضيئه نظرا لا يرضى في صلوة وصومه وفي التناهي الا في سفره
 كالمشرك يضيئه نظرا لا يرضى عند علمائنا في الرياض الا في سفره كالمشرك يضيئه نظرا لا يرضى
 في غناير جماعه جدا لا يستقامه انتهى ويدل عليه كثير من الاخبار والمتابعة واجتنب عليه في الكفاية
 برجهين احدهما ان الرخصة لتسهيل الوصول الى المصلحة ولا مصلحة في الله واما
 ان الله يهزم ما لم يضر له معصيته وهل يتم هذا مطلقا او الى ثلثة ايام ظاهره الملاقاة الكتب
 المتقدم الاول وهو المعتقد وعلى من الاسكان في التناهي وهو ضعيف وفي الفتا لم يعتبر
 علما بل وجب التفصيل مع قصد المسافر واللاحقة انتهى لا يقال بدل ذلك خبرهم
 عن الصادق عليه السلام على صاحب اليد تفصيل ثلثة ايام وادعاهوا في التناهي يجب المصير اليه

وبهذا بين

لا هو من هذا الخبر لا يصح الاعتقاد عليه لعدم صلاحية معارضته ما تقدم من وجوه عديدة منها
 ان ضعف السند كما اشار اليه في لف نقاش انه من سلك فلا يقول عليه نعمي واما المصنف فيقول
 وفوت عياله فلا يمنع من التعيين في الصلوة والقسم بل هو واجب معه هو قسفي مرسله
 السابعة وكما صرح بذلك في النهاية والشرائع والمعتبر والتعويض والتذكرة والروض ولك
 ان يرضى والظاهر انه لا خلاف فيه بل مرجح بدعوى الاجماع جماعة في التذكرة لو كان
 لقوته وفوت عياله وجب القصر في الصلوة والقسم اجماعا وفي الروض الضابط لقوته
 وفوت عياله فيقصر الصلوة والقسم اجماعا وفي الترياق لو كان المصنف المجاهد فيقصر
 الاجحاب كما أنه من غير خلاف بينهم اجماعا وبه مرجح جماعة بل عليه الاجماع في هي وكرة وغيرها
 من كتب المجاهدين ثم قال والخلق الاختيار يعلم يخص الصالح المجهول على الغالب في العادة فيما
 هو من ربه وما هو من يقصد به الله لا للجنة ودل على الخلق الرضوي وان كان مما يعزونه
 على عياله فليعلم التعيين في الصلوة والقسم انما في الرابع صرح في التعيين والتذكرة والذكر
 وس والجعفرية وصية والمقاصد العلية ولك ذلك والكفاية ان العلامة الاثني يجب عليه
 الاتمام في سفره والظاهر انه لا خلاف فيه كما اشار اليه في ك والى صفة زباني
 بالمصنف الى ما ذكره الخامس صرح في التذكرة وكري والجعفرية ومن ذلك ذلك
 والكفاية بان التاشية يجب عليها الاتمام والظاهر انه لا خلاف فيه كما اشار اليه
 في ك والذخيرة فلا بأس بالمعتبر الى ما ذكره السادس صرح في التعيين وكرة والمعتبر
 وكري والمقاصد العلية ولك والذخيرة والكفاية والترياق بان قاطع الطريق لا يقصر
 بل يتم في سفره هذا وهو جسد لظهور الاتفاق عليه كما اشار اليه في ك والذخيرة وصرح
 جبرائيل بن ابيزاد المتقدم ولعمري التعليل في خبري ابن بكين وعبيد بن زائدة
 ولعمري ما دل على ان المصنف هو ابيهم السابع صرح في التذكرة والروض والروض
 ولك والمقاصد العلية والذخيرة والكفاية بان السامي في هذا المؤمن على الوجه
 لا يقصر بل يتم وهو جسد لظهور اجماع ابن مولى المتقدم ولما تقدم اليه الاشارة في المسئلة
 السابعة وفتن عن غير ذلك والمقاصد العلية ومن والذخيرة والكفاية والسامي

والرياض

ما خسر

نوضر وطلق المسلم المحتزم كانه بل في من الق مطلق الكافر المحتزم وهو جسد لا فرق في
 الترياق بين النفي والمالي وعزمها وصحة الاملاق النص والفتوى وفي كره النسخ بعد
 بين الاولين الثاني صرح في المعتبر فيصير وكري وصية والمقاصد العلية بان التاشية في الجواهر
 كن بيان في تشرية الخبر التجارية لا يقصر بل يتم وهو جسد لظهور الاتفاق عليه السابع صرح في
 التذكرة وعبد الذكرى والتدريس والمجفرية فيضد والمقاصد العلية وضد ذلك وخبر
 والكفاية بان يتم سالك الخوف الذي يطن فيه العطف والتلف والحلاك وغيرها في من
 وك والذخيرة الى الاجحاب ولكن يظهر من من خلاف وهو جسد انهم عليه ذلك وهو جسد
 بل العقد الاول وعليه لا فرق بين الخوف في النفس والمال الخوف كما صرح به في الروض
 المقاصد العلية وهو ظاهر لاطلاق الكتب المتقدمه ثم ان لا فرق في ضرر النفس بين ان يكون
 من جهة الغير او من جهة النفس ونحوه وهل المعتبر في الاجتهاد فيمن السلة او من
 الضرر بانك فيه فيصير ظاهر الاجحاب الثاني وهو الاقرب العاشر صرح في التدريس
 والذكرى والجعفرية به ولك ذلك وخبر بان تارث الحققة وان توقف بغيره بعد
 عليه ثمان ولا يقصر ان وعزمه في الاثني بن والمقاصد العلية والروض الاجحاب
 يظهر من من خلاف ذلك وما عليه المصنف هو الاقرب عندي ولكن الاحتياط هنا وفي
 المسئلة السابقة بالجمع بين العزم والا تمام مما لا ينبغي تركه العادي عظم صرح في التذكرة
 ولك ذلك والترياق بان يتم الحارث من غير ميع قد ربه بخلاف الحق وحكاه في ك من
 الاجحاب ويظهر من الروض المنع من ذلك وهو ضيق بل المصنف هو الاول لظهور
 الاتفاق عليه ولعمري في قول ما دل على ان التبيين هو الا يقصر وان والاعا في المجفرية
 يقصر ولكن مراعات الاحتياط كما تقدم اولى الثاني عشر صرح في الذكرى ولك والمقاصد
 العلية ولك والكفاية والذخيرة والترياق بان العا من الرخص لا يقصر بل يتم
 في من ذلك والذخيرة الى الاجحاب ولكن يظهر من الروض المنع من ذلك وان يقصر
 ضيق وان كان الاحتياط كما سبق اولى الثالث عشر صرح في الغيبة والنهاية بان الضرر
 للغير معصيته ترجب الا تمام ففي الا ول يتم من كان سفره في معصية الله او في لعب

وجوبها واسانك طريقا يتلب على النظم الحلال فيه وان كان لغاية حسنة في نفسها كالحج
والزيارات ونحو ذلك وكذا الإطلاق كلام الأصحاب يقتضي التقييم المذكور وفي الزيارات
والطلاق خبر عام والموقوف كغيرها وأكثر اتفاقا ويصرح جملتها بيقضي عدم العرق
في السفر المحرم بين ما كان غايته معصية كالسفر لقطع الطريق وقتل مسلم أو اضرار
بقوم مسلم أو كان بنفسه كالسفر من الرخف والهرب من العير مع القدرة على
الوفاء انتهى ويظهر من الروض والمقاصد العلية عدم وجوب الاتمام بالنصر
الذي يحرم نفسه ففي الأول العاصي بغيره هو من كانت غايته سفره هي المعصية
كما في الجار وقاطع الطريق والتأجرف في المعصيات والساعي على غيره بغيره مسلم
بل المحذرين ومنه الأتيق والناشر وكانت المعصية حراما من الغاية كالوقصد مع
مذكر الحرام أو غيرها وقد عده الأصحاب منه تارك الحق وعرضه والقارض الوصف
وسالك الخوف وإشكال هذه الأقوال يقتضي المنع من رجوع كل تارك
للواجب بغيره لأغراضهما في العلة الموجبة لعدم الترخص إذا الغاية مباحة
فإنه المفروض وإنما عرض العصيان بسبب ترك الواجب فلا فرق بين
استلزام سفر التجارة ترك صلوة الجمعة ونحوها وبين استلزامه ترك غيرها
كعلم العلم الواجب بما أو كفايه بل الأمر في هذا الوجوب أقوى وهذا يقتضي عدم الترخص
الألا وجدى الناس لكن الموجود في النصوص في ذلك لا يدل على ادخال هذا القسم ولا
على مطلق المعاصي وإنما دلت على السفر الذي غايته المعصية كرواية حماد ويزيد و
اسماعيل بن أبي رباح ورواية عمار بن مروان وهذا الحديث وإن كان صدره يدل على
مطلق المعصية لكن محذور بعض ذلك بما إذا كانت غايته المعصية كما في غيره وبالحكمة
الآن بما عده الأصحاب من الأفراد عموم المنع لكل عاصي ترك واجب بقرب سبب
السفر ومن جملة تارك العلم كمن في ادخاله نظر لعدم دلالة النصوص عليه وفي الثاني
لا يترخص العاصي بغيره بأن كان غايته سفره المعصية كما في الجارين في جواره وقاطع
الطريق والتأجرف في المعصيات والساعي على غيره مسلمين ولعل الأتيق والرواية النافذة

موصوف

منه

وفي حكمه ما لو كانت الغاية مشتركة بين الطاعة والمعصية كالوقصد أحدهما النجاسة والحق المعص
وبغيره من الأصحاب تارك الحق والوقوف بغيره بعد الوجوب والعارض الوصف ومن
سلك طريقا موقفا فغلب وان كان الغاية طاعة وتكمل الفرق بينهما وبين تارك الواجب
كعلم العلم مع وجوبه عليه بغيره عسا أو كفاية ومنها السفر بل الواجب هذا أقوى انتهى
وهو ضعيف جدا لا يمكن المصير إليه وقد أجاب عما ذكره في كونه ضرورة فقال في
الأول فقد لا شأن إلى ما في ض لا يخفى أن تارك الواجب كالعلم ونحوه إنما يكون
نفس التارك لا السفر إلا إذا كان مضادا للواجب وقطعا أمضا الأمور بالشيء انتهى
عن هذه الخاص كما هو الظاهر وهو اختياره مع أن الضاد بين العلم والسفر غير متحقق
أكثر الأوقات فما ذكره جدي قدس سره من أن ادخال هذا القسم يقتضي عدم الترخص
الألا وجدى الناس عموما وفي الثاني بعد ذلك إنه وفيه نظر بالمعنى من دلالة النص
على تقييد عدم اختصاصها ما ذكره وإن كان بعضها محص به مع أن ما ذكره من لزوم اختصاص
الوقصد المذكورة بالأجدي في معرض المنع لأن العلوم التي تحت تعليمها هي المحرم فطلبه
يحصل لكثير من الناس في كثير من الأعصار فإن معرفته دقائق العلوم والشايع
والسائل التي قد يقع الاحتياج إليها ليس بواجب على جميع رعايهم والخاص ومعرفة
القدر والتفصيل ولو بالتقليد غير نادر وكثيرا ما ينبغي المتعاضد بين السفر والعلم مع
أن ما ذكره أما يتوقف على القول باستلزام الأمر بالشيء انتهى عن صدره الخاص
كما هو التحقيق لكنه لا يقول بذلك مع أن استيعاد اختصاص التقصير بالأجدي
ليس أكثر من اختصاص عدم الفسق بالأجدي وهو لازم فيما تقول انتهى وبالحكمة
المعتمد عندي من غير شك أن فيه أن نفس السفر إذا كان حراما فهو موجب للاتمام
ومانع من التقصير سواء ثبتت حرمة باعتبار تعلق خطابه انتهى عموما أو خصوصاً
أو باعتبار غير ذلك وإن قلنا بأن الأمر بالشيء لا يقتضي انتهى من صدره وإن مالاً يتم
الواجب إلا به ليس بواجب بالمعنى المتعارف وإن المستلزم للجرام ليس بمحرم كما
هو التحقيق في الجميع فما ذكره ليس محص بل يكون في السفر المفروض بها حاجتها

المعصية لا يقال لا يقال على هذا يلزم عدم وجوب الاتمام على من هرب من عزيمته
مع قدرته على الوفاء وعلى ما ترك صلوة الجمعة وقوف عزيمته وجوبها عليه
اذ لا دليل على كون سفرهم حراما سوى نكولهم كونه مقيد للتحرير لما وجب على من الاتمام
وتقدم سابقا انهم ممنوعون لما نقول لان لم انحصار الدليل على ذلك في ان وجوه
المزبوره بل الدليل عليه يظهر عليه او دلالة الشهادة العظيمة التي لا يعجزها استدوذ
المخالف عليه ولو لوها كان المعقد وجوب المعصية وكيف يمكن دلالة الوجوه المذكورة
على وجوب الاتمام عليهم مع اننا قد تحققنا في الاصول بطلانها لا يقال ادانبت وجوب
الاتمام على هؤلاء وجوب على كل من كان سفره موجبا لترك واجب لعدم القائل بالفصل الاتمام
نقول هو غير مسلم فلا يقول عليه ولا يقال كل من كان سفره موجبا لترك واجب يكون
غاية سفره معصية فيجب عليه لما دل على ان كل من كان غاية سفره معصية ثم لا يقول
لان لم الملازمة نعم اذا قصد سفره الذي يوجب ترك الواجب القادر من الواجب
امكن ان يدعى ان غايته سفره هذا المعصية ولكن وجوب الاتمام من هذه الجملة
وفي هذه المسئلة لا يستلزم وجوب الاتمام على كل من يكون سفره موجبا لترك
واجب حتى من لم يقصد ذلك كما لا يخفى وعدم القائل بالفصل بان التقدير غير معلوم
ولا يقال اذا وجب الاتمام على من كان غايته سفره المعصية وجب الاتمام على من
سفره بصير سببا للمعصية وترك الواجب بطريق اخر لا نقول لان لم الاولويه
في جميع صور حتى في صورة عدم قصد المتقدم اليه الاشارة وبالجملة لم يجد
فقد يربح وجوب الاتمام على كل من يكون سفره موجبا لترك الواجب لا من
الكماج ولا من السب ولا من الاجماع ولا من العقل فيبقى الحكم بان الواجب عليه
القصر الا من ثبت استثناءه وتقدم اليه الاشارة في تحقيق حرمة السفر الموجبة
للاتمام اما من الشريعة عن سفر عموما او خصوصا او يكون غايته محرم وهو وان لم يقصد
حرمة السفر عقلا لانه لم يحد عقلا فلا يلزم بين صفة الغاية وذنبا ولكن الظاهر اتفاق
الاصحاب على ان السفر الذي غايته محرم يكون هو محرم ايضا ومن صرح بهذا النقيض

نحوه

في كرهه والشهادة في كرهى وسن وضمنه والمقاصد العلية ولك والمحقق الثاني في الزيادة الثاني
في تلك المعصية والمقاصد الخواص في الكفاية وضمنه من غير نقل خلاف ولو لا كان
المنهج الحكم باصله اوجه السفر الذي غايته محرم وان لم يوجب القصر فخصه السفر الحرام
للاتمام في سفره عن غايته الشارع بالخصوص وهو قليل وعلى المختار لا فرق في غاية السفر
المحرم بين ان يكون صغيرا او كبيرا ولا بين ان يكون مستقلا او متصفا الى غايته صيا
وتدريج بهذا في التذكرة وضمنه والمقاصد العلية والظاهر ان مجرد قصد الغاية المحرمة
كاف ولا يشترط العلم بتحقيقها والظاهر تحقق القصد المذكور بالعلم بتحقيق الغاية وبالعلم
به وبانك فيه وامام العلم بعدم تحققها فلا يتحقق واقعا تحققه مع العلم العادي بعينه
ففيه اشكال ولعل الاقرب عدم التحقيق لما سطر لا يشترط في السفر الموجب للمعصية
استقاء المعصية فيه فلو شرب الخمر او في او شرق في سفره لم يقدح في التقدير وقد صرح
بعدم اشتراط ذلك في التذكرة وعندنا الذكرى ولت وض والظاهر انه مما لا خلاف
فيه السابق من لو قصد ذبا من المعاصي فصرح في التحريم وكيفية بانه يقصر وهو جدي
ليس مجرد ارادة السفر والمخرج من البيت والبلد موجبا للتقصير في الصلاة والصوم بل في
في وجوبه قطع مسافره وبلغه عندا يتقصير فيه شرعا كما في التكاليف والاسم والنافع والشرع
والعبرة والبصرة والارشاد والقواعد والتحريم والتذكرة ولت والاصح والتذكرة
وكرى والمخافة والالفة والمجهرية ولك وضمنه والمقاصد العلية والروض والمدارك
والذخيرة والكفاية والرياض والحيكى في لفت عن الغاى والمفيد والمرفعى والجللى
والعالى والقاضى والمنع وطرفه وبالجملة عليه المعظم وحكى في لفت وكرى ومن عن
عن بابويه القول بكفاية مجرد الخروج من المنزل في وجوب التقصير وهو ضعيف
بل العقل ما عليه المعظم وطرفه وجوه الاول ما حكاها في الرياض عن الخلاف من دعوى
الاجماع على ما صار اليه ونقصه الشهادة العظيمة القوية من الاجماع بل بعد ادعائه
وقد صرح به والمخالف في الرياض وفي الذكرى اعتبار خفاء الادان والمدان هو
الشهور بل مكاد ان يكون اجماعا الثاني انه لو وجب التقصير بمجرد الخروج من المنزل

منه

لا شهر بل وتواتر وقال في هذا بل المعهود من سيرة الامامية خلاف ذلك كما لا يخفى
 فالمقدم مثله الثالث ما يملك به الفاضلان في المعبر وكرة ولقد قلنا ان ان السفر
 شرط القصر وهو في بلده ومع مشاهد حيطان البلد فلا بد من بناه على ما يملكه على باعة
 ولين بعد معارفة النبوت الا ما قلناه الرابع ما يملك به في المعبر فقال ولان
 النبي كانه يقصر عن فرسخ من المدينة و فرسخين فيكون قانيا وقال اذا خرجت
 من المدينة مصعدا من ذي الحليفة صليت ركعتين حتى ارجع اليها و ظاهره بيان موضع
 الترخيص فلو كفى بمعارفة النبوت لكان لذي الحليفة الخاص لا محالة من الاضداد
 منها من يحد بن مسلم الذي وصفه بالصحبة وفي لفظ وكري وكه وخره وغيرها
 قال قلت لابي عبد الله ع وجل يريد السفر فيخرج من قصر قال اذا توارى عن النبوت منها
 خبر عبد الله بن سنان الذي وصفه بالصحبة في الكتب المذكورة عن الصادق ع قال سألته
 عن التفسير قال اذا كنت في الموضع الذي لا تقع فيه الاذان فقصر فاذا قدمت منها
 سفرك فكل ذلك ومنها ما اشار اليه بعض الاجلة فقال روى البرقي في المحاسن في صحيح
 عن حماد بن عثمان عن رجل عن ابي عبد الله ع قال اذا سمع الاذان ام وضعا ما نقله بعض الاجلة
 من الرضوي فان كان اكثر من يريد فالتقصير واجب اذا غاب عنك اذان مصرتك وان
 كنت في شهر رمضان فخرجت من منزلك قبل طلوع الفجر فطرقت اذا غاب عنك
 اذان مصرتك لا يقال يعارض ما ذكره من الاخبار ومنها غير علي بن يقطين الذي عد
 بعض الاجلة من الموثق عن ابي الحسن ع في الرجل ما فر في شهر رمضان انقطعت في منزله
 قال اذا حدث نفسه في الليل بالفر فطر اذا خرج من منزله ومنها ما اشار اليه بعض
 الاجلة فقال بعد نقل الرواية المتقدمة ويمكن ان يكون مثله ما رواه في المحاسن
 في الصحيح عن حماد بن عثمان عن رجل عن ابي عبد الله ع في الرجل يخرج مسافرا
 قال فقصر اذا خرج من البيوت ومنها ما رواه ابن بابويه مرسل عن الصادق ع
 قال اذا خرجت من منزلك فقصر ومنها ما نقله بعض الاجلة من الرضوي ان
 خرجت من منزلك فقصر الى ان يعود اليه وهذه الاخبار اولى بالترجيح وان كان

النوازل ومن بينها وبين الاخبار من المتقدم قيل تعارض التهمين من وجه كالا
 لان ولا قد الاخبار المتقدم على مقالكم بالمفهوم وهذه الاخبار على مقادير على بن
 بابويه بالمنطوق ومن الظاهر ان المنطوق اولى بالترجيح لان قولك لا شك ان الصحيح
 مع الاخبار اما اولا فلا عيبا وهاهنا ظاهر الكتاب فان المبادر من قوله نعم اذا صح
 الاية غير الخروج من المنزل واما ثانيا فلان نصه في بعضها وليس في هذه الاخبار ما يخرج
 السند ومن الظاهر ان الصحيح واما ثالثا فلا ما عرفت هذا اولى دلالة من منطوق هذه
 الاخبار لان الغالب في اصحاب المسافر اني الصلوة بعد من وجه من منزله ما هو بعد
 قطعه مسافة تزيد على حد الترخيص المعبر عند المعظم واما ربه فيصرف اليه الاطلاق
 فلا يكون فيه دلالة على مذهب المخالف بل يمكن بهذا منع مخالفته لانه انما يفهم
 بالخروج من المنزل فصار مع هذا فظاهر من النبوت في منزله مما سوب البلد
 الرواية من اولى المخالفات واما رابعها فلا عيبا بما عد الوجه الاخير من الوجه المتقدم
 الدلالة على المخالف فاذن ينبغي تفسير الاخبار بالمناحية بعد تسليم اطلاقها بما يندفع معه
 المناقات للاخبار الدالة على المخالف واستشهد عليه في الرضا عن المتقدم من الرضوي و
 بعض نياحي عند حمل الاخبار بالمنافاة على التقييد ونفي عنه بعض الاجلة وبالجملة
 لا اشكال في المخالف ويبنى التفسير على امر من الاول لا اشكال ولا شبهة في تحقق ما ذكرناه
 من الشرط ادسا وبعد الخروج من منزله بحيث يحضر اذان البلد الذي خرج منه والانه
 كما يفهم من النهاية والمنازل والاشرايع والمعتبر التحريم والبصرة والارشاد والقواعد
 ولفظ التذكير والاتصال والتذكير وسن والمعدة والافقية والمجففة والمعاصل العلوية
 ومن ذلك وضه ورك وضحة والكفاية والرياض والمكي ولفظ عن المنع وطرف
 والها في المرتضى والمفيد والحلبى والقاضى والحلبى والعلوى وبالجملة لا خلاف فيه
 انما في اذ لم يتحقق فعاد الاصول فلا يجب التفسير بل يتم ولا اشكال فيه الثالث لا يخفى
 باعلام البلد كالمنازل والعلاء والعلاء ولا بابا بن ولا بالمزارع ولا بالنورين في السفر
 قبل مفارقتها مع معارض الامرين اما علم العلاء بالاول فقد صرح في المذكورة والتعريف

والقول عدس وكركي ومن غيره والرياض والظاهر انه مما لا خلاف فيه واجتمع عليه في كونه الرياض
 في الأول لأن الحوائط في الأقطار المطلقة إلى المعارف المعهود ولأن المنفعة بما حصلت عند
 مشاهد الحدود من فرائح بعيدة وفي الثاني لأن الظاهر انصرفه النفس والقوى يتوارى الشوق
 والمذكورات وما عديم العبيد بالتأني فقد صرح به في طه وعده وكرة والجعفرية والرياض
 والظاهر انه مما لا خلاف فيه واجتمع عليه في كونه ما بينها ليست بهما للمكنى ولا كركي
 بين ان يكون محوطا ولا كما صرح به في كونه وما عديم العبيد بالتأني فقد صرح به في كونه
 وعده والرياض والظاهر انه مما لا خلاف فيه ايضا وما عديم العبيد بالاربع فقد صرح
 به في سنن والجعفرية والظاهر انه مما لا خلاف فيه ايضا ويدل عليه وعلى استحقاق الجوار
 المتقدم الرابع صرح في الذرويس ومن ذلك والمقاصد العلية بان العبيد في خفا الجوار
 خفاء صورتهما لا يظهرهما وربما يظهر من ذلك والكفاية المنافية فيه وقد صرح بها في الرياض
 فقال بعد الاشارة اليه ولا يخفى عن اشكال فان المتبادر من النص والقوى خفاء بها
 اصلا لا صورة خاصة انتهى وفيه نظر والأقرب عندي ما ذكره الشهيدان ولكن لما
 الاحتياط أولى الخامس قال في طه والتعريف بغيرهما الجدران سواء كانت الجدران
 عامرة سواء كانت الجدران أو خرابه وهو صمد السادس صرح في ذلك ومنه لا يقصر
 فضول الاذان وهو صمد السابع يقصر في صوت الاذان الاعتدال كما صرح به في كونه
 وكركي ومن ذلك والرياض وحكي عن الخلق خلاصة باذان المفرد في العلو
 الانخفاض وكذا يعتبره رؤيته الجدران الاعتدال كما صرح في ذلك ومنه الرياض وهو
 كره وصرح في من والرياض بان يقصر في الجدران الاعتدال وفيه اشكال الثاني صرح في
 ذلك والمقاصد العلية وان الرياض الاصح والاهم يقدر ان والظاهر انه مما لا خلاف فيه
 وصرح في ذلك والمقاصد العلية بان الساق والاصوب هناك يقدر ايضا وهو جود وفي
 ذلك يقدر ايضا من عرض له مانع من السمع والبصر وهو جود وفي ذلك كره صمد عادم الجدار
 يقدر التاسع قال قال في كركي وذلك من التمثيل بالاذان لانه يمنع البصير من الاصوات عاليا فيقصر
 مقام الصوت العاشر قال في الكفاية ظاهر الاحتجاب خفاء جميع بيوت البلد وادانه

ويحتمل

ويحتمل البيوت المتعارفة من بيته وكذا اذا انها انتهى والأقرب عندي ضعف هذا الاحتمال بالاذان
 هو المعتمد من جميع اذانا او ادى جدار من البلد لم يقصر مطلقا ولو كان ما سمعه وادانه
 البلد كما صرح به في كركي وذلك والمقاصد العلية والرياض ومنه الرياض قال فان الاذان
 الواقع في الوسط قد يحتمل عند الخروج من البلد ولو كان من الموضع الذي يخص به ثم هو عليه عند
 وهو فاسد قطعاً للحد الذي صرح في القواعد والذرويس وكركي والرياض ومنه ومنه
 المقاصد العلية والجعفرية والرياض بان يبعد في البلد ان المنفعة الخارجة عن العباد
 والمخفظة كالك بالاشارة العادية ويظهر من الايضاح اعتبار الحفا والعقبات ومنه
 عدم لزوم التقيد في المخفظة بل يكفي الحفا الحسي ضاف في الأول شرط القصر فيها بان
 امكن البعد فلما رفعت ارتفاعا عما خارجا عن العادة احتمل اعتبارها بالنسبة الى العباد
 لان رطلان الاشارة انما يحتمل في المعهود المعتاد ولا بد من اعتبار الحفا حقيقة هذا لانه
 ان يؤدي الى عدم القصر المسافة بين منزله ومقصده وفي صورة الأربعة مع الرجوع ليس والاقرب
 اعتبار الحفا حقيقة لان المقادير متى يقصر فقال اذا توارى من البيوت وهو من القصاص
 واذا تضمن معنى الشرط واذا عدم الشرط عدمها بشرط فلا يجوز فصل العصور وفي الثاني
 ذكر الشهيدان ان البلد لو كانت في علو مفرد او هذه اعتبرتها الا سواء تقدر ولا يحتمل ان
 الركفان النوارى في التمسك كيف لا لاطلاق الخبر انتهى والمعتمد هو الأول لظهور ان الرياض لا يقصر
 الى محل البحث لندرة فينبغي ترجيح القول الأول بعد القطع بان محل البحث كعبه في اعتبار
 الترخيص فيه كما لا يخفى واعلم انه صرح في ذلك والذخيرة والكفاية بان يستفاد من محبة
 مسلم ان حد الترخيص خفاء المسافة من البيوت وعلى هذا فالظاهر حصول ذلك بالاحتمال والظاهر
 بعد الحفا بالاحتمال لا يصح ولا يبعد العمل بمقتضى الخبر انتهى وهو في غاية الضعف كما ان
 لا يخفى ان في عشر الاشكال في ان البلد اذا كان صغيرا او متوسطا يمنع من التخصيص ما عدا
 الواقع آخر البلد ودونيه جدران اخره كما اشرنا اليه فلا يباطل الحكم باذان محلة وادانه
 واما اذان كبير في القافية خارجا عن العادة فهل يكون كالصغير فيما ذكره اوله بل بالاعتبار
 وعدم مرجح بجماع اذان المحلة التي يكملها ودونيه جدرانها وعدمها صرح بالخبر في كركي و

والجفرية ذلك ومنه ومن المقاصد العلية ولكه يظهر من انهاء التماس والنافع والاشراج
والمعتبر والبصرة والذكرة والارشاد ومنه والقيمة واللبنة والحكي في لطف عن العاني المقيد
والسيد والفاقي والجلبي والمفتع وطوف الأول وهو الأقرب للإطلاق الإجماع
المستعمل بل عموم جملته منها لا يقال إلا إطلاق في النص والفتوى ينصرف إلى الخائب وليس فيه
محل البحث فينبغي الحكم بما ذكره الشهيد أن ذلك لا يخالف لما حارجه لا نقول لأن العلم العلية
يرجع انصراف الإطلاق إلى الخائب ومع هذا فلا يصح ما ذكره لرفع النسبة عليه في شيء من
الأخبار وإنما في ذلك لا يخفى وأبقر يلزم ذلك حرجا عظيما ومنعه لأن معوقه فقلد العلم
في غاية الصعوبة كما لا يخفى وقد أشأنا إلى بعض ما ذكرناه بعض الأجله فقال بعد الاساءة
إلى ما ذكره الشهيدان وغيرهما لم يظهر لهم في هذا العرف والتفصيل ولا في اعتبار المحلة بذلك
يعتد عليه ولم يصح احصائهم بالذليل على ذلك وكان امر مسلم بينهم بل ربما دلت قواهم
على رده نظر الخلافات أو غيرها وبغض ذلك موثقة عن ابن ابراهيم عن الصادق ع من
ابيه الباقر ع أنه كان يقصر الصلوة حتى يخرج من الكوفة في أول صلوة تحضره والتقريب فيها
أنه لا يرب أن الكوفة كانت من البلدان العظام المستحقة والعجود مع أنه إنما يقصر الصلوة
بعد الخروج منها والخروج منها وإن كان محب ما يملك في مادي النظر بحمل الآية
بحونه ما عرفت سابقا من أن حدود البلد عيان عما ينتمي إلى محل الترخيص فالمراد الخروج منها
ح ولما علق الحكم بها بل ينبغي أن يعلقه بالمحلة وروى البرقي في المحاسن في التفسير عن حماد
عنه عن رجل عن أبي عبد الله ع قال المسافر يقصر حتى يدخل المصر والتقريب فيه كما تقدم
من أن المراد بدخول البلد الوصول إلى أول حدوده وهو تجاوز محل الترخيص داخل فانه
لما كانت حدود البلد ضمنية إلى المكان المشار إليه فبدخولها يصدق دخول المصر كما هو
ومن الظاهر أن لفظ المصر إنما يطلق على البلد أن المستحقة دون العري والبلدان الصغرى
ولذا قالوا للكوفة والبصرة المصرين كما وقع في الأخبار وكلام أهل اللغة وكذا ما نرى بهم
في كلامهم سيما في باب صلوة الجمعة فيقالون بين الأمصار والعري ولو كان الأمر كما
يدعون من أن اعتبار بالمحلة في البلد المستعمل يجعل تأخر التقصير ما ذكرناه بل غاية

باعتبار المحلة وسواء أداها أو دونه مدارها على أن الالتزام بما ذكره هذا لو عزم الأئمة
المستحقة والواجب مراعات المحلة بمعنى أن ما خرجوا به في حكم من أقام عشرة في بلد من بلد لا يجوز
درجاتهم على الترخيص منها وأنه متى نرى ذلك في أصل فيه الأقامة بطلت فيه تجوز في المحلة
فعلى هذا لا يجوز له الخروج إلى سائر الأماكن الخارجية عن هذا المقدار بالنسبة إلى محله وهو
مع كونهم نصرحوا به في تلك المسئلة موجب للخروج في صنع المسافر المعتمدين من التردد في البلد
لقفاً وحرجاً ومطالبة كما هو الذي عليه كافر الناس مع أنه لم يظهر له أن ولا جبر في الأجانب
يجمع مع عموم البلوى به فمضافاً إلى أصله بطله الفرصة منه لا يشترط في التقصير
في الصلوة والصوم في السفر الخوف بل ثبت القصر إذا من أيها كما صرح به في التذكرة
والذكرة بل هو مجمع عليه كما صرح به في كونه فقال لا يشترط في القصر الخوف بل
القصر في سفر لا في الخوف معانده عامة العلماء لأن على ابن أمير قال لهم ما لنا
بقصر وقد أضافنا فقال عمر عجيب منه فسألت رسول الله ع فقال صدقة يصدق الله بها
عليكم فأنزلوا صدقة وقال ابن عباس أن رسول الله ع سافر بين مكة والمدية أمناً لا
يخاف إلا الله ثم فعلت ركعتين يجب على المسافر إلى غير مكة والمدية في
الحائر والكوفة من سائر الأماكن التي يبلغ المسافة الشبهة القصر في الصلوات التي لا يعبده
الركعتين الأخيرتين منها حيث يجمع سائر شروط التقصير ولا يجوز تركه فالتقصير عنه
لا رخصة فيما عدا ما يأتي البشارة و قد صرح بما ذكرناه من أنه عزيمه في التماسه والاشراج
والنافع والمعتبر والتعريض والتذكرة والقواعد والارشاد والبصرة والذروس والمعة
وكروى والافقية والتقيح والجفرية والترويض والمقاصد العلية والملازم والذخيرة
والكفاية والرياض وطهران الأول دعوى جماعة الأئمة بل ادعى بعضهم الفرد
ففي القصة قال علماءنا القصر في الصلوة والصوم لنا الإجماع أن فرض السفر وكفاً أن يكون
الزيادة كما لو صلى التسبيح أربعاً وفي موضع من التذكرة الواجب على المسافر هو القصر
عند علمنا وفي موضع آخر منه القصر غير مبر في السفر واجب لا رخصة يجوز تركها عند
علمنا اجمع وفي التسبيح أما كون عزيمته واجباً فياجاج الأصحاب وفي الروض يجب

في الصلوة الرابعة فاستمر باسقاط الركعتين الاخيرتين ههنا خاصة دون الثانية والثلاثة
بالاجماع وفي المدارك اما ان القصر في الفريضة اذا كان مسيرة يوم او ثمانية فخرجوا
اجماعي وفي الذخيرة ومع اجماع الشرايط السنة يجب التقصير وجوبا متينا وهذا معنى
قول الاصحاب ان التقصير غير لازم في الفريضة وفي الترياح القصر غير لازم في الفريضة بالضرورة
من مذهب الامامية وعليه اكثر العامة انتهى الثاني ما اشار اليه في ذلك فقال هو مذهب
في عدة روايات كقولهم في صحته من رواية الحلبي رضي الله عنه والتقصر واجبا كوجوب الاتمام
في الفريضة وفي صحيحه على بن يقطين انه يجب عليه التقصير اذا كان مسجدا الى غير ذلك من
الاضمار والكثرة وفي الترياح المخصوص به مستقيمة بل متواترة انتهى واعلم انه يجوز
على المسافر المذكور صوم شهر رمضان ويجب تركه كما صرح به في المقبر والتجديد بل
هو مما لا خلاف فيه واصح عليه في المقبر فقال وما كونه عزيمة في الصوم وقوله في
في شهر الاية وضمانه كان مريضا الاية فان وجب على الحاضر الصوم والمساكين الغنائم
والتقصير فاطاع الشكره والاضا ر على خلاف الاصل ولان الصوم يلزم الحاضرة بخلاف
الشهر يلزم الغنائم بنفس الشهر واذا لم تقصدا سقط وجوب الاداء على كل واحد
وهو ضعيف وقوله ليس من البر الصيام في الفريضة وروى ما بان النبي صلى الله عليه وآله
سأما ما قال من
لواتم الصلوة المقصر المتختم عليه التقصير
العالم بوجوبه عاملا اعادها في الانتصار والنهاية والغبية والنافع والشرائع والمقبر
والتبصرة والقواعد والارشاد ولفق والتجويد والتذكير والذكرى والدروس
والجغرافية والمقاصد العلمية والمدارك والذخيرة والكفاية والترياح وحكاية في
عن النجاشي وطه وجوه الاول ظهور اتفاق الاصحاب عليه الايقان لانهم قالوا ان
القال بعد وجوب التسليم في الصلوة والقال بوجوبه وخروجه عنها لا يمكنها
القول بذلك فتوقع الزيادة خارج الصلوة لانها يقع بعد اتمام التسليم وهو خارج
الصلوة على قولها لانها هي لان بان تمام الصلوة يحصل بالانكسار بالشهادتين وما يقع
خارج الصلوة لا يكون سبلا لها قطعاً لانها تقوى هذا باطل لما بيناه في بحث التسليم

ولذا انظر

ولذا انظر بما ذكر من قال باستحباب التسليم سلماً ولكن القائلين بوجوب التسليم متفقون
على ذلك بل كلام بعضهم صريح فيه ففي الانتصار انه ما انفردت به الامامية وفي الذكر
ذلك ثابت عندنا اجماع وفي الانتصار انه ما انفردت به الامامية وفي الترياح اجماع
الذخيرة الظاهر انه متفق عليه الثالث ما عتد به الترياح من عدم صدق الاشتغال
بالا تمام لان الواجب عليه القصر فيبقى في عهد التكليف الرابع ما عتد به في المقبر
وكرهه فقال لا لا يزداد في الفريضة فابطل صلواته كما لو نزل في غيرهما من الفريضة
ما عتد به في الكتابين ايضاً فقال لا لا يزداد في كثير ليس من الصلوة فيكون سبلا بعد
الجلس كما هو قبله السادس ما عتد به في الكتابين ايضاً وكذا في ذلك من غير الذي
وصفه في ذلك وخبره بالفتي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام صليت الظهر اربع ركعات
وانا في السفر قال اعدوا عشر من عليه في الذخيرة فقال ولا يخفى ان حمل هذا الخبر على بعد
بعيد بعد ذلك من الحلبي والظاهر صدق ذلك عنه وهو السابع ما عتد به في
وجبه من غير نية اتمه وتجدد من صلى الذي وضعا به بالفتي قال لا يفتي الا في جعفر بن محمد
في السفر بعباد بعد ان قال ان كان فرائض عليه اية التقصير وقت له فضلي اربعاً اعاد
يكن فرائض عليه ولم يعلم ما فله اعادة الفرائض ما عتد به في الترياح من المروى عن الغضا
من لم يقصر في السفر بعباد لا يزداد في فرض استعز وجل وينبغي التسليم على مورد
الاول لا يجب بذلك الاعادة في الوقت وخارجة ولا يحصى بالوقت فالتقضاء واجب
وقد صرح بذلك في الارشاد والقواعد والتجويد والتذكير ولفق والدروس والمقاصد
العلمية والذخيرة والكفاية والترياح والظاهر انه متفق عليه كما في الذخيرة الثاني
لا فرق في وجوب الاعادة وقتاً وخارجاً بين ان يقصد التسليم او لا كما صرح به
التذكير وعلمه الى علمنا الثالث لا فرق في ذلك بين ان يكون عالماً بالكلية
وهو كون ذلك موجباً لقضاء الصلوة او لا الرابع قال في كونه لوجوب المسافر الذي
يجب عليه القصر عاملاً وجب عليه الاعادة وهو جيب واضح عليه في الكتاب المذكور
بالنهي عن الصوم في السفر في الكتاب والسنة اذا نوى المسافر الذي ذ

التعويض مقام لم يستوطنه مطلقا المقام فيه عشرة ايام فصاعدا وجب عليه الاقامه ولم يحضر
 التعويض كما في التمهيد والانتصار والغنية المراسم والنافع والشرائع والمعتبر والارشاد
 والتحرير والبصيرة ولتف وكوه والايضاح وسن والمحفرة واللائحة والمعدة والروض
 الروضة ولتف والمقاصد العلية ولتف والذخيرة والكفاية والرياض وفي لتف ذهب اليه
 الشيخان واسا بابويه وابن ابي عقيل والسيدي المرتضى وسلا و ابن الصلاح وابن التبراج
 وابن اديريس وابن خزيمة والحمد فيه اصران الاول كونه مجمعا عليه كما اشار اليه جماعة
 في الانتصار مما انفردت به الامامية القول بان المضاف لم يرد التعويض لم ينزل المقام
 في البلد الذي يدخله عشرة ايام فصاعدا واذا نزل في ذلك وجب عليه الاقامه والمجتمعة
 التجدد الذي ذكرناه هو الاجماع المتكبر وفي الغنية يتم من غيرهم على الاقامة في البلد
 الذي يدخله بليل اجماع الطائفة وفي كونه عليه علمنا وفي صك هو موضع وفاقا
 وفي ذلك هذا الحكم عليه بن الاصحاب وفي الترياق يتم حج باجا عا بل الضرورة من
 مذهبنا والمتاين من اخبارنا الثاني اخبارنا وكثير منها جبري مضمون من حازم الذي يصفه
 في كونه وجبه بالعبادة عن ابي عبد الله ثم قال سمعته يقول اذا ثبت بلدة واربعين المقام
 عشرة ايام فاتم الصلوة فان تركه جاهلا فليس عليه شيء ومنها خبر زبارة الذي
 صنفه بالعبادة في لتف وضم وجبه وعينها عن ابي جعفر قال قلت ارايت من قدم
 بلدة الى متى ينبغي ان يكون مفطرا ومتى ينبغي ان يتم قال اذا دخلت ارضا فذهب
 ان لك بها مقاما عشرة ايام فاتم الصلوة ومنها خبر معروف بن وهب الذي وصفه
 عن ابي عبد الله ثم انه قال اذا دخلت بلدة وانت بر المقام عشرة ايام الصلوة خبر بعد
 وان اردت المقام دون عشرة فقصه وان اقم يقول غذا اخرج وبعد عدم تجمع عشرة
 فقصه بابيك وبين الشهر فاذم الشهر فاتم الصلوة ومنها خبر محمد بن مسلم الذي وصفه بالعبادة
 قال سالت عن الماخ بعقد الارض فقال ان حدثت فقصه ان يقيم عشرة ايام ولا يتم
 في اقل من عشرة ايام الا في مكة والمدنية وان ايام بمكة والمدنية فخم ايامهم ومنها خبر في
 الذي وصفه بالعبادة قال قلت لابي عبد الله ثم اني كنت نويت خبر دخلت المدينة ان اقيم بها

عشرة ايام الى قوله ان ثبت فان المقام عشرة ايام وان لم ينزل المقام عشرة ايام فقصه بابيك وفيها
 خبر علي بن جعفر الذي وصفه بالعبادة عن ابيه ثم قال سالت عن الرجل يدرك شهر رمضان
 في السفر فيقيم الايام في المكان فاتم الصلوة قال لا حتى يجمع عي مقام عشرة ايام فاذم اجمع عي
 عشرة ايام صيام واتم الصلوة قال وسالت عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان وهو في
 بعض ايام اقام الايام في المكان قال لا حتى يجمع عي مقام عشرة ايام ومنها خبر ابي ايوب الذي
 فيصنفه بالعبادة في لتف وكري ولتف وجبه بالعبادة بل وصفه بعض بالعبادة قال سالت عن
 ابا عبد الله ثم واما سمع عن المسافر ان حديث نفسه اقامه عشرة ايام فليتم الصلوة وان لم
 يدروا يقيم يوما واكثر فليعد ثلثين يوما ثم يقيم وان كان اقام او صلوة واحدة فقال له
 محمد بن يعقوب انك قلت فما قال قلت قلت ذلك قال المراز فقلت ابا جعلت فداك يكون انك
 من خمس قال لا وفي كونه يتم حج بقول عليه السلام الذي يقيم عشرة ايام في النصوص
 ذلك مضافه عن علي بن اهل بيته ويقتضي النية على امور الاول لا اشكال ولا يشترط
 في انه لا يجب على المسافر الاقامه بالاقامة دون خمسة ايام وهل يجب عليه الاقامه بالاقامة
 خمسة ايام فازالوا اختلاف فيه الاصحاب على قولين الاول انه لا يجب عليه الاقامه بل انما
 يجب عليه الاقامة عشرة ايام فصاعدا وهو الانتصار والمراسم والنافع وقيل والمعتبر
 والتحرير ولتف وكوه والايضاح والذخيرة والمذكر والمنفى والرياض وهو ظاهر التمهيد
 والبصيرة وعد والارشاد وفي لتف ذهب اليه اكثر علماءنا كالشيخين وابي بابويه وابي
 ابي عقيل والسيدي المرتضى وسلا و ابن الصلاح وابن التبراج وابن اديريس وابن خزيمة
 وفي كونه هذا قول معظم الاصحاب بل قال في هي انه قول علماءنا اجمع وفي الذخيرة والكفاية
 انه المشهور وفي الترياق هو الاشهر بل عليه عاينا كما في هي مشهور بدعوى الاجماع
 عليه كما في طعنا وكثير الثاني انه يصح كما اذا اقام عشرة ايام وحكا في لتف والذخيرة والكفاية
 عن الاسكافي والمعتد ما عليه القول الذي عليه المعظم وطه وجوه منها ما عاكس في
 لتف فقال لنا انه ما قيل البينة فيكون كل بعد حلا بالاقامة في خمسة ايام
 ومنها ما عاكس في لتف اقيم فقال ولان بقدر الغيرة ثابت في حق من كثر سفره فذلك

في الخارج عن اسم المسافر انتهى وفيه نظر ومنها ان ما صار واليه احوط كما صرح به في الذميرة والكفاية
وفيه نظر ومنها ما نكس في الذميرة من عموم ادلة التقصير ومنها كلامه بعبارة الانصار والمحققين
في دعوى الاجماع عليه وبعضها الشهرة العظيمة التي لا يجد معها شذوذا مخالفا لا كما يخفى
ومنها انه لو صح قول الاسكان في الشهرة بل وتواتر لانه ما يتناول داعي عليه والناظر بعد بل المهم
سيرة الامامية من عات ما عليه المعظم كما لا يخفى فالهم مثله ومنها ظاهر اكثر الانصار والمقدمين
بل ادعى في الرياض صراحة حمل ضيقه ونظر لا يقال يدفع ما ذكره حجة في ابواب المتقدمين
تقول هذه الرواية لا يصلح لذلك اما الاول فلفظ صريح ولا ينافي في ضد هيب الاسكان في كارج برقي
والرياض وذلك اما لما ذكره في ذلك فقال هي غير دالة على الاكتفاء بخبره اتمامه الحجة صريحا
لا يقال عود الاشارة الى الكلام السابق وهو الاتمام مع الاقامة العشرة انتهى وفيه نظر
لما اشار اليه في خبره فقال بعد الاشارة اليه وفيه تأمل بعد هذا الاحتال واما باخر الرواية
اولا لان غاية ما يتحقق من الرواية انه قال يجب الاتمام بنية الاقامة عشرة ايام واما انه
عارضه الاجابة عن الحكم الواقع او على وجه التقييد فلا يتحقق منها واصله قوله في الاول
بحيث يشمل على المقام غير معلومة عن انه غير يدعى ارادة الثاني جمعا بين صدر الرواية
الظاهر فيما عليه وعجزها ولعله لذلك جعلها جماعة فيما حكى عنهم في التقييد من معينين هيب
الذي وصف بالصحة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في المدينة كسائر البلدان قال نعم
قلت روي عنك بعض اصحابنا انك قلت لهم اتوا بالمدينة بحسب فقال اهل بك
هو لا وكان يقيدهم من فحين جاز من المسجد عند الصلوة نكروهم ذلك فخذلوا فيهم
لا يصرح فيها بوجوب الاتمام في محل الفرض وقوله كما يحتمل الوجوب كما يحتمل الاجماع
وقد حكى عن الشيخ انه حمل الرواية على الاستحباب واعترض عليه في كوي تعالى وفيه
نظر لان التقصير عند غزوة تكليف تقصير بخصه انتهى وفي ذلك هذا الحمل ليس بحديث
التقصير انتهى وبه الاعتراض المذكور في المتن والذميرة فقال لا غير خلاف ان مرجع
الاستحباب في مثله الى التخيير مع رجحان الفرض المحكوم باستحبابه مما ذكره في الشيخ
في هذا الحمل بان التقصير عند غزوة تكليف بخصه هذا ليس لهما محصل وفيه حد

لباب التخيير بين الاتمام والتقصير الاول انه تأمير بغير ثبوت في مواضع خلاف وجه الاخر وهذا
الموضع منها بالمباشرة ثم قال في المتن ولو لا تقصير الخ من جهة السند عن مقادير ما دل على
اعتبار اقامة العشرة لما كان عن القول بالتخيير في نفسه معدل وان كان خلاف المعنى
بين المتأخرين وفيه نظر وفيه القول بالتخيير في نفسه المعدل وان كان خلاف المعنى
والاحوط ان يكون بان العمل على التقصير فعلا على ظاهر الاضمار الصحيح المؤيد بفعل الاجماع
انتهى وفيه نظر اوله لا انه لا يصرح في الرواية بوجوب الاتمام في محل البحث مطلقا ويحتمل ان
يكون المراد وجوبه في مكة والمدينة وهذا اخذنا وبني الشيخ للرواية واستحسنه في ذلك
وفيه نظر كما اشار اليه في الذكرى ذلك والذميرة ففي الاول بعد الاشارة اليه وفيه نظر
لان العزمين عند لا يثبت في ما حقه ولا غيرهما ان كان اقل من خمسة فلا اتمام وفي الثاني
والثالث وبعد ذلك هو حمل بعيد انتهى لا يقال يدل على ما ذكره الشيخ من وجوب الاتمام
في الحرمين مع اتمامه محضا صحيح محمد بن مسلم المتقدمه فيجب التقصير اليه لانما تقول هي
لا تصلح لاثبات هذا الدعوى من وجوه شتى لا تحصى واما تأنيلا فلان الوجه المتقدم من الله
على مقالة المعظم قوي واقوى من الرواية وان فرض صراحة دلالتها على مقالة الاسكان
فلا يصح ادائها وبالحمل لا اشكال فيما عليه المعظم من عدم تعيين الاتمام في جميع البلدان
والامكان الا اتمامه دون العشر مطلقا وتعين التقصير فيما عدا المواطن الاربع المعروفة
سائر الامكنة في ذلك الثاني لافرق في وجوب الاتمام بالاقامة عشرة ايام بين البلد والقريه
البادية كما صرح به في كوي ومن ذلك والذميرة والكفاية والرياض وهو مقتضى الخلاف
والشرايع والمعبر والبصرة والظاهر انه لا خلاف فيه وان اقصى في الانصاف وانما يرد
المواسم والارشاء والقراعة والتعريب ولعل على لفظ البلد وقد استظهر في الذميرة وفي الخلاص
وفي الرياض هو مقتضى الخلاف النص والفقوى وبصرح جماعة من غير خلاف فيهم اجماع والجملة
لا اشكال في المسئلة الثالثة لافرق في ذلك بين الغايم على التقصير بعد المقام وغيره كما صرح
به في الذكرى ذلك والذميرة والكفاية والرياض والظاهر انه لا خلاف فيه وفي الرياض
هو مقتضى النص والفقوى وبصرح جماعة من غير خلاف فيهم اجماع لافرق في جميع ما ذكرنا

بني القوم والصلوة وهو مما لا خلاف فيه الخامس يجب ان يكون العشر كما انه قد نقص منها
 ولو قيل ان لم يكن كما صرح به في الذكرى ومن ذلك ومنه هو منقح عليه وجهه
 وافهم وهل يكفي الكمال العرفي بان يكون بحيث يصدق عرفا خفيته اسم العشر فلا
 يتحقق النقص بمقدار ساعة او ساعتين فيكون الحد يدق بغيره لا بتحقيقا او بتوسط
 ان يكون كما لا تحقيقا فيلحق النقص المذكور الذي خفيته ^{ايه} التحقيق هو الاول
 عملا باطلا للنصوص والفتاوى بناء على ان الاصل هو الارادة المعنى كما الاصل في الارادة
 والحال والفتوى ارادة المعنى العرفي وقد يقال العشره موضوع لذلك المعنى الكمال والاطلاق
 على ما نقص منها انما هو باب المجاز لا لو كان للموضوع للعدد المشترك بين الناقص و
 الكمال لكان هو المتبادر والثاني بعد المقدم مثله وفيه نظر فان عدم صحة سلب
 الاخر عن الثاني اولى دليل على كونهم افرادا سلمنا انه مجاز ولكنه مجاز شائع
 والحمد لله المجاز الشائع وان كان على خلاف الاصل على المشهور الا ان هذا المجاز مما يعاد
 عند اهل العلم من اطلاق المجرى عن القرينة عليه وفيه نظر فيذهب وبالحمل على الكفاية
 بالنسبة عرفيا في ما يترفعه كما حكى عن بعض المحققين من صاخر المتأخرين الا ان مراعات
 الاحتياط اولى التماس هل يشترط ان يدرك جميع الايام من طلوع الفجر الى المغرب فلا
 يجوز للملحق اولا بل يجب ان يلتصق بكونه في المقام عند الزوال مثلا اشتراط ان يتبين
 الحادث عشر اختلف فيه الاصحاب على قولين الاول انه يعني بالتلفيق من الحادث
 بقدر ما مات من الاول وهو ليس في الذكرى والتجديد له ذلك ومنه والمقاصد العلية
 والاخيرة والكفاية والتراخي والحكمي عن المجاز ولعل جهتهم على ذلك صدق الاسم
 حقيقة وظهور على الامتية على هذا وعدم التعرض في الاخبار لبيان اشتراط عدم التلفيق
 الثاني انرا لا يعني ذلك وهو الحداد فانه قال وفي الاصحاح باليوم الملحق من يوم
 الدخول والخروج ومنها اظهرها لعدم لان نصف اليومين لا يجمع فلا تحقق اما العشر
 الثانية بذلك وهذا عرف الاصحاب بالتلفيق في ايام الاعتكاف واما العدة والحكم في الجمع
 واحدا على والاخرى عنده هي القول الاول وعليه لا فرق في ذلك بين يومي الدخول والخروج

وغيرهما كما صرح به الشهيدان فقال الاول بعد التصريح بجواز التلفيق والاوجب ان لا يشترط
 غير ايام غير يوم الدخول والخروج لصدق العدد وقال الثاني بعد ذلك انهم لا فرق في ذلك
 بين يومي الدخول والخروج وغيرها يجب فيه المقام من العدد واستشكل المص في كونه
 وبما احتسب انما من العدد ومن حيث انما من بهامه الضرر ولا يشترط في الاول بانها
 الاقامة وفي الاخير بالضرر ومن صدق الاقامة في اليومين واحتمل التلفيق كما احتج به
 انتهى وفي الكفاية والذين بعد ذلك وهل يشترط غير يوم الدخول والخروج فلا يكفي
 البلية وفيه وجهان انتهى ثم ان قلنا بالقول الثاني فهل يجب عليه اذ ورد في ايام النهار
 النقص من ذلك اليوم اولا بل يجب عليه الاقامة احتيازا لان لصدق السبب وهو ان الاقامة
 عشر ولما يجب الاقامة اذ ورد في اول المغرب السابعة لا يشترط في الليالي ان تكون عشر اياما
 كان منه الخروج في اول ليلة الحادي عشر لم يكن قادرا في الاقامة عشرة ايام التماس تحقيق
 ثمة الاقامة عشر ليلة بانه يعني في ذلك الموضوع عشرة ايام ونظيره العاظمي في ذلك فاذا
 دخل ليلة وفطن بانتهى عشرة ايام فيها وقصد ذلك وجب عليه الاقامة فلا يشترط
 عليه بذلك ولان المفروض في فتوى الاصحاب ومفهوم النصوص هو كفاية ثمة الاقامة
 عشر الا ان العلم بالاقامة عشر وتبين ان النية المنجزة تحقق بالظن ولا يشترط فيها العلم
 والا لما جاز الاقامة بنية الاقامة عشر لعدم العلم بها بل لم يحرر فعله لمرطوب كالصلوة في
 عنها عدم العلم بالقدرة على الاقامة في الايام بالانقضاء المستفاد من قول الباقر في صحبته
 زيارته المقدسة اذ دخلت ايضا فاقبعت انك بها مقاما عشرة ايام فاتم الصلوة استعمل
 العلم فيخصص به اطلاق الفتاوى ومفهوم النصوص لا بما تقول فيبعد المفهوم بغير
 صورة الظن اولى فان التماس في نية وبين ما يقدم عليه من قبيل تعارض النعمتين
 من وجهه ومن البين ان التمسج مع ما يقدم فيجب الاحدية ولا يتحقق نية الاقامة عشر
 بعلم بعديم اكلان الاقامة عشر وبطريق ذلك ونحوه فيه وهل يكفي مجرد العلم بالقدرة
 وعشر ولو لم يقصد كما هو ظاهر حقيقة زيارته المقدسة وصرح به في التوضيح والتميز
 فقال المراد بنية الاقامة تحقق المقام في نفسه كما يقتضيه الجهد فيدخل فيه من نية الاقامة

اتزاعا ومن اوقفها على قضاء حاجة يتوقف انعقادها عليه وزاد في الثاني فقال
 وشبه ما روي على الله على شرط كذا رجل فلا فاه انتهى اول الاقرب الثاني ولكن
 الا من سهل كما لا يخفى التاسع لو روي ما فيه وجوبه للعصر وفي بيته المقام عشا
 في اثنائها لم يجب عليه العصر بل يجب عليه الا تمام في الموضع الذي زاد فيه الاقامة
 عشا وقبله اذ لم يكن ما فيه وبعد اذ لم يكن ذلك وان حصلت المسافة فيصير ما قبل
 ذلك الى ما بعده وان كانا ما بين وجب عليه التقصير في كل طرف وجوب التقصير
 يقطع سفره بعزم الاقامة عشا في اثناء المسافة كما صرح به في النافع وبيع والتقصير
 والارشاء والتجريد والتذكرة والالفية والدروس والتمعة والجفيرة والوجه
 والمقاصد العلية ومن ذلك وغراه في كره الى علمنا وفي ص هو موضع وفات
 وفي الرياض لا خلاف فيه ساءل عليه الاجماع في عبارة جماعة جدا الاستفاضة
 وفي الكفاية والذخيرة لا اعلم من خالف في هذا الحكم منهم ولا اعلم اي جهة وافقه عليه
 ويظهر من الروض والرياض دعوى دلالة جمل من المصنف عليه ففي الاول النقص
 بذلك مقتضاها من على كمال اهل بيته في وفي الثاني الصحاح به مستفيض من بين
 التواتر بل سواتره وهي وان قصرت عن افادة تمام المدعى من حصول القطع بها بحيث
 يجب التمام في محل الاقامة وقبله وبعده الى ان يشأن مسافة اخرى حادثة من
 غير كفاية منهم ما بقي بعد القاطع من المسافة اليها قبله الا انها صريحة في وجوب
 التمام بما فيه تنجيب الى قصر العصر وليس الا باستئناف مسافة اخرى اذ ليس
 في الاطلاق ما دل على وجوب العصر في المسافة عموم سيما في هذه المسافة المنقطعة
 بالتمام في اثنائها لا خصوصية بحكم التبادر بعينها فضا الى الاجماع المحكية و
 تنزيل المقيم عشا والمتروك ثلثين يوما فتر له من في اهله في التعيين من من قدم قبل
 التروية بعشره ايام وجب عليه التمام وهو بمنزلة اهل مكة كما في اصددها وفي
 الثاني عن اهل مكة اذ اذوا عليهم اتمام الصلوة قال نعم والمقيم الى شهر بمنزلة
 وعموم المتر له فيقضي الشكر في جميع الاحكام ولا يخصه خصوص الورع كما في

مقام انتهى العاشرا اذا ترى مسافة ولم يعزم الاقامة في اثنائها فقصرت نرى الاقامة
 عشا في اثنائها بحيث يكون ذلك من القواطع فهل يعيد ماصلا قصرا او لا اختلف
 الاصحاب فيه على قولين الاول انه لا يعيد ومط وهو لنهاية والشرع والنافع
 وكذا والتجويد والارشاد ولف وس وك والذخيرة والرياض وحكا في لق عن
 الشيخ في به وط الثاني انه يعيد في الوقت لا في خارجيه وهو للشيخ في صا والمفيد
 هو القول الذي عليه المعظم وبهم وبها ن الاول ما عتك به في لفت وك و
 الرعية من انه ان في بالاصو به شرعا فيخرج من العدة اما المقدمة الاولى فلانه حال
 اداء الصلوة مكلف بالعصر وتدا في به واما المقدمة الثانية فلما تقرب في الاصول من
 ان الاصل يقتضي الاجل فتم الثاني ما عتك به هؤلاء ايضا من حين زمره الذي وصفه
 بالتحية في ك وعبره عن مولانا الباقر عن الرجل يخرج مع القوم في السفر يريد فقل
 عليه الوقت وقد خرج من القرية في فرسخين فقلوا واقرب بعضهم في حفرة فلم يعصب
 الخروج ما يصح بالصلوة التي كان صلاها ركعتين قال تمت صلوة ولا يعيد لا يقال بها
 رواية سليمان بن حفص المروزي قال قال الفقيه القيسية التقصير في الصلوة بريان واجبا وما
 والبريد سماعا وهو فرسخان والتقصير في اربعة فراسخ فاذا خرج الرجل من منزله
 بديا اثنى عشر ميلا وذلك اربعة فراسخ ثم بلغ فرسخين فنبه الرجوع او فرسخين آخرين
 فعد وان رجع عما روي عند بلوغ فرسخين وراى العام فعليه التمام وان كان قصر ثم رجع
 من بيته اعاد في الصلوة لا ما تقول هذا لا يصلح للمعارض لما سبق كما اشار اليه في لفت
 وك والذخيرة ففي الاول الجواب المنع من صحت السند ولا دلالة لها على المكذوبة
 الثاني وهو صغير بجباله الراوى فوجب حملها على الاستحباب ور واهما مجهولان
 ما لا يوافق معمول الاصحاب وهي غير صريحة في خلاف ما ذكرناه مع ان الجمع الجمل
 على الاستحباب صريحة انتهى ولا يقال يعارض ما ذكره في اول الذي وصفه بالتحية
 قال قلت لابي عبد الله ع اني كنت خرجت من الكوفة في سفينة الى قصر في هيرة وهو
 من الكوفة على نحو من عشرين فرسخا في الماء فوث يومى ذلك قصر الصلوة ثم نزل في

الرجوع الى الكفر فلم ادر اصل في رجوعي بتقصير او تمام فكيف كان ينبغي ان اصنع فقال
 كنت سرف في يومك الذي خرجت منه سرفا فان عليك حبر رجعت ان تقيضي صلوة
 صلواتي يومك ذلك بالتقصير تمام من قبل ان ينم من مكانك ذلك لانت لم تبلغ الوضع
 الذي يجوز فيه التقصير حتى رجعت موجب عليك فصلا وما قصرت وعليك اذا رجعت
 ان تم الصلوة حبر نصير الى منزلت وجلها على الاستحباب غير ممكن لما ادعاه بعض الاجل
 من اجل في الوجوب القول كان عليك اه وقوله فان عليك اه فانا
 كل ذلك نيا في العمل على الاستحباب لا ما نقول هذه الرواية ايضا لا يصلح للمعارضه ان
 ودعوى المراسم انما هو عند كالا ينبغي وانما كراه ان كل موضع ينوي فيه القصر فيصلي
 قسرا ثم لا يفيق لرد ذلك القصر ولا يتحقق له السبب الواقعي في وجوب القصر لا بعد ما
 صلاه قسرا مطلقا ولو في الوقت ولكن يتم بعد الانكشاف وهذا يجب عليه تحصل السبب
 مما يمكن او لا الظاهر الاخير الحادي عشر فدخل في الصلوة بينه القصر ثم نزل
 الاقامة في انائها اتم ولو قبل التسليم كما في الشرايع والنافع وكراه والتعويض وكراهي
 وسن والاختيار والرياض ويظهر من بعض دعوى الاجماع عليه نفى التذكرة انها
 ولو ساروا من بينه القصر ثم نزل في الانشاء وعشره اتم الصلوة عند علمنا اجمع وفي الريا
 لا خلاف فيه بناء على بل عليه اجماعنا في طه كراهه ووجب فيها وهي حيث لم يغل
 فيه الخلاف الا من بعض العامة انما واخرج عن ذلك بوجوه الاول ما تمك به في كراه
 نقول لا شفاء سبب القصر وهو انما لوجوبه في الاقامة المضادة للقصر ولا يجتمع
 الصلوات وفي كراهي يتم لوجوب المتقضي والبناء الاول في الجملة الصلوة كافي فان الركعتين
 الاخيرتين ما جبه للاولتين الثاني ما تمك به في كراه والرياض من العمومات المتضمنة
 للتمام مع نية الاقامة الثالث ما تمك به في كراهي ذلك وحده والرياض من جنس
 ما ينقطع الذي وصفه في كراهي والرياض بالعمدة انما سال ابا الحسن عليه السلام عن الرجل
 يخرج في القصر ثم يتناول في الاقامة وهو في الصلوة قال يتم ويتناول في الرياض وجوبه
 اخرى مثلها اذا واصل المسافر الذي وجب عليه التقصير مقاما بلدا كان في كراه

ورد وفي بقائه فيه عشرة ايام ولم ينو قاصدا فيه وجب عليه ما دام مقورا وان تقصر صلواته التي
 يجب تقصيرها في السفر الى ثلثة وعشرين يوما فان مضى ثلثون يوما وجب عليه ان يتم والصلوة
 واحدة مطلقا وان كان باقيا على تردده اما وجوب القصر في المدة المذكورة فقد صرح به
 انها به والمواسم والنافع والشرايع والمقبر والارشاد والقواعد والنبه والتذكرة والذوق
 والذكرى والمجرب والرضاء وكراهه والكفاية والرياض ومكاه في لف عن جميع
 كثير فقال ذهب اكثر علماء الشافعية والحنابلة والحنابلة والحنابلة والحنابلة والحنابلة
 وابي الصلاح وابي البراء وابي ابراهيم وابي حمزة اذا نوى اقامة عشرة ايام في بلد الغربة
 اتم وان لم يقصر الى شهر وقال ابن الجنيدي قصر الى شهر ان لم ينو اقامة خمسة ايام فصلا اتم
 والظاهر انهما لا خلاف فيه كما اشار اليه جماعة فقهاء المدارك هذا الحكم يجمع عليه بين الاجماع
 وفي الاختيار لا اعلم خلافا في هذا الحكم وفي الرياض لا خلاف فيه اجماع بل عليه الاجماع في
 عبار جماعة اتمى والجمعة بعد ما ذكرنا من كثيره منها حتى يعقوب بن وهب الذي وصفه في
 المدارك والاختيار بالفتنة وان اردت دون العشرة تقصر ما بينك وبين شهر اتم الشهر
 فاتم الصلوة ومنها اجزائي والاد الذي وصفه بالفتنة وان لم تنو المقام تقصر ما بينك وبين
 شهر فاما مضى لك شهر فاتم الصلوة ومنها اجزائي اي ايوب الذي وصفه في كراهه
 فان لم يمد ما نعيم يوما او اكثر فليعد ثلثين ثم ليتم ومنها اجزائي اي ايوب الذي وصفه في كراهه
 ارضا او يفت ان لك بها مقاما عشرة ايام فاتم الصلوة وان لم يمد بها مقامك تقول اخرج
 غذا او بعد عند قصر ما بينك وبين شهر ومنها الذي يقتضي العامي الذي قلده في المقبر فقال
 لما ما دونه عن عامي قال يتم الصلوة الذي نعيم عشر والذي يقول اخرج غذا شهر واما وجوب
 الا تمام بعد قضى الثلثين فقد صرح به في الكتب التي صرح بالاول والظاهر انهما لا خلاف في
 ذلك هو جميع عليه وفي جملة لا اعلم خلافا فيه وفي الرياض لا خلاف فيه اجماع بل عليه
 في عنايس جماعة اتمى وهو مقتضى الاجماع وانما بقية اتمى والجملة لا شك فيه ويتبعني البنية
 في اصول الاول هل يقصر في الثلثين ثم يتم بعد ها فيكون الشرط في وجوب التمام على المردود
 مضى ثلثين يوما او يتم فيها فيكون الشرط في ذلك مضى سبع وعشرين يوما اشكال ويتبعني

ان يقال ان ورد بعد اليوم الاول من الشهر كما اذا ورد في اليوم الثاني والعاشرا والعاشر من الشهر
والخلاف في انه يتوقف وجوب ح على معنى الثلثين وكذلك لو ورد في اليوم الاول من الشهر
وكان اما ليس فيه بعض واما اذا ورد في اليوم الاول من الشهر وكان ناقصا للثلاثين
فقد توقف ذلك على معنى الثلثين اشكال واختلف فيه الاصحاب على قولين الاول انه يكفي
معنى الشهر وان كان ناقصا وهو ظاهر الشرايع والمجاهد الذين اثنوا عليهم في ذلك ويظهر من
بعضنا انه ذهب الى المعظم في ذلك والذين في اطلاق كلام اكثر الاصحاب يقتضي الاكفاء
بالشهر الحلال اذا حصل التردد في اوله وان كان ناقصا الثاني انه لا يكفي ذلك بل يتوقف
على الثلثين وهو لصرح المذكور والذكرى والمدارك والذين في اطلاقه وظاهر كلامه
فيه بان مقتضى ما بينه وبين ثلثين يوما كالمائة والناقص والمعتبر الاشارة والقواعد والبصر والتعبد
والذي يدس وضه وضه والخبر فيه والكفاية ولعله لا يخفى قوله في جواب المقتدر في بعض
اصاله ثبات وجوب التمسك بمعنى الثلثين لا يقال بها ايضا معبر المعظم الى القول الاول لا
يقول لان ذلك بل الظاهر اتفاق المتأخرين على المختار ولا يبعد ان يجعل هذا حجة مستقلة
على المختار سلمنا ذلك ولكن في حجة كلام ولا يقال بعارضها معظم الاجاب والمقتدر في بعضه
الشهر دون الثلثين لا نقول ذلك لا يصلح لمعارضه اما مع تقدير كون لفظ الشهر مشركا
لفظا بين الثلثين والتسعة والعشرين فما اوضح لانه يكون ح مجازيا في المختار من اجمال
المشترك ومن الظاهر ان الجمل لا يعارض المعنى وهو جري ابي ايوب لانه لا يشبهه في كونه
من المئين والى هذا اشار في كونه وكوي في الاول الوجه التفسير اما الاول فلا يصح
اما انما نيا لان الشهر كما للجمل والثلثين كما للجيش قال في ذلك بعد نقل قوله لان الشهره ولا
به وفي الثاني قصر الى شهر في روايه ابي ولاد عن الصادق ع وعن الباقر ع الى ثلثين
يوما وهو الاقرب لان المئين اولى من الجمل بل هو مبني عليه انتهى واما مع تقدير كون لفظ
الشهر مضمونا للثلثين مطلقا سواء كان بين الهلالين او لا وان اطلاقه في التسعة
العشرين الذي بين الهلالين من الجمان المتتابع لان يطلق عليه انه شهر ناقص ولا يترك لو كان
من افراد الحقيقة لعدم الحكم بكون لفظ الشهر مشركا لفظيا بين ما بين الهلالين مطلقا

والثلثين

والثلثين التي لا يكون بين الهلالين لصدمه عليها حقيقة وعدم امكان فرض القدر المشترك
بين المعاني الثلثة كالاجتهاد ولا يلزم هذا مع تقدير الجواز الذي ذكرناه كالاختصاص في الظاهر
الجهان اولى من الاشتراك لعدم المعارضه اوضح بل يكون الاجاب المذكورة ضارفة
المختار ويكون ارباب القول الاول موافقين لما ولا يكون خلاف في المسئلة واما مع تقدير كون
لفظ الشهر مضمونا كالمعنى بين الثلثين والتسعة والعشرين كما عليه صاحب الاخير فليزوم
بعضه بجري ابي ايوب كما اشار اليه في التوضيح والذين في اطلاقه المولد بالشهر ههنا الثلثين
وذلك اما لان لفظ الشهر حيث يطلق يتبادر منه الثلثون او لان في اليوم الاول من
الشهر في عامة النسخة فيبقى فلا يخلو اطلاق اللفظ على هذا التفسير فيبقى على القدر الاخر وهو الثلثون
فلا يكون ما ذكره معارضا لايضا لا يصح ما ذكره مدفع اما الاول فلان يقيد اطلاق الشهر بالثلثين ليس بالي
من يقيد اطلاق الثلثين بصورة كون الورد في غير اليوم الاول من الشهر بل لعل هذا الى الاعتقاد
بشهر القول الاول وكثيره الروايات المتقدمة لفظ الشهر واما الثاني فليخرج من التبادر مطلقا
سلمنا ولكن اذا كان ندرة الورد في اليوم الاول من الشهر مقتضا لعدم حمل الشهر على غير الثلثين
فكذلك يقتضي ذلك حمل الثلثين على صورة كون الورد في غير الاول من الشهر كما اشار اليه
في المعتبره فقال في الثلثين المذكورة في حقه ابي ايوب يجوز على الغالب من عدم كون صيد الذي
مبدأ الشهر انتهى فلا يصلح كجري ابي ايوب ح حجة للقول الثاني لانه نقول الظاهر اولى من القيد
بجري ابي ايوب على بعضه لا يقتضيه بظهور اتفاق المتأخرين على المختار وعدم ثبوت الشهر
على خلافه وقوله دعوى انصراف اطلاق لفظ الشهر ضمنا لطلق الى الثلثين وضع تادرها
بعيد عن الانصاف اما دعوى انصراف الثلثين الى الصورة المزبورة باعتبار عليها فمحملة
للمنع من ثبوت الغلبة بحيث يقتضي انصراف الاطلاق سلمنا ولكن غاية الاصح خروج حجة
الورد وفي اليوم الاول من الشهر عن مورد جميع الاجاب المقتدر في بعضها مع الوجوه
فيها الى اصالة ثبات وجوب التمسك بمعنى الثلثين المتبادر وقد اشار الى هذا في التوضيح فقال
بعد الاشارة الى المختار ولعله الاقرب لاجل المطلق على المقيد او الجمل على المئين مع كونه
الاغلب من افراد المطلق فيقتضي ولزم ولزم بكون هذا مقيدا اقصا رافعا خالف الاجمل الدال

استحقاق بقا والقصر على الفرد المقتن فلا يرد ان المقتن لا يجرى به لو رده صور والاعلى
 ذلك سقوطه من جميع في الفرد الصادر الى حكم الأصل انتهى وفيه نظر والاضاف ان المسئلة في
 الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها مع التمكن منه وذلك يحصل بالجمع بين الاتمام والقصر
 واذا لم يمكن منه كما اذا لم يدرك من الوقت الا مقدار زمان في ركعات فالأحوط في القصر الثاني
 الجازم بعدم النفاذ بقصر في المدة التي يقصر فيها المسترد وبم كذا في الثالث المسترد كما
 يقصر في الصلوة في المدة المذكورة فكذا لك بقصر في حصره ويفطر في المدة المذكورة ويصو
 بعد ها ولو يرد ما وكذا لك ترك التوافل التي تقط في السفر لو نوى المسافر ان
 عشرة ايام فصاعدا في موضع ثم بدله الرجوع عن الاقامة فانه يقصر الا ان يكون قد فعل في بقية
 تباه فانه يجب عليه الاتمام ما دام هو في البلد كما في النهاية والشرائع والتابع والمعتد
 المنتهى ونهاية الاحكام والتعريف والارشاد والقواعد وكذا في الانصاف والدروس والذكرى
 ون والحقيرة وجميع الفوائد والمدارك والذخيرة والكفاية والرباض والظاهر انه لا
 خلاف فيه وقد صرح بغيره في الرباض فقال لا خلاف فيه بل عليه الاجماع في عبارة جماعة
 وفي ذلك هذا الحكم ما ساجدنا وفي الذخيرة لا اعلم في هذا الحكم فالحق انتهى وبعضه لا يرد
 امران احدهما ما عكس به في كونه ونهاية الاحكام والاصحاح والذكرى وكه وخبره والآخر
 من خبره اي ولاد الذي وصف بالحقيرة في المنتهى وكه وخبره والرباض قال قلت لابي
 اني كنت بوسن دخلت المدينة ان اقيم بها عشرة ايام فاتم الصلوة فمردى بعد ان اقيم
 بها فما ترى لي ان اتم ام اقصر فقال ان كنت دخلت المدينة وصليت بها صلوة فريضة واحدة تمام
 فليس لك ان تقصر حتى تخرج منها وان كنت حين دخلت على بنيةك المقام فلم تقصص فيها
 فريضة واحدة تمام حتى بدلك ان تقيم فانت في تلك الحال بالخيار ان تثبت ما نزل المقام
 عشرة ايام وان لم ينزل المقام فقصر ما بينك وبين شهر فاذا مضى لك شهر فاتم الصلوة قال
 في الرباض وبعينه الرضوى انتهى لا يقال يعارض ما ذكر خبره خبره بن عبد الله الخضير
 قال ففرت من معنى سب المقام بحكمة فاقتمت الصلوة ما في خبره من المخلف فلم يجد بدا من
 المصير الى المنزل ولم ادر ان اتم ام اقصر والواجب ان يثبت بكونه في كونه فليست عليه الفضة

فقال ارجع

فقال ارجع القصر الا ان تقص هذا لا يصلح للمعارضه لصعفه سند وقصوره ولا للاختصاص
 كون المقصود من الامر الرجوع الى المنزل لا الامر بالقصر في البلد كما اشار اليه
 في المنتهى والحق في الشيخ وكذا في الرباض فقال هو غير صحيح في المخالفة لقوله اجتمع كون
 الامر كما به عن الامر بالقصر فاما قوله السائل من عدم جواز اتصاله الاقامة فيمكن انما
 صحة السند وظهور الدلالة ولكنه لا يصلح ايضا للمعارضه لشذوذه وعدم القائل به وانما
 ما عكس به في نهاية الاحكام وكذا والمعتبر فقال لان النية بمجرد جها لا يقتضي صيرورة بقية
 اذا اذ صلى على تمام فقد ظهر حكم الاقامة فعلا فتم اذا قصر انقطع بالنية والفعل ولا يصح
 بمجرد النية وينبغي التمسك بما هو الاول لا فرق في الصلوة التامة بين التمام ربه والليلية كما هو
 مقتضى الملاحق النفس والفتوى الثاني لروى الاقامة فوجب عليه اتمام الصلوة بذلك فلم يصل
 محلا او نصيا حتى خرج الوقت ثم رجع عن عزه الاول بعد الوقت فهل يكون محلا واستقراره
 وجوب الاتمام في الذمة بخبره الاثنيان بالصلوة فيتم ما دام هو في البلد او لا بل يجب عليه
 التسوية اختلف فيه الاصحاب فذهب العلامة في عقد والتعريف ونهاية الاحكام والذكرى
 الى الاول ولعدم ما دل على وجوب الاتمام بنية الاقامة خرج منه بعض الصور ولا دليل على
 خروج محل البحث منه فيبقى عند رجاء تحته وتوقف في ذلك في الذكرى والدروس وسن
 والحقيرة وذلك وذهب العلامة في المنتهى وجميع الفوائد والمدارك والذخيرة الى الثاني
 لا خلاف في صحة اي ولاد المقدمه وقد يمنع من انصرافه الى محل البحث لان الاحتياط فيه
 لندره ترك الصلوة حضورا من قبل ابن ولاد فيبقى اليوم السابق سيما ومن المعارض تلك
 من انصرافه الى محل البحث لان المبادر منه غير محل البحث اي لا ينبغي فيكون تمام الاصل
 فيه فينبغي الرجوع فيه الى الاصل وهو تيقني وجوب التمام في صورة ما اذا كان الرجوع
 عن الخوف بعد خروج الوقت بعد اشتغال منه صلوة بانه اضرب بآء على جهة الاستصحاب
 كما هو التحقيق واذا ثبت وجوب الاتمام في هذه الصورة صدق ادلا قائم بالفعل فاذا
 القول الاول هو المعتمد ولكن المسئلة في غاية الاشكال فالاحتياط اما بالجمع بين القصر
 والاتمام او بتجديد العزم على الاقامة ثانيا كما لا ينبغي تركه ولو كان ترك الصلوة التامة لعذر

بها كالجون والحيف فلا يكون مجرد مركز وقت الوجوب بمنزلة الأتمام في الصلوة فيجب عليه
التقصير كما في عدوكه ونهاية الأحكام وكذا وفي الكفاية دعوى الرافق عليه الثالث
اعلم ان الحكم بالأتمام مع الرجوع وقع في النص معليا على من صلى فرضا تاما بعد تيمم الأتمام
فلا يكفي التامم كما في الذكوى والمداركة وجميع الغايك والنصيرة والرافق والآخر
في التامم بين ما يقطع في الفروا ولا يقطع كما صرح به في مجمع الذكوى وجميع الغايك والنصيرة وهو
ظاهر إطلاق كونه غيره وصرح في نهاية الأحكام بكما التامم الذي يقطع في الفرض قال في النصيرة
قوله الشارح الفاضل قال لا نهان أن الأتمام وما يقدم من الدليل على الأكفأ أو ما يقدم أن هذا
الرابع لو توى الأتمام ثم صلى تماما لشرف البقرة فاعلم ان منه الأتمام فهل يكفي ذلك في
وجوب الأتمام ما دام في البلد والاصح بالاولى لأن مجمع الغايك والنصيرة قال بعد
الرواية ويظهر من ذلك والرافق الثاني ومن سن والمجهر به توقف والمسئلة على أشكال
ولكن القول الأول اقوى وهل يكفي الأتمام لشرف البقرة قبل منه الأتمام ولا يظهر
من الأول ومن ذلك والرافق الثاني ومن سن والمجهر به التوقف ولعل القول الثاني
اقوى الرابع لا يكفي في ذلك الفرضية المقصورة والتي لا يجوز فيها الاقتصار إلا في أشكال التامم
لا يترتب في الرجوع الى الفرض صورة العدول عن تيمم الأتمام من غير صلوة كون الثاني ما
كما صرح به في مجمع الغايك والنصيرة وادعى فيه كما في مجمع الغايك والبيان انه ظاهر الإجماع
ثم اجمع فيه الصحيح للمقدم ثم قال وقوله الشارح الفاضل واحتمل الاشتراط ويمكن المأذ
في دلالة الرواية على عدم الاشتراط بان الراوى كوفي والظاهر من حاله ان عدوله عن
الأتمام لما يكون بالفرض الى الكفر فلا يمتنع من صحته في صورته عدم كون الثاني ما ذكره
ولا يخفى ضعف هذه المنازعة لا يقال بدفع ما ذكره ما اشار اليه الشهيد الثاني فيما حكى
عنه فقال ويحتمل اشتراط المأذ بعد ذلك لا لاحاق النص والغوى ما زينه الإجماع
يقطع الفرض قبل حكم ما سبق كما لو وصل الى وطنه وما قلناه ان الشهيد الثاني لا يفتي
هذا لا يصلح للدفع كما لا يخفى
نوساخر بعد الزوال ولم يصل التامم مع امكان
الأتان بها فصرح في النهاية والنافع والشارح والمعتبر والعراق والتهذيب والمالك والرافق

بأنه يجب له تضاعها فصرحوا وهو جدي لغير اتفاق الأصحاب عليه وبعضهم ما سار
في الرافق فقال يجب ذلك للمؤمن اذا زالت الشمس وهو في منزله ثم يخرج في سفره على
الزوال فيصلي ثم يصلي الاولى بنفسه كقيد لا يخرج من منزله قبل ان يحل الاولى وان
خرج بطل ما حشرت الاولى صلى الاولى ركعات ثم يصلي بعد التوالت تيمم ركعات الفرض في
جدة من العبارة وفيها الصحيح والمؤمن وغيرها انفس في السفر تامل انها بالليل وظلها الشيخ
على من فانه في الحضرة ان يكون قد دخل عليه وقتها قبل ان يخرج ولم يصلها فكان عليه قضاءها
فما بعد واستشهد عليه بما من المؤمنين ولا بأس به انما وهو جدي ومنه انفسية الامور
الاول قال في ذلك ذلك المواد والفتا هذا الفصل فان كان وقتها باقيا صلها او اولا
قضاء انما وهو جدي الثاني قال في المدارك هل يعتبر في استحباب قضاء التامم وقوع
الصلوة تماما يجب مطلقا ومكان اظهرهما الاول الاصح من الصادق ثم انه قال في الصلوة
في السفر ركعات ليس قبلها ولا بعد هما شي انما وفيه نظر والمعتبر عنده هو استحباب
الفتا وفي السفر مطلقا ولو وجب عليه التقصير فيه فيكون على البحث مستثنى من عليه سقط
التوالت النهائية في الفرض الثالث هل التيمم على القول بقسط ما في الفرض لا يجوز في الاول
لم اجده من يعرف بهذا والا فاقرب عندي الأخير
يجوز للمؤمن ان يجمع بين الظاهر
العصر وكذا بين المغرب والعشاء ولا يجب التفرقة وعدم الفصل كما في النهاية والنافع
والمعتبر التيمم والذكوى والدروس والمجهر به والرافق والمجهر به في الاول للمؤمن
الانفاق عليه الثاني ظهور في جملة من العبارات في دعوى الإجماع عليه ففي التيمم والذكوى
يجوز ذلك عندنا وفي الرافق يجوز ذلك كما هنا وفي الخلاف والشرائع والمنهاج
الذكوى والذكوى وغيرها وفي صريح الاول وظاهرها على الثاني كونه مجمعا عليه بشا ولا يشترط
فيه انما الثالث ما اشار اليه جماعة من الروايات ففي المعتبر منع من ذلك ابو حنيفة
قال لان المواظبة لا تثبت الا بالتواتر فلا يترك بخير واحد وحجه ضعيف لان الأصحاب
بالجمع يكاد يبلغ التواتر ولا نذكره تحكم اذ مضى بها حكم شرعي على نفي العلة بما قد
روى ابن عمر ان النبي اذا اختار بين المغرب والعشاء وسروى فلم ان النبي كما

اذا جعل عليه نوحا انظر الى وقت العصر فيجمع فيها ما يوزن المغرب حتى يجمع فيها بين الغشا
وفي كوي يتعجب للمسا في الجمع لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله يفعل ذلك ورواية الطائي عن الصادق
قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله في سفر وعجلت به حاجة يجمع بين الظهر والعصر والمغرب
والغشا والافرة في السفر قبل ان يقرب الشفق وغير اشارة الى ان ما حيزها افضل ولكن روي
مفسر عنه عروسان عن صلوة المغرب والغشا يجمع قال بان واقامين لا يعيد بينهما
شيئا هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله على هذا لا يصلي بينهما ثالثة وفي الزياض استفاض النفس
بل تواترت بذلك جدا عموما مثل ما دل على اشتراط اليقين وخصوصا كالفتح والمنقصة
وعندها من المعبر وينبغي التمسك على امرين الاول لا فرق في ذلك بين ان يجمع بين
العصرين في وقت فضله او في وقت اجزا كما صرح به في الذكرى وهو ظاهر اطلاق التمهيد
والنافع والمعتبر والتعريف والدروس والتحقيق وغيرها الثاني هل يتعجب الجمع المذكور
اولا صرح في الذكرى والدروس والتحقيق وغيرها الثاني هل يتعجب الجمع المذكور
اولا صرح في الذكرى والدروس والتحقيق وغيرها الثاني هل يتعجب الجمع المذكور
بين المغرب والغشا ويدفع ما دل على عدم سقوطها في السفر وفيه نظر
يتعجب لما فرقت ان يقول كل من يصنع مفسوده سبحانه الله والمجد لله ولا اله الا الله
والله اكبر ثلثين مرة كما في التهاية والنافع والشرائع والمعتبر والقواعد والارشاد وفي
التعريف والدروس والذكرى واللمعة والمعتبر به ذلك ومنه وروى في الذخيرة والرياسة
وليس ذلك نوابج الاصل وظهور اتفاق الاصحاب كما صرح به في الذخيرة و
الرياسة وعدم اشتها والوجوب مع توفر الدوام لا يقال يدفع ما ذكره جبر سليمان
بن صفير المروزي قال قال النقيب العكبري رحمه الله تعالى يجب على المسافر ان يقول في ذبح كل
صلوة يقصر فيها سبحانه الله والمجد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثلثين مرة لا تأخذ
ذلك لا يصلح للمعارضه لضعف سند كما صرح به في المدارك والرياسة سلمنا صحة
لكن بعض ما تقدم اقوى منه فينبغي تنزيهه عن الاستحباب كما صرح به جماعة في المعبر
والذكرى والذخيرة وغيرها قوله لا يجب يريد به الاستحباب واحتمل في الرياسة



علمه على مطلق النبوت الذي هو المعنى اللغوي وينبغي التمسك بالامور الاول هل يتعجب
ذلك لما في عقيب كل فرضه ولو لم يكن مفسوده او محض بالمقصود الذي يستفاد
من عموم التهاية والشرائع والارشاد الاول ويظهر من التحقيق التوقف فقال هل
الاستحباب محض عقيب كل صلوة او التي يقصر فيها فيه نظرا انتهى وعلى في المنهج
الثاني قال الاستحباب مقصور على المقصود المتحقق الغير وقد صرح به جماعة وروى في
خير العكبري رحمه الله وعندنا انه لا بأس بالعمل بالاعمال الثاني قال في حقه روى استحباب
فعلها عقيب كل فرضه في جملة التعقيب فاستحبابها يكون هذا الكد وهل يتلوا الغير
والتعقيب ام يتعجب بكارها وجهان اوردوها الاول لتحقيق الامتنان انتهى وفيه
نظر ويظهر من الرياسة التوقف في ذلك والاولى مراعات النكاح الثالث صرح
في التهاية والمعتبر والنافع وعد والتحريم وكري والتحقيق به بروك بانه
يحصل بالتمحيات المذكور به خبر المفسوره





